



مجمع الفقهاء

التي قررتها محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية

وضعتها

محرم محمد خير محكمة النقض والإبرام

وراجعها وأقرها

حضرة صاحب العزة الأستاذ جليل أحمد أمين بك المستشار بالحكمة

الطبعة الأولى

عن المدة بين ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ وبين ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في هذا الجزء من المجموعة ذكرى عزيزة على رجال القانون فان فيه خاتمة لعهد قاضيين جليلين في خدمة القضاء جهدا في تثبيت أركانه وجدا في إعلاء بنيانه :
المرحومين عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة الأسبق وأحمد أمين بك المستشار .

وإذا كانت حياة الفقيدين الكريمين قد انتهت بهذه الخاتمة الطيبة فلقد أسلفا من الجهود الموفقة السديدة في خدمة الحق والقانون ما ملأ القلوب إجلالا لها وإعظاما لفضلها ، وذلك خير ما يستخلف من الباقيات التي تقي بجلال الذكرى وتكفل بقاءها .

ولعل أغلب المشاعر على نفسي حين أقدم هذا الجزء أني أقوم ببعض الوفاء للراجلين العزيزين . ولئن كانت القواعد التي احتواها قد جاءت سليمة في استنباطها فذلك فضل المرحوم أحمد أمين بك الذي راجعها كلها إلا قدرا يسيرا منها هو ما استنبط من الأحكام الصادرة في شهور أبريل ومايو ويونيه فقد حال بينه وبين مراجعته مرض الوفاة ، وكذلك ما استنبط من الأحكام الصادرة في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٦ بعد وفاته عليه رحمة الله ورضوانه .

محمود أحمد عمر
سكرتير محكمة النقض والإبرام

٢٤ رمضان سنة ١٣٥٥ (٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك
وزكى بزرى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك المستشارين .

(١)

القضية رقم ٢٤٠٥ سنة ٢ القضائية

(١) مسئولية السيد عن أعمال خادمه . أساسها . متى ترتفع ؟

(المادة ١٥٢ مدنى)

(ب) دفاع . طلب تأجيل لإعلان شهود . رفضه مع بيان السبب . لا إخلال بحق الدفاع .

(المادة ١٩ تشكىل)

(ح ٥) تعويض . ضرر مادى . ضرر أدبى . تقديرهما موضوعى . تعويض والد عن فقد
ولده . أدبى .

١ — السيد مسئول عن تعويض الأضرار التى تصيب الغير بسبب خطأ
خادمه . وأساس هذه المسئولية سوء اختياره لخادمه وتقصيره فى رقابته . ولا يندفع
الضمان عن السيد إلا إذا ثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها
لخادمه ، أو ثبت أنه حصل عن خطأ المجنى عليه نفسه . فصاحب الفرس الذى
يسلم قيادة فرسه غير ملجم إلا بجبل لخادمه وهو صبي فى الرابعة عشرة من عمره ،
مسئول عن تعويض الضرر الذى يصيب الغير من جموح هذا الفرس .

٢ — لا إخلال بحق الدفاع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل لإعلان شهود
للتهم مع ذكر الأسباب التى بنى عليها هذا الرفض .

٣ — إن المعول عليه لدى جمهرة علماء القانون أن الضرر المادى والضرر
الأدبى سياتى فى إيجاب التعويض لمن أصابه شئ منهما ، وأنه إذا كان الضرر
الأدبى متعذر التقويم خلافا للضرر المادى فكلاهما خاضع فى التقدير لسلطان
المحكمة .

فتى رأت في حالة معينة أن الضرر الأدبي يمكن تعويضه بقدر معين من المال
وجب الإذعان لرأيها، إذ لا شك في أن التعويض المادي — مهما قيل من تعذر
الموازنة بينه وبين الضرر الأدبي — يساعد، ولو بقدر، على تخفيف الألم عن
نفس المضرور.

٤ — تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل
الحصول في المستقبل، إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه
هذا الحادث من اللوعة للوالد، أى في الحال.

(٢)

القضية رقم ٢٤٢٩ سنة ٢ القضائية

حارس . تهريب الأشياء المحجوزة يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ . مسئولية الجنائية .

(المادة ٢٩٦ ع)

الحارس ملزم بأن يقدم الأشياء المحجوزة للحضر يوم البيع، أما أن يهربها
بقصد عرقلة الإجراءات وتعطيل البيع، ثم يظهرها من بعد، فإن هذا لا يخلية من
المسئولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهريب الأشياء يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ.

(٣)

القضية رقم ٢٤٣٣ سنة ٢ القضائية

(أ) ظرف مشدد . استبعاد المحكمة إياه . تأييد العقوبة مع الاستبعاد . متى يجوز ؟

(ب) تطبيق مادة خطأ مع مادتين منطبقتين . العقوبة المحكوم بها داخلة في نطاق المادتين
المنطبقتين . لا نقض .

(ج) دفاع شرعى . إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

١ — للمحكمة الاستئنافية، في حالة استبعاد ظرف مشدد كسبق الإصرار
الذى اعتبرته محكمة الدرجة الأولى، أن تؤيد العقوبة المقررة بها ابتدائيا، ولو كان

الاستئناف من المتهم وحده ، ما دامت هذه العقوبة داخلة في نطاق المواد التي طبقتها عليه .

٢ — إذا طبقت المحكمة على متهم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ مع المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات ، وعلى متهم آخر الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ مع المادة ٢٠٧ من هذا القانون ، وقضت على الأول بالحبس مع الشغل سنة ، وعلى الثاني بالحبس مدة ثلاثة شهور ، وكانت الجريمة المسندة إلى الأول منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ ، والجريمة المسندة إلى الثاني واقعة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ ، فالطعن على هذا الحكم لخطئه في تطبيق المادة ٢٠٧ أيضا غير منتج ، لا بالنسبة للتهمة الأول ، لأن جريمته جنائية أصل عقوبتها السجن ، ولا بالنسبة للتهمة الثاني ، لأنه لم يحكم عليه إلا بعقوبة تحملها المادة المنطبقة على فعلته ، فكلا العقوبتين المقضى بهما قانونيتان بصرف النظر عن المادة ٢٠٧ التي يشكوان من تطبيقها .

٣ — ما دام المتهم لم يدع لدى محكمة الموضوع أنه كان في حالة دفاع شرعي ، فلا يجوز له أن يتقدم بمثل هذا الدفع لأول مرة لدى محكمة النقض .

(٤)

القضية رقم ٢٤٣٤ سنة ٢ القضائية

تعويض . عدم ذكر أساسه تصریحا ومن يستحقه . فهم ذلك من الحكم . لا نقض .

لا يصح الطعن في الحكم بمقولة إنه قضى بتعويض للدعي المدني — الميينة صفته بالحكم — من غير تبيان أي سبب له ولا إيضاح من يستحقه من ورثة القتل ، إذ المفهوم بالضرورة أن التعويض إنما هو عن وفاة القتل ، وأنه إنما قضى به للدعي المدني وحده بصفته الميينة بالحكم .

(٥)

القضية رقم ٢٤٣٥ سنة ٢ القضائية^(١)

وقائع أنبتها الحكم . موجبا قيام العذر لدى المتهم وإعفاؤه من العقاب . استنتاج الحكم خلاف ذلك . وجوب نقضه .

(المادة ٥٨ عقوبات)

سرق ثلاثة أشخاص قمحا من منزل مجاور للزراع ، وساروا في الطريق الموصل للزراع ، فأبصر بهم خفير ، ورأى اثنين منهم قرا هارين في المزارع ولم يدركهما ، وأن ثالثهم كان يحمل زكية من القمح المسروق ، فناداه مرتين فلم يجبه ، بل ألقى الزكية على الأرض وحاول الفرار مثل زميله اللذين أفلتا واندسا في المزارع بعد أن ألقيتا على حافتها ما كان معهما من القمح ، فعندها ارتكز الخفير على ركبتيه وأطلق عليه عيارا ناريا في الجزء الأسفل من جسمه أصابه في ساقيه من الخلف ، ولم يكن بين المكان الذي أصيب الجنى عليه فيه وبين المزارع سوى خمسة عشر مترا على أكبر تقدير . وقد توفي هذا السارق بسبب تلك الإصابة .

اتهمت النيابة هذا الخفير بأنه قتل الجنى عليه عمدا ، وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع ، فأحيل إلى محكمة الجنايات ، ولديها دفع الخفير بأنه كان معذورا فيما فعل ، وأن عذره هذا يعفيه من العقاب عملا بنص المادة ٥٨ ع ، ولكن المحكمة ، مع تسايمها بأن الواقعة حصلت على هذه الصورة ، رأت أن اعتقاد الخفير مشروعية العمل الذي أتاه لم يكن مبنيا على سبب معقول ، وأنه لم يتحذر ولم يترو في إطلاق النار على الجنى عليه قبل أن يطلق أول طلقة في الهواء على سبيل الإرهاب ، كما تقضى عليه بذلك التعليمات . ولذلك حكمت

(١) يراجع مع هذا حكم محكمة النقض في القضية رقم ٢٤٢٠ سنة ٢ القضائية الصادر بنجاسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وهو منشور بالجزء الثاني من المجموعة . وقد يدر لأول وهلة أن بين الحكامين تناقضا في وجهة النظر ، ولكن ما يبدو من ذلك لا يلبث أن يزول عند مقارنة واقعي الحكم ، ومع اعتبار أن الحكم الأول كان في طعن على قرار قاضي الإحالة . أما هذا الحكم ففي طعن على حكم محكمة الجنايات .

عليه عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع وبالمادة ١٧ بحبسه مع الشغل لمدة ستين وإلزامه بأن يدفع للدعية بالحق المدني (والدة القتيل) مبلغ ٢٥ جنيها .

ومحكمة النقض رأت أن النتيجة التي استنتجتها محكمة الجنايات لا تستقيم مع المقدمات التي سلمت بها في حكمها عن ظروف الحادثة وملابساتها ومكان وقوعها ووقت حدوثها ، بل إن تلك المقدمات مجتمعة تشير إلى أن المتهم كان معذورا فيما فعله من المبادرة إلى إطلاق النار على المجنى عليه الذي يعتقد أنه لص قبل اتخاذ خطوة التهديد بالإطلاق في الهواء حتى لا يفلت منه قبل أن يجهز بندقية لإطلاقها لثاني مرة ، وإلى أنه مع معقولة سبب اعتقاده سار على موجب هذا الاعتقاد بترق وتحتر ، وأنه محق فيما طلبه من اعتباره معذورا وفق المادة ٥٨ ع . ولذلك حكمت بنقض الحكم وبراءة الخفير المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

(٦)

القضية رقم ٢٤٣٦ سنة ٢ القضائية

تزوير . التوقيع على ورقة عرفية تتضمن إقرارا بشيء أمام كاتب التصديقات . تسمى الموقع باسم غيره . جريمة واحدة .

(المواد ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤١ و ٤١ ع)

تقدم شخص إلى كاتب محكمة أهلية ، وتسمى له باسم شخص آخر ، وقدم إليه ورقة عرفية تتضمن تنازلا معزوا إلى هذا الشخص الآخر عن حجز موقع على أشياء بناء على ما طلبه ، ووقع أمام الكاتب على هذه الورقة بالاسم المتحل ، وطلب إليه التصديق على هذا التوقيع ، فصدقه الكاتب وحرر محضر التصديق .

اعتبرت النيابة أن هذه الواقعة تنتج جريمتين : جريمة تزوير الورقة العرفية ، وجريمة اشتراك في تزوير ورقة رسمية هي محضر التصديق . وقد تابعتها محكمة الدرجة الأولى في هذا الاعتبار ، وعاينت المتهم بالحبس سنة على كل جريمة ، ثم تابعتها محكمة

الدرجة الثانية وأيدت الحكم . ومحكمة النقض حكمت بأن هذه الواقعة لا تنتج إلا جريمة واحدة هي جناية الاشتراك في تزوير ورقة أميرية (محضر التصديق) ، واكتفت بمعاينة المتهم عليها بالحبس سنة ، ولم تعتبر وجودا لجريمة تزوير الورقة العرفية ، قائلة إن توقيع المتهم على الورقة العرفية أمام كاتب التصديقات إنما هو جزء متم لجريمة تسميه أمام هذا الكاتب باسم المجنى عليه وانتحال شخصيته ، بل هو الغرض الأساسي من انتحال تلك الشخصية ، فلا يجوز مع هذا تجنب هذه الواقعة واستخلاص جنحة التزوير العرفي منها .

(٧)

القضية رقم ٢٤٣٧ سنة ٢ القضائية

- (١) حكم . تسييه . عدم رده على جميع جزئيات الدفاع . لا عيب .
 - (ب) أخذه بشهادة الإثبات . اطراحه أقوال شهود النفي . معناه أنها لا يصح الركون إليها .
 - (ج) عدم تفيده أرجه الدفاع . تفصيله أسباب الإدانة . لا بطلان .
- (المادة ١٠٣ مرافعات)
- ١ — محكمة الموضوع غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، كما أن في تعويلها على شهادة شهود الإثبات ما يفيد أنها لم تقم وزنا لما وجه إلى أقوالهم من اعتراض ، فليست بعد ذلك بحاجة إلى التصريح بما أفاده حكمها ضمنا .

- ٢ — أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات ، واطراحها لأقوال شهود النفي ، معناه أنها لم ترفى شهادة هؤلاء الآخرين ما يصح الركون إليه .

- ٣ — إنه وإن كان يحسن أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة بإيراد الأوجه الهامة التي استند إليها الدفاع عن المتهم ، وأن يبين مواطن الضعف في هذا الدفاع ، إلا أن خلق الحكم من بيان هذه الأوجه ومن الرد عليها لا يمكن أن يعد وجهها من أوجه البطلان ، ما دام الحكم قد فصل أدلة الإدانة بعناية تبعت على الاطمئنان

إلى أن المحكمة لا بد قد قامت قبل إصدار حكمها بعملية الموازنة والترجيح بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة، وإن كان حكمها لم يتضمن إلا نتيجة هذه العملية . ويجب أن يفهم بعد ذلك أن عدم الرد صراحة على وجوه الدفاع إنما كان مبناه الاكتفاء بالدلالة الضمنية المستفادة من تصريح المحكمة باقتناعها بقوة أدلة الإدانة التي عنيت بتفصيلها في الحكم .

(٨)

القضية رقم ٢٤٣٨ سنة ٢ القضائية

قتل عمد . الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات . محل انطباقها . وجوب بيان الواقعة في الحكم بيانا صريحا .

يجب لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات أن يعنى الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا ينكشف معه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل، هل كان للتأهب للسرقة أو لتسهيلها وإن لم تتم ، أو كان لتسميم ارتكابها بالفعل، أم أن السرقة كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب . إذ أن ثبوت القتل، لأحد المقاصد المذكورة ، شرط أساسي لاستحقاق العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالفقرة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط، بل كانت جريمة القتل وقعت لغرض آخر غير المنصوص عليه ، واقتربت بها أو تلتها جنحة السرقة ، وليس بين الجريمتين سوى مجزء الارتباط الزمني ، فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق .

(٩)

القضية رقم ٢٤٤٠ سنة ٢ القضائية

استئناف :

- (أ) استئناف المتهم وحده . تشديد العقوبة . لا يسوغ .
 (ب) استئناف النيابة . حصوله للصحة العامة . مجزء حصوله . اتصال القضاء بالدعوى وحريته في التصرف فيها . تقييده أو تعليقه . لا يقيد المحكمة في شيء . متى تنقيد المحكمة بما ورد في تقرير الاستئناف ؟
 (المادة ١٨٩ تحقيق)

١ - استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة، فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب، مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ الظاهر في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون، ومهما أصلحت من هذا الخطأ. واستئناف النيابة إنما يحصل للمصلحة العامة التي تعني بعدم تأييم البريء ومجازاة كل أئيم بما يستحق وفق درجة إجرامه.

٢ - إن مجرد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتما اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها في حدود هذا الاستئناف. ومتى اتصلت بها كان لها مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوهها، وفي التصرف فيها كأنها لم تقدم من بادئ الأمر إلا إليها، طبقا لما تراه من الدواعي والمقتضيات دون أن تقتيد بأي قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف، سواء وقت الإدلاء به لقلم الكتاب أو بعد هذا الإدلاء. وكل قيد يوضع في هذا التقرير لا يعتد به، ولا تأثير له فيما وجب للمحكمة من حق نظر الدعوى من كل وجوهها والتصرف فيها بكامل الحرية. حتى القيد الذي يكون ظاهر مفهومه أنه يجعل الاستئناف معلقا على شرط فاسخ لا يقتيد المحكمة في شيء ولو تحقق هذا الشرط، بل يكون الاستئناف مع ذلك صحيحا متجا أثره، والشرط غير معتبر لإخلاله بموجب الاستئناف. إنما تقتيد المحكمة بما ورد في تقرير الاستئناف في صورتين: صورة ما إذا تعددت التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض، وصورة ما إذا تعدد المتهمون وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض. ووجه التقييد هو أن الاستئناف لا ينقل للمحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه، ولا يليح لها التعرض لغير المستأنف عليه من المتهمين.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا.

بما أن الطعن قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا.

وبما أن مبنى الوجه الثلاثة الأولى من تقرير الأسباب أن الحكم المطعون فيه لم يبين الوقائع التي بررت تطبيق المادة ٣٥ من قانون المخدرات واعتبار الطاعن متجرا في المواد المخدرة ولم يرد على ما دفع به من اعتبار الحادثة استعمالا شخصيا للمخدر .
وبما أن كل هذا منقوض بما أثبتته المحكمة الاستئنافية زيادة عن أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها من أن الطاعن أقرب بأنه كان يتعاطى الحشيش ويقدمه أيضا للمحاضرين وهذا مما تنطبق عليه المادة ٣٥ وباقي المواد الأخرى من قانون المخدرات .

وبما أن مبنى الوجه الرابع من التقرير أن محكمة ثاني درجة شددت العقوبة على الطاعن مع أن الاستئناف الذي رفعته النيابة كان احتياطيا وعلل بأنه رفع لأن صحيفة سوابق المتهم لم ترد فيجب ألا يكون له أثر متى تبين أن الطاعن ليست له سوابق وهو ما ظهر فعلا عند نظر القضية في الاستئناف .

وبما أن تقرير استئناف النيابة ورد به حقيقة أن الاستئناف هو "لعدم ورود صحيفة السوابق" أي أنه استئناف حاصل من باب الاحتياط لصورة ما إذا ظهر بعد ورود صحيفة السوابق أن المتهم طائد فتطبق عليه المحكمة أحكام العود وتشد في عقوبته . ولقد وردت الصحيفة خالية من سوابق للمتهم الطاعن ولكن المحكمة الاستئنافية رفعت عقوبته إلى سنة حبسا وغرامة ٢٠٠ جنيه لما رأته من أن العقوبة المذكورة هي أقل حد للمادة ٣٥ التي طبقها المحكمة الجزئية تطبيقا خاطئا إذ قصرت العقوبة على ستة أشهر و ٣٠ جنيا غرامة .

وبما أن مناط البحث في هذا الوجه هو تعترف أثر استئناف النيابة ذلك الاستئناف المعلن ، وهل كان معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة ولو إصلاحا لخطأ ظاهر وقعت فيه المحكمة الأولى أم لا .

وبما أنه إذا كان من المبادئ الثابتة أن استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب مهما

لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ الظاهر في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون ومهما أصلحت من هذا الخطأ — إذا كان ذلك مبدأ ثابتاً فإنه من المبادئ المعروفة من القانون بالضرورة أن استئناف النيابة إنما يحصل للمصلحة العامة التي تعني بعدم تأثيم البريء ومجازاة كل أثيم بما يستحق وفق درجة إجرامه .

وبما أن مجزّد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتماً اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها ، ومتى اتصلت بها فإن تلك المصلحة العامة ، التي هي العلة في تخويل النيابة حق الاستئناف ، تقضى بأن يكون لها مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوها وفي التصرف فيها كأن لم تقدم من بادئ الأمر إلا إليها . وينتهي على ذلك بداهة أن يكون لها تشديد العقاب كما يكون لها أيضاً تخفيفه أو تبرئة المتهم بالمرّة ولو كان هذا المتهم قبل الحكم ولم يستأنفه ؛ وكل هذا تبعاً لما تراه مما يقرّ العدل في نصابه .

وبما أن تلك الحقيقة القانونية وهي اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى بمجزّد استئناف النيابة وحرّيتها في التصرف فيها من براءة وإدانة وتشديد في العقاب وتخفيف تبعاً لما تراه من الدواعي والمقتضيات — تلك الحقيقة لا تحتل تقييد المحكمة بأي قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف سواء وقت الإدلاء به لقلم الكتاب أو بعد هذا الإدلاء . فإذا وضعت في هذا التقرير مثلاً أن الاستئناف حاصل لقلة العقوبة أو هو حاصل لحسامة العقوبة (وإن كان هذا غير واقع في العمل) أو لخطأ المحكمة الأولى في عدم اعتبارها وجود ظرف مشدّد أو لأن للمتهم عذراً لم تقبله المحكمة الأولى (وإن كان هذا غير واقع في العمل أيضاً) أو أنه حاصل لعدم ورود صحيفة السوابق (كصورة الاستئناف في الدعوى الحالية) أو ما أشبه ذلك من القيود والعلل فإن هذه القيود جميعها لا اعتداد بها ولا تأثير لها فيما وجب للمحكمة من حق نظر الدعوى من كل وجوها والتصرف فيها بكامل الحرية .

وبما أنه لا يصح أن يعترض بأن القيد الذي وضعته النيابة في تقرير الاستئناف في الدعوى الحالية ليس من قبيل القيود الأخرى ، بل هو قيد راجع لكيان

الاستئناف نفسه لأن مفهومه أن النيابة ما كانت لتستأنف لو أن صحيفة السوابق كانت وردت لها ورأت منها أن لا سوابق للتهم ، فكان استئنافها معاق على شرط فاسخ هو ظهور عدم السوابق ، وبما أن هذا الشرط تحقق فالاستئناف سقط سقوطاً يرجع إلى وقت حصوله وما كان للحكمة أن تعتبره وجوداً ولا أن تعتمد عليه فتشدد العقوبة — لا يصح أن يعترض بذلك فإن النيابة العامة إذا كانت تملك التصرف في الدعوى العمومية قبل تقديمها للقضاء فإنها في علاقتها معه لا تملك سوى تحريكها إليه وإيصالها له ومتى أوصلتها أصبحت ملكاً له هو يتصرف فيها بما يشاء وليس للنيابة من حق لديه سوى إبداء طلبات فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ، ومتى كان الأمر كذلك فإن ذلك الاستئناف المقول إنه حاصل تحت شرط فاسخ لا شك أنه قد حرك الدعوى فعلاً وأوصلها للقضاء فعلاً وأصبحت في ملكه فعلاً فسواء تحقق الشرط أم لم يتحقق فلا سبيل لانتزاعها من يده . وفي هذا دليل على أن الاستئناف صحيح منتج أثره والشرط غير معتبر لأنه مغل بموجب الاستئناف .

وبما أنه يبين من ذلك أن المحكمة الاستئنافية في حل مما فعلت فهذا الوجه أيضاً مردود .

وبما أنه مع تقرير ما تقدم لا يفوت المحكمة التنبيه إلى أن هناك صورتين : إحداهما حالة تعدد التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض ، والثانية حالة تعدد المتهمين وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض . ففي هاتين الصورتين لا يسع المحكمة الاستئنافية إلا التقييد بما ورد في تقرير الاستئناف . ووجه هذا ظاهر وهو أن الاستئناف لا ينقل للحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه ولا يبيح لها التعرض لغير المستأنف عليه من المتهمين .

(١٠)

القضية رقم ٢٤٤١ سنة ٢ القضائية

عقوبة . قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . لم يغير من طبيعة الجريمة . مدة في ولاية القاضي الجزئي في الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنائية .
(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمادة ١٧ ع)

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، إذ أجاز لقاضي الإحالة أن يحيل بعض الجنايات إلى القاضي الجزئي إذا رأى فيها من الظروف المخففة ما يبرر تطبيق عقوبة الجنحة فإنه لم يغير من طبيعة الجريمة نفسها ، وإنما مد في ولاية القاضي الجزئي ، فأباح له نظربعض الجنايات ، بعد أن كان اختصاصه مقصورا على الجنح والمخالفات ، وذلك كله مع بقاء الجنائية على طبيعتها ، وكل ما في الأمر أن قاضي الإحالة رأى أن فيها من الأعذار القانونية أو الظروف المخففة ما يبرر الاكتفاء بتطبيق عقوبة الجنحة .

وبديهي أن هذا ليس من أثره تمليك القاضي الجزئي ما لم يكن يملكه قاضي الجنايات من قبله ، فلا يجوز له بطبيعة الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنايات ، بل الواجب عليه أن يترسم هذه الحدود ويطبق الموازين التي نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات للجنايات التي اكتنفها ظروف تستوجب الرأفة . فإذا كانت عقوبة الجنائية المقامة من أجلها الدعوى هي الأشغال الشاقة المؤقتة فلا يجوز أن يتزل في هذه الحالة إلى أقل من ستة شهور .

جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تحت رعاية معادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك
ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك .

(١١)

القضية رقم ١٤١٣ سنة ٢ القضائية

تبديد أشياء محجوزة . عين موضوعة تحت الحراسة القضائية . التنفيذ بدين على محصولاتها .
طريقة ذلك . الحارس القضائى على العين . تصرفه فى ثمن محصولات فى الوجوه المينة بحكم الحراسة .
لا مسئولية .

لا يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة
القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة ، بل الواجب فى هذه
الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائى بطريق حجز ما للدين لدى الغير
(saisie arrêt) . وإذا كان الحارس قد تصرف فى ثمن محصولات فى الوجوه
التي عينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يترتب عليه بسبب هذا التصرف أية مسئولية
جنائية ، لا سيما إذا كان الحارس قد سدد بهذا الثمن ديناً ممتازاً على الأرض ، وهو
مال الحكومة ، لا يمكن أن يسوى به دين الدائن الحاجز .

(١٢)

القضية رقم ١ سنة ٣ القضائية

سرقة . المادة ٢٧٣ ع . مجرد حمل السلاح . كفايته لتطبيقها .

(المادة ٢٧٣ ع)

يكفى حمل أحد السارقين السلاح وقت السرقة ظاهراً أو مخبئاً ، حتى يتحقق
مراد القانون من توافر ظرف حمل السلاح المنصوص عليه فى المادة ٢٧٣ من
قانون العقوبات ، فإن عبارة القانون فى تلك المادة تفيد بنصها الصريح أن مجرد
حمل السلاح فى ذاته كاف ، وأنه لا عبرة بالقصد من حمله ، ولا بكون ظروف
الحادثة فى ذاتها مما لا يحتمل معه استعمال السلاح ، بحيث يستطيع القول بأن

الشارع ، إذ نص على هذا الظرف ، ذلك النص المطلق عن كل قيد ، قد دخل في اعتباراته أن من يحمل سلاحا هو في ذاته شر من لا يحمل ، وأن شره هذا يؤخذ به زملاؤه وإن كان سلاحه نجبا وكانوا هم لا يعلمون بحمله إياه ، وأنه شر موجب بذاته لتشديد العقاب .

(١٣)

القضية رقم ٢ سنة ٣ القضائية

ضرر . نشوء من حادث قهري . لا مسئولية جنائية ولا مدنية . طلب تحقيق وقوع الحادث القهري .
رفضه لعدم جديته . لا يخل بالحكم .

(المادتان ٣٩ ع ١٥١ مدني)

متى كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهري ، لا يد للمتهم فيه ولا في قدرته منعه ، فلا مسئولية عليه ولا على المسئول عن الحق المدني ، بل لأيهما أن يطلب من المحكمة تحقيق ما يزعمه من وقوع هذا الحادث القهري ، وللمحكمة أن ترفض هذا الطلب متى رأت أنه غير جدي ، وأن العناصر الموجودة لديها في التحقيق تدل على عدم الأحقية فيه .

(١٤)

القضية رقم ٣ سنة ٣ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . العلم بأن الشيء مخفي مسروق . ركن أساسي . إثبات توافره في الحكم .
وجوبه .

(المادة ٢٧٩ ع)

علم مخفي الشيء المسروق بأنه مسروق ركن أساسي من أركان جريمة الإخفاء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٩ من قانون العقوبات ، فمن الضروري أن يثبت الحكم توافره ، وإلا كان باطلا .

(١٥)

القضية رقم ٤ سنة ٣ القضائية

شهادة . اطراح المحكمة إياها . تعليقه من غير تفصيل . لا مانع .

لمحكمة الموضوع أن تطرح ظهريا شهادة من لا تطعن إلى شهادته من الشهود،
ويكفى أن تذكر في تعليل اطراحها لهذه الشهادة ما يفيد عدم اطمئنانها إليها من
غير تحليل أو تفصيل لذلك التعليل .

(١٦)

القضية رقم ٨ سنة ٣ القضائية

شاهد :

(أ) شاهد أصم أبكم . جواز الأخذ بشهادته . إدراك المحكمة لمعاني إشارات . موضوعي .

(ح) شاهد لم يحلف قبل الشهادة . حلفه بعد الشهادة . لا عيب .

(المادة ١٤٥ تحقيق)

(د) حكم . بناؤه على أقوال شهود . الطعن على شهادة أحدهم . لا يعيبه .

١ — لا يوجد في القانون ما يُحْزَم على المحكمة الاستشهاد بأقوال شخص ما
لمجرد أنه أصم أبكم، وأن طريقته في التعبير ليست هي طريقة النطق باللسان التي
هي الطريقة الطبيعية العادية، بل للمحكمة أن تأخذ شهادته على طريقته هو في التعبير،
وهي طريقة الإشارات التي اعتاد البكم التعبير بها .

٢ — إن إدراك المحكمة لمعاني إشارات الأبكم أمر موضوعي راجع لعهدتها
هي، ولا تعقيب عليها في ذلك .

٣ — إذا فات المحكمة أن تحلف الشاهد اليمين قبل إدلائه بالشهادة، ثم
تداركت ذلك بعد إدلائه بها، فحلفته اليمين على أنه إنما شهد بالحق، فتعويلها
على هذه الشهادة لا عيب فيه .

٤ — لا أهمية للطعن على حكم بمقولة إنه أعتمد على شهادة شاهد لم يحلف
اليمين، إذا كان هذا الحكم لم يبن على هذه الشهادة وحدها، بل كان مبنيًا على
شهادة شاهدين آخرين لم يطعن عليهما .

(١٧)

القضية رقم ١٠ سنة ٣ القضائية

(١) حكم . تسيبه . رده على جزئيات الدفاع جزئية جزئية . لا ضرورة . استفادة هذا الرد من . كفايته .

(ب) الإخلال بحق الدفاع . معناه .

(ج) سبق الإصرار . ثبوته . كفايته وخده لتطبيق المادة ١٩٤ عقوبات .

١ — ليس على المحكمة أن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع استقلالاً، بل يكفي أن يكون في سياق الحكم ما يفيد الرد ضمناً على هذا الدفاع .

٢ — عدم الرد على الدفاع في مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً اعتباره إخلالاً بحق الدفاع، إذ الإخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من إبداء أقواله بكامل الجزئية، أو إهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق، أو في الدفوع الفرعية التي يبدئها، أو في دفاع صريح خاص بعذر قانوني من الأعذار المبيحة أو المانعة من العقاب . أما أن يبدى المتهم دفاعاً عادياً منصفاً على نفى ما أسند إليه من الأفعال ومستنتجاً مما تم في القضية من التحقيقات فلا تقره المحكمة عليه ولا تأخذ به، فليس فيه أدنى إخلال بحق الدفاع .

٣ — ثبوت سبق الإصرار كاف وحده لتطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات، بغیر حاجة إلى اقترانه بظرف التربص؛ فإذا كان الحكم الذي طبق هذه المادة، به ما يفيد ثبوت سبق الإصرار فليس مما يطعن عليه أن يكون ذكر عبارة عن ظرف التربص لا سند لها فيه .

(١٨)

القضية رقم ١٦ سنة ٣ القضائية

سبب طعن خادش للاعتبار . عدم اشتماله على إسناد عيب معين . بجنحة بالمادة ٢٦٥ ع . لا مخالفة بالمادة ٣٤٧ ع .

(المادتان ٢٦٥ و ٣٤٧ ع)

السب العلني غير المشتمل على إسناد عيب معين يجب، متى كانت خادشا للناموس والاعتبار، أن يعد جنحة منطبقة على المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات، لا مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧، وذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التعارض. ومن قبيل هذا السب قول واحد لآخرفي الطريق العام "يا ابن الكلب".

(١٩)

القضية رقم ١٩ سنة ٣ القضائية

- (أ) جريمة . وقوعها فعلا . حصول اتفاق بعد ذلك للتخلص من نتائجها . لا تأثير له .
- (ب) دليل . تقديره . موضوعي .
- (ج) شهادة . سماع شهود جدد أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم لأسبابه . عدم الرد على أقوال الشهود . يفيد اطراحها .
- ١ — إذا وقعت الجريمة فعلا فلا يؤثر فيها أى اتفاق يكون حصل بعد وقوعها للتخلص من نتائجها^(١) .
- ٢ — تقدير الأدلة وترجيح بعضها على البعض من أخص خصائص محكمة الموضوع .
- ٣ — إذا سمعت المحكمة الاستئنافية شهودا لم يسمعوا أمام المحكمة الجزئية ، ثم أيدت الحكم المستأنف لأسبابه ، دون أن ترد على شهادة هؤلاء الشهود ، فسكوتهما عن الرد عليها يفيد ضمنا أنها لم تقم وزنا لها ، لأنها لم تأت بجديد يستدعى تعديل الموقف أو يقتضى الرد من جانب المحكمة .

(١) الواقعة أن شخصا حصل مبلغا من المال من مجارثمنا لسجائر ودخان أخذها من آخر على ذمة نصر يفها ، فبدد المبلغ ، فأخذ عليه صاحب الدخان سنداً بقيمته ، ذكر فيه أن المبلغ أمانة له عند المحصل ، وأثبت في دفتره أن قيمة المبلغ وردت نقدية من المحصل . وعند المحاكمة دفع المحصل بأن الواقعة لإعقاب عليها ، لأن السند المأخوذ عليه قد غير طبيعة التعامل بينهما ، وجعله تعاملًا مدنياً ، فلم تبعاً المحكمة بدفعه ، بحجة أن عبارة (المبلغ أمانة) الواردة بالسند تدل على أن الدين ما زال باقيا على طبيعته الأصلية . وأيدتها محكمة النقض في ذلك ، وزادت عليه قولها إذا وقعت الجريمة الخ .

جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزي بك
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٢٠)

القضية رقم ٢٤١١ سنة ٢ القضية

وصف التهمة :

- (أ) تهمة تزوير لغرض الاختلاس . توجيهها على أنها تزوير . الحكم فيها ابتدائيا على هذا الوصف . تغيير الوصف في الحكم الاستثنائي . عدم جوازه .
- (ب) تعديل المحكمة الاستئنافية وصف الأفعال المستندة لهم . جوازه . تغيير هذه الأفعال . لا يجوز .
- (ج) حق محكمة النقض في هذه الصورة .

(المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ تشكيل)

اتهمت النيابة شخصا بأنه ارتكب تزويرا في عقد بيع لاختلاس رسم استخراج شهادة وفاة ، ورفعت عليه من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية طالبة عقابه بالمواد ١٧٩ و ١٨٣ و ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات . ولأن صيغة التهمة منصبة على التزوير فقط ، وأن الاختلاس لم يذكر في هذه الصيغة إلا عرضا ، ولم تبين النيابة إن كان وقع فعلا أو لم يقع ، ولم تطلب أى عقاب عليه ، فالمحكمة الجزئية اقتضت على تهمة التزوير المرفوعة لها ، وحكت فيها عملا بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات . وفي أسباب حكمها تكلمت عرضا عن مسألة الاختلاس ، وذكرت ما يفيد حصوله فعلا . فاستأنف المتهم الحكم ، والمحكمة الاستئنافية وجهت إليه تهمة الاختلاس ، وكلفته بالدفاع فيها ، ثم أصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف ، مع تطبيق المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، بدلا من المواد المطلوبة ، آخذة في ذلك بأسباب الحكم المستأنف .

ومحكمة النقض حكمت بنقض هذا الحكم ، وإعادة الدعوى للقضاء فيها ثانية من دائرة استئنافية أخرى ، مقررة ما يأتي : —

١ — إن الفعل الذى نسبته النيابة للتهمة، ورفعت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية، وحكم فيه من تلك المحكمة، لا يشمل سوى وقائع تزوير. وأما مسألة الاختلاس فذكرت فى صيغة التهمة بيانا للباعث على التزوير، ولم تقل النيابة إن الاختلاس قد وقع فعلا، ولا إنها ترفع عنه الدعوى، فتعديل المحكمة الاستئنافية فى أسباب حكمها وفى منطوقه لوصف التهمة هو تعديل فى ذاته غير صحيح، إذ وقائع التزوير التى وردت فى التهمة، وفى الحكم الجزئى المعتمدة أسبابه، هى وقائع منفصلة قائمة بذاتها لا يمكن قطعاً أن توصف بأنها اختلاس.

٢ — إنه يلوح من حكم المحكمة الاستئنافية أنها ربما تكون وجدت أن لا محل لإدانة الطاعن فى تهمة التزوير لأسباب لم تبينها، وبديل أن تقضى ببراءة الطاعن منها، إذا كان ثم مبرر لذلك، وجهت عليه تهمة الاختلاس التى لم تكن موجهة ضده لدى محكمة الدرجة الأولى. وعملها هذا لا يسيغه القانون، فإن المحكمة الاستئنافية، إذا كانت تملك تعديل وصف الأفعال المسندة للحكوم عليهم ابتداءً، فإنها لا تملك تغيير هذه الأفعال واتهامهم بتهمة جديدة لما فى ذلك من الإضرار بهم بتقويت إحدى درجات التقاضى عليهم.

٣ — إنه كان يصح لمحكمة النقض فى هذه الصورة أن تطبق القانون، بنقض الحكم وتبرئة المتهم من تهمة التزوير، وبحفظ الحق للنيابة فى رفع دعوى الاختلاس متى شاءت وكان لها محل. غير أن الحكم المطعون فيه، وقد دل ضمناً على أن المتهم لا يعتبر مزوراً، لم يبين الأسباب التى يكون رآها لعدم اعتبار الأفعال المسندة للطاعن نتيجة للتزوير. ولذلك رأت نقض الحكم وإعادة الدعوى للمحكمة الاستئنافية لتنظر فى دعوى التزوير وحدها، وتحكم فيها بالبراءة أو بالعقوبة بحسب ما ترى. أما الاختلاس فمن شأن النيابة العامة وحدها أن تتصرف فيه.

(٢١)

القضية رقم ٢٤٢٣ سنة ٢ القضائية

نخبة أمانة . تسليم مال على سبيل الاستعمال فى أمر معين . اختلاسه . جريمة .

(المادة ٢٩٦ ع)

إذا توجه شخص إلى آخر في دكان يشتغل به، وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له، نفرج، ثم عاد وأخبره أنه يبحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق، ورد له ورقة يجنيه واحد على اعتبار أنها هي التي سلمت إليه، فليس في هذه الواقعة معنى الاختلاس الذي أراده القانون في جريمة السرقة، لأن المتسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة الجنيهات في غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه، كما أن تسليم الورقة إياه لم يكن تسليما اضطراريا جرت إليه ضرورة المعاملة^(١). ولكن إذا كان المسلم أعطى الورقة للتسلم ليصرفها له، وتركه يخرج ليبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لإبدالها بها، فظاهر المفهوم من هذا أن المسلم أثمن المتسلم على الورقة ليبحث له في الخارج عن مقابلها نقدا صغيرا، على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها إليه، فهذا المعنى يتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يقم المتهم بأحد الأمرين، وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم إليه بصفته وكلا مجانا بقصد استعماله في أمر معين لمنفعة المالك.

(٢٢)

القضية رقم ٢٤٢٤ سنة ٢ القضائية

(١) مراقبة - حكم بالوضع تحت المراقبة - عدم ظهور سوابق - الطعن في هذا الحكم - أثر حذف المراقبة - (المادة ٢٧٧ ع)

(ب) مرفقة - تسليم مال اضطراريا - نقل الحيازة مقيدة بشرط - عدم تحقق هذا الشرط - جريمة - (المادة ٢٧٤ ع)

١ - إذا حكمت المحكمة على سارق، تطبيقا للمادة ٢٧٤ ع، بالحبس ستة شهور مع الشغل، عن كل تهمة من التهمتين الموجهتين عليه، وبوضعه تحت المراقبة على زعم أن له سوابق، وتبين أن ما كان له من السوابق سقط بمضي المدة،

(١) يلاحظ أن المتهم ليس صرافا صناعته تغيير أصناف النقود والمبادلة عليها بأصناف أخرى من النقود تعادها في القيمة كما أنه لم تكن بينه وبين المجنى عليه معاملة من بيع أو شراء أو ما أشبههما تقتضي في العرف والعادة أن يسلم أحدهما للآخر ما وجب عليه قبل أخذ البديل المقابل.

فلا يكون لطعنه على هذا الحكم من أثر إلا إلغاء المراقبة المقضى بها . أما العقوبة التى حكم بها فانها ، مع استبعاد السوابق ، مبررة لدخولها فى نطاق المادة المنطبقة .

٢ — حضر شخص إلى بائع فاكهة فى دكانه ، وطالب منه أقة موز ، وأن يبدل له ورقة بخمسة جنيهات بفضة ، فأعطاه الفاكهى أربعة جنيهات وثلاثة وتسعين قرشا ، وحسب عليه أقة الموز بسبعة قروش ، فطلب منه احتسابها بستة قروش وطالبه بالقرش ، فأعطاه إياه ، ولم يسلمه هو الورقة ذات الخمسة الجنيهات ، وشغل الفاكهى باحضار فاكهة لشخص آخر ، ثم التفت إلى الشخص الأول فلم يجده . هذه الواقعة تتحقق فيها أركان جريمة السرقة ، ويحق العقاب عليها بمقتضى المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات ؛ لأن تسليم المجنى عليه النقود للمتهم كان تسليما ماديا اضطراريا جر إليه العرف الجارى فى المعاملة ، وكان نقله للحياسة مقيدا بشرط واجب تنفيذه فى نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه . وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ورقة ذات خمسة جنيهات للمجنى عليه بمجرد تسليمه الأربعة الجنيهات والأربعة والتسعين قرشا ، فإن لم يتحقق هذا الشرط الأساسى ، ولم ينفذه المتهم فى الحال ، فإن رضا المجنى عليه بالتسليم يكون غير نازل للحياسة ، فلا يكون معتبرا ، بل يكون انصراف المتهم خفية بالنقود التى أخذها من المجنى عليه سرقة ، وعقابه ينطبق على المادة ٢٧٤ عقوبات .

(٢٣)

القضية رقم ٢٦٢ سنة ٣ القضائية

دعوى عمومية . دفع بسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية . عدم الرد عليه . عدم بيان تاريخ الواقعة فى الحكم . تقض .

(المادة ٢٧٩ تحقيق)

إذا دفع لدى المحكمة الاستئنافية بسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الواقعة المقامة هى من أجلها ، ولم تفصل المحكمة

في هذا الدفع ، بل أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة أخذا بأسبابه غير المذكور فيها تاريخ الواقعة ، تعين نقض حكمها .

(٢٤)

القضية رقم ٢٦٣ سنة ٣ القضائية

تبديد . شركة . إضافة أحد الشريكين مال الشركة إلى ملكه . تبديد .

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

من اتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما ، وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ، ولم يشتر مواشى ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه ، حد مبتدأ ، لأن تسلمه المبلغ من شريكه إنما كان بوصفه وكيلًا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه ، فيده تعتبر يد أمين . فإذا ما تصرف في المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبتدئ خائن للأمانة ، تنطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات .

(٢٥)

القضية رقم ٢٦٤ سنة ٣ القضائية

شاهد :

(١) الحكم ابتدائيًا ببراءة متهم لعدم وجود دليل عليه سوى أقوال شاهد برخته المحكمة الابتدائية . إدانته استثنائية اعتمادًا على هذه الأقوال . تلمس تأييد هذه الأقوال بأقوال شخص سماع في التحقيقات فقط . طلب سماع أقوال هذا الشخص أمام المحكمة . رفضه مع عدم بيان العلة . إخلال بحق الدفاع .

إذا صدر حكم ابتدائي ببراءة متهم ، لعدم وجود دليل عليه سوى أقوال شخص كان متهمًا معه في الدعوى ، وأثبتت المحكمة أنه رجل منحط الخلق لا يعول على أقواله ، ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء هذا الحكم ، مستندة في هذا الإلغاء إلى أقوال الشاهد الذي أطرحت المحكمة الابتدائية أقواله أطراحًا معلا تعليلًا مقبولًا ، متأسفة هي تأييد هذه الأقوال بما قرره شاهد في التحقيقات لم يسمع ،

لا أمام المحكمة الجزئية ولا أمامها هي ، على الرغم من طلب الدفاع سماع أقواله لديها ، وكان ما قرره هذا الشاهد — على ماورد في حكمها هي — ليس فيه أي ذكر لهذا المتهم ، كان حكمها فاسد الأسباب في إلغاء حكم البراءة ، ومعينا من جهة اعتماده على أقوال شخص لم يسمع كشاهد لدى القضاء ، وكان عدم إجابتها الدفاع إلى طلب سماع أقوال هذا الشخص ، أو على الأقل رفض هذا الطلب ، مع بيان العلة ، إخلالا منها بحق الدفاع مبطلا للحكم .

(٢٦)

القضية رقم ٢٦٦ سنة ٣ القضائية

(١) إجراءات محكمة الدرجة الأولى . الطعن فيها لدى محكمة النقض . عدم الطعن فيها أمام المحكمة الاستئنافية . لا يجوز .

(ب) تعدد العقوبات . طاعن محكوم عليه في قضايا من قبيل واحد . طلب معاملته بالمادة ٣٢ عقوبات . عدم التقدم به لمحكمة الموضوع . التقدم به لمحكمة النقض . عدم جوازه .

(المادة ٣٢ ع)

١ — المطاعن الموجهة إلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى لا يصح عرضها لأول مرة لدى محكمة النقض ، بل الواجب أن تعرض ابتداء على المحكمة الاستئنافية .

٢ — لا يصح لطاعن محكوم عليه في قضايا من قبيل واحد ، ورفع عن أحكامها طعونا بطريق النقض ، أن يطلب ضم تلك الطعون بعضها إلى بعض ، وأن تعامله محكمة النقض بالمادة ٣٢ عقوبات ، فلا تحكم عليه إلا بعقوبة واحدة ؛ إذ مثل هذا المطعن لا يوجه لأول مرة إلى محكمة النقض ، بل إن من شأنه أن يوجه إلى محكمة الموضوع لتفصل فيه ، وترى ما إذا كان هناك وجه لإجابته أولا .

(٢٧)

القضية رقم ٢٦٧ سنة ٣ القضائية

عاهة مستديمة . إسنادهما إلى متهم بالاشتراك مع آخر . نشوءها من ضربة واحدة . عدم اهتداء المحكمة إلى الضارب بعينه . وجوب البراءة . انتزاع جنحة ضرب منها . لا يجوز . إسنادهما تهمة ضرب أخرى إلى هذا المتهم . ضم التهمة المنتزعة إلى التهمة الأخرى والعقاب عليهما بعقوبة واحدة . وجوب تعديل العقوبة لتناسب مع جنحة الضرب الأخرى .

(المادتان ٢٠٤ و ٢٠٥ ع)

إذا رفعت الدعوى العمومية على شخص بأنه هو وآخر أحدثا جرحا برأس ثالث سبب له عاهة مستديمة، وقررت المحكمة صراحة في حكمها أن العاهة المستديمة التي أصابت المجنى عليه هي نتيجة جرح لم يحدث إلا من ضربة واحدة لا تحمل تعدد الفاعلين، وأنها لم تهتد إلى معرفة من الذي أحدث هذا الجرح من بين أشخاص متعددين اتهمهم المجنى عليه بإحداثه، وأنها لذلك لا تستطيع إدانة أحد بعينه في جناية العاهة المستديمة، كان من المحتم عليها أن تقضى ببراءة المتهم من تهمة إحداث العاهة. أما أن تنترع من هذه الجناية المستبعدة. جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٠٦ عقوبات، تحملها للمتهم على زعم أنه أحدث بالمجنى عليه جرحا، مع أنه لم يتهمة أحد بأي جرح آخر، ولم ترفع عليه الدعوى العمومية إلا لإحداثه الجرح الذي سبب العاهة المستديمة، ذلك الجرح الذي لم يثبت أنه هو محدثه، ثم تقضى لهذا المجنى عليه بتعويض على المتهم، فذلك تصرف لا يقره القانون، بل الذي يحتمه القانون هو القضاء ببراءة المتهم من تهمة إحداث العاهة، ورفض الدعوى المدنية قبله، لعدم وجود أساس ثابت لها .

فإذا كان هذا المتهم مسندة إليه تهمة أخرى، هي ضربه شخصا آخر، وكانت المحكمة قد ضمت هذه التهمة إلى التهمة التي انتزعتها وهي خاطئة وقضت فيهما معا بعقوبة واحدة، تعين على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ، يجعل عقوبة المتهم عن جنحة الضرب متناسبة مع هذه التهمة وحدها .

(٢٨)

القضية رقم ٢٦٨ سنة ٣ القضائية

(١) شريك . أخذه مال شركائه . عدم رده . تبديد . (المادة ٢٩٦ ع)

(ب) ودیعة . إثبات تبديدها بشهادة الشهود . عدم الاعتراض . يعتبر ولا للإثبات بهذه الطريقة

وتنازلا عن طريق الإثبات بالكتابة . تعليل إجراءات الدعوى في الحكم . متى يجب ؟

١ — الشريك الذي يأخذ نصيب شركائه في مال مع نصيبه، ثم ينكره عليهم، ويأبى رده إليهم، يعتبر مبدداً، ويحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

٢ — إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى في جواز إثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت إليه على سبيل الوديعة، بشهادة الشهود، فإن ذلك يعتبر قبولاً منه لهذا الطريق في الإثبات، وتنازلاً عن طريق الإثبات الكتابي . وذاتك القبول والتنازل جائزان، لأن الإثبات الكتابي في مثل هذه الصورة ليس من النظام العام، فلا يجوز لهذا المتهم بعدئذ أن يطعن في الحكم الصادر عليه لعدم ذكره السبب المانع للجنح عليه من أخذ سند كتابي بهذه الوديعة . على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التي يجب ذكرها في الحكم، لأنه لا يتعلق بواقعة من وقائع الدعوى، وإنما هو خاص بإجراء من إجراءات الإثبات، وليس على المحكمة أن تعلل إجراءات الدعوى في الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الخصام .

(٢٩)

القضية رقم ٢٧٢ سنة ٣ القضائية

تربص . سبق إصرار . اعتياد المرور من طريق ما . لا تلازم . عدم الاعتياد . لا تنافي .

(المادتان ١٩٥ و ١٩٦ ع)

لا تلازم بين التربص وبين اعتياد المرور من طريق ما، ولا بين سبق الإصرار وبين هذا الاعتياد، ولا تنافي بين أيهما وبين عدم الاعتياد . فسواء أكان

المجنى عليه معتادا سلوك هذه الطريق ، أم كان غير معتاد سلوكها ، فما ذلك بضائر شيئا فيما يقوم من الأدلة على توافر أى من هذين الطرفين .

(٣٠)

القضية رقم ٢٧٩ سنة ٣ القضائية

(أ) إتلاف سند . وجود مخالصة عن قيمة هذا السند منفصلة . غير مانع من العقاب على الإتلاف .

(ب) جريمة إتلاف سند . ركن الضرر . متى يتوافر ؟

(المادة ٣١٩ ع)

من أتلّف عمدا سند مخالصة بمبلغ قبا محزّرا على هامش الحكم الصادر بهذا المبلغ ، وقُدّم الحكم للتنفيذ ، يحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣١٩ من قانون العقوبات ، ولو كان بيد صاحب المصلحة في هذا السند عن هذا المبلغ مخالصة أخرى منفصلة .

ويكفى لتحقيق ركن الضرر في هذه الواقعة أن يترتب على الإتلاف مجرّد تنفيذ الحكم الذى كانت المخالصة محزّرة على هامشه .

ولا يهدم هذا الركن أن يكون بيد المجنى عليه مخالصة أخرى عن هذا المبلغ ، إذ حتى مع التسليم بأن إبراز المخالصة يحول دون حصول ضرر نهائى للمجنى عليه ، فإن هذه المادة لا تتطلب وقوع الضرر فعلا ونهائيا ، وإنما يكفي بموجبها حصول ضرر ما ، كما هو مفهوم نصها العربى ونصها الفرنسى الأصرح في الدلالة على هذا المفهوم .

(٣١)

القضية رقم ٢٨٠ سنة ٣ القضائية

حكم . بناؤه على عدّة أسباب صحيحة . عدم صحة أحدها . لا إبطال .

(المادة ١٠٣ مرافعات)

إن الحكم ما دام صحيحا لعدّة أسباب وردت فيه فليس من الصواب إبطاله لمجرّد عدم صحة أحد الأسباب التى أخذ بها .

جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطيه بك وزكي برزى بك
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٣٢)

القضية رقم ٢١٩٢ سنة ٢ القضائية

(١) لجنة المساعدة القضائية . قرارها باعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض . انسحابه على الكفالة .

(المادة ٣٦ من قانون محكمة النقض والمادة ٥٣

من الأمر العالى الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧)

(ب) العريضة المقدمة لهذه اللجنة . تضمنها أسباب الطعن . اعتبارها تقريراً بالطعن وبالأسباب .

(ج) محكمة النقض . أساس اختصاصها بنظر الموضوع . تقض الحكم المطعون فيه مرتين . الحكم

المنقوض في المراتين يكون فاصلاً في الموضوع . طعون عن أحكام فرعية قدمت أثناء نظر

الدعوى الأصلية . لا تعتبر أساساً لاختصاص محكمة النقض بالفصل في الموضوع .

(المادة ٢٣٢ تحقيق)

١ - القرار الذى تصدره لجنة المساعدة القضائية باعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض ينسحب أيضاً على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض . ولا يمنع من ذلك عدم ذكر الكفالة بالذات ضمن صنف الأعباء المالية التى نصت المادة ٥٣ من الأمر العالى الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ على إعفاء الفقراء منها ، فانه فضلاً عن أن الكفالة لم يكن لها وجود في ذلك الوقت ، فالأحوال التى عدتها تلك المادة وأجازت بشأنها الإعفاء لم تذكر على سبيل الحصر ، وإنما ذكرت على سبيل المثال . وهى ، على تنوعها ، تدل على أن غرض الشارع إنما هو عدم تكبير الفقير دفع أى مبلغ كان مما تستلزمه إجراءات الدعوى حين الفصل فيها .

٢ - العريضة التى يتقدم بها الراغب فى الطعن إلى لجنة المساعدة القضائية

بمحكمة النقض ، إذا كانت تتضمن الأسباب التى يستند إليها فى الطعن على الحكم الذى يتظلم منه ، يتعين اعتبارها تقريراً بالطعن وبياناً لأسبابه معا . ومتى كان

تقديمها إلى اللجنة حاصلًا في ظرف الثمانية عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات يكون الطعن الحاصل بهذه الطريقة مقبولا شكلا .

٣ - لا يكفي سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض والإبرام لكي تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل في موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية عينها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك في المرة الثانية . وثانيهما أن يكون كلا الحكيم اللذين تقضتهما المحكمة قد فصل في موضوع الدعوى . وإذن فإن محكمة النقض مهما قدمت لها طعون عن أحكام صدرت في دعاوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية ، ومهما حكمت بعدم جوازها ، فإن الطعون التي من هذا القبيل ، مهما تعددت ، لا يمكن اعتبارها أساسا لاختصاصها بنظر أصل الموضوع ، والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد ، ورفع لها طعن عليه فقبلته ، بل ما دام هذا يكون أول حكم صدر في الموضوع فانه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص والالتزام .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين فتقدم الطاعنان إلى رئيس محكمة النقض بعريضة تظلم وردت إلى المحكمة بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ يطلبان فيها إحالة نظامهما على لجنة المساعدة القضائية لإعفائهما من الرسم والكفالة نظرا لفقرها ولأنهما يريدان الطعن في الحكم للأسباب التي بينهاها بعريضتهما . وقد قيدت العريضة بجدول المساعدة القضائية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ ولما اطلعت لجنة المساعدة القضائية على العريضة وعلى مفردات

دعوى اللجنة الصادر فيها الحكم المرغوب الطعن فيه قررت أن القضية محتملة الكسب أمام محكمة النقض وأن الطاعنين يستحقان الإعفاء من الرسم طبقاً للمادة ٤٤ من قانون محكمة النقض والإبرام ، وأن هذا الإعفاء يجب أن ينسحب أيضاً على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من ذلك القانون لأن حكمة الإعفاء واحدة في الحالين ، ولأن غرض الشارع من الإعفاء - وهو عدم حرمان الفقراء من الالتجاء إلى محكمة النقض إذا كانت لديهم أسباب وجيهة - لا يمكن أن يتحقق بقصر الإعفاء على الرسوم المنصوص عليها في المادة ٤٤ السالفة الذكر وهي في غالب الأحوال لا تتجاوز مائة قرش مع تكليف طالب الطعن بدفع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ وهي لا تقل في حال من الأحوال عن خمسمائة قرش ، ولأنه ما دام الغرض الذي رمى إليه الشارع من فرض الكفالة هو منع إسراف المحكوم عليهم في استعمال حق الطعن فتى تبين للجنة المساعدة القضائية أن الطالب فقير وأن طعنه وجيه ومحمّل الكسب فقد خرج الطعن من دائرة الإسراف الذي خشيه المشرع وأراد منعه وأصبح تقرير الإعفاء في مثل هذه الحالة من الرسوم والكفالة متفقاً مع ما قصده الشارع من عدم حرمان الفقراء من الالتجاء للمحاكم ، ولأنه إذا كان ذكر الكفالة بالذات لم يرد ضمن صنف الأعباء المالية التي نصت المادة ٥٣ من الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ على إعفاء الفقراء منها فإن الكفالة لم يكن لها وجود في ذلك العهد فضلاً عن أن الأحوال العديدة التي ذكرت تلك المادة وأجازت بشأنها الإعفاء لم تذكر على سبيل الحصر وإنما ذكرت على سبيل المثال ، وهي على تنوعها تدل على أن غرض الشارع إنما هو عدم تكبيد الفقير دفع أي مبلغ كان مما تستلزمه إجراءات الدعوى حين الفصل فيها .

ولما كانت مواعيد الطعن قد انقضت قبل صدور قرار الإعفاء من الرسم والكفالة فقد تركت اللجنة لهذه المحكمة الفصل في أمر قبول الطعن أو عدم قبوله شكلاً .

ومن حيث إن محكمة النقض تقر بما رآته لجنة المساعدة القضائية أمر انسحاب قرار الإعفاء على الرسوم القضائية والكفالة معا، وذلك للأسباب التي أبدتها في قرارها وأشير إليها فيما تقدم، فلا يبقى إلا الفصل في قبول الطعن أو عدم قبوله شكلا .

ومن حيث إن العريضة التي تقدم بها الطاعنان إلى رئيس المحكمة قدمت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ أى في ظرف الثمانية عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات . وقد أبدى فيها الطاعنان رغبتهما في الطعن في الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ من محكمة الإسكندرية الأهلية في القضية نمرة ٥٢٠١ سنة ١٩٣١ والقاضي برفض دعواهما المدنية . وقد ضمن الطاعنان عريضتهما الأسباب التي يستندان إليها في الطعن في هذا الحكم فيتعين اعتبار هذه العريضة تقريرا بالطعن وبيانا لأسبابه معا وأنهما تقدما في الميعاد القانوني، وإذن يكون الطعن مقبولا شكلا .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن المبينة بعريضة الطاعنين أن القضاة الذين أصدروا الحكم المطعون فيه هم غير القضاة الذين سمعوا المرافعة بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ مع أن الواجب قانونا أن يصدر الحكم من الهيئة التي سمعت المرافعة .

ومن حيث إنه بالاطلاع على محاضر جلسات القضية أمام محكمة الاستئناف تبين أنه بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ حصلت المرافعة في القضية وكانت الدائرة مؤلفة من حضرات القضاة حسن مصطفى ثابت أفندي رئيسا وقواد عزيز أفندي وأحمد رشيد أفندي عضوين، وأجل النطق بالحكم بجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ . وبالجلسة المذكورة أجل الحكم أسبوعا أى بجلسة ٩ ديسمبر وكانت المحكمة مؤلفة من حضرات القضاة خليل عفت بك رئيسا وحسين لطفى أفندي وأحمد رشيد أفندي عضوين . وفي هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم المطعون فيه وكانت المحكمة مؤلفة

من حضرات القضاة حسن مصطفى ثابت أفندى رئيسا وحسن جاد أفندى وأحمد رشيد أفندى عضوين . ولما حررت نسخة الحكم أثبتت في ديوانيتها أن الحكم صدر تحت رئاسة حضرة حسن مصطفى ثابت أفندى وبحضور حضرتي حسين لطفى أفندى (كذا) وأحمد رشيد أفندى ولم يذكر في ختامها كالمعتاد أن القضاة الذين سمعوا المرافعة أمضوا مسودة الحكم ، ومع ذلك فقد تبين من الاطلاع على تلك المسودة أنه لم يوقع عليها سوى حضرتي حسن مصطفى ثابت أفندى وأحمد رشيد أفندى . أما حضرة فؤاد عزيز أفندى الذى سمع معهما المرافعة بجلسته ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ ولم يكن حاضرا بجلسته ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ التى صدر فيها الحكم فلم يوقع على تلك المسودة . ويكون مؤدى ذلك أن القضاة الذين أصدروا الحكم لم يكونوا هم الذين سمعوا المرافعة فى القضية . وهذا عيب جوهري فى الحكم يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه سبق الطعن فى هذه القضية أمام محكمة النقض وكان الطعن منصبا على حكم قضى برفض دفعين فرعيين ولم يكن فصل فى الموضوع وقد حكمت محكمة النقض بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بعدم جواز ذلك الطعن . وكان يصح أن يتبادر إلى الذهن أنه إذا قبلت المحكمة الطعن الحالى وجب عليها أن تحكم فى أصل الدعوى وذلك لسبق الطعن أمامها فى القضية عينها كما قد يؤخذ من ظاهر نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات ولكن يجب أن يلاحظ أنه لا يكفى سبق الطعن فى قضية أمام محكمة النقض والإبرام لكى تصبح مختصة بالفصل فى موضوعها إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية فى القضية عينها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : (أولهما) أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك فى المرة الثانية ، (وثانيهما) أن يكون كلا الحكيمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى ، وهذا هو ما ينتج من مقارنة الفقرة المذكورة بما ورد قبلها فى صدر المادة ثم بمقارنة هذه المادة برمتها بالمادة ٢٢٩ . ذلك

بأن المادة ٢٢٩ إذا كانت لا تميز الطعن إلا في الأحكام التي تنهى الخصومة أي التي تفصل نهائيا في موضوعها تعين أن كافة الأحكام التي وردت فيما بعدها من المواد ومنها المادة ٢٣٢ إنما تنصب على الطعون الجائزة وأن هذه الطعون الجائزة هي وحدها التي يعنى بها الشارع ويرتب أحكامها . أما الطعون الغير الجائزة وهي التي تحصل في أحكام فرعية لا تنهى الموضوع ولا الخصومة فلا عبرة بها ولا يبنى على حصولها والقضاء بعدم جوازها أي حكم مما ورد في تلك المواد ما دام الشارع لم ينص صراحة في أي منها على أثر خاص لها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الفقرة الأولى من المادة ٢٣٢ إذ أوجبت على محكمة النقض أن تحكم بالبراءة في الحالة الأولى من أحوال النقض الثلاثة وأن تطبق القانون في الحالة الثانية فإن هذه المحكمة إذا حكمت بأى الأمرين فقد انتهت القضية من أول مرة عرضت فيها عليها وأصبح لا محل لإعادتها لمحكمة الموضوع ولا لأن يصدر فيها حكم جديد يطعن فيه بالنقض مرة ثانية . وكذلك لما كانت لا تحيل القضية لمحكمة الموضوع عند نقض الحكم الأول إلا في الحالة الثالثة وهي حالة وجود وجه مهم لبطلان الإجراءات أو الحكم ، وفي هذه الصورة لو صدر حكم ثان فنقضته لتوافر الحالة الأولى أو الثانية فإنها تحكم أيضا بالبراءة أو تطبق القانون وبذلك تنهى الدعوى بلا حاجة للنظر في أصل موضوعها . أما إذا كان الحكم الأول نقض لقيام الحالة الثالثة والحكم الثانى نقض لقيام هذه الحالة الثالثة أيضا فهنا فقط — متى لوحظ مفهوم المادة ٢٢٩ السابقة الإشارة إليه — يفهم ما هو مصداق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ ويبين أن هذه الفقرة مرتبطة تمام الارتباط بالعبارة الأخيرة من الفقرة الأولى وهي صدور أحكام بالنقض في الحالة الثالثة ، ويكون معناها أن صدور حكيم متوالين في الحالة الثالثة يوجب على محكمة النقض نظر الموضوع . ويترتب على هذا الفهم أن محكمة النقض مهما قدمت لها طعون عن أحكام صدرت في دعاوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية ، ومهما حكمت بعدم جوازها فإن الطعون التي من هذا القبيل ، مهما تعددت ، لا يمكن اعتبارها أساسا لاختصاصها بنظر أصل الموضوع

والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد ورفع لها طعن عليه فقبلته . بل ما دام هذا يكون هو أول حكم صدر في الموضوع فانه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص والالتزام .

ومن حيث إن الحكم الصادر من هذه المحكمة في القضية الحالية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ قضى بعدم جواز الطعن لأن الحكم الذي كان مطعوناً فيه إذ ذاك لم يكن قد حكم في أصل الدعوى بل فصل في دفع فرع فرعية فلا محل إذن لأن تتولى محكمة النقض الحكم في أصل الدعوى بل يتعين إعادة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل في دعوى التعويض فقط من دائرة أخرى .

(٣٣)

القضية رقم ٢٢١٩ سنة ٢ القضائية

(١) مسؤولية مدنية : فعل خاطئ . نشأ عنه ضرر . مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر . وجوبها . تقديرها . الخطأ المشترك . متى تجب مسؤولية المجنى عليه مسؤولية الجاني ؟

(ب) مضاربة . طلب تعويض من أحد المتضاربين . تقديره بحسب جسامه خطأ المجنى عليه الناشئ عنه الضرر مع مراعاة مبلغ اشتراكه في إحداث هذا الضرر أو تسببه فيه . عناصر تقدير التعويض . وجوب بيانها في الحكم . (المادة ١٥١ مدني)

١ - الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسؤولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر . فالمسؤولية واجبة ابتداءً ، ولكنها قد تخف أو تتضاعف بنسبة خطأ المجنى عليه ، ومبلغ اشتراكه مع الجاني في إحداث الضرر ، وذلك ما يعرف عند علماء القانون بنظرية الخطأ المشترك . وقد تجب مسؤولية المجنى عليه مسؤولية الجاني ، متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ المجنى عليه كان فاحشاً إلى درجة يتلشى بجانبها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر ، كأن يكون المجنى عليه تعمد الإضرار بنفسه ، فاتهز فرصة خطأ الجاني واتخذ وسيلة لتنفيذ ما تعمد من إيقاع الإضرار بنفسه . وتلك هي الحالة الوحيدة التي يضح أن يرفض فيها طلب التعويض .

٢ — كل مضاربة تتضمن بطبيعتها واقعتين بالنسبة لكل متضارب : واقعة يكون هو فيها جانبا على غيره ، والأخرى يكون فيها مجنيا عليه من هذا الغير . فمن يطلب التعويض منهما تطبق على طلبه قواعد المسؤولية المدنية ، ويقدر التعويض بحسب جسامه خطأ المجنى عليه الناشئ عنه الضرر ، مع مراعاة مبلغ اشتراكه هو في إحداث هذا الضرر لنفسه أو تسببه فيه ، ثم يقضى له بالتعويض الذي يستحقه ، أو يرفض طلبه متى كان خصمه قد طلب أيضا تعويضا فوجدت المحكمة بعد البحث على الطريقة المتقدمة أن تعويض خصمه يعادل تعويضه ، أو وجدت أنه يربى على تعويضه ، فأوقعت المقاصة بين التعويضين ، وقضت لخصمه بالزائد . وكل ماتجريه المحكمة من ذلك يجب بيانه في الحكم . أما القول من بادئ الأمر أنه مادام كل فريق قد اعتدى على الآخر فقد سقط حقه في طلب التعويض على كل حال فقول ممتنع .

(٣٤)

القضية رقم ٣٩٥ سنة ٣ القضائية

تبدد أشياء محجوزة . متى يعتبر الحارس المالك مبتدأ ؟
(المادة ٢٩٧ ع)
الحارس على أشياء محجوز عليها مملوكة له يعتبر مبتدأ ، متى ثبت أن الأشياء المحجوزة لم تكن في منزله ولا في مكان البيع في اليوم المحدد له ، وأنه تعمد عدم تقديمها للبيع .

(٣٥)

القضية رقم ٣٩٧ سنة ٣ القضائية

جلسة . حضورها . المادة ٢١٧ من قانون تحقيق الجنايات . تفسيرها . الاعتذار عن حضور الجلسة وطلب التأجيل . رفضه . وجوب بيان أسباب الرفض . معارض . تخلفه عن حضور الجلسة . حضور محام عنه وطلب التأجيل لحادث بقاى أصاب الممرض . عدم تحقيق هذا العذر . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . نقض .

إن المادة ٢١٧ من قانون تحقيق الجنايات ، وإن كانت وردت في الفصل الخاص بأحكام من يتخلفون عن الحضور أمام محاكم الجنايات ، إلا أنها ليست إلا تطبيقا لمبدأ عام يقضى بضرورة النظر في أعتذار من يتخلفون عن حضور جلسات المحاكم الجنائية

حتى لا يحاكموا بدون دفاع عن أنفسهم، مع جواز أن يكون المانع من حضورهم حادثاً قهرياً لا قبل لهم بدفعه إطلاقاً، أو أن يكون عذراً مسلماً بقبوله في العرف والعادة، وإن لم يبلغ درجة المنع المطلق، كالمرض الذي لا يقعد الإنسان وإنما تخشى عاقبة الإهمال فيه، وكتشجيع جنازة الأهل والأقربين، أو كتلبية طلب للقضاء في جهة أخرى وما أشبه ذلك. فإذا تخلف معارض عن الجلسة المحددة لسماع معارضته، وحضر عنه محام وطلب التأجيل، لأن المعارض أصابه حادث فجائي، فلم تعر المحكمة طلبه التفاتاً ولم تعن بتحقيقه، بل حكمت باعتبار المعارضة كأن لم تكن، دون أن تبين في حكمها الأسباب التي بنت عليها رفض طلب التأجيل، كأن حكمها معيياً عيياً جوهرياً يستوجب نقضه.

(٣٦)

القضية رقم ٣٩٩ سنة ٣ القضائية

إصلاحية :

(١) محكوم عليه بإرساله للإصلاحية . الطعن في الحكم بزعم أنه قد رسته بأقل من حقيقتها . عدم

الاعتراض على هذا التقدير أمام محكمة الموضوع . عدم تقديم شهادة الميلاد لها . لا يقبل .

(ب) عقوبة الإرسال للإصلاحية . عدم اعتبارها أساساً لأحكام العود .

(المواد ٤٨ و ٦١ و ٦٥ و ٦٨ ع)

لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه قد رسته بأقل من حقيقتها، وأدخله بذلك بغير حق في زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات — لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة، ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها عملاً بحكم المادة ٦٨ عقوبات . وعلى كل حال فإنه لا فائدة له في هذا الطعن، لأن الإرسال للإصلاحية وسيلة تأديب أخف وقعاً من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس

أثراً، إذ هي مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

(٣٧)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . البيانات الواجب ذكرها في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة .
(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)
أدانت المحكمة متهما في جريمة تبديد أشياء محجوزة ، وعاقبته عليها تطبيقاً للمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات . وقد حجزت تلك الأشياء بمكان ، وتحدد في محضر الجزليين مكان آخر هو سوق عمومي . ولم تبين المحكمة في هذا الحكم ما إذا كان قولها بالتبديد هو لأن الأشياء المحجوزة لم توجد بالسوق ، أم لأنها لم توجد بالمحل الذي حجزت فيه ، وإذا كان مرادها أن هذه الأشياء لم توجد بالسوق فلم تبين ما الذي يلزم المتهم قانوناً بنقلها إليه . وقد رأت محكمة النقض أن قصور الحكم في ذكر هذه البيانات يعيبه عيباً جوهرياً يوجب نقضه .

(٣٨)

القضية رقم ٤٠٢ سنة ٣ القضائية

استئناف :

- (أ) الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات . غرض الشارع منها .
- (ب) حكم غيابي صادر في معارضة في الموضوع أو باعتبارها كأن لم تكن . ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدوره .
- (ج) الأحكام الغيابية . وجوب إعلانها حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها . لا نص على هذا الوجوب . استناداً من نص المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٨ . انحصار ذلك في الحكم الغيابي الصادر لأول مرة الحائزة المعارضة فيه .
- (د) استئناف . متى يجب قبوله ولو بعد الميعاد ؟

(المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٧ و ١٧٨ تحقيق)

١ — إن غرض الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من

قانون تحقيق الجنايات هو أنه كلما أصبحت المعارضة غير مقبولة، سواء لا تقضاء ميعادها أو لأن الأحكام في ذاتها غير قابلة لها، ابتداء ميعاد الاستئناف .

٢ — الحكم الغيابي الصادر في المعارضة، سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن، لا يمكن أن يكون محلاً لمعارضة أخرى، فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره . وعملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات يمكن القول بلا حرج بأن ميعاد استئنافه يجب أن يتبدى بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة إلى إعلانه، وهذا هو المتعين الأخذ به .

٣ — إن القول بأن هناك قاعدة تقضى بإعلان الأحكام الغيابية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها قول غير صحيح على إطلاقه، لأنه لا توجد في القوانين الجنائية قاعدة عامة واردة بهذا النص استقلالاً، وإنما القانون، إذ نص على أن ميعاد المعارضة يكون ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم الغيابي (المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٨٧)، فقد استفيد أن الحكم الغيابي واجب إعلانه ليبدأ ميعاد المعارضة فيه . وواضح أن الأمر منحصر في الحكم الغيابي الصادر لأول مرة والجائزة المعارضة فيه . أما الأحكام الغيابية التي تصدر في المعارضة فلا يوجد في القانون أية قاعدة تقضى بإعلانها لتبدأ مواعيد التقاضي الجديد بشأنها .

٤ — إذا كان المتهم لم يعلم بأيام جلسات المحاكمة بطريقة الإعلام القانونية، أو كان بعد إعلامه بهذه الطريقة قد حالت ظروف قهرية دون حضوره، ثم استأنف ولو بعد الميعاد، وأثبت للحكمة الاستئنافية ما يدعيه من ذلك، وتجب عليها أن تقبل استئنافه شكلاً وتتصرف بما يقضى به القانون .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
ومن حيث إن محصل الطعن أن محكمة الموضوع لم تأخذ بما طلبته النيابة من عدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد لأن الحكم الصادر ابتدائياً باعتبار

المعارضة كأن لم تكن صدر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ ولم يستأنفه المتهم إلا في ٥ مايو سنة ١٩٣٢ - لم تأخذ المحكمة بطلب النيابة بل قضت بقبول الاستئناف استنادا منها إلى أن قضاء محكمة النقض جرى على أن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن واجب الإعلان حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف . وفضلا عن أن محكمة النقض قد عدلت أخيرا عن ذلك الرأي بحكمها الصادرين في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ في الدعويين رقم ٤٢ و ٤٤ سنة واحدة قضائية فإن المتهم في هذه القضية قد أعلن بالحكم في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ ومع ذلك لم يستأنفه إلا في ٥ مايو سنة ١٩٣٢ أي بعد الميعاد على كلا الرأيين . فتكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون على كل حال .

ومن حيث إنه بالاطلاع على أوراق القضية تبين أن المتهم صدر عليه من محكمة طهطا الجزئية حكم غيابي بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ فعارض فيه ولم يحضر، فحكمت المحكمة بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف هذا الحكم بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٢ وبالجلسة الاستئنافية ، طلبت النيابة عدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فلم تأخذ المحكمة بطلب النيابة وحكمت بقبول الاستئناف شكلا اعتمادا على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض والإبرام قديما من وجوب إعلان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف .

ومن حيث إن محكمة النقض والإبرام قضت أخيرا بحكمها الرقم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ الصادر في القضية المقيمة بجدول المحكمة برقم ٤٤ سنة واحدة قضائية بأن الحكم الغيابي الصادر في المعارضة من هيئة استئنافية - سواء أكان صادرا برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه أم كان صادرا باعتبار المعارضة كأن لم تكن - هو حكم نهائي من وقت صدوره فيجب أن يجري عليه عموم نص المادة (٢٣١) من قانون تحقيق الجنايات من حيث ابتداء ميعاد الطعن فيه من وقت صدوره بلا حاجة إلى إعلانه . شأنه في ذلك شأن الأحكام الحضورية الصادرة نهائيا .

ومن حيث إن هذا الحكم وإن كان خاصا بتقرير وقت ابتداء ميعاد الطعن بطريق النقض في الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة من هيئة استئنافية وكانت المحكمة راعت فيه أن حق الطعن بهذا الطريق هو حق استثنائي أى واجب حصر النصوص الخاصة به في مدلولها اللغوى وعدم التوسع في تفسيرها بما يجعل مداه متجاوزا هذه الدائرة إلا أنه أتى فيه عرضا ما يسمح للنيابة بما طلبته لدى المحكمة الاستئنافية بشأن وقت ابتداء ميعاد الاستئناف في الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة من محكمة ابتدائية .

ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات نصت على أن ميعاد الاستئناف يتبدئ من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابيا فلا يتبدئ فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة .

ومن حيث إن الحكم الغيابي الصادر في المعارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن لا يمكن أن يكون محلا لمعارضة أخرى فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره . وعملا بنص الفقرة المذكورة يمكن القول بلا حرج إن ميعاد استئنافه يجب أن يتبدئ بالنسبة للتهم من يوم صدوره بلا حاجة إلى إعلانه . وهذا هو المتعين الأخذ به .

ومن حيث إنه قد يعترض أولا بأن نص الفقرة المذكورة لا شأن له بالأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة بل هو إنما وضع ليتناول الصورة العادية وهى صورة من يحكم عليه غيابيا فيفوت على نفسه ميعاد المعارضة التى له هو حق فيها فجاء النص مؤذنا بأن ميعاد استئنافه يتبدئ من يوم صيرورة المعارضة غير مقبولة أى لانتفاء ميعادها، وثانيا بأن الأحكام الصادرة في المعارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن ما دامت هى غيابية فيجب بحسب القواعد العامة الخاصة بالأحكام الغيابية إعلانها لذوى الشأن حتى يبدأ ميعاد ما يخولهم القانون من أنواع الطعن فيها .

ومن حيث إن هذا الاعتراض بشقيه وإن كان ظاهر الوجهة إلا أنه من السهل رده .

(أولاً) لأن النص المذكور وضع في القانون قبل النص الخاص باعتبار المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة من أول درجة كأن لم تكن، وعند وضعه فيه كان الشارع يعلم علماً أكيداً أن للحكمة الابتدائية أن تصدر في موضوع المعارضة أحكاماً غيابية عند تخلف المعارض عن الحضور، بل كان يرى هذا واجباً عليها، وكان يعلم أن مثل تلك الأحكام لا تجوز المعارضة فيها عملاً بالقاعدة الفقهية المسلم بها من أنه لا معارضة على معارضة. فهذه الأحكام الغيابية الغير القابلة للمعارضة — وليست في ذاتها بالشئ النادر أو القليل التي تفوت ملاحظته — كان من شأنها أن تسترعى نظر الشارع فلا يضع النص المذكور بتلك الصيغة العامة التي تشملها في عمومها. فوضعه إياه بهذه الصيغة الشاملة دليل على عدم إرادته الاستثناء مع قيام موجبہ وتخصيصه لديه، وعلى أن غرضه أنه كلما أصبحت المعارضة غير مقبولة سواء لانقضاء ميعادها أو لأن الأحكام في ذاتها غير قابلة لها ابتداء ميعاد الاستئناف.

(ثانياً) إن القانون وضع ذلك النص بصيغته هذه في باب الجرح وأما في باب المخالفات فكان النص بصيغة أخرى وهي أن ميعاد استئناف الأحكام الغيابية "يتبدئ من انقضاء ميعاد المعارضة". والنص بهذه الصيغة كان داعياً للتساؤل عما يكون الشأن في الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة في مواد المخالفات متى يبدأ ميعاد استئنافها فاضطر الشارع إلى تعديل النص تعديلاً يوافق مذهبه موافقة صريحة إذ أمر بأن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي أو من تاريخ الحكم الغيابي الصادر في المعارضة (مادة ١٥٤ المعدلة).

وبما أن انقضاء ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي يجعل المعارضة مقبولة وكذلك صدور حكم غيابي في المعارضة يجعلها غير مقبولة فهذا التعديل الصريح الدلالة هو إذن ترجمة مضبوطة لنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ وكأنه بيان غير مباشر لغرض الشارع منها.

(ثالثاً) إن القول بأن هناك قاعدة تقضى باعلان الأحكام الغيابية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها قول غير صحيح على إطلاقه لأنه لا توجد في القوانين الجنائية قاعدة

عامة واردة بهذا النص استقلالاً وإنما القانون إذ نص على أن ميعاد المعارضة يكون ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم الغيابي (المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٨٧) فقد استفيد أن الحكم الغيابي واجب إعلانه لبدء ميعاد المعارضة فيه . وواضح كل الوضوح أن الأمر منحصر في الحكم الغيابي الصادر لأول مرة والخاصة المعارضة فيه ، فهذا الحكم وحده هو الذي يجب إعلانه . أما الأحكام الغيابية التي تصدر في المعارضة فلا توجد أي قاعدة في القانون تقضى بإعلانها لتبدأ مواعيد التقاضي الجديد بشأنها . وفي الواقع فإن من يحكم عليه غيابياً لأول مرة ثم يعلن إليه الحكم فيعارض فيه فإن القانون أوجب أنه عند معارضته تتحدد لنظر دعواه أقرب جلسة (المواد المتقدمة) ويكلف بالحضور فيها ، فهو عند المعارضة يعلم علماً شخصياً بالجلسة التي ستعقد فيها معارضته ، فإن لم يحضر فيها فهو يعلم أن معارضته ستعبر كأن لم تكن ، وإن حضر وتأجلت الدعوى ثم نظرت بعد وصدر في موضوعها حكم حضوري أو غيابي فإن أحداً لم يأخذه على غرة بل هو عالم علماً رسمياً بجلستها جميعاً وعليه هو أن يتحزى ويستعلم عما قد يكون صدر فيها من الأحكام في غيبته . أما أن يتخلف عن الحضور مع علمه بأيام الجلسات ثم يأتي من بعد ويقتضى أن يعلن إليه الحكم حتى يتبدى ميعاد استئنافه فإنه ليس في القانون ما يجبر النيابة على ذلك ، وليس في المنطق السليم أن إهماله يكسبه حق إطالة أجل الخصومة ومدة ميعاد الاستئناف ويجعل له بذلك ميزة على من يطيع أوامر القضاء فيحضر ويصدر الحكم في مواجهته .

ومما تقدم يتبين أن الاعتراض بشطريه مردود وأن القول بأن الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن يبدأ ميعاد استئنافها من تاريخ صدورها هو قول متفق تماماً مع نص القانون .

ومن حيث إنه يلوح أن إيجاب إعلان مثل تلك الأحكام حتى يبدأ ميعاد استئنافها مبعثه في نفس القائلين به إحساس العدل الذي يتأذى من أخذ الناس بأحكام قد تصير نهائية لا سبيل للتخلص منها مع أنهم لم يحضروا لدى المحكمة

ولم يدافعوا عن أنفسهم وقد تكون لهم أعذار لم تمكنهم من الحضور أو تكون الإعلانات لم تصلهم بصفة قانونية .

ومن حيث إن هذا الإحساس شريف حقا وله كل قيمته واحترامه ، إنما محل اعتباره وإعطائه حكمه أن يثبت حقيقة أن المتهم لم يعلم بأيام جلسات المحاكمة بطريقة الإعلام القانونية أو أنه بعد إعلامه بهذه الطريقة قد حالت ظروف قهرية دون حضوره ، فتم استأنف ولو بعد الميعاد وأثبتت المحكمة الاستثنائية ما يدعيه من ذلك وجب عليها أن تقبل استئنائه شكلا وتصرف بما يقضى به القانون .

ومن حيث إنه بتطبيق هذه القواعد على القضية الحالية يرى أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن صدر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ وأن ميعاد الاستئناف فيما يتعلق بالمتهم يبدأ من ذلك التاريخ نفسه وينتهي بانقضاء عشرة أيام . وبما أن المتهم لم يرفع استئنائه إلا بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٢ أى بعد انقضاء ميعاده القانوني ولم يدع لدى المحكمة الاستثنائية عذرا ما لا مقبولا ولا غير مقبول منع من حضوره جلسة المعارضة فكان الواجب الحكم بعدم قبول ذلك الاستئناف شكلا .

وبما أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الاستئناف فيكون أخطأ في تطبيق القانون ومن أجل ذلك يتعين نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

(٣٩)

القضية رقم ٤٠٤ سنة ٣ القضائية

نقض وإبرام . طعن مبنى على حالة من حالات الرد . التحدى به لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .
(المواد ٣١٠ — ٣١٣ مرافعات)

الطعن في الحكم بمقولة إن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء محاميا ، وكان وكيلًا عن المجنى عليه في الدعوى المطعون في حكمها ، هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد ، فلا يمكن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض ، بل الواجب أدماؤه في الميعاد القانوني وبالطرق المقررة لرد القضية .

(٤٠)

القضية رقم ٤٠٥ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . حكم بالإدانة . وجوب بيان الواقعة بيانا كافيا .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

الحكم الذى يعاقب على التبيد ، تطبيقا للمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات ، يجب أن يبين فيه تاريخ الحجز ، وصفة الزراعة المحجوز عليها إن كانت محصودة أو هي قائمة غير محصودة ، ويوم البيع ، أو اليوم الذى يكون تأجل له البيع ، والدليل على علم المتهم به ، ذلك الدليل الذى لا يصح أن يؤخذ إلا من أوراق الحجز الرسمية نفسها ، وكيفية معرفة مندوب البيع أن الزراعة بددت ، هل انتقل إليها وعابنها إن كانت زراعا قائما غير محصود أم ماذا ؟ فإذا قصر الحكم عن ذلك تعين نقضه .

(٤١)

القضية رقم ٤٠٦ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . عدم تقديمها . كفايته لإثبات نية التبيد . مجزئ سداد الدين المحجوز من أجله لا ينفى المسؤولية .

إذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها يوم البيع ، وبعد ذلك سدد ما عليه من الدين ، فعدم تقديمه الأشياء المحجوزة كاف لإثبات قيام نية التبيد عنده ، ما دام هو لم يدع سببا مقبولا له ، كحادث قهرى مثلا . أما السداد فيما بعد فلا يغير وجه المسؤولية .

(٤٢)

القضية رقم ٤٠٩ سنة ٣ القضائية

(أ) دفاع . الأدلة التى يتمسك بها الدفاع . الرد عليها . غير حتمى . الدفع الفرعية . طلبات التحقيق المعينة . الرد عليها . وجوبه .

(ب) اعتراف متهم على آخر . جواز الأخذ به فى المواد الجنائية .

١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التى

يتمسك بها الدفاع عن المتهم ؛ ولا بأن ترد صراحة على الأوجه التي يتقدم بها ، إلا ما كان منها معتبرا من قبيل الدفع الفرعية وطلبات التحقيق المعينة .

٢ — إنه وإن كان صحيحا بموجب القانون المدني أن اعتراف الشخص حجة قاصرة لا ينتج أثره إلا في حقه وحده ولا يتعداه إلى غيره ، إلا أن هذه القاعدة لا تسرى في المسائل الجنائية ، إذ للحكمة الجنائية مطلق الحرية في تقدير الدليل الذي يقدم إليها . فإذا اطمأنت لسبب ما عند نظرها الموضوع إلى صدق اعتراف متهم على آخر ، ورأت الأخذ بذلك الاعتراف في حق المعترف عليه ، فإن لها ذلك بلا مرأ .

(٤٣)

القضية رقم ٤١٢ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها فيه .

(المادة ٢٩٦ ع)

الحكم الصادر بالعقوبة ، تطبيقا للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، يجب أن يكون مستوفيا للبيانات الخاصة بدليل توقيع الجزاء ، وتاريخ حصوله ، واليوم الذي حدد للبيع ، والجهة التي نبه على المتهم بنقل الأشياء المحجوزة إليها ، وهل هذه الجهة خارجة عن المحل الذي أوقع الجزاء فيه أولا ، وإن كانت خارجة عنه فما الذي يحتم على المتهم نقل الأشياء إلى المحل الذي عين بعد ذلك لإجراء البيع فيه ، حتى إذا لم توجد به حد مبدا . فإذا خلا الحكم من هذه البيانات كان معيبا عيبا جوهريا يوجب نقضه .

(٤٤)

القضية رقم ٤١٣ سنة ٣ القضائية

جرح خطأ . الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها فيه .

(المادة ٢٠٨ ع)

الحكم الصادر بالعقوبة ، تطبيقا للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات ، يجب أن

تذكر فيه وقائع الحادثة، وكيفية حصولها، وكنه الإهمال وعدم الاحتياط المنسوين إلى المتهم، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم، حين وقوع الحادثة. فإذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تعين نقضه.

جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك.

(٤٥)

الطعن رقم ٢٢٩٠ سنة ٢ القضائية

تبييد أشياء محجوزة - منشور إدارة الأموال المقررة القاضي بإلغاء المجوز الإدارية - تحقق جريمة تبييد قبل صدوره - لا أثر له فيها.

إن المنشور القاضي بإلغاء المجوز الإدارية الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١ من إدارة الأموال المقررة، بناء على قرار وزارة المالية الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٣١ بتفسيط السلفيات الزراعية، ليس له بطبيعته من القوة القانونية ما يحو جريمة تبييد تحققت بجميع أركانها القانونية من قبل صدوره.

(٤٦)

الطعن رقم ٢٤٢١ سنة ٢ القضائية

(أ) إعدام - طريقة الإعدام - عدم ذكرها بالحكم - لا عيب - (المادة ١٣ ع)

(ب) شروع في قتل - السبب الذي حال دون إتمام الجريمة - فهمه من سياق الحكم - عدم بيانه صراحة - لا أهمية له.

(ج) ظرف سبق الإصرار - الترقى والتفكير المطمئن - شرط في توافره.

(د) ظرف التردد - ظرف مستقل - حكمه حكم سبق الإصرار تماما - توافره وحده مع قصور الحكم في بيان توافر ظرف سبق الإصرار - لا نقض.

(هـ) حقوية ذات حد واحد - توقيعها - ذات حدين، توقيع أقصاها - موجبات إيقاعها - لا ضرورة لذكرها - استعمال الرأفة - النزول من درجة العقوبة المنصوص عليها - بيان موجب ذلك - لا ضرورة.

(و) عدم الخروج في تقدير العقوبة من النصوص القانونية - ذكر موجبات الشدة أو موجبات التخفيف - لا ضرورة - ذكر طلل خاطئة للشدة أو التخفيف - لا نقض.

١ - لا يعيب الحكم القاضي بالإعدام عدم نصه على ذكر طريقة ذلك الإعدام . أما كون الإعدام يكون تنفيذه بالشنق ، كما قضت به المادة ١٣ عقوبات ، أو بأى طريقة أخرى ، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ، ولا شأن فيه لسلطة الحكم .

٢ - لا أهمية لعدم بيان السبب الذى حال دون إتمام الجريمة فى تهمة الشروع فى القتل ، ما دام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب .

٣ - إن ظرف سبق الإصرار يستلزم أن يكون لدى الجانى من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه . فمن أودى واهتيج ظلما وطغيانا وأزعج من توقع تجديد إيقاع الأذى به ، فاتجهت نفسه إلى قتل معذبه ، فهو فيما اتجه إليه من هذا الغرض الإجرامى الذى يتخيله قاطعا لشقائه يكون ثائرا مندفعاً لا سبيل له إلى التصبر والتروى والأناة ، فلا يعتبر ظرف سبق الإصرار متوفرا لديه إذا هو قارف القتل الذى اتجهت إليه إرادته .

٤ - التردد ظرف مستقل ، حكمه فى تشديد عقوبة القتل العمد حكم سبق الإصرار تماما ، فإذا أثبت حكم توافر ظرف التردد ، وقصر عن بيان توافر ظرف سبق الإصرار ، فلا ينقض . وذلك لأن القانون ، إذ نص فى المادة ١٩٤ عقوبات على عقاب من يقتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار أو التردد ، فقد ظير بين الطرفين وأفاد أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الإصرار مع الظرف الثانى وهو التردد ، بل يكفى فى نظره ثبوت مجزؤ التردد ماديا على من يقتل متعمدا ، بقطع النظر عن كل اعتبار آخر .

٥ - للحكمة توقيع العقوبة إذا كانت ذات حد واحد كعقوبة الإعدام ، أو أقصاها إذا كانت ذات حدين ، بدون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك . وكل ما هى ملزمة به إنما هو مجزؤ الإشارة إلى النص المبيح . ولها أيضا ، إذا هى أرادت استعمال الرأفة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف

منها، أن تفعل دون أن تكون ملزمة وجوبا ببيان موجب هذا العدول عن المنصوص عليه إلى ما هو أخف منه .

٦ - محكمة الموضوع ، مالم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني ، لا تسأل حسابا عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما في ليلة السبت ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ الموافق ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ ببندر البدارى مركزها مديرية أسبوط : الأول قتل عمدا يوسف الشافعى أفندى مأمور مركز البدارى بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالكشف الطبى والتى أحدثت الوفاة وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد، وشرع فى قتل فهم أفندى نصيف مهندس الرى عمدا بأن أحدث به الإصابات الميينة بالكشف الطبى وكان قاصدا قتله فلم يتم لأمر خارج عن إرادته . والثانى فى الزمن والمكان المذكورين اشترك مع الأول فى الجريمة سالفى الذكر وذلك بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكاب الجريمة وساعده بالحضور فى مكان الحادث فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والمساعدة . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة جنايات أسبوط لمحاكمة الأول بالمواد ١٩٤ و ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات والثانى بها وبالمادتين ٤٠ و ٤١ من القانون المذكور . فقرر حضرته فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ بإحالتهما إليها لمحاكمتهما بالمواد السالفة الذكر .

وادعى الشافعى حنفى أفندى بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ جنيته مصرى تعويضا قبل المتهمين بالتضامن .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت حضوريا فى ٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ عملا بالمواد ١٩٤ و ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول وبالمواد ١٩٤ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ و ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ و ١٩٩ و ٣٢ من القانون المذكور

بالنسبة للثاني بأعدام أحمد جعيدى عبد الحق وبمعاينة حسن أحمد أبى عاشور الشهير بحسونه بالأشغال الشاقة مؤبدا وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى الشافعى أفندى حنفى جنيها واحدا تعويضا مع المصاريف المدنية وألف قرش أتعاب محاماة .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض فى يوم صدوره وقدم كل من حضرتى المحامين مرقس فهمى أفندى وإبراهيم ممتاز أفندى عن الأول تقريرا بالأسباب فى ٩ يولييه سنة ١٩٣٢ ولم يقدم الثانى أسبابا لطعنه . وحضر الأستاذ مرقس فهمى جلسة المرافعة وترافع بما هو مدون بمحضرها .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
بما أن الطاعن الثانى لم يقدم أسبابا لطعنه فهو غير مقبول شكلا .
وبما أن الطاعن الأول أحمد جعيدى عبد الحق قدم طعنه فى الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا .

وبما أن مبنى الوجهين الأولين من التقرير الثانى نقد أدلة الشبوت التى أخذت بها المحكمة وموازنة قوتها وانتقاص قيمتها وهذا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض والإبرام به .

وبما أن شطرا من الوجه الثالث من هذا التقرير يتضمن أمرين (الأول) أن الحكم إذ قضى بإعدام الطاعن لم يذكر طريقة ذلك الإعدام (والثانى) أنه فى جريمة الشروع فى قتل المهندس لم يبين السبب الخارج عن إرادة الجانى الذى حال دون إتمام الجريمة .

وبما أن المادة ١٩٤ من قانون العقوبات التى طبقها المحكمة قد اقتضت على النص بأن مرتكب الجريمة المشار إليها فيها يكون جزاؤه الإعدام بدون نص على طريقته ، فالحكم من هذه الجهة قانونى لا شبهة فيه . أما كون الإعدام يكون

تنفيذه بالشنق كما قضت به المادة (١٣) عقوبات أو بأى طريقة أخرى فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ولا شأن فيه لسلطة الحكم . كما أنه لا أهمية لعدم بيان الأمر الذى حال دون إتمام الجريمة فى تهمة الشروع فى قتل المهندس (أولا) لأن هذه الجريمة قد جبت عقوبتها بعقوبة جريمة القتل التى اقترنت هى بها (وثانيا) لأن سياق الحكم يفهم منه هذا السبب وهو أن المجنى عليه نجا من الموت بالعلاج وبأن الإصابة جاءت به فى غير مقتل . ولذلك يكون هذا الشطر من الوجه الثالث متعين الرفض .

وبما أن باقى الوجه الثالث من التقرير الثانى يتضمن فى جوهره ما ذكر تفصيلا فى التقرير الأول . وهذا التقرير الذى شرحه وكيل الطاعن فى المرافعة الشفهية مبناه أن الوقائع التى أثبتتها الحكم المطعون فيه فى معرض بيانه لتوافر ظرف سبق الإصرار والترصد إذا كانت تدل حقيقة على ما يحفظ الطاعن ويدعوه إلى قتل المجنى عليه فإنها لا تدل على قيام ظرف سبق الإصرار بمعناه القانونى إذ تلك الوقائع تتضمن إثباتا لغلظة المأمر المجنى عليه ولشئ كثير من أفعال جنائية محترمة كان يرتكبها كل مساء فى معاملته للطاعن ، وهذا من شأنه أن يجعل الطاعن فى حالة اضطراب لا استقرار فيه وهياج مستمر لا فرصة معه للتفكير الهادئ الذى هو شرط ضرورى لتحقيق سبق الإصرار ، وإذن فتكون المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون إذ اعتمدت وجود ذلك الظرف مع أنه منعدم . وكذلك هى أخطأت فى اعتبار أفاعيل المأمور الإجرامية ضربا من القيام بالواجب فشددت العقوبة مع أن تلك الأفاعيل من موجبات التخفيف ، ولذلك فهو لا يطلب نقض الحكم وتطبيق القانون بل يطلب نقضه وإعادة المحاكمة من جديد .

وبما أنه تبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه فى معرض بيان ظرف سبق الإصرار والترصد ذكر ما يلى حرفيا : "وبما أن سبق الإصرار واضح من الوقائع" "السالف ذكرها وبما تبين من الضميمة التى يحملها المتهمان للقتل بسبب إنذارهما"

”مشبوهين والملايسات التي أحاطت بتوجيه هذا الإنذار إليهما وإمعان القتل“
 ”في تشديد المراقبة عليهما ومعاملتها بالشدة التي قال بها أحمد جعيدى في عريضته“
 ”المؤرخة ٢ يناير سنة ١٩٣٢ المقدمة لوكيل النيابة والتي ذكرها المتهم الثانى أيضا“
 ”في التحقيقات بأنه كان يربط من رجليه في محل الخيل ويضرب ويهان إهانة“
 ”كثيرة والتي أيدها أيضا ما ذكره محمد نصار بك بالجلسة وكانت هذه الشدة“
 ”في معاملتهما وإنذارهما مشبوهين مما أذكى حفيظتهما ضد القتل فصمما على التربص“
 ”له وقتله وأخذا يتحينان الفرص إلى أن كانت ليلة الحادثة وهما يعلمان من“
 ”مراقبتهما للأمر في غدواته وروحاته أنه اعتاد غالباً أن يتوجه لزيارة مهندس“
 ”الرى في عمله مساء والعودة من نفس الطريق الذى كنّا بالقرب منه حتى إذا مر“
 ”عليهما في ليلة الحادثة فاجأه أولها بإطلاق النار عليه من البندقية التي أعدها“
 ”لهذا الغرض“.

وبما أن شهادة محمد نصار بك التي أشارت إليها المحكمة واعتمدتها ورد بها كما
 يؤخذ من محضر الجلسة: ”أن المأمور المجنى عليه كان يطلب نوم الطاعنين بالمركز“
 ”وفي نومهم كانت تحصل لهم إهانة من العساكر لسيرتهم الرديئة فتألموا وتأثروا“
 ”من هذا ومن الإهانة“. ولما سئل عن بيان هذه الإهانة قال: ”الحاجات“
 ”والإهانات التي سمعناها جامدة“. ولما سئل عما سمعه من ذلك قال: ”سمعت“
 ”أن المأمور يأمر بقص أشنابهم واللبد يقصها ويحجب لهم رشفة ليف ويعملها“
 ”لهم زى لحام الجحش“. ولما سئل عما كان يحصل بعد إلحاحهم قال: ”شوف“
 ”الجحش يبرطع ازاي“. وقال أيضا إجابة على سؤال المحكمة: ”كان يكلفهم أن“
 ”يقولوا أنا مره“. ولما سئل قال على سبيل التأكيد: ”حصل لأنه دق العصي“
 ”في طية ...“. ولما سئل عن إهانات أخرى قال: ”أى الشئ الذى“
 ”ينخلهم يرجعوا عن السرقات عمله وياهم“. ولما كرر عليه السؤال قال: ”هو“
 ”فيه أزيد من دق العصي في طية ... وقص شنبه وقصته وإلحامه؟!“.

وبما أن هذه المعاملة التي أثبتت للحكمة أن المجنى عليه كان يعامل الطاعنين بها هي إجماع في إجماع ، ومن وقائعها ما هو جنائية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، وكلها من أشد المخازي إثارة للنفس واهتياج لها ودفعها بها إلى الانتقام . ولو صح أن المأمور كان يطلب نوم الطاعنين بمركز البوليس كما يقول الشاهد نصار بك الذي اعتمدت المحكمة شهادته ، وكان هذان الطاعنان يتخوفان من تكرار ارتكاب أمثال هذه المنكرات في حقهما كما يقول وكيل أحمد جعيدى في تقرير الأسباب وفي المرافعة الشفهية فلا شك أن مثلهما الذى أودى واهتيج ظلما وطغيانا والذي ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به — لا شك أنه إذا اتجهت نفسه إلى قتل معذبه فإنها تتجه إلى هذا الجرم موتورة بما كان مترجعة واجمة بما سيكون ، والنفس الموتورة المترجعة هي نفس هائجة أبدا لا يدع انزاجها سبيلا لها إلى التصبر والسكون حتى يحكم العقل — هادئا متزنا مترويا — فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تخيلها قاطعة لشقاها . ولا شك بناء على هذا أن لا محل للقول بسبق الإصرار إذ هذا الظرف يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه .

ولكن هل من الصحيح الثابت أن الطاعنين كانا مترعجين من أن يحصل لهما ما حصل من قبل أى هل كانا فى كل ليلة أو كل بضع ليال بيتان حتما بمركز البوليس ؟ إن نصار بك إذا كان قال " إن المأمور كان يطلب نومهما فى المركز " فإنه قال أيضا فى شهادته ما يفيد أن الخفراء ورجال البوليس لم يستطيعوا أن يجعلوهما بيتان فى المركز مما قد يدل على أنهما لم يبيتا إلا ليلة أولياى محدودة بعدها لم يمتثل البيت فيه . وبما أنه لا يوجد فى الحكم ولا فيما اعتمده وأشار إليه من شهادة الشاهد نصار بك ما يدل بوجه أكيد على أن الطاعنين كانا بيتان كل ليلة أو كل بضع ليال فى المركز ، هذه الدلالة التي يتحقق معها أن لا سبق لإصرار لليلة المتقدمة فهذه المحكمة لا تستطيع أن تجزم بأن هذا الظرف غير متوافر فى الدعوى ؛ كما لا ترى محلا لنقض الحكم بسبب قصوره عن هذا البيان لأن هذا البحث لا يكون متجا

في الدعوى ما دام الحكم أثبت أيضا توافر ظرف الترصّد وما دام الترصّد هو ظرف مستقل حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد حكم سبق الإصرار تماما .

وبما أنه لا يمكن الاعتراض بأن سبق الإصرار إذا انعدم قانونا انعدم معه الترصّد أيضا لكون الترصّد يستدعي بطبيعته وجود سبق الإصرار ولا يمكن تصوّره مستقلا عنه ، وأنه ما دام الأمر كذلك فمن الواجب نقض الحكم بصرف النظر عما قالته المحكمة من توافر ظرف الترصّد — لا يمكن الاعتراض بذلك لأن الترصّد وإن كان لا يتصوّر عادة إلا مع قيام سبق الإصرار بالمعنى القانوني عند المترصّد غير أن من الممكن عقلا تصوّره مع انعدام سبق الإصرار بهذا المعنى ، كصورة الدعوى الحالية لو صح فيها أن الطاعن كان مهتاجا مترعجا يريد مجريمته ثار أذى ماض واثقاء أذى وشيك وأنه تربص وهو على تلك الحال وقارف الجريمة متربصا . على أن القانون إذ نص في المادة ١٩٤ على عقاب من يقتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار أو الترصّد فقد غاير بين الطرفين وأفاد أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الإصرار مع الظرف الثاني وهو الترصّد بل يكفي في نظره ثبوت مجرّد الترصّد ماديا على من يقتل متعمدا بقطع النظر عن كل اعتبار آخر . ولو كان الأمر بخلاف ذلك لما كان من معنى للغاية بين الطرفين بل كان الاقتصار على أولها وهو سبق الإصرار كافيا . والظاهر أن الشارع وجد أن الترصّد وسيلة للقاتك يضمن بها تنفيذ جريمته غيلة وغدرا في غفلة من المجنى عليه وعلى غير استعداد منه للدفاع عن نفسه فاعتبر تلك الوسيلة بذاتها من موجبات التشديد لما تدل عليه من ندالة الجاني وإمعانه في ضمان نجاح فعلته ولما تثيره من الاضطراب في الأنفس يأتيها الهلاك من حيث لا تشعر . وبما أن الحكم المطعون فيه أثبت وجود الترصّد فقد صح تطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات التي عامل الطاعن بها وأصبح البحث في مسألة سبق الإصرار غير منتج .

وبما أن الطاعن يشير في هذا الوجه إلى أن محكمة الجنايات عند تقديرها

العقاب قد جعلت من موجبات الشدة ما هو في الحقيقة من دواعي الرأفة ويعيب عليها هذا الخطأ في التقدير .

وبما أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أن المحكمة بعد أن بينت ما يقضى بإدانة الطاعنين واستحقاقهما العقاب بمقتضى المادة ١٩٤ من قانون العقوبات أتت في معرض تقدير الجزاء الذي يستحقانه في نظرها فقالت : ”وبما أن القتل“ ”كان يؤدى واجبا بمطاردته هذين الشقيين اللذين عاثا في الأرض فسادا، لإقدام“ ”هذا الآثم على قتله مما يدعو المحكمة إلى أخذه بالشدة بدون رحمة ولا شفقة وإن“ ”القصاص هو الجزاء الأوفى“ . وبعد ذلك أحالت الأوراق للفقى ثم حكمت على الطاعن بالإعدام وعلى زميله الطاعن الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وبما أن ذلك التعليل الذى بنت عليه المحكمة استعمالها أقصى حد في الشدة هو تعليل فاسد لقيامه على أساس مرتبك بل غير صحيح . إذ بينما هى في معرض بيان سبق الإصرار تشير إلى ما ثبت لديها من أن المأمور المجنى عليه أتى في معاملة الطاعنين بضروب من المنكرات كربطهما في زرائب الخيل وقص شواربهما ووضع لجم من الليف في فیهما وإدخال العصي في دبرهما تلك المنكرات التى تدل على أن هذا المأمور كان قاسيا في معاملته لها قسوة خارجة عن حد القانون بل شاذا فيها شذوذا إجراميا فظيما — بينما تذكر ذلك إذا بها تعود في معرض تقدير العقوبة فتقرر أن المأمور كان يطارد هذين الشقيين ويقوم بواجبه في هذا الصدد !! كأنما هى تعتبر أن شذوذه هذا الإجرامى الذى سلمت به من قبل هو من قبيل قيام الموظف مثله بواجبه مع أن البداهة تقضى بأنه شذوذ يحفظ كل إنسان ولو مجرما ويدعو إلى معذرتة والتخفيف من مسئوليته إذا هو سلك سبيل الانتقام .

ولكن بما أن الأصل أن للحكمة توقيع العقوبة إذا كانت ذات حد واحد كعقوبة الإعدام أو أقصاها إذا كانت ذات حدين بدون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك ضرورة أن تلك العقوبة الفذة أو هذا الحد الأقصى كلاهما منصوبان

عليه في القانون عقابا على ذات الجريمة التي ثبتت لديها ، وكل ما هي ملزمة به إنما هو مجرد الإشارة إلى النص المبيح . أما إذا أرادت استعمال الرأفة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف فهذا فقط مظنة للتساؤل عما إذا كانت ملزمة ببيان موجب هذا العدول عن المنصوص عليه إلى ما هو أخف . ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا البيان أيضا غير واجب عليها إذ الرأفة شعور نفسي تشيره على مختلفة لا يستطيع المرء غالبا أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو اللسان ، ولهذا لم يكلف القانون القاضي ، وما كان يستطيع تكليفه ، ببيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليه دليلا .

وبما أنه ما دام الأصل أن محكمة الموضوع ما لم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني فلا تسأل حسابا عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف بل حكمها نافذ حتى ولو كانت تزيدت فذكرت للشدة أو التخفيف عللا خاطئة أو عكسية لا تلتج أيهما بل قد تلتج عكسه — ما دام الأصل كذلك فإن محكمة النقض في الدعوى الحالية ، ولو أنها ترى أن محكمة الموضوع إذا أرادت أن تستعمل مع الطاعن متهى الشدة وأن تحكم عليه بالإعدام قد عللت هذه الشدة تعليلا معكوسا يقتضى بذاته الرأفة لا الشدة ، إلا أنها من الوجهة القانونية لا تستطيع إلا احترام هذا الحكم ولا تجرؤ على المساس به . لكنها من وجهة العدل والإنصاف تجد من الواجب عليها لإراحة لضحايا أعضائها أن تلتفت نظر أولى الأمر إلى وجوب تلاقي هذا الخطأ القضائي الذي لا حيلة قانونية لها فيه . ولو كان الأمر بيدها وكانت هي التي تقدر العقوبة لما وسعها أن تعاقب الطاعنين كليهما بمثل تلك الشدة بل لعاملتهما بما توجب ظروف الدعوى من الرأفة والتخفيف .

وحيث إنه لجميع ما تقدم لا ترى هذه المحكمة في احترامها للقانون سوى رفض الطعن على مضمض .

(٤٧)

الطعن رقم ٧ سنة ٣ القضائية

- (١) مادة مخدرة . حيازتها . إثبات عدم علم المحرزابانها في حيازتها . كيفيته .
(ب) مادة مخدرة . تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات .
مجزء الإحراز . كفايته .

(القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

(ح) شهود . سلطة المحكمة الاستئنافية في سماع أقوالهم .

١ — يكفى إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزا لهذا الشيء . فمن وجد في دكانه حشيش يعتبر محرزا له لمجزء وجوده في دكانه . أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل . إنما له هو بعد ثبوت إحرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده وقيم الدليل على ذلك . وليس هذا من قبيل إثبات النفي ، بل إنه يستطيع الإثبات بأداء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

٢ — إن مجزء ثبوت إحراز المادة المخدرة يكفى لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات بلا حاجة للنص على أن المتهم متجر بالمخدر . ولا محل لمؤاخذة المحكمة على عدم بحثها من تلقاء نفسها في أن إحراز هذا المخدر كان للاستعمال الشخصي مما تقع الجريمة فيه تحت نص المادة ٣٦ من القانون المذكور ، ما دام المتهم لم يدع ذلك لديها .

٣ — للمحكمة الاستئنافية أن تسمع من الشهود من ترى سماعهم ، سواء أكانوا شهود إثبات أو نفي . وهي صاحبة السلطة المطلقة في الأمر باستدعاء من تراه من هؤلاء أو هؤلاء ، بلا حاجة لإصدار حكم بالإحالة على التحقيق لسماع شهود الإثبات والنفي معا ، كما هو الشأن في الدواوى المدنية .

(٤٨)

الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٣ القضائية

(أ) شهود . طبيب شرعى . طبيب كشاف . الجمع بينهما فى الجلسة . لا غضاضة .
(المادة ٨٧ تحقيق)(ب) محضر جلسة . البيانات الواردة به . الادعاء بعكسها . طريقة تحقيقه .
(المادتان ٢٢٩ تحقيق و ٢٢٦ مدنى)

(ج) جريمة . مكان وقوعها تحديدا . عدم ذكره فى الحكم . لا أهمية .

(د) رافعة قتل . ساءة وفاة القتيل . استخلاصها من ظروف الدعوى وشهادة الشهود . لا مانع .

(هـ) حكم . سوء تحريره . فهم أدلته . لا نقض .

١ — لا غضاضة من الواجهة القانونية فى أن تجمع المحكمة بين الطبيب الشرعى وبين الطبيب الكشاف، لتسمع أقوال أولهما فى مواجهة ثانيهما عن بعض نقط واردة فى تقرير الثانى كانت مثارا للاعتراض والتشكيك من جانب الدفاع، ولتستفسر من الطبيب الكشاف فى مواجهة الطبيب الشرعى عن بعض ما غمض فى تقريره، وتستوضحه عما قام به من الإجراءات التى قد يحتاج الطبيب الشرعى إلى السؤال عنها كما يستطيع أن يدلى برأيه فيما تسأله المحكمة عنه .

٢ — محضر الجلسة حجة بما ثبت به . والادعاء بعكس ما ورد فيه لا يثبت إلا بطريق الطعن فيه بالتفويض .

٣ — ليس من المهم تحديد بقعة المكان الذى وقعت فيه الجريمة فى الحكم، فان ذلك ليس من أركان الجريمة^(١) .

٤ — إذا ذكرت المحكمة فى حكمها نقلا عن تقرير الطبيب الشرعى أن بيانات الصفة التشريحية لم تساعد على تعيين وفاة القتيل تعيينا دقيقا، ولكنها من جهة أخرى حددت هى بنفسها تلك الساعة أخذا "بما تبينته من ظروف الدعوى وملاحظات وشهادة الشهود"، فلا مطعن عليها فى ذلك، إذ هى قد بنت حكمها فيه على أساس صحيح لها الحق فى الاعتماد عليه لاستخلاص ما ترى استخلاصه منه .

(١) أى متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة فى الحكم .

٥ - لا يبطل الحكم أن يكون محذرا بأسلوب ملتو معقد ما دام أنه عند التأمل فيه يرى أن أدلته في ذاتها مفهومة موصلة إلى النتيجة التي خلص إليها .

(٤٩)

الطعن رقم ٥٤٥ سنة ٣ القضائية

(١) اختلاس أشياء محجوزة . معناه القانوني .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

(ب) تبديد . تمام الجريمة . استعداد المتهم للسداد . لا يعنى من المسؤولية الجنائية .

١ - إن القانون يعنى بالاختلاس في المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات إزالة المالك لصفة الحجز عن ملكه الموضوع تحت حراسته ، وذلك باخفائه إياه وعدم تقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع ، إضرارا بالدائن الحاجز . فكما تحقق الإخفاء وعدم التقديم للمحضر ، دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل وصوله إلى حقه ، وقامت جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ عقوبات .

٢ - استعداد المتهم بالتبديد لسداد الدين المحجوز من أجله على الأشياء المتهم هو بتبديدها لا يعفيه قانونا من المسؤولية الجنائية ، ما دامت الجريمة قد تمت من قبل .

(٥٠)

الطعن رقم ٥٤٦ سنة ٣ القضائية

(١) أحداث متشردون . تطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ . شرط توجيه إنذار تشرد .

غير لازم .

(ب) متهم . سؤاله عن تهمته أمام المحكمة الابتدائية . وجوبه . أمام المحكمة الاستئنافية .

(المادة ١٣٤ تحقيق)

عدم وجوبه .

١ - لا يشترط لتطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ ، الخاص بالأحداث المتشردين ، على حدث أن يوجه إليه إنذار تشرد ، بل إن نصوص هذا

القانون صريحة في عدم اشتراط هذا الشرط . ثم إن القانون لم يصدر تعديلا لقانون التشرد ولم يشر إلى نص من نصوصه ، بل إنه قانون خاص سن لتقويم الأحداث الذين يوجدون في ظروف خاصة ، ويكفى بموجبه تحقق قيام هذه الظروف في حدث حتى يؤخذ بحكمه .

٢ — سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا بحسب القانون إلا أمام محكمة الدرجة الأولى ، أما لدى المحكمة الاستئنافية فلا ، بل إن عاينه هو — وهو المستأنف — أن يبين وجه استئنافه .

(٥١)

الطعن رقم ٥٥٢ سنة ٣ القضائية

(١) تزوير . وضع بصمة أصبع شخص ما على محرز . قصد نسبتها إلى شخص آخر . لا جريمة .
(ب) عقوبة . محكمة استئنافية . استبعاد تهم أخذت بها المحكمة الابتدائية . العقوبة الموقعة ابتدائيا . استبقاؤها استئنافيا . جوازه .

١ — لا يصح تأسيس جريمة تزوير على وضع بصمة أصبع شخص ما على أحد المحزرات بقصد نسبتها لشخص آخر .

٢ — للمحكمة الاستئنافية ، مهما استبعدت من الظروف وأوجه الاتهام التي أخذت بها المحكمة الأولى ، أن تبقى العقوبة المحكوم بها ابتدائيا على حالها ، ما دامت المادة التي طبقتها على التهم أو التهمة التي استبقتها تتسع لمثل هذه العقوبة .

(٥٢)

الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعي . الوقائع الثابتة بالحكم تدل على توافر هذا الظرف وتجاوز الحد فيه . رفض هذا الدفع أمام محكمة الموضوع . حق محكمة النقض في تصحيح تكليف هذه الوقائع وتمديد العقوبة على مقتضى تكليفها هي .
(المادة ٢١٥ ع)

(١) راجع الحكم الصادر في القضية رقم ٧٩٣ سنة ٤ بجلسته ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥

ينقض الحكم إذا كانت النتيجة التي استخلصها من الوقائع الثابتة به متنافرة مع موجب هذه الوقائع ^(١) قانونا .

(٥٣)

الطعن رقم ٥٥٥ سنة ٣ القضائية

سبق الإصرار . ذكر البواعث عليه في الحكم . ذكر الآلة التي استعملت في القتل . خلاف غير جوهرى في نوعها . لا أهمية له .

يكفى أن تبين المحكمة في معرض الكلام على سبق الإصرار البواعث التي اجتمعت لدى القاتل فدفعته إلى التصميم على جريمة القتل وأنه ارتكب هذه الجريمة فعلا تنفيذاً لهذا التصميم . وسواء بعد ذلك أكانت الآلة التي استعملها هي سكيناً

(١) شخص ابتدره آخوه بالعدوان ، فضربه أحدهما بعصا من خيزران على وجهه فأصابه ، وثنى الآخر بقلده بحجر على رأسه فأصابه كذلك ، وعقب هذه الإصابة الثانية تقدم الأول نحوه شاهراً عصاه بقصد ضربه ثانياً ، فهجم هو حال ذلك وطعنه بسكين في صدره فقتله .

دفع القاتل التهمة بأنه ارتكب هذه الجريمة دفاعاً عن نفسه . ومحكمة الجنايات بعد أن أثبتت هذه الوقائع في حكمها رفضت هذا الدفع بعلّة أن العصا التي كان القاتل يحاول إعادة ضرب المتهم بها هي من الخيزران ، وأن أحد الشهود شهبها في الجلسة بعصا تبينت المحكمة أنها خفيفة الوزن بحيث لا يخشى منها ما اشترطه القانون لإباحة القتل من خشية هلاك النفس أو الجراح البالغة . وأثبتت هذه المحكمة في موضع آخر من حكمها أن الكشف العلى المتوقع على القاتل أثبت أنه مصاب بجرح رضى بفروة الرأس بمؤثر الجبهة طوله ثلاثة سنتيمترات وبجرح آخر بالجبهة من الجهة اليسرى طوله سنتيمتران وبكسر بسيط بالزند الأيمن بالثلاث السفلى على بعد نحو خمسة سنتيمترات من طرفه السفلى نتيجة ضربه بجسم صلب راض . ومحكمة النقض قالت إن هذه الجروح لا يجوز وصفها بأنها ليست بالغة وإنه لا يجوز إغفال الظرف الذي لا لبس وقوعها وهو تآلب المحنى عليه وأخيه على التهم وابتداهما إياه بالعدوان بعد أن كان أخ ثالث لها حاول طعنه بسكين قبل ذلك بزمان يسير واقتاده المتهم إلى البوليس فاحتجز فيه وكانت هذه الحادثة مثارا من بعد للاعتداء الذي وقع بسببه قتل المحنى عليه . وكل هذا كان يقتضى إعارة دفع المتهم تقديراً غير الذى اتخذته محكمة الجنايات . ولذلك اعتبرت محكمة النقض عمله دفاعاً شرعياً عن النفس تجاوز فيه الحد ، وطبقت عليه المادة ٢١٥ عقوبات بدلا من المادة ١٩٨ / ١ ع التي طبقها عليه محكمة الجنايات ، وخفضت التعويض المدنى من مائة جنيه إلى خمسة جنيهات .

كما وصفها الحكم أم كانت « مطوة » كما يصفها القاتل ، فإن كلتا الآتين آلة قتل .
وسواء أكان القاتل معتادا على حمل هذه الآلة أم لم يكن معتادا ، فلا أهمية لذلك
ما دام أنه على كل حال قد فكر في استعمالها للقتل وأعدّها له .

(٥٤)

الطعن رقم ٥٦١ سنة ٣ القضائية

دفاع . شهود . استدعاءهم أثناء نظر الدعوى . عدم إجابة هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .
(المواد ١٧ — ٢١ تشكيل)

إن لاستدعاء الشهود أمام محكمة الجنايات نظاما مقررا بالمواد من ١٧ إلى ٢١
من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وليس على المحكمة أن تستدعي أثناء نظر الدعوى
شهودا آخرين إلا من ترى هي ضرورة لسماع أقوالهم . فلا يمكن أن يعتد بإعراضها
عن سماع شهود آخرين طلبهم الدفاع أثناء نظر الدعوى إخلالا بحق الدفاع .

جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سمادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٥٥)

الطعن رقم ٦٥٨ سنة ٣ القضائية

واقعة . بيانها المعول عليه . ما ورد في الحكم . (المادة ١٤٩ تحقيق)

إن المعول عليه من جهة بيان الواقعة هو ما يكون ثابتا في الحكم ، لا ما يكون
واردا بالتحقيقات الأولى .

(٥٦)

الطعن رقم ٦٦١ سنة ٣ القضائية

ضرب عمد . حكم في جريمة ضرب عمد . عدم ذكره لفظ العمد . فهم العمد من سياقه . لا عيب .
ذكر لفظ « العمد » ليس ضروريا في الحكم متى كان العمد مفهوما من عباراته .

جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٥٧)

الطعن رقم ٢٣٩٦ سنة ٢ القضائية

(١) لجنة مرتبطة بجناية . إجازة القانون إحالتها إلى محكمة الجنايات . إخراجها عن سلطة
محاكم الجنح .

(ب) قضية . دخولها في اختصاص جهة من جهات القضاء . وجوب مريان قواعد الإجراءات
الشكلية المقررة لسير هذه الجهة عليها . لجنة مرتبطة بجناية . إحالتها إلى محكمة الجنايات .
خضوعها للقواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات والظعن في الأحكام الصادرة منها .
(ج) المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . شمول نصها لمن يكون متبهما بجنة ولن يكون
متبهما بجناية .

(د) القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ المعدل للمادة ٢٢٤ تحقيق الجنايات . عموم نصه وشموله للحكوم
عليه غيابيا في اللجنة أيضا .

(هـ) قانون تشكيل محاكم الجنايات . إجازته لمحاكم الجنايات نظر الجنح المرتبطة بجنايات . أحكام
النية وسقوط العقوبة التي استبقاها هذا القانون على حالها . وجوب إخضاع أحكامها له .
(و) حكم غيابي . البطلان المنصوص عليه بالمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات . شروط هذا
البطلان . حضور المحكوم عليه أمام المحكمة . عدم حضوره . وجوب القضاء باعتبار الحكم
الأول قائما . (المادتان ٥٣ تشكيل و ٢٢٤ تحقيق)

١ — إن القانون إذ أجاز إحالة الجنح المرتبطة بالجنايات على محاكم الجنايات
فقد وسع اختصاصها وجعله شاملا لهذه الجنح المرتبطة وأخرجها عن سلطة محاكم
الجنح ذات الاختصاص الأصيل فيها .

٢ — متى دخلت قضية في اختصاص جهة من جهات القضاء طبقت عليها
قواعد الإجراءات الشكلية المقررة لسير هذه الجهة في قضائها، وخضعت لما رتب
القانون من طرق الطعن في أحكامها، ما لم ينص على خلاف ذلك . ومقتضى هذا
أن اللجنة المرتبطة بالجناية متى أحالها قاضي الإحالة مع الجناية سرت عليها جميع

القواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات وللطعن في الأحكام الصادرة منها .
فالمتهم من جهة اللجنة إذا حكم عليه حضوريا فلا استئناف له ولا سبيل أمامه
إلا الطعن بطريق النقض ، وإذا غاب اتخذت في حقه إجراءات الغياب ، وإذا حكم
عليه غيابيا فلا معارضة له ، بل إذا حضر أو قبض عليه سقط الحكم وأعيدت
محاكمته من جديد .^(١)

٣ — إن النص العربي للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات واضح
المعنى ظاهر الشمول ، لا تفريق في مدلوله بين من يكون متهما بجنحة وبين من
يكون متهما بجناية .

٤ — إن نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ المعدل للمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق
الجنايات هو نص عام ، فالمحكوم عليه غيابيا في اللجنة يجب عند حضوره تقديمه
لقاضي الإحالة ، إذا لم يكن سبق حضوره لديه ، وقاضي الإحالة يستطيع بعد إعادة
النظر في القضية وسماع ما يراه من الإيضاحات أن يصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة
الدعوى قبله ، كما لا مانع يمنعه من إحالته إلى النيابة لتقديمه لمحكمة الجناح دون
إعادته إلى محكمة الجنايات ، ما دامت اللجنة انفصلت فعلا عن الجناية السابق
الحكم فيها ، وما دام أن إحالة اللجنة لمحكمة الجنايات هي في الأصل جوازية صرفة
وللقاضي أن لا يأمر بها مهما يكن وجه الارتباط قويا ، وما دام قراره الأول قد
سقط بقوة القانون وأصبح هو حرا في الأخذ بأصل الجواز المخول له وعدم الأخذ به .

٥ — إنه لما جاء قانون تشكيل محاكم الجنايات مفيدا أن أحكام تلك
المحاكم نهائية لا استئناف لها ولا معارضة فيها ، ومرخصا لها في نظر الجناح المرتبطة
بالجناية إذا أحيلت إليها ، مع إبقائه أحكام الغيبة على حالها وأحكام سقوط العقوبة

(١) أبدت محكمة النقض في هذا الحكم رغبته في أن يسارع أولو الشأن إلى السعي في تعديل المادة
٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بما يجعل حكمها مقصورا على المتهمين بجنايات دون المحالين في جناح
مرتبطة فقط .

على حالها، فإن مأمورية القاضي تتصرف في فهم هذه الأحكام بحسب ما أصبحت عليه حالة القانون وتوجيهها التوجيه المتفق معه، بحيث إذا شذ منها حكم عما أمر به القانون الجديد فهذا الحكم هو الذي يجب أن يخضع للقانون الجديد ويتأثر به، لا أن القانون الجديد هو الذي يجب أن يخضع لذلك الحكم القديم ويتأثر به .

٦ — إن مجزء القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا أو مجزء حضوره، إذا كان يترتب عليه، بحسب ظاهر نص المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات، بطلان الحكم الغيابي، فإن هذا البطلان مشروط بحضوره أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى . أما إذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة (أو قبل حضوره أمام قاضي الإحالة كما قضت به المادة ٢٢٤) ، أو حضر من تلقاء نفسه متراثيا بأنه سيحضر الجلسة، ولكن لم يحضرها، فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا لإصدار حكم جديد عليه، بل الواجب — ما دام أن المحكوم عليه لم يحضر فعلا أمام المحكمة — أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائما .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم وبيلت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
وحيث إن النيابة العامة تقول في مستهل تقرير الأسباب المقدم منها "إنها اتهمت على عثمان سيد بأنه في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ ضرب عبد الحليم" "محمد، ولارتباط واقعة اللجنة هذه بجناية طاعة مستديمة متهم فيها شخصان آخران" "قدمت القضية لحضرة قاضي الإحالة الذي أحالها بحضور جميع المتهمين إلى" "محكمة الجنايات بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣١ بالمادة ٢٠٦ عقوبات بالنسبة" "لذلك المتهم وحكمت محكمة الجنايات بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣١ في غيبة على" "عثمان المذكور بحبسه ستة أشهر مع الشغل طبقا للمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات" "وحضوريا بالنسبة للباقيين البعض بالعقوبة والبعض الآخر بالبراءة والنيابة أطلت"

”على عثمان سيد لشخصه بالحكم الغيابي في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ فعارض“
 ”فيه في نفس اليوم بتقرير في قلم كتاب المحكمة . وبعد ذلك تحدّد يوم ٢١ مايو“
 ”سنة ١٩٣٢ لنظر المعارضة المرفوعة منه . وبالبحث عنه لإعلانه بيوم الجلسة“
 ”الذي تحدّد لنظر المعارضة لم يهتد إليه ولم يتيسر إعلانه لشخصه أو في محل“
 ”إقامته فأعلن طلب الحضور للنيابة ونشر في الجريدة الرسمية . وفي يوم الجلسة“
 ”لم يحضر المتهم فحكمت محكمة الجنايات في غيبته بالحبس مدة ستة شهور مع الشغل“ .
 ثم تقول ما نتيجته أن هذا الحكم الغيابي الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ قد أخطأ
 في تفسير القانون وتطبيقه أولا لأن المحكمة ضربت صفحا بالمرّة عن أن الذي كان
 مقدّما لها إنما هي معارضة من المحكوم عليه في الحكم الغيابي الصادر عليه
 في ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ مما يدل على أنها ترتأى أن المعارضة في الأحكام الغيابية
 الصادرة من محاكم الجنايات غير مقبولة مع أن هذا الرأي غير صواب لأن المعارضة
 إذا صح أنها غير مقبولة ممن يقدم لمحكمة الجنايات متهما بجناية فتحكم المحكمة غيابيا
 عليه باعتبار أن ما وقع منه جنحة فانه لا مانع من قبولها ممن يحال إليها متهما من
 الأصل بجنحة فقط فتحكم عليه غيابيا في هذه الجنحة كما هو الشأن في الدعوى الحالية .
 ثانيا لأنه حتى مع التمشي مع محكمة الجنايات فيما يظهر أنها آرائه من عدم جواز
 المعارضة في الأحكام الغيابية التي تصدر من محاكم الجنايات ولو كان المحكوم عليهم
 غير محالين إليها إلا بتهمة جنحة فقط ، فان حكمها جاء خاطئا أيضا لأنه لا معنى لأن
 تحكم مرة أخرى بعقوبة المتهم الذي لم يحضر لديها بل كان يجب عليها اعتبار الحكم
 الغيابي الأول قائما . ولذلك فهي تطلب إلغاء الحكم وإعادة القضية لمحكمة الجنايات
 لتنظر المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه ومن باب الاحتياط لتحكم بعدم انقضاء
 الحكم الغيابي الأول وباعتباره قائما .

هذا . وقد جهدت النيابة العامة جهدا مشكورا في بحث قيم أوردته في تقريرها
 تدعيا لرأيها ولطلباتها .

وحيث إنه بالرجوع للحكم المطعون فيه وجد أنه لا ذكر فيه لمعارضة قدمت من متهم محكوم عليه غيابيا حكما سابقا، بل شوهد أنه من أوله لآخره لا يتضمن سوى أن قاضى الإحالة قرر فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ إحالة المتهم على عثمان سيد على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٠٦ على ضربه عبد الحليم محمد أحمد، وأن المحكمة سمعت مرافعة النيابة وطلباتها فى غياب المتهم واطلعت على الأوراق وحكت عليه غيابيا . وبالرجوع لمحضر الجلسة لم يتبين منه أن هناك معارضة بل هو محتر كائنا الدعوى لم تنظر إلا لأول مرة ولغياب المتهم طلبت النيابة الحكم عليه غيابيا . فظاهر الحكم ومحضر الجلسة الخاص به لا يدل أيهما على وجود معارضة ولا يجعلان وجهها لما تقوله النيابة . والحكم فى ذاته بحالته التى هو عليها حكم قانونى صحيح لا غبار عليه لأن المحكمة لم تفعل شيئا سوى أنها حكمت غيابيا على متهم قدمه لها قاضى الإحالة . ولكن بالرجوع لملف الدعوى وما فيها من الأوراق الرسمية (خصوصا وأن الحكم نفسه قيل فى ديباجته إن على عثمان سيد هذا متهم هو وآخر سبقت تبرئته بضرب عبد الحليم محمد وإن المحكمة اطلعت على الأوراق) شوهد حقيقة أن هناك حكما سابقا صدر فى الدعوى نفسها من محكمة الجنايات فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ على جملة متهمين بعضهم بجناية وبعضهم بجنحة ومن ضمن المحكوم عليهم على عثمان سيد وقد حكم عليه غيابيا فى ذات اللجنة المسندة إليه وبرئ منها أخ له اسمه محمد عثمان سيد، كما شوهد أن هناك تقريرا تحرر بقلم الكتاب من على عثمان سيد فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ بالمعارضة فى الحكم الغيابى المذكور ثم تحدت فيما بعد جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ لنظر المعارضة وكلف بالحضور فيها بإعلان إلى النيابة نشر فى الجريدة الرسمية لعدم تيسر الإعلان إليه شخصا أو إلى محل إقامته .

وحيث إنه يجدر بالمحكمة قبل تقدير قيمة ما أظهره الاطلاع على ملف الدعوى من وجود معارضة فى الواقع أن تبحث النظرية التى أسست عليها النيابة طلبها الأصيل لما لهذا البحث من التأثير فى ذلك التقدير .

عن الطلب الأصلي والنظرية التي أسس عليها
حيث إن محاكم الجنايات وإن كانت في الأصل غير مختصة إلا بنظر الجنايات
كما يعلم من المادة الأولى من قانون تشكيلها إلا أن المادة (١٢) من هذا
القانون أجازت لقاضي الإحالة إذا رأى في القضية التي تقدمها له النيابة بمقتضى
المادة (٩) جنحة مرتبطة بالجناية أن يحيل هذه الجنحة إلى محكمة الجنايات
في نفس الأمر الذي يصدره بشأن الجناية . ولم يفرق القانون في هذه الجنحة بين
ما إذا كان المتهم بها هو المتهم بالجناية نفسه وما إذا كان شخصا آخر غير المتهم إلا بها ،
وهذا أمر مسلم به لدلالة النص في عمومته عليه .

وحيث إن القانون إذ أجاز إحالة الجنح المرتبطة بالجنايات إلى تلك المحاكم
فقد وسع اختصاصها وجعله شاملا لهذه الجنح المرتبطة المحالة وأخرجها عن سلطة
محاكم الجنح ذات الاختصاص الأصلي فيها .

وحيث إن من القواعد الثابتة أنه متى دخلت قضية في اختصاص جهة من
جهات القضاء طبقت عليها قواعد الإجراءات الشكلية المقررة لسير هذه الجهة
في قضائها وخضعت لما رتب القانون من طرق الطعن في أحكامها ما لم ينص
على خلاف ذلك . وهذا هو مفهوم المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ٤
لسنة ١٩٠٤ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٠٤ بتنفيذ قانون تحقيق الجنايات والمفهوم
بالضرورة من أن للشرع التعميم والتخصيص فيما يضعه من الأحكام .

وحيث إن مقتضى هذا هو أن الجنحة المرتبطة بالجناية متى أحالها قاضي
الإحالة مع الجناية سرت عليها جميع القواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات
وللطعن في الأحكام الصادرة منها .

وحيث إن قانون تشكيل محاكم الجنايات وضع أحكاما خاصة لطريقة تشكيل
المحكمة وكيفية الإحالة إليها ولطريقة إعلان الشهود ومبلغ حقوق الأنصام
وواجباتهم في هذا وحق المحكمة في تعديل التهمة وتشديدها ، ثم عقد بابا خاصا

باجراءات الجلسة أورد فيه كيف تبدأ الجلسة ثم نص في المادة ٤٤ منه على أن الإجراءات فيها تكون كالمقرر لدى محاكم الجنح إلا مسائل استثنائها وأمر بأن يتبع فيها ما ذكر في المواد التالية ، منها إمكان المعارضة في سماع الشهود الذين لم يعلنوا طبق قانون التشكيل نفسه (مادة ٤٥) وإمكان استدعاء أى شاهد فورا ولو بالقبض عليه (مادة ٤٦) والحكم على الشهود المتخلفين والممتنعين عن الإجابة بعقوبات مغلظة (مادة ٤٧ / ٢) ووجوب الفصل في التضمينات التي تطلب من المتهم أو يطلبها هو في ذات الحكم الصادر في الدعوى (مادة ٥٠ / ٢) وتحديد طريق واحدة للطعن في أحكام محاكم الجنايات هي طريق النقض والإبرام (مادة ٥٢) أما المتهم الغائب فلم يجعل له حق المعارضة بل أوجب أن تتبع في حقه أحكام الغيبة (Contumace) المقررة في قانون تحقيق الجنايات (مادة ٥٣) . بجميع الأحكام التي وردت بهذا القانون تسرى في حق المتهمين بما هو مرفوع لمحكمة الجنايات من الجنح المرتبطة كما تسرى على المتهمين أمامها بجنايات سواء بسواء بلا فرق ولا تمييز . فالمتهم بالجنحة له مثلا أن يطعن بالنقض في تشكيل المحكمة إن كان مختلفا كما يطعن المتهم بالجناية ، وشهود النفي الذين يدل عليهم المتهم بالجنحة مثلا لا يدفع مصاريف لإعلانهم بل تعلنهم النيابة بأمر القاضي (مادة ١٧) . وكذلك تعان إليه النيابة أسماء شهود الإثبات الجدد قبل الجلسة (مادة ٢٠) وللمحكمة مثلا تعديل تهمة الجنحة بإضافة ظرف مشدد إليها أو يجعلها جنائية أو غير ذلك من وجوه التعديل في حدود المادة (٣٧) وإذا طلب هذا المتهم بالجنحة أو طلبت منه تضمينات مثلا وجب على المحكمة أن تفصل في ذلك في الحكم نفسه ، وهذا المتهم بالجنحة إذا حكم عليه حضوريا فلا استئناف له ولا سبيل أمامه إلا ما أجازاه القانون وهو الطعن بطريق النقض وإذا غاب اتخذت في حقه إجراءات الغياب وإذا حكم عليه غيابيا فلا معارضة له بل إذا حضر أو قبض عليه سقط الحكم وأعيدت محاكمته من جديد .

وحيث إن النيابة تعتمد من بين تلك الأحكام العامة إلى حكم المادة (٥٣) وتنكر عمومها قائلة إنه خاص بالمتهم في جنائية . أما المتهم في جنحة فقط فلا يشمل

بل إن إجراءات محكمة الجench تسرى عليه إذا غاب فتحكم عليه محكمة الجنايات حكما غيابيا (Jugement par défaut) يكون قابلا للمعارضة أمامها فيه كما لو كان صادرا من محكمة الجench ، ومتى عارض قبلت معارضته وحكمت فيها بما يقضى به القانون كما تحكم محكمة الجench . وما هو ملخص حججها في ذلك والرد على كل منها .

(أولا) تقول النيابة العامة إن نظام المعارضة لا يتعارض مع نظام محاكم الجنايات بدليل ما سار عليه الفقه والقضاء في فرنسا من قبول معارضة المدعى بالحق المدني والمسئول مدنيا إذا حكم عليهما غيابيا ، ومادام لا تعارض بين النظامين ضعفت بل انهارت حجج القائلين بعدم قبول المعارضة من المتهم بجنحة مرتبطة بجناية .

وهذه مجرد شبهة وهي مردودة . لأن المسألة ليست معرفة ما إذا كان نظام المعارضة يتمشى مع نظام محاكم الجنايات أولا يتمشى كما أنها ليست مسألة تدبير مخرج من مأزق لم يرد في شأنه حكم كما هو الحال عند الفرنسيين في المدعى المدني والمسئول مدنيا إذا حكم غيابيا لغير مصلحتهما بل المسألة هي تفسير نص في القانون ورد بصيغة عامة شاملة ويراد تخصيصه . وشتان في شبهة النيابة ما بين الدليل وهذا المستدل عليه .

(ثانيا) تقول النيابة إن النص الفرنسي للمادة (٥٣) قد عبر فيه بعبارة (L'accusé défaillant) عن المتهم الغائب الذي تطبق عليه أحكام الغيبة (Contumace) وأن لفظ (Accusé) لا يطلق في عرف أهل القانون إلا على المتهم بجناية دون المتهم بجنحة وإذن يستمر المتهم بجنحة سارية عليه إجراءات الجench لأنه غير مستثنى بالمادة (٥٣) من حكم المادة (٤٤) ، ويكون الحكم الغيابي الصادر عليه هو (Jugement par défaut) جائزة فيه المعارضة لأن إصدار هذا الحكم الغيابي والمعارضة فيه هما من الإجراءات التي نصت المادة المذكورة على اتباعها . لكن هذه الحجة مردودة لما يأتي :

أولا — لا نزاع في أن من تهمه النيابة بجنحة مرتبطة وتقدمه لقاضي الإحالة مع المتهمين بالجناية لا بد لها من أن تذكر اسمه في تقرير الاتهام وتبين الفعل المسند

إليه وتعان إليه هذا التقرير وقائمة الشهود تنفيذًا للمادة (١٠) من القانون . ومن يراجع النص الفرنسي للمادة المذكورة يجد فيه التعبيرات الآتية :

“ ... Acte indiquant les faits à la charge de l'accusé ou de ”
 “chacun des accusés ... Copie de cet acte et de ... sera notifier”
 “à chacun des accusés.”

فكلمة (accusé) استعمالها واضح النص في هذه المادة للدلالة على المتهم بالجناية وعلى المتهم بالجنحة المرتبطة معا ورأى من التريد أن يردفها بكلمة (Prévenu) معطوفة عطف مغايرة . ثم استعمالها أيضا بهذا المعنى الشامل في المواد (١١ و ١٢) وغيرها من مواد القانون . وآخر مادة استعمالها فيها قبل المادة (٥٣) هي المادة (٥٠) التي قال فيها :

“Si la cour estime qu'il a été établi a la charge de l'accusé”
 “soit l'inculpation prévue à l'ordonnance de renvoi ...”
 “soit un autre crime ou délit satisfaisant”
 “elle déclarera l'accusé coupable”

ولا شبهة في أن كلمة (Accusé) هنا شاملة في مدلولها للمتهم بالجناية وللمتهم بالجنحة معا . فما لا يقبل إذن أن يكون واضح النص الفرنسي استعمال في جميع المواد تلك الكلمة بهذا الشمول ثم يتراجع بقاء في المادة (٥٣) فيستعملها في المعنى الخاص الذي تقول به النيابة .

ثانيا — إن لفظ (Accusé) هو الذي استعمله قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في المادة (٢٤٤) المقابلة للمادة (٥٣) من قانون تشكيل محاكم الجنايات وهو هو نفسه الذي استعمله في باب الغيبة (Contumace) بالمواد ٤٦٥ وما بعدها (المقابلة للمواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات الأهلى) . واستعماله إياه خير مصحوب بلفظ (Prévenu) الذي جرى الاصطلاح على إطلاقه على المتهمين بجنحة أو مخالفة لم يمنع الفقهاء ولا المحاكم في فرنسا من استقرار رأيهم على أن أحكام

الغيبية (Contumace) كما تطبق على المتهم بجناية تطبق على المتهم بجنحة مرتبطة . والنيابة العامة في تقرير الأسباب المقدم منها مسلمة بهذا . وليس معنى استقرار رأيهم على ذلك أنهم أضافوا على قانونهم ما ليس فيه ولكن معناه أنهم رأوا أن القانون استعمل هذا اللفظ من باب الأولوية والتغليب لأن الأصل هو أن لا يحال إلى محكمة الجنايات إلا المتهمون بجنايات ومن النادر إحالة المتهمين بالجنايات عليها . واللفظ في أصل معناه اللغوي يتسع لرأيهم لأن فعل (Accuser) يفيد بحسب وضعه اللغوي الاتهام بجريمة من جنائية أو جنحة أو مخالفة بل الاتهام بأي أمر غير محمود ولو كان لا إجرام فيه .

ثالثا - لأن النص العربي ورد فيه " المتهم الغائب تحكم في غيبته الخ " ولفظ " المتهم " واضح المعنى لا غموض فيه ، ظاهر الشمول لا تفريق في مدلوله بين من يكون متهما بجنحة ومن يكون متهما بجناية ، بل كل منهما متهم لا يعبر عنه بغير هذا اللفظ ولو كان مراد القانون ما تقوله النيابة لما كان أسهل عليه من أن يقول « إذا غاب المتهم بجناية » أو « كل متهم بجناية غاب » أو « المتهم بجناية إذا غاب تحكم محكمة الجنايات في غيبته الخ ... » ولما فاته مطلقا التخصيص بأمثال تلك التعبيرات في مثل هذا الموطن الذي يترتب على الإيضاح أو الإغماض فيه إيجاد وجه طعن أو سلبه وما هذا الإيجاد أو السلب بالضئيل من الشؤون . وما دام النص العربي واضح الدلالة بهذه المثابة فهو الواجب العمل به وبما يفيد من المعنى بغير حاجة للرجوع إلى النص الفرنسي لمعالجته ومعرفة ما إذا كانت كلمة (Accusé) قد استعملت فيه بمعناها العام أم بمعناها الخاص .

(ثالثا) تقول النيابة إن القول بعدم شمول نص المادة (٥٣) ليس بدعا بل إن قانون تشكيل محاكم الجنايات نفسه فيه أحكام خاصة بتعيين المدافعين عن المتهمين (مادة ٢٥) وما بعدها وهذه الأحكام مع عموم نصوصها لا تنطبق على المتهمين في جنح وهذا هو المفهوم الجارى عليه العمل من قبل صدور الدستور وقد تأيد بالدستور الذي لم يوجب تعيين المدافعين إلا لمن يتهم بجناية .

وهذه الحجّة أيضاً مردودة لأن وجود مدافعين عن كافة من يقدمون لمحكمة الجنايات من متهمين يمنح أو متهمين بجنايات أمر واجب لعموم عبارة النصوص الخاصة بذلك . والنيابة العامة في تقرير الأسباب مسالمة بأن هذا هو المتبع في فرنسا التي رجعت في كثير من تقريرها إلى أقوال فقهاءها وأحكام محاكمها . ولئن كان المتبع عندنا قبل الدستور هو عدم إيجاب المدافعين عن المتهمين يمنح فليس هذا كما قد يلوح إلا تساهلاً استمر ولم يطعن بعدم قانونيته مطعن جدي حتى كان الدستور فأقر هذه العادة ضمناً وسدّ سبيل الشكوى منها . على أنه شتان ما بين هذا وإنشاء طريق طعن وهو المعارضة في موطن لا يحيزه فيه القانون .

(رابعاً) تقول النيابة إنه سبق أن صدرت أحكام من محاكم الجنايات بقبول المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة منها على متهمين قدموا لها في جنح وإن محكمة النقض ذكرت عرضاً في بعض أحكامها أن مثل هذه المعارضة جائزة . وهذه أيضاً حجة لا قيام لها فانه لا يوجد أي حكم بحث هذه المسألة بحثاً جدياً خاصاً بل الحكم الوحيد الذي تعرض لها اقتصر على ذكر جواز المعارضة ذكرًا مجرداً كأنه مبدأ مقرر مسلم به .

(خامساً) تقول إن القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ إذ أوجب إعادة المحكوم عليه في غيبته إلى قاضي الإحالة عند حضوره أو القبض عليه إن لم يكن حاضر لديه من قبل قد خالف القانون الفرنسي ودل على أن الحكم الغيابي لا بد أن يكون صدر في جنائية . إذ من جهة لا يعقل أن يكون صدر في جنحة ومع ذلك يردّه الشارع إلى قاضي الإحالة لأن هذا القاضي لا يحيل إلى محكمة الجنايات جنحة على وجه الاستقلال ولو كانت فيما سبق مرتبطة بجناية وزال هذا الارتباط . كما أنه يبعد من جهة أخرى أن يكون قصد الشارع في هذه الحالة أن تعاد إجراءات الدعوى لدى محكمة الجنح خصوصاً إذا لوحظ أن من المصلحة إعادتها أمام محكمة الجنايات لأن علاقة الارتباط كما تؤثر في الجنائية تؤثر في الجنحة ، وأن في الإعادة أمام محكمة الجنح تطويلاً في الوقت وإضاعة له .

وهذه الشبهة أيضا مردودة لأن نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ في هذا الصدد هو أيضا نص عام . فالمحكوم عليه غيابيا في اللجنة يجب عند حضوره تقديمه لقاضى الإحالة إذا لم يكن سبق حضوره لديه . وقاضى الإحالة يستطيع بعد إعادة النظر فى القضية وسماع ما يراه من الإيضاحات أن يصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله كما لا مانع يمنع من إحالته إلى النيابة لتقديمه لمحكمة الجنج — على خلاف المفهوم مما تقوله النيابة — دون إعادته إلى محكمة الجنايات مادامت اللجنة انفصلت فعلا من الجناية السابق الحكم فيها ومادام أن إحالة اللجنة لمحكمة الجنايات هى فى الأصل جوازية صرفة وللقاضى أن لا يأمر بها مهما يكن وجه الارتباط قويا ، ومادام قراره الأول قد سقط بقوة القانون وأصبح هو حرا فى الأخذ بأصل الجواز المخول له وعدم الأخذ به .

(سادسا) تقول إن القانون المصرى انفرد بالنص على أحكام الدعوى المدنية فى موضوع الغيبة وحدد فى هذا الشأن خمس سنين ولا يمكن أن ينصرف هذا إلا إلى الجنايات التى تعاد الإجراءات فيها فى مدى عشرين أو ثلاثين سنة من تاريخ الحكم الغيابى . أما الجنج فان قيل بسريان أحكام الغيبة عليها فلا تعاد الإجراءات فيها إلا فى مدى خمس سنين فاذا انتهت فانه لا يكون للمحكوم عليه أى فرصة للتخلص لا من الحكم المدنى ولا من الحكم الجنائى ونتيجة ذلك أن حظ المتهم بجناية يكون خيرا من حظ المتهم بجنحة . وهذه النتيجة تفيد أن أحكام الغيبة لا تمشى على المتهمين بالجنج .

وهذا الاعتراض غير واضح فان المادة (٢٢٣) إذا كانت جعلت تقدير التضمينات نهائيا لا يصح النزاع فيه إذا مضت خمس سنوات فان حكمها هذا لاغراضه فى أن يكون عاما فى النوعين . فهو يمشى مع اللجنة كما يمشى مع الجناية إذ الخمس السنوات هى أيضا مدة سقوط عقوبة اللجنة فاذا مضت وسقطت تلك العقوبة أصبح الحكم نهائيا غير قابل لإعادة النظر فيه . فمن الطبيعى أن أثر ذلك هو أنه لا يجوز

للحكوم عليه لا استرداد ما سبق دفعه من التضمينات ولا عدم دفع ما بقي منها لأن المنازعة في هذا تقتضي إعادة النظر في الفعل الجنائي الذي ترتبت عليه التضمينات والذي أصبح الحكم فيه نهائيا لا عودة فيه والقانون أراد منع ذلك . إنما كان يصح اعتراض النيابة لو أن القانون جعل مدة نهائية التضمينات وعدم إمكان المنازعة فيها أزيد من خمس سنين ، إذن لقليل إن هذا يصطدم بقوة الحكم النهائي في اللجنة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المتهم بالجنائية إذا كان لا يدفع ما بقي بغير دفع متى أعيد النظر بعد مضي الخمس سنوات وبرئ من التهمة فذلك ليس آتيا من أن تقدير التضمينات لم يصرنهائيا بالنسبة له بمجرد مضي الخمس السنوات بل هو آت من فكرة أنه متى حكم ببراءته أصبح من غير المعقول أن يدفع ما بقي بل يكفيه ضررا أنه لا يسترد ما دفع . وواضح أن هذا الضرر — الذي أصابه بدون وجه حق وهو برىء — لا ميزة له فيه على المتهم بالجنة حتى يصح اعتراض النيابة .

(سابعاً) تقول إن الذي يلتزم مع المادة (٢٢٤) من المادتين (٢٧٧ و ٢٧٦) الخاصتين بسقوط العقوبة هي المادة (٢٧٦) الخاصة بالجنائيات لأنها تجعل مبدأ السقوط من تاريخ الحكم ولو كان غير نهائي أما المادة (٢٧٧) الخاصة بالجنح فتقتضي أن يكون الحكم نهائيا .

وهذه الملاحظة لا تفيد كثيرا ولا قليلا في حل الإشكال المنظور فيه ، فانه قبل تشكيل محاكم الجنائيات لم يكن ظاهر القانون يصرح لقاضي التحقيق ولا للنيابة من بعده أن يحيل أيهما جنحا إلى محكمة الجنائيات يكون جناتها غير متهمين بجناية بل كل جان كان يحال إلى المحكمة المختصة بنوع جريمته (مادة ١١٩ و ٤٣ تحقيق جنائيات) . كما أن الجنائيات كانت كالجنح تنظر في درجتين ، فكان طبيعا أن كافة النصوص الواردة في باب أحكام الغيبة تكون موضوعة للمتهم بجناية إذا غاب ، وطبعيا أيضا أن النصوص الواردة فيه فيما يتعلق بسقوط العقوبة بمضي المدة لتلاءم مع أنظمة المحاكمة ومع أحكام الغيبة . ولكن لما جاء قانون تشكيل محاكم الجنائيات

مفيدا أن أحكام تلك المحاكم نهائية لا استئناف لها ولا معارضة فيها ومصرحا لها بنظر اللجنة المرتبطة بالجناية إذا أحييت إليها مع إبقائه أحكام الغيبة على حالها وأحكام منقوط العقوبة على حالها فإن مأمورية القاضي تنحصر في فهم هذه الأحكام بحسب ما أصبحت عليه حالة القانون وتوجيهها التوجيه المتفق معه بحيث إذا شذ منها حكم عما أمر به القانون الجديد فهذا الحكم هو الذي يجب أن يخضع للقانون الجديد ويتأثر به لا أن القانون الجديد هو الذي يجب أن يخضع لذلك الحكم القديم ويتأثر به . وبما أن المادة (٢٧٧) إذ نصت على سقوط عقوبة اللجنة بخمس سنوات من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف، فإن حصلت معارضة أو استئناف فمن يوم صدور الحكم الانتهاء — إذ نصت على ذلك فقد أفادت بصفة كلية عامة أن تلك المدة تبدأ من يوم نهائية الحكم . وبما أنه لا استئناف لأحكام محاكم الجنايات ولا معارضة فيها فحكمها نهائي من وقت صدوره . ونهايته مؤكدة إذا كان حضوريا ، فإن كان غيابيا فنهايته حاصلة تحت شرط فاسخ هو حضور المحكوم عليه لا فرق في ذلك بين الجناية واللجنة . وإذن فالعقوبة المقضى بها بتدئ مدة سقوطها من وقت صدوره وتكون هي المدة المقررة في المادة (٢٧٦) للجنايات وفي المادة (٢٧٧) للجنة بقطع النظر عما في نصوص هاتين المادتين مما يثير الشبه ، كما أنه لا يحصى من سحب المادة (٢٢٤) على الحكم الغيابي الصادر في اللجنة خصوصا ونصها من قبل تعديل سنة ١٩١٤ ومن بعده متسع لهذا الانسحاب .

(ثامنا) جعل الشارع جنح الصحافة من اختصاص محاكم الجنايات وأخضعها للإجراءات الخاصة بمواد الجنح ، وفي أمره باتباع الإجراءات المقررة لمواد الجنح عامة لم يذكر جواز المعارضة بالذات كما ذكره المشرع الفرنسي في قانون الصحف ، وفي هذا دليل على عدم تعارض نظام المعارضة مع نظام محاكم الجنايات .

هكذا تقول النيابة والرد على ذلك مفهوم مما أسلفنا من أن المسألة ليست مسألة تعارض أنظمة وإنما هي مسألة إيجاد وجه طعن لم يرتبه الشارع . وإذا كان الشارع

حين جعل بعض الجنح الصحفية من اختصاص محاكم الجنايات بصفة استثنائية أوجب أن المرافعات تتبع فيها النصوص المقررة أمام محكمة الجنح ولم يستثن إلا جواز الاستئناف ، فإن من النصوص المقررة أمام محاكم الجنح أن المتهم إذا غاب تحكم عليه المحكمة غيابيا (Jugé par défaut) وتجاوز له المعارضة، ولكن قانون تشكيل محاكم الجنايات نص صراحة على أن المتهم الغائب يحكم في غيبته (par contumace) وذلك استثناء من قواعد الإجراءات لدى محكمة الجنح . وإذن فالنص في القانون المصرى الخاص بمنح الصحافة يميز المعارضة في الجملة ضمنا وحتما مثل ما أجازها الشارع الفرنسى بالتعيين صراحة كما أنه في أصل قانون تشكيل محاكم الجنايات يمنعها بمفهومه الصريح كما منعها الشارع الفرنسى بمفهوم نصوصه .

(تاسعا) تقول إن فائدة أحكام الغيبة إطالة مدة سقوط الدعوى العمومية والقول باطالة هذه المدة في اللجنة لجؤد ارتباطها بالجناية لا يقره القانون ولا العدل . وقد أفاضت النيابة في بيان وجهة نظرها إفاضة طويلة ولكن كل كلامها في هذا الصدد لا يغنى .

فأما أن القانون لا يطيل تلك المدة بالنسبة للجنة فهذا هو محل النزاع وموطن النظر . ولم تأت النيابة بدليل واضح من القانون يسيغ هذه الدعوى بل القانون في عموم نصه مخالف لنظريتها . وأما أن العدل لا يرضى ذلك فإنه أينما وجد القانون فهناك العدل القضائى . أما العدل المطلق فلا وجود له .

(عاشرًا) تقول النيابة إن المادة (٢١٥) تنص على أنه إذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات تحكم المحكمة في غيبته إذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة، وإن في هذا النص إشارة إلى وجوب أن تكون التهمة جنائية لأن هذا هو المتفق مع المادة (١١٥) من ذلك القانون التى كانت تقضى بوجوب القبض دائماً على المتهم بجناية عند إحالته لمحكمة الجنايات . أما المتهم بمنحة فما كانت المادة (١١٥) تأمر بالقبض عليه فكان يجوز أن يحضر أمامها طليقا

وإذن لا تكون حالته مصداقا للمادة (٢١٥) التي أشارت إلى من تتخذ في حقه أحكام الغيبة . ولا يمنع من صحة هذا النظر أن المادة (١٦) من قانون تشكيل محاكم الجنايات أتت معدلة للمادة (١١٥) لأن التعديل الذي أتت به خاص بقواعد الحبس الاحتياطي لا بقواعد الغيبة . وقد أفاضت النيابة أيضا في بيان وجهة نظرها في هذا الصدد .

والرد على ذلك أن القانون الفرنسي الذي رجعت النيابة إلى أقوال فقهاء ومذهب أحكامه في مواطن كثيرة من تقريرها يقضى أيضا بأن غرفة الاتهام تصدر أمرا بالقبض والسجن على المتهم الذي تحيله إلى محكمة الجنايات (مادة ٢٣٢ و ٢٣٣ المقابلتين للمادة ١١٥ مصرى) . والمادة (٤٦٥) منه المقابلة للمادة (٢١٥ مصرى) تنص أيضا في جملتها بمعنى ما تنص عليه هذه المادة المصرية . ومع ذلك فإن تلك النصوص عندهم لم تمنعهم من القول بعدم جواز المعارضة في الحكم الغيابي الصادر في الجنحة . وعلى كل حال فإن نص المادة (٥٣) من قانون تشكيل محاكم الجنايات يشمل كما أسلفنا حالة المتهم بالجنحة كما يشمل حالة المتهم بالجناية ويجب تنفيذا له اتباع أحكام الغيبة (contumace) في حق المحكوم عليه في جنحة ولو كانت هذه الأحكام لم توضع في الأصل إلا للمتهم بالجناية دون المتهم بالجنحة .

هذا وإن المحكمة لتقدر للنياية ما قامت به من المجهود الفنى العظيم في سبيل تأييد نظريتها . وكما تتأفف النيابة ويتأفف الفقهاء الفرنسيون الذين نقلت عنهم من عدم تقرير نظام المعارضة في الأحكام الغيابية التي تصدر من محاكم الجنايات على متهمين لم يحالوا إليها إلا في جنحة فقط كذلك تتأفف هذه المحكمة من هذا الحرج لما تراه في تقرير هذا النظام من تبسيط العمل وسرعة إنهاء الدعوى العمومية وصيرورة الحكم الصادر فيها نهائيا في زمن وجيز بصفة مؤكدة لا شرط فاسخا فيها . ولكن هذه المحكمة لا تستطيع مع الأسف أن تجيز هي المعارضة ضاربة صفحا عما في نص المادة (٥٣) من التعميم بل الذي يميزها هو الشارع نفسه . ولذلك فمن المرغوب فيه كل الرغبة

أن يسارع أولو الشأن إلى السعي في تعديل تلك المادة بما يجعل حكمها مقصورا على المتهمين بجنايات دون المخامين في جنح مرتبطة فقط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يبين أن هناك معارضة حصلت من المتهم بل أتى كأنه صادر لأول مرة في حق متهم غائب، وهذا الوضع كان يبيح لمحكمة النقض أن ترفض الطعن لصحة الحكم ظاهرا كما أنه كان للمحكمة أن تعيد الدعوى للفصل في المعارضة بعدم جوازها اعتمادا على أن ذلك الحكم ذكر في صدره أن المحكمة اطلعت على أوراق القضية وعلى أن هذه الأوراق تفيد صحة ما ذكرته النيابة من وجود المعارضة فعلا . ولكن ما دامت المعارضة غير جائزة فيكفى في خصوصية هذه الدعوى أن تنوّه محكمة النقض بذلك بلا حاجة للإحالة على محكمة الموضوع .

وحيث إنه ما دامت المعارضة غير جائزة فلا يبقى إلا النظر في الطلب الاحتياطي الذي تطلبه النيابة .

عن الطلب الاحتياطي

وحيث إن الواقع هو أن مجزّد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا أو مجزّد حضوره إذا كان يترتب عليه بحسب ظاهر نص المادة (٢٢٤) بطلان الحكم الغيابي فإن هذا البطلان مشروط بحضوره أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى . أما إذا قبض عليه وقرّر قبل جلسة المحاكمة (أو قبل حضوره أمام قاضي الإحالة كما قضت به المادة ٢٢٤) أو حضر من تلقاء نفسه متراثيا بأنه سيحضر الجلسة ولكن لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا معنى لإصدار حكم جديد عليه . والقول بخلاف ذلك تترتب عليه نتيجة لا يقبلها العدل تلك هي أن المحكوم عليه في جناية مثلا لو قبض عليه أو حضر في السنة التاسعة عشرة من تاريخ الحكم الأول ثم قرّر قبل جلسة الإعادة وحكم عليه غيابيا كان هذا الحكم لا يبطل إلا إذا لم يقبض عليه أو لم يحضر في مدى عشرين سنة أخرى، فإن حضر أو قبض عليه وقرّر تجديد الحكم الغيابي وتجددت المدة وهكذا يبقى إلى حين وفاته متكررة الأحكام في حقه متكررة

مدة سقوط عقوبته . ومثله المحكوم عليه في الجنحة إن فعل فعله . وهذا التأييد وتكرر الأحكام والعقوبات ومدد سقوطها لا يتفق شيء منها ومبادئ القانون . وإذن فالواجب في مثل هذه الصورة التي لا يحضر فيها المحكوم عليه أمام المحكمة أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائماً كما تقول النيابة بحق . ولذلك نتعين إجابة هذا الطلب الاحتياطي .

قبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم بطلان الحكم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ في غيبة علي عثمان سيد وباعتباره أنه لم يزل قائماً .

(٥٨)

الطعن رقم ١٢ سنة ٣ القضائية

(١) ولد بلغ عاقلاً . مجرطيه بعد ذلك لسفه . لا تعود الولاية عليه إلى الأب . أب من قائماً على ابنه السفیه . إقراره بدين . لا يجوز دون إجازة المجلس الحسبي .
(المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية) .

(ب) تزوير . وكن احتمال الضرر . عبارة الحكم في التدليل على توفر هذا الركن . اعتراض الطاعن عليها . صحة هذا الاعتراض في بعض الصور الواردة بالحكم . عبارة الحكم تتسع لصور أخرى يتصور من ورائها احتمال الضرر . لا نقض .

١ — إن الولد إذا بلغ عاقلاً زالت عنه ولاية أبيه ، فإن مجرطيه بعد ذلك لسفه فلا تعود هذه الولاية إلى الأب اتفاقاً ، بخلاف ما إذا كان قد بلغ عاقلاً ثم جنى أو أصابه عته فهناك يقع الخلاف فيما إذا كانت ولاية الأب تعود أو لا تعود . على أن الرأي الأخير هو المعمول به الآن . وإذن فمن نصب قياً على ابنه السفیه يكون خاضعاً لأحكام قانون المجالس الحسبية ، فلا يملك الإقرار بدين دون إذن المجلس الحسبي له في ذلك .

٢ — إذا كان اعتراض الطاعن على حكم في صدد إثباته ركن احتمال الضرر في جريمة تزوير ليس من شأنه أن يهدم عبارة الحكم من أساسها، بل كان صحيحا بالنسبة لبعض الصور الواردة بالحكم، وكان في عبارة الحكم متسع لصور أخرى يمكن أن يتصور من ورائها احتمال الضرر، كان في هذا القدر ما يكفي لبقاء ركن الضرر قائما، وتعين رفض الطعن المبني على هذا الاعتراض.

(٥٩)

الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٣ القضائية

- (١) ضرب . المادة ٢٠٦ عقوبات . حصول ضرب لم يختلف عنه أثر كاف لانطباقها .
 (ب) الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . متى تنطبق ؟
 (ج) المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . محل تطبيق الفقرة الأخيرة منها . موضوعي .
 متى تتدخل محكمة النقض في هذا التطبيق ؟

١ — يكفي لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا .

٢ — لا يشترط لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أى حكم سواء أكان ابتدائيا أم استئنافيا ، بل يكفي بحسب نص هذه المادة أن يوجد من " الأسباب الجدية " ما يؤيد ظنون البوليس عن ميول المشبوه وأعماله الجنائية .

٣ — إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير إلى كافة الأحوال المذكورة في المادة الثانية منه، والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المذكورة تشير بنوع خاص إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنهم اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتقاد على الاعتداء على النفس أو المال أو الاعتقاد على التهديد بذلك الخ . ونص الفقرة لا يشمل فقط الجرائم المخلة بالأمن العام محصورة في أنواع مخصوصة كالخطف أو السطو مثلا، بل هو

نص عام يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس أو المال ، فالضرب البسيط مثلا يدخل فيه بلا نزاع . على أنه لما كانت حكمة هذا النص هي وقاية الأمن العام مما يخل به كان من الواجب تخير الأحوال التي يصح أن ينطبق عليها ، كيلا يدخل فيه من صور الاعتداء ما لا إخلال فيه بالأمن العام وما ينبو الذوق عن جواز اعتبار معتادها محلا لأن يوسم بميسم الاشتباه . والمعول في ذلك على حكمة من يكل إليه القانون سلطة الإنذار . والعبرة فيما إذا كان لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة محل هي بما تقدره محكمة الموضوع من حيث جدية الأسباب التي يعتمد عليها البوليس في طلب المراقبة أو عدم جديتها ، وحكمها في ذلك موضوعي لا رقابة عليه لمحكمة النقض ، ما لم تخرج محكمة الموضوع عن المعقول في فهم الأسباب الجدية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن وأخربأتهما في يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣١ بدائرة قسم العطارين :

(أولا) تعديا بالضرب على السيد بلال سعيد وعلى محمد علي فأحدثا بهما الإصابات الميينة بالكشف الطبي والتي تقتر لعلاجها مدة ثقل عن عشرين يوما .

(ثانيا) عاد الطاعن لحالة الاشتباه في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بأن لم يسلك سلوكا مستقيما رغم إنذاره مشبوها في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ إذ سبق الحكم عليه بالحبس شهرا بالشغل لضرب في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٧٠٣ استئناف اسكندرية ، واتهم في هذه القضية أيضا واشتهر بالاعتداء على النفس . وطلبت من محكمة جناح العطارين الجزئية معاقبة الطاعن بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات وبالمواد ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت حضوريا في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عملا بالمواد المذكورة بحبس الطاعن شهرين مع الشغل عن تهمة الضرب وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ عقب انقضاء عقوبة الحبس عن تهمة العود

للاشتراك . فاستأنف هذا الحكم في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ واستأنفته النيابة في ٢٤ منه طالبة التشديد .

ومحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية سمعت الدعوى بهيئة استئنافية وحكت حضوريا في ٣ يولييه سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بعقوبة المراقبة والاكتفاء بوضعه تحت المراقبة ثلاثة شهور وتأنيده فيما يختص بعقوبة الحبس .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ يولييه سنة ١٩٣٢ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٢١ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن دفع التهمة بدفعين لم ترد عليهما المحكمة وأولها أن أحد المجنبي عليهما لم يتهم الطاعن بشيء وثانيهما أنه ثبت من الكشف الطبي المتوقع على المجنبي عليه الثاني أن الإصابة التي به قديمة قبل الحادثة .

ومن حيث إن هذا الوجه متعلق بالموضوع لأن ما يسميه الطاعن دفعا ليس من الدفوع القانونية ولا من طلبات التحقيق المتعين على المحكمة بمحثها والفصل فيها بل هو من لب الدفاع الموضوعي القائم على مقارنة الثابت في التحقيق ببعضه ببعض واستنتاج النتائج التي تكون في مصلحة المتهم من جهة مقارنته الفعل المسند إليه وعدم مقارنته ، وفي الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه الإجابة الكافية على دفاع الطاعن بالنسبة للنقطة الأولى . أما الدفاع الخاص بالمسألة الثانية فلا يحتاج إلى رد خاص لأن الطاعن حكم عليه بمقتضى المادة ٢٠٦ من قانون

العقوبات ويكفى لتطبيق هذه المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه استند إلى أن أحد المجنى عليهما قُدر بضربه من الطاعن وهذا القول لا أثر له .

ومن حيث إنه بفرض صحة ما يقوله الطاعن فإنه غير متبع إذ يكفي أن يكون ضرب أحد المجنى عليهما حتى يتحقق الجريمة ويستحق العقوبة ولو كان لم يضرب الآخر كما يزعم .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه ارتكن في تطبيق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على أن الطاعن حكم عليه في القضية رقم ٧٠٣ سنة ١٩٣١ استئناف جنح الإسكندرية ولم يعن ببيان ما إذا كان الحكم في القضية المذكورة صار انتهايا أم لا ؟ وفي إغفال هذا البيان الجوهرى ما يبطل الحكم فيما يختص بجريمة العود للاشتباه .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم الذى يشير إليه الطاعن لا بد أن يكون حكما نهائيا مادام أنه صدر في قضية استئنافية وقد وصفه الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه بأنه نهائى خلافا لما يزعمه الطاعن . فإذا كان يدعى أنه نقض فقد كان عليه هو أن يبين ذلك . على أنه لا يشترط لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أى حكم سواء أكان ابتدائيا أم استئنافيا بل يكفي بحسب نص المادة المذكورة أن يوجد من "الأسباب الجدية" ما يؤيد ظنون البوليس عن ميل المشبوه وأعماله الجنائية وصدور حكم على المتهم في ديسمبر سنة ١٩٣٠ بعد إنذاره ثم اتهامه في الدعوى الحالية وصدور الحكم عليه فيها ، كل ذلك من الأسباب الجدية التى تبين ميله الإجرامية .

ومن حيث إن الفقرة الأولى من الوجه الرابع إنما هى تكرار للوجه الثالث السابق الرد عليه .

ومن حيث إن محصل ما بقى من الوجه الرابع أن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إذ أحالت إلى المادة الثانية منه إنما أحالت إلى الفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة ولم تحل إلى الفقرة الخامسة منها وأن هاتين الفقرتين ذكرتا على سبيل الحصر الجرائم التي يترتب على ارتكابها وضع المتهم تحت المراقبة وليس بينها جريمة الضرب المنطبق على المواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٣٤٧ عقوبات . على أنه إذا صح القول بأن الإحالة تشمل الفقرة الخامسة أيضا فإن جريمة الضرب لا تدخل تحت عبارة "الاعتداء على النفس أو المال" الواردة في تلك الفقرة لأن الاعتداء على النفس أو المال المقصود في الفقرة المذكورة إنما يراد به الجرائم المخلة بالأمن العام كالخطف والسطو مثلا . ويكون المراد بعبارة "ما يؤيد ظنون البوليس عن أميال المشتبه فيه وأعماله الجنائية" هي الأحوال التي يثبت فيها لرجال الإدارة أن المتهم ارتكب حوادث مخلة بالأمن العام ولم تثبت عليه قضائيا فحفظت أو برئ منها ولا يمكن القول على أى حال بأن الضرب البسيط منزع للأمن العام .

ومن حيث إن هذا القول مردود بأن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير إلى كافة الأحوال المذكورة في المادة الثانية وأن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة تشير بنوع خاص إلى الأشخاص الذين صبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنهم اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتياد على الاعتداء على النفس أو المال أو الاعتياد على التهديد بذلك ... الخ . أما أن الاعتداء على النفس أو المال المذكور في الفقرة الخامسة من المادة الثانية لا يراد به سوى الجرائم المخلة بالأمن العام مع حصر هذه الجرائم في أنواع مخصوصة كالخطف أو السطو فردود بعموم النص وهو يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس أو المال . وهذا العموم مستفاد أيضا من تاريخ النص إذ هو مقتبس من المادة الأولى من قانون النفي الإدارى الذى صدر فى سنة ١٩٠٩ وقد كان أصل مشروع المادة المذكورة مقصورا على الأشخاص الذين اشتهر عنهم الاعتياد على (العبث بأرواح الغير أو بما لهم أو التهديد بذلك) . فلما دارت المناقشة عليه فى مجلس شورى القوانين

رأى المجلس أن عبارة (العبث بالأرواح) ضيقة المعنى لأنها لا تنصرف إلا إلى إهلاك الأنفس ، وطلب تعديل النص ليشمل كل اعتداء على الإنسان أى سواء الاعتداءات التى تنتهى بازهاق الأرواح والتى تقف دونه . فوافقت الحكومة وعدل النص بما يوافق رغبة المجلس ، ثم نقلت عبارته إلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فلا محيص الآن من اعتبار نص الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ شاملا للمعنى الذى كان يريده مجلس شورى القوانين عند مناقشته قانون النفى الإدارى أى أنه يتسع لكل اعتداء على النفس مطلقا وإن لم يبلغ درجة إهلاكها وأن الضرب البسيط يدخل فيه بلا نزاع . ولما كانت حكمة هذا النص هى وقاية الأمن العام مما يخل به كان من الواجب تخير الأحوال التى يصح أن ينطبق عليها كى لا يدخل فيه من صور الاعتداء ما لا إخلال فيه بالأمن العام وما ينبو الذوق عن جواز اعتبار معتادها محلا لأن يوسم بميسم الاشتباه . والمعول فى ذلك على حكمة من يكل إليه القانون سلطة الإنذار وتكون العبرة فيما إذا كان لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة محل بما تقدره محكمة الموضوع من حيث جدية الأسباب التى يعتمد عليها البوليس فى طلب المراقبة أو عدم جديتها ، وحكمها فى ذلك موضوعى لا رقابة عليه لمحكمة النقض إلا إذا خرجت المحكمة عن المعقول فى فهم الأسباب الجدية . ولا شئ من ذلك فى القضية الحالية .

(٦٠)

الطعن رقم ٦٦٥ سنة ٣ القضائية

- (أ) الاشتباه . معناه . التشرد . معناه . علة الاشتباه . خطر المشتبه فيه على الأمن العام .
 علة التشرد . مخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة لا خطر فيها على الأمن العام .
 (ب) إنذار الاشتباه . لا أمد لانتفاء أثره . عدم قابليته للسقوط .

(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

- ١ - الاشتباه هو صفة ينشأ الإنذار فى نفس قابلة له قبولاً يقع تحت تقدير حفظ النظام ، بخلاف التشرد فإنه حالة مادية يقررها الإنذار تقريراً محتوماً

لا تتراعه من الواقع الذى لا خيار لحفظه النظام فيه . وعلة الاشتباه هى خطر المشتبه فيه على الأمن العام . أما علة التشدد فمخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هى فى ذاتها ضئيلة لا خطر فيها على الأمن العام .

٢ — إن القانون لم يجعل لإصدار الاشتباه أمداً ينتهى فيه أثره ، بل إن المادة التاسعة إذ نصت على أنه "إذا حدث بعد إصدار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو ... يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه" بدون أن تبين مدى هذه البعديّة ، فقد أفادت أنها بعديّة مطلقة لا حد لها ، وأن إصدار الاشتباه خير قابل للسقوط بمضى أية مدّة كانت ، بل هو يلصق بالشخص صفة استعداده للإجرام وكونه خطراً على الأمن العام إصافاً لا يحوه الزمن ، بحيث إذا وقع فى سبب من أسباب تطبيق المراقبة ، فى أى وقت كان بعد هذا الإصدار ، وجب اعتباره وتطبيقها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد السلام مرمى حسين بأنه فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٣٢ عاد إلى حالة الاشتباه بأن لم يسلك سلوكاً مستقيماً إذ اتهم فى حادثة السرقة رقم ٦٩٦ البندر سنة ١٩٣٢ مع سابقة لإصداره مشبوها بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وطلبت من محكمة جناح المنيا الجزئية معاقبته بالمواد ٢ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ؛ سمعت المحكمة هذه الدعوى وحكمت حضورياً فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٢ عملاً بالمواد السابقة بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاثة شهور تبدأ من انتهاء عقوبة الحبس المحكوم بها عليه فى الجناية نمرة ٦٩٦ المنيا سنة ١٩٣٢ ، فاستأنف هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة المنيا الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى بهيئة استئنافية وقضت حضورياً فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

فطعن حضرة رئيس نيابة المني في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وقدم حضرته تقريراً بالأسباب في ذات التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية أخطأت فيما ذهبت إليه من تبرئة المتهم بناء على ما أرتأته من أن إنذار الاشتباه المسلم له في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قد سقط بمضى ثلاث سنوات من هذا التاريخ وأن مدة سقوطه لا يقطعها الحكمان اللذان صدرا عليه في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ بوضعه تحت المراقبة ستة أشهر لعوده إلى الاشتباه ، وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ بوضعه تحت المراقبة ثلاثة شهور لعوده مرة أخرى إلى الاشتباه . وتقول النيابة إن هذين الحكمين يقطعان المدة على خلاف رأى المحكمة الاستئنافية وإن محكمة النقض قد سبق لها أن حكمت بمثل ذلك وإذن فهي تطلب تقض الحكم وتطبيق القانون .

وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أن المحكمة قارنت ما ورد بالمادة السادسة الخاصة بالتشرد بما ورد بالمادة التاسعة الخاصة بالاشتباه وذكرت ما حاصله أن إنذار التشرد إذا كان مفعوله ينقطع بالعود إلى التشرد في خلال ثلاث سنوات من تاريخه فإن هذا الانقطاع مدلول عليه بنص المادة السادسة . أما إنذار الاشتباه فلم يرد في المادة التاسعة ما يفيد أن مدته تنقطع بشيء وإذن فهو على كل حال يسقط بمضى ثلاث سنوات أى سواء ارتكب الشخص في أثناءها ما يدعو إلى تطبيق المراقبة المشار إليها في تلك المادة أو لم يرتكب .

وحيث إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بعيد في مغزاه وفي أساسه مما عن الصواب ولكن للحكمة عذرهما فإن مسألة أثر إنذار الاشتباه ومدة دوامه هي من مسائل قانون التشردين والمشتبه فيهم التي اضطربت فيها آراء الباحثين فلم تجد

إلا قياسها على حالة التشرد فاعتبرت أولا أن إنذار الاشتباه يسقط أثره بالمدة كما يسقط إنذار التشرد، وثانيا أن مدة سقوطه هي ثلاث سنوات كما نصت عليه المادة السادسة بخصوص أثر إنذار التشرد . . ولقد سبق عرض هذه المسألة القانونية بالذات على محكمة النقض فتجنبت البت فيها إلا بالقدر الكافي للفصل في الطعن الذي كان مرفوعا لها . ذلك بأنها لم تبت صراحة في النقطة الأساسية وهي هل أثر إنذار الاشتباه يسقط بالمدة أو لا يسقط بل قالت ما خلاصته أن الإنذار على فرض سقوطه بثلاث سنوات فإن هذه المدة يجب أن تنقطع بكل ما يعتبر به المنذر قد عاد إلى التشرد أو الاشتباه بوجود ما يحقق هذا الوصف فيه . (حكم ٥ يونيه سنة ١٩٣٠ في القضية نمرة ١١٣١ سنة ٤٧ قضائية وهو الذي تمسكت به النيابة في طعنها الحالي) .

وحيث إن مما تجب ملاحظته أن حالة التشرد إجمالا وحالة الاشتباه مختلفتان في طبيعتهما وفي مقتضياتهما اختلافا كليا . ذلك بأن التشرد حالة فعلية تثبت للشخص كلما وقع ماديا بحالة ظاهرة للحس والعيان في وضع من الأوضاع الواردة بالمادة الأولى من قانون التشرد والاشتباه (رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) ، فهي توجد وتنقطع بوجود موجبها المادى وانقطاعه : فمن تكفب الناس مثلا فهو متشرد، ويجرد انقطاعه عن التكفب فهو غير متشرد، والنجر الرجل مثلا متشردون ما داموا رحلا لا صناعة ثابتة لهم ، فإذا أقاموا فهم غير متشردين . وتلك الحالة الفعلية من شأنها بمقتضى كونها فعلية ألا تكون فيها خيرة لحفظ النظام بل كلما وجدت تحتم عليهم بطبيعة الحال إثباتها وعمل ما ينبغى للإقلاع عنها . على هذا الأساس وردت المادة الثالثة التي نصها : ” إذا تبين للبوليس أن شخصا في حالة تشرد استدعاه الخ ” . وهذا النص متفق في حكمه وفي عبارته مع ذلك الأساس الفعلي ومصادق له إذ حاصله أنه متى رأى البوليس شخصا في تلك الحالة وجب عليه إنذاره ليقطع عنها في عشرين يوما وإلا عوقب . وقد دل القانون بمفهومه الصريح في المادة السادسة على أن من بقي بلا تشرد مدة ثلاث سنوات سقط أثر إنذاره ، فإن تشرد

بعدها وجب إنذاره إنذارا جديدا حتى يمكن تطبيق العقاب عليه إن لم يكف في مدى عشرين يوما عن التشرّد . أما إن تشرّد في خلال الثلاث السنوات فعقوبته واجبة ، وآخر يوم من تنفيذها يقوم مقام الإنذار ويكون له أثر مدة ثلاث سنوات ، فإن مضت بلا تشرّد ثم تشرّد بعد مضيا وجب أيضا إنذاره إنذارا جديدا حتى تمكن معاقبته إن لم يكف عن هذا التشرّد الجديد وهلم جرا .

أما حالة الاشتباه فليست حالة فعلية ظاهرة للحس والعيان تثبت للشخص وتلازمه لغشيانه فعلا ماديا وتنقطع بترك هذا الفعل المادى . وإنما هي صفة خلقية معناها أن الشخص المتصف بها قد وقع منه في الماضى أمور يستدل منها على أن له نفسا مستعدة للإجرام مبالاة إليه ، وأنه بهذه النفسية خطر على أمن المجتمع . وهذه الصفة الخلقية لا شئ في ظاهر حركات صاحبها وسكاته الحالية ينم عليها ، وليس من شأنها أن تثبت حتما بمجرد وجود موجب سابق من موجباتها الميينة بالمادة الثانية فإن هذا الموجب ليس سوى جزء من علتها . وإنما ثبوتها بعد قيام هذا الموجب أمر جوازى صرف راجع لإرادة حفظة الأمن إن شاءوا أثبتوها للشخص وألصقوها به بإنذار يوجهونه إليه وإن شاءوا لم يثبتوها ولم يلصقوها . وذلك بحسب ما يبدو لهم في كل حالة من خطر صاحبها على الأمن العام وعدم خطره . وفي الواقع فإن من يحكم عليه في قتل عمد مثلا قد يكون رجلا أبى النفس هويم الخلق جرّه إلى فعلته ثار لعرض أو لقالة ذميمة ماسة بالشرف أو لقتيل من أهله قتله المجنى عليه ظلما وعدوانا ، فمثل هذا الشخص قد يرى رجل النظام أنه مأمون الخلق يكره الإجرام ولا يميل إليه وأن لا محل لإظهاره في الناس مظهر الأشرار ووسمه فيهم بميسم المستعدة نفوسهم للإجرام . وكذلك من يتكرر الحكم عليه في جريمة مما أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة المذكورة مثلا قد يبدو لرجل البوليس أنه غرّ جاهل استدرجه رفقة أشرار فأوقعوه فيما حكم عليه من أجله وهكذا .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الاشتباه هو صفة ينشأ الإنذار في نفس قابلة له قبولا يقع تحت تقدير حفظة النظام بخلاف التشرّد فإنه حالة مادية يقررها الإنذار

تقريراً محتوماً لا تتراعه من الواقع الذي لا خيار لحفظه النظام فيه . كما يبين أن صلة الاشتباه خطر المشتبه فيه على الأمن العام . أما صلة التشرد فمخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هي في ذاتها ضئيلة لا خطر فيها على الأمن العام .

وحيث إنه متى وضح ذلك الفارق الكلي بين التشرد والاشتباه في طبيعتهما وطبيعة مصادرها وجب الأخذ بما يقرره القانون من الأحكام في شأن كل منهما والاحتراس الشديد عند استنباط الحكم في مسائل أحدهما مما نص عليه في مسائل الآخر .

وحيث إن المادة السادسة إذا كانت أفادت بمفهومها الصريح أن إنذار التشرد يسقط بثلاث سنوات يقلع فيها المنذر عن حالة التشرد فإن القانون لم يجعل لإنذار الاشتباه أمداً ينتهي فيه أثره ، بل إن المادة التاسعة إذ نصت على أنه : "إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو ... يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه" بدون أن تبين مدى هذه البعدية فقد أفادت أنها بعدية مطلقة لا حد لها وأن إنذار الاشتباه غير قابل للسقوط بمضي أية مدة كانت بل هو يلصق بالشخص صفة استعداده للإجرام وكونه خطراً على الأمن العام إلصاقاً لا يحوه الزمن بحيث إذا وقع في سبب من أسباب تطبيق المراقبة في أي وقت كان بعد هذا الإنذار وجب اعتباره وتطبيقها . هذا هو حكم القانون في صراحة نصه وإطلاقه .

وحيث إن الباحثين في هذه المسألة قد التفت نظرهم فذهبوا يقولون إن للجرائم نفسها مدة مقررة تسقط فيها الدعوى العمومية بها أو العقوبة الصادرة فيها فها لم أن إنذار الاشتباه وليس قائماً على إجرام وقع فعلاً من الشخص حال توجيهه له بل هو مجرد تنبيه له ليسلك في المستقبل سلوكاً حسناً — ها لم أت هذا الإنذار ، وهذه صفته والمراد الظاهر منه ، يكون دائماً الأثر مهما أحسن الشخص سلوكه فحزم ما ها لم من هذا إلى تقرير أن له أمداً ينتهي إليه ، وبعد أن اطمأنوا إلى هذا القيد الذي وضعوه من عند أنفسهم على الرغم من إطلاق النص أخذوا يتلمسون السبل

لمعرفة ماذا يمكن أن يكون مدى هذا الأمد فاستقوه من نص المادة السادسة الخاص بمدى أثر إنذار التشرد . ثم إنهم فيما يتعلق بانقطاع مدة هذا الأثر وعدم انقطاعها قالوا إنها تنقطع بمثل ما ينقطع به ذلك الإنذار احتذاء لأحكام المادة السادسة أيضا . وها أنه في الدعوى الحالية يحىء الحكم المطعون فيه بمذهب جديد هو أن مدة أثر الإنذار ثلاث سنوات ولكنها لا تنقطع بأى أمر بل إذا مضت خرج الرجل نقيًا طاهر الأخلاق ولو كان هو مجرمًا ما زالت حوادث إجرامه تتكرر وتكرر عقوبته عليها أثناء الثلاث السنوات المذكورة !

وحيث إن القيد الذى وضعه الباحثون بل الذى وضعته من قبلهم وزارة الداخلية فى الفقرة الثانية من البند الخامس من التعليمات التى أصدرتها فى مايو سنة ١٩٢٤ بخصوص طريقة السير فى تنفيذ قانون المتشردين من عدم سريان مفعول إنذار الاشتباه إلا لمدة ثلاث سنين هو قيد خاطئ :

(أولاً) لأن عبارة القانون ، كما سلف القول ، مطلقة من كل قيد . وليس للباحث ولا للقاضى أن يتحكم فى نص القانون المطلق فيقيده من عند نفسه لمجرد أنه يظن العدل فى هذا التقييد .

(ثانياً) لأن علة هذا التقييد وهى مراعاة العدل هى علة قائمة على وهم ، وفى القانون أمثلة للإطلاق يصح أن يرد على الناظر فيها مثل الخاطر الذى أدى إلى القول بهذه العلة ومع ذلك فلا يجرؤ أحد على المساس بإطلاقها . من ذلك الفقرة الأولى من المادة (٤٨) من قانون العقوبات فإنها جعلت الحكم بعقوبة من العقوبات المقررة للجنايات كالسجن ثلاث سنين مثلاً نذيراً مستديماً ورصداً ملازماً شبهة للمحكوم عليه أبداً بحيث لو أخطأ فى حياته مرة أخرى فارتكب جناية أو جنحة تحرك الرصد فجعله دائماً لا يحكم عليه بالعقوبة المقررة فى أصل القانون بل يجوز للقاضى أن ينزل به أقصاها بل أن يضاعفها له ضعفين . ولا ينفع هذا الجانى لا أن يكون استوفى عقوبته الأولى ولا أن تكون سقطت بمضى المدة ولا أن يكون أحسن السلوك

عشرين أو ثلاثين سنة أو أكثر من بعد الحكم الأول . وإذا كان هذا من مبادئ القانون المقررة التي لا يمتري فيها أحد، وكان إحسان السلوك أو العدل أو المصلحة الاجتماعية أو ما شا كل ذلك لا يغنى في ملازمة شبح العود ونذيره الخفيف للمحكوم عليه طول حياته فمن الوهم إذن أن يقال إن العدل يقضى بأن يكون للشريخ الخطر على الأمن العام والذي يحكم حفظة هذا الأمن باستعداد نفسه للإجرام — من الوهم أن يقال إن العدل يقضى بأن يكون لأثر إنذاره أمد ينتهى إليه . ومن الأمثلة أيضا ما ورد في المادة (٥٢) من قانون العقوبات من أن الأمر بإيقاف التنفيذ لا يصح إذا كان المحكوم عليه سبق أن حكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع . فهذه الأسبقية أو القبلية أتت بصيغة الإطلاق . ومهما كان الجاني قد أحسن سلوكه في الفترة التي بين الحكم الأول وبين الجريمة الثانية، ومهما بلغت هذه الفترة من المدى، ومهما كانت الجريمة الثانية تافهة لا تستدعى في ذاتها إيجاب التنفيذ — مهما يكن شيء من ذلك فإن الكل متفقون على أن إيقاف التنفيذ محذور، ولم يخطر في بال أحد أن يقول إن هذه الأسبقية في الماضي يلزم عدلا أن تقف عند حد مخصوص لو تجاوزته في الماضي وجب إيقاف التنفيذ، ولا أن يتعلل بأن في طول الزمن إيذانا بأن الرجل صار حسن السلوك لا يستحق تنفيذ العقوبة الجديدة عليه .

(ثالثا) إن القيد الذي يراد وضعه للبعدية المطلقة المنصوص عليها في أول المادة التاسعة لا يتسق مع أحكام المادة الثانية بل يتعثر في مبادئها . ذلك بأن المادة الثانية بينت موجبات جواز الاشتباه . ومن يتأمل في فقرتها الأولى مثلا يجدها تقسم الموجبات الواردة بها إلى قسمين : الأول وهو الحكم ولو مرة واحدة في قتل عمد، والثاني هو الحكم أكثر من مرة في باقي الجرائم المشار إليها فيها . ثم إنها فيما يتعلق بالقسم الأول لم تشترط أى شرط زمني لجواز إلصاق صفة الاشتباه بالمحكوم عليه . أما القسم الثاني فقد أوجبت ألا تلصق تلك الصفة إذا كانت قد مرت خمس سنوات من بعد أن استوفى المحكوم عليه عقوبته الأخيرة أو من بعد

أن تكون قد مضت المدة المسقطه لهذه العقوبة الأخيرة . وإذن فالبوليس الحق إذا توسم الخطر على الأمن من أى رجل حكم عليه مرة فى قتل عمد أن يعتمد إليه ويوجه له إنذارا يلصق به صفة الاشتباه استعدادا لتطبيق المراقبة عليه لو بدا منه ما يوجبها بحسب المادة التاسعة ، ولا يضيره أن يكون توجهه إليه بالإنذار حاصلًا بعد عشرين أو ثلاثين سنة أو أكثر من يوم انقضاء العقوبة بل ما بقى من حياة هذا المحكوم عليه كله ظرف لجواز الإنذار . كما أن له إذا توسم الخطر فى أى فرد من أفراد القسم الثانى أن يعتمد إليه فى آخر يوم من الخمس السنوات التى تلى انقضاء عقوبته مهما طالت مدة تلك العقوبة وأن يوجه إليه الإنذار . وإمكان توجيه الإنذار لأفراد القسم الأول فى أى وقت كان وتوجيهه لأفراد القسم الثانى فى ظرف تلك الخمس السنوات يتنافر معه القول بأن الإنذار له أثر محدود بثلاث سنوات قياسا على إنذار التشرد . ويظهر هذا التنافر واضحا إذا فرض أن البوليس وجه الإنذار لأى أفراد القسمين فى أول يوم يتلو يوم انتهاء عقوبتهم هل يجب عليه تكرير هذا الإنذار فى باقى منى حياة أفراد القسم الأول كل ثلاث سنوات حرة أو بعد مضى الثلاث السنوات الأولى من الخمس السنوات التالية لانقضاء عقوبة أفراد القسم الثانى ؟ إذا كانت أحوال إنذار الاشتباه مقيسة على أحوال إنذار التشرد فكيف يمكن البوليس هذا التكرير ما دام إنذار التشرد كما هو صريح القانون لا يمكن تكريره إلا إذا وقع تشرد جديد فعلى من المتشرد وما دام أن المشتبه فيه لم يقع منه شئ جديد ؟ وإذا قيل بأن هذا التكرير بعد السنوات الثلاث الأولى لا يجوز ما دام المشتبه فيه لم يرتكب قبل نهايتها شيئا جديدا — إذا قيل ذلك اصطدم قائله مع ما للبوليس من الحق فى إنذار أفراد القسم الأول ولو فى آخر أيام حياتهم وأفراد القسم الثانى لغاية خمس سنين بعد انقضاء عقوبتهم . وقيام البوليس بالإنذار الأول ليس من شأنه أن يسقط أصل حقه المقرر صراحة بالقانون . ثم ماذا يكون رأى لو أن البوليس عمد بالنسبة لأحد أفراد القسم الثانى فأنذره فى آخر يوم من الخمس السنوات التالية لانقضاء العقوبة فهل هذا الإنذار يخلق

معدوما لا أثر له إلا في يوم صدوره فقط ولا يليح تطبيق المراقبة لو أن المنذر أتى أمرا في خلال الثلاث السنوات التالية يوجب تطبيقها ؟ وكيف يقال ذلك إلا إذا فرض أن الشارع عايت يضع أحكاما مسخورا منها ؟

الحق أن التشرد والاشتباه، كما أسلفنا، مختلفان اختلافا بينا فكل يأخذ حكمه مستقلا . وحكم الاشتباه فيما يتعلق بأساسه وبتقريره وبزمن تقريره يخالف حكم التشرد . وكذلك يخالفه فيما يتعلق بأثر الإنذار الخاص به ، فإن القانون في المادة التاسعة أطلق في مدى هذا الأثر ولم يجعل له زمنا محددا كما جعل لإنذار التشرد . ولقد احتاط القانون كل الاحتياط فيما أراد جعله من أحكام إنذار التشرد منطبقا على إنذار الاشتباه . ذلك بأنه في المادة الثامنة لم ينص إلا على أن "الإجراءات الخاصة بإنذار التشرد وهي المبينة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة تسرى على إنذار الاشتباه" . والمبين بتلك المواد هو كيفية إصدار الإنذار وطريقة المعارضة فيه . أما مدة سريان مفعول إنذار التشرد فموطنها المادة السادسة . وقد احترز القانون فلم يجعل أى حكم منها ساريا على إنذار الاشتباه وهو احتراز مقصود لأنه مبني على الاختلاف بين طبيعة الأمرين وعلى ما يجب أن يكون بينهما من الاختلاف في الأحكام الموضوعية دون الأحكام الإجرائية الشكلية . على أن الدقة التي روعيت بفقرات المادة السادسة من جهة تقرير مدى إنذار التشرد وحصره في ثلاث سنوات فقط ، ثم تكرير ذلك في كل فقرة من فقرات المادة — تلك الدقة تدل على عناية الشارع بأمر المواعيد عناية كلية وأنه ما كان يفوته تقرير مثلها فيما يتعلق بإنذار الاشتباه لو أنه كان يريد أن يجعل له أمدا خاصا .

وحيث إنه لجميع ما تقدم يتعين القول بأن إنذار الاشتباه مستديم الأثر لا يسقط بأى مدة كانت ولذلك يتعين نقض الحكم وتطبيق المراقبة مع الاقتصار في مدتها على القدر الذي قضت به محكمة أول درجة . ولا يفوت المحكمة في هذا المقام أن تنبه إلى أن من الخطأ التعبير عن جريمة من تطلب المراقبة عليه بمقتضى

المادة التاسعة بأنها جريمة عود للاشتباه إذ الاشتباه، كما تقدم، صفة مستمرة لا عود فيها وإنما الذي يجب التعبير به هو أن الرجل ارتكب كذا وكذا مع كونه مشتبهاً فيه.

(٦١)

الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٣ القضائية

إقراض نقود بفائدة محظورة . ركن الاعتياد . إثبات الوقائع وتواريخها .

(المادة ٢٩٤ مكررة / ٣ ع)

الحكم الذي يعاقب على جريمة الاعتياد على إقراض نقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى قانوناً يجب أن يتضمن — فيما يتضمن من بيان الوقائع المكونة للجريمة المعاقب عليها — تواريخ وقائع الإقراض ، للتحقق مما إذا كانت تلك الوقائع لها أثر قانوني باق ، وأنه لا يزال يصح الاعتماد عليها في تكوين ركن الاعتياد على الإقراض بالفائدة المحظورة . فإذا قصر الحكم في هذا البيان كان معيباً متعيناً نقضه .

(٦٢)

الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٣ القضائية

عقوبة . العقاب على جريمتين : جريمة تعرض بالقوة لحيازة عقار وجريمة إتلاف . عدم ثبوت جريمة التعرض . نقض الحكم فيما يتعلق بها وإبقاؤه فيما يتعلق بالجريمة الثانية مع إبقاء العقوبة . جواز ذلك بشرط كفاية الجريمة الثانية لاستحقاق العقوبة .

(المادة ٣٢١ ع)

إذا عوقب متهم على جريمتين : جريمة تعرض بالقوة لحيازة المدعى بالحق المدني ، وجريمة إتلاف بسوء قصد (اقتلاع شجرة مملوكة لهذا المدعى المدني) ، ورأت محكمة النقض أن جريمة التعرض غير ثابتة على المتهم من الوقائع التي أوردتها الحكم ، وأن جريمة الإتلاف بسوء قصد هي وحدها الثابتة عليه ، كان لها أن تنقض الحكم فيما يتعلق بتهمة التعرض ، وتبرئ المتهم منها ، وأن تبقى على حاله من جهة تهمة الإتلاف ، مع اعتبار العقوبة المقضى بها أنها عن هذه التهمة الأخيرة

فقط، وإبقائها هي والتعويض المدني على حالهما، ما دامت هذه الجريمة الثابتة كافية بمفردها لاستحقاق العقوبة التي توقعتم على المتهم .

جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٦٣)

القضية رقم ٥٤٩ سنة ٣ القضائية

(١) إعانة على الفرار من وجه القضاء . قصد الشارع من وضع المادة ١٢٦ مكررة عقوبات .

المراد من عبارة " وإما باخفاء أدلة الجريمة " الواردة بها . الصور التي تدخل في مدلولها .

الصور التي لها أحكام خاصة في القانون . العقاب على أفعال هذه الصور الأخيرة .

(ب) الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٢٦ عقوبات مكررة . الصور التي ينصب عليها .

(المادة ١٢٦ المكررة ع)

١ — إن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة إلا للعقاب على أفعال لم تكن

من قبل معاقبا عليها . فكافة الطرق التي يبتتها تلك المادة هي أفعال إعانة للجاني

على الفرار مما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر

لها عقاب معلوم . أما ما كان من هذه الأمور يعاقب عليه القانون فلا تصدق

عليه هذه المادة . وإذن فالمراد من عبارة " وإما باخفاء أدلة الجريمة " الواردة

بها إنما هو الإخفاء الذي ما كان القانون يعاقب عليه ، كاخفاء المفاتيح المصطنعة

التي استعملت في ارتكاب سرقة ، أو إخفاء العصي التي استعملت في ضرب ،

أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بالدماء أو غسلها ، أو وضع تراب على محل فيه دم من

أثر الحادث ، أو كغير ذلك من الأمور التي ليس في فعلها إجرام . أما إذا كان إخفاء

أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا ، كاخفاء الأشياء

المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) ، أو إخفاء جثة القتل (مادة ٢٠٣) ،

أو الإجهاز على القتل قبل أن يتم على قاتله (وهي جناية تقع تحت تناول المادة

١٩٨ عقوبات) ، أو إخفاء المواد المخدرة مع العلم بأنها مخدرة (وهي إحراز مما ينطبق عليه قانون المخدرات مادة ٣٥) ، فإن مثل هذه الصور التي يقرر لها القانون عقابا خاصا ، وإن كانت كلها في الواقع إخفاء لتلك الأدلة لم يبعث عليه أولا وبالذات سوى إطانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، ليست ألبتة من المقصود للشارع بعبارة " وإما بإخفاء أدلة الجريمة " ، بل إن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها . غاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون ، وفي آن واحد يكون جريمة المادة ١٢٦ المكررة ، ويقتضى تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد .

٢ — إن الإعفاء الوارد بآخر المادة ١٢٦ المكررة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها ، فالأم لو أخفت الشيء المسروق مع علمها بأن ابنها سرقه ، أو أخفت مخدرا يحرزه ابنها مع علمها بأنه مخدر محرم إحرازه ، أو أخفت جثة قتيل قتله ابنها ، أو رأت ابنها طعن إنسانا بسكين ، أو أطلق عليه عيارا ناريا فأصابه ، وخشيت أن المصاب يذكر اسم ابنها ويتهمة فأجهزت عليه بغير باعث آخر سوى إنقاذ ابنها من خطر التبليغ عنه — هذه الأم لا يمكن في تلك الأحوال وما مائلها إعفاؤها من العقاب لمجرد أن فعلها لم يكن سوى إخفاء لأدلة جريمة وقعت من ابنها ، ولم تقصد به غير هذا الإخفاء ، بل تجب عقوبتها على أي فعل ترتكبه من هذه الأفعال بحسب المنصوص عليه في القانون . ولا ينفعها التمسك بالعبارة الأخيرة من المادة ١٢٦ المكررة ؛ وكل ما في الأمر أن لا محل للتفكير في تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة لها ، لأنها معفاة قانونا من العقاب من جهة وصف الفعل بأنه إمانة لابنها على الفرار من وجه القضاء .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 من حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
 ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة الثابتة بالحكم
 لاعتقاب عليها قانونا . ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعنة بإخفائها النقود
 المقول بأنها محصلة من طريق السرقة إنما كانت تسعى لإخفاء معالم الجريمة بالنسبة
 لابنها المتهم الأول ومن أجل ذلك عاملها بالرأفة وأوقف تنفيذ العقوبة عملا بحكم
 المادة ٥٢ من قانون العقوبات . وهذا خطأ في تطبيق القانون لأنه مادام الحكم
 يسلم بأن فعل الطاعنة لم يخرج عن أن يكون إخفاء لأدلة الجريمة التي ارتكبتها ابنها
 فكان الواجب إعفاؤها من العقاب عملا بحكم المادة ١٢٦ مكررة لا تخفيف
 عقابها فقط .

وحيث إن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة إلا للعقاب على أفعال لم تكن
 من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التي بيتهها تلك المادة هي أفعال إعانة للجاني
 على الفرار مما لم يكن في ذاته مكوّنا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر
 لها عقاب معلوم . ولو كان الأمر بخلاف ذلك لما كان هناك من معنى لوضع
 هذه المادة .

وحيث إنه يجب إذن فهم كل عبارات تلك المادة على وجه أنها لا شيء
 فيها يعبر عن أمر كان يعاقب عليه القانون بل إنما لا تصدق إلا على أمور ليس عليها
 عقاب آخر مقرر ومن ضمنها عبارة "وإما بإخفاء أدلة الجريمة" يجب تفسيرها على هذا
 النحو والتقرير بأن المراد بها هو الإخفاء الذي ما كان القانون يعاقب عليه ، وذلك
 كإخفاء المفاتيح المصطنعة التي استعملت في ارتكاب سرقة أو إخفاء العصي التي
 استعملت في ضرب أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بالدماء أو غسلها أو وضع تراب
 على محل فيه دم من أثر الحادثة وهكذا من الأمور التي ليس في فعلها إجرام . أما إذا
 كان إخفاء أدلة الجريمة مكوّنا في ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا كإخفاء

جثة القتل (مادة ٢٠٣) أو إخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) التي قد يكون الإخفاء فيها جنحة وقد يكون جنائية) أو الإجهاز على القتل قبل أن يتم على قاتله (وهي جنائية تقع تحت تناول المادة ١٩٨) أو إخفاء المواد المخدرة مع العلم بأنها مخدرة (وهي إحراز مما ينطبق عليه قانون المخدرات مادة ٣٥)، فإن مثل هذه الصور التي يقرر لها القانون عقابا خاصا — وإن كانت كلها في الواقع إخفاء لتلك الأدلة لم يبعث عليه أولا وبالذات سوى إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء — ليست ألينة من المقصود للشارع بعبارة "ولما بإخفاء أدلة الجريمة" السالفة الذكر بل إن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها . وإنه يكفي إيراد مثل هذه الصور لتأكيد صحة التفسير الذي تذهب إليه المحكمة الآن إذ الجريمة التي أتت بها المادة ١٢٦ المكررة ليست سوى جنحة أقصى عقوبة لها سبتان حبسا بينما الجرائم المشار إليها في الصور المتقدمة منها ما هو جنائيات يعاقب عليها بالأشغال الشاقة . فلو أخذ النص على ظاهر عمومته لوجب اتهام الشارع بفساد الرأي والتدبير إذ بينما هو ينشئ جنحة جديدة إذا به يلغى جرائم أخرى منها جنائيات غير معقول إلغاؤها . غاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون ، وفي آن واحد يكون جريمة المادة ١٢٦ مكررة ويقتضي عند المعاقبة تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد .

وحيث إنه متى تقرر ذلك علم أن إعفاء الزوجين والأصول والفروع الوارد بآخر المادة ١٢٦ المكررة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة بهذا المعنى الضيق الذي أشير إليه أي أنه إعفاء مشروط فيه أن لا تكون وسيلة الإخفاء في ذاتها جريمة معاقبا عليها فالأم مثلا لو أخفت الشيء المسروق مع علمها بأن ابنها سرقه، أو أخفت مخدرا يحزره ابنها مع علمها بأنه مخدر محترم إحرازه، أو أخفت جثة قتل ابنها، أو رأت ابنها طعن إنسانا بسكين، أو أطلق عليه عيارا ناريا فأصابه وخشيت أن المصاب يذكر اسم ابنها ويتهمه فأجهزت عليه بغير باعث آخر سوى إنقاذ ابنها من

خطر التبليغ عنه — هذه الأم لا يمكن في تلك الأحوال وما مائلها لإعفاؤها من العقاب لمجرد أن فعلها لم يكن سوى إخفاء لأدلة جريمة وقعت من ابنها ولم تقصد به غير هذا الإخفاء بل تجب عقوبتها على أى فعل ترتكبه من هذه الأفعال بحسب المنصوص عليه في القانون ولا ينفعها التمسك بالعبارة الأخيرة من المادة ١٢٦ المكررة . كل ما في الأمر أن لا محل للتفكير في تطبيق المادة ٣٢ بالنسبة لها لأنها معفاة قانونا من العقاب من جهة وصف الفعل لأنه إعانة لابنها على الفرار من وجه القضاء .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الوجه الأول .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان جريمة الإخفاء ولم يوضح الوقائع التى استنتج منها ركن العلم بالسرقة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وأضاف إليها أسبابا جديدة . وقد فصل الحكم المستأنف وقائع جريمة الإخفاء تفصيلا يستفاد منه أن الطاعنة كانت تعلم بالسرقة التى ارتكبها ابنها وأنها ذهبت مع شخص آخر إلى الفندق الذى أودع ابنها عند صاحبه النقود المحصلة من بيع الأشياء المسروقة وتسلم هذه النقود بعد رد الإيصال الخاص بها . فما تطلبه الطاعنة من البيان قد وفاه الحكم المستأنف في أسبابه التى اتخذها الحكم المطعون فيه أسبابا له .

(٦٤)

القضية رقم ٨٣١ سنة ٣ القضائية

استدلال . طريق المحكمة إليه لدى نظر الدعوى الجنائية . حرية القاضى في سلوك الطريق التى يراها لذلك . القانون لم يعين طرقا خاصة .

إن القانون لم يعين للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور هى في ذاتها واضحة يدركها القاضى وغير القاضى ، بل جعل القاضى مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التى يقتنع بها بمشاهدته الحسية .

(٦٥)

القضية رقم ٨٣٤ سنة ٣ القضائية

خير . تقريره . نوع من الأدلة . الأخذ به أو اطراحه من غير تنبيه الخصوم . جائز .

إن تقرير الخبير إنما هو نوع من الأدلة التي تقوم في الدعوى لمصلحة أحد طرفي الخصومة . فتي ناقشه الخصوم وأدلى كل منهم برأيه فيه كان للحكمة أن تأخذ به لمصلحة هذا الفريق أو ذاك أو أن تطرحه ولا تقيم له وزنا . وليس عليها على كل حال أن تنبه الخصوم إلى ما ستأخذ به من الأدلة وما ستطرحه منها ، فإن تقدير الأدلة من أخص خصائص محكمة الموضوع تقرر فيه ما تراه بلا منازع ولا رقيب .

(٦٦)

القضية رقم ٨٣٨ سنة ٣ القضائية

مراقبة . المراقبة التي يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين . عقوبة أصلية لا تبعية .
سهو محكمة الموضوع عن الفصل فيها . سبيل إصلاحه .

(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إن المراقبة التي يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه في أحوالهم هي المراقبة الخاصة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من ذلك القانون ، وهي ليست عقوبة تبعية بل هي عقوبة أصلية قائمة بذاتها تقترب على مخالفة موجب الإنذار مخالفة من المنصوص عليه بالمادة التاسعة . فإذا مهت محكمة الموضوع عن الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه فلا تستطيع محكمة النقض والإبرام إصلاح سهو محكمة الموضوع بتطبيق القانون ، وإنما سبيل إصلاح سهو المحكمة أن تعيد النيابة القضية إليها بإعلان جديد تطلب منها فيه الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه التي مهت عن الفصل فيها .

(٦٧)

القضية رقم ٨٣٩ سنة ٣ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم مدني قاض برد وبطلان ورقة . ليس له قوة الشيء المحكوم فيه
لدى المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى بشأن تلك الورقة .

إن من المتفق عليه أن ما يقضى به مدنيا من رد وبطلان ورقة ليس له قوة
الشيء المحكوم فيه نهائيا لدى المحكمة الجنائية ، وأن لهذه المحكمة ، بالرغم من الحكم
المدني ، أن تبحث كل ما يقدم لها من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة
أو بطلانها ، وأن تقدر تلك الأسانيد والدلائل من بينات قولية أو دلائل حسية
بكامل سلطتها وبحسب ما تراه هي فيها من ضعف أو قوة ، بحيث لو خاصرها
أى شك في صحة الأدلة التي قامت بادئ ذي بدء لدى المحكمة المدنية على تزوير
الورقة المذكورة كان لها أن تقضى ببراءة المتهم بذلك التزوير .

(٦٨)

القضية رقم ٨٤٤ سنة ٣ القضائية

حكم . حكم غيابي . إجراء من إجراءات التحقيق . حكم غيابي مضي عليه أكثر من ثلاث سنوات
بدون تنفيذ وبدون صيرورته انتائيا . سقوط الحق في الدعوى العمومية . متابعة سير الإجراءات .
لا محل له .

(المادتان ٢٧٩ و ٢٨١ تحقيق)

إن الحكم الغيابي لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق . فإذا مضي
عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصبح حكما نهائيا
فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يبقى بعد ذلك
محل لمتابعة السير في الإجراءات من نظر معارضة أو استئناف أو غيرها .

(٦٩)

القضية رقم ٨٤٦ سنة ٣ القضائية

تروير:

- (١) إقرار بدين كتبه شخص على نفسه . تغيير الحقيقة في هذا الإقرار . غش لا تروير . لا عقاب .
- (ب) مدين حرر على لسان الدائن إقرارا بمبلغ قبضه من دينه ووقع عليه الدائن . تغيير الحقيقة . في هذا الإقرار . تروير معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات .
- إذا كتب شخص على نفسه إقرارا بدين لآخر وغير الحقيقة في هذا الإقرار بانقاص قيمة الدين عن حقيقته ، فليس فيما فعل معنى التروير المستوجب للعقاب ، بل هو ضرب من الغش لا عقاب عليه . أما إذا وكل الدائن إلى المدين تحرير إيصال بمبلغ قبضه الدائن من ذلك المدين ، أى أن يحتر على لسان الدائن إقرارا بقيمة ما قبضه من الدين ، فغير المدين في هذا الإقرار ، بأن أثبت فيه واقعة على غير حقيقتها ، ووقع الدائن الإقرار أو الإيصال بغير أن يلحظ ما فيه من مخالفته للحقيقة . فهذا تروير بطريق تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير هذا السند إدراجه به ، ويحق العقاب عليه بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات . والفارق بين هاتين الواقعتين هو أن التوقيع في الواقعة الأولى حصل والموقع عالم بما يفعل ، متعمدا له ، فلم يغشه أحد في التوقيع ولم يستلبه منه رغم إرادته ، أما في الواقعة الثانية فالموقع قد انغش ، ولو علم بما كتب في السند لما رضى به ولما وقع عليه .

(٧٠)

القضية رقم ٨٤٧ سنة ٣ القضائية

معارضة :

- (١) حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . الطعن فيه بطريق النقض . التقرير به في الميعاد . اشتغال تقرير الأسباب على وجوه راجعة إلى الحكم الغيابي . وجوب استبعاد هذه الوجوه وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المطعون فيه .
- (ب) إخلال بحق الدفاع . طلب الدفاع تأخير قضيته حتى الانتهاء من قضية أخرى . إجابته إلى طلبه . انصراف المتهم على ظن أنها أجلت وعدم حضوره عند النداء عليها . طلب الدفاع تأجيل القضية لغياب المتهم مع بيان علة انصرافه . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

١ - إذا قرر الطاعن في الميعاد بالطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن، وقدم تقرير الأسباب في الميعاد، وكان بعض الوجوه التي تضمنها تقريره راجعا إلى الحكم الغيابي السابق صدوره قبل الحكم الذي قرر بالطعن فيه، استبعدت الوجوه المتعلقة بالحكم الغيابي، وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المطعون فيه^(١).

٢ - إذا طلب الدفاع عن المتهم تأخير القضية الخاصة به حتى ينتهي من قضية أخرى، فأخرتها المحكمة، ولكن المتهم اعتقد أنها أجلت ليوم آخر، فانصرف، ولما طلبت القضية ونودي عليه ولم يمثل أمام المحكمة بين المحامي حلة غيابه، وطلب تأجيل القضية، فرفضت المحكمة طلبه، فذلك من حق المحكمة، ولا يمكن أن يعتد إخلالا منها بحق الدفاع، لأن انصراف المتهم من المحكمة قبل التثبت من مصير قضيته وعونه يجب أن يحمل هو تبعاتها، ولا يصح أن يترتب عليها التزام المحكمة بتأجيل قضيته.

جلسة ٢ يناير سنة ١٩٣٣

برئاسة معادة عبد العزيز فهمي باشا وعضوية حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك.

(٧١)

القضية رقم ٦٦٢ سنة ٣ القضائية

شهود . سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية عدول المحكمة عن سماع الشهود بعد استدعائهم لهم .
جوازه . (المادة ١٨٦ تحقيق)

إذا كان الطاعن لم يعترض أمام المحكمة الجزئية على سماع بعض شهوده دون البعض الآخر، ولم يشك أمام المحكمة الاستئنافية من تصرف المحكمة الجزئية في هذا الشأن، بل كانت المحكمة الاستئنافية، من تلقاء نفسها وبما لها من الحق المقرر

(١) يراجع الحكم الصادر في القضية رقم ١٩٩٠ سنة ٣ بجلسته ٤ مارس سنة ١٩٣٥ الذي قرر أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي الأول.

بمقتضى المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات، هي التي أمرت باستدعاء شهود الإثبات والنفي معاً لسماع أقوالهم من جديد، ثم حدث بعد ذلك أن تغيرت هيئة المحكمة، ولم تراهيئة الجديدة داعياً لسماع هؤلاء الشهود، فقررت الاستغناء عنهم. اكتفاء بأقوالهم المدونة بالأوراق، فلا تقبل من هذا الطاعن دعواه أن هذا العدول قد أخل بحق من حقوقه، إذ ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية من العدول عن سماع الشهود إذا قدرت أن لا موجب لذلك، لأنها غير ملزمة في الأصل بسماع شهود، بل الأمر متروك لتقديرها.

(٧٢)

القضية رقم ٨٤٩ سنة ٣ القضائية

الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٥٩ عقوبات المعتلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١
معناها . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

١ — إن الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المعتلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحطاً من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفاً أو سباً أو اقتراء . فمن وصف حاكم محكمة بكلمة جرى العرف بعدها زراية وحطاً من الكرامة فقد أهان هذه المحكمة وحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ١٤٨ و ١٥٩ من المرسوم بقانون المتقدم الذكر . ولا يقال إن ما يوجه إلى الحكم من الأوصاف المزرية لا ينسحب إلى هيئة المحكمة، فإن هناك تلازماً ذهنياً بين الحكم والهيئة التي أصدرته، فالازدراء بحكم يشمله هو والهيئة التي أصدرته معاً .

٢ — القصد الجنائي في جريمة الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المذكورة يتحقق متى كانت العبارة بذاتها تحمل الإهانة . ولا عبرة بالبواعث .

(٧٣)

القضية رقم ٨٥٧ سنة ٣ القضائية

مخدرات :

(١) أفيون . تعريفه .

(ب) إحرار المخدرات . وسائل الإحرار . لا تفريق بينها قانونا . زارع الخشخاش الذي يخذش الثمرة فيخرج منها الأفيون . محرز . (قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) ١ — إن الأفيون ليس شيئا آخر سوى المادة التي يفرزها نبات الخشخاش ، ويتحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره . أما كون هذا الإفراز يخرج رطبا لا جامدا فهذا لا يطعن في أنه مخدر محذور ، وكل ما فيه أن به مائة لتطير بعد قليل .

٢ — إن القانون يحترم إحرار المخدرات ، ومنها الأفيون . وهو لم يفرق بين وسائل الحصول عليها وإحرارها ، فيستوى أن يكون المحرز قد انتقل إليه المخدر من غيره من الناس أو صنعه هو بنفسه إن كان مما يخرج بالصناعة ، كالمورين والمورفين ، أو زرع شجرته ثم حصل عليه إن كان من ثمار الزروع ، كالخشيش والأفيون . فمن اعتبر محرضا للأفيون تأسيسا على أنه زرع شجرته ولما نضجت وأثمرت خدش الثمرة فخرج منها الإفراز الذي هو الأفيون ، فاعتباره كذلك صحيح .

جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وعضوية حضرات محمد لبيب دطية بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٧٤)

القضية رقم ٦٧٧ سنة ٣ القضائية

قاض تولى التحقيق في قضية مذ كان وكيلا للنياية . جلوسه للقضاء في هذه القضية . لا يجوز . جرى قضاء محكمة النقض بطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما ، ويعين بعدئذ قاضيا ، لا يجوز له أن يجلس للفصل في هذه

القضية نفسها ، سواء أكان أبدى رأيه فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما . وهذا القضاء مؤسس على ما تقضى به أصول العدل الطبيعي التي تأتي أن يكون الإنسان خصما وحكما في آن واحد ، وأن بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء تناقرا تاما ، ولا يمكن الجمع بينهما في دعوى واحدة . وهذا الأصل في عدم إمكان الجمع بين الوظيفتين (incompatibilite) غير الأصل الذي يبنى عليه ردّ القضاة (récusation) ، فهو أصل من أصول النظام الطبيعي العام المفهومة بالضرورة ، والتي لا تحتاج في وجوب احترامها إلى نص قانوني خاص ، بخلاف أحوال ردّ القضاة فانها ليست من النظام العام ، بل لنوى الشأن أن يتنازلوا عنها ، وللقانون أن يسقط الحق فيها إذا لم يستعمله ذوو الشأن بالشروط والأوضاع وفي المواعيد التي يحددها . وذلك الأصل القاضي بعدم الجمع بين الوظيفتين يأخذ حكمه مهما كان عمل رجل النيابة في تحقيق الدعوى ضئيلا ، بل حتى ولو لم يتم إلا ببعض إجراءات التحقيق ولم يبد بشأنه رأيا كما تقدم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن مبنى على أن محكمة ثاني درجة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان محترما عليها بحسب تشكيلها نظر القضية والحكم فيها لأن أحد أعضائها قد باشر التحقيق فيها مذ كان وكيلا للنياية العامة وأنه بهذه المثابة يعتبر أنه كان خصما للطاعتين في وقت سابق للحكم .

وحيث إنه بالاطلاع على أوراق الدعوى تبين أن أحد أعضاء المحكمة الاستئنافية — السيد مبارك أفندي — هو الذي بدأ في الواقع بصفته وكيلا للنياية العامة تحقيق القضية الحالية .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — جرى لغاية الآن وبطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما ويعين بعدئذ قاضيا لا يجوز له أن يجلس للفصل في نفس هذه القضية سواء في ذلك أكان أبدى رأيه فيها أجزاه من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما .

وحيث إن ما ثبت عليه هذا القضاء مؤسس على ما تقضى به أصول العدل الطبيعي التي تأتي أن يكون الإنسان خصما وحكما في آن واحد، فهناك تناقض تام بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء ولا يمكن الجمع بينهما في دعوى واحدة . وهذا الأصل أي عدم إمكان الجمع بين الوظيفتين (Incompatibilité) غير الأصل الذي يبنى عليه ردّ القضاة (Récusation) فهو أصل من أصول النظام الطبيعي العام المفهومة بالضرورة والتي لا تحتاج في وجوب احترامها إلى نص قانوني خاص؛ وذلك بخلاف أحوال ردّ القضاة فانها ليست من النظام العام بل لدوى الشأن فيها أن يتنازلوا عنها وللقانون أن يسقط الحق فيها إذا لم يستعمله ذوو الشأن بالشروط والأوضاع وفي المواعيد التي يحددها .

وحيث إن ذلك الأصل الذي يقضى بعدم الجمع بين الوظيفتين يأخذ حكمه مهما كان عمل رجل النيابة في تحقيق الدعوى ضئيلا حتى ولو لم يقم إلا ببعض إجراءات التحقيق ولم يبد بشأنه رأيا كما تقدم .

وحيث إنه لذلك يكون ما تمسك به الطاعنون في هذا الوجه في محله ويتعين قبوله وتقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة الزقازيق. الابتدائية الأهلية للحكم فيها مجددا من دائرة استئنافية أخرى بلا حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .

(٧٥)

القضية رقم ٨٥٥ سنة ٣ القضائية

(١) مجرمون أحداث . المادة ٦١ عقوبات . الجزاءات التي رتبها . عقوبة حقيقية . الطعن في الحكم الصادر بموجب هذه المادة . جوازه من الصغير الذي عومل بها .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب) متهم . سؤاله عن تهمته . وجوبه أمام محكمة الدرجة الأولى . لا وجوب له أمام المحكمة الاستئنافية .

(المادتان ١٣٤ و ١٨٧ تحقيق)

(ج) جلسة . محضر تأجيل غير مضمي عليه من رئيس الجلسة . لا أهمية لذلك .

(المادة ١٧٠ تحقيق)

(د) تعديل وصف التهمة من أحداث طاعة مستديمة عمدا بالمادة ٢٠٤ إلى إصابة خطأ بالمادة ٢٠٨ عقوبات . تظلم المحكوم عليه من هذا التعديل . لا معنى له .

١ — الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عقوبات يجوز الطعن فيه بطريق النقض من الصغير الذي عومل بمقتضى هذه المادة . وليس من الصواب القول بأن ما رتبته هذه المادة من الجزاءات لا يعتبر عقوبة بالمعنى الحقيقي ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض — ليس من الصواب القول بذلك ، إذ هذه الجزاءات وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات المبينة لأنواع العقوبات الأصلية والتبعية ، إلا أنها في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى لصنف خاص من الجناة ، هم الأحداث ، وتوقيعها تترتب عليه حقوق للمجنى عليه وواجبات والتزامات على والدي الصغير أو وصيه في حالة التسليم . على أنه إذا كان المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها يستطيعان الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بتلك الحقوق في دعوى الجنائية أو الجنحة المقامة على الصغير الذي عومل بمقتضى المادة ٦١ عقوبات ، فكيف لا يكون لهذا الصغير أن يطعن هو أيضا بهذا الطريق سواء بنفسه أو بواسطة وليه أو وصيه .

٢ — سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا إلا أمام محكمة الدرجة الأولى ، أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال (المادة ١٨٧ تحقيق جنائيات) ،

بل هو أوجب الابتداء — بعد تلاوة التقرير الذى يقدمه أحد القضاة — بسماع أقوال المستأنف، ثم يبدى باقى الخصوم أقوالهم ويكون المتهم آخر من يتكلم .

٣ — لا أهمية للطعن فى حكم بأن أحد محاضر جلسات القضية لم يختم من رئيس الجلسة إذا كان هذا المحضر محضر تأجيل لعدم صلاحية هيئة المحكمة لنظر الدعوى، وكان محضر المرافعة التى أعقبها الحكم المطعون فيه موقعا عليه من الرئيس .

٤ — إذا عدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة ، بأن اعتبرتها من قبيل الإصابات الخطأ (المادة ٢٠٨ ع) ، بعد أن كانت هذه التهمة هى إحداث عاهة مستديمة عمدا (المادة ٢٠٤ ع) ، فلا معنى لتظلم المحكوم عليه من هذا التعديل الذى هو فى مصلحته .

(٧٦)

القضية رقم ٨٦٣ سنة ٣ القضائية

(١) قذف . سب . تغليب العقوبة على أيهما . مناطه كون أيهما حاصلًا فى أعراض العائلات .

(ب) الطعن فى أعراض العائلات . معناه .

(المادتان ٢/٢٦٢ معذلة و ٢/٢٦٥ ع)

١ — إن النص الفرنسى للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المعذلة بالقانون

رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد صبر عن القذف المغلظة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن

طعنا فى "شرف العائلات" (Honneur des familles) . وهذا التعبير ورد

أيضا بالنسخة الفرنسية للذكورة الإيضاحية ، وورد بالنص العربى لتلك المذكرة أنه

المتضمن طعنا فى "أعراض العائلات" . وإذن فمن الواجب فهم النص العربى

للفقرة المذكورة على هذا الاعتبار، وأن ظرف التشديد الذى أتى به هو كون الطعن

حاصلًا فى "أعراض العائلات" . ومثل ذلك تماما السب المتضمن طعنا

فى "الأعراض" المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون

العقوبات .

٢ - الطعن في أعراض العائلات معناه رمي المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن ، أى يبذلن مواضع عفتهم بذلا محترما شرطا أو يأتين أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للآداب مخالفة تم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى المقنوت . فكل قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من طائفته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سبنا فيه طعن في الأعراض ، ويقع تحت تناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات ، أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ، بحسب الأحوال ، أى بحسب ما يكون هناك إسناد لواقعة أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سلفت .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قديم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
وحيث إن وقائع هذه الدعوى بحسب الثابت بالحكمين الابتدائي والاستئنافي المطعون فيه أن النيابة العامة رفعت الدعوى على بطرس عوض لدى محكمة فاقوس الجزئية بتهم ثلاث هي : (١) ضربه زوجته وضربه القس يعقوب موزر ، و(٢) قذفه القس علنا ، و(٣) سبه القس علنا . وطلبت عقابه بالنسبة للضرب بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات وبالنسبة للقذف بالمادتين ٢٦١ و ٢٦٢ فقرة ثانية عقوبات (أى باعتبار أن القذف يتضمن طعنا في العرض) وبالنسبة للسب بالمادة ٢٦٥ فقرة ثانية (أى باعتبار أنه يتضمن أيضا طعنا في العرض) فمحكمة فاقوس حكمت عليه في تهمة الضرب بالحبس ، وأما تهمة القذف والسب فأدمجتهما تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات وحكمت فيهما بعقوبة واحدة هي الحبس شهران معتبرة أن القذف ينطبق على المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ فقرة أولى وأن السب ينطبق على المادة ٢٦٥ فقرة أولى أى أنهما قذف وسب طديان لا يتضمنان طعنا

في الأعراض . فالتهم والنيابة استأنفا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قررت أنه لم يثبت لديها أن المتهم ضرب القس فبرأته من هذا الضرب وعاقبته على ضربه زوجته فقط بالغرامة بالمادة ٢٠٦ عقوبات . وأما جريمة السب فأثبتت أنها لم تقع علنا وأنها مجرد مخالفة مما ينطبق على المادة ٣٤٧ عقوبات . وأما جريمة القذف التي ثبتت لديها وهي قول المتهم علنا بالشارع العام إنه رأى القس يقبل زوجته فقد رأت أنها جريمة قذف مما ينطبق على المادة ٢٦١ عقوبات فاعتبرتها وأدجت فيها مخالفة السب عملا بالمادة ٣٢ وعاقت الطاعن عليهما بالحبس أسبوعا مع إيقاف التنفيذ . وظاهر من مقدار العقوبة أن المحكمة طبقت فيما يتعلق بجريمة القذف الفقرة الأولى من المادة ٢٦٢ دون الفقرة الثانية منها أي أنها لم تعتبر أن في هذا القذف طعنا في العرض .

وحيث إن النيابة العامة طعنت في هذا الحكم قائلة إن المحكمة إذ عاقبت المتهم على جريمة القذف قد أخطأت في حكمها عليه بالحبس فقط دون الغرامة لأن عبارة القذف التي أثبتتها عليه تتضمن طعنا في العرض ومثل هذا الطعن مما تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات التي تنص على أن العقوبة تكون الحبس والغرامة معا لا الحبس فقط .

وحيث إن النص الفرنسي للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد صبر عن القذف المغلظة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن طعنا "في شرف العائلات" (Honneur des familles) وهذا التعبير ورد أيضا بالنسخة الفرنسية للذكورة الإيضاحية، وورد بالنص العربي لتلك المذكرة أنه المتضمن طعنا "في أعراض العائلات" . وإذن فمن الواجب فهم النص العربي للفقرة المذكورة على هذا الاعتبار وأن ظرف التشديد الذي أتى به هو كون الطعن حاصلا في "أعراض العائلات" ومثل ذلك تماما السب المتضمن طعنا "في الأعراض" المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

وحيث إن عبارة "أعراض العائلات" هي عبارة منتزعة من المفهومات العرفية في التخاطب بين الناس، وهي في العرف لا تدل على شيء آخر سوى أعراض النساء من محصنات وغير محصنات. وعرض المرأة لفظ ماثم المعنى ولكنه على التحقيق تقوم دلالاته في أساسها على ذلك الفارق الجنسي الطبيعي الذي يميز بين جنس المرأة وجنس الرجل وهو منها ذلك الجانب الخاص الذي تأمر الشرائع الدينية النساء بأن يحفظنه ويصننه. وعلى ذلك فالطعن في أعراض العائلات معناه رمي المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن أي يبذلن مواضع عفتهم بذلا محترما شرطا أو يأتين أمورا دون بذل مواضع العفة ولكنها مخالفة للآداب مخالفة تتم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتشير في أذهان الجمهور هذا المعنى المحقوت. فكل قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سببا فيه طعن في الأعراض ويقع تحت متناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ بحسب الأحوال أي بحسب ما يكون هناك إسناد لواقعة أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سلفت.

وحيث إنه متى تقرر هذا علم أن القذف الذي وجهه المتهم إلى القس موزر ليس سوى قذف بسيط مما تنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦٢ لا قذف موصف مما تنطبق عليه الفقرة الثانية مادام أنه لا يتضمن أي مساس بعرض عائلة هذا القس. والواقع أن هذا القذف إذا كان يتضمن في الحقيقة قذفا في عرض فالمقذوف في عرضه هو هو المتهم نفسه ثم هي زوجته التي أسند إليها استسلامها لأمر مخالف للآداب المصطلح عليها استسلاما يشير في أذهان الجمهور أنها عند الاقتضاء لا تتخرج عن بذل نفسها. ولكن تهمة قذف تلك الزوجة لم ترفع بها الدعوى العمومية لا من قبلها مباشرة ولا من قبل النيابة العامة ولا شأن للقس في ذلك.

(٧٧)

القضية رقم ٨٦٦ سنة ٣ القضائية

شهود . اقتناع المحكمة بأقوالهم . موضوعي .

العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين سمعهم ، وإنما العبرة هي باطمئنانها إلى ما يدلى به الشهود ، قل عددهم أو أكثر . ورأيها في ذلك نهائي ولا رقابة عليها فيه .

جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وعضوية حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٧٨)

القضية رقم ٥٦٥ سنة ٣ القضائية

(١) دفاع . حرية المتهم في اختيار المدافع . حق أصيل . تعارض هذا الحق مع ما لرئيس الجلسة

من حق إدارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى . تخويل الرئيس السلطة في التصرف .

لا إخلال مع استيفاء المتهم حقه في الدفاع .

(ب) اتفاق جنائي . المادة ٧٤ المكررة . معناها ومدى انطباقها .

١ — لا نزاع في أن المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه ، وحقه في ذلك

حق أصيل خاص مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع . فاذا اختار المتهم

مدافعا فليس للقاضي أن يفتات عليه في ذلك وأن يعين له مدافعا آخر . ولكن

هذا المبدأ إذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق إدارتها والمحافظة على عدم

تعطيل سير الدعاوى وجب بالبداهة إقرار الرئيس في حقه وتخويله الحرية التامة

في التصرف ، على شرط واحد هو ألا يترك المتهم بلا دفاع . فاذا امتنع محامي المتهم

عن المرافعة وانسحب من الجلسة فندبت المحكمة غيره ، وقام المحامي المنسوب

بالدفاع عن المتهم وأقفل باب المرافعة ، ثم فتح هذا الباب ثانية لظرف طرأ ،

وفي أثناء نظر الدعوى من بعد طلب المتهم أن يتراجع عنه محام آخر ، فرفضت المحكمة

طلبه لأنها وجدت هذا الرفض لازما اتقاء لعرقلة سير القضية ، ولما لاح لها من ظروف الدعوى من أن هذا الطلب الذى رفضته لم يكن مقصودا به أية مصلحة حقيقية للدفاع ، فانه يكفى أن يخامر المحكمة مثل هذا الاعتقاد حتى يكون لها الحرية التامة فى رفض مثل ذلك الطلب من غير أن يكون لأحد مطعن عليها أو رقابة فى ذلك ما دام ثابتا أن هذا المتهم لم يترك بلا دفاع .

٢ — إن النص الفرنسى للمادة ٤٧ المكررة لا يشمل إلا الاتفاق على ارتكاب الجنايات أو الجنح (بالجمع) مطلقا أو الجنايات أو الجنح التى تكون من نوع خاص ، سواء أكانت تلك الجنايات أو الجنح هى المقصودة بالذات من الاتفاق أم كانت وسيلة لتحقيق الغرض المقصود منه . ولكنه ليس من المستطاع الأخذ بمفهوم النص الفرنسى لهذه المادة ، لأن نصها العربى الذى يدل على أن الاتفاق الجنائى يتم ولو كان المتفق عليه جناية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها ، قد تضافرت على تأييده المذكرتان الإيضاحيتان الفرنسية والعربية ، وفهمه مجلس شورى القوانين على هذا النحو ، واعترض على هذا المفهوم باعتراضات فنية دقيقة ، وأبنت الحكومة قبول اعتراضه ، مما يدل على أن المراد بهذه المادة هو جعلها تنطبق بلا شك ولا ريب على الاتفاق الذى يحصل على ارتكاب جناية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها مهما تضاءلت تلك الجناية أو تلك الجنحة . ولئن كان هذا المعنى المحتوم الذى لا محيص عنه لنص المادة المذكورة يتصادم من جهة مع الفقرة الثانية من المادة ٤٥ التى لا توجب عقابا على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية ، ومن جهة أخرى يختلط مع الفقرة الثانية من المادة ٤٠ التى تجعل الاتفاق طريقة من طرق الاشتراك فى الجريمة التى ترتكب بناء عليه ، فان هذا الخلط وذلك الاصطدام يرجعان إلى اضطراب التشريع وعدم التدقيق فيه . وفهم هذا التشريع على ما هو عليه يقتضى :

(أولا) وجوب القول فى الاتفاق الجنائى على ارتكاب جناية بعينها أو جنحة بعينها ، مهما تضاءلت تلك الجناية أو تلك الجنحة ، إنه فى حالة عدم تنفيذ الاتفاق

فيكون معاقبا عليه وحده بحسب المادة ٤٧ المكررة . وأما إذا ارتكبت الجناية أو الجنحة بناء على هذا الاتفاق كان هناك جريمتان ناشئتان من حيث الاتفاق في ذاته عن فعل واحد هما جريمة الاتفاق الجنائي المستقل وجريمة الاشتراك بالاتفاق ، وإن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات تنطبق في هذه الحالة فيعاقب الشريك بل الفاعل الأصلي بأشد العقوبتين ^(١) .

(وثانيا) إن مجرد الاتفاق على ارتكاب الجناية أو الجنحة ، ولو واحدة بعينها ، كاف في ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة لا إلى تنظيم ولا إلى استمرار ، بل عبارات التنظيم والاستمرار هي عبارات اضطرت المحاكم للقول بها هربا من طغيان هذه المادة . والواقع أن الشرط الوحيد الكافي لتكوين الجريمة هو أن يكون الاتفاق جديا ، فكما ثبت ذلك للقاضي قامت الجريمة ووجب تطبيق العقاب ^(٢) .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا ، من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا . ومن حيث إن الوجه الأول وبعض الوجه الثاني من تقرير الأسباب المقدم من الأستاذ مكرم عبيد عن جميع المتهمين يتحصلان فيما يأتي :

(١) تقول محكمة النقض إن القول بهذا قد يكون ظلما جدا في كثير من الصور ، إذ عقوبة الاتفاق الجنائي عن الجناية تبلغ خمس عشرة سنة بينما وعن الجنحة تبلغ لغاية ثلاث سنين حسبا (وذلك حتى بنقض النظر عن عقوبة المحرض والمتدخل في إدارة حركة الاتفاق) ، وقد تكون عقوبة الجناية أو الجنحة إذا نفذت فعلا أقل من ذلك بكثير . لكن سبب إمكان وقوع هذا الظلم راجع إلى اضطراب التشريع نفسه وعدم التدقيق فيه .

(٢) تقول محكمة النقض إنه يتعذر عليها في صورة الاتفاق على ارتكاب جناية بعينها أو جنحة بعينها أن تفسر هذه المادة بغير ما تقدم ، وهو تفسير لا يوصل إلى غرض ثابت يمكن الاستمرار عنده ، ولكن الذنب في ذلك ليس على المحكمة ، بل هو على النص نفسه ، إلى أن قالت إنه مهما يكن مثل هذا النص ضروريا لإعانة الحكومة على النظام والأمن العام ، فإن الأجدريتها أن تعاود النظر فيه بما يضمن غرضها من جهة ويزيل اللبس والخلط في المبادئ من جهة أخرى . وقد عدلت هذه المادة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٨٤ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ .

- ١ - تقرّض متعمّل لقاض هو بشخصه وبوصف أنه قاض في غنى عن مثله .
- ٢ - تعريض بقاض هو بشخصه وبوصف أنه قاض وبعمله القيم المعروض الآن على محكمة النقض أمتع من أن يصل إلى ثوبه غبار هذا التعريض .
- ٣ - تنديد بممثل النيابة العامة يشبه بعضه أن يكون مصادرة له في أداء واجبه والبعض أن يكون تجريحا لسلوكه .

٤ - تعريض بوزير الحقانية الذي لا شأن له في تصرف القضاة في الدعاوى وما يصدر عنه فيها من الأحكام .

ومن حيث إن المحكمة لا ترى في تلك الأمور ما يتصل بالحكم المطعون فيه . أو يصلح سببا قانونيا للطعن عليه بل إنها مقحمة عليه إقاما وليست إلا مجرد توزيع اعتبار على التقريظ والتعريض والتحيز والتنديد على القضاء والنيابة والوزارة ممن لا حق له في شيء من ذلك ولا صفة ، فهي إذن من القول اللغو الذي يجب إهداره . كل الإهدار .

ومن حيث إن باقى الوجه الثانى وإن اتصل بموضوع الدعوى إلا أن كل ما فيه تصيد لأمر تافهة لا تقدم ولا تؤخر من حيث صحة الحكم وعدم صحته . ولا إنتاج لها فى هذا الصدد ، فهي أيضا لا تستحق ذكرا ولا ردا ، وذلك فيما عدا مسألة واحدة هي ما قيل من أن محكمة الجنايات رفضت ما طلبه المتهم محمد على محمد من توكيل الأستاذ زهير صبرى وما طلبه المتهم محمد قاسم من توكيل الأستاذ مكرم عبيد . دون أن يكون لها حق فى رفض هذين الطلبين ، وأن فى هذا الرفض تجاوزا لحدود القانون وإخلالا بحق الدفاع .

ومن حيث إن الواقع فى تلك المسألة بحسب الثابت بمحضر الجلسة وبالحكم هو أن الأستاذين مكرم عبيد وزهير صبرى وغيرهما من المحامين امتنعوا عن المرافعة وانسحبوا من الجلسة فندبت المحكمة غيرهم ، وقام المندوبون بالدفاع عن المتهمين الذين نفي عنهم المحامون المنسحبون ، ومن هؤلاء المتهمين محمد على محمد ومحمد قاسم .

وقد استوفى الدفاع عن الجميع حقه ، وأقفل باب المرافعة . ولكن المحكمة فتحت هذا الباب ثانية لظرف طراً هو عدول إبراهيم الفلاح أحد الطاعنين عن اعترافه . وفي أثناء نظر الدعوى من بعد جاء المتهمان المذكوران وطلبا من المحكمة أن يترافع عنهما الأستاذان زهير صبرى ومكرم عبيد فرفضت المحكمة طلبهما مكتفية بالمندوبين عنهما . ومن حيث إنه لا نزاع في أن المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه . وحقه في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع . فإذا اختار المتهم مدافعا فليس للقاضي أن يفتات عليه في ذلك وأن يعين له مدافعا آخر . ولكن هذا المبدأ إذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق إدارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى وجب بالبداية إقرار الرئيس في حقه وتحويله الحرية التامة في التصرف على شرط واحد هو ألا يترك المتهم بلا دفاع .

ومن حيث إن المحكمة أشارت في حكمها إلى ما كان من رفضها طلب هذين المتهمين توكيل الأستاذين المشار إليهما . ومما عالت به هذا الرفض أنها وجدته لازما " اتقاء لعرقلة سير القضية " و"لما لاح لها من ظروف الدعوى من أن هذا الطلب الذى رفضته لم يكن مقصودا به أية مصلحة حقيقية للدفاع " . وإنه ليكفى أن يخامر المحكمة مثل هذا الاعتقاد الذى أشارت إليه في حكمها حتى يكون لها الحرية التامة في رفض مثل ذلك الطلب من غير أن يكون لأحد مطعن أو رقابة عليها في ذلك ما دام ثابتا أن هذين المتهمين لم يتركا بلا دفاع ، بل دافع عنهما إلى النهاية وهو كل ما يتطلبه القانون . ولذلك يتعين رفض الطعن فيما يتعلق بهذه المسألة أيضا .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث بحسب الوارد في أصل تقرير الأسباب وبحسب ما فسر به مقدم التقرير في مذكرته يتحصل جوهره في أن الاتفاق الجنائى إذا وقع على جرائم محددة فلا ينطبق على المادة ٤٧ المكررة إلا إذا كانت تلك الجرائم لم تنفذ فعلا . أما إذا وقع على ارتكاب جناية أو جنحة محددة ونفذ المقصود من الاتفاق بوقوع الجريمة فعلا فلا محل لتطبيق تلك المادة بل المنطبقة تكون هي

على ذلك رأى القانونى فهو ما يتعلق بالشطر الأول «أ» وهو الاتفاق الذى حصل على صنع القنبلة التى استعملت فيما بعد بمثل علام باشا . ذلك لأن المحكمة اعتمدت فى آن واحد وقوع الاتفاق الجنائى على صنع هذه القنبلة بجرime مستقلة ثم اعتمدت صنع القنبلة نفسه جريمة أخرى . ومع ذلك فيجب أن يلاحظ :

(أولاً) أنه ليس لمحمد قاسم أحد الطاعنين وجه فى الاعتراض لأن المحكمة لم تعتبره مداناً إلا فى الاتفاق الجنائى على صنع هذه القنبلة فقط قائلة إنه من بعد أن اتفق لم يشترك فعلاً فى صنعها .

(ثانياً) أنه ما عدا حامد نصر لا يوجد ولا واحد من المتهمين فى الاتفاق الوارد بهذا الشرط بل ولا فى باقى تلك الاتفاقات الثلاثة الجزئية المكونة للاتفاق الجنائى الرابع الكلى إلا وهو مدان فى اتفاق جنائى آخر من الاتفاقات الثلاثة التى أوردها الحكم قبل ذلك الاتفاق الرابع الكلى (وذلك حتى بغض النظر عن الشطر «ب» من الاتفاق الرابع المدان فيه محمد على محمد ومحمد قاسم إدانة لا اعتراض عليها كما تقدم) . فإبراهيم الفلاح ومحمد قاسم ومحمد على محمد مدانون فى الاتفاق الأول وإبراهيم الفلاح وعبد الرسول وتوفيق عزب مدانون فى الاتفاق الثانى وعبد الرسول مدان فى الاتفاق الثالث . فتطبيق المحكمة للمادة ٤٧ المكررة عليهم له وجه ظاهر، وخطؤها المقول به فيما يتعلق بمن صنعوا قنبلة منزل علام باشا من حيث احتساب الاتفاق على صنعها معاقبا عليه بالمادة المذكورة هو قول غير متبع .

(ثالثاً) فيما يختص بحامد نصر الذى أدين بالمادة ٤٧ المكررة فى الاتفاق الجنائى على صنع تلك القنبلة وأدين أيضاً كشريك فى صنعها بالمواد ٤٠/٢٢ و ٤١ و ٣١٧ من قانون العقوبات — وهو الشخص الوحيد الذى يظهر فى جانبه الاعتراض ظهوراً واضحاً لأنه لم يدين فى أى اتفاق جنائى آخر — فإنه يلاحظ فى خصوصه أنه ثبت عليه أيضاً الاشتراك فى الشروع فى قتل رفعت باشا عمداً مع سبق الإصرار، وقد ضمت المحكمة جرائمه الثلاث بعضها إلى بعض عملاً بالمادة ٣٢ وحكمت عليه

في أشدها وهي الشروع في القتل بالأشغال الشاقة أربع سنوات مع أن أصل عقوبة تلك الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤقتة بحسب المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ٤٠/٣٥٢ و ٤١ التي أُوخذ بمقتضاها عن تلك الجناية والتي أضافت إليها المحكمة المادة ١٩٩ تجوزا استفاد منه المتهم . والأشغال الشاقة المؤقتة تسع ذلك العقاب بما اندمج فيه اندماجا نظريا ، خاطئا كان هذا الاندماج أم غير خاطئ . ولو أسقطت جريمة اتفاهه على صنع القبلة وكان لمحكمة النقض أن تطبق عليه القانون في جرمي الاشتراك في الشروع في قتل رفعت باشا والاشتراك في صنع القبلة لما أزلت عقوبته عن أربع السنوات أشغالا شاقة التي قضت بها محكمة الجنايات . وكذلك الحال فيما يتعلق بعبد عبد الرسول الذي لم يصح اتفاهه مع إبراهيم الفلاح على صنع القبلتين لعدم تلاقى إرادتهما تلاقيا جديا في هذا الاتفاق كما يقول الطاعنون بحق .

ومن حيث إن ما أضيف إلى الوجه المذكور بتقرير الأسباب وبالمذكرة من أنه فيما يختص ببعض المتهمين كانت عقوبة المادة ٤٧ المكررة هي أشد العقوبات — ما ذكر من ذلك هو كلام مبهم لم تلاحظ هذه المحكمة في الحكم مصداقاه ، وإذن يكون هذا الوجه الثالث متعين الرفض أيضا .

ومن حيث إن التقرير المقدم من محامي أحمد العزب قد أحال على التقرير المقدم من الأستاذ مكرم عبيد وتمسك مقدمه بالوجه الثالث فقط من هذا التقرير مطرحا الوجهين الأول والثاني . وقد سبق الرد على ذلك الوجه الثالث الذي تمسك به .

ومن حيث إن الوجه الأول من التقرير المقدم من الأستاذ المحامي عن صبحي شنوده يتلخص في أن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٤٧ المكررة لأن الواقعة التي جاءت في التحقيقات واستندت إليها المحكمة هي أن صبحي شنوده هذا قرأ جليلوت وعبد عبد الرسول قرأ الفاتحة على الجهاد وانقطعت بعد ذلك كل علاقة بين هذين المتهمين ، وأن تلك الواقعة على فرض صحتها لا تكفي قانونا لتطبيق مادة الاتفاق الجنائي التي تقتضي اتفاقا منظما

في مبدأ تكوينه على الأقل ومستمرًا ولو برهة من الزمن . وهذا الاتفاق لم يكن منظماً ولا مستمرا على الإطلاق . ثم إنه قد عدل عنه .

ومن حيث إنه لو صح أن تلك المادة تقتضي أن يكون الاتفاق منظماً في بدء تكوينه على الأقل ومستمرًا ولو برهة من الزمن كما يقول الطاعن فإن طعنه هذا يحبطه ما جاء في الحكم المطعون فيه من أن "الاتفاقات كانت منظمة نوعاً ومستمرة" "ووقتاً من الزمن إلى أن وقعت بعض الحوادث التي ارتكبت تنفيذا للاتفاقات" "المذكورة" وإذن يكون هذا الوجه متعين الرفض من بادئ الأمر .

ومن حيث إن مما يجب التنبيه إليه أن هذه المحكمة فيما يتعلق بالوجه الثالث من تقرير الأستاذ مكرم عبيد وبالوجه الحالى من تقرير الأستاذ المحامى عن صبحى شنوده قد تمشت في فهم المادة ٤٧ المكررة على النحو الذى أراده المحاميان ودافعاً به وإلا فإن المادة المذكورة هي في حقيقة الواقع من مشكلات القانون التي لا حل لها . وعلة إشكالها أنها أتت بمبدأ يلقي الاضطراب الشديد في بعض أصول القانون الأساسية، بل حتى ثوب الألفاظ العربية الذى قد لعانيها قد جاء ثوباً مهلهلاً . إن النسخة الفرنسية وهي الشاملة للوضع الأول لتلك المادة جاءت صريحة في ألفاظها غير متصادمة في معانيها مع أصول القانون . ذلك بأنها على خلاف النسخة العربية قد ورد في الفقرة الأولى منها ما يأتى : " Il y a accord " " criminel lorsque deux ou plusieurs personnes se sont mises " " d'accord pour commettre des crimes ou des délits..." وترجمتها حرفياً "يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنایات أو جنح". فلو كانت هذه النسخة هي المعول عليها والمعمول بها لأمكن للفسر أن يقول إن تلك المادة الإضافية لا تشمل إلا الاتفاق على ارتكاب الجنایات أو الجنح (بالجمع) مطلقاً أو الجنایات أو الجنح التي تكون من نوع خاص سواء أكانت تلك الجنایات أو الجنح هي المقصودة بالذات من الاتفاق أم كانت وسيلة لتحقيق

الغرض المقصود منه . وفي هذا التفسير يبقى مبدأ الاتفاق المكون للاشتراك بحسب المادة ٤ . مبدأ سليما لا خلط فيه . كما يبقى مبدأ عدم المؤاخذه على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية لارتكاب جريمة واحدة محددة مبدأ سليما أيضا في جملته إلا ما استثنى منه بالنص الصريح . ولكن من الأسف أن النسخة العربية قد أبدلت فيها عبارة "ارتكاب جنایات أو جنح" بعبارة "ارتكاب جنایة أو جنحة ما" . على أنه أيضا مع هذا قد كان استطاع القول بأن هذا التعبير خطأ في الترجمة وأن يدلل لذلك لأن في المادة خطأ آخر شنيعا إذ في الفقرتين الأولى والأخيرة منها قد استعمل لفظة "جرائم" مثل لفظ "جنایات" مع ما هو معلوم لكل مشتغل بالقانون أو التراجيم القانونية من أن الجريمة لفظ مشترك يشمل الجنایات والجنح والمخالفات معا ، وأن في التعبير بعبارة "جرائم و جنح" دليلا على عدم دقة المترجم — كان استطاع القول بهذا ويرجع في التفسير إلى النص الفرنسي ولكن النص العربي الذي ورد فيه ما يدل على أن الاتفاق الجنائي يتم ، ولو كان المتفق عليه جنایة واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها ، قد تضافرت على تأييده المذكرتان الإيضاحيتان الفرنسية والعربية ، وفهمه مجلس شورى القوانين على هذا النحو ، وناقش فيه مناقشة فنية قيمة في التقرير الذي وضعته لجنته للاعتراض على مشروع هذه المادة . ولكن اعتراض مجلس الشورى لم تقبله الحكومة وأصبح النص العربي محدد المعنى تماما بما تضافر من المذكرات الإيضاحية واعتراض مجلس الشورى وإباء الحكومة قبول اعتراضه ثم ما جاء بتقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠ فكل ذلك حدد المراد بالمادة وأنها تنطبق بلا شك ولا ريب على الاتفاق الذي يحصل على ارتكاب جنایة واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها مهما تضاءلت تلك الجنایة أو تلك الجنحة . ومن يرد القول بغير ذلك فهو مشرع لا مفسر .

ومن حيث إنه متى علم أن هذا هو المعنى المحتوم الذي لا محيص عنه لنص المادة المذكورة علم في آن واحد أنه من جهة يتصادم مع الفقرة الثانية من المادة ٥ التي لا توجب عقابا على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية ومن جهة

أخرى يختلط مع الفقرة الثانية من المادة ٤٠ التي تجعل الاتفاق طريقة من طرق الاشتراك في الجريمة التي ترتكب فعلا بناء عليه . ومن المتعذر على هذه المحكمة الجزم بصحة ما ذكر في الحكم المطعون فيه وفي بعض أوراق الطعن الحالي من أن الاتفاق الجنائي المقصود بالمادة ٤٧ المكررة هو غير الاتفاق المشار إليه بالمادة ٤٠/٢ كما أنه من المتعذر أيضا الاطمئنان إلى الاستشهاد على ذلك بالعبارة التي وردت في تقرير المستشار القضائي من قوله ” والواقع أن هناك نسبة كبيرة بين الاتفاق ” المقصود منه ارتكاب جريمة إذا وقعت تلك الجريمة بناء عليه وبين الاتفاق ” الذي يكون هو بذاته خطرا ويصح من أجل ذلك تقرير عقوبة عليه ” — من المتعذر ذلك :

(أولا) لأن المادة إذ قالت إن الاتفاق الجنائي هو ما يعقد ” على ارتكاب جناية أو جنحة ما ” فقد أفادت كما تقدم أن أية جناية مهما ضلّت وأية جنحة مهما ضلّت ولو كانت عقوبتها الغرامة فقط فصالحة أيتها لأن يكون الاتفاق عليها اتفاقا جنائيا .

(ثانيا) لأن الاتفاق على الإجرام لا يتصور فيه الشدة أو الضعف إلا من حيث موضوعه فقط لا من حيث طبيعته إذ الإجرام إجرام على كل حال والاتفاق عليه اتفاق على الإجرام في كل حال . وليس في نص المادة تفريق بين اتفاق على الإجرام ضعيف واتفاق عليه شديد ، كما أن الاتفاق على الإجرام لا يغير من طبيعته وقوع هذا الإجرام فعلا ولا عدم وقوعه .

(ثالثا) إن عبارة المستشار القضائي فوق كونها لا معول عليها تماما في تفسير النص فإنها مع ذلك منهمة المعنى إذ هي في النسخة العربية المنقول نصها فيما تقدم لا يفهم منها ما المراد بقوله ” إن هناك نسبة كبيرة الخ ... ” أما عبارته في النسختين الإنجليزية والفرنساوية فهي أوضح من ذلك قليلا إذ هو يقول فيها ” إن هناك تقاربا (أو تشابها) عظيما بين الاتفاق الخ ” (Affinité considérable = Considerable)

(affinity) والتقارب أو (التشابه) معناه أن الاتفاقين من واد واحد . على أن عبارة التقرير المذكور في جملتها عبارة قلقلة المعنى إذ لا تحديد فيها لذلك الاتفاق الخطر الذي يكون في ذاته محلا للأخذة . ولا نرى في ذلك إلا أن واضع التقرير قد ترك التفريق بين الاتفاقين اضطرارا لأنه ما كان قط ليستطيع التمييز بينهما ما دام خطأ التشريع خطأ أساسيا يمتنع معه حتما كل تحديد .

ومن حيث إن النتيجة المنطقية الحتمية لما ذكره في وجوب القول في الاتفاق الجنائي على ارتكاب جنائية بعينها أو جنحة بعينها مهما تضاءلت تلك الجنائية أو تلك الجنحة ، إنه في حالة عدم تنفيذ الاتفاق فيكون معاقبا عليه وحده بحسب المادة ٤٧ المكررة وأما إذا ارتكبت الجنائية أو الجنحة بناء على هذا الاتفاق كان هناك جريمتان ناشتتان من حيث الاتفاق في ذاته عن فعل واحد هما جريمة الاتفاق الجنائي المستقل وجريمة الاشتراك بالاتفاق وإن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ تنطبق في هذه الحالة فيعاقب الشريك بل الفاعل الأصلي بأشد العقوبتين . ويرتب على ذلك أن يكون الوجه الثالث من تقرير الأستاذ مكرم عبيد فيما يختص بمن احتسب الحكم عليهم الاتفاق جريمة وتنفيذه بصنع القنبلة جريمة أخرى وطاملهم بالمادة ٣٢ هو وجه غير قانوني من أساسه . لكن هذه النتيجة المنطقية الحتمية قد تكون ظالمة جدا في كثير من الصور (وإن لم يتحقق من ظلمها شيء في الدعوى الحالية) إذ عقوبة الاتفاق الجنائي عن الجنائية تبلغ خمس عشرة سنة مجننا وعن الجنحة تبلغ لغاية ثلاث سنين حبسا (وذلك حتى بغض النظر عن عقوبة المخرض والمتدخل في إدارة حركة الاتفاق) وقد تكون عقوبة الجنائية أو الجنحة إذا نفذت فعلا أقل من ذلك بكثير . وسبب إمكان هذا الظلم راجع إلى اضطراب التشريع وعدم التدقيق فيه .

ومن حيث إنه ينتج منطقيا أيضا مما تقدم أن مجرد الاتفاق على ارتكاب الجنائية أو الجنحة ولو واحدة بعينها كاف في ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة لا إلى تنظيم ولا إلى استمرار بل عبارات التنظيم والاستمرار هي عبارات اضطرت

المحاكم للقول بها هرباً من طغيان هذه المادة . والواقع أن الشرط الوحيد الكافي لتكوّن الجريمة هو أن يكون الاتفاق جدياً ، فكما ثبت ذلك للقاضي قامت الجريمة . ووجب تطبيق العقاب .

ومن حيث إنه يتعذر على هذه المحكمة في صورة الاتفاق على ارتكاب جريمة بعينها أو جنحة بعينها أن تفسر هذه المادة بغير ما تقدم وهو تفسير لا يوصل لفرض ثابت يمكن الاستقرار عنده . وليس الذنب في ذلك على المحكمة بل الذنب على النص نفسه . والظاهر حتى من الأعمال التشريعية التي اقترنت بوضعه ومن تصميم واضعيه على عدم الأخذ فيه بالاعتراضات الفنية السديدة التي اعترض بها عليه — الظاهر أن مراد واضعيه أن يكون بيد الحكومة عدة تستعملها عند الضرورة وفي الأحوال الخطرة استعمالاً لا يكون ، في اتساع ميدانه وشموله ، محلاً للتأويل من جهة القضاء التي تطبقه . ولكن مهما يكن مثل ذلك النص ضرورياً لإمانة الحكومة على المحافظة على النظام والأمن العام فإن الأجدر بها أن تعاود النظر فيه بما يضمن غرضها من جهة ويزيل اللبس والخلط في المبادئ من جهة أخرى — وإلى أن يتم ذلك فلا سبيل لتفادي إشكال هذا النص ومنع أضراره إلا ما حرصت عليه النيابة العامة إلى الآن من عدم طلب تطبيقه إلا في الأحوال الخطرة على الأمن العام كحالة الدعوى الحالية وما ماثلها .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني من ذلك التقرير أن محكمة الجنايات قد تناقضت في استخلاص النتائج التي رتبها على أقوال صبيحى شنوده في التحقيق فكذبته فيما قرره من أنه تظاهر بالاتفاق مع عبده عبد الرسول ليثق به ويطلعه على أسرارهم فيتجسس عليه وعلى غيره من المتهمين — كذوبته في ذلك بشأن غيره من المتهمين وأخذته هو بهذه الأقوال نفسها في إثبات جريمة الاتفاق الجنائي عليه . ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه يتعلق بتصميم الوقائع إذ فيه يأخذ الطاعن على محكمة الموضوع حريتها في تقدير أقوال المتهم واستخلاص الصحيح منها وطرح ما لا تطمئن إلى تصديقه .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث من التقرير أن محكمة الجنايات بنت حكمها على سبب باطل حيث قررت أن أحمد رشدي أفندي شهد بأن صبحي شنوده اعترف له باشتراكه في أعمال جنائية مع أن هذا الشاهد لم يقرر ذلك أمامها .

ومن حيث إن هذا الوجه غير صحيح . فإن الحكم المطعون فيه حين روى شهادة أحمد رشدي أفندي قال إن ذلك الشاهد قرر بأنه أدرك من كلام صبحي أن له يدا في هذه الحوادث . وتلك العبارة تنسجم انسجاما تاما مع ما شهد به أحمد رشدي أفندي أمام المحكمة وفي تحقيق النيابة فقد قرر أمام المحكمة ما يأتي :
 "اللى فهمته أن له يدا في الموضوع ولذلك طلب ضمان العفو" وقال أمام النيابة ما يأتي :
 " لما قابلنى صبحي شنوده قال لى إنه بادلائه إلى بهذه المعلومات يضع حياته تحت يدى وإنه أى رشدي أفندي طلب إلى بدوى بك خليفه أن يؤمن هذا الشخص على حياته إذا ثبت اشتراكه في الحوادث وكذا أن يكافأ على إعطاء هذه المعلومات " .

ومن حيث إنه يبين من ذلك جميعا أن الطعن المقدم واجب رفضه .

(٧٩)

القضية رقم ٨٥٨ سنة ٣ القضائية

المحكمة الجنائية . مدى اختصاصها من الوجهة المدنية .

كل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجهة المدنية هو أن تقضى في النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه، أما المسائل الخارجة عن هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها . فإذا قضى حكم على متهم بالتروير بجهسه ، وبالزامه بتعويض للجنى عليه ، وبالزامه أيضا بتسليم مستندات محررة لصالح المجنى عليه كانت قد سلمت للتهمة ، وببطلان الجزاء المتوقع عليها تحت يد المتهم ، تعين نقض هذا

الحكم من جهة قضائه بتسليم المستندات المشار إليها ومن جهة قضائه ببطالان الجز المتوقع عليها مع بقاءه على حاله فيما عدا ذلك مما قضى به ^(١).

(٨٠)

القضية رقم ٩٥٧ سنة ٣ القضائية

نقض وإبرام . تقرير الأسباب . عدم توقيع الطاعن عليه لأسباب قاهرة . قبول الطعن شكلا (المادة ٢٣١ تحقيق)

إذا كان الطاعن لا ذنب له في عدم توقيع عليه على تقرير الأسباب الذي قدم في الميعاد للجهة التي كان مظلونا وجوده فيها فيتعين اعتبار أن تقرير الأسباب صحيح في ذاته شكلا وأنه قدم في الميعاد ^(٢).

(١) واقعة هذه القضية هي كما يأتي : اتهم شخص بزوير سندی دين له على آخر بزيادة بعض أرقام وكلمات فيهما ، وبأنه ضرب المحنى عليه في التزوير فأحدث به إصابات عوّلج بسببها مدة أقل من عشرين يوما ، ودخل المحنى عليه مدعى بحق مدنى وطلب فيما طلبه الحكم بتسليمه ثلاث كميات محررة لصالحه على شخص ثالث وسابق تسليمها للتمم بحافضة مع الحكم ببطالان الجز المتوقع عليها تحت يد المتهم ، وهذه الكميات الثلاث لا شأن لها بالسندين المدعى بتزويرهما . حكم ابتدائيا براءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية قبله وبالزام المدعى بالحق المدنى بالمصاريف المدنية . فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدنى ، لحكم استئنافا بحبس المتهم ستة شهور شغلا مع إيقاف التنفيذ عن تهمة التزوير ، وبتقريره ألف قرش عن تهمة الضرب مع إلزامه بأن يدفع مبلغ مائة جنيه تعويضا للدعى بالحق المدنى عما لحقه من الضرر بسبب تزوير السندين ، وإلزامه أيضا بتسليم السندات التي كانت محررة لصالح المدعى بالحق المدنى وببطالان الجز المتوقع عليها تحت يد المتهم ، وحفظ حقه في التعويض عن الضرب . فطعن المتهم في هذا الحكم ، وبما اعترض به عليه أن المحكمة الاستئنافية أخطأت في تطبيق القانون ، بأن حكمت بالإلزام بتسليم المستندات (الكميات) المحررة لصالح المحنى عليه والمحررة بها حافضة وببطالان الجز المتوقع عليها تحت يده إذ الجز المشار إليه لا علاقة له بالدعوى بين الجنايتين المطروحتين أمامها من جهة ، ولأن أمر هذه المستندات مرفوعة به قضية مدنية من الطاعن لاتزال منظورة . فرأت محكمة النقض رأيها هذا المتقدم ذكره .

(٢) تبين لمحكمة النقض من ملف الدعوى أن هذا التقرير بعد تحريره قدّمه أخو الطاعن لأمور سجن أبي زعبل في الميعاد القانوني ليعرضه السجن على الطاعن المذكور ليوقعه ، ولكن حال دون ذلك أمر قهري ، هو أن هذا الطاعن كان قد رحل لسجن الاستئناف . فلما أرسل التقرير لهذا السجن كان الطاعن رحل منه إلى سجن طره ، فلما أحيل التقرير إلى هذا السجن الأخير يظهر أن إدارته فهمت أن المراد هو أخذ تقرير من المحكوم عليه بالطعن في الحكم ، ولكون تقرير الطعن سبق تحريره من قبل فادارة السجن المذكور ردت بهذا ، وأرسلت تقرير الأسباب بدون أن تأخذ توقيع الطاعن عليه ، فحكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا .

(٨١)

القضية رقم ٩٥٩ سنة ٣ القضائية

وصف التهمة . الوقائع المرفوعة بها الدعوى . تغيير وصفها . مدى حق المحكمة في ذلك .
إذا اعتبر قاضي الدرجة الأولى ما وقع من متهم نصيباً منطبقاً على المادة ٢٩٣
عقوبات ، ورأت المحكمة الاستثنائية أن الوقائع المذكورة بأسباب الحكم الجزئي
صحيحة ، وأنها تفيد التبييد لا مجزئ النصيب ، وأيدت الحكم الجزئي لأسبابه ،
ماعدا ما ذكرته في آخر منطوق حكمها من أن ما وقع من المتهم ينطبق على المادة ٢٩٦
عقوبات ، فأغفل هذه المحكمة الاستثنائية في أسباب حكمها ذكر بيان خاص لعل
اعتبارها الحادثة تبييداً لا نصيباً ، وإن كان من القصور المعيب ، إلا أنه لا ينقض
الحكم ما دامت هي قد أبقت العقوبة المقضى بها على حالها . إذ لا شك في أن
للمحكمة في حكمها بالعقوبة تغيير وصف الوقائع المرفوعة بها الدعوى ما دامت لا تنزل
بالمتهم عقاباً أشد من عقاب جريمته على وصفها الأول .

(٨٢)

القضية رقم ٩٦٣ سنة ٣ القضائية

تغيير وصف التهمة :

الأفعال المسندة للتهم . تغيير وصفها في الحكم الصادر بالعقوبة . حدوده وطريقته . الأفعال
المسندة للتهم في أمر الإحالة . عدم احتمالها غير وصف الاشتراك . وصفها في الحكم بأنها فعل أصلي .
خطأ نخل بحق الدفاع . الأوصاف القانونية للجرائم . العناصر التي تؤخذ منها .

(المواد ٣٢ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ تشكيل)

إن المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا تبيح للمحكمة بدون تعديل
في التهمة على الطريقة المدونة بالمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من ذلك القانون أن تغير
في حكمها بالعقوبة وصف الأفعال المسندة للتهم إلا في حدود المادة ٣٣ من القانون.
نفسه ، أي أن تعطى لذات الأفعال المسندة في أمر الإحالة وصفاً تختمله قانوناً
غير وصفها الذي وصفها به قاضي الإحالة . فإذا كانت الأفعال المسندة إلى المتهم

في أمر الإحالة لا تحتل أي وصف آخر غير وصف الاشتراك في الجريمة ، ولا يمكن بوجه من الوجوه أن توصف بأنها فعل أصلي ، فمن الخطأ أن تصفها المحكمة بأنها فعل أصلي . ووصفها كذلك يخل بحق الدفاع مبطل للحكم ~~بهم~~ ولا يعني أن تقول في حكمها " إنه وإن كانت التهمة الموجهة إلى المتهم الثاني هي تهمة الاشتراك في جريمة القتل بطريق الاتفاق والمساعدة والتواجد في محل الحادثة مع الفاعل الأصلي حسب وصف النيابة ، وهذه الأفعال هي مشاركة في الجريمة تدني القائم بها إلى مرتبة المرتكب لها (Co-auteur) ، وقد تناول الدفاع كل هذه النقطة ولذلك فتعديل الوصف بالشكل الذي رآته المحكمة لم يخل بدفاع المتهم " — لا يعني هذا القول لأنه غير قانوني ، إذ العناصر التي تؤخذ منها الأوصاف القانونية للجرائم لا تحتل أن يكون فيها تقريب ومدانة^(١) .

(٨٣)

القضية رقم ٩٦٥ سنة ٣ القضائية

دفاع : بصمة الأصبع . التوقيع بها . تحقيق هذا التوقيع . سبيله عند الإنكار . عدم تحقيقه عند الإنكار وإغفاله كلية . مبطل للحكم .

إذا دفع المتهم بالتبديد لدى المحكمة بأنه لم يقع ببصمة إصبعه على محضر الجرح المقول بحصوله ، وأنه كان غائبا عن البلد وقت توقيع الجرح ، وأن البصمة المنسوبة

(١) الواقعة أن شخصا اتهم بأنه قتل آخر بأن أطلق عيارا نارا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة التي أودت بحياته وذلك مع سبق الإصرار . واتهم الطاعن بأنه اشترك مع هذا الشخص في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه ورافقه إلى محل الحادثة ف وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . أحيل المتهمان على قاضي الإحالة فأحالهما على محكمة الجنايات التي قضت ببراءة المتهم الأول وبمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة الخ على اعتبار أن ما وقع منه هو أنه قتل القاتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا نارا قاصدا قتله الخ فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بأن محكمة الجنايات قد أخلت بحقه في الدفاع لأنها ، من غير لفت نظره ، قد عدلت في وصف التهمة ، إذ اعتبرته فاعلا أصليا مع أن التهمة التي أحيل بها إليها هي أنه شريك بالاتفاق والمساعدة مع آخراتهم بأنه الفاعل الأصلي للجريمة .

إليه بذيل محضر الجز ليست بصحة ، فيجب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه ردًا يبين وجهة نظر المحكمة في عدم الأخذ به . أما إغفاله كلية فمخل بحقوق الدفاع إخلالا يبطل الحكم . والسبيل الوحيدة المتعينة لتحقيق هذا التوقيع عند إنكاره هي رأى ذوى الفن بقلم تحقيق الشخصية ، وهي سبيل ميسورة لا يصح العدول عنها إلى أية سبيل أخرى .

جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٣

برئاسة سمادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك .

(٨٤)

القضية رقم ٩٨١ سنة ٣ القضائية

كفالة . متى تجوز مصادرتها ؟ التنازل عن الطعن قبل نظر الدعوى . لا مصادرة .

(المادة ٣٦ من قانون محكمة النقض)

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تجيز مصادرة الكفالة إلا في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه . فما دام التنازل عن الطعن مقبولا وواقعا قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم فى الطعن فمن المتعين رد الكفالة . ولا محل للبحث فيما إذا كان الطعن الوارد عليه التنازل هو طعنا من شأنه فى ذاته أن يقبل أو ألا يقبل ، ولا للقول بأن رد الكفالة لا يصح إذا كان الطعن فى ذاته غير مقبول ، بل كل بحث من هذا القبيل يكون من جهة افتئاتا على ما يوجب التنازل من عدم إمكان نظر شىء فى الدعوى ، ومن جهة ثانية افتئاتا على ما يقتضيه النص من عدم إمكان المصادرة إلا فى حالة الحكم بعدم القبول أو بالرفض .

(٨٥)

القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٣ القضائية

طلب فتح باب المرافعة . لا ينشئ حقا ما لطالبه .

إذا أجلت المحكمة قضية إلى جلسة قادمة للحكم ، ورخصت للتهمة في تقديم مذكرة بدفاعه في العشرة الأيام الأولى ، ونبه عليه بذلك ، وفي يوم الجلسة المحددة للنطق بالحكم لم يحضر المتهم ، فنطقت المحكمة بالحكم ، فإن طلب محامي المتهم ، قبل صدور الحكم ، فتح باب المرافعة من جديد لا ينشئ له حقا ما ، ولا حجة فيه على أحد ، ولا يلزم المحكمة لا بقبوله ولا بإعلان المحامي برفضه ، ولا بتلييه عند الرفض إلى المبادرة إلى تقديم المذكرة المرخص له في تقديمها . فإن هذا الترخيص هو ممكنة خولتها المحكمة للتهمة إن شاء أخذ بها وإن شاء لم يأخذ . ولم يجعل القانون على المحاكم تنبيه الخصوم إلى الأخذ بحقوقهم والانتفاع بمكثاتهم واستعمال طرق المرافعات المباحة لهم حتى يصح القول بأن ترك هذا التنبيه يكون إخلالا بحق الدفاع .

(٨٦)

القضية رقم ١٠٧٠ سنة ٣ القضائية

ضرب . المادة ٢٠٦ عقوبات . تطبيقها . لا إلزام بتبيين مواقع الإصابات ولا أثرها ولا درجة جسامتها . ليست المحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ عقوبات ملزمة أن تبين مواقع الإصابات ولا أثرها ولا درجة جسامتها . فإذا كانت التهمة المطروحة عليها هي جنائية ضرب أفضى إلى موت مما يقع تحت نص المادة ٢٠٠ عقوبات ، وثبت لديها أن جميع المتهمين المسندة إليهم هذه التهمة ضربوا المحنى عليه ، ولكنها لم تبين من التحقيقات التي تمت في الدعوى من هؤلاء المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي سببت الوفاة حتى تصح معاقبته بموجب المادة ٢٠٠ عقوبات ، فاستبعدت تلك المادة مكتفية بمعاينة المتهمين جميعا بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات ، فانه ، فضلا عن أن تصرف المحكمة هذا في مصلحة المتهمين ، لا وجه

لهؤلاء المتهمين في أن ينعوا على حكمها أنه لم يحتد الإصابات التي عوقب كل من الطاعنين من أجلها، إذ الاعتداء بالضرب مهما كان بسيطاً ضئيلاً تاركاً أثراً أم غير تارك، فإنه يقع تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات .

جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وذكى برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٨٧)

القضية رقم ٦٨٠ سنة ٣ القضائية

زنا :

- (أ) رضا الزوج بمعاشرة زوجته وعدم رضائه . موضوعي .
- (ب) المادة ٢٣٨ عقوبات . الأدلة التي تكلمت فيها . الأدلة التي تقبل في حق الشريك . لا تشترط أدلة خاصة في حق الزوجة .

١ — إذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها في طلب محاكمتها على جريمة الزنا لرضائه بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا، ورأت المحكمة أنه لم يقدّم لديها دليل على صحة ما أدّعت به الزوجة، فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه .

٢ — إن المادة ٢٣٨ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهم بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة، بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة، بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

(٨٨)

القضية رقم ٨٥٩ سنة ٣ القضائية

حجز . توقيعه بصفة قضائية . وجوب احترامه . الإخلال به . دعوى بطلانه . سبيلها .
اختلاس المحجوز . جريمة ضارة .

إن المحجز ما دام قد وقع بصفة قضائية فهو واجب الاحترام، وليس لأحد الإخلال به . ومن يدعى بطلانه فعليه أن يرفع أمر ذلك للقضاء، لا أن ينخل بالمحجز ويختلس الأشياء المحجوزة . فإذا أقدم على اختلاسها بجريمة اختلاسها تتحقق حتماً، وهي في ذاتها جريمة ضارة، سواء أطلب الحاجز تعويضاً عن هذا الاختلاس أم لم يطلب .

(٨٩)

القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٣ القضائية

تعويض . الحكم ابتدائياً على متهم في تزوير بالحبس وتعويض . تخفيف العقوبة استثناءً مع عدم ذكر التعويض صراحة في منطوق الحكم الاستثنائي . الطعن في هذا الحكم بهذا الوجه . لا يصح .
إذا أدانت المحكمة الابتدائية متهما بالتزوير والاستعمال ، وحكمت عليه عملاً بالمسادين ١٧٩ و ١٨٣ عقوبات بالعقوبة وبإلزامه بدفع تعويض للذعي المدني ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به ، إلا أنها رأت أيضاً تخفيف العقوبة ، وبناء على ذلك قضت بتعديل الحكم المستأنف مع تخفيض العقوبة بدون أن تذكر شيئاً عن التعويض المدني ، فلا يصح الطعن في هذا الحكم بمقولة إن المحكمة الاستئنافية أخذت بأسباب الحكم الابتدائي بدون بحث ، بدليل أنه لم يرد بمنطوق حكمها أي ذكر للتعويض المدني — لا يصح ، إذ مثل هذا الإغفال لا يطعن به في الإدانة عن التزوير والاستعمال ، ومن جهة أخرى فإنه حتى إذا فسر هذا الحكم مجوزاً بأنه رفض دعوى التعويض المدني ، فإن هذا التفسير هو في مصلحة المتهم ، وإذن فلا فائدة له من التظلم .

جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٩٠)

القضية رقم ١٠٦١ سنة ٣ القضائية

استئناف . حكم غيابي صادر في معارضة . متى يبدأ ميعاد استئناف المتهم لها ؟
(المادة ١٧٧ تحقيق)

الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة ، سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن
لم تكن ، يبدأ ميعاد استئناف المتهم لها من تاريخ صدورها ، ولا حاجة إلى إعلانها
إليه حتى يبدأ هذا الميعاد كما هو الشأن في الحكم الغيابي الأول القابل للمعارضة .

(٩١)

القضية رقم ١٠٦٩ سنة ٣ القضائية

أمر الإحالة . الطعن فيه . عدم جوازه . الإجراءات الجائز الطعن فيها . الإجراءات السابقة على
انعقاد الجلسة . البطلان الذي يقع فيها ليس من النظام العام . (المادة ٢٣٦ تحقيق)

إن المادة ٢٣٦ تحقيق جنيات تمنع صراحة من الطعن في أمر الإحالة ،
أى من تناوله بالمناقشة من جهة ما قرره من وجوب محاكمة المتهم على التهمة التي
يسندها إليه . فمضى صدر هذا الأمر فليس للتهم أن يطعن ، لا فيه ولا فيما تقدمه من
إجراءات التحقيق ، بل له فقط أن يتناول موضوع الدعوى المطروح على المحكمة
ويتناقش في ثبوته وعدم ثبوته ، وفي تكوينه إجراما قانونيا وعدم تكوينه . والمعول
عليه في كل ذلك هو ما تبديه سلطة الاتهام لدى المحكمة من أوجه الإثبات ،
وما يبديه هو من أوجه الدفاع ، وما تقوم به المحكمة نفسها من التحقيق .
فإذا كان في التحقيق الابتدائي خلل قانوني واعتمدت عليه سلطة الاتهام
في الإثبات فله أن ينبه المحكمة إلى هذا الخلل وهي تقدره بما ترى . على أن كل
ما أجازته المادة ٢٣٦ المذكورة إنما هو الطعن في الإجراءات السابقة على انعقاد .

الجلسة ، أى التى تحصل فى الفترة من بعد صدور أمر الإحالة إلى يوم جلسة المحاكمة ، وهى فى العادة ليست سوى الإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور . ومع ذلك فإن أوجه البطلان الذى يقع فيها ليس من النظام العام ، بل الدعوى به تسقط إن لم يحصل سماع شهادة أول شاهد ، أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود^(١) .

جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك .

(٩٢)

القضية رقم ٢٧٠ سنة ٣ القضائية

تزوير فى ورقة عرقية . التزوير بعدم ذاتية الورقة . لا عقاب .

(المادة ١٨٣ ح)

إذا كان التغير الحاصل فى ورقة عرقية مدعى بتزويرها من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغير لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للعقاب ، إذ لا يمكن أن يترتب عليه ضرر ما .

(١) واقعة هذه القضية أن النيابة العمومية اتهمت الطاعن بأنه فى يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ الموافق ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ يتندر إسنا ضرب عمدا شخصا على رأسه بطوبة فأحدث به كسرا مفتتا منخفضا بالججمة فنشأت عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وهى فقد جزء من عظام الججمة ، لإجراء عملية الترتيب . والإجراءات التى اتبعت فى هذه الدعوى حسبما يقوله الطاعن فى تقرير الأسباب المقدمة منه أنها قدست لمحكمة جناح إسنا باعتبار الواقعة المستندة إلى المتهم جنحة ، فقضت فيها تلك المحكمة بعدم الاختصاص (لما فيها من شبهة الجنائية) ، لحققتها النيابة من بعد وقعتها لقاضى الإحالة ، فقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، ولكن أودة المشورة بمحكمة قنا التى طعن لديها فى القرار المذكور قد أُلغيت وأحالت القضية على محكمة الجناح مرة أخرى (أخذا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) ، وقد حكم استئنافيا على المتهم بالحبس مع الشغل ثلاثة شهور ونال . فطعن فى هذا الحكم قائلا إنه قد أخذ بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى ، الذى اعتمدت فيه تلك المحكمة على محضر حرره البوليس وهو محضر باطل لأن الصول الذى باشره لم يحرره شخصيا بل استعان بكاتب . ويزعم الطاعن أن هذا الإجراء يخالف لقانون تحقيق الجنايات . وأنه يبطل الحكم الذى أسس عليه ، ثم يزعم أن بطلان المحضر المذكور هو بطلان متعلق بالنظام العام يجوز إبدائه فى أى وقت .

(٩٣)

القضية رقم ٢٧١ سنة ٣ القضائية

(١) تزوير . جريدة منشور بها إعلان قضائي . لإيجاب تصديق المحكمة على توقيع صاحب المطبعة

لا على ورقة الصحيفة . مخالفة ذلك . لاقية قانونية لنسخة الجريدة . التزوير فيها .

لا عقاب عليه لانعدام الضرر . (المادة ٤٧٠ مرافعات)

(ب) نقض وإلزام . وجه طعن . عدم تشخيصه العيب القانوني الذي شاب الحكم تشخيصا دقيقا .

اتساعه في جملته لتقدير المسألة المتخذة أساسا للدعوى . تقديرها القانوني . قبول الطعن .

١ - إن المادة ٤٧٠ من قانون المرافعات توجب أن يكون تصديق

كاتب المحكمة حاصلًا على إمضاء صاحب المطبعة الموقعة على إحدى نسخ الصحيفة

المنشور بها الإعلان، لا على ورقة الصحيفة نفسها مع خلوها من إمضاء صاحبها .

فاذا لم تستوف الضمانة التي فرضها القانون، ولم توجد على نسخة الجريدة المنشور

فيها الإعلان إمضاء ذلك الشخص المسئول عن عملية النشر، لم يبق للنسخة الجريدة

الواقع فيها النشراية قيمة قانونية، وحق لمن يهمه الأمر أن يطلب من قاضي

البيوع إبطال النشر، لأنه لم يستوف شرائطه القانونية، بل وجب على قاضي البيوع

أن يبطل هذا النشر من تلقاء نفسه إذا غاب من له مصلحة في إبطاله . ومن أثر

فقدان هذه النسخة لقيمتها القانونية أن أي تزوير يقع فيها لا يكون مستحق العقاب

لانعدام الضرر منه باعتبار أنه وقع في محرر باطل قانونا بطلانا أصليا .

٢ - إذا كان وجه الطعن لا يشخص العيب القانوني الذي لحق بالحكم

المطعون فيه تشخيصا دقيقا ولكن كان يتسع في جملته لأن تقدر محكمة النقض المسألة

المتخذة أساسا للدعوى تقديرها القانوني صح وجه الطعن وحق لمحكمة النقض أن

تقضي في الدعوى على وفق ما تراه هي مطابقا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن وآخر بانهما في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠

دائرة قسم أول بندر طنطا : (أولا) ارتكبا تزويرا في محرر عرفي وهو العدد نمرة ٣٠

من جريدة العدل الذي صدر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بأن خيرا في تاريخ صدوره الحقيقى المذكور بطريق المحو والإثبات وجفلاه في نسخة بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٠ وذلك بقصد ضبط مواعيد نشر الإعلانيين القضائيين الواردين من محكمة أسيوط الكلية لنشرهما وإلخاضين بالقضيتين (١٤٩ مدنى كلى أسيوط سنة ١٩٢٥ المحدد للبيع فيها يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ و ٢٢١ مدنى كلى أسيوط سنة ١٩٣٠) المحدد للبيع فيها يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ يجعلهما في عددين متناسبين مع تواريخ ورودهما بدلا من عدد واحد كما هو حاصل بالفعل . (ثانيا) استعمالا للنسختين المزورتي التاريخ من العدد ٣٠ من جريدة العدل المذكورة مع علمهما بترويرهما بأن صدقا عليهما أمام محكمة طنطا الابتدائية الأهلية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وأرسلتهما بالبريد لحضرة قاضى اليوع بمحكمة أسيوط مصدقا عليهما لإجراء البيع بمقتضاها وطلبت من محكمة جنح بندر طنطا الجزئية معاقبتها بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ من قانون العقوبات .

سمعت المحكمة هذه الدعوى ، ثم حكمت في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢ غيابيا للطاعن وحضوريا للثانى عملا بالمادتين المذكورتين وبالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة شهور بالشغل عن التهمتين . فاستأنف الثانى هذا الحكم في ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ وطارض فيه الطاعن وسمعت المعارضة وحكم في ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم في ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ .

وبعد أن سمعت محكمة طنطا الابتدائية الأهلية الدعوى بهيئة استئنافية حكمت حضوريا في ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن عبد الغنى أحمد عبده في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٢ وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بالأسباب في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
 ومن حيث إن مبنى الوجه الرابع من أوجه الطعن أنه لا ضرر من التزوير المقول
 بحصوله في عددى الجريدة لأن مجرد تغيير التاريخ العرفى للجريدة لا قيمة له بل المعول
 عليه هو التاريخ الرسمى لتصديق قلم كتاب المحكمة ، وهذا لم يقل أحد بأنه حصل
 فيه تغيير . بخرية التزوير لم تستوف أركانها وإذن يكون الحكم واجب النقض
 والبراءة متعينة .

ومن حيث إنه بالاطلاع على نسختى جريدة العدل المقول بوقوع التزوير فيهما
 بتغيير تاريخ صدورهما الحقيقى وجد أنه قد نشر بهما إعلانان قضائيان خاصان ببيع
 عقارين محكوم بترع ملكيتهما فى القضيتين ١٤٩ سنة ١٩٢٥ مدنى كلى أسيوط
 و ٢٢١ سنة ١٩٣٠ مدنى كلى أسيوط أيضا . وعلى كل منهما تأشير بالتصديق من
 محكمة طنطا الابتدائية الأهلية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ إلا أن هذا التصديق
 غير واقع على إمضاء صاحب المطبعة التى طبعت فيها الجريدة كما تقضى بذلك
 المادة ٤٧٠ من قانون المرافعات وإنما هو تصديق على الجريدة نفسها بغير توقيع
 أحد عليها فهو تصديق لا قيمة له قانونا إذ هو مخالف لما أراده الشارع ونص عليه
 فى المادة المذكورة من وجوب أن يكون التصديق على إمضاء صاحب المطبعة
 الموقعة على إحدى نسخ الصحيفة المنشور بها الإعلان لا التصديق على ورقة
 الصحيفة نفسها مع خلوها من إمضاء صاحبها . ووجه تدقيق القانون فى إيجاب
 التصديق بالكيفية التى نص عليها أن يكون هناك شخص مسئول عن عملية نشر
 الإعلان حتى تكون هناك ضمانات أكيدة لحصول النشر فعلا فى المواعيد المقررة له
 قانونا كي لا تضيق على ذوى الحقوق حقوقهم إذا ما حصل تلاعب فى إعلانات
 البيوع القضائية بتغيير مضمونها أو بنشرها فى تواريخ غير المقررة لها . فإذا لم تستوف
 الضمانة التى فرضها القانون ولم توجد على نسخة الجريدة المنشور فيها الإعلان إمضاء

ذلك الشخص المسئول عن عملية النشر لم يبق لنسخة الجريدة الواقع فيها النشر أية قيمة قانونية وحق لمن يهمل الأمر أن يطلب من قاضى البيوع إبطال النشر لأنه لم يستوف شرائطه القانونية بل وجب على قاضى البيوع أن يبطل هذا النشر من تلقاء نفسه إذا غاب من له مصلحة فى إبطاله . ومن أثر فقدان هذه النسخة لقيمتها القانونية أن أى تزوير يقع فيها لا يكون مستحق العقاب لانعدام الضرر منه باعتبار أنه وقع فى محرر باطل قانونا بطلانا أصليا .

ومن حيث إن الوجه الذى يتمسك به الطاعن يتسع فى جملته لتقدير محكمة النقض قيمة التصديق المتخذ أساسا للدعوى وهى تقدره بما تقدم .

ومن حيث إنه من ذلك يبين أنه لا ضرر من التزوير الواقع فى هذه القضية ومتى كان لا تزوير فلا استعمال . وإذن يتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن مما أسند إليه . هذا ولا يفوت المحكمة لفت نظر وزارة الحقانية (أولا) إلى أن تلك الطريقة فى التصديق على نسخ الجرائد التى تنشر فيها الإعلانات القضائية ما دامت مخالفة للقانون فيحسن أن تتفضل الوزارة بلفت أقلام الكتاب وأرباب الصحف التى تنشر فيها الإعلانات إلى هذه المخالفة حتى تكون مصالح الناس مضمونة وفق القانون . (ثانيا) إلى أنه مما يضر أرباب الدعاوى أن تقرر بعض المحاكم نشر الإعلانات القضائية فى جرائد غير معروفة للجمهور ولا منتشرة فى الجهة التى بها مصالح المتقاضين والأعيان العقارية أو المنقولة الجارية النشر عنها . فان هذه المحكمة ترى أنه من غير السائغ فى هذا الصدد أن إعلان بيع عقار أو منقول فى دائرة محكمة أسبوط أو قنا يكون نشره فى جريدة محلية تصدر فى طنطا لا يعلم بها إلا النادر من أهالى الدائرتين المذكورتين .

(٩٤)

القضية رقم ١١١٠ سنة ٣ القضائية

جريمة الإتلاف . العمد فيها . تحقق القصد الجنائي .

(المادتان ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات)

ليس لجريمة الإتلاف قصد جنائي خاص بل هي تحقق بمجرد تعمد الإتلاف .

(٩٥)

القضية رقم ١١١٤ سنة ٣ القضائية

نقض وإبرام . وقوع سهو في التعبير عن المراد . وضوح المراد من سياق الحكم . لا يفسد الحكم .

السهو الواضح في التعبير لا يغير من الحقائق الثابتة المعلومة لخصوم الدعوى .

فاذا كانت المادة المخدرة التي عوقب المتهم من أجل إحرازها هي "أفيون" ،

كما تدل عليه بيانات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ، وكان قد ورد في ديباجة هذا

الحكم خطأ أنها "حشيش" ، ثم بعد أن بين الحكم أن هذه المادة هي "أفيون" ،

اعتمادا على ما أثبتته التحليل ، وكرر هذا البيان في جملة مواضع بما لا شك معه في أنها

أفيون ، جاء في خلاصته فذكر أن تهمة إحراز "الحشيش" قد ثبتت على المتهم ،

فلا يصح للمتهم أن يترك كل ما ذكر في الحكم وكل ما دارت عليه المرافعة ويتمسك

بان ما ذكرته المحكمة الأولى سهوا وما ذكر سهوا في ديباجة الحكم الاستثنائي من

لفظ "حشيش" بدل لفظ "أفيون" هو أمر مفسد للحكم .

(٩٦)

القضية رقم ١١١٦ سنة ٣ القضائية

(أ) جرائم النشر . تقدير مرادى العبارات . حق محكمة النقض .

(ب) الإهانة . معناها .

(ج) النقد المباح . تجاوزه . جريان العرف بعبارات نابية عن الأدب . لا يجدي .

(المادة ١٥٩ ع)

١ — لمحكمة النقض والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر من ناحية أن لها بمقتضى القانون تصحيح الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم . وما دامت العبارات المنشورة هي بعينها الواقعة الثابتة في الحكم ، صح لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها وذلك لا يكون إلا بتبين مناحيها واستظهار مراميها .

٢ — الإهانة هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحقا من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفا أو سبا أو افتراء . ولا عبرة في الجرائم القولية بالمداورة في الأسلوب ما دامت العبارات مفيدة بسياقها معنى الإهانة .

٣ — لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهينة التي استعمالها المتهم هي مما جرى العرف على المساجلة بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية محمد توفيق دياب أفندى بأنه في يومى ٢٦ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢ بدائرة مدينة القاهرة محافظة مصر بصفته رئيس التحرير المسئول لجريدة الجهاد اليومية أهان علنا هيتين نظاميتين وهما مجلس النواب واللجنة البرلمانية المشكلة لفحص مشروع سد جبل الأولياء بأن نشر مقالين تحت عنوان "حديث الصباح" بالعدين رقم ٢٢٢ و ٢٢٣ من جريدة الجهاد المذكورة والتي وزعت على الجمهور نسب فيهما إلى الهيئتين المذكورتين المغامرة بحياة مصر والميل إلى إقرار مشروع سد جبل الأولياء لغرض بقاء الحكومة الحاضرة في الحكم وبقاء أعضاء البرلمان في ظلالها شهورا أو أعواما أو دهورا وغير ذلك مما تضمنه المقالان المذكوران من ألفاظ الإهانة والسب . وطلبت من محكمة جنات مصر محاكمة المتهم بالمواد ١٤٨ و ١٥٩ و ١٦٨ من قانون العقوبات . وبالحلقة أضافت النيابة

إلى وصف التهمة ما يأتى : " حالة كون المتهم عائداً إذ سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس بالشغل مع إيقاف التنفيذ بحرمة مماثلة لهذه فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ " وطلبت تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ والمادة ٤٩ من القانون المذكور .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت حضورياً فى ٣ يناير سنة ١٩٣٣ عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ببراءة المتهم محمد توفيق دياب أفندى مما أسند إليه .

فطعن حضرة رياض رزق الله بك بالنيابة عن رئيس نيابة مصر فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢١ يناير سنة ١٩٣٣ وقدم حضرته تقريراً بالأسباب فى ذات التاريخ .

وتحدد لنظر الطعن جلسة اليوم . وفيها حضر المتهم ومعه الأستاذ مكرم عبيد أفندى وترافع بما هو مدقون بمحضر الجلسة . كما سمعت المحكمة قول المتهم الذى رغب فى ذكره لها . وصممت النيابة على الأسباب المقدمة منها .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية وأقوال المتهم وطلبات النيابة العامة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

بما أن طعن النيابة العامة قد قُدم فى الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلاً . وبما أن تقرير الأسباب يتلخص فى أن محكمة الجنايات قد أخطأت فى تأويل القانون وكان مظهر خطئها فى ثلاثة أمور :

(أولاً) أنها استندت فى إثبات حسن نية المتهم إلى ما قدرته من أن غرضه من كتابة المقالين اللذين رفعت بشأنهما الدعوى العمومية كان تحذيراً للجنة البرلمانية والبرلمان من الموافقة على إنشاء خزان جبل الأولياء على اعتبار أن اللجنة لم تكن

فرغت من بحث المشروع . مع أن هذا الاعتبار لا أساس له من الصحة لأن الواقع باعتراف المتهم نفسه في مقاله الأول أن اللجنة كانت أقرت المشروع . أما البرلمان فان المتهم كان يتحدث عنه في المقالين بلهجة الواثق من أنه سيقتر المشروع حتما . فالأساس الذي بنت عليه المحكمة حسن نية المتهم مردّه خطأ في فهم الوقائع على صحتها .

(ثانيا) أن المحكمة لم تراع في حكمها أنه حتى مع التسليم بأن المساجلة قد تتطلب أحيانا استعمال بعض العبارات الحماسية والأساليب التخيلية إلا أنه يجب التنكب عن اتخاذها ستارا للسب والإهانة .

(ثالثا) أن المحكمة قد أخطأت في تقدير المعاني التي تنطوي تحت ألفاظ المقالين فتفت أن بهما أى سب أو إهانة مع أن الأمر جلى تكشف عنه عباراتهما من غير تفهم أو تأويل . هذا هو ملخص وجوه طعن النيابة .

وبما أنه يجب التنويه بادئ الرأي عند بحث هذا الطعن بأن القضاء قد استقر على أن لمحكمة النقض والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم . وما دامت العبارات المنشورة هي هي بعينها الواقعة الثابتة في الحكم صح لمحكمة النقض والإبرام تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها . وذلك لا يكون إلا بتبين مناحيها واستظهار مراميها .

وبما أنه مادام لمحكمة النقض والإبرام حق المراقبة على محكمة الموضوع في تقديرها لمعاني الألفاظ والعبارات التي تنشر من جهة علاقتها بالقانون أصبح الوجه الثالث من تقرير الأسباب هو مناط البحث في طعن النيابة التي احتكت في هذا الوجه إلى محكمة النقض لتفصل فيما إذا كانت عبارات المقالين المرفوعة بشأنهما الدعوى

بهما إهانة لمجلس النواب ولجنة البرلمانية المشكلة لفحص مشروع جبل الأولياء كما رأت النيابة العامة أو أن تلك العبارات ليست إلا مجرد تحذير لا إهانة فيه كما ذهبت إليه محكمة الجنايات .

وبما أنه بمراجعة المقالين موضوع الدعوى الحالية المنشورين بامضاء المتهم بالعدد ٢٢٢ و ٢٢٣ من جريدة الجهاد التي تصدر في القاهرة تبين أن ماجاء في العدد الأول ما يأتي : —

”نعم أوشكت الصاعقة التي يسمونها سدّ جبل الأولياء أن تنقض على رأس“
 ”مصر والمصريين وسيرجع الفضل الخالد في هذه النكبة الخالدة إلى صدق باشا“
”في البداية وإلى برلمانه في الختام ... ولا تنس أن هذه الكثرة المتهافئة على“
”تأييد البلاء الداهم أبي لها تفانيها في متابعة الوزارة إلا أن ترفض حتى بمجرد إلقاء“
”السمع لرجال الفن من خصوم المشروع . فبعد أن أقيمت اللجنة بسمعتها المرفه“
”وبصرها المنشوف وفؤادها المتلهف على كل جث وهزل وحق وباطل تجود به“
”شفاه الأبطال من مجندى الكارثة رفضت أغلبية اللجنة البرلمانية الصديقة أن“
”تعير المعارضين الفنيين مثقال ذرة من عنايتها الكريمة السمعاء فضربت من دونهم“
”على سمعها حجابا وعلى بصرها غشاء وعلى قلبها أسدادا غلاظا بعضها فوق بعض...“

”ماذا فعلت اللجنة الصديقة البرلمانية؟ هل خلعت منظار «الصديقة» المظلمة“
 ”ساعة أو دقيقة لتلبس منظار «المصرية» المنيرة وهي تنظر في كارثة لن تقع“
 ”حين تقع على حزبي الشعب والاتحاد وحدهما وهما من هذه الأمة كالذرة من“
 ”الطود أو القطرة من العباب! كلا لم تستبدل اللجنة بمنظار الوزارة منظار الوطن“
 ”بل زادت منظارها الصدق «سوادا» ثم أرسلت من خلاله نظرة حالكة إلى“
 ”عثمان محرم باشا وآرائه وآراء المعارضين الفنيين طرا وأرسلت نظرة حالكة أنعري“
 ”إلى سيدوليم ولكوكس وتوسلاته من أجل الحق ومن أجل مصر ومن أجل“

”الوفاء — ارتد إلى اللجنة طرفها وكأنه لا يرى في صفحة الوطن حاضره ومستقبله“
 ”سوى الوزارة وتأيد الوزارة وإن حل الخطب وعظمت الكارثة“
 ”وصدق باشا وأغلبية اللجنة التي أيدت وقوع النكبة الجارفة وليها البرلمان“
 ”الصدق الذي ينوي المصادقة على الكارثة في هذه الدورة الحاضرة أى خلال“
 ”أسابيع“ .

ومما جاء في العدد الثاني ما يأتى : —

”كلهم يسلم بهذا حتى صدق باشا ورئيس بلحته البرلمانية على المتلاوى بك“
 ”وجميع أعضائها الذين أقروا مشروع الخزان بالأمس وجميع أعضاء برلمانهم“
 ”الذين ينتظرون بنافذ الصبر إقراره في الغد القريب“ .

”إذن ما ذا يدفع هذه الضمائر إلى المغامرة بحياة أمة“ .

”أهو أن يشتروا بهذا الثمن المروع بقاء وزرائهم في الحكم وبقاء أنفسهم“
 ”في ظلاله شهورا أو أعواما أو دهورا“ .

”إنها لصفقة ليس يقدم عليها مصرى وفيه ذرة من الرحمة بنفسه وعشيرته“
 ”ووطنه أو ذرة من تقدير الأشياء بأقدارها ولو كان كل يوم يقضونه في الحكم“
 ”ألف عام من أيام النعيم في جنات الخلود“ .

”أيتها الوزارة ! وأيتها الوزراء ! أيتها اللجنة السادة ! وأيتها البرلمان“
 ”المغامران ! المسألة جد وهى من الجذ فوق ما تتصورون . ليست حياة مصر“
 ”أو موتها ملكا لكم ولا لعشرين برلمانا صدقيا ولا لمائة صدق ولإبراهيم فهمى“
 ”بل ليست ملكا لمصطفى النحاس ولم تك ملكا لسعد ، وأتم تعلمون من هنا“
 ”في قلوب الملايين ! ! ليست مصر ملكا لمصرى ولا لمئات المصريين من الزعماء“
 ”المجاهدين فضلا عن حضراتكم أيها السادة المغامرين بحياة الوطن“ .

”فأى ضمير يطاوعكم على أن تكلوا عتق مصر إلى السيف الإنجليزي اعتمادا“
 ”على مجرد حسن الظن بحضارة الإنجليزي وأى عاطفة تطاوعكم على أن تجعلوا كارثة“

«جبل الأولياء لعبة من الألعاب الحزبية ووسيلة إلى مكيدة «خصومكم» من
المواطنين ومصافاة «حلفائكم» من الغاصبين» .

«وأى عقل يهديكم إلى التردى بمصر في هذه الهاوية وهى منها بئامن وعنها»
«فى غنى إنها لحناية مروعة مستبقى على الدهور بقاء ذلك السيف معلقا»
«على رأس مصر والمصريين فهل عولتم على إقرار هذه الحناية التى لم يسبق أن»
«اسودت بمثلها صفحات التاريخ» .

وبما أن الإهانة هى كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وخطا من
الكرامة فى أعين الناس وإن لم يشمل قذفا أو سبا أو افتراء (راجع حكم محكمة النقض
الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩٣٣ فى القضية نمرة ٨٤٩ سنة ٣ قضائية) .

وبما أن مناحى المقالين ومؤداهما الذى تكشف عنه بعض عباراتهما هو
رمى أعضاء البرلمان واللجنة البرلمانية التى نيط بها بحث مشروع جبل الأولياء
بأنهم قوم لا ضمير لهم ولا عواطف ، وأنهم فى سبيل بقاء الوزارة القائمة فى الحكم
يضحون بمصلحة وطنهم وتراث أجدادهم لكي يعيشوا فى ظل تلك الوزارة غير
مبالين بما يحنون بفعلتهم على الأجيال المقبلة — هذا هو مناحى المقالين غير محتمل
المسكارة . ولا حبرة بالحيل الإنشائية التى جاء بها الكاتب عند ما أورد بعض الجمل
البيضة الإهانة بصيغة الاستفهام فان السياق ينم على أن ذلك التساؤل لم يكن
إلا تساؤل توكيد وتوبيخ . على أن المداورة فى الأساليب الإنشائية بفكرة الفرار
من حكم القانون لا تقع فيها للمداور ما دامت الإهانة تتراءى للطلع خلف ستارها
وتستشعرها الأنفس من خلالها . إنما تلك المداورة مخبئة أخلاقية شرها أبلغ
من شر المصارحة فهى أخرى منها بترتيب حكم القانون .

وبما أن إسناد هذه المثالب لأعضاء هيئة نظامية وتجريدهم من الإخلاص
لوطنهم فى سبيل منافعهم أو إرضاء لشهواتهم الحزبية لا شك أنه يحط من كرامتهم
فى أعين الناس ويخرج شرفهم ويؤذى نفوسهم .

وبما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العرف جرى على المساجلة بالعبارات الحماسية والأساليب التخيلية وألفاظ التهويل والمبالغة والتحذير والترهيب لمجرد التأثير على النفس وحملها على التصديق في الشؤون التي ليس من المستطاع حمل المناظر على تصديقها بالطرق البرهانية الهادئة كالحال في مسألة جيل الأولياء— هذا الرأي لا تجيزه محكمة النقض والإبرام بل إنها تصرح بأن فيه خطرا على كرامة الناس وطمأنيتهم وتشجيعا للبذاءة ودنس الشتام ، والحقيقة ليست بنت التهويل والتشهير والمبالغة والترهيب ، بل هي بنت البحث الهادئ والجدل الكريم . وإذا كان لحسن النية مظهر ناطق فانه الأدب في المناظرة والصدق في المساجلة .

وبما أنه متى استبان أن العبارات التي دونها المتهم في المقالين موضوع هذه الدعوى فيها بمعناها وبسياقها إهانة لهيئة نظامية ، وجب تطبيق القانون ومعاقبة المتهم بمقتضى المادة ١٥٩ من قانون العقوبات ، وذلك عملا بالمادتين ٢٢٩ فقرة ثانية و ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات .

وبما أن المحكمة ترى في تقدير العقوبة التي تترها بالمتهم أن تكون رادعة له بعد أن تبين أنه لم يزدجر بالحكم الذي صدر عليه في ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ في قضية قذف بحبسه ستة شهور مع إيقاف التنفيذ فنأى بجانبه عن التحذير الذي وجه إليه بمقتضى المادة ٥٤ من قانون العقوبات ولم يمض شهر واحد حتى اقترف جريمة مماثلة جعلته عائدا في حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ عقوبات .

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزي بك
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٩٧)

القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٣ القضائية

(١) جريمة زنا . التبليغ عنها من الزوج . التخليق قبل التبليغ مانع منه .
(المادة ٢٣٥ ع)

(ب) دخول منزل بقصد الزنا . تخليق الزوجة . طلب معاقبة الشريك عن الجريمة المنصوص عنها
في المادة ٣٢٤ عقوبات . لا يجوز .

١ — إن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج ، أي أنه لا بد أن
تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل
التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ عقوبات أن يبلغ عنها .
٢ — إن جريمة "دخول منزل" المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ عقوبات
من أركانها ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله . فإذا كان القصد قد تعين
وهو الزنا فطلب الزوج الذي طلق زوجته معاقبة الشريك باعتباره مرتكباً لجريمة
المادة ٣٢٤ عقوبات أو طلب النيابة ذلك لا بد متناول البحث في ركن القصد .
والبحث في هذا الركن لا بد متناول مسألة الزنا ولو في الجملة . وإذا كانت الزوجة
قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التخليق ، فمن غير المقبول أن تثار هذه
الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده ، بل الأشكل بالقانون وحكمة
التشريع أن يقال إن عدم التجزئة — الذي يقضى بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على
الشريك مادام رفعها على الزوجة قد استحال — يستفيد الشريك من نتائجها اللازمة ،
فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في المنزل ، مادام أحد أركانها هو قصد الإجماع ،
وما دام الإجماع هنا متعين أنه الزنا^(١) .

(١) يراجع الحكم الصادر بجلسته ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٢٠٥٢ سنة ٤ والحكم الصادر
بجلسته ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٣٤ سنة ٥ القضائية .

(٩٨)

القضية رقم ١١١٩ سنة ٣ القضائية

تبديد أشياء محجوزة . طلب تحقيق مقدار الأرض المحجوز على زراعتها والمقول بتبديد محصولها .
من طلبات التحقيق . وجوب الرد عليه .

طلب تحقيق مقدار الأرض المحجوز على زراعتها المقول بتبديدها هو طلب
صریح من طلبات التحقيق التي يتعين قانونا على المحكمة الفصل فيها ، والتي يترتب
على إغفالها وعدم الرد عليها سلبا أو إيجابا بطلان الحكم ونقضه متى كان تعيين هذا
المقدار من الأمور الجوهرية التي تؤثر في الفصل في الدعوى .

(٩٩)

القضية رقم ١١٢٤ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعى . الدفع به . مناطه اعتراف المتهم بما أسند إليه و بيان الظروف التي أبلغته إلى ما وقع منه .
(المادة ٢١٠ ع)

يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى أن يكون معترفا بما وقع منه ، وأن
يبين الظروف التي أبلغته إلى هذا الذي وقع منه ، ومن الذى اعتدى عليه أو على
ماله أو خشى اعتدائه عليه أو على ماله اعتداء يحيز ذلك الدفاع الشرعى . فاذا كان
المتهم نفسه قد أنكر بتاتا ما أسند إليه ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار فان ما جاء
على لسان المحامى عرضا وعلى سبيل الفرض والاحتياط من أن المتهم كان في حالة
دفاع شرعى لا يعتبر دفعا جديا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من المتهم
الطعن في الحكم الصادر عليه بمقولة إنه أغفل الرد على هذا الدفع .

جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزي بك
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(١٠٠)

القضية رقم ١١١٨ سنة ٣ القضائية .

قاضي الإحالة . التصرف المخول له بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات . محله . جناية . إحالتها إلى محكمة الجناح طبقا لقانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ . جريمة منطبقة
على المادة ١/١٩٨ عقوبات . امتناع إحالتها إلى المحكمة الجزئية ولو لابسها عذر أو ظرف مخفف .

١ — إن التصرف المخول لقاضي الإحالة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢
من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تنص على أنه ” إذا رأى (قاضي الإحالة)
وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية إلى النيابة لإجراء
اللازم عنها قانونا الخ ” — هذا التصرف إنما يكون محله عند ما يرى قاضي الإحالة
أن العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية لا تتوافر فيها
أركان الجناية، بل هي لا تعدو أن تكون جنحة أو مخالفة . ففي هذه الحالة يعيد
القضية إلى النيابة لتعطيها السير القانوني لأنها على كل حال ليست من اختصاص
محكمة الجنايات . أما إذا كانت عناصر الجناية متوافرة وكل ما في الأمر أنها كانت
مقترنة بعذر قانوني أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني فليس لقاضي
الإحالة أن يخرج الجريمة بعد اقترانها بذلك العذر أو بالظروف المخففة عن نوعها
ويحكم بإنزالها إلى مصاف الجناح ويعطيها بناء على ذلك السير الذي أباح له القانون
أن يعطيه للجريمة التي يرى أنها بطبيعتها وبحكم العناصر المكونة لها لا تخرج عن أن
تكون جنحة أو مخالفة، بل كل ماله — بحسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ —
أن يحيل هذه الجناية التي لابسها عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجناح باعتبارها
جناية، لتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار .

٢ — إذا كانت الجريمة التي لا بسببها العذر أو الظرف المخفف مما تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ عقوبات فإن الإحالة على القاضي الجزئي طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تكون ممتنعة، لأن المادة الأولى من هذا القانون لا تجيز مثل هذه الإحالة، حيث يكون الفعل جنائية أو شروطا في جنائية معاقبا عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدالة قانونا .
من حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن مبنى الطعن أن قرار قاضي الإحالة أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه لأن ما أتاه المتهم لا ينطبق على حالة من حالات الدفاع الشرعي عن النفس أو المال المنصوص عليها بالمادتين ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات حتى يمكن أن يقال — كما قال القرار المطعون فيه — إن المتهم تعدى حدود حق الدفاع الشرعي فأصبحت حالته بذلك منطبقة على المادة ٢١٥ عقوبات . كما أنه بفرض صحة هذا القول فإن المختص بتقرير أن هناك مجاوزة لحق دفاع شرعي قائم هي محكمة الموضوع كما تقضى بذلك المادة ٢١٥ السابقة الإشارة إليها . وقد جاء قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مفسرا ومقررا لهذا المعنى إذ قضى يجوز إحالة بعض الجنايات إلى محاكم الجناح للحكم فيها بعقوبة الجنحة في حالة اقترانها بظروف مخففة أو بأحد الأضرار المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ عقوبات مع بقائها جنايات كما هي بغير تغيير في الوصف .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة كما أثبتت القرار المطعون فيه أن الخفير المتهم عبد الرحمن على أبو الليل رأى المجنى عليه وأخاه سائرين ليلا فاشتبه في أمرهما وخشى أن يكونا من اللصوص فسألها عن أشخاصهما فردا عليه ومع ذلك فإنه أطلق عيارا ناريا أصاب المجنى عليه فقتله ، وأنه ثبت من التحقيق أن ليس بين الخفير والمجنى

عليه أى ضغينة مطلقا كما ثبت أن بعض اللصوص سبق أن تردّدوا على البلدة التى وقعت فيها هذه الحادثة . وقاضى الإحالة بعسء إثباته لهذه الظروف قرر اعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢١٥ عقوبات وإعادة الأوراق للنيابة لإجراء شؤونها فيها .

ومن حيث إنه مع عدم التعرّض لما إذا كانت شروط الدفاع الشرعى عن النفس أو المال متوفرة فى الحادثة أو غير متوفرة فالظاهر أن قاضى الإحالة رأى أن يطبق عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكىل محاكم الجنايات التى تنص على أنه "إذا رأى - أى قاضى الإحالة - وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانونا الخ" . ولكن هذا التصرف إنما يكون محله عند ما يرى قاضى الإحالة أن العناصر الأصلية المكوّنة للفعل المرفوع عنه الدعوى العمومية لا تتوافر فيها أركان الجناية بل هى لا تعدو أن تكون جنحة أو مخالفة . وفى هذه الحالة يعيد القضية إلى النيابة لتعطىها السير القانونى لأنها ليست من اختصاص محكمة الجنايات على كل حال . أما إذا كانت عناصر الجناية متوافرة وكل ما فى الأمر أنها كانت مقترنة بعذر قانونى أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجانى فليس لقاضى الإحالة أن يخرج الجريمة بعد اقتراها بذلك العذر أو الظروف المخففة عن نوعها ويحكم بانزائها إلى مصاف الجنح ويعطىها بناء على ذلك السير الذى أباح له القانون أن يعطيه للجريمة التى يرى أنها بطبيعتها وبحكم العناصر المكوّنة لها لا تخرج عن أن تكون جنحة أو مخالفة بل كل ماله بحسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يحيل هذه الجناية التى لا بسها عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنح باعتبارها جناية ولتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار .

ومن حيث إنه من ذلك يبين أن القرار المطعون فيه أخطأ إذ تعرّض لتغيير طبيعة الجريمة الناشئة عن الأفعال التى أثبتتها مع أن قاضى الإحالة لا يملك ذلك فيتعين تقض القرار المذكور وإعادة الدعوى لقاضى الإحالة ليحيلها إلى محكمة

الجنايات باعتبار أن الجريمة منطبقة بحسب الأصل على الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات ومع مراعاة أن الإحالة على القاضي الجزئي طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ممتنعة في هذه القضية بالذات لأن المادة الأولى من القانون المذكور لا تجيز مثل هذه الإحالة "حيث يكون الفعل جنائية أو شروعا في جنائية معاقبا عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة" وذلك هو شأن القضية الحالية فلا محيص إذن من وجوب إحالتها إلى محكمة الجنايات رأسا وللتهم أن يبدى لدى تلك المحكمة من الأعذار أو الظروف المخففة ما يريد وهي تفصل في دفاعه بما ترى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض القرار المطعون فيه وإعادة الدعوى لقاضي الإحالة ليحيل المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات .

جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(١٠١)

القضية رقم ١٤١٥ سنة ٣ القضائية

وصف التهمة . تهمة . ذكرها في الحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة لصيغتها بالحكم الابتدائي . تأييد الحكم المستأنف لكونه في محله . نقض .

إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة بالمرّة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ، ولم تذكر المحكمة الاستئنافية عند تأييدها الحكم الابتدائي سوى قولها "إن الحكم المستأنف في محله" ، فإن مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ، ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت عليها المحكمة ويتعين إذن نقضه .

(١٠٢)

القضية رقم ١٤٢٠ سنة ٣ القضائية

نقض وإبرام . حكم قاض بتقدير آتاعاب محاماة اتهم لا محامى له . خطأ ماضى لا تأثير له على جوهر الحكم فى أصل الدعوى .

الحكم لأحد المتهمين بآتاعاب المحاماة فى حال أنه لم يكن له محام هو من قبيل الخطأ الماضى الذى يجوز لمحكمة النقض ملاقاته ، ولا تأثير لهذا الخطأ الماضى على جوهر الحكم فى أصل الدعوى .

جلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وحضرة حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٠٣)

القضية رقم ١٦٩٨ سنة ٢ القضائية

مسئولة مدنية . دعوى تضمين . مسئولية الحكومة عن خطأ موظفها . إغفال بيانات جوهرية . (المادة ١٥٢ مدنى)

إذا أغفلت المحكمة بحث أمر جوهرى يؤثر بثبوته أو نفيه فى رأى القاضى فى الدعوى كان الحكم معيباً .^(٢)

(١) ذهب خفير مع عمدة البلد لإبطال السواقى التى كانت تدار لرى الشراقى وأبطلا ساقية كان يديرها أحد الأهالى . وبعد انصرافهما عاد الخفير معه خفير آخر وأصر على أن يعطل ساقية الحبنى عليه ، فخلع الجازية وهدم بالقاس الطين المثبتة هى به ، فاعترضه صاحب الساقية ، وتماسك الاثنان ، وضرب الخفير صاحب الساقية بالكف أولاً ثم ضربه عمدا بيد القاس فى بطنه فكان ذلك سبباً فى وفاته . فقضت محكمة الجنائيات فيما قضت به بالزام الخفير مع وزارة الداخلية بالتعويض بطريق التضامن لأنه ارتكب جريمة أثناء قيامه بأداء عمل من أعمال وظيفته بصفته خفيرا ، ولأن الوزارة مسئولة عما يقع منه طبقاً للنصوص القانونية التى تجعل السيد مسئولاً عن أعمال تابعه أثناء قيامه بالأعمال المنوطة به بناء على أمر سيده . ومحكمة النقض قالت إن الحكم على هذا الوجه قد يستقيم لولا أنه يوجد بوقائع الدعوى التى عني الحكم نفسه باثباتها ما يشعر =

(١٠٤)

القضية رقم ٢٢٠٠ سنة ٢ القضائية

مسئولية مدنية . مسئولية الحكومة عن خطأ موظفيها . مناعه . ارتكاب الموظف خطأ بدافع شخصي .
مسئوليته وحده ولو كان ارتكاب الخطأ أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها .
(المادة ١٥٢ من القانون المدني)

١ — قواعد المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدني هي التي يجب أن يحتكم إليها حتى في دعاوى التضمين التي ترفع على الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد في حرياتهم أو أموالهم بفعل الموظفين .

٢ — مسئولية الحكومة عن عمل الموظف في حكم القانون المدني لا يكون لها محل إلا إذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع من الموظف في حال تأدية وظيفته (en exerçant ses fonctions) كما تقضي المادة ١٥٢ من ذلك القانون .
أما إذا ارتكب الموظف — ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها — خطأ بدافع شخصي من انتقام أو حق أو نحوهما، فالموظف وحده هو الذي يجب أن يسأل عما جرم إليه خطؤه من الضرر بالغير .

= يجوز أن يكون الخفير إنما اعتدى على المحنى عليه بدافع الانتقام لإرضاء لضغينة سابقة (كما دفعت الوزارة) .
فإن في عودة الخفير إلى المحنى عليه بعد إبطال ساقيته ، وفي إصراره على تعطيلها تعطيلًا تامًا بخلع جازيتها وهدم الطين المثبتة هي به ، ما يصح أن يحمل على الظن بأن هذا التزيد قد يكون منبعثًا عن دافع شخصي لالعلاقة له بعمل الوظيفة ، وأن الخفير إنما أراد به الإمعان في الكيد للمحنى عليه شفاء لخزازات وأحقاد شخصية ، فوق منه ما وقع من الاعتداء على حياة المحنى عليه . وبما أن قيام الضغينة بين المتهم والمحنى عليه من قبل وقوع حادث الاعتداء أمر تردد ذكره في المرافعة على لسان والد المحنى عليه ، وفي أقوال النيابة العامة وعلى لسان الدفاع عن المتهم ؛ فكان حقا على المحكمة أن تخلص في حكمها هذه الواقعة لأنها من الوقائع الجوهرية التي قد تغير موقف الحكومة بالنسبة للمسئولية المدنية . وإغفال الحكم لبيان هذه الواقعة يجعله قاصر البيان متعينا نقضه .

(٢) واضح من العبارات الواردة في الحكم أنه من جهة مبدأ المسؤولية مؤسس على القاعدة التي وضعتها المحكمة في القضية رقم ٢٢٠٠ سنة ٢ والمنشور حكمها في هذه المجموعة بالصفحات التالية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية عبد الفتاح عبد العال محمد الصعیدی بأنه في ليلة ٢٤ مايو سنة ١٩٣١ بهريط مركز كفر صقر مديرية الشرقية أحدث بعبد الحميد محمد مصطفى جروحا ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن أفضت هذه الجروح إلى وفاته بأن نشأت عنها حمرة مضاعفة بالتهاب رئوى بالورى فتوفى المجنى عليه . وطلبت من محكمة جناح كفر صقر الجزئية عقابه بالفقرة الأولى من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات .

وادعت أم أحمد أيوب جبل بحق مدنى وطلبت الحكم لها بمبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضا قبل المتهم ووزارة الداخلية بالتضامن .

سمعت المحكمة الدعوى ثم حكمت حضوريا في ١٦ يولييه سنة ١٩٣١ عملا بالمادة السابقة بحبس المتهم سنتين مع الشغل وإلزامه متضامنا مع وزارة الداخلية بأن يدفع المدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره واستأنفته المدعية بالحق المدنى في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ واستأنفته النيابة ووزارة الداخلية في ٢٥ منه .

ومحكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية بعد أن سمعت الدعوى بهيئة استئنافية حكمت حضوريا في أول مايو سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف .

فطعنت وزارة الداخلية بصفتها مسئولة عن حقوق مدنية في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ مايو سنة ١٩٣١ وقدمت تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ . ويجلسه ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢ حكمت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا . ثم نظر موضوعه بالجلسات التالية وفيها سمعت المرافعة وصمم الحاضر عن وزارة الداخلية على ما جاء بتقرير الأسباب والمذكرات المقدمة كما طلب حضرة الأستاذ صبرى أبو علم أفندى

المحامى الحاضر عن المدعية بالحق المدنى رفض هذا الطعن وصمم على ما جاء بدفاعه
التحريرى .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إنه سبق الحكم بقبول طعن وزارة الداخلية شكلا لتقديمه هو وأسبابه
فى الميعاد القانونى .

ومن حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون
إذ قضى بمسئولية الحكومة مدنيا عما وقع من المتهم استنادا إلى نصوص القانون
المدنى الخاصة بمسئولية السيد عن أعمال تابعه مع أن مسئولية الحكومة لا يصح
أن تبنى على قواعد القانون المدنى وإنما يجب الرجوع فيها إلى قواعد القانون العام
التي تقتضى التفريق بين الخطأ المصلحى أو الإدارى (faute de service) والخطأ
الشخصى (faute personnelle) بحيث لا تسأل الحكومة إلا عن النوع الأول
بخلاف الثانى فإن تبعته تقع على عاتق الموظف أو المستخدم وحده دون الحكومة .
ولو كان القانون طبق تطبيقا صحيحا على وقائع هذه الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم
لما كان هناك محل لإلزام الحكومة بتعويض ما فى القضية الحالية لأن الحادثة التي
قامت عليها هذه الدعوى هى المثل الواضح للخطأ الشخصى الذى يقع من الموظف
خارج حدود وظيفته ويكون هو المسئول عنه وحده دون الحكومة .

ومن حيث إن هذا الطعن يرمى إلى القول بوجوب ترسم ما جرى عليه قضاء
المحاكم الإدارية بفرنسا وما أخذ به علماء القانون العام فيها من التفريق بين أساس
مسئولية الحكومة عما يقع من موظفيها من عدوان على حقوق الأفراد ومسئولية
الأفراد عن أعمال تابعيهم وذلك للاعتبارات التي تضمنتها كتب الفقه الفرنسى .
على أن مجلس الدولة بفرنسا إذا كان قد جرى على هذه الخطة فبحكم ماله من حرية
النظر فى تقرير ما يرى من القواعد القانونية لأنه لم يقيد بقواعد مرسومة ومن أجل

ذلك استن في أحكامه سننا هي مزيج مما فهمه من معنى القانون العام ومما تقتضيه قواعد العدل المطلق وتابعه فيما رأى بعض فقهاء القانون وخالفه آخرون وتشعبت بهؤلاء وأولئك السبل والمذاهب ولا يزالون مختلفين في كثير من أمهات المسائل، وقد أدى بهم مستحدث النظريات إلى آراء ومواقف ليس من مصلحة الطاعنة — ولا من مصلحة مصر في حالتها الراهنة — الأخذ بها ولا الجرى عليها . ذلك هو مجمل الحال في فرنسا . أما في مصر فالمحاكم محدودة الاختصاص فيما ينشأ بين الحكومة والأفراد من منازعات فضلا عن تقيدها بما وضع لها من قوانين لا معدل لها عنها . وليس في ظروف الدعوى الحالية ما يستوجب تنكب هذه القوانين إلى ما عداها إذ النصوص المدنية صريحة وممكنة التطبيق حتى في دعاوى تضمين الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد في حرياتهم أو أموالهم بفعل الموظفين .

ومن حيث إنه لذلك تكون محكمة الموضوع قد أصابت إذ طبقت أحكام القانون المدني على هذه القضية ولا وجه لأن يعد هذا خطأ منها في التطبيق . وإذن يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(١٠٥)

القضية رقم ١٠٧٣ سنة ٣ القضائية

جريمة الزنا . سقوطها بالنسبة للفاعل الأصلي . سقوطها بالنسبة للشريك . اختلاف الفاعل الأصلي والشريك في الجنسية . لا يؤثر .

إن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة ويعتد الثاني شريكا وهو الزاني بها . فإذا انمحت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائي على الشريك فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، وإلا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التي حدثت بمنأى عن كل شبهة إجرام . كما أن العدل المطلق

لا يستتبع إبقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ؛ لأن إجرام الشريك إنما هو فرع عن إجرام الفاعل الأصلي ، بل الواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل . ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الفاعل الأصلي والشريك في الجنسية والتشريع والقضاء ، ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتنع فيه التجزئة ، وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات . فإذا صدر عفو شامل من دولة أجنبية محا جريمة الزوجة قبل صدور حكم نهائي على الشريك المصري ، وجب حتما أن يستفيد هذا الشريك من ذلك العفو .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن مبنى الوجه الثانى من أوجه الطعن أن الطاعن دفع بسقوط الدعوى بالنسبة له وذلك لصدور العفو الشامل عن الزوجة قبل الحكم عليه نهائيا وذلك قياسا على حالة وفاتها قبل صدور حكم نهائي فان أغلبية الشراح على أن الدعوى العمومية تسقط في هذه الحالة بالنسبة للشريك تبعا لسقوطها عن الزوجة بالوفاة فرفضت المحكمة هذا الدفع بحجة أن قانون العقوبات المصرى خلو من النص على أثر العفو الشامل الصادر من مملكة أجنبية . ولا يزال الطاعن يصر على القول بأنه لا يجوز أن يحمل وزر الجريمة وحده إن كانت هناك جريمة .

ومن حيث إن واقعة الحال في هذه القضية بحسب الثابت في أوراقها ومستنداتها الرسمية تتحصل في أن القنصلية الإيطالية حكمت على الزوجة بالعقوبة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فاستأنفت إلى محكمة استئناف رومس ، وهذه أصدرت حكما غيابيا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٠ بتأييد الإدانة مع تخفيض العقوبة . وفي أثناء ذلك صدر في أول يناير سنة ١٩٣٠ من الحكومة الإيطالية أمر بالعفو عن عقوبة من حكم عليهم لمدة لا تزيد على سنة . فتمسك الطاعن — باعتباره شريك الزوجة

في جريمتها — بهذا العفو أمام المحكمة الأهلية وسماه عفوًا شاملاً ودفع أمام الدرجتين الابتدائية والاستئنافية بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له فكان نصيب هذا الدفع الرفض في الدرجتين . غير أنه بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ — أى قبل أن يصدر عليه الحكم الاستئنافية بأسبوع واحد (إذ تاريخ هذا الحكم هو ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢) — صدر من الحكومة الإيطالية مرة أخرى عفو شامل عن جميع الجرائم التي لا يزيد الحد الأقصى للعقوبة فيها على خمس سنوات . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المحكمة القنصلية بمصر اعتماداً على أمرى العفو المذكورين حكمت بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ بسقوط الجريمة عن الزوجة وامحائها بالعفو الشامل . ومن حيث إنه واضح مما تقدم أن العفو الشامل الذي محا جريمة الزوجة قد صدر قبل أن يصدر حكم نهائى على الطاعن .

ومن حيث إنه وإن كان أمر ذلك العفو الشامل الذى محا جريمة الزوجة صادراً من حكومة أجنبية وليس له أثر قانونى مباشر على جريمة الشريك المصرى . إلا أن الواقع الذى لا يصح إغفاله أن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهى الزوجة ويعدّ الثانى شريكاً وهو الرجل الزانى . فإذا انحوت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب فإن التلازم ذهنى يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان بقاء الحكم على الشريك تأثيماً غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام فضلاً عن أن العدل المطلق لا يستسيغ إبقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعل الأصلي . لأن إجرام الشريك إنما هو فرع عن إجرام الفاعل والواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل . ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الشخصين فى الجنسية والتشريع والقضاء ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشان الخاص الذى تمتنع فيه التجزئة وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات .

ومن حيث إنه لهذه الاعتبارات ترى المحكمة وجوب تقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

(١٠٦)

القضية رقم ١١٢٣ سنة ٣ القضائية

طبيب . الكشف على المصاب من طبيب حكومي أو طبيب غير موظف . تقدير قيمة الكشف كتقدير الدليل أمر موضوعي .

لم يحتم القانون أن يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة ، كما أنه لم يوجب كذلك على المحكمة الأخذ بالكشف الطبي المتوقع من طبيب حكومي . بل إن للمحكمة أن تأخذ به أو تهمله ، كما أن لها أن تعول على الكشف الطبي المتوقع من طبيب غير حكومي ، إذ هو دليل كسائر الأدلة التي تقدم لها وتقع تحت تقديرها وحدها .

جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(١٠٧)

القضية رقم ١٤١٨ سنة ٣ القضائية

قذف :

(أ) قذف في حق موظف عمومي . حق محكمة النقض في تقدير القول أو الكتابة التي هي موضوع الدعوى .

(ب) شرط الإحفاء من العقاب . إثبات صحة الواقعة مع حسن النية .

(ج) إثبات واقعة القذف . تركه أمام محكمة الموضوع . طلب إعادة القضية إليها لإمكان إثبات صحة الواقعة . لا يجوز إبداءه لأول مرة لدى محكمة النقض .

(د) إثبات صحة الواقعة . عدم تحقق هذا الشرط . سلامة النية . لا محل للنقض فيه .

(المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٣١ و ١٦٨ ع)

١ - متى أثبت حكم ما صادر في جريمة نشر أن المتهم نشر فعلا العبارات التي يؤخذ بسببها كانت هذه العبارات هي نفس الواقعة المعزوة إلى المتهم والمثبتة بالحكم . ولا تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيما إذا كانت قانون العقوبات يتناولها أو لا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقا صحيحا أم لا - لا تستطيع ذلك إلا إذا فحصتها وتعرفت ما فيها من الدلالات اللغوية وما لها من المرامي القرينة أو البعيدة . ومن أجل ذلك فلمحكمة النقض دائما حق فحص تلك العبارات للغرض المتقدم وتقديرها في علاقتها مع القانون التقدير الذي تراه مهما يكن رأى محكمة الموضوع في دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون . أما القول بأن البحث في وقوع إسناد المطاعن إلى المجنى عليه أو عدم وجوده هو مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع فصلا نهائيا لا معقب عليه لمحكمة النقض فقول غير مقبول .

٢ - القاذف في حق الموظفين العموميين لا يعفى من العقاب إلا إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليهم من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية .

٣ - إذا لم يثبت المتهم واقعة القذف المنسوبة إليه ولم يطلب من محكمة الموضوع إثباتها ثم طلب محاميه إلى محكمة النقض احتياطيا في حالة نقضها الحكم أن تعيد القضية إلى محكمة الموضوع ليتسنى له إثبات واقعة القذف متذعرا لذلك بأن تركه الإثبات لدى محكمة الموضوع كان على أثر الصلح الذي تم بينه وبين أحد المجنى عليهم فمثل هذا الطلب لا يمكن إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . خصوصا إذا كان ظاهرا أن محامي المتهم قد استنفد كل ما كان لديه من الدفاع ولم يكن في مرافعته أدنى ما يستشف منه أن المتهم كان في استطاعته إثبات واقعة القذف المعزوة إليه .

٤ - إذا لم يتحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية فلا محل للخوض في مسألة نية المتهم سليمة كانت أو غير سليمة إذ هذا البحث لا يكون منتجا ما دام القانون يستلزم توفر الشرطين معا للإعفاء من العقاب .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن وقائع هذه المادة بحسب الثابت في الحكم المطعون فيه وما أشار إليه من أوراق الدعوى تنحصر في أن المتهم :

(أولا) نشر في العدد رقم ١٦٠ من جريدة الجهاد الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ مقالا تحت عنوان "هل لوزير الأشغال صلة بشركة ثورنيكروفت ؟" جاء فيه ما يأتي :

"وزير الأشغال شديد الحماسة في الدفاع عن شركة ثورنيكروفت شديد الرغبة"
 "في منحها احتكارا لجميع خطوط القاهرة بنقض النظر غضا مطلقا عن المساكين"
 "من مواطنيه أصحاب المصالح القديمة في تلك الخطوط — ما قضى فيه لمصلحة"
 "تلك الشركة وما لم يزل مصيره معلقا في كفة القدر أو في كفة الشهوات" .

"وقد تواترت في الأندية والمجالس وفي الدوائر العالية والمتواضعة وما بينهما"
 "إشاعات مؤداها — والعلم عند الله وعند صاحب السعادة عبود باشا وعند"
 "بكار المساهمين من إنجليز ظاهرين ومصريين مختفين — إشاعات مؤداها"
 "أن لصاحب السعادة إبراهيم فهمي كريم باشا سهوما في تلك الشركة ليست قليلة"
 "العدد ولا ضئيلة الأرباح . وقد استبعد بعضهم أن يقدم وزير الأشغال المنصب"
 "الأعلى في وزارة الأشغال على الاشتراك في عمل تجارى لوزارة الأشغال في تقريره"
 "وتوجيه مصيره وتوسيع نطاقه أو تضيقه نفوذ ليس يخفى على أحد بل هي"
 "صاحبة الرأي الأول والأخير فيه من الوجهة الفنية . فأجاب بعض من يزعمون"
 "العلم بدخائل الأمور بأن سعادة الوزير لم يساهم في الشركة باسمه وإنما أخوه"
 "أو بعض أقربائه أولا أدري من هو الذي ساهم باسم الوزير... " .

(ثانيا) نشر في العدد رقم ١٦١ من هذه الجريدة الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢ مقالا ثانيا تحت عنوان "المساهمون المبرقعون في شركة ثورنيكروفت يختالون لاتقاء الفضيحة فيفتضحون" يدور حول أن شركة ثورنيكروفت اندجنت في شركة سوارس لتنجو من شرط الاحتفاظ بنسبة معينة من رأس المال والعمال المصريين ومن إعلان أسماء أصحاب "المعالي والسعادة والعزة المساهمين المبرقعين" ممن قد يكونون موظفين وموظفين كبارا جدا إلى آخر ما تفهم من كلمة "جدا" من الدلالات أو ممن يكون اتصالهم بمحضرات أصحاب السعادة الكبار جدا ذا دلالة واضحة مخزية فاضحة ممن لو عرفت أسماؤهم لكان فضيحة الفضايح الخ ... " .

(ثالثا) نشر في العدد رقم ١٦٢ الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢ مقالا ثالثا تحت عنوان "اقرأوا واعجبوا أيها المصريون" عبود باشا وحده يملك أكثر من ٥٢ في المائة من سهم شركة ثورنيكروفت وسوارس مندجتين فماذا تقولون وماذا تقول " جاء فيه ما يأتي :

"اسمعوا أيها المصريون العقلاء ثم احكموا بما ينتجه لكم المنطق في أبسط صوره وأشكاله ، ولا تفكروا طويلا لأن المسألة على ما نظن لا تحتاج من حضراتكم إلى تفكير طويل .

قلنا لكم أيها السادة القراء غير مرة إن الإشاعة مستفيضة بأن بعض المصريين من ذوي النفوذ الكبير في هذا العهد يملكون سهوما كثيرة في شركة ثورنيكروفت الإنجليزية وإنهم يكتتمون أسماءهم حتى لا يقال إن لنفوذهم اتصالا وثيقا بما أحرزته تلك الشركة من تسهيلات غير مشروعة .

وقلنا إن بعض تلك الإشاعات كان يتناول من بعيد أو قريب حتى صاحب السعادة وزير الأشغال نفسه فلما سأل حضرة محمد افندي عبد الكريم عسران سؤاله بهذا الشأن وأجاب عنه دولة صدقي باشا بما أجاب من نقي مشيع بروح الامتعاض والاستياء الشديد من إلقاء السؤال تقول لما أجاب دولته بنفي الأمر عن

زميله لم يسعنا بالطبع سوى التصديق والاعتناع كما صدق واقتنع صاحب السؤال
آنحرا الأمر .

لكن إحدى جرائد المساء نشرت في عددها البارحة بياناً بتوزيع السهم .
وهذا البيان هو الذى نرجو أن نسترعى إليه أنظار المصريين العقلاء على أن يصدروا
فيه حكمهم ولو بينهم وبين أنفسهم ولن يحتاج إصدار حكمهم إلى تفكير طويل ...
والآن أرجو أيها القارئ الكريم أن تقرأ الأرقام وأن تزن الأقدار وأن تقارن بين
ما يملكه حضرة صاحب السعادة عبود باشا وحده . نعم وحده بلا شريك ظاهر
أو مستور، موظف أو من أصحاب الأعمال الحرة . يا لها من همة ويا لها من قدرة
مستعمدة من عبقرية هذا العهد تلك التى مكنت لعبود باشا وحده دون شريك
مستور أو ظاهر من الموظفين أو غير الموظفين ! يا لها من قدرة تكاد تصل إلى
حد الإعجاز ! لزمنا الحجة إذن وأسفر الصبح لدى عينين لا سيما إذا كانت عيناه
مجردتين من كل منظر مكبر كالميكروسكوب أو مقرب كالتلسكوب . نعم لزمنا الحجة
وأسفر الصبح لدى عينين تريان الأشياء فى صورها الرسمية الظاهرة التى لا مطعن
فيها من حيث الأشكال والأوضاع ... ” .

وختم المقال بقوله : ”ولكنه قد تكون قسوة منه (عبود باشا) وجفاء شديداً
يشبه الأثرة أن يستحوذ لنفسه وحدها ٥٢ فى المائة من هذه السهم الحصبة
المثمرة دون أن يشرك أصدقاءه الأوفياء الكثيرين فى هذه الفرصة الذهبية فينزل لهذا
عن ألف وذاك عن ألفين من تلك السهم ولو بثمتها الصحيح . لكن مالنا ولهذه
المجاملات الشخصية ما دام هو المالك الوحيد لهذه السهم دون شريك ظاهر
أو مستور . وكل مالك حرقياً يملك والله أعلم “ .

فرفعت النيابة العمومية عليه الدعوى لدى محكمة جنابات مصر طالبة عقابه
بالمواد ١٤٨ و ٢٦١ فقرة أولى وثانية و ٢٦٢ فقرة أولى وثالثة و ١٦٨ لقذفه فى حق
إبراهيم فهمى كريم باشا وزير الأشغال العمومية وبعض الوزراء الآخرين وفى حق

أحمد محمد عبود باشا بالصيغة المبينة في ديباجة هذا الحكم . وقد دخل عبود باشا مدعيا بحق مدنى طالبا التعويض لما ناله من الإساءة بسبب هذا الطعن .

وعقب المرافعة في الدعوى قرر المحامى المدافع عن المتهم أن موكله لم يقصد أحدا من المجنى عليهم بسوء ، وعندئذ تنازل وكيل عبود باشا عن دعواه المدنية . وقبل الحكم في الدعوى قدم المحامى عن المتهم أيضا خطابا من موكله يؤيد فيه أنه لم يقصد أحدا من المجنى عليهم بسوء .

ومحكمة الجنايات حكمت ببراءة المتهم . وجوهر ما قام عليه حكمها :

(١) أن تعرض المتهم للموضوع الذى كتب فيه إنما كان على أثر ما نشرته جريدة المقطم من أن أحد أعضاء مجلس النواب وجه بالمجلس سؤالا إلى وزير الأشغال إبراهيم فهمى كريم باشا يستعلم فيه عما إذا كانت مساهمات فى شركة ثورنيكروفت وهل من الجائز أن يكون مساهمات فيها مع أنها تحت إشرافه ولو كان إشرافا غير مباشر . كما أن تعرضه لعبود باشا إنما كان بناء على أنه هو الساعى فى تأسيس هذه الشركة وله ثلاثة أرباع أسهمها ، وأن كتابة المتهم فى هذا الموضوع إنما كانت لأن الشركة احتكرت بعض الخطوط بمنحصر تصريح وزير الأشغال على خلاف الدستور وأنها فى عملها أخلت ببعض الشروط الواجب عليها مراعاتها .

(٢) ”أن عبارات المقالات قد يفهم منها جنوح المتهم إلى إقناع القارئ بصدق ما اتهم به من أسناده إلى وزير الأشغال وبعض الوزراء إلا أن مرجحات هذا الفهم تتعارض مع ما دللت عليه ظروف الدعوى من أن المتهم تعرض للتعليق على ذلك ”السؤال قبل علمه بالتكذيب الذى صرح به رئيس الوزراء فى بيانه الذى رد به ”فى المجلس على السؤال وقبل علمه بالاعتبارات التى بينها وكيل عبود باشا بالجلسة ”نفيا لما أثارته تلك المخالفات من دوافع الانتقاد “ — تقول المحكمة هذا ثم تردفه بقولها : ”إن هذا يؤيد أن البواعث التى دفعت المتهم إلى ذلك التعليق كانت ”مبنية على حسن القصد الذى قد يسوق صاحبه إلى التعبير عن غرضه فى مثل “

”هذا المقام بعبارات يمكن حملها على تعريضات غير مقصودة وإنها لذلك طلبت“
 ”من المتهم أن يصرح علنا بالجلاسة بأنه لم يقصد توجيه هذا القذف لأحد من“
 ”المجنى عليهم حتى يرتفع كل شك علق بذهن القارئ في شرفهم وكرامتهم ، وقد“
 ”صرح ويكمله بذلك وتلا كتابا بهذا المعنى . كما أن وكيل عبود باشا تنازل عن دعواه“
 ”المدنية مكتفيا بهذا التصريح معتبرا إياه نافيا لكل مساس بشرفه“ .

وحيث إن النيابة العامة طعنت في هذا الحكم لأسباب حاصلها ما يأتي :

(١) أن المحكمة أخطأت في قولها إن تعرض المتهم للتعليق على السؤال كان قبل علمه بالتكذيب الذي صرح به رئيس الوزراء ردًا على السائل إذ المقالان الثاني والثالث نشر في ٢٤ و ٢٥ فبراير بعد هذا التكذيب الذي كان في مساء ٢٣ فبراير . وإن هذا الخطأ هو الذي جرح المحكمة إلى قولها بسلامة نية الطاعن .

(٢) أن محكمة الجنايات أخطأت في تطبيق القانون لأن المتهم ذكر في مقاله الأول أن الإشاعة متواترة بأن لوزير الأشغال أسهما في شركة ثورنيكروفت وأنه لذلك شديد الحماسة في الدفاع عنها ، ثم كتب مقالته الثاني والثالث بقصد تأكيد تلك الإشاعة وحمل الناس على عدم تصديق التكذيب ، وفي هذا قذف صريح كما يعلم من عبارات المقالات نفسها ، وأنه لا محل للقول بسلامة النية فإن سوء النية يفترض من مجرد استعمال عبارات مقذعة . ومن جهة أخرى فإن لسلامة النية التي تعفى من العقاب شرائط مقررة هي أن يكون موجه الانتقاد معتقدا في ضميره صحته وأن يكون قدر الأمور قدرها وأن يكون انتقاده للصحة العامة لا لسوء القصد فإن فهم قاضي الموضوع سلامة النية على غير هذا الوجه كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض .

(٣) أن القانون يشترط للإعفاء من العقاب أن يثبت القاذف صحة وقائع القذف وذلك فوق اشتراط حسن النية ، والمتهم لم يثبت صحة ما قذف به .

(٤) أن مجرد اعتذار القاذف بالصفة التي أشار إليها الحكم لا يبرر رفع المسئولية .

ولذلك طلبت النيابة قبول الطعن وتقض الحكم وتطبيق القانون . وقد صممت النيابة بمجلسة المرافعة على ما ورد بتقرير الأسباب المقدم منها .

أما محامى المتهم فيتحصل دفاعه فيما يلى :

(١) إن المقال الثانى الذى نشر فى العدد الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير كان نشره قبل أن يعلم المتهم بالتكذيب الذى ألقاه رئيس الوزراء بمجلس النواب فى مساء ٢٣ فبراير . ذلك بأن جريدة الجهاد هى من جرائد الصباح التى تجهز وتطبع فى مساء اليوم السابق على تاريخها فرئيس الوزراء ألقى رده فى الوقت الذى كان المتهم يجهز فيه المقال المذكور وقد جهزه غير عالم بالتكذيب خصوصا وأنه ليس له مندوب بالمجلس . وإذن فلا خطأ فيما ذكرته محكمة الموضوع من أنه علق على السؤال قبل علمه بالتكذيب .

(٢) إن قوام جريمة القذف أن يقع إسناد مطاعن شائنة إلى المجنى عليه ، ووقوع الإسناد وعدمه مسألة موضوعية بحتة متى ارتأى فيها قاضى الموضوع رأيا فهو نهائى لارقابة لمحكمة النقض عليه . ومحكمة الموضوع فى الدعوى الحالية قد نفت وقوع هذا الإسناد وهذا ينهار معه طعن النيابة .

(٣) إن محكمة الموضوع على كل حال أثبتت سلامة نية الطاعن وهو فى الواقع سليمها إذ أنه يجزئ ما بلغه خبر التكذيب نشر مقاله الثالث مفيدا اقتناعه بهذا التكذيب . وحيث إنه متى أثبت حكم ما صادر فى جريمة نشر أن المتهم نشر فعلا العبارات التى يؤخذ بسببها كانت هذه العبارات هى نفس الواقعة المعزوة إلى المتهم والمثبتة بالحكم . ولا تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيما إذا كان قانون العقوبات يتناولها أو لا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقا صحيحا أم لا — لا تستطيع ذلك إلا إذا فحصتها وتعرفت ما فيها من الدلالات اللغوية وما لها من المرامى القرينة أو البعيدة . ومن أجل ذلك فلمحكمة النقض دائما حق فحص تلك العبارات للغرض المتقدم وتقديرها فى علاقتها مع القانون التقدير الذى تراه مهما يكن رأى

محكمة الموضوع في دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون . ولقد أصبح هذا مبدأ مقروراً ثابتاً لا يمكن العدول عنه بحال لما في هذا من تعطيل وظيفة محكمة النقض في هذا الخصوص وصدها عن القيام بواجبها فيه .

وحيث إنه يبين من ذلك أن ما دفع به المحامي عن المتهم من أن قاضي الموضوع فصل في أمر الإسناد بعدم وجوده ومن أن فصله فيه نهائي لا معقب عليه لمحكمة النقض — ما دفع به من ذلك هو على فرض صحته غير مقبول . بل إن لمحكمة النقض — كما تقدم — الحق دائماً في تقدير القول أو الكتابة التي هي موضوع الدعوى والتي أثبتتها الحكم لمعرفة توافر الإسناد فيها وعدم توافره وهل قاضي الموضوع أخطأ التقدير أم أصاب .

وحيث إن الواقع أن الحكم المطعون فيه لم يستبعد الإسناد كما هو مقول بل إنه على العكس من ذلك بدأ في هذا الصدد بقوله : ” إن عبارات المقالات قد يفهم ” منها جنوح المتهم إلى إقناع القارئ بصدق ما اتهم بإسناده إلى وزير الأشغال ” وبعض الوزراء إلا أن مرجحات هذا الفهم تتعارض ... الخ ” فالحكم بهذا أفاد إفادة صريحة أن تلك العبارات قد تفيد بمدلولها اللغوي جنوح المتهم إلى إقناع القارئ بصدق ما اتهم بنسبته إلى الغير، وأن لهذه الإفادة مرجحات . ولا شك أن هذا القدر من جانب محكمة الموضوع كاف في إفادة ما خامرها مبدئياً من قيام الإسناد . وذلك على الرغم من وجود لفظة ” قد ” التشكيكية التي استعملتها .

أما ما ذكره الحكم بعد من أن مرجحات هذا الفهم تتعارض مع ما دلت عليه ظروف الدعوى من أن تعرض المتهم للجنى عليهم كان قبل علمه بالتكذيب الرسمي وقبل علمه بالاعتبارات التي أوردها ويكل عبود باشا نفيها لما أثارته تلك المخالفات من دوافع الانتقاد — ما ذكره الحكم من ذلك وما رتب عليه من سلامة نية المتهم في تعرضه للجنى عليهم، كل ذلك ظاهر أن فيه انتقال نظر إذ دلالة العبارات لا تتغير بالزمان ولا بالمكان ولا بظروف الأحوال بل هي واحدة سواء أكان واضعها

وضعها من قبل التأكيد أو من بعده ومن قبل علمه بما ينفي دواعي الانتقاد أو من بعده وسواء أكان قالها سهواً أو خطأ أو عمداً بسلامة نية أو بسوء قصد إذ لا شيء من ذلك يتعارض مع مفهومها الذي أشارت إليه محكمة الموضوع بل كل هذا بحث في البواعث والدوافع فهو في وادٍ ومفهوم العبارات الذي أشارت إليه المحكمة في وادٍ آخر. يبقى إذن أن المحكمة لم تورد على أصل عبارتها أدنى ما يتعارض معها وبقيت تلك العبارة على حالها ما دام ذلك الذي قالت إنه تعارض يهدمها راجعاً كله إلى سلامة النية وهي شيء آخر إن صح فله حكمه القانوني وهو رفع العقاب المترتب على الإسناد لا إزالة الإسناد .

وحيث إنه بقطع النظر عما أشارت إليه محكمة الجنايات ، وبقطع النظر عما إذا كان المتهم نشر مقالته الثاني قبل علمه بالتكذيب الذي أدلى به رئيس الوزراء بمجلس النواب في مساء ٢٣ فبراير — بقطع النظر عن كل ذلك فإن أي مطلع على المقالات الثلاث المذكورة يفهم منها بطريقة لا ريب فيها أن المتهم يحاول جاهداً أن يقنع قراءه بأن إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال وغيره من وزراء الدولة ممن لم يسلمهم بالذات يحابون شركة سيارات ثورنيكرافت في نظير أسهم امتلاكوها ، وأنهم — إخفاء لهذا الامتلاك عن أعين الناس وخشية من الفضيحة والعار — اتخذوا من عبود باشا ستارا لهم ليقبهم التعرض لنقد الناقلين ، وأن مصلحتهم هذه هي التي دفعتهم إلى أن يتركوا الشركة تسير عرباتها في أنحاء القاهرة وتتمتع باحتكار فعلي غير قائم على أساس موافق للدستور والقوانين . هذا هو الذي يفهمه المطلع على تلك المقالات وذلك على الرغم من الأساليب المتلوية التي ظن الكاتب أنها تخفي مراده مع كونها لا تزيد في أنفس القراء إلا ظهوراً وتأكداً .

وحيث إنه لا شك أن فعلة المتهم هذه هي قذف واضح على الوجه الذي اتهمته به النيابة يقع تحت متناول المواد ١٤٨ و ٢٦١ فقرة أولى وثانية و ٢٦٢ فقرة أولى وثالثة و ١٦٨ من قانون العقوبات . ولا يعفيه من العقاب إلا أن يكون من جهة

أثبت صحة ما قذف به المحبى عليهم ، وأن يكون من جهة أخرى حسن النية كما هو مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات .

وحيث إن المتهم لم يثبت ولم يطلب من محكمة الموضوع إثبات واقعة القذف المتهم هو بها بل هو أقتر لديها في نهاية الأمر بما يفيد عجزه عن إثبات امتلاك إبراهيم فهمى كريم باشا وزير الأشغال أو غيره من الوزراء لشيء من سهام الشركة واقتناعه بما قدم عبود باشا من مستندات وتسليمه بأن هذا الأخير لم يكن في امتلاكه لما يمتلكه من تلك السهوم ستارا لأحد .

وحيث إن محامى المتهم طلب إلى محكمة النقض احتياطيا في حالة نقضها الحكم ألا تطبق القانون بل تعيد القضية إلى محكمة الموضوع ليتسنى له إثبات واقعة القذف المتقدمة متذرا لذلك بأن تركه الإثبات لدى محكمة الموضوع كان على أثر الصلح الذى تم بينه وبين عبود باشا .

وحيث إن هذا الطلب لا يمكن إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . على أنه بالإطلاع على محضر جلسة محكمة الموضوع رأى أن محامى المتهم قد استنفد كل ما كان لديه من الدفاع وأفاض في ذلك إفاضة مطولة في جلستين متاليتين كما أفاض ويكل عبود باشا في دفاعه أيضا . وليس في مرافعة الطرفين أدنى ما يستشف منه أن المتهم كان في استطاعته إثبات واقعة القذف المذكورة وأن عدم إثباته إياها لم يكن إلا لسبب الصلح المقول به .

وحيث إنه مع عدم تحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية لا محل للغرض في مسألة نية المتهم سليمة كانت أو غير سليمة إذ هذا البحث غير منتج ما دام القانون يستلزم توفر الشرطين معا للإعفاء من العقاب .

وحيث إنه لجميع ما تقدم تكون التهمتان المسندتان إلى المتهم متوافرة أركانهما القانونية وعقابه عليهما يقع تحت نصوص المواد ١٤٨ و ٢٦١ فقرة أولى وثانية

و ٢٦٢ فقرة أولى وثالثة و ١٦٨ من قانون العقوبات مع ملاحظة تطبيق المادة ٣٢ منه للارتباط بينهما .

وحيث إن المحكمة ترى استعمال الرأفة مع المتهم والاكتفاء بتغريمه لأنه لم يسبق الحكم عليه بعقوبة ما قبل وقوع هذه الجريمة منه ثم لما كان منه من الاعتذار عنها .
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبمعاقة محمد توفيق دياب أفندى بغرامة قدرها خمسون جنيها مصريا .

(١٠٨)

القضية رقم ١٤٢٣ سنة ٣ القضائية

تبديد أشياء محجوزة . تسديد بعض الدين قبل تاريخ بيع الأشياء المحجوزة . تسديد باقى الدين بعد تاريخ البيع لا يبنى نية التبديد . (المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

إن تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها نظير هذا الدين ، ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفى نية التبديد الذى وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين ، ولا ينجلى المتهم من المسؤولية الجنائية التى توجب عليه أن يقدم الشئ المحجوز عليه أو كامل الدين فى اليوم المحدد للبيع .

(١٠٩)

القضية رقم ١٤٢٤ سنة ٣ القضائية^(١)

عقوبة . استئناف المتهم وحده . عدم جواز تشديد العقوبة عليه .

(المادة ١٨٩ تحقيق)

استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة ، فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب ، مهما لاحظت فى الحكم المستأنف من الخطأ فى تقرير الوقائع أو فى تطبيق القانون .

(١) الهيئة التى أصدرت الحكم فى هذه القضية هى الهيئة السابقة عدا حضرة مصطفى محمد بك فقد حل محله حضرة حامد فهمى بك .

(١١٠)

القضية رقم ١٤٣١ سنة ٣ القضائية

(أ) اختصاص . دعوى لدى محكمة الجنج . وجود شبهة الجناية فيها . وجوب امتناعها عن نظرها . دعوى لدى محكمة الجنج . لا شبهة في كونها جنحة . وجوب نظرها .

(المادة ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات)

(ب) رشوة . تمام هذه الجريمة قانونا بالإيجاب والقبول . التظاهر بالقبول لغرض . ليس قبولا صحيحا . إيجاب الراشي وحده . شروع في الرشوة . (المادة ٩٦ عقوبات)

١ — إن محكمة الجنج إنما يجب عليها الامتناع عن نظر الدعوى طبقا للمادة ١٧٤ (تحقيق جنايات) إذا هي وجدت في وقائعها شبهة الجناية؛ وعندئذ فقط يمتنع عليها التقدير، بل يتعين أن تترك ذلك إلى المحكمة التي تملكه، لأن حكمها في قوة القرائن الدالة على توفر عنصر الجناية أو في ضعفها يكون تعرضا منها لأمر خارج عن اختصاصها . أما إذا لم تقم لدى المحكمة أية شبهة من حيث طبيعة الجريمة، وكانت مقتنعة بأن الوصف القانوني الوحيد الذي يصح انطباقه على الوقائع المقدمة إليها هو وصف الجنحة، كان متعينا عليها في هذه الحالة أن تفصل في القضية بحسب الوصف الذي اقتنعت بصحته، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم الاختصاص .

٢ — إن جريمة الرشوة لا تتم قانونا إلا بإيجاب من الراشي وقبول من جانب المرتشى إيجابا وقبولا حقيقيين . فإذا كانت الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشي متلبسا بجريمته، فإن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعدما في هذه الحالة، ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الراشي لم يصادف قبولا من الموظف، فهو شروع في رشوة منطبق على المادة ٩٦ عقوبات .

جلسة أول مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك .

(١١١)

القضية رقم ١١١٧ سنة ٣ القضائية

جريمة الامتناع عن تسليم الطفل إلى حاضنته . وجوب الإشارة إلى حكم الحضانة في الحكم الذى يعاقب عليها .
(المادة ٢٤٦ ع)

إذا أنكر المتهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات صدور حكم بالحضانة فيجب أن يشير الحكم القاضى بمعاقبته على هذه الجريمة إلى أن هناك حكما قاضيا بضم الطفل إلى حاضنته . فإذا هو سكت عن تجلية هذه النقطة الجوهرية ففي سكوته إخلال بحق الدفاع ، فضلا عما يترتب عليه من تعطيل حق محكمة النقض في مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، وذلك مما يعيبه ويبطله .

(١١٢)

القضية رقم ١٢٨١ سنة ٣ القضائية

تزوير . القصد الجنائى . عناصره . جهل المزور نتائج تزويره . لا ينفى القصد الجنائى .

١ - القصد الجنائى في جريمة التزوير ينحصر في أمرين : الأول علم الجانى بأنه يرتكب جريمة التزوير بجميع أركانها التى تتكون منها طبقا للقانون ، أى إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا ، وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة - لو أن المحرر استعمل - أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام . والثانى اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، ذلك الاقتران المعبر عنه عادة بأنه هو النية الخاصة في جريمة التزوير (Dol spécial) .

٢ — العلم المشروط توافره مبدئياً لتحقيق الركن الأدبي لجريمة التزوير، والذي يتطلب فيه الإحاطة بجميع أركان الجريمة يكفي فيه في بعض الأحوال أن يكون علماً فرضياً، وبخاصة فيما يتعلق بالإحاطة بركن الضرر، فإنه لا يشترط أن يعلم المتهم علماً واقعياً فعلياً بأن تغيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه أن يحدث ضرراً، بل من المتفق عليه أنه يكفي أن يكون في وسعه ومن واجبه أن يعلم ذلك . ويستوى في هذا أن يكون عدم علمه ناشئاً عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع، إذ أنه يجب أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغييره للحقيقة والتي كان من واجبه وفي وسعه أن يتحذى احتمال حصولها .

(١١٣)

القضية رقم ١٤٣٢ سنة ٣ القضائية

شاهد . سماعه بعد اليمين . إعادة سؤاله بعد سماع غيره في نفس الجلسة بغير إعادة تحليفه . جوازه .
(المادة ١٤٥ تحقيق)

إذا سمعت المحكمة شهادة شاهد بعد تحليفه اليمين، ثم أعادت سؤاله بعد سماعها شهوداً آخرين أو أثناء مرافعة الخصوم في الدعوى، فليس واجبا عليها أن تعيد تحليفه اليمين مرة أخرى . بل إن كل إجاباته على ما يوجه إليه في هذه المناقشة الثانية الحاصلة أثناء الجلسة نفسها تكون واقعة تحت اليمين الأولى .

(١١٤)

القضية رقم ١٤٣٥ سنة ٣ القضائية

استعمال ورقة مزورة . إثبات التزوير . خطأ الحكم في تاريخ التزوير أو عدم تحديده . لا يفسده .
إذا كانت جريمة التزوير مقطوعاً بسقوطها، والمحاكمة مقصورة على جريمة الاستعمال، فإنه يكفي أن يكون الحكم الصادر بالإدانة في جريمة الاستعمال قد عني بإثبات توافر الأركان الخاصة بجريمة التزوير . ولا يفض من قيمة الحكم أن يكون لم يحدد تاريخ التزوير أو يكون أخطأ في تحديد تاريخه، مادامت جريمة الاستعمال

مقطوعاً بأنها ما تزال قائمة . إنما يهم تحديد تاريخ التروير إذا كانت المحكمة دائرة على جريمة التروير نفسها ليعلم ما إذا كانت قائمة أم سقطت بمضى المدة .

(١١٥)

القضية رقم ١٤٣٩ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعى . تقدير هذا الظرف موضوعى . محل تدخل محكمة النقض .

(المادة ٢١٠ ع)

تقدير أن المتهم كان فى حالة دفاع ضرورى لرد الاعتداء أو غير ضرورى مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع الفصل فيها بدون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض ، اللهم إلا إذا كانت الوقائع التى تثبتتها المحكمة فى حكمها دالة بذاتها على تحقيق معنى الدفاع الشرعى قانوناً ، وأنها فى القول بعدم قيامه أخطأت فى فهم هذا المعنى .

جلسة ٨ مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك .

(١١٦)

القضية رقم ١٤٤٢ سنة ٣ القضائية

(أ) سند دين . تسليمه للدين ليطلع عليه . عدم رده إلى الدائن . سرقة .

(ب) شهود . سماعهم أمام محكمة ثانى درجة . لا إلزام . حلول دائرة محل أخرى رأت استدعاء شهود لسماعهم . عدول الدائرة الجديدة عن سماعهم . لا عيب .

١ — إذا طلب مدين إلى دائته إحضار سند الدين المحرر عليه لدفع جانب من الدين والتأشير به على ظهر السند ، فأحضر الدائن السند وسلمه إياه ليطلع عليه وليؤشر بالمبلغ الذى سيدفع ويرده إليه بنفس المجلس ، فإن هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة ، بل هو تسليم اقتضته ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ عليه للتحقق من أنه هو السند الموقع عليه منه والتثبت من قيمة المبلغ الذى لا يزال

بذمته للدائن على أن يردّه إليه في نفس المجلس ، فهو تسليم مادي بحت ليس فيه أى معنى من معانى التخلّي عن السند ، بل هو من قبيل التسليم الاضطرارى المجمع على أنه لا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع الاختلاس المعتبر قانونا في السرقة ، إذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم إرادة الدائن أو تصرف فيه بوجه من الوجوه .

٢ — إن محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة في الأصل بسماع شهود إلا إذا رأت هي ضرورة ذلك . فإذا رأت إحدى الدوائر ما يدعو إلى سماع الشهود وسمعتهم ، ثم تغيرت وحلت محلها دائرة أخرى ، فإنها تكون مطلقة الحرية كسابقتها في اتخاذ ما ترى من الإجراءات ، ولا يصبح لزاما عليها أن تستوضح الشهود الذين سبق للدائرة التي قبلها استيضاحهم ، وخصوصا إذا كان هؤلاء الشهود هم الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ثم أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم يزيدوا في أقوالهم التي أدلوا بها أمام الدائرة الاستئنافية الأولى شيئا جوهريا ، وكان للدائرة الثانية بحكم القانون أن تعتمد من أول الأمر على ما هو مدون من أقوالهم في الأوراق ، وأن تجتزئ بها بغير طلب بيانات أو إيضاحات جديدة .

جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك
وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك .

(١١٧)

القضية رقم ١٦٣٣ سنة ٣ القضائية

مسود . سقوط السوابق ما عدا الأخيرة . تطبيق المادة : هـ ع .

لا خطأ في اعتبار الشخص عائدا طبقا للمادة هـ غ ، وإن كانت سوابقه التي قضى فيها بحبسه سنة قد سقطت ، ما دامت سابقته الأخيرة لا تزال قائمة ، فإن هذه السابقة الأخيرة تكفي لاعتباره عائدا . ومتى كان عائدا فيكفى أن يكون سبق

الحكم عليه في أى زمن مضى بعقوبات مقيدة للحرية يتحقق معها هي والسابقة التي اعتبر بها عائدا ما يستلزمه القانون لتطبيق المادة ٥٠ ع .

(١١٨)

القضية رقم ١٦٣٤ سنة ٣ القضائية

(أ) تزوير . إضافة عبارة بمحرر عرفي . متى تعتبر تزويرا ؟ (المادة ١٨٣ ع)
(ب) جلسة . عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات . لا بطلان .
(المادة ١٧٠ تحقيق)

١ — كل إضافة على صك عرفي من شأنها تغيير مركز الطرفين هي تزوير يستوجب العقاب^(١) .

٢ — عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات لا يعد بطلانا جوهريا في الإجراءات يستوجب نقض الحكم، ما دام محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم موقعا عليه منه .

(١١٩)

القضية رقم ١٦٣٦ سنة ٣ القضائية

اعتراف متهم على غيره . تقديره . تجزئة أقوال المتهم أو الشاهد . موضوعي .

إن أخذ محكمة الموضوع باعتراف متهم على متهم غيره، ثم عدم أخذها باعتراف ذلك المتهم نفسه على متهم آخر، مسألة موضوعية ترجع لتقدير المحكمة وحدها .

(١) كان شخص يدين المتهم في مبلغ بموجب كتيالة ولما رفع الدعوى عليه دفع المتهم له مبلغا فكتب له الدائن على صورة إعلان الدعوى هذه الجملة "لحصول الصلح تنازلت عن الشكوى" فجاء المتهم وأضاف إلى هذه الجملة عبارة جديدة وهي "واستلمت المبلغ جميعه" . أثبت الحكم ذلك واعتبر المتهم مزورا . فطعن على هذا الحكم بمقولة إنه أتى ناقص البيان في راقعة التزوير من ناحية أنه لم يبين أثر الإضافة التي أدخلها المتهم على أصل المحرر، ولا ما ترتب عليها من تغيير في مركز الطرفين، فرفضت محكمة النقض الطعن قائلة إن العبارة المضافة تفيد حصول التخالص عن كل الدين بخلاف العبارة الأولى فإنها لا تفيد أكثر من التنازل عن الدعوى وأنه لا شك في أن هذه الإضافة تغير مركز الخصام، فزيادتها على المحرر تنتج تزويرا مستوجبا للعقاب .

وهي حرة في تكوين اعتقادها بالنسبة لكل متهم على حدة . ولها في سبيل ذلك حق تجزئة أقوال أى متهم أو شاهد دون أن يعتبر ذلك تناقضا أو تعارضا يعيب حكمها .

(١٢٠)

القضية رقم ١٦٣٨ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعى . شرطه . حلول الاعتداء أو كونه على وشك الحصول .

(المادة ٢١٠ ع)

يشترط قانونا لتبرير الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حالا أو على وشك الحصول ، فلا دفاع بعد زوال الاعتداء . فتن أثبتت المحكمة في حكمها أن المتهم إنما ارتكب جريمته بعد انقطاع الاعتداء على رجاله ، فلا يكون إذن في حالة دفاع شرعى عن غيره . ولا يلتفت لقوله إن الواقعة كلها حصلت في وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذى تملك المحكمة وحدها حق تقديره بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض .

(١٢١)

القضية رقم ١٦٤١ سنة ٣ القضائية

نوع العقوبة . المادتان ٢٧٤ و ٢٩٦ ع . عقاب الأولى أشد من عقاب الثانية .

إن عقاب السرقة في المادة ٢٧٤ عقوبات الحبس مع الشغل . أما التبديد فعقوبته في المادة ٢٩٦ الحبس إطلاقا ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ولا شك أن الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة .

(١٢٢)

القضية رقم ١٦٤٢ سنة ٣ القضائية

منهم تزوير واستعمال بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ ع . اعتبار المحكمة إياه شريكا بالاتفاق مع مجهول في التزوير . لا إخلال بحق الدفاع .

رفعت الدعوى على الطاعنة ، هي وشخص آخر ، باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة تزوير واستعمال بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ من قانون العقوبات . ولكن محكمة الدرجة الأولى اعتبرتهما شريكين لمجهول في التزوير دون توجيه التهمة عليهما بهذا الوصف ، وتابعتها المحكمة الاستئنافية . فتظلمت الطاعنة بمقولة إنه حصل إخلال بحقها في الدفاع . ومحكمة النقض رفضت الطعن قائلة إنه لا إخلال بذلك الحق ، لأن الأفعال المسندة إلى المتهم وإلى زميلها في وصف التهمة هي أفعال أصلية في التزوير ، فهي شاملة لمعنى الفعل المادى ومعنى العلم والتعمد ، وإن كل ما أجرته محكمة الموضوع هي أنها استبعدت وقوع فعل التزوير المادى واستبقت فكرتي العلم والتعمد ، ومنهما استنتجت الاشتراك بالاتفاق ، وليس في القانون ما يمنعها من ذلك ولا ما يوجب عليها أن توجه تهمة الاشتراك للتهمين توجيهها خاصا .

(١٢٣)

القضية رقم ١٦٤٤ سنة ٣ القضائية

ربا فاحش . قرض واحد . تكرار احتساب فوائد ربوية على باقيه . اعتبار ذلك في الاعتياد .
(المادة ٢٩٤/٣ المكررة ع)

إن القرض الواحد إذا تكرار احتساب فوائد ربوية على باقيه ، كان هذا التجديد عملية ربوية مستقلة واجبا احتسابها في تكوين ركن العادة .

جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سمادة عبد العزيز فهمى باشا وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك .

(١٢٤)

القضية رقم ١٠٦٣ سنة ٣ القضائية

ورقة مخالصة . استبدال أخرى بها مماثلة لها من كل الوجوه . ليس فيه أمر جنائى . استبدال أخرى
بها مخالفة لها فى أن توقيع الشهود على الأخرى ليس بخطهم ولكن بخط المتهم . تزوير .
(المادة ١٨٣ ع)

إذا استبدل شخص بورقة مخالصة صادرة منه (بخطه وإمضائه وتوقيع شاهدين)
ورقة أخرى ، فهذا الاستبدال لا يكون فيه أمر جنائى لو أن الورقة الثانية حررت
بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الأولى فعلا
بنفسيهما ، إذ فى هذه الصورة يتفى كل ضرر يحصل من هذا الاستبدال مهما يكن
استبدالا متعمدا ، وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية هى قوة
الدليل المستفاد من الورقة الأولى بلا أدنى فرق . أما إذا كانت المخالصة الثانية
صورة مطابقة فى نصها للمخالصة الأولى ولكن بينهما فرق هو أن توقيع الشاهدين
بخط هذا الشخص لا بخط الشاهدين ، كما أن صلبها وتوقيعه عليها ، وإن كانا
بخطه هو ، إلا أن فيهما تلاعبا يعنى الأمر ، فهما يقل من أن صلب هذه
المخالصة ، وكذلك إمضاء الشخص الموقع به عليها محرران بخط هذا الشخص نفسه ،
وأن لا تأثير لتلاعبه فى خطه ما دام الخبير أثبت أنه هو كاتب ذلك الخط ، وما دام
هو نفسه انتهى به الأمر إلى الاعتراف بذلك الخط ، ومهما يقل من أن ثبوت
كون المخالصة فى صلبها وفى توقيعها عليها هى مخالصة ملزمة له حتى مع عدم شهادة
أحد عليها — مهما يقل من كل ذلك فإن صاحب المخالصة له فى الواقع مصلحة
كبيرة فى زيادة التوثيق عليها بشهادة الشهود الذين يمكنه الاعتماد عليهم لإثبات
صحة توقيع الموقع على المخالصة لو أنكر التوقيع . فالاستبدال فى هذه الصورة هو

في ذاته تزوير واقعة وضع إمضاءات مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالصة وإيقاع الضرر^(١) له . وتحقق الضرر بهذه المثابة كاف . ولا يضير من بعد أن يكون هناك ضرر محتمل يصيب الشاهدين أو لا يكون .

(١٢٥)

القضية رقم ١٠٦٨ سنة ٣ القضائية

تزوير :

- (أ) استعمال ورقة مزورة . استمرار الجريمة . مبدأ سقوط الدعوى العمومية .
 (ب) تزوير محرر عرفي . حصوله للوصول إلى حق ثابت . متى ينعدم الضرر في هذه الحالة ؟
 (ج) ادعاء بحق مدني عن تزوير . سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة . عدم سقوط الدعوى المدنية . الفصل فيها من جهة ما هو مؤسس على التزوير نفسه .

(المادتان ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات)

١ — جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة ، فلا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للحكمة المدنية ، بل تبدأ من تاريخ الحكم نهائيا بردها وبطلانها . ولا يؤثر في ذلك أن تكون النيابة في الوصف الذي رفعت به الدعوى العمومية قد اقتصر على قولها " إن فلانا استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها في القضية المدنية رقم كذا " ، إذ أن عبارة " قدمها في القضية " هي بإجمالها نتناول بطبيعة الحال

- (١) يلاحظ أن الذي ثبت في وقائع الدعوى وأشارت إليه محكمة النقض في حكمها هو : أولا أن الشخص الذي صدرت منه المخالصة الأولى قد حصل عليها بعد أن كان سلبها لصاحبها ، ثم غيرها بالمخالصة الثانية في غفلة منها وسلمها إياها ، فأخذتها على اعتقاد أنها هي الأولى لم يحصل فيها تغيير . وثانيا أن غرض هذا الشخص من فعلته أن يطالب بالدين مرة أخرى ، فإذا احتجت عليه غريمته بالمخالصة ادعى فيها التزوير وأرهبها ليحملها على التنازل عن قطعة أرض كان طامعا فيها . وثالثا أنه فقد فكره هذا السيء بأن طالب بالدين فاحتجت بالمخالصة وقدمتها فبلغ النيابة بتزويرها ثم رفع دعوى جنحة مباشرة عليها باعتبار أنها زورت عليه هذه المخالصة . وأثناء نظر الدعوى ظهرت الحقيقة فاتهمته النيابة بأنه هو المزور وحكمت عليه المحكمة . فطعن في الحكم فقضت محكمة النقض برفض طعنه للعلة التي بينتها .

معنى استمرار التمسك بالورقة المقدمة إذا كانت هذه الورقة مما تقتضى طبيعتها ضرورة التمسك بها مدة من الوقت . فعدم ذكر مدة هذا التمسك فى صيغة التهمة لا يفيد حتما أنه كان وقتيا .

٢ — إن الاحتجاج بقول بعض علماء القانون بانعدام الضرر فى جريمة تزوير المحرر العرفى متى كان هذا المحرر قد زور بغية الوصول إلى حق ثابت شرعا — هذا الاحتجاج لا يحدى إلا إذا كان الحق الذى اصطنع المحرر لإثباته ثابتا بطريق قاطع يوم أن اصطنع هذا المحرر، ولم يكن ثم نزاع بشأنه .

٣ — إذا استبعدت المحكمة جريمة التزوير لسقوط الدعوى العمومية عنها بمضى المدة فلا ضير أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس منها على هذا التزوير نفسه ، ما دامت الدعوى المدنية لم تسقط بالمدة المقررة قانونا لسقوطها ، إذ حق المحكمة فى هذا مقرر بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .

(١٢٦)

القضية رقم ١٦٤٣ سنة ٣ القضائية

تزوير . ركن الضرر . وقت تقديره .

(المادة ١٨٣ ع)

عند البحث فى توافر أركان جريمة معينة يجب أن يقصر النظر على الوقت الذى ارتكبت فيه الجريمة . فإذا رأى أن الضرر الذى هو ركن فى جريمة التزوير مثلا قد كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ، ولم يكن مستحيل التصور ، وكانت الأركان الأخرى متوافرة فى ذلك الوقت ، كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التى يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه ، لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجانى فلا يمكن أن يكون لها أثر فى محو جريمته ، وإما أن يكون الجانى نفسه هو الذى أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله . والمتفق عليه فى هذه الصورة أن فعل الجانى اللاحق لا يمكن أن يحو سابق جرمه ، وبخاصة

في جريمة التزوير، حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجتزئاً^(١) احتمالاً .

(١٢٧)

القضية رقم ١٦٤٧ سنة ٣ القضائية

شهادة الزور . العناصر الواجب بيانها في الحكم . (المادة ٢٥٧ ع)

الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدت الشهادة فيها، وموضوع هذه الشهادة، وما غاير الحقيقة منها، وتأثيرها في مركز الخصوم

(١) التهمة الموجهة إلى الطاعة ومن معها هي أنهما اشتركا مع مجهول في تزوير محرر عرفى (إيصال أجرة منزل) جعلاه كذبا صادرا من المدعى بالحق المدنى وقدماه في دعوى مدنية مرفوعة منه كان يطلب فيها الحكم بصورية عقد إيجار محرر بينه وبين الطاعة التي تمسكت بالعقد ونازعت في صوريته معتمدة على الإيصال الذى قدمته بقصد إثبات أن المدعى بالحق المدنى واصل اليد فعلا على المنزل و يؤجره للغير . فطعن هو بالتزوير في هذا الإيصال . فالمحكمة المدنية حققت هذا الإيصال بواسطة خبير قرر أنه مصطنع ، فتنازلت عنه مقدمته وقضت المحكمة برده وبطلانه . رفع المدعى بالحق المدنى الدعوى مباشرة إلى محكمة الجناح متبها نفيسة ومن معها بهذه التهمة فحكم ابتدائيا عليها بالحبس مع الشغل شهرين وعلى شريكها بالحبس ستة شهور مع الشغل وإلزامهما بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة قرش تعويضا الخ . فطعنا على هذا الحكم قائلين إن الإيصال موضوع التهمة لم يكن له أى تأثير لأن الدعوى المدنية التي تقدم فيها الإيصال كانت مرفوعة من المدعى المدنى على الطاعة ، وكان يطلب فيها الحكم بصورية العقد ، فكان طابعه هو أن يقدم الدليل الكتابى على الصورية ، ولم يكن من الجائز أن يقبل منه أى دليل آخر غير الدليل الكتابى ، وهو لم يقدم دليلا من هذا القبيل ، ولم تكن الطاعة بحاجة إلى تقديم أى دليل من جانبها على جدية عقد الإيجار حتى يثبت المدعى المدنى دعواه بصوريته ، وقد عجز هو عن إثباتها فكان على المحكمة الاستغناء عن هذا الإيصال الذى لم يضر تقديمه المدعى فى شئ . وإذن فركن الضرر متصف والواقعة لاعتقاب عليها ، فالمحكمة النقض قالت إنه على فرض صحة ما يدعيه الطاعتان فى طعنهما فإن هذه الظروف التي ظهرت بعد التزوير لا يمكن أن يكون لها أثر فى محور ركن الضرر ، إذ ليس من شأنها أن تجعل الضرر أراحتماله مستحيل التصور من بادئ الأمر . على أن من أظهر وجوه الضرر فى مثل هذه الحالة أن الطاعة باختلافها الإيصال المزور أو وجدت لنفسها بدون وجه حق مركزا فى التدليل على عدم صحة دعوى المدعى ما كانت لتحصل عليه عند عدم وجود هذا الإيصال . وأهمية هذا المركز الذى أوجدته لنفسها واضحة من نهاية المحكمة المدنية بتحقيق أمر صحته وبطلانه . ولو أن هذا الإيصال لم يكن فى نظرها ذا شأن فى الاستدلال فى الدعوى الأصلية لا طرحته ولم تعبأ به لعدم إنتاجه فى الموضوع . وما دام وجه الضرر محتملا يمكن التصور بمثل المثابة المذكورة فاختلاق الإيصال الذى هو موضوع الدعوى هو إذن جريمة مستوفاة الأركان ، والطعن بعدم استيفائها فى غير محله .

في الدعوى ، والضرر الذي ترتب عليها أو المحتمل ترتبه عليها وأن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية ، فإذا هو لم يبين ذلك كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض إمكان مراقبة صحة تطبيق القانون ، ويتعين إذن نقضه .

(١٢٨)

القضية رقم ١٦٤٩ سنة ٣ القضائية

عقوبة . حكم في سرقة . تشديد العقوبة استنادا إلى رافعة لم تطرح على المحكمة . عدم جوازه . استناده في التشديد إلى ظرف آخر . جوازه .

استناد الحكم في تشديد العقوبة على متهم بالسرقة إلى ظهور سرقة أشياء أخرى لم تحققها المحكمة ولم يكن أمرها معروضا عليها استناد غير جائز ، ولكنه لا يبطل الحكم إذا كان قد استند في التشديد إلى أمر آخر ، أو كانت العقوبة التي وقعت عليها المحكمة تملك هي توقيعها نظرا إلى استئناف النيابة لقلّة العقوبة .

(١٢٩)

القضية رقم ١٦٥١ سنة ٣ القضائية

متهم . إعلان المتهم برقم المادة المطلوب محاكمته بمقتضاها . وجوبه . إعلانه بنصها أو بما أدخل عليها من تعديل . عدم وجوبه . (المادتان ١٣٠ و ١٥٨ تحقيق)

العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملا بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها . وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل ، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس . كما أن المحكمة التي تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانونا بأن تلفت نظره عند

المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه ،
ما دام عليه بذلك مفروضا بحكم القانون .

(١٣٠)

القضية رقم ١٦٥٣ سنة ٣ القضائية

(١) إتلاف . العمد . استفادته من سياق الحكم . كفايته . (المادة ٣٢١ ع)
(ب) قرار قاضى الإحالة . قوته . مداها .

١ — إن تعمد الإتلاف وإن كان ركنا أساسيا في جريمة المادة ٣٢١ ع ،
إلا أن نص المادة لم يرد فيه ذكر لفظ العمد . ولذلك أصبح التعمد متروكا
لما يفهم من مجرد سياق عبارات الأحكام ، فتمت إفاده السياق فالحكم صحيح
لا شك في صحته .

٢ — ليس لقرار قاضى الإحالة من القوة إلا بالقدر الوارد في نصه . فإذا
نص فيه على أن لا وجه لإقامة الدعوى على ثلاثة أشخاص قدمتهم النيابة إلى قاضى
الإحالة مع رابع ، فقوة ذلك القرار منحصرة في أن هؤلاء الثلاثة الأشخاص بأعيانهم
لم يكونوا هم الذين قارفوا الجريمة باشتراك الرابع معهم ، ولكن ليست له أية قوة
في إفادة أن هذا الرابع هو وحده الذى قارف الجريمة دون سواه ، فلمحكمة الجنايات
مطلق الحرية في تحرى حقيقة الواقعة كيف حصلت ، وما إذا كان مع هذا الرابع
أشخاص آخرون غير من أخرجهم قاضى الإحالة ، ولو كان هؤلاء الآخرون مجهولين
لم تعرف ذواتهم ولا أسمائهم . ومتى تيقنت المحكمة وجود هؤلاء المجهولين فلها
بالبداهة أن تعتبر وجودهم حاصلا مترتبا عليه ما يقتضيه نص القانون الخاص بظرف
تعدد المجرمين .

(١٣١)

القضية رقم ١٦٥٤ سنة ٣ القضائية

(١) حكم . خطؤه في بيان الباث . كفاية أدلة الإداة الواردة به . لا تقض .
(ب) جريمة الإتلاف . متى تكون جنائية ؟ (المادة ٣٢٢ ع)

- ١ — إذا أخطأت المحكمة في ذكر العلاقة بين متهمين فلا أهمية لذلك مع قيام أدلة الإدانة المبنية في حكمها، لأن ذكر تلك العلاقة في الحكم ليس إلا بيانا للباعث على ارتكاب الجريمة . ومهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباعث فإن ذلك لا يتقص من قيمة أدلة وقوع الجريمة فعلا من المتهمين .
- ٢ — إن المادة ٣٢٢ تعتبر جريمة الإتلاف جنائية إذا وقعت من شخص واحد يحمل سلاحا . فإذا ثبت أن السلاح لم يكن مع الفاعل الأصلي ، بل كان مع الشريك المرافق له وقت ارتكاب الجريمة ، وجب من باب أولى اعتبار الحادثة جنائية لتحقيق غرض الشارع من وجود سلاح في متناول الفاعل الأصلي وقت ارتكاب الجريمة^(١) .

(١٣٢)

القضية رقم ١٦٦٢ سنة ٣ القضائية

- (١) استدلال . استناد إلى دليل ينقضه الثابت بالأوراق . عيب مبطل .
- (ب) أقوال المتهم . فهمها على غير حقيقتها مفسد للحكم .
- ١ — إن خطأ المحكمة في نقطة من أهم نقط الاستدلال ، واستنادها إلى دليل ينقضه ما هو ثابت رسميا بالأوراق مما يعيب حكمها ويوجب بطلانه .
- ٢ — إذا فهمت المحكمة أقوال أحد الخصام الذي قررها في محضر البوليس على غير حقيقتها ، ثم قالت بوجود تناقض بينها وبين عبارة قررها هو أمام النيابة ، وبناء على ذلك قضت برفض دعواه في حين أنه لا تناقض في الواقع بين أقواله ، فهذا الخطأ في تقدير أقواله يفسد حكمها .

(١) واقعة الدعوى ، كما هو ثابت بالحكم المطعون فيه ، أن أحد الطاعنين كان يقطع الزراعة بنفسه بينما كان زميله الطاعن الثاني واقفا على الحد (حد الغيط) يحترقه ويشجعه على تميم جريمته ويراقب الطريق . ولذلك فإن محكمة الموضوع اعتبرت هذا الزميل — الحارس المراقب المشجع — فاعلا أصليا أيضا . ولكن محكمة النقض رأت أنه وإن لم يكن فاعلا أصليا إلا أن حمله للسلاح ، للرقابة وحراسة الفاعل الأصلي وتشجيعه على تميم الجريمة ، يساوى كون الفاعل الأصلي هو الحامل للسلاح ، بل يزيد على هذا المعنى في تحقيق غرض الشارع من تشديد العقاب .

(١٣٣)

القضية رقم ١٦٦٤ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعى . موضوعى . متى تتدخل محكمة النقض ؟
(المادة ٢١٠ ع)
إن مسألة الدفاع الشرعى هى مسألة موضوعية داخل تقديرها — مبدئيا —
تحت سلطة قاضى الموضوع إن وجودا وإن عدما . وليس لمحكمة النقض التدخل
فى هذا التقدير اللهم إلا إذا تبين أن النتيجة التى وصل إليها قاضى الموضوع لا تتفق
منطقيا وما أثبتته الحكم من المقدمات والوقائع .

جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة معادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
واحمد أمين بك وحامد فهمى بك .

(١٣٤)

القضية رقم ١٨٤٥ سنة ٣ القضائية

استجواب المتهم . حظه . حكمة ذلك .
(المادة ١٣٧ تحقيق)
إن القانون المصرى يحظر على القاضى استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك .
وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهمته إجمالا ، فإذا اعترف بها واقتنع هو بصحة اعترافه
أخذ به . أما إن أنكرها فلا يجوز للقاضى أن يستجوبه عن أى أمر آخر بدون
طلب منه . فإذا ظهر للقاضى فى أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم
إيضاحات عنها من المتهم لاستجلاء الحقيقة فيلفت نظره إليها ويرخص له فى تقديم
تلك الإيضاحات إذا أراد . تلك هى نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم
فى مرحلة الفصل فى أمره أمام المحكمة . وأساسها أنه لا يجوز أن يطلب من متهم ،
وهو فى موقف دفاع ، أن يبدى إجابات ربما أخذ منها ما يفيد إدانته ، مع أن سلطة
الانتهام هى المكلفة قانونا بإقامة الدليل التفصيلى على صحة التهمة . لذلك كان للمتهم
الحق فى الامتناع عن الإجابة عن الأسئلة التى توجه إليه بلا طلب منه ، دون أن

يؤول ذلك لغير مصلحته ، أو أن يتخذ أساسا لأية قرينة أو أى دليل لمصلحة الاتهام ، لأنه في امتناعه عن الإجابة إنما يستعمل حقا خوله له القانون . غير أنه نظرا إلى أن تلك القاعدة إنما وضعت لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنها ، إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه مباشرة أو على الطريقة المبينة في القانون ، وإما بعدم اعتراضه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجهها إليه ، إذا رأى هو والدفاع عنه أن من مصلحته الإجابة عليها لظهور الحقيقة . على أنه لا يجوز مطلقا أن يستحيل الاستجواب إلى تحقيق مطول على الشكل الذي تجريه النيابة العمومية أو قاضى التحقيق ، ولا أن يكون الغرض منه استدراج المتهم إلى الاعتراف أو تقرير أقوال تؤيد الاتهام . فإذا كان الاستجواب حصل بموافقة الدفاع وبقبول المتهمين بإجاباتهم على الأسئلة التي وجهتها إليهم طائعين مختارين ، ولم يكن الغرض منه استدراجهم إلى إبداء أقوال في غير مصلحتهم ، كما أنه لم يكن له أى تأثير في مركزهم في الدعوى ، فلا عيب فيه .

(١٣٥)

القضية رقم ١٨٤٦ سنة ٣ القضائية

متهم . سؤاله من تهمة إجمالا . اعترافه . تطويعه بذكر تفصيلات الحادثة . مناقشته في اعترافه .
لا يعتبر استجوابا من النوع المحظور . (المادة ١٣٤ تحقيق)

إذا سألت المحكمة المتهم عما نسب إليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفصيلات الحادثة فناقشته المحكمة في اعترافه فأجابها على ما وجهت إليه من الأسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك ، فلا مخالفة للقانون فيما فعلت ، بل هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سؤال المتهم عن تهمة إجمالا وينحوها الحق في الأخذ باعترافه إذا اقتنعت به ، ولا يتم ذلك إلا باستيضاح المتهم عما غمض في اعترافه .

جلسة ٥ يونيه سنة ١٩٣٣

برئاسة معادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وسامد فهمى بك .

(١٣٦)

القضية رقم ١٦٧١ سنة ٣ القضائية

التأديب المباح شرعا ، حده ، تجاوز هذا الحد ، تكييفه .

(المادة ٢٠٠/١ ع)

التأديب المباح شرعا لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسرا
أو جرحا ، ولا يترك أثرا ، ولا ينشأ عنه مرض . فاذا ربط والد ابنته بحبل ربطا
محكما فى عضدها أحدث عندها غنغرينا سببت وفاتها ، فهذا تعذيب شنيع يقع
تحت طائلة المادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات .

(١٣٧)

القضية رقم ١٩٨٠ سنة ٣ القضائية

(أ) قذف فى حق موظف . وقائع القذف لا تتعلق بوظيفته أو بعمله المصلحى . اختصاص
محكمة الجنح بالفصل فيه .

(ب) قذف فى حق موظف . وقائع القذف لا تتعلق بوظيفته أو بعمله المصلحى . تعلقها بحياته
الخاصة . إثبات هذه الوقائع غير جائز .

(ج) جريمة قذف . القصد الجنائى فيها متى يتوافر ؟

(المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢/١ ع)

١ - متى كان القذف فى حق الموظف ليس متعلقا بوظيفته أو بعمله
المصلحى فيكون حكمه حكم القذف فى أفراد الناس ، وتكون محكمة الجنح مختصة
بالفصل فيه .

٢ - إذا كانت وقائع القذف المسندة إلى الموظف ليست متعلقة بعمله
المصلحى ، بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصفته فردا ، فلا يجوز قانونا إثباتها .

٣ — القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كان القاذف يعلم بأن الخبر الذي نشره يوجب عقاب المجنى عليه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة .

جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك .

(١٣٨)

القضية رقم ١٨٤٠ سنة ٣ القضائية

قتل . نية القتل . استنتاج توافرها من وقائع تنجها . موضوعي .
إن توافر نية القتل أو عدم توافرها في ظرف خاص أمر متعلق بالموضوع .
ومتى فصلت فيه المحكمة برأي وكان هذا الرأي لا يتجافى مع الوقائع ، فهو نهائي ،
ولا رقابة لمحكمة النقض عليه . فاذا استخلص الحكم توافر نية القتل لدى المتهم
من استعماله آلة قاتلة (سكيناً مثلاً) وطعنه المجنى عليه الأول بها عدة طعنات
في مقتل من جسمه ومحاولته مرتين طعنه بها في بطنه ، ثم من محاولته طعن المجنى
عليه الثاني بها في رأسه ، فليس فيما استنتجه في هذا الشأن شطط ولا بخافة للوقائع .

(١٣٩)

القضية رقم ١٩٨٨ سنة ٣ القضائية

حكم ابتدائي غيابي . المعارضة فيه ودفع الدعوى بسقوطها . رفض الدفع وتحديد جلسة للوضع .
استئناف هذا الحكم الفرعي . القضاء في المعارضة بالرفض قبل الفصل في الاستئناف الفرعي . الطعن في هذا
الحكم بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات)
رفعت الدعوى العمومية على شخص مجرمي التزوير والاستعمال ، فقضت محكمة
الجنح فيها غيابياً بسقوط الدعوى العمومية فيما يتعلق بمجرمي التزوير وبثبوت
جريمة الاستعمال وعقاب المتهم عليها . فعارض في هذا الحكم ، ودفع دعوى الاستعمال

بسقوطها هي أيضا بمضى المدة، فحكمت المحكمة الجزئية برفض هذا الدفع وحددت جلسة لنظر الموضوع . فاستأنف المتهم هذا الحكم الفرعى ، وأجل نظر موضوع المعارضة مرارا لدى المحكمة الجزئية ، وأخيرا قضت فيه تلك المحكمة برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم لدى محكمة النقض ، قائلا إن محكمة الجناح الجزئية أخطأت في إصداره من قبل أن تبت المحكمة الاستئنافية في استئنافه الخاص بالحكم الفرعى المتعلق بدفعه بسقوط دعوى الاستعمال بمضى المدة، وإن تعجل المحكمة الجزئية في ذلك من نتيجة تضارب الأحكام في صورة ما إذا قضت المحكمة الاستئنافية بقبول دفعه الفرعى المذكور وبسقوط الدعوى بمضى المدة .

ومحكمة النقض رفضت هذا الطعن . أولا لأنه موجه على حكم ابتدائي صادر من محكمة الدرجة الأولى فهو غير جائز القبول عملا بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي لا تجيز الطعن إلا في أحكام آخر درجة . وثانيا لأن ما يزعمه الطاعن من أن قضاء محكمة الدرجة الأولى في المعارضة التي رفعها عن الحكم الغيابي السابق صدوره منها عليه قبل أن تفصل المحكمة الاستئنافية في دفعه الفرعى ، هو قضاء مخالف للقانون ، وأنه يترتب عليه تلك النتيجة التي أشار إليها — ما يزعمه من ذلك لا محل للاستماع إلى قوله فيه . ومهما تكن النتائج فإن القانون لا يجيز الطعن في أحكام أول درجة . على أن الواقع أن التضارب الذي يزعم الطاعن إمكان حصوله لا محل له إلا في زعمه هو ، فإن الباب مفتوح أمامه في صورة دعواه هذه للتفادى منه ، إذ ما كان عليه إلا أن يستأنف الحكم الصادر في موضوع المعارضة بدل أن يرفع عنه طعنه هذا بطريق النقض ، ولدى المحكمة الاستئنافية يطلب ضم استئنافه المعلق أمامها الخاص بالدفع الفرعى إلى استئنافه الخاص بالموضوع لتنظرهما المحكمة معا . بل كان في وسعه أن يعيد لدى المحكمة الاستئنافية دفعه بسقوط الدعوى العمومية عند النظر في استئنافه الخاص بالموضوع ، وما كانت المحكمة الاستئنافية تتأخر في قبوله لو ثبتت لديها صحته ، فانه من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي تبدى

لدى محكمة الموضوع في أى وقت وبأى وجه . وإذا كان الطاعن لم يستأنف حكم المعارضة الذى يطعن فيه الآن بطريق النقض وكان هذا الحكم أصبح نهائيا بالنسبة له فهو المعلوم المقصر في حق نفسه .

جلسة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك .

(١٤٠)

القضية رقم ١٦٦٨ سنة ٣ القضائية

إيقاف التنفيذ . واجب المحكمة عند الحكم به . (المادة ٥٢ ع)

إن المادة ٥٢ عقوبات إذ اشترطت في أمر إيقاف التنفيذ أن تبين المحكمة أسباب أمرها به فقد جعلت من واجبها أن تتحرى وتحقق ما إذا لم تكن العلة المانعة من إيقاف التنفيذ، وهى سبق الحكم بالحبس أكثر من أسبوع، قائمة أو غير قائمة . فإذا كانت المحكمة يجرّد أن وجدت أن أساس سابقة المتهم الواردة بصحيفته هو حكم غيابي، قد وقفت عند هذا الحد، ولم تعتبر السابقة، وأمرت بإيقاف التنفيذ قائلة إنه لم يتقدم لها ما يفيد أن هذا الحكم أصبح نهائيا ونفذ على المتهم، وكان الواقع أن ذلك الحكم الغيابي الوارد بصحيفة المتهم قد أصبح نهائيا، فإن وقوف المحكمة عند حد كون الحكم غيابيا، وعدم تحريها ما إذا كان أصبح نهائيا مانعا من الأمر بإيقاف التنفيذ أم غير نهائي — ذلك تصرف خاطئ من جانبها ويتعين على محكمة النقض تصحيح الحكم بإيجاب التنفيذ .

(١٤١)

القضية رقم ١٨٣٦ سنة ٣ القضائية

طعن بطريق النقض والإبرام . لا مصلحة ، لا قبول . مدى انطباق هذا المبدأ على النيابة العامة .

إن من المبادئ المتفق عليها أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا انعدمت فلا دعوى . وعليه فالنيابة العامة ، والمحكوم عليه ، والمدعى المدني ، لا يقبل من أيهم الطعن بطريق النقض والإبرام ، ما لم يكن له مصلحة حقيقية في نقض الحكم المطعون فيه ^(١) . غير أن هذه القاعدة على إطلاقها لا تسرى على النيابة العامة ، فإن لها مركزا خاصا فيه تمثل المصالح العامة ، وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية . ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها — كسلطة اتهام — مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين . بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين أية مصلحة في الطعن فطعنها لا يقبل عملا بذلك المبدأ العام . فإذا كان الحكم المطعون فيه ، بقبوله استئناف المحكوم عليه شكلا وتأنيده الحكم المستأنف موضوعا ، لم يؤثر في مصلحة النيابة بوصفها سلطة اتهام لأنه لم يمس موضوع الحكم بل استبقاه كما هو ، وهو ما تريد النيابة أن تصل إليه إذا قبل الطعن

(١) واقعة هذه الدعوى هي أن النيابة اتهمت امرأة بأنها في يوم ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ بكفر النجار عثرت على ثوب من القماش فاقد من صاحبه ، فحبسته بنية امتلاكه بطريق الغش ، فحكمت محكمة أول درجة في ٩ يولييه سنة ١٩٢٩ حضوريا بحبسها ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ ، ثم استأنفت المحكوم عليها الحكم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، فقضت المحكمة الاستئنافية في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وتأيد الحكم المستأنف ، فطعنت النيابة في هذا الحكم بأنه أخطأ في تطبيق القانون بقبوله الاستئناف شكلا مع أنه رفع بعد الميعاد ، فقضت محكمة النقض بعدم قبوله لما تبين لها من أنه لا مصلحة للنيابة ولا للمحكوم عليها في هذا الطعن ، وأن كل ما تريده النيابة هو تصحيح خطأ قانوني لم يترتب عليه أي ضرر حقيقي ، فلا يجوز أن يكون أساسا للطعن .

المرفوع منها في هذا الحكم ، ولم تكن للحكوم عليه من جهة أخرى مصلحة في هذا الطعن ، إذ لو كان رفعه هو لما قبل منه ، لأن الخطأ في قبول استئنافه شكلا لا يضره بل هو في مصلحته ، كان الطعن في هذا الحكم على غير أساس متعينا عدم قبوله .

(١٤٢)

القضية رقم ١٨٣٨ سنة ٣ القضائية

الطعن في الأحكام . حق المعارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض . حق أسامي . سقوط هذا الحق . مناطه .

إن حق المعارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض هو من الحقوق الأساسية لخصوم الدعاوى الجنائية . وسقوط هذا الحق بمضى المواعيد التي قررها القانون للأخذ بها هو سقوط يقوم على أساس العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه علما حقيقيا أو حكيا . فإن امتنع هذا العلم الحقيقي أو الحكمي كان إسقاط هذا الحق أمرا لا يقتره القانون ولا العدل . وفكرة تحقق هذا العلم لدى من يكونون محبوسين في الدعاوى هي أساس العادة المتبعة لدى النيابة العمومية في استحضار هؤلاء المحبوسين يوم جلسة الحكم عليهم ليسمعوا هذا الحكم وليعلموه وليتمكنوا بذلك من الأخذ بحقهم القانوني في الطعن فيه إذا أرادوا . فإذا ثبت أن المتهم كان يوم صدور الحكم الابتدائي عليه محبوسا ، ولم تستحضره النيابة من السجن حتى يعلم بهذا الحكم علما مباشرا ، كما أنه لم يكن في استطاعته أن يعرف إذا كان قد صدر حكم عليه في ذلك اليوم أو أن الحكم أرجئ ليوم آخر ، وثبت أيضا أن النيابة لم تعلنه أو لم تخطر يوم صدور الحكم بما يفيد صدوره ويدل على مضمونه ، فمن غير المقبول قانونا أن يحرم مثل هذا المحكوم عليه من حقه في الاستئناف على ما عليه حاله من الجهل بصدور الحكم الابتدائي عليه ، ويكون من المتعين التقرير بقبول استئنافه شكلا ولو كان حاصلًا بعد الميعاد .

(١٤٣)

القضية رقم ١٨٥١ سنة ٣ القضائية

استئناف . مواعيد الاستئناف . (المادتان ١٥٤ و ١٧٧ تحقيق)

إن مواعيد الاستئناف لا هوادة فيها . ولا يقبل الاعتذار عن تجاوزها بعلة المرض ، ما دام التقرير بالاستئناف ليس محتوما فيه أن يباشره المستأنف بشخصه ، وما دام التوكيل فيه جائزا ، وما دام المريض في وسعه هذا التوكيل .

(١٤٤)

القضية رقم ١٨٥٦ سنة ٣ القضائية

تزوير . إضافة عبارة جوهرية في صلب عريضة دعوى استئنافية . معاقب عليه .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات)

إذا أضاف شخص في صلب عريضة دعوى استئنافية اسم شخص آخر بصفته مستأنفا ثانيا في القضية فهذه الإضافة تعتبر تغييرا للحقيقة في محضر رسمي مستوجبا للعقاب بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع ، ولو كان موضوع القضية المستأنفة غير قابل للتجزئة وفيه تضامن جبرى بين المستأنف الحقيقي والشخص الذى أضيف اسمه في عريضة الاستئناف .

(١٤٥)

القضية رقم ١٨٦١ سنة ٣ القضائية

نقض وإبرام . قاض اشترك في حكم منقوض . لا يجوز له إعادة نظر القضية .

(المادة ٢٣٢ تحقيق)

لا يجوز لأحد القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض أن يكون عضوا بالهيئة التى تعيد نظر القضية .

(١٤٦)

القضية رقم ١٨٦٨ سنة ٣ القضائية

تزوير . الضرر . وقت تقديره .

تقدير توافر الضرر أو احتماله يكون عند مقارنة الجريمة لا بعدها . فاذا اتهم شخص بأنه ارتكب تزويرا في ورقة عرفية (مسند دين) بأن غير تاريخ الاستحقاق من سنة ١٩٣١ مثلا إلى سنة ١٩٣٩ ، ثم سدد مبلغ الدين للمجنى عليه قبل تقديم القضية للجلسة ، فلا أهمية لهذا التسديد بعد ارتكاب جريمة التزوير فعلا .

(١٤٧)

القضية رقم ١٩٩٧ سنة ٣ القضائية

(١) قتل عمد . مقارنة كل من المتهمين عملا من الأعمال التي سببت الوفاة . اعتبارهم جريما فاعلين أصليين .

(ب) ترصد وسبق لإصرار . إثبات الترصد . كفايته .

١ - إذا نقل الحكم عن الكشف الطبي والصفة التشريحية أن بالمجنى عليه عدة جروح نارية أصابته من رش ثلاثة أعيرة ، وأن سبب الوفاة هو هبوط القلب من التزيف ، ثم اعتبر المتهم وزميله المجهول فاعلين أصليين ، فما نقله الحكم لا يمكن تخريجه على أنه قرر أن الوفاة كانت نتيجة حيار ناري واحد ، بل الاستفادة أن الوفاة كانت نتيجة هبوط القلب الناشئ عن التزيف الذي سببته الجروح العديدة الناشئة عن الأعيرة النارية الثلاثة التي أطلقها عليه المتهم وزميله المجهول ، فلا وجه بعد ذلك للاعتراض على ما قرره الحكم من اعتبار الطاعن وزميله فاعلين أصليين ما دام كل منهما قد أتى عملا من الأعمال التي سببت التزيف فهبوط القلب وأحدثت الوفاة في النهاية .

٢ - متى أثبت الحكم على الطاعن ظرف الترصد فالكلام في سبق الإصرار

غير مستج .

(١٤٨)

القضية رقم ١٩٩٨ سنة ٣ القضائية

فاعل أصلي . جريمة مركبة من جملة أفعال . كل من أتى فعلا من هذه الأفعال فاعل أصلي .
(المادة ٣٩/٢ عقوبات)
إن الجريمة إذا كانت تتركب من جملة أفعال (كما هو الشأن في تزوير إيصال
مركب ماديا من العبارة الواردة بصاحبه ثم من الإمضاء) فكل من أتى فعلا من هذه
الأفعال المادية التي من مجموعها تتكون الجريمة فهو فاعل أصلي لهذه الجريمة،
وإن لم يكن هو في باقي الأفعال التي صدرت من غيره سوى مجزء شريك كما جاء
بالمادة ٣٩/٢ ع .

جلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣

برئاسة سمادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك
وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك .

(١٤٩)

القضية رقم ١٨٦٥ سنة ٣ القضائية

(١) نقض وإبرام . قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه . ابتناء القرار على عدم ثبوت التهمة من
جهة الموضوع . سبيل الطعن في هذا القرار أمام غرفة المشورة . الطعن فيه بطريق النقض .
لا يجوز .
(المادة ١٢ تشكيل)

(ب) تزوير . القصد الجنائي . تحديده .

(ح) تزوير . عنصر الضرر . توافره .

١ - إذا كان قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى مبنيا على عدم
ثبوت التهمة من جهة الموضوع لا من جهة القانون فقط ، ففي هذه الصورة
لا يصح الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقض ، بل يكون الطعن فيه لدى غرفة
المشورة عملا بالمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

٢ — القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئيا في أمرين : الأول علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها؛ أي إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا وأن من شأن هذا التغير للحقيقة — لو أن المحرر استعمل — أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام . والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

٣ — إن العلم ، فيما يتعلق بعنصر الضرر على الخصوص ، لا يشترط فيه أن يكون علما واقعا فعليا ، بل من المتفق عليه أنه يكفي لإمكان القول بتوافر هذا العنصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم أن من شأن تغييره للحقيقة أن يترتب عليه ضرر ، سواء علم ذلك فعلا ، وتصوّر الضرر شخصا أمام بصيرته أم لا . ولا يقبل من الجاني أن يعتذر بعدم إدراكه وجه الضرر ، بل إن من واجبه عند مقارنته تغيير الحقيقة أن يقلب الأمر على كل وجوهه ، وأن يتروى ويستبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعله ، فان قصر في هذا الواجب فان تقصيره لا يدفع عنه المسؤولية . فالشخص الذي يؤدي شهادته لدى المحكمة الشرعية متحلا اسم رجل معلوم من بلده يعتبر مزورا ، لأن أقل ما كان يجب عليه أن يتصوره هو أن انتحال هذا الاسم فيه تقويل صاحب الاسم الحقيقي لما لم يقله ، وهو ضرر أدبي لا يستهان به . على أنه بقطع النظر عن هذا الضرر فان ما ارتكبه الجاني من التزوير قد حصل في محضر رسمي . ومثل هذا النوع من التزوير يتوافر فيه الضرر بالصالح العام لما للإجراءات الرسمية من حرمة واجبة مراعاتها . ولا أهمية لما يستدرئ به المتهم مسئوليته من أنه لم يقصد من تأدية هذه الشهادة الإضرار بأحد ، بل كان قصده الوحيد مساعدة رافعة الدعوى الشرعية ضد زوجها ، فان هذه المساعدة هي الباعث على ارتكاب التزوير ، والبواعث على ارتكاب الجرائم لا اعتداد بها ، شريفة كانت أم ممقوتة ، ما دامت الأركان القانونية لتلك الجرائم تكون مستوفاة .

جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزي بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٥٠)

القضية رقم ٢٠٧٧ سنة ٣ القضائية

(أ) جلسة . علانيتها . طلب الخصوم جعلها سرية . لا إلزام . (المادة ٢٣٥ تحقيق جنايات)

(ب) دفاع . طلب نذب خبير . إجابته . لا إلزام . (المادتان ١٣٦ و ١٨٦ تحقيق جنايات)

(ج) شهود . إخطار المتهم بأسمائهم في الميعاد المحدد قانونا . ليس من النظام العام . سماعهم مع
عدم إصرار المتهم على المعارضة في ذلك . لا بطلان .

(المواد ١٩ — ٢١ تشكيل محاكم الجنايات)

(د) دعوى مدنية ، علاقتها بالدعوى الجنائية . طعن المدعى المدني على الحكم لخطئه في وصف
الدعوى الجنائية . ليس من حقه . (المادة ٢٢٩ تحقيق جنايات)

(١) إن المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب الخصوم جعل الجلسة سرية إذا
لم تر محلا لذلك . ولا يترتب على رفضها هذا الطلب حرمان المتهم من تقديم البيانات
التي يراها ، لأنه لا مانع يمنعه من تقديمها في الجلسة العلنية شفها أو في مذكرة ،
فاذا هو لم يفعل فلا يلومن إلا نفسه .

(٢) إن المحكمة ليست ملزمة قانونا بنذب خبير إذا كانت ترى في الأدلة
المقدمة لديها ما يكفي للفصل في القضية بدون نذب خبير . فاذا أثبتت المحكمة
في حكمها عدم الحاجة إلى بحث قوى المتهم العقلية ، اكتفاء بما ظهر لها من حالة
المتهم وقت ارتكاب الجريمة وبعدها ، فليس مما يطعن على حكمها أن ترد على طلب
الدفاع نذب خبير لتقدير قوى المتهم العقلية بأنها لا ترى فائدة من ذلك .

(٣) إن حكم إخطار المتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام ليس من
النظام العام . فاذا كان الدفاع عن المدعى بالحق المدني استحضر معه شهودا طلب

سماعهم ، فعارض محامى المتهم لأنه لم يخطر بأسمائهم فى الموعد الذى حدده القانون ، ولم تتخذ المحكمة قرارا فى ذلك ولكنها لم تسمع هؤلاء الشهود فى الجلسة المذكورة ، بل سمعتهم فى جلسة أخرى ، ولم يعارض الدفاع عن المتهم فى سماعهم فى هذه الجلسة فلا بطلان فى إجراءات المحكمة .

(٤) إن المدعى بالحق المدنى لا يملك استعمال حقوق الدعوى العمومية ، وإنما يدخل فيها بصفته مضورا من الجريمة التى وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذى لحقه . فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها . فاذا ما قضى للمدعى المدنى فى دعواه المدنية بالتعويض الذى قدرته المحكمة فليس له بعد ذلك أن يطعن بطريق النقض والإبرام بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية بالوصف الذى يراه هو أو الذى تراه النيابة ، لأن طعنه مقصور على حقوقه المدنية فقط .

(١٥١)

القضية رقم ٢٠٨١ سنة ٣ القضائية

دفاع . طلب مناقشة الأطباء فى الخلاف الواقع بينهم . وجوب بحثه . إغفاله مبطل للإجراءات .
(المادتان ١٣٥ و ١٦٥ تحقيق الجنايات)
إن عدم رد المحكمة على طلب الدفاع بشأن استحضار الأطباء ومناقشتهم فى الخلاف المدعى بمحصله بينهم فيه إخلال بحقوق الدفاع يترتب عليه بطلان الإجراءات وتقض الحكم المطعون فيه .

(١٥٢)

القضية رقم ٢٠٨٢ سنة ٣ القضائية

(أ) وصف التهمة . تعديله تعديلا لم يضار به المتهم . لا عيب .
(المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل محاكم الجنايات)
(ب) عقوبة . تقدير ما يستحقه كل متهم من العقاب . موضوعى .
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق الجنايات)

١ — إذا عدلت المحكمة وصف التهمة المسندة إلى المتهم تعديلا لم يضار به قيامه على نفس الوقائع التي شملها التحقيق والتي دارت حولها مرافعة الدفاع، ولم يترتب على هذا التعديل إسناد تهمة إلى المتهم أشد عقابا من التهمة المنسوبة إليه في ورقة الاتهام، فليس ذلك مما يظعن على حكمها، إذ هذا التعديل هو في الواقع إعطاء الوصف الصحيح للأفعال المسندة إلى المتهم، وهذا تملكه المحكمة.

٢ — لا تثير على المحكمة إذا هي لم تبين علة التفرقة في العقوبة بين محكوم عليه وغيره من المحكوم عليهم، لأن تقدير ما يستحقه كل منهم من العقاب مما يرجع إلى سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به.

(١٥٣)

القضية رقم ٢٠٨٨ سنة ٣ القضائية

تبديد . ذكر تاريخ وقوع هذه الجريمة في الحكم جوهرى . ذكر تاريخ توقيع الجرز . متى يجب ؟
(المادتان ١٤٩ و ٢٧٩ تحقيق الجنايات والمادة ٢٨٠ عقوبات)

إذا عني الحكم الذي يعاقب على جريمة التبديد بذكر التاريخ الجوهرى في القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التبديد فإن خلقه من تاريخ توقيع الجرز واسم المحكمة التي أوقعت لا يظعن في صحته، وإن كان الأصوب على كل حال أن يعنى الحكم بذكر هذه البيانات استكمالاً لبيان الواقعة عملاً بحكم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات . إنما يكون لذكر تاريخ توقيع الجرز أهمية خاصة إذا ادعى المتهم الجهل بوجود الجرز أصلاً أو بتاريخ وقوعه .

جلسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزي بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٥٤)

القضية رقم ١٨٦١ سنة ٣ القضائية

تزوير . منطالع العقاب في هذه الجريمة . تزوير مفضوح . العبارة المضافة عديمة الجدوى .
لا عقاب . (المادة ١٨٣ عقوبات)

من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يندفع به
أحد، وكان فوق هذا واقعا على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه،
لانعدام الضرر في هذه الحالة . فإذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع باضافة عبارة
إليه، وكانت العبارة المزيده ظاهرا تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد
خدعهم بها، وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع إذ لم يكن
في الإمكان أن تزيد في قيمة العقد شيئا من حيث جعله صالحا لإثبات الواقعة
المزورة، فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعديم الجدوى من جهة أخرى
لا عقاب عليه .

المحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة مصطفى محمد بك المستشار وطلبات
النيابة العمومية وبعد الاطلاع على الأوراق والمدافلة قانونا .

حيث إن الاستئنافين مقدمان في الميعاد فهما مقبولان شكلا .

وحيث إن ملخص الواقعة أن المتهم قدم في شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ لمكتب
مساحة قنا عقدي بيع طالبا مراجعتها والتأشير عليهما بما يفيد اعتادهما تمهيدا
لتسجيلهما، فلما طلب منه تقديم ما يثبت تاريخ وفاة مورث البائع الذي تلقى عنه
هذا الأخير الأعيان المبيعة بطريق الميراث الشرعي حسب التعليمات قدم صورة

فتوغرافية لعقد بيع مسجل بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧ تحت نمرة ٤٣٠٧ صادر عن نفس البائع في العقدين الجديدين المقدمين للمراجعة ومذكور بالبند الخامس منه أن البائع أقر "بأنه تملك العقارات المذكورة عن طريق الإرث الشرعى من والده همّام يونس المتوفى سنة ١٩٢٣" ولكن الكاتب المختص بالمراجعة لاحظ أن عبارة (المتوفى سنة ١٩٢٣) الواردة بالصورة المذكورة مكتوبة بحبر أسود وأنها تخالف في شكلها العام خط سائر البيانات المدونة بالعقد . ولما وضع يده على هذه العبارة ظهر أثر الحبر في يده فاستدل بذلك على أن هذه العبارة مزيدة على الصورة المطبوعة ومكتوبة بحبر عادى فسأل المتهم في ذلك وبعد تردد اعترف بأنه هو الذى أضاف هذه العبارة تسهيلا لاتمام العقدين الجديدين . ثم طلب منه أن يدون هذا الاعتراف بالكتابة ففعل ولكنه عاد فأنكر اعترافه هذا أمام النيابة وأصر على الإنكار أمام المحكمة .

وحيث إنه بالاطلاع على صورة العقد التى أضيفت إليها العبارة المزورة يرى أن هذه العبارة تختلف في خطها وفي شكلها العام عن سائر عبارات العقد ، وأن المتهم لم يراع في هذه الإضافة إتقان التزوير حتى يمكن أن يجوز على من أراد خدعهم به لاسيما وهم المختصون بمراجعة أمثال العقد المقدم منه . فكانت النتيجة أن انكشفت حيلته وظهر تزويره بمجرد اطلاع كاتب المساحة على العقد . ومثل هذا التزوير المفضوح ليس بالتزوير الذى يمكن أن يترتب عليه ضرر . فضلا عن أن المتهم أراد بهذه الإضافة أن يكسب العقد حجية ليست له ولا يمكن أن تستفاد منه بحال . ذلك بأن التعليقات التى كانت متبعة في أقلام المساحة وقت مراجعة أصل ذلك العقد (وقد روجع في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٦) لم تكن تحتم التحقق من تاريخ وفاة مورثى الباعين في العقود التى تكون ملكية الأعيان المبيعة بمقتضاها قد آلت للبائعين قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ (يراجع منشور محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ صحيفة ٢٧٦ من مجموعة القوانين والقرارات والمندشورات الخاصة بالتسجيل طبعة سنة ١٩٣٣) ، بل كان يكتفى بأن يذكر في العقد أن البائع تملك

العقارات المباعة بطريق الإرث عن فلان المتوفى (فقط) وبغير حاجة إلى ذكر تاريخ الوفاة ولا إلى اقتضاء تقديم شهادة رسمية من أية جهة كانت مثبتة لذلك التاريخ . فما كان يمكن والحالة هذه أن ينهض العقد المراجع في تلك الظروف حجة بما يمكن أن يرد فيه من تاريخ لوفاة المورث على صحة ذلك التاريخ .

ومن حيث إنه قد ثبت من الشهادة الرسمية التي استخرجها المتهم من محفوظات مديرية قنا بعد تقديمه العقد المتضمن للتروير إلى مكتب مساحة قنا بناءً ، على طلب ذلك المكتب ، أن همام يونس حسين مورث يونس همام يونس البائع توفي في ١٣ يناير سنة ١٩٠٢ ، فالعقد المتضمن للتروير هو من العقود التي لا تصلح حجة في إثبات تاريخ وفاة مورث البائع ، والإضافة المزيدة عليه بطريق التروير كانت في الواقع عديمة الجدوى ولم يكن في الإمكان أن تزيد في قيمته شيئاً من حيث جعله صالحاً لإثبات تاريخ وفاة مورث البائع .

ومن حيث إن من المقرر أن التروير في المحررات لا يكون مستحق العقاب إلا إذا وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية ، فاذا وقع في جزء غير جوهرى فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة .

ومن حيث إنه مما تقدم يبين أن المتهم وإن كان قد ارتكب ترويراً مادياً في العقد المسجل بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧ تحت نمرة ٤٣٠٧ إلا أن هذا التروير غير مستكمل شرائطه القانونية لعدم توفر ركن الضرر فيه فيكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه وبراءة المتهم مما نسب إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك و زكي برزي بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٥٥)

القضية رقم ٢٠٥٩ سنة ٣ القضائية

(١) بيان الواقعة . استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الأدلة المقدمة . موضوعي . متى تدخل

محكمة النقض ؟ (المادة ١٤٩ بتحقيق الجنايات)

(ب) أدلة . تقديرها موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ بتحقيق الجنايات)

١ — استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الأدلة المقدمة أمر موضوعي تملكه
محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، مادامت الأدلة المقدمة تنتج
عقلا مآرائه المحكمة . فاذا كان الثابت من الوقائع بشهادة الشهود الذين شهدوا ،
نقلا عن رؤية المجنى عليه ، أن المتهم استدريج المجنى عليه من منزله إلى داره ، ثم دماه
إلى العشاء معه ، وأن المجنى عليه بعد نصف ساعة من تناول الطعام مع المتهم ظهرت
عليه أعراض التسمم فبدأ يتقيأ ، وإذا ظهر من الصفة التشريحية للمجنى عليه أن
سبب الوفاة هو التسمم الحاد بالزرنيخ ، وكان الثابت أيضا أنه عثر على زرنيخ بجيوب
جلباب المتهم بكية أكبر نسبيا مما قد يوجد بالملابس نتيجة التلوث العارض بآتربة
زرنيخية ، ثم استنتجت المحكمة من ذلك أن المتهم هو الذي دس السم للمجنى عليه ،
كان استنتاجها مقبولا عقلا ولا محل للاعتراض بأنه لم يشهد أحد بأن المتهم دس
المادة السامة للمجنى عليه .

٢ — إن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع
وحدها ، فلها الأخذ بأقوال شاهد على متهم دون متهم آخر . وهي حرة في تكوين
اعتقادها حسب تقديرها لأقوال الشهود والمتهمين .

(١٥٦)

القضية رقم ٢٤٨١ سنة ٣ القضائية

انتهاك حرمة الآداب . كتب تحوى روايات عن كيفية اجتماع الجنسيتين الخ . عرضها للبيع جريمة .
(المادة ١٥٥ عقوبات)
الكتب التى تحوى روايات لكيفية اجتماع الجنسيتين وما يحدثه ذلك من اللذة ، كالأقاصيص الموضوعة لبيان ما تفعله العاهرات فى التفریط فى أعراضهن ، وكيف يعرضن سلعهن ، وكيف يتلذذن بالرجال ويتلذذ الرجال بهن ، هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكا لحرمة الآداب وحسن الأخلاق ، لما فيه من الإغراء بالعهر خروجا على عاطفة الحياء ، وهذا لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها والتي تقضى بأن اجتماع الجنسيتين يجب أن يكون سرا وأن تكتم أخباره . ولا يحدى فى هذا الضدد القول بأن الأخلاق تطورت فى مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا ينافى الآداب العامة ، استنادا على ما يجرى فى المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام ؛ لأنه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس فانه لا يجوز للقضاء التراخى فى تثبيت الفضيلة وفى تطبيق القانون .

(١٥٧)

القضية رقم ٢٠٥٨ سنة ٣ القضائية

ضرب أفضى إلى موت . حدوث الوفاة من الإصابة مع الضعف الشيخونى وعوامل أخرى .
(المادة ٢٠٠ عقوبات)
مسئولة المتهم عن فعله .
متى ثبت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى متنوعة تعاونت — بطريق مباشر أو غير مباشر — على إحداث وفاة المجنى عليه كالضعف الشيخونى أو إهمال العلاج ، فالمتهم مسئول عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله وما أخذ فى ذلك بقصده الاحتمالى ولو لم يتوقع هذه النتائج ، لأنه كان يجب عليه قانونا أن يتوقعها .

(١٥٨)

القضية رقم ٢٠٦٠ سنة ٣ القضائية

(١) تسور . بيانه في الحكم . (المادتان ٢٧٠ / ٤ و ٢٧١ عقوبات)

(ب) تعويض المجنى عليه في جريمة الشروع في سرقة . لاجابة لأسباب خاصة . (المادة ١٧٣ تحقيق)

١ — إذا طبقت المحكمة المادة ٢٧٠ عقوبات بعد أن أشارت في حكمها إلى ما أثبتته المعاينة صراحة من أن منزل المتهم مجاور لمنزل المجنى عليه ويمكن الاتصال بينهما بسهولة ، فلا يصح الطعن على حكمها بأنه أغفل إثبات ركن التسور الذي هو ركن من أركان الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة والذي يجب إثبات توافره لإمكان تطبيقها . إذ أن استناد المحكمة إلى تلك المعاينة يفيد أنها اعتقدت أن اللصوص أتوا من سطح منزل المتهم إلى سطح منزل المجنى عليه ثم نزلوا فيه . وهذا العمل بذاته هو من التسور المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٠ عقوبات . وغاية ما يلاحظ على الحكم أنه ترك توفر هذا الركن يفهم من خلال عباراته دون أن ينص عليه في عبارة صريحة مستقلة كما هو الأصوب .

على أنه إذا فرض عدم حصول تسور ، وامتنع بذلك انطباق المادة المذكورة فإن ما بقي من الوقائع الثابتة بالحكم يفيد أن هناك شروعا في سرقة بإكراه وأن هذا الإكراه ترك أثر جروح بالمجنى عليه . وهذه الواقعة وحدها تنطبق عليها المادة ٢٧١ عقوبات التي تعاقب في فقرتها الأولى بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وتعاقب في فقرتها الثانية بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان الإكراه ترك أثر جرح بالمجنى عليه . وما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم تدخل في نطاق العقوبة التي كان يجوز للمحكمة توقيعها لو أنها طبقت الفقرة الأولى فقط من المادة ٢٧١ عقوبات مع المادة ٤٦ فهي إذن عقوبة مبررة والحكم سليم .

٢ — يكفي أن تثبت المحكمة دخول المتهم مع آخرين لمنزل المجنى عليه والشروع في سرقة مواشيه منه بالإكراه ليكون ذلك وحده موجبا لتعويض المجنى عليه مدنيا . وهي ليست بعد هذا الإثبات بحاجة إلى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

(١٥٩)

القضية رقم ٢٠٦١ سنة ٣ القضائية

نصب واختيال . القصد الجنائي . التمير عنه بعبارة غير دقيقة . لا تقض .

(المادتان ٢٩٣ ع ٢٢٩ تحقيق)

إذا عبر الحكم عن القصد الجنائي في جريمة النصب بعبارة "بقصد النصب" فهذا التعبير وإن كان يصح أن يكون موضع انتقاد، إلا أنه لا يصلح وجهها للطعن على الحكم ، ما دام مراد الحكم ظاهرا وهو أن المتهم ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

(١٦٠)

القضية رقم ٢٠٦٣ سنة ٣ القضائية

(١) نصب . البيع الثاني . ما يشترط فيه لتكوين هذه الجريمة .

(المادة ٢٩٣ عقوبات)

(ب) تسجيل . الأحكام الواجب تسجيلها لتكون حجة قبل الغير .

(قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣)

١ — لأجل أن يكون البيع الثاني مكوّنا لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلا مانعا من التصرف مرة أخرى ، إذ بهذا التسجيل وحده ، الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل ، تزول أو تُنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

٢ — إن الأحكام المقتررة للحقوق العينية أو المنشئة لها ، التي أوجب القانون تسجيلها لكي تكون حجة قبل الغير ، هي الأحكام النهائية ، أي التي تكون حائزة لقوة الشيء المقضى به بحسب النص الفرنسي (Jugement passé en force de chose jugée) فتعويل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غيابي قابل للطعن (وفي هذه القضية مطعون فيه فعلا بطريق المعارضة) وصادر بإثبات صحة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين بمقتضى عقد البيع الابتدائي ، وعدّ ذلك الحكم كافيا في نقل الملكية

وفي منع البائع من التصرف مرة أخرى هو في غير محله وسابق لأوانه . وعلة ذلك أنه ، كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله ، يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن ويعتبر التصرف الثاني الحاصل منه تصرفا صحيحا لا غبار عليه ، وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ ، إذ هو لم يقترف ما يستحق عليه العقاب .

فإذا رفعت الدعوى العمومية على شخص لاثامه بالتصرف في مال ثابت ليس ملكا له ، بأن باعه إلى شخص بعقد عرفي ، ورفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لإثبات صحة التعاقد ، وحكم له غيابيا بذلك وسجل الحكم ، وبعد حصول التسجيل باع المتهم العين نفسها إلى شخص آخر بعقد مسجل ، فلا يجوز للمحكمة أن تعتبر التصرف الأول بيعا باتا ناقلا للملكية بالتسجيل وأن تحكم في الدعوى الجنائية على هذا الأساس ، بل الواجب عليها في مثل هذه الصورة أن تقف الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائيا في الدعوى المدنية التي هي أساس لها والتي هي مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية ، وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من المتهم على أساس صحيح ثابت .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن مقبول شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .
وحيث إن وقائع هذه المسألة بحسب ما هو وارد بالحكم المطعون فيه تتحصل في أن الطاعن باع إلى شاكر داود ٩ قراريط و ١٤ سهما في ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ بعقد عرفي بثمن قدره أربعون جنيا . ثم رفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لإثبات صحة التعاقد وحكم له غيابيا بذلك في ٨ فبراير سنة ١٩٣١ وتسجل هذا الحكم في ١١ يولييه سنة ١٩٣١ وبعد ذلك في أول أغسطس سنة ١٩٣١ باع المتهم نفس العين إلى فرج وعلى أبو العلا بعقد مسجل في ١١ أغسطس سنة ١٩٣١ بثمن قدره

٥٢ جنيها و ٧١٠ مليات . وقد أوهمهما أن هذه الأطيان مرهونة لشاكر داود على مبلغ ٣٠ جنيها ، واتفق معهما على أن يستددا هذا المبلغ للدائن المرتهن في مقابل أن يبيع لهما قطعة أرض أخرى بيعا وفائيا بهذا المبلغ ولكنهما عدلا عن الصفقة الأخيرة عند ما تبين لهما أن القطعة الأولى كانت مبيعة إلى شاكر داود . وقد رأت المحكمة الاستئنافية في حكمها المطعون فيه أن تسجيل الحكم الغيابي كافٍ لانتقال الملكية للمشتري الأول شاكر داود وأن المتهم ما كان يجوز له أن يبيعها مرة ثانية ، وحكمت عليه بالعقوبة نطبقا للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات بعد أن ألغت الحكم الابتدائي الذي كان برأ الطاعن تأسيسا على انتفاء سوء نيته واعتقاده وقت البيع الثاني أنه لا زال مالكا مادام لم يتخذ أى إجراء إيجابى من قبله لتمكين المشتري الأول من تسجيل عقده ، وأن إجراءات الحكم الغيابي الذي سجل لم يثبت أنه كان عالما بها ، وأن له معارضة في هذا الحكم لا زالت منظورة .

وحيث إن محصل الطعن هو أن العقد الصادر من الطاعن لشاكر داود بالعين موضوع النزاع إنما هو في الحقيقة عقد رهن لا بيع وأن المحكمة الاستئنافية أخطأت إذ خالفت ما رآته محكمة أول درجة من وجوب ترك الفصل في هذا الدفع للمحكمة المدنية ففصلت هي في التهمة مكثفية بتسجيل الحكم الغيابي الصادر بإثبات التوقيع وأغفلت دفاع الطاعن كما أغفلت الكلام على سوء النية ولم تبحث فيما تمسك به الطاعن من أنه استد مبلغ الدين .

وحيث إنه لأجل أن يكون البيع الثاني مكتونا لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلا مانعا من التصرف مرة أخرى إذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

وحيث إن الأحكام المقررة للحقوق العينية أو المنشئة لها التي أوجب القانون تسجيلها لكي تكون حجة قبل الغير (مادتي ١ و ٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣) هي الأحكام النهائية أي التي تكون حائزة لقوة الشيء المقضي فيه بحسب النص الفرنسي

(Jugements passé en force de chose jugée) . فتعويل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غيابي قابل للطعن بل ومطعون فيه فعلا بطريق المعارضة ، وعده كافيا في نقل الملكية ومنع نفس البائع من التصرف مرة أخرى ، هذا التعويل في غير محله وسابق لأوانه . وعلة ذلك أنه كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن ويعتبر التصرف الثاني الحاصل منه تصرفا صحيحا لا غبار عليه . وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ إذ هو لم يقترب ما يستحق عليه العقاب .

وحيث إن ما جاء بالحكم المطعون فيه بصدد اعتبار التصرف الأول بيعا والحكم في الدعوى الجنائية على هذا الأساس لا تأثير له على الإطلاق في جوهر التهمة المسندة إلى الطاعن إذ أساسها أن تكون ملكية المشتري الأول قد انتقلت إليه قبل التصرف الثاني بتسجيل صحيح لعقد غير متنازع فيه أو لحكم غير قابل للطعن وهو ما لم يكن قد حصل عند الفصل في موضوع هذه الدعوى . فسيان إذن أن تكون المحكمة الجنائية قد تصدّت أم لم تتصدّ لوصف العقد المتنازع عليه .

وحيث إنه متى كان تسجيل الحكم الغيابي في حد ذاته غير كاف لنقل الملكية ما دام هو مطعونا عليه بطريق المعارضة التي لم يتضح سبق الفصل فيها فلا محل للبحث الآن في مسألة عدم تعرض الحكم المطعون فيه للقصد الجنائي ولا لما تمسك به الطاعن من أنه قام بسداد ما كان مطلوبا منه للتعاقد معه وأن هذا السداد قاطع في أن العقد رهن لا بيع .

وحيث إن الواجب في مثل هذه الصورة هو إيقاف الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائيا في الدعوى المدنية التي هي أساس لما والتي هي مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية . وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من المتهم على أساس صحيح ثابت .

وحيث إنه لذلك يتعين تقض الحكم المطعون فيه مع إعادة القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها بعد أن يكون قد تم الفصل نهائيا من جهة القضاء المدني في النزاع القائم بين الطاعن والمتعاقد معه .

(١٦١)

القضية رقم ٢٠٦٤ سنة ٣ القضائية

(١) حكم . تسببه . تعويله على واقعة غير صحيحة . استقامته مع الأدلة الأخرى التي أوردها . لا تقض .

(ب) تعويض . القضاء به بالتضامن على متهمين حوّل كل منهما على ما وقع منه . جوازه . (المادة ١٧٣ تحقيق الجنايات)

١ — ليس مما يطعن على الحكم أن يكون قد عوّل على واقعة غير صحيحة متى كان مشتملا على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها ولو أسقطت منه العبارة غير الصحيحة .

٢ — إذا عاقبت المحكمة كل واحد من المتهمين على ما وقع منه بالذات ؛ فإن ذلك لا يمنعها قانونا من أن تقضى على المتهمين متضامين فيما طالبهم به المجنى عليه من التعويض المدني ، ما داموا جميعا قد ضربوه في وقت واحد واتحدت إرادتهم في ذلك الوقت على ضربه .

(١٦٢)

القضية رقم ٤١ سنة ٤ القضائية

مارقة . الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة . البيانات الواجب إثباتها في الحكم . (المواد ٢٧٤/٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق الجنايات)

يجب على المحكمة — عند الحكم على متهم لاشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة — أن تبين واقعة السرقة التي حصل فيها الاشتراك ، وبعد بيانها وتأكيد ثبوتها تبين أن المتهم اتفق مع غيره على إقتراف هذه الجريمة . فهذا البيان وحده تكون

جرية الاشتراك مرتكزة على أساس قانوني صحيح تستطيع معه محكمة النقض التثبت من أن محكمة الموضوع طبقت القانون تطبيقا صحيحا على ما أثبتته من الوقائع .
أما إغفال ذلك في الحكم فنقص فيه مبطل له .

جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٦٣)

القضية رقم ٢٤٧٤ سنة ٣ القضائية

(١) أدلة . بحثها موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) حكم . ابتدائه على شهادات لم يبين موضوعها ولا محصلها مع أدلة أخرى كافية لصحته .

لا نقض . (المادتان ١٣٤ و ٢٢٩ تحقيق)

١ — إن محكمة النقض لا تملك البحث في قيمة الأدلة ولا فيما أحاط بها من الظروف ، بل المرجع في ذلك كله إلى تقدير محكمة الموضوع .

٢ — إذا اعتمدت المحكمة في ثبوت التهمة على اعتراف بعض المتهمين الذي تعزز بعدة أدلة ذكرها الحكم ، وكان من بين هذه الأدلة شهادة شهود لم يذكر الحكم محصل أقوالهم ، فلا يطعن على الحكم بمقولة إنه أخذ بشهادة شهود لم يبين موضوع شهادتهم ما دام الحكم يبقى سليما ، حتى مع استبعاد هذه الشهادات ، وتبقى الأدلة الأخرى كافية لإدانة الطاعن .

(١٦٤)

القضية رقم ١ سنة ٤ القضائية

(١) تزوير . البيانات الواجب ذكرها في الحكم . (المادة ١٨٣ عقوبات)

(ب) وصف التهمة . تعديله . حصوله بواسطة النيابة بعد تحقيقات قامت بها المحكمة . علم المتهم

بهذا التعديل ومرافعة محاميه على الوصف الجديد . لا إخلال .

١ — يكفى لاعتبار واقعة التروير مبينة في الحكم بجميع ظروفها بيانا كافيا أن تذكر المحكمة بحكمها في صدد تحديد تاريخ التروير "أن التوقيع على ذلك السند مادام لم يكشف التحقيق تاريخ حصوله يعتبر حاصلا في يوم كذا وهو تاريخ ظهور السند بعمل بروستو عنه"، وأن تقول بصدد بيان كيفية حصول المتهم على ختم المجنى عليه الموقع به على السند "وحيث إن ما جاء بحكم محكمة أول درجة من أنه ثبت لها وجود معاملات بين المتهم الثانى والمجنى عليه وصهره ، فإن ذلك مع باقى ظروف الدعوى قد يؤيد التهمة قبل المتهمين ، إذ أنه يغلب أن تكون هذه المعاملات هى التى هيات الفرصة لها للحصول على ختم المجنى عليه والتوقيع به على السند المطعون فيه بدون علمه " .

٢ — لا إخلال بحق الدفاع إذا عدلت النيابة التهمة بناء على التحقيقات التى حصلت أمام المحكمة ، مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع محاميه فى التهمة على الوصف الجديد .

(١٦٥)

القضية رقم ٢ سنة ٤ القضائية

مسود . منتم طائد . استئناف النيابة لتشديد العقوبة . وجود صحيفة السوابق بملف القضية وإطلاع القاضى الملخص عليها . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الاستئنافية .
(المادتان ٤٨/٢ عقوبات و ١٨٩ تحقيق الجنايات)

إذا كانت للمتهم سوابق تجعله طائدا وفقا لنص المادة ٤٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، وكانت صحيفة سوابقه موجودة بملف الدعوى عند نظرها أمام المحكمة الاستئنافية ، فيتعين فى هذه الحالة القضاء بعدم الاختصاص ، ولو كانت النيابة اكتفت أمام المحكمة الاستئنافية بطلب تشديد العقوبة . ذلك بأن الحكم بعدم الاختصاص واجب تقضى به المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات ، وعلى المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، ولو لم تطلبه النيابة ، مادامت صحيفة السوابق موجودة

بملف الدعوى، خصوصا إذا كانت القاضى الملخص قد اطلع عليها ونبه المحكمة إلى ذلك فى تقريره .

(١٦٦)

القضية رقم ٥ سنة ٤ القضائية

حكم . عدم ذكر أحد أعضاء الهيئة بدىاجة الحكم . ذكره بمحضر الجلسة . لا بطلان .

(المادة ٢٢٩ قانون تحقيق الجنايات)

إذا سما الكاتب عن ذكر عضو من أعضاء الهيئة التى تولت الحكم فى دىباجة الحكم ، وكان اسم هذا العضو مذكورا فى محضر الجلسة ، ولم يدع الطاعن فى طعنه على هذا الحكم أن الهيئة كانت عند إصداره مكونة من قاضيين فقط ، فلا يبطل هذا الحكم . خصوصا أنه مادام محضر الجلسة أثبت استيفاء الشكل فقد أزال كل شك فى هذا الصدد وسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

(١٦٧)

القضية رقم ١٢ سنة ٤ القضائية

تفتيش مسكن . حصوله باذن النيابة . تفتيش أحد المقيمين فيه لسبب طارئ . جوازه .

(المادتان ٥ و ١٨ تحقيق)

إذا أذنت النيابة فى تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها ، وفى أثناء التفتيش أتى أخو هذا المتهم المقيم معه فى هذا المسكن ، بغاة وخلسة ، عملا يريب فى أمره (هو فى هذه القضية أنه ألقى شيئا من يده فى الشارع) ، ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه « دخان حسن كيف » ، ثم ظهر أن الشيء الذى ألقاه فى الشارع هو مادة مخدرة (حشيش) ، فلا شك فى أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذى لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة إلى إذن النيابة ، لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس .

(١٦٨)

القضية رقم ١٣ سنة ٤ القضائية

حق الدفاع . عدم تمكن المتهم من الاطلاع على مستند قدم بمجلسة المرافعة والرد عليه . إخلال .
من الإخلال بحق الدفاع ألا تهيئ المحكمة للتهم فرصة الاطلاع على مستند قدم
بمجلسة المرافعة لم يسبق للتهم الاطلاع عليه واعترض على تقديمه في ذلك الظروف
وطلب التأجيل للرد عليه أو تفسيره على الوجه الذي يراه في مصلحته فلم تجبه المحكمة
إلى طلبه وقبلت المستند واعتمدت عليه في تكوين عقيدتها في موضوع الدعوى .

(١٦٩)

القضية رقم ١٤ سنة ٤ القضائية

عاهة مستديمة . متى يعتبر الحكم قد بينها ؟ (المادة ٢٠٤ عقوبات)
يكفى لاعتبار الواقعة جنائية ضرب أحدث عاهة مستديمة أن توضح المحكمة
في حكمها ما أثبتته الكشف الطبي الذي توقع على المجنى عليه بالمستشفى الذي يعالج
فيه من أنه عملت له على أثر الإصابة عملية تربنة أزيل فيها العظم في دائرة قطرها
خمسة عشر سنتيمترا ، وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعي من أن المذكور شفى
مع فقد لجزء من عظم القبوة يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتغيرات
الجوية والإصابات الخارجية ويعرضه لإصابات المخ مستقبلا وأن هذه الحالة تعتبر
عاهة مستديمة .

(١٧٠)

القضية رقم ١٦ سنة ٤ القضائية

حريق عمد . القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ عقوبات . متى يتحقق ؟
القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ عقوبات يتحقق
بمجرد وضع الجاني للنار عمدا في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته
المتصلة به . متى ثبت للقاضي أن وضع النار كان على هذا الوجه وجب تطبيق

تلك المادة . والعمد هنا معناه مجرّد توجه الإرادة اختيارا إلى وضع النار في المكان، أيا كانت نتيجته أو الباعث عليه، أي سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرّد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أي قصد آخر .

على أنه إذا صح أن رجلا يريد إعدام منقول له فيحتاج لذلك ويتخذ له من طرق الوقاية ما يقضى به العقل، كأن يحرق خرقة أو متاعا باليا في دكانه أو في منزله محتاطا لذلك الاحتياط الواجب — إذا صح أن مثل هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقا أو قد يعاقب عليه على اعتبار أنه جنحة إحراق بالإهمال، فيما لو امتدت نتائج الفعل وأحدثت حريقا في بنية الدكان، إلا أنه إذا كان الثابت هو أن الجاني وضع النار لإحراق المنقول وهو موقن أن النار لا بد متصلة بباقي البناء، فايقانه هذا هو دليل الاختيار الذي ينحصر فيه معنى العمد في جناية الحريق، وبه يتحقق القصد الجنائي فيها .

(١٧١)

القضية رقم ٢٠ سنة ٤ القضائية

قاضى الإحالة . متهمان . صدور حكم نهائي بالنسبة لأحدهما باعتبار ما وقع منه جنحة . صيرورة حكم عدم اختصاص محكمة الجناح نهائيا بالنسبة للآخر . إحالة الأول مع الثاني على محكمة الجنايات . خطأ في الإجراءات . (المادتان ١٨٩ تحقيق و ٣٥ تشكيل) .

قدّمت النيابة متهمين إلى قاضى الإحالة بتهمة شروعهما في قتل، فقاضى الإحالة أصدر قرارا بأن الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ عقوبات وبإعادة الأوراق للنسبة لإجراء شؤونها فيها . فقدّمت النيابة الدعوى للمحكمة الجزئية، ولكنها طلبت أمامها الحكم بعدم الاختصاص . فقضت هذه المحكمة غيابيا بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جناية شروع في قتل وإحالة الأوراق للنسبة للعمومية لإجراء شؤونها فيها، فعارض المتهمان في هذا الحكم، والمحكمة أيدته . فاستأنف أحدهما الحكم، وقضت محكمة الجناح الاستئنافية بإلغائه واعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥/٢ عقوبات وإعادة الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فيها على هذا الأساس،

وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الاختصاص اتهاثا بالنسبة للتهمة الآخر. ولكن النيابة قدمت المتهمين مع لقاضي الإحالة، فرأى أنه — إزاء صيرورة الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص نهائيا بالنسبة للتهمة الذي لم يستأنفه — لا يسعه إلا إحالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنايات بطريق الخيرة، ومعه المتهم الآخر الذي حكم اتهاثا باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له. ومحكمة الجنايات حكمت باعتبار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب مع سبق الإصرار منطبقة على المادة ٢٠٦/٢ عقوبات. فطعن المحكوم عليهما بطريق النقض.

ومحكمة النقض لاحظت أن قرار قاضي الإحالة الثاني غير قانوني فيما يتعلق بالتهمة الذي صدر حكم المحكمة الاستئنافية نهائيا باعتبار الحادثة جنحة بالنسبة له وإعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها، إذ مثل هذا المتهم ما كان يصح تقديمه لقاضي الإحالة ما دامت المحكمة الاستئنافية حكمت نهائيا حكما لا مطعن فيه بتكليف محكمة الجناح بنظر دعواه لأنها جنحة. أما بالنسبة للتهمة الأولى فالقرار لا شك صحيح، لأن هذا المتهم قد صار الحكم الصادر بعدم الاختصاص بالنسبة له نهائيا، فالسبيل الوحيدة هي تقديمه لقاضي الإحالة لتحويله حتما على محكمة الجنايات بطريق الخيرة.

وقضت بأنه مهما يكن من خطأ الإجراءات الأولى في هذه الدعوى فإن محكمة الجنايات، ما دامت قد اعتبرت الحادثة بالنسبة للطاعنين معا جنحة بالمادة ٢٠٦ عقوبات لا جنائية كما تطلب النيابة؛ ولا جنحة بالمادة ٢٠٥/٢ كما تقول المحكمة الاستئنافية، فإنه لا يكون ثمة أساس قانوني لطعن المتهم الأول في حكمها ولا مصلحة للتهمة الثاني في طعنه.

جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك
وعبد الفتاح السيد بك .

(١٧٢)

القضية رقم ٤٣ سنة ٤ القضاية

(١) دفاع . متهم بجنحة من اختصاص محكمة الجنايات . ندب مدافع عنه . لا وجوب .
(المادة ٢٥ تشكيل)

(ب) قذف . مناط العقاب . إسناد أمر شائن إلى المذوف . لا عبرة بالأسلوب .

(ج) قذف . القصد الجنائى . توفره .

(المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ١٦٦ مكررة و ١٦٨/٣ ع)

١ — إن القانون لا يوجب ندب مدافع عن المتهم أمام محاكم الجنايات ،
الذى لم يعين لنفسه مدافعا عنه ، إلا إذا كان متهما بجناية . أما إذا كان متهما أمامها
بجنحة فلا وجوب لذلك .

٢ — لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف . ففى كان المفهوم
من عبارة الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المذوف ، بحيث لو صح
ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، فإن ذلك
الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذى صيغ فيه .

٣ — يكفى لإثبات توافر القصد الجنائى لدى القاذف أن تكون المطاعن
الصادرة منه محشوة بالعبارات الشائنة والألفاظ المقذعة ، فهذه لا تترك مجالا
لاقتراض حسن النية عند مرسلها .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الوجهين الأول والثالث أن الطاعن لم يمكن من الدفاع
عن نفسه حيث لم يكن له محام ولم ينتدب له محام للدفاع عنه حسب المعتاد .

ومن حيث إن التهمة التي حوكم من أجلها الطاعن هي جنحة قذف في حق موظفين عموميين . وهي وإن كانت من اختصاص محكمة الجنايات إلا أن القانون لا يوجب ندب مدافع عن المتهم أمام محاكم الجنايات الذي لم يعين لنفسه مدافعا عنه إلا إذا كان متهما بجناية . وبالإطلاع على محضر جلسة محكمة الجنايات يرى أن المحكمة أفسحت للطاعن في الدفاع عن نفسه ، وأنها بعد أن سمعت اعترافه ناقشته فيه وتركته يبدى من الأعذار ما شاء حتى اختتم دفاعه بالإقرار بالخطأ والتماس الرأفة .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن المقال الذي عوقب عليه الطاعن كان مصوغا في قالب أسئلة لم يقصد بها قذفا وأنه لم يكن يعلم أن الأسئلة يعاقب عليها القانون وأنه كان حسن النية فيما كتب .

ومن حيث إنه لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف ؛ فمتى كان المفهوم من عبارات الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المقذوف بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه فإن ذلك الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذي صيغ فيه . أما ما يتعلق بحسن نية الطاعن فقد أثبت الحكم المطعون فيه انتفاءه وأن الطاعن كان سيئ النية فيما كتب وأنه لم ييغ من ورائه سوى الحصول على فائدة مادية . على أن مجرد الاطلاع على عبارات القذف الواردة بالحكم المطعون فيه يكفي لإثبات توفر القصد الجنائي لدى الطاعن لأنها محشوة بالعبارات الشائنة والألفاظ المقذعة التي لا تترك مجالا لاقتراض حسن النية عند محررها .

(١٧٣)

القضية رقم ٥٩ سنة ٤ القضائية

تهديد بارتكاب جريمة ضد النفس والمال . ذكر ألفاظ التهديد في الحكم . وجوبه .

(المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات)

الحكم الذي يعاقب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٤ عقوبات

فقرة أولى يجب أن يبين به العبارات التي تفيد التهديد ، حتى يتسنى لمحكمة النقض

التحقق من أن ما ورد بتلك العبارات تتوافر معه الأركان التي يستلزمها القانون في الجريمة المذكورة . أما أن يكتفى بالحكم بسرد وقائع الدعوى المثبتة لصدور خطاب التهديد من المتهم ، أو يحيل إلى وصف التهمة المبين بصدر الحكم من غير ذكر لنصوص عبارات التهديد ، فذلك قصور في بيان الواقعة يطل الحكم ويوجب نقضه .

(١٧٤)

القضية رقم ٦١ سنة ٤ القضائية

إقراض بربا فاحش . تكرار تجديد السند بفوائد أعلى من التي كان متفقا عليها . كاف لتحقيق ركن العادة . (المادة ٢٩٤ المكررة فقرة ثالثة عقوبات)

أقرض شخص شخصا آخر مبلغ ثلاثين جنيها لمدة ستة شهور بفائدة قدرها ثلاثة جنيهات . ولما حل موعد السداد وعجز المدين عن الدفع حرر الدائن سنداً آخر بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنيها لمدة ستة شهور أخرى . ولما حل الموعد ولم يدفع جدد له الدين وكتب به سنداً آخر بمبلغ ٤٢ جنيها و ٥٠ ملياً لمدة ستة شهور أخرى . ولما حل الموعد ولم يدفع أيضاً جدد الدين بسند آخر بمبلغ ٥٤ جنيها و ٥٧٠ ملياً لمدة ستة شهور أخرى .

اعتبرت محكمة النقض أن وقائع التجديد هذه قد تغير فيها الاتفاق على قيمة الفوائد ، إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تحرر بها السندات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وفوائده أن قيمة الفوائد قد ارتفعت . ولا معنى لذلك إلا أن الدائن كان يقتضى فوائد مركبة ، أي فوائد على الفوائد التي استحققت ولم تدفع ، أو أنه على الأقل كان يحتسب فوائد بسيطة أعلى من الفوائد التي كان متفقا عليها في أول الأمر . ومفاد هذا أو ذاك أن عنصراً جديداً قد دخل على الاتفاق الأصلي ، فلا يمكن والحالة هذه أن يقال إن السندات الأخيرة التي حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرار للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع احتساب فوائد للتأخير .

وهذا القدر من التغيير كافٍ لاعتبار الاتفاقات الأخيرة عقود إقراض جديدة يتحقق بحصولها عقب عقد الإقراض الأول، ركن العادة في جريمة الإقراض بربا فاحش، ويكون ما وقع من هذا الدائن معاقبا عليه بالمادة ٢٩٤ فقرة ثالثة مكررة من قانون العقوبات .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة الثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون وأن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة عقوبات على الطاعن لأن ما ثبت بالحكم هو أن الطاعن أقرض المجنى عليه مبلغ ثلاثين جنيها لمدة ستة شهور بفائدة قدرها ثلاثة جنيها ؛ ولما حل موعد السداد وعجز المجنى عليه عن الدفع حرر الطاعن سندا آخر بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنيها أي بفائدة قدرها ثلاثة جنيها لمدة ستة شهور أخرى ؛ ولما حل الموعد ولم يدفع جدد له الدين وكتب به سندا آخر بمبلغ ٤٢ جنيها و ٤٥٠ مليا لمدة ستة شهور أخرى ؛ ولما حل الموعد ولم يدفع أيضا جدد الدين بسند آخر بمبلغ ٥٤ جنيها و ٥٧٠ مليا لمدة ستة شهور أخرى . ويصر الطاعن لدى محكمة النقض على ما سبق أن دفع به أمام محكمة الموضوع من أن جريمة الاعتياذ على الإقراض بالربا الفاحش تستلزم على الأقل وجود قرضين ربويين، وأن واقعه هي في الحقيقة قرض واحد، وأن ركن العادة غير متوفر لأن العبرة في هذه الجريمة إنما تكون بتعدد القروض لا بتكرار الاتفاق على مواعيد حلول الفوائد الربوية . ولا يمكن الأخذ بما ذهبت إليه محكمة الموضوع من أن تكرر الاتفاق على تأجيل الدين الواحد مع اشتراط فوائد ربوية في كل دفعة يعتبر تجديدا للإقراض — لا يمكن الأخذ بذلك لأن عقد الإقراض من العقود العينية التي لا توجد قانونا إلا بتسليم المال المقرض وذلك ما لم يتكرر حصوله في واقعة هذه المادة . على أن الطاعن إذا

تمشى مع الحكم المطعون فيه وتجاوز عن ركن تكرار تسليم المال المقرض فان ذلك الحكم تبقى فيه ثغرة ، هي أنه اعتبر أن هناك تجديدا للدين (novation) وأن كل اتفاق من الاتفاقات الثلاثة التالية للقرض قد فسخ الاتفاق السابق عليه مع أن الواقع أن لا تجديد ولا فسخ إذ التجديد الفاسخ للالتزام لا يوجد إلا بتغيير إما في شخصية المتعاقدين أو في طبيعة الدين ، وهذا ما لم يقع منه شيء في هذه القضية .

ومن حيث إنه سواء أ كان الحكم المطعون فيه قد أراد بكلمة "التجديد" معنى (novation) أى الاستبدال بمعناه القانونى أو أراد معنى غيره فان مما لا شك فيه أن وقائع التجديد الثابتة بالحكم — والتي ذكرها الطاعن في بيانه المتقدم نقلا عن الحكم نفسه — قد تغير فيها الاتفاق على قيمة الفوائد إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تحرر بها السندات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وفوائده أن قيمة الفوائد قد ارتفعت ، ولا معنى لذلك إلا أن الدائن كان يقتضى فوائد مركبة — أى فوائد على الفوائد التي استحققت ولم تدفع — أو أنه على الأقل كان يحتسب فوائد بسيطة أعلى من الفوائد التي كان متفقا عليها في أول الأمر . ومفاد هذا أو ذاك أن عنصرا جديدا قد دخل على الاتفاق الأصلي . فلا يمكن والحالة هذه أن يقال إن السندات الأخيرة التي حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرار للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع احتساب فوائد للتأخير . وهذا القدر من التغيير كاف لاعتبار الاتفاقات الأخيرة عقود إقراض جديدة وأن حصولها عقب عقد الإقراض الأول يتحقق به ركن العادة بلا مرأى .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ كل سند وسعر الفائدة المتفق عليها فيه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

ومن حيث إن الحكم ذكر تاريخ أول قرض وهو ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ثم ذكر أن كل سند كان يحرر لمدة ستة شهور فإذا عجز المدين عن الدفع أخذ عليه

الدائن سنداً جديداً لمدة ستة شهور أخرى وهكذا . أما سعر الفائدة فوإن كان الحكم لم يذكرها إلا أنه كان يذكّر قيمة كل سند جديد، فإذا قورنت هذه القيمة بقيمة السند السابق عليه كان من السهل استخراج قيمة الفائدة المحتسبة عليه ثم معرفة سعرها . فالبيان الوارد في الحكم كاف لإذن لتحقيق الغرض المطلوب ولا محل للطعن عليه من هذه الناحية .

جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٧٥)

القضية رقم ١٧٨ سنة ٤ القضائية

جرح وضرب . حق الزوج في تأديب زوجته . حدّه .

(المادة ٢٠٦ عقوبات والمادة ٢٠٩ من قانون الأحكام الشرعية)

إن حق الزوج في تأديب زوجته مبين بالمادة ٢٠٩ من قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية التى نصها "يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد فى شأنها حدّ مقرر . ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق" . وقد قالوا إن حدّ الضرب الفاحش الذى تشير إليه المادة هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد . فإذا ضرب زوج زوجته فأحدث بها سمججاً فى ظاهره انحصرو سمججاً آخر فى الصدر ، فهذا القدر كاف لاعتبار ما وقع منه خارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجباً للعقاب عملاً بالمادة ٢٠٦ عقوبات .

جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٧٦)

القضية رقم ١٨٤٤ سنة ٣ القضائية

تفتيش المنازل . دخولها كرها أو بغير إذن السلطة المختصة في غير الأحوال المرخص بها قانونا . معاقب عليه . تفتيشها في غير تلك الأحوال بغير إذن . محظور وباطل . الاعتماد على محضر هذا التفتيش وحده في الحكم مبطل له . بطلان هذا المحضر بطلان عام .

(المواد ٥ و ١٨ و ١١٢ و عقوبات و ٨ من الدستور)

١ — للنازل حرمة . ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة ، أو في غير الأحوال المرخص بها قانونا ، يخترمه القانون ويعاقب فاعله . فدخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح ، أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور ، والتفتيش الذى يجرونه في تلك الحال باطل قانونا ، ولا يصح للحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن إخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماد على أمر تمقته الآداب ، وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ ع . وإذن فيكون باطلا الحكم الذى يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانونا وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ، ولم يكن له سند في الإدانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة .

٢ — إن بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير إذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام . فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . أما محضر التفتيش الذى يقوم به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كاتبا فبطلانه نسبي ، ولا يمس النظام العام في شيء ، ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يطعن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .

وحيث إن حاصل الطعن أن محكمة أول درجة التي تأيد حكمها استثنافيا لأسبابه بالحكم المطعون فيه جعلت عمادها في إدانة الطاعنة على التفتيش الذي أجراه ضابط مباحث قسم كرموز مهاجما منزل الطاعنة ومعه بعض رجال البوليس السرى . وتقول الطاعنة إن هذا التفتيش وقع باطلا لعدم استصدار الضابط الذي أجراه إذنا به من السلطة المختصة عملا بالمادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات ، وإن العيب الذي اعتور هذا التفتيش لا يقتصر عليه وحده بل يتعداه إلى شهادة الضابط الذي أجراه وشهادة من رافقه من رجال البوليس ، وإنها هي قد تمسكت بهذا البطلان لدى المحكمة الاستئنافية فلم تعرد دفاعها في هذا الشأن التفاتا .

وحيث إنه مما لا شك فيه أن للنازل حرمة ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرخص بها قانونا يحترمه القانون ويعاقب فاعله . فقد نصت المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات صراحة على أنه "لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن" "مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية" "إلا في الأحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة" "أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق" . ونصت المادة ١١٢ عقوبات على أنه "إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضاه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا" . ثم أتى الدستور يثبت هذه القاعدة بما قرره هو أيضا صراحة في المادة الثامنة من أن "للنازل حرمة فلا يجوز دخولها

إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه . وإذن فدخل رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور والتفتيش الذي يجرونه في تلك الحال باطل قانونا ولا يصح للحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه لأن مثل هذه الشهادة تتضمن إخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتمادا على أمر تمتعه الآداب (Immoral) ، وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الثابت في الدعوى الحالية أن ضابط البوايس علم من تحرياتة أن المتهمه خزينة وابنتها فاطمة يتجران في المواد المخدرة . ونظرا إلى أن فاطمة تتمتع بالامتيازات الأجنبية اصطحب الضابط مندوبا من القنصلية المختصة وقصد إلى منزل خزينة المتهمه لعلمه أن ابنتها تقيم معها وكسر باب حجرة المتهمه ودخلها بالقوة فوجدها بها ولم يجد ابنتها ، ثم قتش الحجرة على الرغم من المتهمه مع عدم حصوله على إذن من السلطة القضائية المختصة بتفتيش منزلها . وقد تظلمت الطاعنة لدى المحكمة الاستئنافية من هذا التصرف المخالف للقانون وتمسكت ببطلان هذه الإجراءات ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع بالمرّة ولم تعره أى التفات مكتفية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . ومن مراجعة هذا الحكم الأخير يعلم أن المحكمة لم تعتمد في الواقع في إدانة الطاعنة إلا على محضر التفتيش المتقدم ذكره وشهادة من أجروا هذا التفتيش .

وحيث إنه لا شك في أن الحكم المطعون فيه إذ جاء مؤسسا على هذا المحضر الباطل قانونا وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ولم يكن له سند في إدانة الطاعنة غير هذا المحضر وهذه الشهادة يعتبر حكما باطلا ، وتعتبر الطاعنة إذن بريئة مما أسند إليها إذ لا دليل عليها في الحكم خلاف ما توضح . وعليه يتعين قبول الطعن الحالي موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنة مما نسب إليها .

ومن حيث إن القول بأن التفتيش وقع صحيحا لحصوله في حضرة مندوب القنصلية لا قيمة له لأن حضور المندوب لا يصحح الإجراءات بالنسبة للمتهمه الحالية

التي ثبت أن المسكن لها وأنها تقيم به . ولا يغير من ذلك افتراض أن المتهم الأخرى الأجنبية تقيم معها .

ومن حيث إنه لا محل كذلك للقول بأن دخول المساكن بغير إذن السلطة المختصة قد يقع صحيحا إذا لم يعترض عليه صاحب المسكن لأن الواقع في الدعوى الحالية أن رجال الضبطية القضائية اقتحموا منزل المتهم بالقوة بأن كسروا الباب ودخلوه عنوة، وهذا يتنافى مع الادعاء بحصول الرضا بدخول المنزل وتفتيشه .

ومن حيث إن ما ذهبت إليه النيابة العامة في مذكرتها من سقوط حق المتهم في التمسك ببطلان محضر التفتيش لعدم الطعن عليه أمام محكمة أول درجة طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات مستندة في ذلك على حكم هذه المحكمة بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٧٨٧ سنة ٤٧ — ما ذهبت إليه النيابة من ذلك غير وحيه لأن بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة يمس النظام العام فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى بخلاف الحالة التي فصل فيها حكم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وهي بطلان محضر تفتيش قام به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كاتباً فهو بطلان نسبي ولا يمس النظام العام في شيء .

(١٧٧)

القضية رقم ١٩٩٩ سنة ٣ القضائية

(أ) تحقيق . حضور المتهم أدواره أمام المحكمة . وجوبه في أعدا الأحوال الجائز إبعاده فيها قانونا .

مخالفة القانون في ذلك . التمسك بهذه المخالفة مع عدم لحوق ضرر منها بالمتهم . لا بطلان .

(المواد ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ تحقيق جنابات و ٤١ تشكيل محاكم الجنايات)

(ب) تحقيق . جريمة عرضية ارتكبت أثناء نظر القضية الأصلية لدى المحكمة . جواز تحقيقها بواسطة البوليس القضائي أو النيابة .

(ج) مرافعة . فتح بابها من حق المحكمة .

(د) محام . استناد الحكم إلى معلوماته عن مرافضى إليه به موكله وكان الغرض منه ارتكاب

ما يحرمه القانون . لا خطأ . (المادة ٢٠٥ مرافعات)

(هـ) حكم . سهو عن ذكر المادة المطلوب تطبيقها . بيانه الواقعة المستوجبة للعقوبة . العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق المادة المنطبقة . لا بطلان .

(و) تزوير . الشهادة على ورقة مزورة مع العلم بتزويرها . الشاهد شريك في التزوير .

(المادة . ٤ فقرة ثالثة عقوبات)

١ - إن المواد ١٣٤ و ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات و ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بوجوب حضور المتهم في جميع أدوار التحقيق أمام المحكمة وبعدم جواز إبعاده عنها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، وذلك ليمكن المتهم من مراقبة سير التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه إلى هؤلاء الأسئلة ويحضر دفاعه على موجب ذلك كله . فإذا أبعدت المحكمة متهما ، وسألت المدعى بالحق المدني في غيبته ، ولم يكن إبعاده لحصول تشويش جسيم منه ، طبقا للمادة ٤١ (تشكيل) ، أو خشية تأثيره على غيره من المتهمين أو على المدعى بالحق المدني ، طبقا للمادة ١٣٦ (تحقيق) ، فإنها تكون قد خالفت القانون في ذلك . ولكن ما دام لم يترتب على تلك المخالفة مساس بمصلحة المتهم ، وكانت الواقعة التي سئل عنها المدعى بالحق المدني في غيبة المتهم لا علاقة لها بالتهمة الموجهة إلى هذا الأخير ، فلا مصلحة له في التمسك بهذه المخالفة .

٢ - إذا قدم متهم في قضية منظورة أمام المحكمة بلاغا إلى البوليس يتهم فيه بعض شهود الإثبات في القضية بالسعى في تلفيق شهادات ضده ، وحقق البوليس هذا البلاغ ، ثم أصدرت المحكمة قرارا باستبعاد تحقیقات البوليس ، بعلة أنه ليس لأية سلطة أن تباشر أى إجراء في الدعوى بغير إذن خاص من المحكمة مادامت القضية مطروحة أمامها ، فإن المحكمة تكون مخطئة في ذلك . لأن التحقيقات التي استبعدتها خاصة بجريمة الاتفاق على تلفيق شهادة في القضية . وهذا الاتفاق ليس تحقيقه من إجراءات القضية التي لا يجوز لأحد التدخل فيها مادامت منظورة أمام المحكمة ، وإنما هو خاص بجريمة عرضية ارتكبت أثناء وجود القضية الأصلية لدى المحكمة ، فللنيابة والبوليس القضائي حق تحقيق مثل هذه الجريمة . وللنيابة

ولكل ذى شأن أن يعتمد على هذا التحقيق ويتخذى به لدى المحكمة . والمحكمة حرة في تقديره والأخذ به أو اطراحه . ولكن إذا كان هذا الاستبعاد لم يضر المتهم في شيء ما ، لأن المحكمة تولت بنفسها إعادة التحقيق ، وظهر لها منه صحة الواقعة الواردة في المحضر الذى استبعدته ، وبناء على ذلك نبذت شهادة هؤلاء الشهود ، فلا مصلحة للتهم في إثارة هذا المطعن .

٣ — إن فتح باب المرافعة هو من حق المحكمة تأخذ به ، إما من تلقاء نفسها لتبين بعض أمور غامضة تحتاج إلى جلائها ، وإما بطلب بعض الأخصام لتحقيق أمور متعلقة بالدعوى متى رأت أن في إجابة هذا الطلب ما يحقق العدالة بحسب ما تراه هي .

٤ — إذا استطلع أحد المتهمين رأى محاميه في ارتكاب جريمة ، وهى الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الأمر — ولو أنه ستر علم به المحامى بسبب مهنته — إلا أن من حقه ، بل من واجبه ، أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ مرافعات . فاذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستندت إليها في التدليل على أن المتهم موكله كان يسعى في تلفيق شهادة فلا يمكن إسناد الخطأ إليها في ذلك .

٥ — إذا سها الحكم عن ذكر المادة التى طلبت المدعية تطبيقها ، فهذا السهو لا يترتب عليه بطلانه ، ما دامت الواقعة المستوجبة للعقوبة مبينة بيانا كافيا والعقوبة المحكوم بها لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

٦ — من شهد على ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها فهو شريك بالمساعدة في الأعمال المتممة لجريمة التزوير ، وهى إعطاء الورقة المزورة شكل الورقة الصحيحة وإظهارها كأنها صادرة من المجنى عليه فيها . وهذا العمل نوع من الاشتراك الجنائى المبين في المادة . ٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات لما فيه من إعانة على إحكام التزوير .

(١٧٨)

القضية رقم ٢٠٨٦ سنة ٣ القضائية

(أ) وصف التهمة . تفصيل الواقعة الحاصلة المحاكمة عنها فيه . جوازه . توجيه واقعة جديدة .
عدم جوازه .

(ب) ربا فاحش . عدم بيان تاريخ وقائعته تحديدا . لا تقض .

١ — إن الذى يمتنع على محكمة الاستئناف فعله هو توجيه واقعة جديدة بدل أخرى ، أو إضافة واقعة على الوقائع التى دار عليها التحقيق وحوكم المتهم من أجلها أمام المحكمة الابتدائية ، لأن ذلك يترتب عليه حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضى . أما تفصيل الواقعة أمام محكمة الاستئناف تفصيلا يزيل ما بها من غموض ويحدد مبادئها ومنتهىها فلا مأخذ عليه من الوجهة القانونية .

٢ — إذا لم تتوصل محكمة الموضوع إلى معرفة اليوم والشهر اللذين وقعت فيهما كل واقعة من وقائع الإقراض بالربا الفاحش ، فاكتمت فيما يتعلق بالواقعتين اللتين اتخذتهما أساسا للإدانة بذكر السنة فى كل منهما ، ولكنها فى إحدى الواقعتين قد ثبت لها أنها وقعت فى أواخر سنة ١٩٢٦ (مثلا) ، وكان التحقيق لم يبدأ إلا فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ ، فهاتان الواقعتان بانضمام إحداهما إلى الأخرى تصلحان لتكوين ركن الاعتياد من جهة ، إذا كان لم يمض بينهما ثلاث سنين ، وتكفيان لإقامة الدعوى العمومية على المقرض من جهة أخرى ، لأن إحداهما لم يمض عليها إلى يوم التحقيق ثلاث سنين .

جلسة ٢ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك .

(١٧٩)

القضية رقم ٢٣ سنة ٤ القضائية

- (١) دفاع شرعى . أساسه الاعتراف بالجريمة ثم بيان الظروف الملجئة إلى ارتكابها .
 (ب) دفاع شرعى . تقديره موضوعى . متى تتدخل محكمة النقض ؟ (المادة ٢١٠ ع)
 ١ - يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى أن يكون معترفا بما وقع منه ، وأن يبين الظروف التى أبلجته إلى هذا الذى وقع منه ، إذ مما لا شك فيه أن إنكار المتهم ما أسند إليه وتمسكه فى آن واحد بحالة الدفاع الشرعى أمران متناقضان ينفى أحدهما الآخر تقيا صريحا .

- ٢ - حالة الدفاع الشرعى هى مسألة موضوعية بحتة لقاضى الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الأدلة والظروف إثباتا أو نفيا . ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك ، اللهم إلا إذا كانت هذه الأدلة والظروف لا حقيقة لها بالمرّة أو أنها فى حد ذاتها لا توصل عقلا إلى النتيجة التى انتهى الحكم إليها .

جلسة ٨ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٨٠)

القضية رقم ١٠ سنة ٤ القضائية

اتفاق على ارتكاب جريمة . وقوع جريمة هي نتيجة محتملة للجريمة المتفق عليها . مسئولية كل متفق .
(المادة ٤٣ ع)

الاتفاق على ارتكاب جريمة تكاف وحده ، بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، لتحصيل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ، ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها ، متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلاً وبمحكم المجرى العادى للأمر أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها . فإذا اتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين ، فإن القانون يفرض ، بحكم المادة ٤٣ عقوبات ، على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاوم دفاعاً عن ماله فيحاول اللصوص إسكاته خشية الاقتضاح ، فإذا عجزوا عن إسكاته قضاوا على حياته ليأمنوا شره . تلك حلقات متسلسلة تتصل انحراها بأولها اتصال العلة بالمعلول ، فكل من كانت له يد في أولى الحوادث — وهي حادثة السرقة — يجعله القانون مسئولاً بصفته شريكاً عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل ، باعتبارها نتيجة محتملة للأولى . وإذا لم يكن في الاستطاعة مؤاخذه ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة ، لعدم قيام الدليل على ذلك ، فإن وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذه قانوناً بقصده الاحتمالى فيما يتعلق بجريمة القتل ، على اعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع

كل ما حصل إن لم يكن توقعه فعلا . ومسئوليته في القتل بذية احتمالية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيئا أو ساطورا أو أية أداة أخرى .

(١٨١)

القضية رقم ١٩١ سنة ٤ القضائية

عقوبة . ظروف مخففة . العناصر التي يصح أن تستمد منها تلك الظروف . عبارة "أحوال الجريمة" المستعملة في المادة ١٧ ع . تفسيرها . حداثة سن المتهم في الأحوال التي لا تدخل في حدود العذر القانوني . إمكان اعتبارها ظرفا مخففا . استعمال الرأفة . تسببها . لا وجوب . (المادة ١٧ ع)

١ — إن عبارة أحوال الجريمة (Circonstances du fait poursuivi) التي تقتض رأفة القضاة والتي ورد ذكرها في المادة ١٧ ع ، لا تنصب فقط على مجرّد وقائع الدعوى ، وإنما تتناول بلا شك كل ما تعلق بمادية العمل الإجرامي من حيث هو وما تعلق بشخص المجرم الذي ارتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك العمل ومرتكبه والمجنى عليه من الملابسات والظروف بلا استثناء وهو ما اصطلاح على تسميته (Circonstances objectives et Circonstances subjectives) أي الظروف المادية والظروف الشخصية . وهذه المجموعة المكوّنة من تلك الملابسات والظروف والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها (indéfinissables et illimitées) هي التي ترك لمطلق تقدير القاضي أن يأخذ منها ما يراه هو موجبا للرأفة .

٢ — يصح للقاضي أن يتخذ من صغر سن المتهم ظرفا قضائيا مخففا ولو كانت تلك السن قد جاوزت الحد الذي يعتبر القانون فيه صغر السن عذرا قانونيا .

٣ — إذا أراد القاضي استعمال الرأفة والتبرول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزما ببيان موجب ذلك ، بل كل ما يطلب منه عندئذ هو مجرّد القول بأن هناك ظروفًا مخففة ، والإشارة إلى النص الذي يستند إليه في تقدير العقوبة . [ذلك بأن الرأفة شعور باطنى تشيره في نفس

القاضى علل مختلفه لا يستطيع أحيانا أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو باللسان .
ولهذا لم يكلف القانون القاضى — وما كان لىستطيع تكليفه — بيانها بل «ويقبل
منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور فى نفسه ولا يسأله عليه دليلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية سالم سلطان درويش شحات العربى ومحمد سليمان داود
وأحمد محمد ندا بأنهم فى ليلة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ الموافق ٣ جماد آخر سنة ١٣٥٢
بمصر الجديدة محافظة مصر : (أولا) الأول قتل عمدا المستر جون آدم هوارد بأن
أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا بذلك قتله فأصابه بجروح نارية فى ذراعه الأيسر
وصدره وبطنه بالمعدة والأمعاء والطحال نشأ عنها نزيف ترتب عليه وفاته . وهذا
الفعل تقدمته جناية سرقة بالإكراه منطبقه على المادة ٢٧١ فقرة ثانية عقوبات
ارتكبها المتهمون الثلاثة وهى أنهم سرقوا من المحبى عليه محفظة نقوده التى كان بها
جنيه مصرى وورقة مالية إنجليزية من فئة العشرة شلنات ومشط وأوراق أخرى
مبينة بالمحضر . وذلك بطريق الإكراه الذى ترك بوجه المحبى عليه الآثار المبينة
بالكشف الطبى بأن تماسكوا به وانزعوا المحفظة من جيبه ، وكان بعض المتهمين
يحملون أسلحة نارية (بندقية ومسدسا) أثناء ارتكابهم جريمة السرقة . (ثانيا) وبأن
الثانى والثالث فى الزمن والمكان سالتى الذكر اشتراكا مع المتهم الأول فى جريمة القتل
العمد المتقدم وصفها بأن ارتكبا معه كفاعلين أصليين جريمة السرقة بالإكراه مع
حمل السلاح ف وقعت جريمة القتل العمد على المحبى عليه من المتهم الأول وكانت
هذه الجريمة الأخيرة نتيجة محتملة لاتفاق المتهمين الثلاثة على ارتكاب جريمة السرقة
ومقارفتهم فعلا تلك الجريمة . (ثالثا) وبأن الأول والثانى فى ليلة ٢٠ سبتمبر
سنة ١٩٣٣ الموافق ٣٠ جماد أول سنة ١٣٥٢ بدائرة قسم مصر الجديدة سرقا
بالإكراه مبلغ ثمانية قروش تقريبا من السير جنت بيولت رونالد فلتسنت ولزلى
الطيار بالجيش البريطانى . وذلك بأن أمسك المتهم الأول بستره المحبى عليه وهذده

المتهمان بأسلحة نارية (بندقية ومسدس) كانت معهما وتمكنا من سرقة ما معه من النقود الصغيرة ومقدارها نحو ثمانية قروش . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات مصر لمحكمة الأول بالمسادين ١٩٨ فقرة ثانية و ٢٧١ فقرة أولى من قانون العقوبات والثاني بهما وبالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ منه والثالث بالمواد ١٩٨ فقرة ثانية و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ من القانون المذكور . فقرر حضرته بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٣ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد السالفة الذكر . ومحكمة جنايات مصر سمعت هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عملا بالمادتين ١٩٨ فقرة ثانية و ١٧ من قانون العقوبات للطاعن الأول وبهما وبالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ١٩٩ من القانون المذكور للثاني والثالث وذلك عن تهمة قتل المسترجون آدم هوارد وبالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة للأول والثاني عن التهمة الثانية : أولا بمعاينة الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة ومعاينة كل من الثاني والثالث بها لمدة خمس عشرة سنة . (ثانيا) ببراءة الأول والثاني من تهمة سرقة السيرجنت بيولت رونالد ولزلى . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقدم الثالث تقريرا بأسباب طعنه في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ولم يقدم الأول والثاني أسبابا لطحنهما وطعن فيه حضرة صاحب العزة النائب العمومي في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقدم عزته تقريرا بالأسباب في ٢٧ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن سالم سلطان ومحمد سليمان داود المتهمين الأول والثاني لم يقدموا أسبابا لطحنهما فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعنين الحاصلين من النيابة العامة ومن أحمد ندا المتهم الثالث صحيحان شكلا لتقديمهما هما وأسبابهما في الميعاد القانوني .

فمن مطعن النيابة العامة

حيث إن مطعن النيابة العامة يتلخص في أن محكمة الجنايات بعد أن سردت وقائع الدعوى وظروفها بما فيها الباعث الذي دفع بالمتهم الأول سالم سلطان إلى إقرار جرمه جاءت عند تقديرها للعقوبة برأى لا يتسق وما تقدم من ذنبه فقالت إنها ترى — نظرا لحداثة سنه وهو في العشرين من عمره — أن تعامله بما تقتضيه المادة ١٧ من قانون العقوبات وأن توقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة المبدئية وهي بهذا الذي انتهت إليه قد أخطأت في تأويل القانون وتطبيقه إذ سن المتهم وحدها وبذاتها ليست ظرفا مخففا مما عتته المادة ١٧ سالفه الذكر يبرر عدم توقيع عقوبة الإعدام التي نصت عليها المادة ١٩٨ فقرة ثانية المطبقة على جريمة ذلك المتهم . فالمرجع المصرى لا يقر من الظروف المخففة إلا ما تعلق بأحوال الجريمة ولا يحيز ما أجازته بعض القوانين الأجنبية التي خولت للقاضى حق تخفيف العقوبة إما لصرامة ذات النص في نظره وإما لرعايته لظروف الدعوى . ولا شك أيضا في أن المشرع المصرى لم يقصد قط أن سن المتهم تمنع من توقيع عقوبة الإعدام أو تصح أن تكون عذرا قانونيا لتفادى توقيعها إلا في الأحوال التي عني بإيضاحها . فهو لا يعرف صغر السن إلا في الحدود والقيود التي ذكرها في باب المجرمين الأحداث ، فمتى كانت سن المتهم لا تدخل تحت حكم من أحكام هذا الباب فهي لا تصلح قانونا لأن تتخذ عذرا أو ظرفا يخفف العقاب . ولقد ثبت من الحكم المطعون فيه أن عمر المتهم الأول عشرون سنة أى أنه قد فات بكثير السن الواردة في باب المجرمين الأحداث من قانون العقوبات (المواد من ٥٩ إلى ٦٦) . وإنه إن صح أن يكون لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير ظروف الرأفة بغير أن تلتزم بذكرها في الحكم — وهو رأى ترجو النيابة من محكمة النقض أن تعيد النظر فيه على إطلاقه إذ ليس سائغا أن تستثنى ظروف الرأفة ودواعى تلطيف العقوبة من واجب تسبيب الأحكام لا سيما في القانون المصرى الذى حصر أسباب الرأفة في الأمور المستفادة من الوقائع خصوصا مع قيام نص المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر

سنة ١٩٢٥ بشأن تجنيح بعض الجنايات الذي أوجب صراحة أن يشتمل أمر الإحالة على بيان الأعذار أو الظروف المخففة التي بنى عليها ، ومع قيام المادة ٥٢ عقوبات التي أوجبت هي أيضا على القاضي بيان أسباب إيقاف التنفيذ عند ما يأمر به — إن صح ذلك فانه مما لا شبهة فيه أن محكمة الموضوع إذا ذكرت أو استندت صراحة أو ضمنا إلى ظرف باعتباره مخففا وكان هذا الظرف في نظر الكافة مشددا كان لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك الشذوذ وردّها عنه . ومن باب أولى يكون لمحكمة النقض هذا الحق إذا اعتبرت محكمة الموضوع أمرا ما مخففا للعقوبة وكان القانون لا يقتر هذا الوصف . وإنه لما يزعم الخاطر أن السياق المنطقي للرأى الذى ذهب إليه محكمة الجنايات في الحكم المطعون فيه الآن يؤدى حتما لنتيجة مدهشة في تعارضها مع القانون وهي أن من تكون سنه عشرين سنة لا يحكم عليه بالإعدام . هذا وفيما يتعلق بالمتهمين الثانى والثالث تقول النيابة العامة إن المحكمة قد أخطأت أيضا في تأويل القانون وتطبيقه بأن ذكرت في حكمها "أنها ترى معاملة ذيتك المتهمين بالمادة ١٧ عقوبات لطبيعة ما نسب إليهما حسب تصوير الحادثة" في حين أن القانون يجعل طبيعة ما نسب إليهما حسب تصوير الحادثة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . وإن ما ذكرته المحكمة في هذا الصدد صريح في الدلالة على أنها تريد التخلص من تطبيق نص القانون وأنها تنازع في تناسب العقوبة التي يفرضها مع طبيعة الجريمة التي وضعت لها هذه العقوبة . على أن تقدير طبيعة الجريمة وماهيتها مسألة من خصائص المشرع ، وقد فرغ القانون من أمرها ووضع عقوبتها ، فذكر المحكمة طبيعة الجريمة مرادف لذكرها نص القانون . وحيث إن الملحق الذى قدّمته النيابة العامة بعد ذلك تأييدا لوجهة نظرها المبينة في الطعن المتقدم ذكره حاصله أن قانون العقوبات الفرنسى عند وضعه في سنة ١٨١٠ لم يكن يعتبر ظروف الرأفة إلا في مواد الجنح فقط دون الجنايات والمخالفات ، وكانت مع ذلك العقوبات التي قررها للجنايات على جانب عظيم من الشدة والصرامة اضطره إلى إدخال نظام الظروف المخففة في مواد الجنايات

في سنة ١٨٣٤ ولكنه قصر هذا النظام على جنايات معينة . ثم فكر القوم بعد ذلك في تخفيف العقاب عن المجرمين فأخذوا في مراجعة قانون العقوبات برمته ولكنهم انتهوا في آخر الأمر إلى تعديل نظام الظروف المخففة سنة ١٨٣٢ تعديلا من شأنه أن يسمح للقاضي أو المحلفين بتلافي ما في ذلك القانون من شدة وصرامة . وتقول النيابة العامة إن المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي وهي مادة الرأفة التي تقابلها في قانون العقوبات المصري المادة ١٧ لم تبين ماهية أسباب هذه الرأفة واقتصرت على ذكر أن العقوبات تنقص " إذا وجدت ظروف مخففة " (كذا) ، وأما نص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري فقد جاء مخالفا في صيغته لنص القانون الفرنسي ، وإن هذه المخالفة لا بد وأن تكون مقصودة ، وينبني عليها عدم الأخذ بالقانون الفرنسي في هذا الصدد ، إذ نص المادة ١٧ سالفه الذكر صريح في أن ظروف الرأفة مناطها وقائع الدعوى ليس إلا ، ولا تسمح عبارة هذا النص بحال للقول بما قيل به في القانون الفرنسي من أن القاضي يملك أن يعتمد على صرامة النص — في رأيه — لتخفيف العقاب . خصوصا إذا لوحظ أن المشرع الفرنسي عند ما رغب في تدارك ما ظهر في قانونه من شدة قاسية لم يكن في وسعه وقتئذ تلافيا بتعديل القانون كله فتوسل بنظام الظروف المخففة . أما المشرع المصري فلم تكن به حاجة إلى التوسل بهذه الطريقة وهو يضع ويصوغ قانونه برمته . وتضيف النيابة العامة إلى ما تقدم وفيما يتعلق بإيجاب تسبب دواعي الرأفة في القانون المصري (أولا) أن نظام المحلفين الموجود في فرنسا لا وجود له في مصر وأن في هذا النظام ضمانا وطمأينة للجمهور ، (وثانيا) أن مثل هذا التسبب أوجبه القانون البلجيكي والنمساوي والقانون الإسباني وكذلك القانون الإيطالي الجديد ، وأن من بين هذه القوانين ما حدد أسباب الرأفة على سبيل الحصر ، وهذا يستدعي بداهة بيانها في الحكم .

وحيث إن المسائل التي يثيرها مطعن النيابة العامة ويتعين الفصل فيها تنحصر فيما يأتي :

(أولاً) ما هو نطاق ومدى الظروف المخففة التي قصد إليها الشارع المصري في المادة ١٧ من قانون العقوبات؟ وما هي العناصر التي يصح أن تستمد منها تلك الظروف وهل حداثة سن المتهم بنوع خاص حتى في الأحوال التي لا تدخل في حدود العذر القانوني يصح اعتبارها من تلك الظروف أم لا؟

(ثانياً) هل من واجب محكمة الموضوع، إذا ما رأت الأخذ بهذه الظروف، أن تعني ببيانها في حكمها بياناً صريحاً، وبعبارة أخرى هل من واجب قاضي الموضوع تسبيب الرأفة التي يرى أخذ المتهم بها؟

فمن المسألة الأولى

حيث إنه من الثابت أن المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري قد نقلت واستمدت من المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي .

وحيث إن المادة ٤٦٣ المذكورة نصت على أنه "إذا قرر المحلفون أن هناك ظروفاً مخففة تنقص الخ ..." وأما المادة ١٧ من القانون المصري فنصها كالآتي :
 "يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة تبديل ... " .

وحيث إنه لا شك في أن عبارة أحوال الجريمة التي تقتضي رأفة القضاة المستعملة في المادة ١٧ المتقدم ذكرها هي نفسها وبذاتها الظروف المخففة التي أشير إليها في نص المادة ٤٦٣ فرنساوية . لا بل عبارة القانون المصري ربما كانت أوفى في هذا الصدد من عبارة القانون الفرنسي إذ أحوال الجريمة (Circonstances du fait poursuivi) لا تنصب فقط على مجرّد وقائع الدعوى كما فسرتها النيابة العامة في مطعنها الحالي وإنما هي تتناول بلا شك كل ما يتعلق بمادية العمل الإجرامي في حد ذاته وبشخص المجرم الذي ارتكب هذا العمل وبمن وقعت عليه الجريمة ، وكذا كل ما أحاط ذلك العمل ومرتكبه والمجنى عليه من الملابسات والظروف بلا استثناء — وهو ما اصطلاح على تسميته

(Circonstances objectives, circonstances subjectives) أى الظروف المادية والظروف الشخصية. وهذه المجموعة المكونة من تلك الملاحظات والظروف والتي ليس فى الاستطاعة بيانها ولا حصرها (Indéfinissables et illimitées) هى التى ترك لمطلق تقدير القاضى أن يأخذ منها ما يراه هو موجبا للرافة .

وحيث إن المعنى الضيق الذى تذهب إليه النيابة قد كان يصح أن يكون لها شبهة وجه فى القول به لو أن النص الفرنسى لعبارة "أحوال الجريمة" كان هكذا (Les circonstances de fait) . إذّا لأمكن أن يقبل منها القول بأن المراد هو أحوال الواقعة المادية فى ذاتها دون غير . أما والنص هو (Les circonstances du fait poursuivi) أى أحوال الجريمة الجارية المحاكمة عنها فالتفسير الضيق الذى تذهب إليه لا يمكن التسليم به ، بل مراد القانون هو ذلك المعنى الواسع السابق بيانه .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على محكمة الجنايات اعتبارها حداثة سنّ المتهم الأول سالم سلطان درويش ظرفا مخففا قائلة إن الشارح لا يعرف صغر السنّ إلا فى الحدود والقيود التى ذكرها فى باب المجرمين الأحداث ، وإنه متى كانت سنّ المتهم لا تدخل تحت حكم من أحكام هذا الباب فلا تصلح قانونا لأن نتخذ عذرا أو ظرفا مخففا . وتستند النيابة فى نظريتها هذه إلى نص المادة "٦٦" من قانون العقوبات وإلى تعليقات وزارة الحفانية عليها .

وحيث إنه لا محل لما تستند إليه النيابة العامة فى هذا الصدد إذ ينبغى التمييز بين الأعذار القانونية البهتة وبين الظروف المخففة القضائية وعدم الخلط بينهما . فالأولى قد تولى الشارح أمرها بنفسه ونص بشأنها على ما رآه ، وهى فيما يختص بالسنّ قد جعلها الشارح عذرا مطلقا لغاية الخامسة عشرة ، وجعلها عذرا مقيدا من الخامسة عشرة إلى السابعة عشرة . وأما الثانية وهى الظروف المخففة التى يصح استمدادها من حداثة السنّ التى لا تدخل فى هذه الحدود أى السنّ التى لا تتجاوز

السابعة عشرة فما فوق فانها تركت لمطلق تقدير القضاة . ومما تحسن الإشارة إليه في هذه المناسبة أن الفقه والقضاء الفرنسيين عند ما أوردوا الظروف المخففة الأكثر شيوعاً ذكرها صراحة وبموضوع خاص حدادته سنّ المتهم . وهذه السنّ التي اعتبرت من الظروف المخففة الأكثر شيوعاً هي بلا شك السنّ التي لا تدخل تحت حكم من أحكام باب المجرمين الأحداث وإنما هي السنّ التي تجاوزت ما تولى الشارع نفسه النص بشأنها . ومما يجب لفت النظر إليه في هذه المناسبة أيضاً أن الشارع المصري نفسه سار بنفس هذه الروح فإن المذكرة التي أصدرتها وزارة الحقانية إيضاحاً وتفسيراً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بتجنيح بعض الجنايات (من جهة الاختصاص) والذي سيأتي الكلام عنه فيما بعد ، أرادت أن تبين هي أيضاً الظروف المخففة الأكثر شيوعاً والتي يصبح لقاضي الإحالة الاستناد إليها لإجراء هذا التجنيح فذكرت من ضمنها صراحة حدادته سنّ المتهم التي نحن في صددنا الآن . ويحسن هنا إيراد ما سطر في تلك المذكرة حرفياً : ” قد بحثت وزارة الحقانية أيضاً فيما ” ” إذا كان من المناسب أن تبين بطريقة الحصر في القانون الظروف المخففة التي ” ” تبرر اعتبار بعض الجنايات جنحاً بدلاً من تركها لمحض تقدير قاضي الإحالة فتزعم ” ” منه بذلك حق التوسل بغيرها . ولكنها رأت من الأمور المتعذر تحقيقها عملياً ” ” أن تدرج في القانون كشفاً ببيان تلك الظروف بالحصر ورأت أنه ما دام باب ” ” المعارضة في قرار اعتبار الجناية جنحة مفتوحاً فلا داعي للخوف من سوء استعمال ” ” السلطة الممنوحة إذ أنه يكون في وسع غرفة المشورة أن تتلافى دائماً مضارها . ” ” ومن الظروف المخففة الواضحة التي يمكن ذكرها على سبيل التمثيل قلة الضرر الحقيقي ” ” الواقع على شخص المجنى عليه أو على أمواله وحدادته سنّ الجاني حتى في الأحوال ” ” التي لا تدخل في حدود العذر القانوني ... الخ ... الخ ” .

فإذا كان الشارع المصري قد دل بقوله في تلك المذكرة على أن من مبادئه أن حدادته السنّ ولو في غير أحوال العذر القانوني التي نص عليها في باب المجرمين الأحداث — ومنها بالبداية العذر المقيد الوارد بالمادة ٦٦ عقوبات — أن هذه الحدادته

تعتبر من أهم الظروف المخففة فلا يمكن إذا الافتئات عليه بتفسير ماورد في تعليقات الحاقانية على المادة ٦٦ عقوبات تفسيراً مغايراً لهذا المراد الصريح، بل يجب حصر تلك التعليقات في حدود ما وضعت له وهي مجتزء بيان العذر المقيد المنصوص عليه بتلك المادة، وأن هذا العذر المقيد لا يتنافى مطلقاً مع أصل المجمع عليه من أن صغر السن في ذاته ولو تجاوز الحد الذي يكون فيه عذراً هو ظرف يصح للقاضي أن يعتبره من الظروف القضائية المخففة .

وحيث إنه لا محل كذلك لما خشيته النيابة العامة وصرحت به في مطعنها من أن السياق المنطقي للرأى الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه يؤدى حتماً لنتيجة مدهشة في تعارضها مع القانون وهي أن من تكون سنه عشرين سنة لا يحكم عليه بالإعدام — لا محل لهذا الخوف وهذا الانزعاج إذ أنه وإن كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في اعتبار سن المتهم من الظروف المخففة للعقاب فإنه مما لا شك فيه أن للقاضي الذى اعتبر السن في قضية معينة ظرفاً مخففاً لمتهم بعينه ألا يعد تلك السن كذلك في حق متهم آخر إذ لا ريب في أن لكل جريمة أحوالها الخاصة ولكل مجرم أحواله الشخصية الخاصة، وليس من قال أو يقول إن كل من كانت سنهم واحدة وجبت معاملتهم جميعاً على السواء .

وحيث إن الواقع أن الذى يؤدى إلى النتيجة المزعجة هو الأخذ بنظرية النيابة؛ إذ ماذا يكون الرأى في شاب تجاوز السابعة عشرة من عمره بيوم واحد وارتكب جنائية ومثله كان بالأمس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم عليه بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفي يومه التالى الذى بدأ به الثامنة عشرة يجب على القاضي حتماً أن يحكم عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة؟ أليس أن هذا منتهى ما يطعن في حكمة كل شارع ويدل على فساد رأيه وعلى أن تشريع تشريع ميكانيكى صرف لا مدخل فيه للعقل ولا للعواطف الإنسانية... على أنه مما تحسن الإشارة إليه استيفاء هذه النقطة بالذات أن محكمة الجنايات قبل التكلم في الدعوى

الحالية عن سنّ المتهم الأول سالم سلطان درويش قد وصفت هذا المتهم بأنه شاب بدوى طائش . وواضح من ذلك جليا أن المحكمة إذا كانت ذكرت في آخر حكمها ما يدل على اعتبارها حداثة سنّ المتهم موجبة للرأفة فإن عبارتها هذه يكملها ما سبق لها أن قررتة من أنه شاب طائش، ويكون سبب الرأفة في نظرها حداثة السنّ المصحوبة بالطيش. ولا شك أن لكل محكمة أن تقرّر أن حداثة السنّ المصحوبة بالطيش هي من الظروف التي توجب رأفتها، ولا يجوز أن يكون لها معقب في ذلك .

وحيث إنه ظاهر مما توضح أن محكمة الجنايات باعتبارها حداثة سنّ المتهم الأول سالم سلطان درويش ظرفا مخففا لم تخطئ في تأويل القانون وتطبيقه كما تقول النيابة، وإنما هي أخذت بما عليه الإجماع وما دل عليه الشارع بنفسه في المذكرة الإيضاحية لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بتجنيح الجنايات المتقدم ذكره.

وحيث إنه في شأن المتهمين الثاني والثالث تقول النيابة العامة إن محكمة الجنايات أخطأت أيضا في تأويل القانون وتطبيقه حيث ذكرت في حكمها أنها ترى معاملة ذينك المتهمين بالمادة ١٧ من قانون العقوبات "لطبيعة مانسب إليهما بحسب تصوير الحادثة" .

وحيث إن الظاهر أن محكمة الجنايات لم تعوّل فيما رآته من استعمال الرأفة بالمتهمين الثاني والثالث إلا على ما ظهر لها من الوقائع والظروف الخاصة بهما فلا محل إذن للقول بأن المحكمة قد أخطأت هنا أيضا في تأويل القانون وتطبيقه .

هذا

وحيث إن ما أوضحت النيابة العامة أخيرا في ملحق تقريرها من أن المشرع الفرنسي عند ما أراد تدارك ما ظهر له في قانونه من شدة قاسية لم يكن في وسعه وقتئذ تلافيا بتعديل القانون كله فتوصل بنظام الظروف المخففة التي يملك القاضي هناك بموجبها أن يعتمد حتى على صرامة النص — في رأيه — لتخفيف العقاب، وأن المشرع المصري لم تكن به حاجة إلى التوصل بهذه الطريقة وهو يضع ويصوغ قانونه.

برمته ، وتستنتج النيابة العامة من ذلك أنه لا يصح الأخذ في هذا الموضوع بما هو متبع في فرنسا — إن ما أوضحت النيابة العامة مما سبق ذكره مردود بأن المشرع المصرى — وهو يضع ويصوغ قانونه برمته — إذا كان عني بحصر الظروف المخففة في دائرة أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى ، فإن تلك الظروف هي — كما سلف الإيضاح — منصبة على وقائع الدعوى وظروفها المادية والشخصية بالكيفية التي سلف بيانها .

وعن المسألة الثانية

حيث إن ما تقوله النيابة العامة من أنه ليس بسائغ أن تستثنى ظروف الرأفة ودواعي تلطيف العقوبة من واجب تسيب الأحكام لا سيما في القانون المصرى الذى حصر أسباب الرأفة في الأمور المستفادة من الوقائع خصوصا مع قيام نص المادة ٥٢ من قانون العقوبات التى أوجبت على القاضى بيان أسباب إيقاف التنفيذ عند ما يأمر به ومع قيام نص المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بشأن تجنيح بعض الجنايات إذ قد ورد فيه ما يأتى : ” ويجب أن يشمل أمر الإحالة على بيان الأعذار أو الظروف المخففة التى بنى عليها “ — إن ما نتمسك به النيابة في هذا الموضع هو مما يؤيد بالعكس نظرية عدم وجوب تسيب الظروف المخففة عموما التى نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات . ذلك بأن أحكام المادة ٥٢ عقوبات وأحكام قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هي أحكام استثنائية وردت مخالفة لأصول القانون العامة إذ الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها والأصل في الجنايات أن تختص بالنظر فيها محاكم الجنايات . فإيقاف التنفيذ أو تحويل بعض الجنايات إلى محكمة الجنح ورد مخالفا لأصول القانون فكان الشارع مضطرا لضمان حسن سير العدالة أن يكلف القاضى ببيان موجب إيقافه للتنفيذ أو ببيان موجب مخالفته لقاعدة الاختصاص . فهذا البيان إذن واجب له في نظر الشارع ما يقتضيه حتى لا يكون الأمر فوضى يتصرف فيه القضاة بأهوائهم .

ومن ذلك يرى أن الشارع عند ما رأى ضرورة التسبب عند تطبيق المادة ٥٢ عقوبات وعند الأخذ بالأعذار والظروف المخففة عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سالف الذكر قد عني بالنص على ذلك نصا خاصا . أما المادة ١٧ من قانون العقوبات التي وضعت بصفة عامة لما قد يكون هناك من الظروف المخففة في أية جناية كانت فلم يأت بها نص بهذا المعنى ولا يصح إذن إخضاعها إلى نصوص أخرى خاصة وردت متعلقة بأمور خاصة . وهذا هو المتفق عليه وهو الذي جرت عليه أحكام محكمة النقض دائما، إذ هي قضت باطراد بأن القاضي إذا أراد استعمال الرأفة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا إلى درجة أخف فهو ليس ملزما ببيان موجب هذا العدول بل كل المطلوب منه هو مجرد القول بأن هناك ظروفًا مخففة والاكتفاء بالإشارة إلى النص المبيح لذلك العدول . ولا عجب من ذلك إذ الرأفة شعور باطني تثيره في نفس القاضي علل مختلفة لا يستطيع أحيانا أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو اللسان . ولهذا لم يكلف القانون القاضي — وما كان يستطيع تكليفه — بيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليه دليلا . على أنه مما تجب ملاحظته في الدعوى الحالية أن الحكم المطعون فيه قد جاء — كما سلف البيان — مسببا تسببا كافيا بالنسبة للظروف المخففة التي رأت المحكمة من نفس ظروف الدعوى ووقائعها مراعاتها في حق المتهمين الثلاثة جميعا .

وحيث إنه لمناسبة ما ذكرته النيابة العامة أخيرا في ملحق تقريرها خاصا بوجوب تسبب الرأفة في بعض القوانين الأجنبية يلاحظ أنه بقطع النظر عما رآه أو يراه كل مشرع من هؤلاء المشترعين صالحا في هذا الموضوع لبلاده وعمما قد يكون من اختلاف وجهة النظر بينهم في طريقة الوصول إلى غرضهم الأساسي ، وهو عند الكل السعي إلى تخفيف العقاب عن المتهمين ، مما لا محل لبيان تفصيلا في هذا المقام — بقطع النظر عن ذلك كله فإنه مما لا نزاع فيه أن ما سار عليه قضاء هذه

المحكمة من عدم وجوب بيان دواعي الرأفة هو الذي يتمشى في الحقيقة مع شعور الرأفة ومقتضياتها ويوحى به المنطق الصحيح في مثل هذه المادة ولا يأباه القانون. وحيث إنه مما توضح جميعه يرى أن مطعن النيابة العامة في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

وعن مطعن أحمد محمد ندا المتهم الثالث

حيث إن هذا المطعن يتلخص في أن الدفاع عن المتهم المذكور طلب من محكمة الجنايات التصريح باعلان الطبيب الشرعى بصفة شاهد نفي لسماع أقواله بالنسبة للإصابات التي وجدت في جسم المجنى عليه إذ لو تم ذلك لكان ثبت للمحكمة أن المجنى عليه المذكور توفي بيجرد إصابته وأنه لم يكن هناك عراك بينه وبين المتهمين وعلى ذلك لا يكون هناك اشتراك من الطاعن الحالى في الجريمة المسندة إليه ، وأن المحكمة إذ رفضت إجابة هذا الطلب قد أخلت بحق الدفاع ، وهذا وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات طبقا للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن ما يشكو منه الطاعن هنا غير جدير بالاعتبار إذ بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة عرضت لطلب الدفاع سالف الذكر، وبعد أن بحثته بحثا مستفيضا قضت صراحة برفضه رفضا مسببا وافيا مقنعا .

جلسة ١١ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مراد وهبة بك ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك ومحمد نور بك .

(١٨٢)

القضية رقم ٣٣١ سنة ٤ القضائية

تقادم . مبدأ تقادم الجريمة . إجراءات التحقيق التى تقطع المدة .

(المادة ٢٨٠ تحقيق جنايات)

١ — الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة

لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات .

ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه فاعلها الأصلي بعمله الختامى المحقق لوجودها فى حق جميع مرتكبيها ، فاعلين ومشاركين . وكذلك كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعا لمدة التقادم ، ولو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين ولو يجهول منهم . وهذا هو المعنى الذى تصرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات فى نصها على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ، من دخل منهم فى هذه الإجراءات ومن لم يدخل فيها .

وإذن فالحكم الذى يعتبر الحكم الغيابى الذى صدر على متهم هارب هو آخر إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له ، ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من زميل له متهم معه فى القضية عينها من رفع استئناف عن الحكم الصادر ضده هو ورفع تقض عن الحكم الاستئنافى ، ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك المتهم الهارب من الإجراءات التى يترتب عليها انقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له — ذلك الحكم يعتبر محطئا ومتعينا تقضيه ، لأن الصحيح قانونا هو وجوب اعتبار ما رفعه المتهم الذى لم يهرب من طعون ، وما صدر ضده من أحكام ، قاطعا لمضى المدة بالنسبة للمتهم الهارب أيضا ، واعتبار إجراءات تسليم المتهم الهارب قاطعة للتقادم أيضا ، لأن هذه الإجراءات ليست فى الواقع إلا أوامر صادرة بضبط هذا المتهم وإحضاره ، مما لا يدع شبهة فى كونها من إجراءات الضبط التى تتولاها سلطة التحقيق .

وقائع الدعوى وأسباب الحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدّم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن مادة هذا الطعن تتحصل فى أن النيابة العمومية اتهمت محمد

محمود مليس وآخر بأنهما يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ جابا إلى القطر المصرى جوهرًا

مختدرا بغير رخصة ، وطلبت معاقبتها بالمواد ٣ و ٣٥ و ٤٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ فقضت محكمة دمياط الجزئية غيابيا بالنسبة لهذا المتهم وحضوريا بالنسبة لزميله بحبس كل منهما خمس سنوات مع الشغل وغرامة ألف جنيه . فاستأنف المتهم الحاضر هذا الحكم فحكم برفضه في ١١ يونيه سنة ١٩٣٠ ورفع عن هذا الحكم نقضا في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ قضى بعدم قبوله في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، أما محمد محمود مليس فقد كان هاربا خارج القطر المصرى بالشام وتركيا فطلب تسليمه سنة ١٩٣٢ وتم هذا التسليم وأعلن المتهم بالحكم الغيابي في ٦ يوليو سنة ١٩٣٣ فعارض فيه وتمسك عند نظر المعارضة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية قبله بمضى المدة محسوبة من تاريخ الحكم الغيابي ليوم القبض عليه . فقضى برفض هذا الدفع وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف وأعاد احتجاجه بهذا الدفع أمام محكمة المنصورة الاستئنافية فقضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بقبول الدفع وإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة وبرائة المتهم .

طعنت النيابة في هذا الحكم ومحصل الطعن أن محكمة المنصورة الاستئنافية اعتبرت الحكم الغيابي الصادر على محمد محمود مليس في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠ أنه آخر ما أجرى معه من إجراءات التحقيق ثم جعلت هذا التاريخ مبدأ احتساب المدة القانونية المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية . ولما رأت أنه قد قبض على هذا المتهم في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٣ وأن مدة السقوط قد انقضت حكمت بسقوط الحق في إقامة الدعوى وبالبراءة . وتقول النيابة في بحثها القيم الذى أوردته بتقرير أسباب الطعن إن تلك المحكمة قد اطرحت ما تمسكت هى به من أن مدة السقوط قد قطعها ما كان من محاكمة ذلك المتهم الحاضر أمام محكمة الاستئناف فأمام محكمة النقض حتى صدر حكم هذه المحكمة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعدم قبول النقض المرفوع منه وكما قطعها من جهة أخرى ما آتخذ من الإجراءات خاصة بتسليم المتهم الغائب خلال سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٣ ، وإن تلك

المحكمة في سبيل تأييد وجهة نظرها المتقدمة الذكر قد أولت نص المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات فأخطأت التأويل، ثم طبقت ما تأولته فأخطأت التطبيق . ذلك بأنها ذهبت إلى أن نص هذه المادة القاضى بأن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة، لا يتناول إلا الأشخاص الذين كانوا بعيدين عند تحقيق يجرى مع غيرهم ثم يستدعون إليه أو يدخلون فيه بعد فوات المدة المسقطه للحق في إقامة الدعوى العمومية، ولا يسرى على من يكون قد شملهم هذا التحقيق من مبدئه وسارت إجراءاته بالنسبة لهم جميعا . ثم قالت بقياس حالة هؤلاء على حالة المتهم الآن في القضية قياس مع الفارق . ثم قالت أما طعن زميله بطريق النقض في الحكم الذى أصدرته عليه محكمة الاستئناف فهو من إجراءات الدفاع التى لا تقطع المدة ، وأما ما اتخذ من إجراءات التسليم نحو المتهم الغائب فليست كذلك من إجراءات التحقيق . وتقول النيابة إن في ذلك من الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ما يقتضى نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن تقادم الدواوى الجنائية لا يقوم في النظر على إهمال النيابة ضبط الواقعة وتحقيقها ومحاكمة مرتكبها، ولا على استمرار من يكون قد اقترفها على ظاهر حاله من البراءة الأصلية المفروضة لكل متهم قبل الضبط والتحقيق والمحاكمة، كما يقوم التقادم المكسب للحق أو المبرئ للذمة على إهمال صاحب الحق مطالبة خصمه مع تمكنه من هذه المطالبة ، وإنما يقوم ذلك التقادم على ما جرى عليه المشرع من اعتبار المآل في جلب المصالح ودرء المفاسد . فإذا اعتبر ارتكاب الجريمة سببا رتب عليه الحكم بتوقيع العقاب على الجاني لحكمة اقتضاها هذا الحكم هي مصلحة المجتمع في الزجر والردع تحقيقا للأمن والسلام والنظام فقد اعتبر كذلك أن مرور الزمن المناسب على ارتكاب الجريمة ينسبها بفعله مانعا من العقاب لحكمة اقتضاها هذا المانع الطارئ هي انتفاء المصلحة من العقاب على الجريمة المنسية . ولهذا المعنى اعتبر الدفع بهذا التقادم من قواعد النظام العام يجوز للمتهم إبداءه، بل للنيابة،

في أية حال كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة التقض، ولهذا المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . واعتبر كذلك قاطعا للمدة أى إجراء من الإجراءات يقصد به إلى التثبت من وقوع الجريمة أو من نقي وقوعها وإلى نسبتها عند ثبوت وقوعها إلى من تصح نسبتها إليه إجمالا وتفصيلا معينا من تنسب هي إليه أم مجهولا، سواء أصدرت هذه الإجراءات من هيئة الاتهام أو من المدعى بالحق المدنى تحريكا للدعوى العمومية أم من سلطة التحقيق أو من سلطة الحكم، وسواء أكانت هذه الإجراءات موجهة إلى جميع المتهمين أو إلى بعضهم معلومين أم مجهولين . ذلك لأن الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطعه من الإجراءات . ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه فاعلها الأصلي بعمله الختامى المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين ولو كانت أفعال اشتراكهم مما تلتحق بالجريمة بعد تمامها . وكذلك كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نوبها يعتبر قاطعا للمدة التقادم ولو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين ولو يجهول منهم إذ الجريمة لا تكون في آن واحد من دفائن الغيب ومخبات الصدر وملء الأسماع وعلى الأفواه . وقد أشير إلى هذا في المادة ٦٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى وفي المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى . فقد نص في المادة ٢٧٩ على أن الحق في إقامة الدعوى العمومية يسقط في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ أى عمل متعلق بالتحقيق، وبمضى ثلاث سنين في مواد الجنيح وستة أشهر في المخالفات . ونص في المادة ٢٨٠ على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل المادة ٢٨٠ بتقييد مدلولها وقصره على الأشخاص الذين كانوا بعيدين عن التحقيق ثم يستدعون إليه أو يدخلون فيه بعد فوات المدة لأن نصها صريح في ترتيب حكم الانقطاع على أى إجراء من

إجراءات التحقيق بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .
وليس حرف (لو) من أدوات القصر والتخصيص بل هو بمعنى (حتى) الغائية التي
تفيد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ملحوظا أو ملفوظا به أو هو يدل — كما تقول
النيابة — على استغراق الحكم لما يشتبه أنه غير داخل فيه . وهذا التفسير هو الذي
أعطى لنص المادة ٣٧٦ من القانون الفرنسي المقابلة لنص المادة ٢٨٠ المتقدمة
الذكر . وهو الذي يتسق مع ما سبق تقريره في هذا الحكم من أن الجريمة تعتبر
وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة في تقرير الأحكام المتعلقة بالتقادم .

وحيث إن ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن الطعن بالنقض المرفوع من المتهم
الآخر محمد حسن العباسي لا يقطع المدة لأنه من إجراءات الدفاع فهو غير منتج لأن
ما ذكره الحكم من خلاف قام بين الفقه والقضاء الفرنسيين فانما يتعلق بذات التقرير
بالطعن هل يعتبر مع صدوره من المتهم من إجراءات التحقيق قاطعا للمدة أم غير
قاطع لأنه من إجراءات الدفاع . أما ما يجرى بعد تقرير الطعن من تكليف النيابة
الطاعن بالحضور أمام المحكمة إلى إجراءات تحقيق الطعن بالجلسة ثم إلى الحكم فيه
فلم يمتد الخلاف إليها بل بقيت معتبرة من الإجراءات القاطعة للمدة . فكان ينبغي
للمحكمة الاستئنافية حتى إذا أطرحت تقرير الطعن بالنقض فلم تعتبره قاطعا للمدة
لا في حق الطاعن ولا في حق زميله الهارب أن تنظر فيما تم بعده من إجراءات
المحاكمة لتبدى رأيها فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا في عدم اعتبار إجراءات تسليم
المتهم الهارب والقبض عليه من إجراءات التحقيق القاطعة للمدة بالنسبة له مع أنها
ليست في الحقيقة إلا إجراءات صدرت من النيابة وبناء على أمر القبض الصادر
من القاضي المختص فهي من قبيل إجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق
بغير شك .

(١٨٣)

القضية رقم ٣٣٢ سنة ٤ القضائية

تشرّد . ترويض القرده . وسيلة تعيش مشروعة .

(المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

ترويض القرده يعتبر وسيلة تعيش مشروعة ، وهو ليس استجداء مستورا ، ولا هو من قبيل الشعوذة . فصاحب هذه الصناعة ليس ممن ينطبق عليهم نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٣٤

برياسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٨٤)

القضية رقم ٣٦ سنة ٤ القضائية

مرافعة . إقفالها وتأجيل القضية للنطق بالحكم . تقديم طلبات بعد ذلك . عدم التفات المحكمة إليها . لا إخلال .

متى انتهت المرافعة فى الدعوى وأجلت القضية للنطق بالحكم دون الترخيص بتقديم مذكرات أو أوراق أخرى ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تلتفت إلى ما يقدمه المتهم بعد ذلك من طلبات كان فى وسعه إبدائها والتمسك بها أثناء المرافعة .

(١٨٥)

القضية رقم ٣٧ سنة ٤ القضائية

(أ) إعلان . ورقة تكليف بالحضور صادرة من المدعى المدنى . ما يجب ذكره فيها . دعوى قذف . عبارات القذف والسب الواردة بإعلان الاتهام . إضافة المدعى المدنى عبارات أخرى مأخوذة من الأوراق التى هى أساس الاتهام . العبارات المضافة لاتعتبرتها جديدة واجبا ذكرها بورقة التكليف بالحضور . (المادة ١٥٨ تحقيق) (ب) محام . مسؤوليته عما يصدر عنه فى حق خصم موكله من الأقوال الخادشة للشرف . مسئولية موكله معه . متى تكون ؟ (المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢)

١ — إن المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات الأهل لا تستلزم في إعلان متهم بالحضور لدى محكمة الجنيح، لمحاكمته على ما هو مسند إليه، سوى ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها . وليس في المواد الخاصة بتحريك الدعوى العمومية من المدعى المدني (٤٩ الى ٥٦) ما يشير إلى أن الشارع أراد أن يكون في الإعلان الصادر إلى المتهم بيانات خاصة متعلقة بالجريمة ، فيكفى إذن في هذه الحالة أن تكون ورقة التكليف بالحضور الصادرة من المدعى المدني مشتملة كذلك على التهمة ومواد القانون، كما هي الحال في الإعلان الصادر من النيابة .

فاذا رفع شخص دعوى جنحة مباشرة على آخر متهما إياه بتهمة القذف والسب في حقه بالعبارات الواردة في إعلان دعوى مدنية كانت أقامها ضده وفي المذكرة المقدمة منه فيها، وعند المرافعة لدى المحكمة أضاف المدعى بالحق المدني إلى عبارات القذف والسب الواردة بإعلان الاتهام عبارات قذف أخرى مأخوذة من إعلان الدعوى المدنية والمذكرة المقدمة فيها — وهما أساس الاتهام — فمن الخطأ في الرأي أن يعدّ ذكر هذه العبارات لأول مرة أمام محكمة الموضوع تهمة جديدة لم تشملها ورقة التكليف بالحضور، إذ أن التهمة المسندة إلى الطاعن هي القذف والسب بما اشتملت عليه عريضة إعلان الدعوى المدنية والمذكرة المقدمة فيها من مختلف الأقوال ما أشير إليه منها في إعلان دعوى الجنحة المباشرة وما استبقى ذكره للرافعة .

٢ — إن محل تطبيق المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ هو أن يكون المحامي — فيما صدر منه من الأقوال الخادشة للشرف والسمعة — قد تصرف مستقلا ، على أساس أن حالة الدعوى أو مصلحة الدفاع عن موكله تستلزم أو تبرر الإدلاء بها، بحيث إنه إذا نبا تقديره عن الصواب فصدر منه في حق الخصم ما يستوجب اللوم أو المؤاخذه، كان هو وحده المسئول عما بدر منه من العبارات المسيئة . أما إذا ثبت أن الأوراق المتضمنة لمطاعن مستوجبة للعقاب، ولو أنها محررة بواسطة المحامي، فإن موكله هو الذي أراد تحريرها على الصورة التي حررت

بها ، فان الموكل يكون مسئولا أيضا عما ورد بها ، وليس له أن يتصل منها ويلقى تبعثها على محاميه وحده .

(١٨٦)

القضية رقم ٣٨ سنة ٤ القضائية

(١) تحقيق . إجراءات . الدفع بطلانها . متى يجوز ؟

(ب) مواد مخدرة . إثبات . إدانة المتهم . جسم الجريمة . ليس وجوده شرطا في الإدانة . اتجار بالمواد المخدرة . استنتاج ثبوته من رسائل أرسلت من شخص ورسائل وردت إليه . جوازه .

١ — لا يجوز الدفع ببطلان إجراءات التحقيق إلا إذا كان الحكم المطعون فيه بني على تلك الإجراءات المقول ببطلانها ، أو كان لها أثر فيه ترتب عليه ضرر يمس حقوق الطاعن أو دفاعه . أما إذا كانت الإجراءات المدعى ببطلانها ليس لها أية علاقة أو أى أثر بالحكم ، ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه أمام المحكمة ، فلا محل لرفعها أمام محكمة النقض ، لانتفاء المصلحة من البحث فيها .

٢ — إن وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم ، لأن القاضي الجنائي حري في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه . فاذا أدان القاضي متهما لثبوت اتجاره بالمواد المخدرة من رسائل أرسلت منه وإليه تفيد ذلك ، فهذا وحده يكفي قانونا لتكوين اعتقاد المحكمة .

(١٨٧)

القضية رقم ١٨٩ سنة ٤ القضائية

تروير . متى يعتبر المحرر مزورا ؟ وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي . لا يعتبر تزويرا جنائيا . (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع)

يجب لا اعتبار المحرر مزورا أن يقع التغيير في نفس المحرر مباشرة وباحدى الطرق المبينة على سبيل الحصر في قانون العقوبات . فاذا وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له ، محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي ، فهذا الفعل —

وإن كان يترتب عليه تغيير ضمني في معنى الرخصة — إلا أنه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل بإحدى الطرق المبينة في القانون للتزوير المادى ، إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى ، فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون في باب التزوير، ولذلك لا يمكن اعتباره تزويراً جنائياً، لعدم جواز التوسع في تأويل أحكام قانون العقوبات. ولا يصح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان أخرى بالتغيير الذى يحصل في علامة واردة بالمحزور أو في رقم أو ترقيم فيه ، إذ العلامات والأرقام والترقيم ليست إلا أجزاء من المحزور، فالتغيير فيها تغيير في ذات المحزور، أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءاً من المحزور لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ، ولا يمكن إدخالها تحت نص من نصوص التزوير .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد القانونى فهو مقبول شكلاً .
ومن حيث إن ملخص الطعن أن النيابة العامة قدّمت المتهم لقاضى الإحالة متهمّة بإياه بأنه زور في رخصة رسمية ليست له بأن وضع عليها صورته الفتوغرافية وصار يستعملها كأنه هو صاحبها ويقدمها للبوليس لمشابهة اسمه لاسم صاحبها فأصدر قاضى الإحالة بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣ قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم وجود جناية ، وأسس قراره هذا على أن التزوير المعاقب عليه يجب أن يقع في محزور وفي نفس كتابة المحزور المؤكدة لوقائع جعل المحزور لإثباتها ، وأن مجرد وضع المتهم صورته محل صورة حامل الرخصة الحقيقى ليس تغييراً في محزور لأن الصورة ليست بمحزور ، كما أن التغيير الذى حدث فيها لم يقع بإحدى طرق التزوير المنصوص عليها قانوناً لأن المتهم لم يمس شيئاً من الكتابة الأصلية ولم يضيف إليها شيئاً . فطعنّت النيابة العامة في هذا القرار وبنت طعنها على أن الصورة الفتوغرافية

جزء من الرخصة والتغير فيها تغير للرخصة ، وأنه لا يشترط أن يكون التغير واقعا في المحرر نفسه بل يكفي أن يقع في علامة فيه أو رقم أو ترقيم ما دام أنه يترتب عليه تغير معنى المحرر .

ومن حيث إنه يجب لاعتبار المحرر مزقورا أن يقع التغير في نفس المحرر مباشرة وبإحدى الطرق المبينة على سبيل الحصر في قانون العقوبات .

ومن حيث إن الفعل الذي أحدثه المتهم وهو وضع صورته الشمسية محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي وإن كان يترتب عليه تغير ضمني في معنى الرخصة إلا أنه تغير غير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل بإحدى الطرق المبينة في القانون للتزوير المسمى إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغير مادي . فهو إذن تغير من نوع خاص بعيد عما رسم القانون في باب التزوير ، ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا لعدم جواز التوسع في تأويل أحكام قانون العقوبات .

ومن حيث إن ما ذهبت إليه النيابة من أنه لا يشترط أن يكون التغير واقعا في المحرر نفسه بل يكفي أن يقع في علامة فيه أو رقم أو ترقيم ما دام أنه يترتب عليه تغير معنى المحرر — ما ذهبت إليه النيابة من ذلك لا أساس له من القانون إذ لا نزاع في أن التغير الجنائي يجب أن يقع في نفس المحرر وليست الأرقام وعلامات الترقيم إلا جزءا من المحرر ، فالتغير فيها تغير في المحرر نفسه . أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءا من المحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن إدخالها تحت نص من نصوص التزوير .

جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات مراد وهبة بك وزكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك .

(١٨٨)

القضية رقم ٣٥٠ سنة ٤ القضائية

تعدد المتهمين . إصابة واحدة . التحزى عن أحدث هذه الإصابات . موضوعي .

متى كانت الإصابة واحدة ، وكان المتهمون بإحداثها متعددين ، فلمحكمة
الموضوع حق التحزى عن أحدث هذه الإصابات من بين هؤلاء المتهمين . فإذا
ما تبينته ، جعلته هو وحده مسئولاً عن الإصابة وآخذته بحكم القانون ، وكان ما تجريه
في هذا الصدد بعيداً عن مراجعة محكمة النقض ، لتعلقه بالموضوع وارتباطه
بوقائع الدعوى .

(١٨٩)

القضية رقم ٣٥٥ سنة ٤ القضائية

قتل عمد . ثبوت نية القتل . نوع الآلة المستعملة في القتل . لا أهمية له .

متى استبانست محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان متوياً
فما صدر منه من الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصل لذلك ، فلا يهم
إذن نوع الآلة المستعملة — مطواة كانت أم غير ذلك — ما دام الفعل من شأنه
تحقيق النتيجة المبتغاة .

(١٩٠)

القضية رقم ٣٥٦ سنة ٤ القضائية

هتك العرض . تعريفه . المرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد هو العرف الجاري وأحوال البيئة
الاجتماعية . فتاة ريفية . تقييلها في رجتها . فعل فاضح نخل بالحيا .

(المادة ٢٤٠ عقوبات)

كل مساس بجزء من جسم الإنسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن
يعد من قبيل هتك العرض . والمرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك

إنما يكون إلى العرف الجارى وأحوال اليثاات الاجتماعية . فالفتاة الريفية التي تمشى سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في تقييلها في وجنتها إخلالا بحيائها العرضى واستطالة على موضع من جسمها تعدّه هي ومثيلاتها من العورات التي تحرص على سترها، فتقييلها في وجنتها لا يخرج عن أن يكون فعلا فاضحا مخلا بالحياء منطبقا على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات^(١) .

(١٩١)

القضية رقم ٣٦٣ سنة ٤ القضائية

تزوير . التدليل عليه بمجرد اختلاف بصمات الختم الموقع به على الورقة المطعون فيها بالتزوير مع بصمة الختم المعترف به . لا يكفي . قرض الحكم بالتزوير لقصوره .

إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدى إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب مشوبة بالقصور ، والحكم المبني عليها باطل واجب تقضيه . فإذا دلت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون فيها بالتزوير مع بصمة ختم المجنى عليه المعترف به ، ولم تتعرض للكلام في صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين ، فإن التدليل بهذا الاختلاف لا يؤدى وحده إلى الحكم بإدانة المتهمين ، بل الواجب على المحكمة أن تتحرى ما إذا كانت هذه المغايرة بين البصمات سببها أن المتهمين هم الذين اقترفوا التزوير لغرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بارتكاب التزوير، أم هم أجانب عنه لا يدرون عنه شيئا .

(١) لحضرة الدكتور محمد مصطفى القلى أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق تعليق قيم على هذا الحكم منشور بالعدد السابع من السنة الرابعة لمجلة القانون والاقتصاد بالصفحات من ٨٨١ إلى ٨٩٤ عرض فيه لما استقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا في هذا الصدد ولما ذهبت إليه أحكام المحاكم في مصر . وحضرته يرى أن حكم محكمة النقض هذا يخالف في الواقع وجهة النظر الحقيقية لحكمها الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ كما يرى أن رأى الذى جرت طيه الأحكام الأخيرة من تحديد هتك العرض بملامسة جسم المجنى عليه في عورة هو أيضا رأى مستند لغرضه وعدم ارتكازه على سند في القانون .

جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

بإقامة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مراد وهبة بك ومحمد فهمى حسين بك
وحامد فهمى بك ومحمد نور بك .

(١٩٢)

القضية رقم ٣٣٦ سنة ٤ القضائية

رشوة موظف . الوعد بالرشوة كاف لتوقيع العقاب .

(المادتان ٨٩ و ٩٦ عقوبات)

إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يوهم أن الركن
المادى فى جريمة الشروع فى الرشوة لا يتحقق إلا بتقديم الشئ المرشوبه فعلا
وعدم قبوله ، فانه بالرجوع إلى المادة ٨٩ من قانون العقوبات (ومدلولها أن
الارتشاء كما يكون بأخذ المعروض يكون بقبول الوعد) يبين أن غرض الشارع
من المادة ٩٦ إنما هو شمول عبارتها لكل ما تم به جريمة الارتشاء من وعد
أو عطية .

جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك .

(١٩٣)

القضية رقم ٣٦٥ سنة ٤ القضائية

دفاع . طلب التأجيل لضم أوراق . الغرض من الطلب تعطيل الدعوى . رفضه لا إخلال .
إن لمحكمة الموضوع رفض طلب التأجيل لضم أوراق ، إذا ما تبين لها أن الغرض هو تعطيل نظر الدعوى . فإذا رأت أن تجيب المتهم إلى ما طلب من تأجيل لضم أوراق ، يرشد هو عنها لكي يستخلص منها الدفاع الذى يريده ، كان على هذا المتهم أن ينتفع بالمهلة التى منحها بناء على طلبه . فإذا هو لم يكثرث للأمر ولم يقم بتنفيذ القرار أو يعاون على تنفيذه ، كان للمحكمة كل الحق فى أن تضرب صفحا عن طلبه وألا تلتفت كذلك إلى طلب فتح باب المرافعة المقدم للغرض نفسه ، دون أن تكون فى مسلكها هذا قد أخلت بما للتمم من حق الدفاع .

(١٩٤)

القضية رقم ٣٧٠ سنة ٤ القضائية

اختصاص . الحكم نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص . قاضى الإحالة لا يملك إمادة القضية إليها على أساس أنها جنحة .
(المادة ١٤٨ تحقيق)

إن الواضح جليا من نص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات هو أن قاضى الإحالة لا يملك ، بعد الحكم نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص ، أن يعيد لها القضية ثانيا للحكم فيها على أساس أنها جنحة بعد أن تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه . وإنما أجاز له الشارع — إذا بدا له هذا رأى — أن يثبت فى قراره ويحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة للحكم فيها بطريق الخبرة .

جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات مراد وهبة بك وزكى برزى بك وأحمد أمين بك
وهيب الفتاح السيد بك .

(١٩٥)

القضية رقم ٥٥ سنة ٤ القضائية

إيقاف التنفيذ . جواز الحكم به فى الاستئناف ولو بعد تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه . آثار الحكم
بإيقاف التنفيذ . (المادتان ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات)

١ - لا مانع قانونا من الحكم فى الاستئناف بإيقاف تنفيذ عقوبة قضت بها محكمة الدرجة الأولى بغير إيقاف ونفذت فعلا على المحكوم عليه . ذلك بأن الحكم بإيقاف التنفيذ لا تقتصر فائدته على تلك الثمرة العاجلة التى يستفيدها المحكوم عليه عقب صدور الحكم مباشرة ، وهى تعليق تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه ، وإنما يتعدى أثر الحكم إلى أبعد من ذلك . فقد نصت المادة ٥٣ عقوبات على أنه إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ، ولم يرتكب جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ، فإن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن . والمتفق عليه أن هذا يعتبر بمثابة رد اعتبار بقوة القانون ، لا يحتاج الشخص بعده الى طلب رد اعتباره إليه من السلطة القضائية عملا بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ ، بل يجزئ مضى الخمس السنين ، على الوجه المشروط فى المادة ٥٣ سالفه الذكر ، تسقط العقوبة التى كان تنفيذها معلقا ، ويزول كل ما ترتب عليها من وجوه انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق ، سواء فى ذلك ما كان مقررا فى قانون العقوبات كعقوبة تبعية وما نص عليه فى قوانين خاصة كقانون الانتخاب . فمن حكم عليه بعقوبة مما نص عليه فى المادة الرابعة من قانون الانتخاب وكان الحكم مأمورا فيه بإيقاف التنفيذ طبقا للمادة ٥٢ عقوبات ، ثم وفى المحكوم عليه بالشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٣ ع ، فإنه يصبح بقوة القانون فى حل من أن يتمتع بحق الانتخاب ،

شأنه في ذلك شأن من لم يحكم عليه أصلا . وكذلك لا يعتبر الحكم المذكور سابقة في العود، ولا يذكر في الشهادات التي تصدر من قلم السوابق .

٢ — إن القانون، وإن نص في المادة ٥٣ عقوبات على أن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن متى وفى المحكوم عليه بالشروط المنصوص عنها في تلك المادة، فإنه جعل لذلك الحكم أثرا باقيا على مر الزمن، إذ قال في آخر المادة المذكورة "ومع ذلك فإنه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه" . وقد يرى أن في هذا النص ما يتعارض مع صدر المادة ولا يتفق مع اعتبار الحكم كأن لم يكن . على أن الواقع أن الذي يعتبر كأن لم يكن إنما هو ما يتعلق من الحكم بعقوبة الحبس فقط . وذلك ظاهر من النص الفرنسى للمادة؛ إذ هو يعبر عن الحكم بلفظ (La condamnation) والمتفق عليه أن الحكم يبقى أثره فيما عدا ذلك . فإذا كان الحكم قد قضى بالغرامة علاوة على الحبس فإن هذه الغرامة تنفذ وتبقى نافذة . وكذلك لا يؤثر مضي الخمس السنين فيما ترتب للغير من الحقوق بمقتضى الحكم، كالتعويضات والرد والمصاريف وغيرها .

(١٩٦)

القضية رقم ١٧٧ سنة ٤ القضائية

دفاع شرعى . التمسك به . شرطه الاعتراف بالفعل المرتكب . التمسك به مع إنكار الفعل . رفضه . لا وجوب لذكر أسباب الرفض . (المادة ٢١٠ ع)

إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تبين في حكمها الأسباب التي حدثت بها إلى رفض ما يتمسك به المتهم من حالة الدفاع الشرعى، إلا إذا كان قد دفع بهذه الحالة تبريرا لفعل يعترف بأنه صدر منه ولكن في سبيل الدفاع عن النفس أو المال . أما إذا أنكر المتهم صدور هذا الفعل منه أصلا، وتمسك في آن واحد بحالة الدفاع الشرعى من باب الاقتراض والاحتياط، فإن هذا التعارض بين الموقفين

يحيى لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى على أساس ما تستبينه هي من وقائعها وظروفها، مع استبعاد فكرة الدفاع عن النفس، ولا تكون عندئذ ملزمة بالرد عليها.

(١٩٧)

القضية رقم ٥٣٨ سنة ٤ القضائية

- (١) اعتراف . تقديره موضوعي . مدى سلطة قاضي الموضوع في هذا التقدير .
 (ب) تحقيق . حضور محام عن المتهم وقت استجوابه . منه رعاية لمصلحة التحقيق . جوازه .
 (المادة ٣٤ تحقيق)
 ١ - تقدير وقائع الاعتراف من شأن قاضي الموضوع وحده، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك، بل هي تأخذ تقديره قضية مسالمة، ما دام هذا التقدير لا يتنافر عقلا مع الوقائع الموضوعية التي أثبتتها في حكمه .
 ٢ - حق النيابة العامة في منع وكيل المتهم عن الحضور وقت استجوابها لإياد رعاية لمصلحة التحقيق أمر سائق قانونا ولا يصبح نقدها عليه .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك .

(١٩٨)

القضية رقم ٥٥٤ سنة ٤ القضائية

- رأفة . طلبها . إجابة هذا الطلب أو رفضه من شأن قاضي الموضوع .
 إن طلب الرأفة لا يصلح أن يكون أساسا للطعن بطريق النقض، إذ هذا الطلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها، ومحكمة الموضوع وحدها حق إجابته إذا رأت له محلا .

(١٩٩)

القضية رقم ٥٥٨ سنة ٤ القضائية

(١) تكليف بالحضور . حضور المتهم جلسة المحاكمة ومرافعته في موضوع التهمة . الدفع بطلان

إعلان التكليف بالحضور لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .

(المادة ٢٣٦ تحقيق)

(ب) إعلان ورقة لمسجون . تسليم صورتها لمأمور السجن . كفاية ذلك لصحة الإعلان .

(المادة الأولى من دكرينو ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ مجنون)

(ح) حكم . ذكر المواد التي طلبت النيابة تطبيقها في ديباجته . اكتفائه في منطوقه بقوله إنه اطلع

عليها . لا تقض .

١ — إذا حضر المتهم جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يدفع

ببطلان إعلان تكليفه بالحضور، فلا يجوز له أن يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام

محكمة النقض .

٢ — إعلان الأوراق إلى المسجونين يتم قانونا بتسليم صورتها إلى مأمور السجن .

٣ — متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلعت على المواد التي طلبت النيابة

تطبيقها، ثم قضت بعد ذلك في الدعوى، فلا يصح أن يطعن في حكمها بمقولة

إنه خلا من ذكر المواد التي أخذ بها .

(٢٠٠)

القضية رقم ٥٥٩ سنة ٤ القضائية

خيانة أمانة . استبدال الأمانة . متى يكون مانعا من العقاب ؟

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

استبدال الأمانة لا يكون مانعا من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون

العقوبات، إلا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة . أما إذا لم يلجأ الأمين

إلى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه وبقصد الهرب من المسؤولية الجنائية،

أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال إلا كطريقة لإثبات حقه أو على أمل تغويض

ما ضاع عليه بسبب التبديد، فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية؛

(٢٠١)

القضية رقم ٥٦١ سنة ٤ القضائية

(١) سبق الإصرار . تقديره موضوع . مدى سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

(ب) ترصد . إثبات توافره يغني عن إثبات توافر ظرف سبق الإصرار .

١ — سبق الإصرار ظرف من الظروف المشددة التي لقاضي الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل . ومتى قرر أن هذا الظرف متوافر للأسباب التي بينها في حكمه ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا إذا كانت المقتضات التي أثبتتها الحكم لا تؤدي منطقيا إلى النتيجة التي وصل إليها . وللمحكمة أن تستنتج سبق الإصرار من اختفاء المتهمين في الجهتين المجاورتين لجانب الطريق الذي كان المنجني عليه سائرا فيه عند عودته من محل عمله ومفاجأته بإطلاق الأعيرة عليه عند اقترابه من مكنهم ، ومن وجود الباعث على الانتقام وهو كيت وكيت .

٢ — حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة تحكم ظرف سبق الإصرار ، بإثبات توافر أولها يغني عن إثبات توافر الظرف الثاني .

جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٠٢)

القضية رقم ٢٠٧١ سنة ٣ القضائية

حكم . تقديم المتهم دفعا فرعيا . تقرير المحكمة ضم هذا الدفع إلى الموضوع . انسحاب المتهم عند ذلك . مضي المحكمة في نظر الدعوى رغم انسحابه . الحكم الصادر في الموضوع يعتبر حكما غاييا .

إذا حضر المتهم جلسة المحاكمة الابتدائية وتمسك محاميه بعدم قبول الدعوى المدنية ، ورد محامي المدعى المدني على هذا الدفع ، ثم قررت المحكمة ضم الدفع الفرعي

إلى الموضوع للفصل فيهما معا في وقت واحد، فانسحب المتهم، وانسحب محاميه مصرحا برغبته في حفظ حق موكله في الاستئناف في الدفع، ثم مضت المحكمة في غيبتهما في سماع أقوال الشهود ودفاع محامى باقى المتهمين، وقضت في الدعوى بإدانة المتهمين جميعا، فهذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضوريا بالنسبة للمتهم الذى انسحب قبل أن يدافع عن نفسه في موضوع التهمة . ومن الخطأ البين اعتباره حاضرا المحاكمة بعد انسحابه، إذ أن هذا الحضور الاعتبارى غير مقرر في إجراءات المحاكمة الجنائية .

(٢٠٣)

القضية رقم ٢٠٧٦ سنة ٣ القضائية

- (١) بيان الواقعة . الحكم ببراءة متهم ورفض دعوى التعويض المقامة ضده . بيان الواقعة غير ضرورى .
(المادة ١٤٩ تحقيق)
(ب) سب وقذف . سلطة قاضى الموضوع في تقدير ألفاظ السب والقذف ، وفي الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من السباب .

١ — القاضى الجنائى ليس ملزما قانونا ببيان الواقعة الجنائية التى قضى فيها بالبراءة ، عملا بمفهوم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات ، كما أنه غير ملزم ببيانها إذا هو قضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض المقامة من المدعى المدنى معا ، لأن واجبه في مثل هذه الحالة هو عين واجب القاضى المدنى حين يقضى برفض دعوى مدنية مقامة أمامه . وهذا الواجب ينحصر في أن يكون حكم الرفض مسببا تسببا كافيا ومقنعا .

٢ — لقاضى الموضوع كامل السلطة في الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من ألفاظ السب وعبارات القذف وتقرير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكافؤ في السيئات يقتضى رفض ما يدعيه أحدهما قبل الآخر من التعويض المدنى أم لا .

(٢٠٤)

القضية رقم ٤٠ سنة ٤ القضائية

(١) شهادة . العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود .

(ب) إثبات . حرية قاضي الموضوع في تكوين عقيدته . حدها .

(ج) إثبات . سلطة قاضي الموضوع في تقدير حالة المتهم العقلية .

١ — العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين سمعهم ، وإنما هي باطمئنانها إلى ما يدلى به الشهود قل عددهم أو أكثر، ورأيها في ذلك نهائي .

٢ — للقاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى إلا إذا كان هذا العنصر مستمداً من إجراء باطل قانوناً .

٣ — لقاضي الموضوع كامل السلطة في تقدير حالة المتهم العقلية بما يستمده في هذا الشأن من نفس أقواله وإجاباته أمامه وأثناء التحقيق وبما يراه من وقائع الدعوى وظروفها . ولا شيء في القانون يحتم عليه الكشف طيباً على متهم ادعى المحامي عنه أنه مختل الشعور وطلب الكشف عايه بمعرفة طبيب إخصائي ، ما دام القاضي قد وجد في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدته بشأن عقلية ذلك المتهم ولم ير محلاً لإجراء تحقيق آخر في هذا الصدد .

(٢٠٥)

القضية رقم ٣٦١ سنة ٤ القضائية

مواد مخدرة . الفرق بين الحيازة والإحراز . (المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة)

إن الحيازة في الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة معناها وضع اليد على الجوهر المخدر ، على سبيل الملك والاختصاص (possession) . ولا يشترط فيها الاستيلاء المادي ، بل يعتبر الشخص حائزاً ولو كان المحرز للجوهر شخصاً آخر نائباً عنه . وأما الإحراز (détention) فمعناه مجرّد الاستيلاء مادياً على الجوهر المخدر لأي باعث كان ، كحفظه على ذمة صاحبه أو نقله

للجهة التي يريد لها أو تسليمه لمن أراد أو إخفائه عن أعين الرقباء أو السعى في إتلافه حتى لا يضبط ، إلى غير ذلك من البواعث .

(٢٠٦)

القضية رقم ٥٤٧ سنة ٤ القضائية

حجية الشيء المحكوم فيه . وحدة السبب . متى تتوافر ؟

إذا كانت الواقعتان اللتان أسندتا إلى متهم بعينه في قضيتين قد وصفتا في الحالتين بوصف قانوني واحد ووقعتا لغرض واحد وفي ظروف متماثلة ، فذلك لا يكفي وحده لإمكان الاحتجاج بالحكم الصادر في إحدى هاتين الواقعتين عند نظر الواقعة الأخرى . ذلك بأنه وإن توافرت في الواقعتين وحدة الموضوع ، إذ القضايا الجنائية تتحد كلها في موضوعها ، وهو طلب توقيع العقوبة على المتهم ، وتوافرت وحدة الأخصام ، إذ المتهم واحد في القضيتين ، كما أن النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية فيهما ، بل النيابة تعتبر هي الطرف الآخر في الخصومة حتى ولو كان المدعى المدني هو الذي حرك الدعوى العمومية ، إلا أن وحدة السبب في الواقعتين ، وهي الشرط الثالث اللازم لصحة التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه ، لا تتأتى بحسب الأصل إلا إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم واحدة في الحالتين . ولا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى ، أو أن تتحد معها في الوصف القانوني ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد ، إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما ، كأن تكون كل منهما مستقلة بزمانها وبمكانها وبشخص المجنى عليه فيها ، وليس بينها وبين الواقعة الأخرى من الارتباط المعنوي ما يقتضي النظر إليهما على اعتبار أن كلا منهما جزء من عمل جنائي واحد ، كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات

ويقع تنفيذها بعدة أفعال متتالية داخلية كلها تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني .

(٢٠٧)

القضية رقم ٥٦٣ سنة ٤ القضائية

قاضي الإحالة . قراره بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .
(المادة ١٣ تشكيل)

إن المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا تجيز للنائب العمومي الطعن بطريق النقض والإبرام في الأوامر الصادرة من قاضي الإحالة إلا في حالتين : (أولاهما) حالة ما إذا كان الأمر صادرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، (وثانيتهما) حالة ما إذا كان الأمر صادرا بإعادة القضية إلى النيابة ، لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة . ويشترط أن يكون الطعن في الحالتين مبنيًا على حصول خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وإذن فلا يجوز الطعن بطريق النقض في قرار قاضي الإحالة القاضي بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .

(٢٠٨)

القضية رقم ٥٦٥ سنة ٤ القضائية

مفرقات . متى تنطبق المادة ٣١٧ ع ؟

إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات ، المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ، تعاقب على إحراز المفرقات في كافة صوره وألوانه ، مهما كان الباعث لهذا الإحراز ، إلا ما كان منه برخصة أو بمسوغ قانوني . والقصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز . وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرر أن المادة مفرقة أو بما يدخل في تركيب المفرقات .

(٢٠٩)

القضية رقم ٥٧١ سنة ٤ القضائية

موانع العقاب . الجرائم التي يشملها حكم المادة ٢٦٩ ع . جريمة التزوير . لا تدخل في متناول هذه المادة .

إنه إذا جاز أن يشمل حكم المادة ٢٦٩ عقوبات بعض الجرائم غير المنصوص عليها فيه ، كالنصب وخيانة الأمانة ، لمأثلتها لجريمة السرقة من حيث إنه يجمعها كلها كونها جرائم تقع على المال ، فلا وجه لقياس جريمة التزوير عليها ، لأنها من قبيل آخر ، وشتان ما بينها وبين جريمة السرقة والجرائم الأخرى المقيسة بها .

(٢١٠)

القضية رقم ٥٧٤ سنة ٤ القضائية

تعويض . مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم فيه .

إنه وإن أجاز القانون في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات لمحاكم الجناح عند الحكم بالبراءة أن تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الأخصام من بعض ، إلا أنه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبنيًا على الفعل المطروح أمام المحكمة والمطلوب العقاب عليه . أما إذا كان طلب التعويض مبنيًا على وقائع أخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة ، فيتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(٢١١)

القضية رقم ٥٧٧ سنة ٤ القضائية

اتفاق على ارتكاب جريمة . ثبوت نية الاتفاق . وجوب توافره . (المادة ٤٣ ع)

إن الاشتراك بالاتفاق يقتضي أن تتحد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية إما أن يقوم عليها الدليل المباشر ، وإما أن تستخلص من وقائع الدعوى إذا كان في تلك الوقائع ما يساعد على الاعتقاد بوجودها . فإذا اكتفى

الحكم بإثبات أن شخصا ذهب مع اثنين لمقابلة المحبى عليه يوم الحادثة واجتمعوا به وتناولوا مسكرا بمنزل هذا الشخص ثم خرجوا جميعا فى عرببة إلى حيث نزل ذاك الاثنان وذهبا مع المحبى عليه وارتكبا جريمتهما فى حارة كانا أفهماه أن بها منزلا للذاترة توافقوا على الذهاب إليه ، فهذا لا يكفى وحده فى إثبات اشتراك ذلك الشخص فى الجريمة المرتكبة ، بل لا بد من إثبات أن هذا الشخص لم يصاحب زميله إلا لأنه متفق معهما على ارتكاب الجريمة وأن نيته كانت موافقة لنيتهما فى ارتكابها .

جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢١٢)

القضية رقم ٥٥٥ سنة ٤ القضائية

شهادة . تقديرها موضوعى .

لقاضى الموضوع كامل السلطة فى الأخذ بما قزره شاهد بعينه فى التحقيقات الأولى ونبذ ما يشهد به أمامه نفس ذلك الشاهد ، كما أن له تمام الحرية فى أن يعتمد من أقوال الشاهد الواحد ما تطمئن إليه نفسه بالنسبة لمتهم معين ، وأن يطرح ظهريا ما لا يرتاح إليه ضميره من هذه الأقوال بالنسبة لمتهم آخر .

(٢١٣)

القضية رقم ٣٦٦ سنة ٤ القضائية

قتل خطأ . أساس المسئولية الجنائية فى هذه الجريمة . (المادة ٢٠٢ ع)

أساس المسئولية الجنائية ، طبقا للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ، هو الإهمال أو ما جرى مجراه ، فتبين ذلك فى الحكم أمر لا مناص منه . فإذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص ، لأنه قام بأجراء عملية ختان لغلام ، وبأشغال الغيار على الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبيه حيناً آخر ، ولكن هذا الغلام توفى عقب ذلك

ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الإهمال الذي وقع من ذلك الشخص فكان سببا فيما أصاب المجنى عليه وأودى بحياته، بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلا، ولم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمي بيده، كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب لنقضه .

(٢١٤)

القضية رقم ٥٨٢ سنة ٤ القضائية

إقراض بر با فاحش . تجديد سند الدين . متى يعتبر كل تجديد قرضا ربويا ؟
(المادة ٢٩٤ المكررة فقرة ثالثة ع)
إذا تكرر تجديد سند الدين بإضافة فوائد فاحشة إلى أصل المبلغ ، وكان كل تجديد يختلف عن سابقه أصلا وفائدة، فكل تجديد يعتبر قرضا ربويا مستقلا عن الآخر، ويصح أن يتكون من تعدده ركن العادة المطلوب في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات .

جلسة ٥ مارس سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢١٥)

القضية رقم ٣٧٨ سنة ٤ القضائية

سب وقذف :

- (أ) صحافة . رئيس التحرير . مناط مسؤوليته .
- (ب) سب وإهانة . عدم جواز إثباتهما بعد تعديل المادة ٢٦٥ ع .
- (المادتان ١٥٩ و ٢٦٥ فقرة أولى وثالثة عقوبات)
- (ج) القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة . متى يتوافر ؟ (المادة ٢٦٥ عقوبات)
- ١ - رئيس التخزين المسئول جنائيا طبقا لأحكام قانون العقوبات والمسئول إداريا طبقا لأحكام قانون المطبوعات ، يجب أصلا أن يكون رئيسا فعليا .

أى أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون فى استطاعته هذا الإشراف ؛ واتفاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير لا يدرأ عنه هذه المسئولية بعد أن أخذها على نفسه رسميا بقيامه بالإجراءات التى يقتضيها قانون المطبوعات ، وإلا لأصبح فى استطاعة كل رئيس تحرير أن يتخلى عن هذه المسئولية بإرادته .

ومسئولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على افتراض قانونى بأنه اطلع على كل ما نشر فى الجريدة ، وأنه قدر المسئولية التى قد تتجهم عن النشر ، ولو لم يطلع فعلا . وهو لا يستطيع دفع تلك المسئولية بإثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الإدارة ، أو أنه وكل إلى غيره القيام بأعمال التحرير ، أو أنه لم يطلع على أصل المقالة المملشورة ، أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافى لمراجعتها . ويظهر من ذلك أن المسئولية الجنائية فى جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التى تقضى بأن الإنسان لا يكون مسئولا إلا عن العمل الذى يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا ، فهى إذن مسئولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الإثبات فى جرائم النشر ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء أو القياس عليه ، ويجب قصر تلك المسئولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها . فمتى وجد رئيس التحرير ، بحسب ما تقدم بيانه ، أصبح هو وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر فى الجريدة التى يرأس تحريرها ولا يجوز أن نتعدى هذه المسئولية الفرضية إلى غيره ممن يقومون بالتحرير أو يتولون رياسته فعلا . على أن هؤلاء المحررين لا يكونون بمنجاة من العقاب على ما تسطره أيديهم ، بل هم مسئولون أيضا ، غير أن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة فى المسئولية الجنائية ، فيجب لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا فى تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

٢ — إن الإثبات فى جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥

من قانون العقوبات طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر فى ١٠ يولييه

سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها ، أى عبارة "وذلك مع عدم الإخلال فى هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات" .
وتلك الأحكام التى تشير إليها تلك العبارة هى الأحكام الخاصة بالظعن الجائر فى أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف^(١) .

٣ — القصد الجنائى فى جرائم السب والإهانة يعتبر متوفرا متى كانت ألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لعيب معين أو خادشة للناموس والاعتبار .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذين المتهمين بأنهما فى المدة الواقعة بين أول مارس سنة ١٩٣٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٣٣ بدائرة مدينة القاهرة ، الأول بصفته رئيسا لتحرير جريدة الصريح ، والثانى بصفته مؤلفا لعبارات الإهانة والقذف الآتى ذكرها والقائم بنشرها مع علمه بما فيها : (أولا) أهانا وسبا علنا هيئة مجلس الوزراء بأن نشرنا فى الأعداد الثالث والرابع والخامس والسادس من السنة الثانية من الجريدة المذكورة الصادرة فى ٢ و ٩ و ١٦ و ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ والتى طبعت وعرضت للبيع على الجمهور مقالات وصورة تحت عناوانات "واجب الأمة" و "أحلام وآمال" و "لو" و "سياسة الإشاعة" و "السير برسى لورين ومشاكله" نسبنا فيها إلى الوزارة أنها تستمد وجودها من الإنجليز وأنها بغيضة من الأمة وتعمل على الحجر على الحريات وإيذاء أغلبية الشعب بشتى ضروب القهر والإعنات وجوها جتو مظلم حالك لا تسود

(١) صدر مرسوم بقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٥ بمقتضاء ألغيت المواد ١٥١ و ١٦٠ و ١٦٠ مكررة و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٦٨ من قانون العقوبات واستبدلت بها مواد أخرى . كما ألغيت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ المعدلة . وقد نقل إلى مكان المادة ١٦٠ الملغاة الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ التى تعاقب على السب الموجه إلى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة وبسط بمقتضاها حق إقامة الدليل إلى مادة السب حيث تكون جريمة السب مرتبطة بجريمة قذف ارتكبا ذاتا المتهم ضد من وقعت عليه جريمة السب .

فيه الطمأنينة ولا تستقر النفوس وأقامت في الحكم ثلاثة أعوام كتم المصريون فيها الدم على الصديد وصبروا صبر أيوب الحكيم . وقد تمكن السير برسي لورين من الحصول منها على فوائد ومزايا لا يمكن الحصول عليها من سواها إلى غير ذلك مما ورد في المقالات والصورة من ألفاظ السب والإهانة . (ثانياً) قذفا علنا حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف بسبب أداء وظيفته بأن أسندا إليه كذبا أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه نشرها في العدد الخامس عشر من السنة الثانية من الجريدة المذكورة الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ الذى طبع وعرض للبيع على الجمهور وذلك بأن نشرنا في الصفحة الثانية والعشرين من العدد المشار إليه مقالا تحت عنوان "الميردى ديو" أسندا فيه لسعادة عبد الفتاح صبرى باشا الجهل بعلم التربية إذ أقر ونفذ نظرية لا تتفق مع ما قرره علماء هذا العلم وهى أن المذاكرة وحفظ الدروس غير ضروريين في تعليم البنات . (ثالثاً) قذفا علنا حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وحضرة صاحب العزة الدكتور محمد بك حسين هيكل وحضرة صاحب السعادة حمد باشا الباسل بأن أسندا إليهم أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقارهم عند أهل وطنهم نشرها في العددين الخامس والثالث عشر من الجريدة المذكورة الصادرين في ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ و ١١ مايو سنة ١٩٣٣ واللذين وزعا وعرضا للبيع على الجمهور ، وذلك بأن نشرنا على غلاف العدد الخاص صورة تمثل شخص حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا والدكتور محمد حسين هيكل بك ، ونشرنا في الصفحة الخامسة من العدد الثالث عشر صورة تمثل شخص حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وصاحب السعادة حمد باشا الباسل ، وكتبنا أسفل هاتين الصورتين تحت عنوان "على دار المندوب السامى" وعنوان "مزاد" عبارات أسندا فيها وفي الصورتين إليهم أنهم مترامون على أعتاب دار المندوب السامى يعرضون على الإنجليز خدمتهم ومتهاقون على تأليف الوزارة وسالكون لذلك طريقة مساومة الإنجليز وممالأتهم والاتفاق معهم . وطلبت من محكمة جنائيات مصر محاكمتها بالمواد ١٥٩ و ٢٦١

فقرة أولى وثانية وثالثة و ٢٦٢ فقرة أولى وثالثة و ١٤٨ فقرة أولى وخامسة و ١٦٦/١ مكررة و ١٦٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات مصر بعد أن سمعت هذه الدعوى حكمت حضوريا بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ببراءة المتهمين مما أسند إليهما . فطعن حضرة رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق النقض في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقدم حضرته تقريراً في ١٤ منه بأن الحكم لم يختم في الميعاد ودعمه بشهادة من قلم الكتاب ، ثم قدم تقريراً بالأسباب في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً . من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً . ومن حيث إن محصل الطعن فيما يختص بالتهمة الأولى أن الحكم المطعون فيه قسم المطاعن الواردة بالمقالات والصورة موضوع تلك التهمة إلى قسمين قسم خاص بتصرفات الوزارة الإدارية وقسم خاص بالتصرفات السياسية ، وصرفت المحكمة المطاعن الواردة بالقسم الأول إلى تصرفات معينة لبعض الموظفين قائلة إن الكاتب قد قصدها بكتابه ، وأباح له نقدها بالصورة التي وردت في المقالات . وقالت عن القسم الثاني إن المطاعن الواردة به خالية مما يחדش شرف وكرامة أشخاص الوزراء . أما ما فيها من المساس باعتبار الوزارة السياسي فلا عقاب عليه لأن التطاحن السياسي يبرره . وقد أخطأت المحكمة فيما ذهبت إليه خاصاً بالمطاعن الواردة بالقسمين ؛ وقد تكفلت محكمة النقض بإظهار هذا الخطأ في الحكم الصادر منها بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٦٦ سنة ثانية قضائية . فضلاً عن أن النظرية التي ذهبت إليها المحكمة في تبرير المطاعن الواردة في القسم الثاني لا تتفق مع رغبة المشرع الظاهرة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ فالمشرع قد تعمد القضاء على النظرية التي أخذت بها المحكمة ؛ ومتى كانت رغبة المشرع ظاهرة فيجب على القاضي أن يتقيد بها وليس له أن يحيد عنها . أما فيما يختص

بالتهمة الثانية فقد حكمت المحكمة ببراءة المتهمين بدعوى أن الخبر موضوع هذه التهمة خال من القذف إذ أن الذى يدل على الجهل بقواعد علم التربية منسوب صدوره ابتداءً إلى كريمة المحجى عليه لا إلى المحجى عليه ذاته، وهذا التخريج خاطئ إذ ظاهر من الاطلاع على الخبر أن الكاتب له قصد نسبة الجهل إلى المحجى عليه ويكل وزارة المعارف باقراره نظرية لا تتفق مع ما قرره علماء علم التربية وهى أن استذكار الدروس غير ضرورى فى تعليم البنات وتنفيذ هذه النظرية فى كريمة ، فأخبار كريمة المحجى عليه لا تعنى أحداً ولا مصلحة لأحد فى نشرها وإنما اتخذها الكاتب وسيلة للنيل من والدها وقذفه كما هو مدلول العبارة وسياق الكلام .

وفىما يختص بالتهمة الثالثة قد حكمت المحكمة ببراءة المتهمين منها بحجة أن الأمور المسندة إلى المحجى عليهم فيها هى مجرد تجريح لهم فى رأى سياسى ارتأوه على اعتبار أنهم من الرجال السياسيين الذين يحل انتقادهم فى آرائهم السياسية بمثل هذا التجريح للاعتبارات التى سبق ذكرها عند الكلام على المطاعن السياسية التى وجهت إلى الوزارة فى المقالات السابقة . وتقول النيابة إن هذا خطأ انسأقت إليه المحكمة بالنظرية الخاطئة التى أخذت بها وبأن خطأها فى الشطر الثانى من التهمة الأولى . ثم اختتمت النيابة مطعنها هذا بأن القضاء قد استقر على أن لمحكمة النقض حق تقدير مرامى العبارات فى جرائم النشر لأنه وإن عد ذلك فى الجرائم الأخرى تدخلا فى الموضوع إلا أنه فى جرائم النشر وما شابهها يأتى تدخل محكمة النقض من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ فى التطبيق على الواقعة كما هى مثبتة فى الحكم ، وما دامت العبارات المنشورة هى بعينها الواقعة الثابتة فى الحكم صح لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها ، وإنه بناء على ذلك تحتم النيابة العمومية إلى محكمة النقض طالبة منها تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومن حيث إن المتهمين دفعا ببطلان الطعن شكلاً بالنسبة للتهمتين الأولى والثالثة لعدم بيان أسباب الطعن فيهما ولا كفاءة النيابة بالقول إن محكمة الموضوع أخطأت فى تأويل القانون وتطبيقه ، ولم تذكر وجه هذا الخطأ بالنسبة للتهمتين المذكورتين .

ومن حيث إن النيابة العامة بينت في تقريرها أسباب طعنها بأن أحالت على حكم محكمة النقض الصادر في مثل التهمة الحالية لبيان وجه خطأ محكمة الموضوع في تطبيق القانون ، ثم احتكت محكمة النقض طالبة منها تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم ، ولا يطلب من النيابة أن تزيد على هذا البيان خصوصاً وإن الخلاف في جرائم النشر محدود وقاصر على تأويل عبارات السب والإهانة والقذف ، وقد احتكت النيابة لمحكمة النقض في هذا التأويل ، ولذلك يكون هذا الدفع على غير أساس .

ومن حيث إن المتهم الثاني دفع بأنه غير مسئول جنائياً عن المقالات والصور موضوع الاتهام لأنه ليس رئيس تحرير مجلة الصريح التي نشرت المقالات والصور المذكورة ولم يكن الكاتب لها وإنما هو مدير للمجلة المذكورة فقط ، وقد أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولكنها لم تتعرض له في حكمها .

ومن حيث إن النيابة العامة رفعت هذه الدعوى على المتهمين بصفة الأول رئيساً لتحرير جريدة الصريح وبصفة الثاني مؤلفاً لعبارات الإهانة والقذف والقائم بنشرها مع علمه بما فيها . فلما سئل المتهمان أمام المحكمة اعترف أولهما بأنه رئيس التحرير وأنه مسئول عن كل شيء خاص بالجريدة ، وأنكر الثاني أنه رئيس تحرير كما أنكر اطلاعه على المقالات قبل نشرها ، وقرر بأنه مدير الجريدة فقط . وعند ذلك صرحت النيابة بأن المتهم الأول هو رئيس التحرير المسئول ، وأن المتهم الثاني رئيس التحرير الفعلي وليس مؤلفاً ، ودلت على أنه رئيس تحرير فعلي بعقد اتفاق بين المتهمين ضبطته عند تفتيش إدارة الجريدة وتقول إنه يفيد ذلك المعنى ، وأنكر المتهم الثاني تنفيذ هذا العقد ، ثم صدر الحكم المطعون فيه خالياً من الإشارة إلى هذا الدفاع ، ويظهر أن المحكمة لم تر حاجة لبحثه مادام أن موضوع التهمة في نظرها لا جريمة فيه .

ومن حيث إن القول من النيابة العامة إن المتهم الأول رئيس تحرير مسئول وإن الثاني رئيس تحرير فعلي قد يشعر بأن رئيس التحرير المسئول يصح أن يكون

غير رئيس التحرير الفعلي مع أن رئيس التحرير المسئول جنائيا طبقا لأحكام قانون العقوبات والمسئول إداريا طبقا لأحكام قانون المطبوعات يجب أصلا أن يكون رئيسا فعليا أي أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون في استطاعته هذا الإشراف، وقد اعترف المتهم الأول بأنه رئيس التحرير وأنه المسئول عن كل ما يرد بجريدته وأنه قام بما يوجبه عليه قانون المطبوعات من الالتزامات أي أنه يعترف صريحا بأنه رئيس التحرير الفعلي. ولا يقلل من قيمة هذا الاعتراف أنه اتفق مع المتهم الثاني على القيام بوظيفة رئيس التحرير لأن هذا الاتفاق مع فرض تنفيذه فعلا لا ينفي أن المتهم الأول يشرف على التحرير وأنه يوجهه كيف يريد.

ومن حيث إنه متى ثبت أن المتهم الأول هو رئيس التحرير المسئول قانونا سواء باشر بنفسه أم بواسطة غيره عمل التحرير يبق معرفة مركز المتهم الثاني من الوجهة الجنائية بفرض أنه نفذ عقد الاتفاق متقدما الذكر وأنه يقوم بمهمة التحرير فعلا.

ومن حيث إن مسئولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على افتراض قانوني بأنه اطلع على كل ما نشر في الجريدة وأنه قدر المسئولية التي قد تنجم عن النشر ولو لم يطلع فعلا، فلا يستطيع دفع تلك المسئولية باثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الإدارة أو أنه وكل غيره بالقيام بأعمال التحرير أو أنه لم يطلع على أصل المقالة المنشورة أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها. ويظهر من ذلك أن المسئولية الجنائية في جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التي تقضى بأن الإنسان لا يكون مسئولا إلا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا. فهي إذن مسئولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الإثبات في جرائم النشر، ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه، ويجب قصر تلك المسئولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها. فمتى وجد رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه أصبح وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها ولا تتعدى هذه المسئولية الفرضية إلى غيره ممن

يتولون فعلا التحرير . على أن هؤلاء المحررين ليسوا بمنجاة من العقاب فيما تسطره أيديهم ، فهم مسئولون أيضا ولكن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة في المسئولية الجنائية ، ويجب إذن لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

ومن حيث إن النيابة العامة لم تثبت من جهة أخرى أن المتهم الثانى حرر المقالات ورسم الصور موضوع الاتهام أو أنه اشترك في وضعها بأية طريقة من طرق الاشتراك .

ومن حيث إنه مما تقدم يخلص أن المتهم الثانى لا تمكن إدانته على أساس أنه رئيس تحرير فعلى كما تقول النيابة ولا على أساس أنه حرر أو اشترك في تحرير المقالات والصور موضوع الاتهام ، ولذلك يكون الحكم الصادر ببراءته في محله ويتعين رفض الطعن بالنسبة له .

عن التهمة الأولى

ومن حيث إن المتهم الأول بصفته رئيس تحرير جريدة الصريح نشر في العدد الثالث من الجريدة المذكورة الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ مقالا بعنوان (واجب الأمة — استقالت وزارة صدق باشا أو لم تستقل) جاء فيه ”إن الأمة تملكها رغبات تجيش بنفوس أبنائها أن لو تستقيل وزارة صدق باشا ينتهى هذا الحق“ ”المظلم الحالك وتسود الطمأنينة وتستقر النفوس والواقع أنه ليس أحب إلى هذه“ ”الأمة من أن تسقط هذه الوزارة وأن لا ترى وجهها إلى الأبد ولا وجه أية“ ”وزارة أخرى تشبهها في الحجر على الحريات وإيذاء أغلبية الشعب بشقى ضروب“ ”القهر والإعنات“ . ونشر في العدد الرابع الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٣٣ صورة دولة صدق باشا رئيس الوزارة وقتئذ جالسا على مقعد ويتولى المندوب السامى إدارة آلة للنفخ لتصل برجل صدق باشا وأمامها أثقال حديدية كتب على الأول منها الدفع بالذهب وعلى الثانى شركات إنكليزية وعلى الثالث المصالح الأجنبية وعلى الرابع خزان تسانا وعلى الخامس جبل الأولياء . وقد علق على هذه الصورة بعبارة

تحت عنوان "أحلام وآمال" نصها: "انفخ - انفخ وشد حيلك قوى... برده ببركة أنفاسك الطاهرة انتع دول وأجعص من دول... بس إياك مكدونالد ميفرحش فينا العدا". ونشر في العدد السادس الصادر في ٢٣ مارس ١٩٣٣ متعلا تحت عنوان (سياسة الإشاعات . هل استفادت مصر من وراثتها) جاء فيه أن "شهدت مصر" "من وراء هذه الوزارة فوق ما شهدت من صنوف الكيد والعدوان والقهر والطغيان" "وسائل غريبة في الدعاية لبقائها في الحكم بواسطة صحفها وبواسطة صحف أخرى" "تجمل أسماء مصرية".

ومن حيث إن العبارتين الواردتين بالعدد الثالث والسادس بالكيفية المتقدمة فيهما إهانة وسب صريح لهيئة الوزارة بأن نسب إليها فيهما أنها تعمل على الحجر على الحريات وإيذاء أغلبية الشعب بشتى ضروب القهر والإعنات وجورها مظلم حالك، وكل ذلك يمس كرامة الوزارة وشرفها ويسند إليها عيوباً معينة، كما أن الصورة المنشورة في العدد الرابع تشمل مباحاً صريحاً في دولة صدقي باشا بأن نسبت إليه أنه يعمل على إرضاء المندوب السامى فى مسائل الدفع بالذهب والشركات الإنكليزية والمصالح الأجنبية والخزانات ليقى فى الحكم. وهذا مما يمس شخصيته وكرامته وشرفه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه برأ المتهم من التهمة الأولى لما تبين للحكمة من أن الكاتب للمقاتلين المذكورين قصد بهما وصف ما ذاع خبره عند الكافة من حوادث التعذيب التى وقعت من بعض رجال الإدارة فى أثناء تأدية وظائفهم بمديرتى أسبوط والفيوم التى حصل الخلاف بشأنها بين وزير الحقانية ورئيس الوزراء على الوجه الذى أدى إلى استقالة الوزارة وإطاعة تشكيكها من جديد دون أن يدخل فيها وزير الحقانية المذكور ولا من ناصره من زملائه فى وجهة النظر التى ارتآها فى التدابير القانونية والتشريعية التى تكفل عدم تكرار مثل هذه الحوادث، كما تبين أن الكاتب قصد وصف ما ذاع خبره عند الكافة أيضاً مما كانت تتخذه الحكومة من الإجراءات القهرية فى صد رجال الوفد عن عقد الاجتماعات التى

كانوا يعتقدونها للدعائيات السياسية . ثم أردف الحكم هذه العبارة بأن وصف الكاتب لهذه الإجراءات بأنها حجر على الحريات وضرب من ضروب الإعنات ، لا إثم فيه لأن صيغة النقد التي جرى عليها المتهم هي وصف الفعل بنتيجته التي يتظلم منها على اعتبار أن هذا الفعل كان بحسب ما تقدر في عقيدته ماسا بالكفالة التي كفل بها الدستور حرية الرأي والاجتماع . ثم بين الحكم بعد ذلك أن المطاعن التي بالقسم الثاني ليس فيها سب ولا إهانة لأنها انتقاد على المسلك السياسى الذى تسلكه الوزارة مع الإنجليز . وقد نبه الشراح إلى أن هذا الاعتبار السياسى يكتسب فى البلاد الدستورية منحة من جمهور الأمة فأجازوا للأقلام أن تتناوله بالنقد على ما تريده من الصراحة التي يقتضيها المقام حتى يسترشد هذا الجمهور إلى التصرف فى هذه المنحة على الوجه المطابق لمصلحته .

ومن حيث إن محصل تلك الأسباب أن المحكمة لم ترى إثم فيما سطره المتهم الأول من عبارات السب والإهانة التي تقدم ذكرها لأنها وصف وتقد لأعمال مخالفة للقانون يقول المتهم إن الوزارة أتهمها . والمحكمة إذ سلكت هذا السبيل قد أخطأت فى تطبيق القانون لأن إثبات السب والإهانة أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر فى ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أى عبارة (وذلك مع غدم الإخلال فى هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات) . وتلك الأحكام التي تشير إليها تلك العبارة هي الأحكام الخاصة بالطعن الجائز فى أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه . وقد بينت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون سبب هذا الحذف فقالت إنه حيث لا يكون إسناد واقعة لا يمكن أن يتصور إثبات واقعة وإن التعميم الذى هو من أخص طبائع السب لا ينقلب إلى تخصيص بوقائع معينة جائز إثباتها بسبب ما يرد بعد ذلك على لسان المتهم عند التحقيق معه فإن أقواله فى الواقع إنما تكون على سبيل ضرب الأمثال وإن المصلحة العامة من حيث الكشف عن سيئات

الموظفين لا تكسب من استعمال ألفاظ السب وإنما تكسب من إيراد وقائع القذف حتى يمكن إثبات صحتها وبالعكس فإن في إباحة إثبات ألفاظ السب العامة بوقائع خاصة لا تذكر إلا في التحقيق تشجيعاً على الغض من كرامة الموظفين والوظائف — أخطاء المحكمة إذن في السماح للمتهم بإثبات عبارات السب وفي الاستناد على وقائع لم يرد لها ذكر في تلك العبارات، كما أخطأت في قبول الإثبات في عبارات الإهانة وفي الاستناد على وقائع لم ترد في العبارات المذكورة لأن القانون حرم هذا الإثبات في جرائم السب كما هو محترم من قبل في جرائم الإهانة. فإذا تقرر هذا سقط تدليل المحكمة من نفسه على صحة عبارات الإهانة والسب وعلى أنها نقد مباح سواء أكان ذلك خاصاً بالطعن على الوزارة في مسلكها الإداري أو في مسلكها السياسي لأن النقد لا يرد إلا على وقائع معينة، والعبارات والصورة المنسوبة للمتهم خالية من ذكر أية واقعة معينة، فهي ألفاظ عامة من السب والإهانة لا أكثر ولا أقل .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم بالنسبة للقاتلين والصورة المتقدمة ذكرها وعقاب المتهم عنها بالمادتين ١٥٩ و ٢٦٥ فقرة ثالثة من قانون العقوبات . أما باقى ما نسب إلى المتهم من عبارات السب والإهانة في التهمة الأولى الواردة في العدد الخامس في المقالة التي عنوانها (ولو) التي جاء فيها أنه كفى الوزارة أنها أقامت في الحكم ثلاثة أعوام كتم المصريون فيها الدم على الصديد وصبروا صبر أيوب، وفي المقالة الواردة في العدد السادس تحت عنوان السير برمي لورين ومشاكله التي ورد فيها على لسانه في باب الدفاع عن نفسه أنه تمكن من الحصول من صدقي باشا على مزايا وفوائد لا يمكن الحصول عليها من سواه فلا ترى المحكمة ما يستوجب إدانة المتهم لعدم ظهور عبارات السب والإهانة فيها .

عن التهمة الثانية

ومن حيث إن المتهم نشر بالعدد الخامس عشر من جريدة الصريح الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ مقالا تحت عنوان (الميردى ديو) يقول فيه الكاتب إن كريمة

سعادة عبد الفتاح باشا صبرى وكيل وزارة المعارف ارتأت أن يحصل العلم لا تلزم فيه المذاكرة ولا الحفظ ، وأن سعادة والدها وافقها على هذا رأى ووافق على نقلها من مدرستها وهى كلية قصر الدوبارة إلى مدرسة الميردى ديو ، وأنه بعد دخولها فى هذه المدرسة بشهرين لقيتها إحدى زميلاتنا وسألتها عن حالتها فى المدرسة الجديدة فأجابتها بأن وزنها نقص اثنين كيلو من المذاكرة ، وأنه زاد عليها حفظ الإنجيل . وقد استنتجت النيابة من هذا المقال أن الكاتب ينسب لسعادة عبد الفتاح باشا الجهل بعلم التربية ، ولم ترع محكة الموضوع فى هذا المقال المعنى الذى فهمته النيابة ، ولا ترى أيضا محكة النقض فيه ما يفيد المعنى المذكور ، خصوصا وأن هذا المعنى أى الجهل بعلم التربية لا يستقيم مع ما ذكره الكاتب من أن المجنى عليه نقل كرامته إلى مدرسة أخرى فيها استذكار الدروس وفيها حفظ الإنجيل . ولذلك يكون الطعن بالنسبة لهذه التهمة على غير أساس ويتعين رفضه .

عن التهمة الثالثة

ومن حيث إن المتهم نشر بالعدد الخامس من جريدة الصريح الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ صورة الدكتور حسين هيكل وصورة دولة محمد محمود باشا وهو يضع يده على مسن ووقف أمامهما خادم وكتب تحت هذه الصورة تحت عنوان "على باب دار المندوب السامى" عبارتين الأولى منسوبة للدكتور حسين هيكل يقول فيها للخادم "قل لسيدك إحنا هنا فى الخدمة ما ينساناش" والثانية منسوبة لدولة محمد محمود باشا يقول فيها للخادم "وادي بنى بسن اليد الحديدية وبحضرها لوقت الطلب" ، كما نشر بالعدد الثالث عشر الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٣٣ صورة لدولة محمد محمود باشا وسعادة حمد باشا الباسل واقفين أمام صورة جون بول وفى يده ناقوس يدق به ويعرض بجانبه ملابس رسمية مطرزة وكتب تحت هذه الصورة بعنوان "مزاد" — بمناسبة ما يشاع عن قرب استقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة وتهافت الوزاريين على مقاعد الحكم "عبارتين الأولى منسوبة للاحرار

الدستوريين والمنشقين يخاطبون "جون بول" بقولهم "وده. كان اتفاقنا برده ياخواجه إحنا مش قدمنا العطا وأنت قبلت . يعنى عايز تخليها كده علنى واللى ما يشتري يتفترج" والعبارة الثانية منسوبة لجون بول يقول فيها "ده بيع وشرا يا حبيبي . واللى يرسي عليه العطا يتفضل يستلم . حنييع . مين له غرض . بدلة رئيس وزارة وبذل وزرا . ألا أونا ألا دوا". فرفعت النيابة الدعوى العمومية على المتهم باعتبار أنه قذف دولة محمد محمود باشا والدكتور محمد بك حسين هيكل وسعادة حمد باشا الباسل بأن أسند إليهم أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقارهم عند أهل وطنهم . فبرأته المحكمة من هذه التهمة على أساس أن الأمور المسندة إلى المحجى عليهم لم تكن من الأمور الواقعية، على الوجه الظاهر في الرسم والكتابة المذكورتين، بل هي عبارة عن أمور تخيلية قصد بها المتهم انتقاد المحجى عليهم فيما تداولته الألسنة الحزبية في ذلك الحين من اعتراهم قبول كراسى الوزارة خلافا لميثاقهم مع رجال الوفد، وليس في هذا شيء مما يحط من كرامتهم أو يخذش بشرفهم واعتبارهم على الوجه المشترط في القانون إذ هو عبارة عن مجرد تجريح لهم في ذلك الرأي السياسى الذى ارتأوه على اعتبار أنهم من الرجال السياسيين الذين يحل انتقادهم في آرائهم السياسية بمثل هذا التجريح .

ومن حيث إن الصورتين المذكورتين والعبارات الملموسة تحتها تشملان سبا صريحا للمحجى عليهم نسب فيه الكاتب إليهم مترامون على أعتاب دار المندوب السامى يعرضون على الإنجليز خدمتهم متبعين في ذلك طرق المساومة مع الإنجليز وممالأتهم والاتفاق معهم على حساب وطنهم، وكل ذلك لتشكيل الوزارة منهم، وهذا طعن صارخ في ذمة وشرف المحجى عليهم يستوجب عقاب فاعله . أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن هذا السب لا يحط من كرامة المحجى عليهم ولا يخذش شرفهم لأنه تجريح لهم في رأى سياسى — ما ذهب إليه الحكم في ذلك لا قيمة له لأن نقد الآراء السياسية مهما حصل التسامح فيه لا يبرر السب بأقذع الألفاظ وأفحش المثالب .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم عن هذه التهمة وعقاب المتهم الأول عنها بالمادة ٢٦٥ فقرة أولى من قانون العقوبات على أساس أنها سب لا قذف كما رأت النيابة لأن العبارات التي صدرت من الكاتب عبارات عامة لا تخصيص فيها .

ومن حيث إن المتهم الأول يدفع بحسن نيته فيما كتب وفيما صور، وهو قول هراء لأن القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة يعتبر متوفرا متى كانت ألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لعيب معين أو خادشة للناموس أو الاعتبار . ولا شك في أن الصور وعبارات السب والإهانة التي وجهها المتهم إلى المجنى عليهم والتي تقدم بيانها مقدمة بذاتها خادشة للشرف والكرامة .

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد المذكورة .

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع أولا برفض الطعن بالنسبة للمتهم الثاني عبد الحليم محمود على أفندى ثانيا بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمتهم الأول عبد الوهاب فهمى أفندى فيما يتعلق بالتهمتين الأولى والثالثة وتغريمه عن كل منهما عشرين جنيتها ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(٢١٦)

القضية رقم ٧٧٥ سنة ٤ القضائية

اعتراف متهم . بحته . موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق جنابات)

لقاضى الموضوع — متى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه — أن يأخذ به في إدانة المتهم ، سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر لديه لأول مرة أم كان قد صدر أثناء التحقيق مع المتهم . ولا يخضع القاضى في ذلك لرقابة محكمة النقض . وللقاضى أيضا السلطة المطلقة في أن يأخذ باعتراف منسوب إلى متهم ، ولا يعول على اعتراف آخر منسوب إلى متهم آخر ، تبعا لما يتحراه هو من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال .

جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك
وزكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٢١٧)

القضية رقم ٥٥٣ سنة ٤ القضائية

قتل خطأ . قائد سيارة . مسئولته عن الإصابة الناشئة عن فعله . مناطها .
(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات ولائحة السيارات الصادرة في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣)
إذا جاز لسائق عربية خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربية
أمامه ، فإن هذا الجواز مشروط فيه طبعاً أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر
العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر . فإذا لم يأخذ السائق
حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ، ولو أنه في الأصل
مرخص له بمقتضى اللوائح في الانحراف إلى اليسار رغبة في أن يتقدم ما أمامه من
العربات ، لأن هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط فيه — بنفس تلك
اللوائح — ألا يترتب عليه ضرر للغير .

(٢١٨)

القضية رقم ٥٦٢ سنة ٤ القضائية

وصى . حقه في طلب التعويض بصفته وصياً على قاصر بدون إذن المجلس الحسبي .
(المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

يجوز للوصى أن يرفع بصفته وصياً على القاصر دعوى التعويض الناشئة عن
مقتل والد هذا القاصر وأن يمثله في الدعوى المذكورة بدون إذن خاص بذلك من
المجلس الحسبي ، لأن قانون المجالس الحسبية لا يشترط هذا الإذن في مثل الدعوى
المذكورة .

(٢١٩)

القضية رقم ٥٦٩ سنة ٤ القضائية

(١) تفتيش رجال الضبطية منزل أحد الأفراد بغير إذن النيابة . بطلانه وبطلان الحكم المؤسس عليه .

(ب) محضر التفتيش . الدفع ببطلانه هو من النظام العام . (المادتان ٥ و ١٨ تحقيق)

١ — دخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور . والتفتيش الذي يجريه في تلك الحال باطل قانونا ولا يصح للحاكم الاعتماد عليه ، بل ولا على شهادة من أجروه ولا على ما يثبتونه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم من المتهمين ، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع إخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتمادا على أمر تمتعه الآداب ، وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة (١١٢) من قانون العقوبات . وإذن فالحكم الذي يؤسس على مثل هذا المحضر وعلى أقوال رجل البوليس الذي أجرى التفتيش وعلى ما نسب إلى المتهم من الاعتراف أمام نفس هذا المحقق ولم يكن له سند في إدانة المتهم غير هذه العناصر يعتبر حكما باطلا^(١) .

٢ — بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة مما يمس النظام العام ، فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى^(٢) .

(٢٢٠)

القضية رقم ٥٧٢ سنة ٤ القضائية

تسؤل . العقاب عليه ظاهرا كان أو مستترا . الفوص في البحر لالتقاط النقود . تبرئة المتهم مع عدم بيان أن هذا العمل لم يتخذ ستارا للتسؤل . بطلان . (القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣)

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسؤل تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية تبلغ سنه خمس عشرة سنة فأكثر يوجد متسؤلا

(١ و ٢) قررت المحكمة هاتين القاعدتين في حكمها الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ١٨٤٤ سنة ٣

في الطريق العام أو المحال العمومية، ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء . ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يعاقب على التسؤل في الطرق والمحال العمومية سواء أكان هذا التسؤل ظاهرا أو مستترا . فلا يحول دون اعتبار الشخص متسوِّلا ما قد يتذرع به من الأعمال لكسب عطف الجمهور . ومتى ثبت أن غرض المتهم الأول هو التسؤل والاستجداء وأن الأعمال الأخرى التي يأتيها إنما هي ستار لإخفاء التسؤل وجب توقيع العقاب . لذلك يتعين على قاضى الموضوع أن يبين في حكمه أن هذه الأعمال غير مقصودة لذاتها وأنها تخفى وراءها غرضا آخر هو التسؤل ، أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستارا للاستجداء، كما يتعين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه بيانا كاملا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

فاذا اقتصر الحكم في معرض بيان الواقعة على قوله إن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون تقودا في البحر إلى المتهمين مقابل أن يغوص الأخيرون في المياه وينتشلوها لأنفسهم ، ولم يبين سبب وجود المتهمين في البحر ولا حقيقة موقفهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذي قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسؤل أم لم يقصدوا ، ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من اعترافهم في محضر الواقعة بالتسؤل وما شهد به الشهود من ضبطهم يتسؤلون ، فهذا النقص في بيان الوقائع يعيب الحكم . ولا يجدى مع هذا النقص أن يذكر الحكم أن المحكمة ترى أن الغوص في البحر لالتقاط النقود هو من قبيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسوِّلا ، لأن هذا القول لا ينفي إمكان اتخاذ هذا العمل ستارا للتسؤل .

(٢٢١)

القضية رقم ٧٨٩ سنة ٤ القضائية

قتل عمد . إثبات نية القتل . لافرق بين أن تكون الوفاة حصلت من جرح في مقتل أو من جرح في غير مقتل . (المادة ١٩٨ فقرة أولى عقوبات)

متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصدا متعمدا قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض هذه الضربات وتسببت عنها، فهذا المتهم يكون قاتلا وعقابه ينطبق حقا على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات، التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله، سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة. ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بآلة قاتلة وحدثت الوفاة من الطعنات، فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعها ونسب حدوثها إلى المتهم .

(٢٢٢)

القضية رقم ٧٩٦ سنة ٤ القضائية

(١) دفاع شرعي . شروط التمسك به . (المادة ٢١٠ عقوبات)

(ب) نية القتل . مسألة موضوعية . متى تتدخل محكمة النقض ؟

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ — لا نزاع في أنه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعي أن يكون معترفا صراحة بما وقع منه، وأن يبين الظروف التي أوجبت له هذا الذي وقع منه ونوع الاعتداء الذي وقع عليه، وهل كان على شخصه أو على ماله، وهل هو من نوع ما يميز ذلك الدفاع الشرعي . فإذا كان المتهم نفسه قد أنكر بتاتا ما أسند إليه ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار، فإن ما جاء على لسان المحامي — عرضا وعلى سبيل الفرض والاحتياط — من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي لا يعتبر دفعا

جدّيا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من المتهم في مثل هذه الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بمقولة إنه أغفل الرد على هذا الدفع^(١) .

٢ — نية القتل مسألة موضوعية بحتة ، لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل . ومتى قرّر أنها حاصلة للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، إلا إذا كان العقل لا يتصوّر إمكان دلالة هذه الأسباب عليها أو إذا كان فيما استنتجته المحكمة في هذا الشأن من وقائع الدعوى أو ظروفها شطط أو مجافاة لتلك الوقائع .

جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٢٣)

القضية رقم ٢٠٦٢ سنة ٣ القضائية

اختصاص . ولاية المحاكم الأهلية ولاية عامة أصيلة . الاستثناء من هذه القاعدة يجب أن لا يتعدى حدوده الضيقة . جرائم الخال في أحوال الإفلاس المختلط من اختصاص المحاكم المختلطة . ارتكاب المفسد حرمى نصب واختلاس . اختصاص المحاكم الأهلية بهما .

(المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

والمادة ٦ من الكتاب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة)

إن ولاية المحاكم الأهلية للحكم في الجرائم التي تقع من المصريين والأجانب غير المتمتعين بالامتيازات الأجنبية هي ولاية عامة أصيلة ، وكل ما يحد من سلطتها في هذا الشأن جاء على سبيل الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يبقى في حدوده الضيقة ولا يصح التوسع فيه أو القياس عليه . فتمت رفعت للمحاكم الأهلية قضية بوصف جنائى يدخل في اختصاصها العام ، وجب عليها النظر فيها وعدم التخلي عن ولايتها .

(١) قرّرت المحكمة هذه القاعدة في حكمها الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ١٧٧ سنة ٤ قضائية .

ولا يغير من ذلك ما قد يكون من الارتباط بين الجريمة المرفوعة إليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قضاء آخر ، لأن النظر في ذلك الارتباط والحكم على نتائجه لا يكون إلا إذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد .

وعلى ذلك فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تحكم بعدم اختصاصها إلا إذا كان الوصف الجنائي الذي رفع إليها يخرج عن ولايتها بموجب نص صريح خاص . والمحاكم الأهلية ممنوعة طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٦ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من نظر جرائم التفالس بالتدليس والتفالس بالتقصير في أحوال الإفلاس المختلط ، فإذا تقدمت لها جريمة بهذا الوصف فيجب عليها أن تقر بعدم اختصاصها بنظرها . أما ما يرتكبه المفلس من الجرائم الأخرى فالنظر فيه من اختصاصها ويجب عليها الفصل فيه . وإذن فإذا قدمت النيابة متهما بوصف أنه اختلس مال الشركة التي هو وكيلها ، وبوصف أنه ارتكب جريمة النصب على بعض البنوك ، وكان لهذا المتهم تهمة منظورة أمام المحاكم المختلطة وهي التفالس بالتدليس والتقصير ، فإن ما يكون من الارتباط بين هذه التهمة الأخيرة وبين تهمة الاختلاس والنصب لا يبرر أن تتخلى المحاكم الأهلية عن الفصل في هاتين التهمتين لقضاء آخر ليست له ولاية الحكم فيهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه في المدة بين أول يولييه سنة ١٩٢٩ و ٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ بدائرة بندر طنطا : (أولا) بصفته وكيلا عن الشركة التجارية الصناعية المختلطة اختلس مبلغ ٨٣٦٧ جنيها و ٧١٧ مليا من أموال الشركة المذكورة المسماة إليه بصفته المذكورة لإدارتها . (ثانيا) توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٩٢٥٧ جنيها و ٦٢٧ مليا من البنك الأهلي والبنك الإيطالي وبنك مصر وبنك درسدنر باستعماله طرقا احتيالية من شأنها إيهام البنوك المذكورة بوجود واقعة مزورة في صورة

واقعة صحيحة بأن أرسل إليها شهادات بوجود كييات من الأقطان والغلال بمخازن الشركة حالة أنها لا وجود لها وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على المبلغ المذكور . وطلبت من محكمة جنتج بندر طنطا الجزئية عقابه بالمادتين ٢٩٣ و ٢٩٦ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجنتج المذكورة دفع الحاضر مع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة الأهلية بنظر الدعوى لأن المتهم حكم بإفلاسه من المحكمة المختلطة وحكم أيضا بإفلاس الشركة التجارية الصناعية المختلطة . وطلبت النيابة رفض هذا الدفع . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال المحامي عن الطاعن وطلبات النيابة العامة في هذا الدفع حكمت حضوريا في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ برفضه وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ ومحكمة طنطا الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ وقدم حضرة الأستاذ مرقس فهمي أفندى المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا . من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا . ومن حيث إن محصل الطعن أن الطاعن أشهر إفلاسه من المحكمة المختلطة بحكم مؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ واتهمته النيابة المختلطة بالتفالس بالتدليس والتقصير . وقبل أن يتم التحقيق القائم معه بشأن ذلك رفعت النيابة العامة الأهلية عليه الدعوى الحالية أمام محكمة بندر طنطا الأهلية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ تهمه بأنه بصفته وكيلا عن الشركة التجارية الصناعية المختلطة اختلس مبلغ ٨٣٦٧ جنيها و ٧٧١ مليا من أموال الشركة المذكورة المسماة إليه بصفته المذكورة لإدارتها وبأنه توصل إلى

الاستيلاء على مبلغ ٢٩٢٥٧ جنيتها و ٦٢٧ مليا من البنك الأهلي والبنك الإيطالي وبنك مصر وبنك درسدنر باستعماله طرقا احتيالية من شأنها إيهام البنوك المذكورة بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أرسل إليها شهادات بوجود كيانات من الأقطان والغلال بمخازن الشركة حالة أنها لا وجود لها . فدفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هاتين التهمتين لأنهما تدخلان في التهمة المنظورة أمام المحاكم المختلطة وهي التفالس بالتدليس وبالتقصير ، ولأن المحاكم الأهلية ممنوعة من نظر كل جريمة أو جنحة صدرت من مفلس وتكون من اختصاص المحاكم المختلطة ، فحكمت محكمة بندر طنطا برفض الدفع وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وتأيد حكمها استئنافيا . فطعن فيه المتهم بطريق النقض للأسباب المتقدمة ولأنه لا يجوز أن يحاكم مرتين عن فعل واحد .

ومن حيث إن ولاية المحاكم الأهلية للحكم في الجرائم التي تقع من المصريين والأجانب غير المتمتعين بالامتيازات الأجنبية هي ولاية عامة أصيلة . وكل ما يحده من سلطتها في هذا الشأن جاء على سبيل الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يبقى في حدوده الضيقة ، ولا يصح التوسع فيه أو القياس عليه . فتمت رفعت للمحاكم الأهلية قضية بوصف جنائي يدخل في اختصاصها العام وجب عليها النظر فيها وعدم التخلي عن ولايتها . ولا يغير من ذلك ما قد يكون من الارتباط بين الجريمة المرفوعة إليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قضاء آخر لأن النظر في ذلك الارتباط والحكم على نتائجه لا يكون إلا إذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد . وعلى ذلك فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تحكم بعدم اختصاصها إلا إذا كان الوصف الجنائي الذي رفع إليها يخرج عن ولايتها بموجب نص صريح خاص .

ومن حيث إن المحاكم الأهلية ممنوعة طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٦ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من نظر جرائم التفالس بالتدليس والتفالس بالتقصير في أحوال الإفلاس المختلط فيجب على المحاكم الأهلية

أن تقرر بعدم اختصاصها كلما تقدمت لها جريمة بهذا الوصف فقط، أما ما يرتكبه المفلس من الجرائم الأخرى فيبقى النظر فيه من اختصاصها ويجب عليها الفصل فيه .

ومن حيث إن النيابة قدمت الطاعن للمحكمة الأهلية بوصف أنه اختلس مال الشركة التي هو ويملكها وبوصف أنه ارتكب جريمة النصب على بعض البنوك، وهاتان الجريمتان تدخلان في اختصاص المحاكم الأهلية وتختلفان كل الاختلاف مع جرائم التفالس في الأركان التي ينبني عليها كل منها وفي الأشخاص الذين تقع عليهم . ولا عبرة بما يكون من الارتباط بين هذه الجرائم لأن هذا الارتباط لا يبرر أن تختل المحاكم الأهلية عن الفصل فيما هو داخل في ولايتها لقضاء آخر ليس له ولاية الحكم في جريمة الاختلاس والنصب المذكورتين .

جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين

(٢٢٤)

القضية رقم ٣٧٩ سنة ٤ القضائية

(١) قذف الموظفين . حسن النية . معناه . (المادتان ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات)

(ب) صحة وقائع القذف . مسألة موضوعية .

١ — إن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصد به إلى المصلحة العامة، لا إلى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية .

٢ — ليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تثبته من صحة وقائع القذف، ما دامت الأدلة التي تستند إليها في هذا الإثبات تنتج عقلا ما أرتأته في هذا الشأن .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا .
 ومن حيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهما بأنهما (أولا) قذفا علنا
 دولة إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أداء وظيفته بأن أسندا إليه
 كذبا أمرا لو كان صادقا لأوجب احتقاره عند أهل وطنه بأن رسم الثاني صورة تمثل
 شخص دولته في زي جندي واقف خلف عامل مصري من عمال شركة ثورنيكروفت
 وقابض بإحدى يديه على كتفه واليد الأخرى مرتفعة على رأسه وفيها هراوة وأمام
 العامل شخص أوربي قد أغمد خنجره في قلبه والدم يتدفق منه ، وسلم هذه الصورة
 للتمهم الأول بصفته رئيسا لتحرير جريدة المشهور الأسبوعية لنشرها فنشرها بعد أن
 كتب أسفلها ما يفيد أن العامل المذكور استنجد بذلك الجندي فبدلا من أن ينجده
 سبه وساقه للقسم بدعوى أن دمه لوث ملابس الأوروبي . فأسندا لدولته بهذه
 الصورة والتعليق عليها أنه مهمل أمر العمال المضربين إرضاء للأجانب ولشركة
 ثورنيكروفت . (ثانيا) أهانا علنا هيئة نظامية هي مجلس الوزراء بأن رسم المتهم
 الثاني صورة تمثل أشخاص الوزراء وقد ربطت أعناقهم بحبل مربوط بأخره حجر
 ثقيل والعام الحديد يركلهم بقدمه ويقذف بهم في الهاوية ، وسلم هذه الصورة للتمهم
 الأول بصفته رئيسا لتحرير الجريدة المذكورة لنشرها فنشرها تحت عنوان الوزراء
 نين حامين وكتب أسفلها على لسان العام الجديد " ابعد عني بقى بغمك خليني أفوق
 ما أثقل دمك " ومحكمة جنایات مصر حكمت ببراءة المتهمين مما نسب إليهما فرفعت
 النيابة الطعن الحالي للأسباب الآتية :

عن التهمة الأولى

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه
 ذهب إلى أن الواقعة التي تمثلها الصورة موضوع التهمة الأولى مسندة إلى الحكومة
 وليست إلى شخص دولة صدقي باشا . واستدل على ذلك بأن التحقيقات خالية

مما يشير إلى نسبة أى لوم لشخصه في شكايات العمال ، ولكن وجود دولته على رأس الحكومة لا ينفي أن الوقائع الواردة بالصورة أسندت لدولته فوق القذف عليه . ولو أراد المصور أن يمثل الحكومة لكان بوسعته أن يرمز لها بجندى أيا كان إلا أنه تعمد أن يحمل هذا الجندى ملاح صدقي باشا واسمه مذكور صراحة في التعليق . ومتى كان مدلول الصورة ظاهرا لا يحتمل اللبس فليس للمتهم أن يتنصل منه بدعوى أنه لم يكن يقصده . أما خلوشكاوى العمال من توجيه أى لوم لدولة صدقي باشا فسبب من أسباب مسئولية المتهمين إذ أنه قاطع في أن إسناد هذه الوقائع لدولته لا يستند إلى سبب صحيح لا سيما وأنه غير مختص بالنظر في شكايات العمال .

ومن حيث إن هذه المحكمة ترى ، كما رأيت محكمة الموضوع ، أن ما جاء بالصورة موضوع التهمة الأولى يقصد منه المصور تمثيل حكومة صدقي باشا لا شخص صدقي باشا وهى من قبيل الرمز للجسم بأهم عضويه . يؤيد ذلك اللباس العسكرى الذى يجمه صدقي باشا في الصورة والهاووة التى يرفعها مما يدل على أن المصور إنما يقصد تمثيل السلطة التنفيذية التى يرأسها صدقي باشا . أما ما تقوله النيابة من أنه لو أراد أن يمثل الحكومة لكان في وسعه أن يرمز لها بجندى أيا كان ولكنه تعمد أن يحمل هذا الجندى ملاح صدقي باشا وذكر اسمه في التعليق على الصورة — ما تقوله النيابة بشأن ذلك غير وجيه لأن الرمز بجندى أيا كان لا يبرز تماما الفكرة التى يقصدها المصور من تمثيل الحكومة وتوجيه النقد إليها .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الإهمال الذى قصد المتهم الأول تصويره هو من الأفعال السلبية التى لا يتيسر إظهار معناها بطريق الرسم إلا بأفعال إيجابية كالأفعال التى ظهرت في الصورة موضوع التهمة الأولى ، وسألت المحكمة بأن هذه الأفعال تفيد أن الحكومة تعاون الشركة على الفتك بعاملها إلا أنها أباحت ذلك بدعوى أنه تصوير ما كان لإهمال الحكومة من الأثر الضار بمصلحة العمال على الوجه الذى اعتقد هذا المتهم بصحته في ضميره . وقد أخطأت المحكمة في القول بأن الأفعال السلبية يتعذر إظهار معناها بطريق الرسم إلا بأفعال

إيجابية فقد كان بوسع المصور أن يصور الجندی المهمل في صورة سلبية كأن يرسمه مستغرقا في النوم مثلا . فضلا عن أن المحكمة أخطأت في بحارة المتهم في أنه قدر الفكرة التي أراد إبرازها تقديرا كافيا مع أن مطالب العمال التي رفعت للشركة في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٣ ووصلت إليه بعد ذلك تحتاج لتحقيق لا يتسع له الوقت الذي انقضى بين رفع هذه المطالب للشركة وبين ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ تاريخ نشر الصورة . فضلا عن أن المصلحة العامة لا تخدم بنشر هذه الصورة في الوقت الذي طرحت فيه المطالب تحت نظر الجهة المختصة إذا صح أنها وصلت إليها فعلا .

ومن حيث إن الصورة موضوع التهمة لا تفيد أن الحكومة تساعد الشركة على الفتك بعاملها . وكل ما يؤخذ منها أن الحكومة لا تريد أن تتدخل بين الشركة وعاملها ، وأنها بدلا من إجابة صوت الاستغاثة الصادر من العمال تسوقهم إلى قسم البوليس الأمر الذي يصور تماما ما أثبتته المحكمة من وقائع النزاع بين الشركة والعمال إذ ذكرت في حكمها أنه ثبت لديها أن لفيفا من العمال قصدوا إلى وزارة الداخلية لرفع شكائاتهم لوزيرها فلم يظفروا بمقابلته لتغيبه عن الديوان بسبب مرضه . فذهبوا إلى مكتب العمل المختص بالتوفيق بين أرباب الشركات وعاملهم في المنازعات التي تحصل بينهم ، وبعد أن بسطوا لهم شكواهم صرفهم من عنده . واعدة إياهم بالسعي لدى الشركة في تحقيق مطالبهم ثم ذهبوا إلى وزارة الأشغال المختصة ، بمقتضى عقد الالتزام ، بالإشراف على أعمال الشركة ، وطلبوا مقابلة وزيرها فأرجأهم بلسان سكرتيره إلى ما بعد ثلاثة أيام ، وقد رجعوا إليه في هذا الميعاد فلم يظفروا بمقابلته أيضا ، وقد كانوا ذهبوا قبل ذلك مرتين اثنتين بعد المرة الأولى إلى مكتب العمل المشار إليه لمعرفة نتيجة السعي الذي وعدهم به مديره فأجابهم في المرة الأخيرة إجابة فهموا منها أنه تخلى عن معاونتهم إذ صرح لهم أنه لم ينجح في هذا السعي وأنه لذلك يكل إليهم معالجة نزاعهم مع الشركة بأنفسهم . وقد حصل أنهم في المرة الأخيرة التي كانوا عائدین فيها من وزارة الأشغال إلى محل تقاباتهم أن اعترضهم رجال البوليس وقرقوا جموعهم بالقوة والضرب الذي ترك

ببعضهم أثر جروح ، وقد حصلت هذه الوقائع جميعها قبل التاريخ الذي نشرت فيه الصورة موضوع التهمة ، وليس في تلك الصورة ما يزيد على الوقائع المذكورة ، ولا محل بعد ذلك لاقتراح النيابة تصوير الجندی مستغرقا في النوم لأن هذا الوضع لا يؤدي المعنى الذي قصد إليه المصور والذي ثبت من الوقائع . أما ما تنعاه النيابة العامة على المحكمة من أنها أخطأت في مجارة المتهم في أنه قدر الفكرة التي أراد إبرازها تقديرا كافيا مع أن مطالب العمال التي رفعت للشركة في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٣ ووصلت إليه بعد ذلك تحتاج لتحقيق لا يتسع له الوقت الذي انقضى بين رفع هذه المطالب للشركة وبين ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ تاريخ نشر الصورة ، فضلا عن أن المصلحة العامة لا تخدم بنشر هذه الصورة في الوقت الذي طرحت فيه المطالب تحت نظر الجهة المختصة — ما تنعاه النيابة في هذا الشأن لا محل له لأن حسن النية في جريئة قذف الموظفين ليس إلا أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصد منه إلى المصلحة العامة لا شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية . وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الفعل الذي ارتكبه المتهمان إن هو إلا نقد مباح لما تبين من أن توجيهه للحكومة كان عن ذلك الفعل الذي اعتقدا في ضميرهما صحته ، وأنهما قدرا هذه الصحة تقديرا كافيا لإثبات أن هذا النقد كان يباعث حسن النية وإرادة خدمة المصلحة العامة لا يباعث التشهير . وترى هذه المحكمة أن ما استنتجته محكمة الموضوع في هذا الشأن لا يتنافى مع الثابت في الصورة وفي الوقائع التي بينت في الحكم .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن محكمة الموضوع أخطأت في القول بأن الصورة موضوع التهمة الأولى ليست إلا نقدا مباحا وجه إلى الحكومة من المتهمين بعد أن اعتقدا في ضميرهما صحته وقدراه تقديرا كافيا ولم يقصدا منه إلا خدمة المصلحة العامة ، ولحكمة النقض طبقا لما استقر عليه الرأي فقها وقضاء الرقابة على محكمة الموضوع في جرائم النشر ، فلها أن تعطى الألفاظ والعبارات موضوع التهمة المعنى الحقيقي حسبما ترى ولو كان ذلك على خلاف ما رآته محكمة الموضوع ، كما أن

لها أيضا أن تستخلص حقيقة ما يرمى إليه المتهم وقصده مما نشر. ولذلك تحتكم النيابة لمحكمة النقض لتضع الأمور في نصابها وتكيف الواقعة التكييف السليم باعتبارها قذفا موجها لدولة إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أداء وظيفته، أسند فيه لدولته أمر غير صحيح وخارج عن عمل وظيفته، ولم يكن الدافع لهذا الإسناد هو خدمة المصلحة العامة وإنما إرضاء شهوة حزبية.

ومن حيث إنه لا نزاع في أن الصورة موضوع التهمة الأولى تتضمن قذفا ولكنه غير موجه لشخص صدقي باشا بل لحكومة صدقي باشا، كما تقدم القول، أسند إليها المصور أنها تهمل أمر العمال ولا تقوم بالواجب عليها إزاء شركة ثورنيكروفت التي يشكو العمال إرهابها إياهم، وهذا الطعن لا عقاب عليه لأن المتهمين أثبتنا حسن نيتهم في توجيهه للحكومة، كما أثبتنا لمحكمة الموضوع صحة الوقائع التي تضمنها نقدهما، وليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تثبته من صحة وقائع القذف ما دام أن الأدلة التي تستند عليها في هذا الإثبات تلتج عقلا ما ارتأته في هذا الشأن.

التهمة الثانية

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن المحكمة حكمت ببراءة المتهمين من التهمة الثانية بدعوى أن الصورة موضوع هذه التهمة ما هي إلا إظهار للبغض الذي يحتاج صدور المتهمين ورجال الوفد نحو الوزارة. وهذا لا عقاب عليه قانونا لأن إظهار مثل هذا البغض لا يعتبر بذاته إهانة إلا إذا حصل بكيفية تؤدي إلى الزرارة بالكرامة والشرف، وهذا ما لا يؤدي إليه فعل المتهمين إذ هو عبارة عن إظهار هذه النية بصورة من الصور الداخلة في المدلولات المادية بكلمة السقوط التي جرى العرف على استعمالها في التعبير عن تنحي الوزارة عن كراسي الحكم. وقد أخطأت المحكمة في القول بأن تصوير أعضاء مجلس الوزراء، وقد ربطت أعناقهم بحبل مربوط بآخره حجر ثقيل، والعام الحديد يركلهم بقدمه، ويقذف بهم في الهاوية، تصوير غير مزرر بالشرف والكرامة. كما أخطأت في إباحة التعبير بلفظة السقوط

في تبنى تنحى الوزراء عن كرسى الحكم خلافا لما حكمت به محكمة النقض في ٦ مايو
سنة ١٩١١

وحيث إن الصورة موضوع التهمة الثانية تظهر الوزراء وهم يريدون بلوغ قمة
شاهقة فلم يبلغوها لأن من على القمة لا يريدهم ، وليست تلك القمة إلا العام
الهجرى الجديد . ومعنى ذلك أن المصوّر لا يريد أن يحل العام الجديد والوزراء
في الحكم ، وليس في ذلك إهانة للوزراء ولا مساس بأشخاصهم ولا خدش لشرفهم
وكرامتهم . أما السلسلة التي تنظمهم فليست الحبل الذي يشد وثاقهم كما فهمت
النيابة وإنما هي الرابطة تجمعهم عند تخليهم جملة عن الحكم .

(٢٢٥)

القضية رقم ٥٧٦ سنة ٤ القضائية

طعن . التقرير به من محام بيده توكيل عام . عدم النص صراحة على حق الطعن بطريق النقض .
عدم قبول الطعن شكلا . (المادة ٢٢٩ تحقيق)
إذا تولى التقرير بالطعن محام وكان التوكيل الذي بيده مبدوءا بصيغة التعميم
في التقاضى (ad litem) ، ولكنه بعد ذلك خصص بنص صريح أمورا معينة أجاز
للوكيل القيام بها بالنيابة عن الموكل ، ولم يذكّر بين هذه الأمور الطعن بطريق
النقض ، فإن مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص
يكون خارجا عن حدود الوكالة ، ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن شكلا .

(٢٢٦)

القضية رقم ٧٨٦ سنة ٤ القضائية

(١) حكم . عدم استيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة . قصور مبدل . جريمة النصب القائمة
على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للتصرف . متى تحقق ؟
(ب) نصب . تنبيه نزع الملكية . تسجيل هذا التنبيه . تصرف المدين في العقار المراد نزع ملكيته .
تدليس مدنى . لا نصب . لا عقاب . (المادة ٢٩٣ عقوبات)

١ - إن عدم النص في وصف التهمة على استيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة . بجريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا باجتماع شرطين : (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للتصرف ، (والثاني) ألا يكون للتصرف حق التصرف في ذلك العقار . وإذن فالإقتصار في وصف التهمة على القول بأن زيدا ارتكب نصبا بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه لا يجعل من التهمة جريمة معاقبا عليها قانونا .

٢ - إن قانون المرافعات الأهلى لم ينص (كما نص قانون المرافعات المختلط في المادة ٦٠٨ منه) على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته . فحزية المدين في التصرف في العقار المنزوعة ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . وعلى ذلك فمن باع لآخر أطيانا محجوزا عليها وتحت إجراءات نزع الملكية لا يمكن أن يؤاخذ على ذلك جنائيا . وكل ما يمكن أن ينسب إليه هو أنه ارتكب تدليسا مدنيا ، لا يعاقب عليه إلا إذا أمكن أن تتوفر في فعله أركان جريمة أخرى من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الوجه الثانى من أوجه الطعن أن الواقعة غير معاقب عليها لأن الذى نسب إلى الطاعن هو أنه باع أرضا ليس من حقه التصرف فيها ، ولكنه دفع التهمة بأن التصرف لم يكن بيعا وإنما كان عقد مبادلة وقد حكم أخيرا بفسخه . وقدم الطاعن لمحكمة الموضوع ما يثبت ذلك غير أنها لم تشر إليه في الحكم .
ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أن التهمة التي أسندت إلى الطاعن هي أنه في يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧ توصل بطريق الاحتيال

إلى الاستيلاء على مبلغ ٦٥٠ جنيتها من مرسى على إسماعيل وذلك بأن باع له ١٣ فدانا ليس من حقه التصرف فيها بأى نوع من التصرفات لأنها كانت محجوزا عليها وتحت إجراءات نزع الملكية من ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ وقد تم هذا التصرف إضرارا بالمشتري .

ومن حيث إن هذه الصيغة تشف عن أن التهمة المسندة إلى الطاعن هي النصب بطريق الاحتيال القائم على التصرف فى مال ثابت ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه . وبحسب ما نصت عليه المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات لا يتحقق جريمة النصب بهذا الوصف إلا باجتماع شرطين : (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للتصرف . (والثانى) ألا يكون للتصرف حق التصرف فى ذلك العقار . وبالرجوع إلى وصف التهمة المسطور بديباجة الحكم المطعون فيه يرى أنه لم يرد فيه ذكر للشرط الأول مطلقا ، بل اكتفى بالقول بأن الطاعن لم يكن من حقه التصرف فى العقار بأى نوع من التصرفات .

ومن حيث إن عدم النص فى وصف التهمة على استيفاء الشروط التى تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة . كما أن إغفال الحكم القاضى بالإدانة النص على ثبوت استكمال هذه الشروط يعد نقصا فى بيان الواقعة يعيب الحكم ويوجب بطلانه . غير أن هذه المحكمة ترى مع ذلك أن تبحث فيما إذا كان الشرط الثانى متوفرا أو غير متوفر .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعن بأنه تصرف فى العقار وهو يعلم أنه قد شرع فى نزع ملكيته لمديونية مالكة الأصل طرخان حميدة ، وقال إنه لم يكن له حق التصرف فى تلك الظروف . وهذا القول لا يستند إلى نص فى القانون ، ولا صحة له فى الواقع . ذلك بأن قانون المرافعات الأهلى لم ينص — كما نص قانون المرافعات المختلط فى المادة ٦٠٨ منه — على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف فى العقار المراد نزع ملكيته ، فخرية المدين فى التصرف فى العقار المتزوع ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . على أن البطلان المترتب

على منع التصرف في القانون المختلط بطلان نسبي ولا يستفيد منه إلا الأشخاص الذين ذكرهم القانون في المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات . وهذا البطلان يزول إذا قام من اشترى من المدين بايداع مبلغ يكفى لوفاء الدين وملحقاته قبل اليوم المعين للبيع . ومن حيث إنه مما تقدم يبين أنه لا يمكن أن ينسب إلى الطاعن أنه تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه ، وذلك حتى بفرض أنه هو الذى اتخذت ضده شخصيا إجراءات نزع الملكية مع أن عبارة الحكم المطعون فيه تفيد غير ذلك . وكل ما يمكن أن ينسب إليه هو أنه ارتكب تدليساً مدنياً لا يتناول قانون العقوبات بعقاب إلا إذا أمكن أن ينسب إليه من طريق آخر أنه ارتكب نصبا ، لا بطريق التصرف في عقار غير مملوك له ولا له حق التصرف فيه ، بل باستعمال طرق احتيالية . ولكن هذا الوصف لم ترفع به الدعوى الحالية فليس من شأن هذه المحكمة التعرض له . ومن حيث إنه مما تقدم يرى أن الجريمة المرفوع بها الدعوى الحالية مهدومة الأساس من كل وجه ، وأنه لذلك يتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن مما أسند إليه مع حفظ حق المدعى المدنى في مقاضاة الطاعن مدنياً بشأن ما عساه يكون قد ارتكبه ضده من التدليس المدنى .

جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٢٢٧)

القضية رقم ٥٨١ سنة ٤ القضائية

ضرب أو جرح . ذكر المرض أو العجز . وجوب بيان أن مدته تزيد على العشرين يوماً عند تطبيق المادة ٢٠٥ ع . عدم وجوبه عند الحكم بعقوبة تدخل في نطاق المادة ٢٠٦

(المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات)

عجز المصاب أو مرضه مدة تزيد على العشرين يوماً شرط لازم لتطبيق المادة ٢٠٥ ع ، فبيان ذلك في الحكم واجب . ولا يكفى أن يستند الحكم في إثبات

العجز أو المرض إلى أن علاج المصاب استغرق مدة تزيد على العشرين يوما ، فإن هذا لا يقطع في عجز المصاب عن أداء أعماله مدة العلاج . ولكن إذا كان الحكم مع هذا الإيهام قد أوقع على المحكوم عليه عقوبة مما يدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فلا يبقى لهذا المحكوم عليه وجه للطعن على الحكم لإيهامه في هذا الصدد .

(٢٢٨)

القضية رقم ٨٩٥ سنة ٤ القضائية

اختلاس أشياء معجوزة . وجوب توافر سوء النية . الامتناع عن تقديم الشيء المعجوز للحضر يوم البيع بدون إبداء عذر . كفايته في إفادة سوء النية . (المادة ٢٩٧ عقوبات)

لا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة سوء نية مختلس الأشياء المعجوز عليها، بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى . فإذا اقتصر الحكم في هذا الصدد على قوله "إن المتهم امتنع عن تقديم الشيء المعجوز عليه للحضر يوم البيع دون إبداء أى عذر" فهذا كاف في إثبات توفر القصد الجنائي، لأن الامتناع على هذه الصورة يحمل في ثناياه سوء النية، ويدل على رغبة المعجوز عليه في عرقلة التنفيذ والحيلولة بين الحاجز والحصول على حقه .

(٢٢٩)

القضية رقم ٩٠٣ سنة ٤ القضائية

عاهة مستديمة . حدوثها من إحدى الإصابات . عدم كشف الحكم عن المحدث لهذه الإصابة . اعتبار المتهمين بالضرب جميعا مسئولين عن العاهة . لا يصح . (المادتان ٢٠٤ و ٢٠٧ عقوبات)

إذا كان الثابت من الكشف الطبي أن العاهة المستديمة نشأت عن إحدى الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه، وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على المحدث لهذه الإصابة التي نشأت عنها العاهة، فإسناد العاهة إلى المتهمين جميعا

لا يصح ، لأنه يجب في جرائم المشاجرات — ما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ وحالة سبق الإصرار — مراعاة أن تكون مسئولية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة على فعله الشخصي بحيث لا يحمل وزر غيره من باقي الضارين . وعدم تحرى الحكم مسئولية كل ضارب في إحداث العاهة المستديمة يعيبه ويوجب نقضه .

جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٢٣٠)

القضية رقم ٧٧٧ سنة ٤ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . القصد الجنائي . متى يعتبر متوافرا؟ (المادة ٢٩٦ عقوبات)
إن ركن القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها يعتبر متوافرا متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عمن تعلق حقهم به من الدائنين .

(٢٣١)

القضية رقم ٩٩٥ سنة ٤ القضائية

تجمهر . وجوب إثبات توافر الأركان التي تقتضيها المادة ٢٠٧ ع عند تطبيقها . معاقبة أربعة متهمين بمقتضى هذه المادة . عدم إيراد دليل على حصول ضرب من أحدهم . قصور معيب . نقض الحكم بالنسبة للتمين جميعا لترايط الوقائع . (المادة ٢٠٧ عقوبات)

إن المادة ٢٠٧ عقوبات تعاقب كل من اشترك في التجمهر المنصوص عليه فيها ولو لم يحصل منه شخصيا أى اعتداء على أحد من المجنى عليهم . فمن الواجب إذن أن يدلل الحكم على توفر جميع أركان هذه المادة ، كما تستطيع محكمة النقض أن تطمئن إلى أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا . وإذن فإذا كان كل ما ثبت بالحكم هو أن الذين اشتركوا في التجمهر والاعتداء كانوا أربعة فقط ، وأن ثلاثة

منهم اشتركوا فعلا في الضرب، ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الرابع، بحيث لم يكن في الاستطاعة أن يناله الحكم بمقاب لولا تطبيق المادة ٢٠٧ ع، فإن هذا البيان الذي لا يكفي وحده لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات يجعل الحكم مستوجب النقض بالنسبة لجميع المحكوم عليهم، وليس فقط بالنسبة لذلك الطاعن الذي لم يرد بالحكم دليل على اشتراكه فعلا في الضرب وكان هو وحده صاحب المصلحة الظاهرة في الطعن. ذلك لأن ترابط الوقائع المكونة للحادثة، واتصال بعضها ببعض مما يستوجب عدم تجزئة الحكم، وخصوصا أن المادة المطبقة هي المادة ٢٠٧ ع التي تقتضي - لإمكان الحكم بها - توافر شروط خاصة من حيث عدد المتهمين الخ.

(٢٣٢)

القضية رقم ٩٩٩ سنة ٤ القضائية

- (١) قتل عمد . إثبات نية القتل . سلطة قاضي الموضوع في تحري ذلك .
- (ب) قتل عمد . إحداث جروح بالحنى عليه بقصد قتله . إلقاءه بالسلاج . الجريمة شروع في قتل . (المادة ٥٤ عقوبات)
- (ج) إحراق . متى تتوافر أركان هذه الجريمة ؟ رش بنزين على مفروشات منزل وإشعال النار . إطفاء الحريق بواسطة الجيران . اعتبار الجريمة تامة . (المادة ٢١٧ عقوبات)
- ١ - القول بتوفر نية القتل في جريمة الشروع في قتل عمد هو مسألة موضوعية تتحررها محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها . ويكفي لإثبات نية القتل أن تقول المحكمة في حكمها "إن نية القتل العمد واضحة بجلء لدى المتهم، من استعماله آلة قاتلة وهي شاطور حاد قاطع وضربه به الحنى عليهما في الرأس ومواضع أخرى من جسميهما بقصد قتلتهما، فأصابهما بتلك الإصابات الموضوفة آنفا (في الحكم) . وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف الحنى عابيهما بالعلاج الخ" .

٢ - إذا تحقق لمحكمة الموضوع أن المبادرة بعلاج المجنى عليه مما أصابه من جروح قصد بها إلجائي قتله قد أنقذته من مخالب الموت فتلك نتيجة خارجة عن إرادة إلجائي مخيبة أمله فيما أراد اقترافه . ولا ريب في أن ما ارتكبه يكون شروعا في قتل .

٣ - يكفي لتوافر أركان جريمة الإحراق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات أن يكون إلجائي قد وضع النار عمدا في محل مسكون أو معد للسكنى ، بصرف النظر عن مقدار ما تلتهمه النار من المكان الذي علقت به أو من محتوياته ، وبصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطر الحريق الذي أشعل عمدا بمحلهم ، فإن هذا كله من الملابسات المحيطة بالفعل المقترف ، ولا تأثير له في توافر أركان جريمة الحريق وفق مانص عليه القانون . فاذا رش شخص بترينا على مفروشات منزل ، وأشعل فيها النار فأطفأها الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة ، فهو إذن قد وضع النار عمدا في مكان مسكون ، ويكون تطبيق المادة ٢١٧ ع على فعلته سليما لا عيب فيه .

جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبدالرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٢٣٣)

القضية رقم ٧٩٩ سنة ٤ القضائية

نصب . مدى انطباق المادة ٢٩٢ ع . انحل صفة غير صحيحة بقصد حمل البائع على تقسيط ثمن الشيء المبيع . دفع بعض الأقساط ثم التوقف عن دفع باقيها . لا يعتبر نصبا .

إن المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات تعاقب من توصل إلى سلب مال الغير باتخاذ صفة غير صحيحة . فهي لا تنطبق على من ينتحل صفة ليست له بقصد حمل بائع على قبول تقسيط ثمن شيء مبيع ، دفع بعضه معجلا ثم قام بسداد بعض

الأقساط، ولكنه عجز في النهاية عن دفع باقيها، لأن اتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به في هذه الحالة سلب مال المجنى عليه وإنما قصد به أخذ رضا البائع بالبيع بثمن بعضه مقسط وبعضه حال . وتكون العلاقة بين البائع والمشتري في هذه الحالة علاقة مدنية محضية، وليس فيها عمل جنائي .

(٢٣٤)

القضية رقم ١٠٠٠ سنة ٤ القضائية

شهود . إعلانهم بالحضور أمام المحكمة . متى تكون النيابة مكلفة بذلك ؟

(المادتان ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

النيابة غير مكلفة بإعلان شهود النفي الذين يريد المتهم الاستشهاد بهم، إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، وهي حالة ما إذا قدم المتهم إلى قاضي الإحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يطلب أن تسمع شهاداتهم أمام محكمة الجنايات حتى إذا قرر القاضي في هذه الحالة أن الطلب نجدي كلف النيابة بإعلانهم بالحضور أمام تلك المحكمة . أما إذا كان المتهم لم يعرض أسماء شهوده على قاضي الإحالة بل قام بنفسه بإعلانهم، عملاً بحكم المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، للحضور أمام المحكمة، ثم أجلت القضية في الجلسة التي أعلن الشهود لها للدور المقبل، وغفل المتهم عن إعادة إعلان الشهود إلى جلسات ذلك الدور، وجاء الدفاع عنه يوم الجلسة يطلب التأجيل لعدم تمكنه من إعلان شهوده ولم يبد عذراً مقبولاً، فرفضت المحكمة طلب التأجيل، فإن المحكمة لا تعتبر قد تجاوزت حد سلطتها القانونية فيما فعلت، ولا يمكن أن ينسب إليها الإخلال بحق الدفاع . كما أنه لا يمكن أن يتصلل المتهم مما وقع فيه من تقصير في إعلان الشهود بمقولة إن ذلك كان واجباً على النيابة .

(٢٣٥)

القضية رقم ١٠٠٥ سنة ٤ القضائية

- (١) سبق الإصرار . سلطة قاضي الموضوع في استخلاصه . (المادة ١٩٥ ع)
 (ب) متهم . استجوابه . متى يكون مبطلا للحكم ؟ (المادة ١٣٧ تحقيق)
 (ج) عقوبة الإعدام . لا يشترط القانون أدلة خاصة للحكم بها . عدم تقييد القاضي بفتوى المفتي
 عند الحكم . (المادة ٤٩ تشكيل)

١ — استنتاج ظرف سبق الإصرار من الوقائع المعروضة أمر موضوعي من شأن محكمة الموضوع وحدها، ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت الأدلة والقرائن التي استندت هي إليها تنتج عقلا ما استخلصته منها .

٢ — لا نزاع في أنه لا يجوز للمحاكم استجواب المتهم إلا إذا طلب هو هذا الاستجواب . فكل ما لها هو أن توجه إليه التهمة، فإن اعترف بها وصح اعترافه لديها تحكم عليه طبقا للقانون، وإن أنكر فليس لها إلا أن تلقته إلى الوقائع التي ترى لزوم استجوابها لظهور الحقيقة، وترخص له في تقديم ما يريد من الإيضاحات . غير أن تحريم الاستجواب لم يقرر إلا لمصلحة المتهم، فله أن يتنازل عنه ويطلب استجوابه إذا رأى هو أن في استجوابه مصلحة له، وإذا أجاب المتهم على أسئلة المحكمة راضيا مختارا، ولم يعترض الدفاع على ذلك، عد متنازلا عن التمسك بما ينهى عنه القانون في هذا الشأن، ولا يستطيع بعد ذلك أن يدفع ببطالان الإجراءات .

٣ — لا يشترط قانونا لتوقيع عقوبة الإعدام توافر أدلة خاصة، بل إن شأنها في ذلك شأن باقي العقوبات، يوقعها القاضي متى اطمأن إلى صحة الأدلة أو القرائن المقدمة له، إذ هو حر في تكوين اعتقاده، وليس مقيدا بدليل خاص، كما أنه غير مقيد بفتوى المفتي في القضايا التي يحكم فيها بالإعدام .

جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٢٣٦)

القضية رقم ١٤٤٩ سنة ٣ القضائية

(١) إعانة على الفرار من وجه القضاء . الإغفاء المنصوص عليه بالمادة ١٢٦ ع المكررة .
الصور التي ينصب عليها .

(ب) مخدرات . القصد الجنائي في إحرازها . مناط توفره .

(القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ والشرط الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ منه)

١ - إن المادة ١٢٦ المكررة من قانون العقوبات قد وضعت للعقاب على حالات الإغفاء التي لم يكن معاقبا عليها ، فتطبيقها إذن لا محل له فيما يكون العقاب مقتررا له بنص صريح خاص . والإغفاء الوارد بآخر هذه المادة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة ، ما دامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها . فالزوجة التي تمحز مخترا مملوكا لزوجها لتخفيه كدليل عليه لا يتفعها التمسك بهذا الإغفاء ، لأن إحراز المختر في حد ذاته جريمة معاقب عليها بنص خاص وارد في قانون المخدرات (المادة ٣٥ فقرة ٦) بصرف النظر عن الباعث عليه وأيا كان الغرض منه ، ما دام هو حاصل في غير الحالات الاستثنائية الواردة في القانون ذاته^(١) .

٢ - إن كل ما يتطلبه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ في إحراز المختر ، من جهة القصد الجنائي ، هو علم المحرز بأن المادة مخدرة دون نظر إلى الباعث له على هذا الإحراز . وهذا هو المعنى المستفاد من عبارة الشرط الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من هذا القانون ، وهي تكلمت في حالات الاستيلاء على المختر بلا أي قيد ، وذكرت من هذه الحالات مجرّد الإحراز (Détention) ، أي الاستيلاء المادّي ، أيا كان الغرض منه أو الدافع إليه .

(١) يراجع أيضا الحكم الصادر بجلسته ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٥٤٩ سنة ٣ القضائية فإنه قد أفاض في البيان والتدليل على سداد هذا النظر .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 من حيث إن الطعن مقبول شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .
 وحيث إن وقائع هذه المادة تتلخص في أن البوليس استصدر أمرا من النيابة
 بتفتيش منزل زوج المتهمه لشهرته بالتجار في المخدرات ، وفي أثناء التفتيش لاحظ
 الضابط على المتهمه ارتباكا فأراد تفتيشها فأخرجت له من جيبها ورقة بها قطع حشيش
 وسيجارة مطفأة بداخلها حشيش أيضا قالت إنها وجلتها على السلم فالتقطتها . وقد
 قدمت النيابة المتهمه مع زوجها إلى محكمة كرموز الجزئية بتهمة إحراز مواد مخدرة
 فحكمت ببراءة الزوج وحبس المتهمه ستة شهور . ولكن المحكمة الاستئنافية قضت
 بإلغاء هذا الحكم وبحبس الزوج سنة وبراءة المتهمه مستندة في ذلك إلى أن وجود
 المخدر معها لم يكن إحرازا بالمعنى المقصود قانونا ، وإنما كان مجرد إخفاء له أرادت
 به إعانة زوجها على الفرار من وجه القضاء وهو فعل لا عقاب عليه في حالة وقوعه
 من الزوجة كما تقضى بذلك المادة ١٢٦ من قانون العقوبات المكررة .

وحيث إن النيابة طعنت في هذا الحكم على أساس أن محكمة الجناح أخطأت
 في تطبيق القانون بأن خلطت بين الباعث والقصد الجنائي مع أن الباعث لا تأثير
 له في جريمة إحراز المخدرات ، وأن القصد الجنائي لا يقتضى سوى علم المحرز بأن
 المادة مخدرة بصرف النظر عما يتفهمه من وراء هذا الإحراز .

وحيث إن هذه المحكمة لا تقر محكمة الموضوع فيما ذهبت إليه من تطبيق المادة
 ١٢٦ من قانون العقوبات المكررة على ما وقع من المتهمه من إحرازها مخدرا مملوكا
 لزوجها لتخفيه كدليل عليه . ذلك لأن هذا الإحراز في حد ذاته جريمة . معاقب عليها
 بنص خاص وارد في قانون المخدرات (مادة ٣٥ فقرة ٦) بصرف النظر عن الباعث
 عليه وأيا كان الغرض منه مادام هو حاصل في غير الحالات الاستثنائية الواردة
 في القانون ذاته . أما المادة ١٢٦ آنفة الذكر فقد جاءت للعقاب على حالات

الإخفاء التي لم تكن معاقبا عليها ، فتطبيقها إذن لا محل له فيما العقاب مقرر له بنص صريح خاص ، وهو ما قد سبق لهذه المحكمة أن بحثته بما ترى فيه الكفاية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٥٤٩ سنة ٣ قضائية . ولذا فهي تكتفى بالإحالة إليه فيما اشتمل عليه من بيان وتدليل .

وحيث إن محامى المتهمه تمسك بأنه يجب في جريمة إحراز المواد المخدرة أن يكون الباعث على الإحراز سوء النية ومخالفة ما قصد إليه الشارع من محاربة الاتجار في المواد المخدرة أو تعاطيها . فاذا لم يتوفر لدى المحرز أحد هذين الغرضين بأن كان الدافع له إلى الاستيلاء على المخدر الحيلولة دون ضبطه لدى صاحبه أو محرضه الحقيقي فلا إثم عليه فيما فعل . وقد دلل على وجهة نظره هذه بأمرين : (أولا) حالة الموظفين الذين تصل إلى أيديهم بحكم وظائفهم مواد مخدرة إذ هم لا حرج عليهم في هذا الإحراز بسبب الباعث لهم عليه . (ثانيا) ما استخلصه من التفاوت الجسيم بين العقوبتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٥ و ٣٦ من قانون المخدرات قائلا إن الشارع لم يقصد بما أورده في المادة ٣٥ سوى حالات الاتجار والترويج وجعل عقوبتها أقسى من عقوبة التعاطي التي أفرد لها المادة ٣٦ ذلك لما رآه بحق من أن الاتجار أشد ضررا وأعظم خطرا من مجرد التعاطي . وأضاف إلى هذا القول أن معاقبة الإحراز إطلاقا أى بصرف النظر عن غرض المحرز يؤدى إلى نتيجة غير مقبولة ، وهى اعتبار الزوجة التي لا تبغى من وراء الإحراز سوى إخفاء الدليل المادى المثبت لما اقترف زوجها من جرم — اعتبار هذه الزوجة محرزة بمقتضى الفقرة السادسة من المادة ٣٥ ويكون أقل ما تعاقب به الحبس مدة سنة مع مائتي جنيه غرامة في حين أن في إمكان المحكمة الحكم على زوجها إذا كان المخدر لاستعماله الشخصى بالحبس ستة شهور مع أنه هو المحرز الحقيقي لهذا المخدر .

وحيث إن هذا الدفاع واهى الأساس . فأما عن الشطر الأول منه فإن الموظفين المنوط بهم تنفيذ القانون إنما يقومون بأعمال مفروضة عليهم فلا جريمة

إذن فيما يأتون من إحراز مشروع اقتضته ضرورات العمل (مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من قانون العقوبات) . ولا محل لاتخاذ هذه الحالة الاستثنائية قياسا لغيرها ودليلا على وجوب توفر غرض معين في الإحراز . وبما لا شك فيه أن هؤلاء الموظفين أنفسهم لو أحرزوا مواد مخدرة في ظروف لا علاقة لها بأعمالهم ففعلهم هذا يكون جنائيا ويكون عقابهم عليه أمرا لا مرية فيه . وأما عن الشرط الثانى من الدفاع فإن هذه المحكمة تكرر حين ما قررت في قضائها السابق من أن كل ما يتطلبه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ في إحراز المخدر من جهة القصد الجنائى هو علم المحرز بأن المادة مخدرة دون نظر إلى الباعث له على هذا الإحراز . وتقول مرة أخرى بأن هذا المعنى هو المستفاد من عبارة الشرط الثانى من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من هذا القانون وهى التى تكلمت عن حالات الاستيلاء على المخدر بلا أى قيد وذكرت من هذه الحالات مجزء الإحراز (détention) أى الاستيلاء المادى أيا كان الغرض منه أو الدافع إليه . ولا ترى المحكمة حاجة إلى تكرار ما سبق أن قالته بيانا لهذا رأى الذى استقرت عليه (انظر بالأخص حكمى ٥ فبراير سنة ١٩٣١ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢) أما كون الذوق السليم لا يستسيغ النتيجة التى قد يؤدى إليها عدم تقييد الإحراز بالاتجار أو التعاطى فهو اعتراض متعلق بأحكام النصوص ولا تأثير له على أى حال فى تفسيرها على وجهها الصحيح المقصود من وضعها . ومهمة القضاء ، كما هو معلوم ، ليست إلا التطبيق بصرف النظر عن مثل هذه النتائج التى من شأن الشارع تلافيها باصلاح ما فى النصوص من علة أو نقص إذا صح أن فيها شيئا من هذا . على أن النتيجة التى يستنكرها الدفاع وهى أن تعاقب الزوجة بسنة بينما زوجها قد يحكم عليه بسنة أشهر فقط لكونه متعاطيا لا محززا إحرازا مطلقا — هذه النتيجة ليس فيها ما يوجب الاستنكار . ذلك بأن علة تخفيف عقوبة المتعاطى أنه إنما يؤذى نفسه لا غيره ، أما المحرز سواء أكانت الزوجة أو غيرها فما دام إحرازها ليس لتعاطيها الشخصى فانه إحراز لمادة سامة معدة لتسميم الغير — كما هى القرينة المستفادة من نص القانون على مجزء الإحراز المادى (détention) — وكل

إحراز من هذا القبيل فهو أبلغ في الإجماع من إحراز التعاطي . فلا جرم إذن أن كانت العقوبة عليه أشد من العقوبة على إحراز التعاطي .

وحيث إنه من كل ما تقدم تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تفسير القانون وتطبيقه ويكون لهذه المحكمة أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة الثابتة بالحكم وهي إحراز المتهم للخطر المضبوط معها، وعقابها على ذلك ينطبق على المادة ٣٥ فقرة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(٢٣٧)

القضية رقم ١١ سنة ٤ القضائية

(أ) تعويض . تدخل شخص في دعوى مقامة للطالبة بتعويض ما أصابه من الضرر .

شروطه . حائز لسند محرر باسم زوجته . المطالبة بتعويض ما أصابه من الضرر بسرقه هذا

السند . جوازها . (المادة ٤ هـ تحقيق)

(ب) سند دين . تسليمه للدين ليؤثر عليه بما يؤديه من مقدار الدين . عدم رده إلى

مسلبه . سرقة . (المادة ٢٧٥ ع)

(ح) سند دين . تسليمه للدين ليؤثر عليه بما يؤديه من مقدار الدين . احتفاظ المدين به . تعليقه

ذلك بحجة حمل الدائن على أن يخصم له مبلغا بدعوى أنه غبن في البيع الذي كان من

نتيجته تحرير السند . لا يفتي ثبوت ركن نية الاختلاس .

(د) سرقة . دائن . اختلاسه مال مدينه ليكون تأمينا على دينه الثابت . الخلاف في اعتباره

سارقا أو لا . المختلس لا دين له . مجرد ادعائه أن له دين . سرقة .

١ — إن المادة ٤ هـ من قانون تحقيق الجنايات تعطى الحق لكل من يدعى

حصول ضرره من جريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أية حالة كانت

عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة . فإذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر

الذي أصابه شخصيا ، والذي نشأ مباشرة عن سرقة سند تحت حيازته هو، وإن

كان محررا باسم زوجته ، فليس في قبوله لهذه الصفة أية مخالفة لتلك المادة

ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكا له أم لغيره .

٢ — إذا سلم دائن إلى مدينه سند الدين المحرر عليه ليدفع جانبا من الدين ويؤشربه على ظهر السند ، فان هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة ، بل هو تسليم اقتضته ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ عليه والتأشير على ظهره بالمبلغ الذى دفع من الدين على أن يرده عقب ذلك إلى الدائن . فهو تسليم مآدى بحث ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند ، فلا ينقل حيازة ولا ينقضى وقوع الاختلاس المعتبر قانونا فى السرقة إذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم إرادة الدائن . ولا يعتبر هذا العمل خيانة أمانة ، لأن الدائن حين سلم السند للمدين لم يكن قد تخلى عن حيازته القانونية ، بل إن تسليمه إياه كان تحت مراقبته .

٣ — إذا علل المدين احتفاظه بالسند على رغم إرادة الدائن بأنه لم يقصد تملك السند بل قصد بالاستيلاء عليه تهديد الدائن لجملة على أن يخصم له كذا جنيتها ، دعوى أنه غش فى البيع الذى كان من نتيجته تحرير ذلك السند ، فان هذا التعليل لا يخليه من المسؤولية الجنائية . لأن طلبه الخصم هو تحكم منه فى الدائن لا يستند إلى أى أساس ، واستيقاؤه السند ومساومته على الحصول على هذا المبلغ الذى لا حق له فيه يعد اختلاسا بنية سلب المال المختلس ، وهى النية الواجب توافرها قانونا فى جريمة السرقة .

٤ — إنه وإن كان الخلاف واقعا بين المحاكم والشرح فيما إذا كان الدائن الذى يختلس متاع مدينه ليكون تأمينا على دينه الثابت يعد سارقا أم لا يعد فلا خلاف إذا كان المختلس لا دين له وإمنا يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير شرعية مقابل رده الشئ المختلس .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع إذ قبلت فهم حسن نصار مدعيا مدنيا أخطاء فى تطبيق المادة ٤٥ من قانون

تحقيق الجنايات لأنه ليس صاحب السند المقول باختلاسه ولم ترفع النيابة العامة الدعوى عن الضرر أو الأذى المقول في الحكم المطعون فيه إنه حاق به بل اعتبرت مدعياته لغوا ولأن المجنى عليها الحقيقية التي وقع عليها الضرر مباشرة هي هانم غبد السميع صاحبة السند .

ومن حيث إنه جاء في الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه أن المدعى المدني فهم نصار هو الذي كان حائزا للسند المقول بسرقة وإن كان محررا باسم زوجته ، وأنه لو صحت واقعة السرقة لصحت أساسا لأن يطالب بتعويض ما لحقه ماديا وأدبيا بسببها ، إذ هو الحائز للسند وهو الذي وقعت عليه الجريمة مباشرة دون زوجته وتعرض بسببها للإيذاء وأنفق مالا وجهدا ووقتا في سبيل استرداد المسروق فتكون دعواه بطلب تعويض ما لحقه شخصا من الضرر مقبولة طالما أن أساسها ما أصابه من الضرر الشخصي وليست المطالبة بقيمة السند المقول بسرقة .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن المدعى المدني إنما تدخل في الدعوى ليطالب بتعويض الضرر الذي أصابه شخصا والذي نشأ مباشرة عن الجريمة المنسوبة إلى الطاعن فليس في قبوله لهذه الصفة أية مخالفة للسادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات التي تعطى الحق لكل من يدعى حصول ضرر له من جريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة ، ولا أهمية بعد ذلك لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكا للمدعى المدني أم لا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الواقعة الثابتة في الحكم على فرض صحتها تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة السرقة كما ذهب إليه الحكم لأن المدعى المدني أودع السند لدى المتهم وأثمنه عليه وسمح له بالخروج به وبذلك انتقل السند إلى حوزة المتهم وبقي معه مدة من الزمن ، ولما كانت قيمة هذا السند تزيد على العشرة جنيهات فلا يصح إثبات إيداعه لدى المتهم إلا بالكتابة ، ويكون التعويل على البينة في هذه الحادثة مخالفا لنصوص القانون .

ومن حيث إن ملخص الواقعة حسب الثابت في الحكم أن المدعى المدني باع للطاعن خمسة قراريط من ملك زوجته وتحور بياقي ثمنها سند بمبلغ ٢٢ جنيها و ٤٦٥ مليا مؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ خصم على ظهره عدة دفع بخط المتهم نفسه . وحصل أنه في يوم الحادثة توجه المدعى المدني ومعه شاهدان لمترل المتهم وطلب منه دفع جنيه واحد فوعده المتهم بأنه سيحضره له من شخص بنفس البلدة باع له جاموسة ولم يدفع له كل ثمنها ، فسلمه المدعى المدني السند ليؤشر بخصم الجنيه على ظهره وخرج المتهم ومعه السند لإحضار المبلغ والتأشير به ، وجلس المدعى المدني والشاهدان بمترل المتهم في انتظار عودته وانتظروه طويلا حتى ساعة متأخرة من الليل ولكنه لم يحضر . ولما مل الشاهدان الانتظار عادا أدراجهما لميت غمر ، أما المدعى المدني فأخذ يبحث عن المتهم بمساعدة أخيه بدون جدوى فاضطر للانتظار للصباح ثم توجه إليه بعمل عمله وطالبه برد السند فراوغ المتهم بحجة أنه غبن في البيع ، فاضطر المدعى لاستعمال الحيلة وسأله ظاهرا عما يوفق لاسترداد السند فتوجهها لميت غمر لمكتب أحد المحامين لتسوية المسألة فلم يجدها ، ولم يفلح المدعى في إقناع المتهم برد السند ولكنه لم يأل جهدا في التأثير عليه كي يقنعه برده ، ووسط لهذا الغرض جملة أشخاص ، ولكن المتهم أصر على أن يخصم من مبلغ السند خمسة جنيهاات بحجة أنه غبن في البيع وأن يكون التأشير بالخصم بخط المدعى المدني . فتظاهر المدعى بقبول ذلك ، فأحضر المتهم السند وناول له لأحد الشهود الذي سلمه للمدعى المدني فأخفاه داخل حذائه وواجه المتهم بالحقيقة فنارت ثأثرته وحاول استرداد السند بالقوة ، وكان أحد الشهود قد ذهب إلى ملاحظ البوليس وبلغه بالحادثة فحضر الملاحظ ووجد المدعى المدني بحالة غير منتظمة وملابسه ملوثة بجير الحائط فأخذ في التحقيق .

ومن حيث إنه يظهر مما تقدم أن تسليم المدعى المدني السند للمتهم كان تسليما ماديا اضطراريا اقتضته ضرورة إطلاع المدين على السند والتأشير على ظهره بدفع مبلغ الجنيه على أن يرده عقب ذلك فهو تسليم غير ناقل للحيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس المعبر قانونا في جريمة السرقة . ولا قيمة للقول بأن المدعى المدني أئتمن المتهم على

السند أى أنه سلمه له على سبيل الأمانة لأن المدعى المدنى لم يتخل عن حيازة السند القانونية، وتسليمه للمتهم كان تحت مراقبته بدليل بقائه مع شاهديه فى منزل المتهم نفسه إلى ساعة متأخرة من الليل فى انتظار قدومه، ولذلك يكون ما وقع من المتهم من اختلاس السند والهروب به رغم إرادة المدعى المدنى سرقة وليست خيانة أمانة، ويكون هذا الوجه على غير أساس .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث أن الواقعة الثابتة فى الحكم لا يعاقب عليها القانون لأن المتهم لم تكن لديه نية تملك الشيء المسروق بدليل أنه أصر على أن لا يسلمه إلا بعد أن تخضع منه خمسة جنيهات بحجة أنه غش فى البيع وبعد حسم النزاع المدنى بشأن تسليم قيراط أرض اشتراه من المدعى محدودا مع أنه لا يملك إلا شائعا . وقد سلم الحكم بذلك إذ أثبت أن المدعى المدنى والمتهم توجها معا لاستفتاء أحد حضرات المحامين فى تسوية مسألة النزاع المدنى . وبين من ذلك أن المتهم لم يكن يريد السرقة وإنما كان يريد تهديد المجنى عليه وفض النزاع بينهما، ولو كان يريد تملك السند لمزقه ولما بقى معه أربعة أيام .

ومن حيث إنه فضلا عن أن هذا الوجه يخالف دفاع الطاعن فى التحقيق من أنه استرد السند بعد دفع قيمة الباقي منه، الأمر الذى يُشَفِّعُ عن أنه قصد تملك السند نهائيا — فضلا عن ذلك فإن ما يتمسك به الطاعن الآن من أنه لم يقصد تملك السند بل كان يقصد بالاستيلاء عليه تهديد المجنى عليه وحمله على أن يخضع له منه خمسة جنيهات بحجة أنه غش فى البيع الذى كان من نتيجته تحرير السند موضوع النزاع — ما يتمسك به الطاعن فى هذا الشأن لا يخليه من المسؤولية الجنائية لأن طلبه خصم خمسة جنيهات هو تحكم منه فى المجنى عليه لا يستند إلى أى أساس، واستبقاؤه السند ومساومته على الحصول على هذا المبلغ الذى لا حق له فيه يعد اختلاسا بنية سلب المال المختلس وهى النية الواجب توفرها قانونا فى جريمة السرقة، وبما تجب ملاحظته أنه وإن كان وقع اختلاف بين المحاكم والشراح فيما إذا كان

الدائن الذى يختلس متاع مدينه ليكون تأميناً على دينه الثابت يعد سارقاً أم لا فلا محل للخلاف إذا كان المختلس لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير شرعية مقابل رده الشيء المختلس . ومن كل ذلك يكون هذا الوجه على غير أساس أيضاً .

(٢٣٨)

القضية رقم ٢١ سنة ٤ القضائية

(١) نصب . الاستيلاء بطريق الاحتيال على مبلغ . رد المبلغ لا يحو الجريمة وإنما يصح أن يكون سبباً لتخفيف العقاب . (المادة ٢٩٣ ع)

(ب) سابقة . سابقة جنائية حكم فيها بعقوبة الجنائية . ذكر تاريخها في الحكم . لا أهمية له . (المادة ٤٨ ع)

١ — رد المبلغ الذى استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال لا يحو جريمة النصب بعد تمامها، وإنما يصح أن يكون سبباً لتخفيف العقاب فقط . وهذا أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ، ولا يصح بحال أن يكون وجهاً للطعن في الحكم بطريق النقض .

٢ — إذا كانت السابقة التى أُوخذ بها الطاعن هى جنائية وحكم عليه فيها بعقوبة الجنائية، فمثل هذه السابقة لا تسقط بمضى المدة، ولا يهم إذن ذكر تاريخها في الحكم، لأن مرتكبها يعتبر عائداً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٨ من قانون العقوبات مهما تراخى الزمن بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة .

(٢٣٩)

القضية رقم ٢٤ سنة ٤ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . القصد الجنائى في هذه الجريمة . متى يلحق ؟ رغبة المتهم في عرقلة التنفيذ . استظهارها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . (المادتان ٢٩٦ و ٢٨٠ ع)

إن من المتفق عليه أنه يكفى لاعتبار الشخص مبتدداً أو مختلساً في حكم المادة ٢٩٦ أو المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات أن يكون قد أخفى الشيء

المحجوز عليه أو نقله من مكانه بقصد منع التنفيذ عليه أو إقامة العوائق في سبيل ذلك التنفيذ . واستظهار رغبة المتهم في عرقلة التنفيذ مما يدخل في سلطان محكمة الموضوع ، إذ ما دامت هي المطالبة بالحكم في الدعوى على أساس الوقائع المكونة لها والأدلة القائمة فيها ، فإن لها ولا شك أن تستظهر ما بطن من خوافيها بحسب ما يؤدي إليه تقديرها ، وتستنتج الرأي الذي تراه أقرب إلى الحقيقة بحسب اعتقادها .

(٢٤٠)

القضية رقم ٢٨ سنة ٤ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . مبدأ تقادم هذه الجريمة . (المادتان ٢٧٩ ع ٢٧٩ تحقيق)

إن جريمة إخفاء الشيء المسروق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لا تنقطع إلا بخروج الشيء المسروق من حيازة مخفيه . فإذا أثبت الحكم أن السرقة وقعت في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٩ ، وأن المتهم باع الشيء المسروق في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وأن التبليغ بضبطه حصل في ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ ، فإن الجريمة تعتبر ما زالت قائمة ، لأن مدة سقوطها لا تبدأ إلا من تاريخ البيع .

(٢٤١)

القضية رقم ٣١ سنة ٤ القضائية

إيقاف التنفيذ . متهم له سابقة قضى ابتدائيا بحبسه مع إيقاف التنفيذ . طلب النيابة تأييد الحكم لدى المحكمة الاستئنافية . عدم ثبوت وجود صحيفة السوابق بملف القضية . عدم ادعاء النيابة عرض هذه السابقة على المحكمة . طعن النيابة في الحكم بعد ذلك . عدم جوازه . (المادة ٥٢ ع)

إذا قضى الحكم الابتدائي بإيقاف التنفيذ، وقرر أن المتهم لا سوابق له ، ولدى المحكمة الاستئنافية طلبت النيابة تأييد الحكم ، فأيد ، ثم طعنت النيابة بطريق النقض في الحكم لقضائه بإيقاف التنفيذ مع أن للمتهم سابقة ، ولم تدع النيابة في تقرير

أسباب الطعن المقدم منها لمحكمة النقض أن صحيفة سوابق المتهم كانت موجودة فعلا بملف الدعوى تحت نظر المحكمة الاستئنافية، وأنها عرضتها عليها ولقنت نظرها إليها، فلهذا يَكُنُّ للتهم من سوابق فإن محكمة النقض لا تستطيع المناس بالحق المطعون فيه ولا إسناد أى خطأ فيه للمحكمة الاستئنافية .

(٢٤٢)

القضية رقم ٣٢ سنة ٤ القضائية

(١) شهود . تقدير أقوالهم . سلطة قاضى الموضوع فى ذلك . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) بيان الواقعة . بيان طريقة القتل . اعتماد الحكم على ما ورد فى هذا الصدد بتقرير الطبيب

الكشاف والصفة التشريحية . كفاية ذلك . (المادة ١٤٩ تحقيق)

١ - إن وزن أقوال الشهود، وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم، وتعويل القضاء على أقوالهم، مهما وجه إليهم من المطاعن وحام حولهم من الشبهات، أو عدم تعويله عليها، كل ذلك متروك لمحكمة الموضوع تنزله المتزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى تقديرها، اللهم إلا إذا كان فى هذا التقدير ما لا يسلم به العقل .

٢ - يكفى أن يعول الحكم فى اقتناعه بحصول القتل خنقا على ما ورد بالكشف الطبى المتوقع على جثة المجنى عليه وعمل الصفة التشريحية عليها . وإن فى إثبات الحكم لما قرره الطبيب الكشاف والمشرح للبحث ما يكفى لاستيفاء الوقائع من جهة تبيان الطريقة التى حصل بها القتل، لا سيما أن الأمر فى هذه الحالة هو من وظيفة الطبيب نفسه يقرره بحسب ما يهديه إليه العلم والمعاينة .

(٢٤٣)

برئاسة سمادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

القضية رقم ٨٩٦ سنة ٤ القضائية

(١) شهود . تقدير أقوال المتهمين وأقوال الشهود . سلطة قاضى
الموضوع فى ذلك . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن بدون إذن النيابة وفى غيبة المتهم . لا بطلان .
(المادتان ٥ و ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات)

١ — تقدير أقوال المتهمين والشهود هو أمر موضوعى بحث من اختصاص
محكمة الموضوع التى لها فى سبيل تكوين اعتقادها حق تجزئة اعتراف المتهمين
وأقوال الشهود دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها فى ذلك .

٢ — إن إيجاب إذن النيابة فى التفتيش قاصر على حالة تفتيش مساكن
المتهمين وما يتبعها من الملحقات . ولكن هذا الإذن ليس ضروريا لتفتيش
مزارعهم غير المتصلة بالمساكن ، لأن القانون إنما يريد حماية حرم السكن فقط .
فقد نصت المادة (٥) من قانون تحقيق الجنايات على أنه لا يجوز لأحد بغير أمر
من المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة
أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية ، إلا فى الأحوال المبينة فى القوانين
أو فى حالة تلبس الجانى بالجناية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل
أو فى حالة الحريق أو الغرق . ونصت المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنايات
على أن للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب
أحد مأمورى الضبطية القضائية لذلك . وظاهر من هذه المادة أن النذب
لا يكون إلا عند تفتيش منازل المتهمين . ولذلك فلا يكون هناك بطلان إذا قام
البوليس بدون إذن من النيابة بتفتيش مزارع متهم غير متصل بمسكنه ، كما أنه
لا بطلان إذا حصل التفتيش فى غيبة المتهم ، لعدم وجود نص على هذا البطلان .

(٢٤٤)

القضية رقم ١٠١٠ سنة ٤ القضائية

استعمال ورقة مزورة . اعتماد المحكمة الجنائية في الإدانة على حكم المحكمة المدنية برد الورقة وبطلانها .
إغفال الحكم بمبحث الموضوع من وجهته الجنائية . نقض .
(المادة ١٨٣ ع والمادة ١٤٩ تحقيق)

إذا استند الحكم في إدانة المتهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها إلى قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير، ولم يعرِ يبحث الموضوع من وجهته الجنائية ولا ببيان ما إذا كانت أركان جريمة التزوير متوافرة أو غير متوافرة حتى يتسنى له الانتقال من ذلك إلى بحث أركان جريمة الاستعمال التي أدين فيها المتهم — إذ لا يصح القول بثبوت جريمة الاستعمال إلا بعد التدليل على ثبوت جريمة التزوير وتوافر أركانها — فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(٢٤٥)

القضية رقم ١٠١٥ سنة ٤ القضائية

قرعة عسكرية . مخالفات قانون القرعة . الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون .
مبدأ التقادم فيها .
(المواد ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة)

إن نص المادة ١٣١ من قانون القرعة صريح في أن حق الحكومة في محاكمة المتهم الذي يرتكب إحدى الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون أمام المحاكم الأهلية باق إلى أن يبلغ المتهم سن الأربعين . والدعوى العمومية في هذه الجرائم لا تسقط بمضي ثلاث سنوات على ارتكابها أو على آخر تحقيق حصل فيها، بل ابتداء سقوطها متوقف على بلوغ المتهم سن الأربعين .

(٢٤٦)

القضية رقم ١٠١٧ سنة ٤ القضائية

إحراز مفرقات . القصد الجنائي في هذه الجريمة . (المادة ٣١٧ المكررة ع)

إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات ، والتي تعدلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ، تعاقب على إحراز المفرقات في كافة صوره وألوانه ، مهما كان الباعث على هذا الإحراز ، اللهم إلا ما كان منه برخصة أو بمسوغ قانوني . وإذا كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية ، فإن القصد الجنائي فيها يقوم على تعمد الفاعل مخالفة ما ينهى عنه القانون ، بصرف النظر عن البواعث التي تكون دفعته إلى ارتكاب ما ارتكبه منها ، إذ الباعث لا يؤثر في كيانها ، وإنما قد يصح أن يكون له دخل في تقدير العقوبة ليس غير .

جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزي بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٤٧)

القضية رقم ١١٨٣ سنة ٤ القضائية

مواد مخدرة . ركن الإحراز . القصد الجنائي فيه . بيان توافره في الحكم . ما يكفي في هذا البيان .

(المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

يكفي في بيان توافر القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة أن تستدل المحكمة عليه بجسامة الكمية المضبوطة ، وبقول شاهد رأى المتهم ينبتش في الأرض حتى ظهرت له الصرة المحتوية على المخدر فأخذها ووضعها مكانا آخر ، وباستنتاجها من هذه الشهادة أن المتهم كان يعلم حقيقة الصرة ، وأن بحشه عنها وعثوره عليها ونقلها من مكانها إلى مكان آخر إنما كان ليأخذها من ذلك المكان فيما بعد .

جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٤٨)

القضية رقم ١١٨٧ سنة ٤ القضائية

سرقة . وقوعها في الليل من متعددين . حمل أحدهم سلاحا . ظرف مشدد عيني . علم الآثرين به .
عدم لزومه . (المادة ٢٧٣ ع)

إن المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات لم تشترط لاستحقاق العقاب علم رفقاء
حامل السلاح بوجوده معه ، لأن حمل السلاح في جريمة السرقة المذكورة هو من
الظروف المشددة العينية (objectives) التي تقضى بتشديد العقوبة على باقي الفاعلين
للجريمة ولو لم يعلموا بوجود السلاح مع رفيقهم ، وليس من الظروف الشخصية التي
لا يتعدى أثرها إلى غير صاحبها .

(٢٤٩)

القضية رقم ١١٩١ سنة ٤ القضائية

(أ) سنّ المتهم . تقديرها بما هو ثابت بحضور الجلسة . الطعن في هذا التقدير أمام محكمة النقض .
عدم جوازه . (المادة ٦٧ ع)

(ب) استدلال . حرية المحكمة في تكوين اقتناعها .

(ح) عقوبة . تقديرها . موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ — ما دام المتهم قد ارتضى تقدير مسنّه المثبت بحضور الجلسة ولم يعترض
عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع إقامة الدليل على عدم صحته ، سواء بتقديم شهادة
ميلاد أو مستخرج رسمي أو بغير ذلك ، فإن هذا التقدير يصبح نهائيا لتعلقه بمسألة
موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع نهائيا ، باعتبارها السنّ التي ذكرها المتهم نفسه
أو بتقديرها إياها عملا بحكم المادة ٦٧ من قانون العقوبات . وليس للمتهم بعد
ذلك أن يطعن في ذلك التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

- ٢ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى مصدر في الدعوى تراه جديرا بالتصديق . ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بقول متهم على متهم آخر ما دامت مقتنعة بصحته .
- ٣ — تقدير العقوبة راجع إلى سلطة محكمة الموضوع بغير منازعة ، وليس عليها قانونا أن تبين الأسباب التي دعته إلى التشديد أو التخفيف .

(٢٥٠)

القضية رقم ١١٩٥ سنة ٤ القضائية

تزوير . تغيير المتهم لاسمه في محضر رسمي . متى لا يعدّ تزويرا معاقبا عليه ؟ تسمى شخص في وثيقة الزواج أو إلهاد الطلاق باسم غير اسمه الحقيقي وتوقيعه عليها بالاسم المتحل . تزوير في محضر رسمي .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع)

تغيير المتهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يعدّ وحده تزويرا ، سواء أكان مصحوبا بامضاء أم غير مصحوب ، لأن هذا المحضر لم يعدّ لإثبات حقيقة اسم المتهم ، ولأن هذا التغيير يعدّ من ضروب الدفاع المباح . إنما يشترط ألا يترتب على فعل المتهم إضرار بالغير وإلا كان تزويرا مستوجبا للعقاب على كل حال .

أما في غير ذلك من المحتررات الرسمية فالأصل أن كل تغيير للحقيقة ينتج عنه حتما حصول الضرر أو احتمال حصوله . ذلك بأنه يترتب عليه ، على أقل الفروض ، العبث بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور والتقليل من ثقة الناس بها . وإذن فإذا تسمى شخص في وثيقة زواج باسم غير اسمه الحقيقي ، ثم وقع على إلهاد الطلاق بالاسم المتحل ، فقد ارتكب جريمة التزوير في محضر رسمي .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدّم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الطعن أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون
إذا ذهب إلى أن الفعل المنسوب إلى المتهم لا عقاب عليه لأنه لم يحصل منه ضرر .

لشخص معين مع أن وثائق الزواج والطلاق يترتب عليها ثبوت الأنساب شرعا وصياتها من الاختلاط، فتغير أحد الزوجين لاسمه فيه ضرر أو احتمال له للزوج الآخر وللنسل . هذا فضلا عن أن لائحة المأذونين توجب توقيع الزوجين على الوثائق مع ذكر اسم الأب والجد مما يدل على حرص المشرع على ذكر الأسماء الحقيقية . على أن القصد الجنائي يتحقق بمجرد الظهور عمدا باسم غير الاسم الحقيقي مهما كان الباعث على هذا الظهور بالاسم المتحل .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة بحسب ما جاء في القرار المطعون فيه أن المتهم تزوج من صبيحة بنت علي نعمان في ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ ثم طلقها في أول أغسطس سنة ١٩٣٣ وتسمى في كل من وثيقة الزواج وإشهاد الطلاق باسم أحمد محمد السيد، ووقع على إشهاد الطلاق بامضاء أحمد محمد السيد، وقد ثبت أن اسمه الحقيقي عبد القادر قطب موسقه، وتبين من التحريات التي حصلت أنه لا يوجد شخص باسم أحمد محمد السيد لا ببلده ولا بالبلدة التي وقع الطلاق فيها . وقد رأى قاضي الإحالة أن الواقعة لا عقاب عليها بناء على قاعدة أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في محضر رسمي لا يعد وحده تزويرا سواء أكان مصحوبا بامضاء أم غير مصحوب وإنما يكون التزوير فيما لو غير اسمه باسم شخص معين وأصاب ذلك الشخص ضرر من هذا التغيير .

ومن حيث إن القاعدة التي يشير إليها القرار المطعون فيه إنما تصدق على حالة ما إذا غير المتهم اسمه في محضر تحقيق جنائي . فقد قالوا إن المتهم الذي يغير اسمه في محضر تحقيق من هذا القليل لا يعاقب لأن محضر التحقيق لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ، ولأن مثل هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح . وكل ذلك بشرط ألا يترتب على فعل المتهم إضرار بالغير وإلا كان التزوير مستوجب العقاب على كل حال . أما في غير ذلك من المحررات الرسمية فلا محل لتطبيق هذه القاعدة إذ الأصل على العموم أن كل تغيير للحقيقة في محضر رسمي ينتج عنه حتما

حصول الضرر أو احتمال حصوله . ذلك بأنه يترتب عليه على أقل الفروض العبث
بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور، ويقلل من ثقة الناس بها فضلا عما يمكن
أن يترتب في مثل الحالة المرفوع بها الدعوى الحالية من ضياع النسب وما قد ينشأ
عن هذا النسب من حقوق إلى غير ذلك مما لا ترى هذه المحكمة الخوض فيه
لارتباطه بالتقدير الموضوعي .

ومن حيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق
القانون، إذ قرر أن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم لعدم الجناية فيتعين نقضه
وإعادة الدعوى إلى قاضي الإحالة للتصرف فيها على اعتبار أن ما نسب إلى المتهم
هو جناية يصح أن يعاقب عليها القانون عند ثبوت توافر أركانها .

(٢٥١)

القضية رقم ١١٩٨ سنة ٤ القضائية .

مواد مخدرة . القصد الجنائي في إحرازها . مناط تحققه . وجوب بيان ذلك في الحكم .

(القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إن القصد الجنائي في جرائم إحراز المخدرات لا يتحقق إلا بعلم المحرز بوجود المخدر .
ويجب أن يظهر من الحكم القاضي بالإدانة في تلك الجرائم ما يفيد توافر هذا العلم .
فإذا اعترف المتهم بأنه صنع المتزول المضبوط عنده، ولكنه مع اعترافه هذا قرر أنه
خال من المخدرات، فمن المتعين على محكمة الموضوع أن تبين سبب اقتناعها بعلمه
بوجود حشيش في المادة المضبوطة، خصوصا إذا كان بعض التحليلات التي أجريت
على هذه المادة لا تؤكد وجود الحشيش . وإغفال هذا البيان يعيب الحكم
ويوجب نقضه .

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٥٢)

القضية رقم ١١٨٢ سنة ٤ القضائية

عقوبة . عقوبة تبعية . طلب توقيعها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية مع عدم لفت الدفاع .
لا إخلال بحق الدفاع .

إن العقوبة المنصوص عليها بالمادة (٤٢) من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إن هي إلا عقوبة تبعية تطبق حتما مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضياتها . فإذا طلبت النيابة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية تطبيق هذه المادة وطبقها المحكمة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا الطلب الجديد ، فإن هذا لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع . ذلك بأن هذا الطلب لم يتضمن في الواقع تهمة جديدة ولا وصفا جديدا للتهمة الأصلية ، وقد كان من واجب محكمة الدرجة الأولى أن تقضى من تلقاء نفسها بتلك العقوبة التبعية ولو لم تطلبها النيابة . ولا شك في أن هذا الحق ينتقل إلى المحكمة الاستئنافية بمجرد استئناف النيابة للحكم الابتدائي .

(٢٥٣)

القضية رقم ١٢٠٩ سنة ٤ القضائية

عقد (Location-vente) . سلطة قاضي الموضوع في تفسيره . مداها .

١ — لا نزاع في أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضي الموضوع في تفسيره للعقود وفي تكييفه لها ، حتى إذا رأت في الحكم الصادر منه انحرافا أو زيغا عن نصوص العقد موضوع الدعوى كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر إلى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح .

٢ — إن التكييف القانوني للعقود المصطلح على تسميتها في فرنسا باسم (Location-vente) لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء . فإذا اعتبر

قاضى الموضوع عقدا من هذا القبيل عقد بيع ، مستهديا في ذلك بنصوص العقد ومستظهرا منها حقيقة قصد المتعاقدين وقت التعاقد ، بحيث لم يقع منه تحيف لأى نص من نصوصه ولا مسخ لحكم من أحكامه ، بل كان كل ما فعل إنما هو تغليب لمعنى من المعانى الواردة به على معنى آخر ، فان محكمة النقض لا تستطيع سوى إقرار ما ذهب إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة فريد عبده عسل وآخر بأنهما في أسبوعين سابقين على تاريخ المحضر المؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ بدائرة مركز شربين بددا بعض أدوات سيارة سلمت إليهما من شركة شفروليه على سبيل الإجارة ، وذلك إضرارا بالشركة المذكورة . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . ودخل الخواجه باقى دميان مدعيا مدنيا بمبلغ ٣٠ جنيها ضد المتهمين متضامتين . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح شربين الجزئية دفع الحاضر عن المتهمين فرعيا (أولا) بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة بناء على أن المجنى عليه في جريمة التبيد هي الشركة نفسها ، (وثانيا) بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها لأن الشركة أجنبية ولأنه نص في عقد الاتفاق الذى بينهما وبين المتهمين على أن كل نزاع ينشأ عنه يكون من اختصاص المحاكم المختلطة . وقد ضمت المحكمة الدفيعين إلى الموضوع . ويعد أن سمعت المحكمة المذكورة هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات (أولا) برفض الدفيعين الفرعيين المقدمين من وكيل المتهمين (ثانيا) ببراءة المتهمين مما نسب إليهما ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ واستأنفه المدعى المدنى في ٣١ منه . ومحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى بهيئة استئنافية وقضت فيها غيابيا بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عملا بمادة الاتهام بالنسبة لفريد عبده عسل وبالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للآخر بإلغاء الحكم المستأنف لفريد عبده عسل وحبسه ثلاثة

أشهر مع الشغل وتأيد البراءة للآخر وإلزامهما متضامتين بتعويض ٣٠ جنيا
للدعى المدنى . فعارض فريد عبده عسل فى هذا الحكم ونظرت المعارضة وقضى فيها
بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣٤ بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه
وبراءة فريد عبده عسل ورفض الدعوى المدنية قبله عملا بالمادة ١٧٢ من قانون
تحقيق الجنايات .

فطن صاحب العزة النائب العمومى فى هذا الحكم الصادر بطريق النقض
فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤ وقدم عزته تقريراً بالأوجه فى اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الطعن أن شروط العقد المحرر بين الطاعن والمجنى عليه
تدل على أنه عقد إيجار لا عقد بيع كما ذهبت إليه محكمة الموضوع من أن مجموع
العقد يدل على أن نية المتعاقدين كانت منصرفة وقت التعاقد إلى أنهما يقصدان
البيع لا الإيجار . وما دام من المقرر أن محكمة النقض مراقبة قاضى الموضوع
فى تفسيره للعقود كلما بدا منه مسخ لهذه العقود وتخيف على نصوصها فالنيابة تحكم
إلى محكمة النقض فى تفسير العقد الذى قامت عليه الدعوى الحالية . ولا تشك النيابة
فى أنه بمراجعة شروط هذا العقد وباستقراء تصرف الشركة اللاحق له يتضح أن
هذا العقد هو عقد إيجار لا عقد بيع . ولقد اختلفت المحاكم والفقهاء فى فرنسا
فى تفسير مثل هذا العقد، ولكل من الفريقين نخججه وأسانيده . ولا تشك النيابة
فى وجوب ترجيح الرأى القائل بأن العاقدين إن كانا قد قصدا البيع فقد قصدا معه
الإيجار أيضا لتنظيم ما بينهما من العلاقات فى المرحلة الأولى التى تسبق البيع الذى
هو المرحلة الأخيرة فى التعاقد . أما القول بأن العقد بيع من أول الأمر ففيه تجوز
لا يحيزه القانون . على أن الحكم المطعون فيه قد اطرأ عبارات العقد واستظهر

ما يخالفها من غير دليل يمكن استمداده من وقائع الدعوى أو ملائساتها . وإن ينتج إقرار رأى محكمة الموضوع إلا عرقلة لمعاملات تجارية هامة أصبحت من الشبوع والفائدة بما لا يستطيع أحد أن ينكره .

ومن حيث إنه لا نزاع في أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضي الموضوع في تفسيره للعقود وفي تكييفه لها حتى إذا رأت في الحكم الصادر منه انحرافا أو زينا عن نصوص العقد موضوع الدعوى كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر إلى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح .

ومن حيث إن الدعوى الحالية قوامها التكييف القانوني للعقد الذي تم بين المتهم والشركة المحبى عليها ، وهل كان في مبدئه عقد إيجار ولا ينقلب بيعا إلا إذا وفي المتهم بالشروط المنصوص عليها في العقد ، بحيث يصح أن يعتبر تصرفه في الأشياء المسلمة إليه قبل توفية الشروط تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، أم كان العقد من أول الأمر بيعا مستترا تحت ستار عقد إيجار .

ومن حيث إن التكييف القانوني للعقود التي هي من قبيل العقد موضوع البحث وهي المصطلح على تسميتها في فرنسا باسم (Locations-ventes) لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إنما أخذ بأحد هذه الآراء مستهديا في ذلك بنصوص العقد موضوع الدعوى ومستظهرا منها حقيقة قصد المتعاقدين وقت التعاقد . و انتهى بعد ذلك إلى القول بعدم إمكان تطبيق المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ما دام قصد المتعاقدين كان متجها من أول الأمر — بحسب ما رآه — إلى البيع لا إلى الإيجار .

ومن حيث إن هذه المحكمة لا ترى فيما ذهب إليه الحكم المطعون فيه تحيفا لنص من نصوص العقد ولا مسخا لحكم من أحكامه وإنما هو تغليب لمعنى من المعاني الواردة به على معنى آخر وعملية ترجيح اقتضتها ضرورة الوصول إلى تعرف حقيقة

قصده المتعاقدين وقت التعاقد كما يستطيع في النهاية إعطاء العقد الوصف القانوني الذي تراه محكمة الموضوع أكثر انطباقا . وقد استرشد الحكم المطعون فيه فيما فعل بأراء الفقهاء وأحكام المحاكم التي ذكرها في الحكم .

ومن حيث إن هذه المحكمة لا تستطيع تلقاء ما تقدم سوى إقرار ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ورفض الطعن الموجه إليه من النيابة .

جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم بيد. أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٥٤)

القضية رقم ١٢٠٨ سنة ٤ القضائية

تروير . ركن الضرر . سلطة قاضي الموضوع في تقديره . حدها .

إن مسألة إمكان حصول الضرر من التروير أو عدم إمكان ذلك هي في كل الأحوال مسألة متعلقة بالوقائع ، وتقديرها موكول إلى محكمة الموضوع ، سواء أكان التروير واقعا في محرر رسمي أم في محرر عرفي ، وبقطع النظر عن المادة المطلوب تطبيقها ، إذ الحكم واحد في كل الأحوال التي يشملها باب التروير . ولا سلطان لمحكمة النقض على ما ترتب عليه محكمة الموضوع في ذلك ما دامت هي لم تخالف فيما ذهبت إليه حكما من أحكام القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية متصرف محمد بأنه في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الموافق ١٥ رجب سنة ١٣٤٩ بدائرة قسم المنشية (أولا) قلد بواسطة غيره إمضاء أحد موظفي الحكومة وهو القائم مقام روبرت إدوار رشهان بك قومندان نقطة الشفخانة التابعة لمصلحة خفر السواحل على عقد إيجار أراض مقدارها عشرة أفدنة نسب صدوره زورا من هذا الموظف بصفته السالفة الذكر أي بصفته ممثلا للحكومة

لمصلحة المتهم المذكور إضرارا بها . (ثانيا) ولأنه في المدة بين ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وأول أبريل سنة ١٩٣١ بدائرة قسم المنشية أيضا استعمل هذا العقد الذي عليه إمضاء الموظف المذكور المقلدة بأن قدمه وتمسك به أمام محكمة اسكندرية الكلية الأهلية كمستند له ضد الحكومة في القضية رقم ٩٦ سنة ٣٠ مدنى كلى الإسكندرية . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة أن يحيل هذه القضية على محكمة جنائيات اسكندرية للحكم فيها طبقا للمادة ١٧٤ من قانون العقوبات . فقرّر حضرة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ إحالتها على محكمة الجناح للفصل فيها بالمادة والوصف السابقين عملا بالمادة الأولى من المرسوم الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، ومحكمة جناح المنشية الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها غايبا بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عملا بالمادتين ١٧٤ و ١٧ من قانون العقوبات و ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لإيقاف التنفيذ وأعفته من المصاريف . فعارض فى هذا الحكم بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ قبل إعلانه به وقضى فى المعارضة بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بقبولها شكلا وفى الموضوع (أولا) باعتبار الحادثة جنحة تنطبق على المادة ١٨٣ من قانون العقوبات (ثانيا) بتعديل الحكم المعارض فيه وحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ عن التهمة الثانية مع براءته من التهمة الأولى على اعتبار أن الإمضاء المزورة هى لموظف غير مختص بتحرير العقد المذكور . فاستأنفت النيابة هذا الحكم يوم صدوره واستأنفه المحكوم عليه فى اليوم التالى . ومحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى بهيئة استئنافية وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ عملا بالمادتين ١٧٢ و ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمتين المنسوبتين إليه . فقرّر حضرة صاحب العزة النائب العمومى بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٣٤ وقدم عزته فى ذات التاريخ تقريرا بالأسباب .

المحكمة

بعد سماع المراقبة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
 ومن حيث إن محصل الطعن أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا ينتج
 البراءة إذ التزوير يقع ولو لم يتعمد المزور التقليد، فمضى وقع المزور على محرر بإمضاء
 غير إمضائه عدم ارتكابه لجريمة التزوير بغض النظر عما إذا كان قد تعمد محاكاة إمضاء
 الغير أم لا . هذا إلى أن المنسوب للتهم هو تزوير إمضاء موظف حكومي واستعمال
 هذا الإمضاء المزور في شأن من شئون الحكومة . فلا يفهم بعد هذا ما ذهب إليه
 الحكم من القول بانتفاء الضرر من التزوير مع أن المقرر قانونا أن تزوير الأشياء
 المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من قانون العقوبات يترتب عليه حتما احتمال ضرر
 اجتماعي . ومما تقدم يرى أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون فأصبح نقضه متعيना .
 ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أن العبارة التي ورد بها
 ذكر التقليد لم يقصد منها القول بأن التقليد شرط في إمكان معاقبة من يزور إمضاء
 غيره وإنما ذكرت كلمة التقليد في الحكم في معرض تبيان أن التزوير المنسوب للتهم
 مفضوح لدرجة أنه لا يمكن أن يخدع فيه أحد . وقد ذكر الحكم للتدليل على ذلك
 (أولا) أن مزور الإمضاء لم يراع كتابتها على صحة بل أخطأ في هجائها خطأ فاحشا .
 (وثانيا) أنه كتبها بخط عادي كالمستعمل في صلب العقد ولم يتحرف فيها تقليدا
 ولا وضعا خاصا يسمح بتسميتها إمضاء . وبعد أن عدد الحكم ما في التزوير المنسوب
 إلى المتهم من تخف وعيب يجعلانه أبعد ما يكون عن أن يصح اعتباره تزويرا
 جديا اختتم عبارته بقوله (وحيث إن التزوير والتقليد في هذه الدعوى كما ساف كان
 بشكل واضح لا يخدع أحدا ولا يحتمل معه إطلاقا الاعتقاد أو مجرد الشك بأن
 المحرر صادر ممن قبلت إمضاؤه، وبذلك يستحيل الإضرار بأحد من جرائه فتندم
 الجريمة ، وبالتالي لا يكون هناك جريمة استعمال للمحرر المزور) . وبذلك قطع
 الحكم باستحالة وقوع الضرر من جراء التزوير أو التقليد المنسوب للتهم . وما دام

لمحكمة الموضوع سلطة الفصل نهائيا في مثل هذه المسألة الموضوعية فلا سلطان لمحكمة النقض عليها فيما ارتأته ما دامت لم تخالف فيما ذهبت إليه حكما من أحكام القانون إذ من المسلم به أن مسألة إمكان حصول الضرر من التروير أو عدم إمكان ذلك هي في كل الأحوال مسألة متعلقة بالوقائع ، وتقديرها موكول إلى محكمة الموضوع سواء أكان التروير واقعا في محضر رسمي أم في محضر عرفي ، وبقطع النظر عن المادة المطلوب تطبيقها إذ الحكم واحد في كل الأحوال التي يشملها باب التروير.

(٢٥٥)

القضية رقم ١٣٦٨ سنة ٤ القضائية

(أ) تعويض . صلح المحبى عليه قبل وفاته مع ضاربيه . لا يؤثر على حق الورثة في المطالبة بتعويض ما نالهم من الضرر بوفاة مودتهم .

(ب) تعويض . التضامن فيه . معناه . (المادة ١٥١ مدنى)

١ - إن صلح المحبى عليه قبل وفاته مع ضاربيه لا يؤثر في حقوق الورثة في المطالبة بتعويض ما نالهم من الضرر بعد وفاة والدهم من جراء الاعتداء عليه ، لأن الأساس القانونى لطلب الورثة ذلك التعويض هو الضرر الذى لحقهم من عمل من اعتدى على والدهم ، وفقا للمادة ١٥١ من القانون المدنى ، وليس أساسه وراثتهم للحق الذى ثبت لوالدهم قبل وفاته ، فاذا تنازل الوالد عما ثبت له قانونا من الحق في تعويض الضرر الذى ناله ممن اعتدى عليه ، فإن هذا التنازل لا يؤثر في حق الورثة المستند مباشرة من القانون والذى لا يملك الوالد أن يتنازل عنه قبل وجوده ، إذ حقهم لا يولد إلا من تاريخ موته هو .

٢ - التضامن في التعويض ليس معناه مساواة المتهمين في المسؤولية فيما بينهما ، وإنما معناه مساواتهما في أن للقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهما بجميع المحكوم به . فلا مخالفة للقانون في أن تحكم المحكمة بإلزام المتهمين بالتعويض متضامين ، ولو كان: أحدهما لم يشترك في تهمته الضرب الذى أفضى إلى الموت ، بل كان ما أسند إليه هو إحداث جرح غشى لا علاقة له بالوفاة ، ما دام هذان المتهمان

قد اتحدت فكرتهما في الاعتداء على المجنى عليه ، وما دام بين اللجنة المنسوبة لأحدهما (وهى إحداث الجرح العضى) والجنائية المنسوبة للآخر (الضرب المفضى إلى الموت) ارتباطا وثيقا لحصولهما في زمن واحد وفي مكان واحد لفكرة واحدة .

(٢٥٦)

القضية رقم ١٣٧٣ سنة ٤ القضائية

نصب . وضع المتهم لوحة على بابه ، وارتدائه ملابس بيضاء ، ونشره إعلانات عن نفسه يعد من الطرق الاحتيالية . (المادة ٢٩٣ ع)

يعد من الطرق الاحتيالية ادعاء المتهم أن فى استطاعته شفاء الناس من الأمراض ، واستعانتة فى تأييد زعمه بنشر إعلانات عن نفسه ووضع لوحة على بابه وارتداء ملابس بيضاء ، فان هذه المظاهر هى مما يؤثر فى عقلية الجمهور ، ولذلك فلا يمكن اعتبارها مجرد كذب عادى .

(٢٥٧)

القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٤ القضائية

سرقة . سرقة مصحوبة بظروف مشددة . إتيان الجانى شطرا من الأعمال المكونة للظروف المشددة . كفاية ذلك لاعتباره شارعا فى جريمة السرقة . استخلاص نية السرقة من تنفيذ هذه الأفعال . موضوع . (المادة ٢٧٤ ع)

يكفى لاعتبار الجانى شارعا فى جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة إتيانه شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة . ولحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الأفعال دون أن تكون خاضعة فى ذلك لرقابة محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذين الطاعنين بأنهما فى يوم السبت ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٣ الموافق ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢ بدائرة قسم باب الشرعية محافظة مصر مع آخر مجهول شرعوا فى السرقة من منزل ميساك ديسيزيان بواسطة استعمال

مفاتيح مصطنعة ، ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادتهم وهو استغاثة المجنى عليه .
 وذلك حالة كون الأول طائدا إذ سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية
 في سرقات ، الأخيرة منها بحبسه سنة في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٥ أبريل
 سنة ١٩٣١ ، وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة جنات مصر
 لمحاكمة الأول بالمواد ٢٧٤ فقرة أولى وثانية وخامسة و ٢٧٨ و ٤٥ و ٤٨ فقرة
 ثانية وثالثة و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكرتو الإجرام ، والثاني
 بالمواد ٢٧٤ فقرة أولى وثانية وخامسة و ٢٧٨ و ٤٨ فقرة ثالثة و ٤٩ من قانون
 العقوبات . فقرر حضرته في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ إحالتهما إليهما لمحاكمتهما
 بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧١ فقرة ثانية من قانون العقوبات لأنهما في الزمن والمكان
 السالفي الذكر وآخر مجهول شرعوا في السرقة من متزل ميساك ديسيزيان بطريق
 الإكراه الذي وقع على المجنى عليه وترك به جروحا ، وذلك بأن دخلوا منزله على غرة
 منه وفاجأوه لما كان بفنائه يريد الخروج إلى الشارع وأمسكوه وألقوا به على الأرض
 وحاولوا كتم نفسه حتى لا يستغيث ، وقد خاب أثر الجريمة لأمر لا دخل لإرادتهم
 فيها وهي استغاثة المجنى عليه وهو يهيم خشية القبض عليهم . ومحكمة جنات مصر
 بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت حضوريا في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٤ عملا بالمواد
 السابقة بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . فطعن المحكوم
 عليهما في هذا الحكم بطريق النقض يوم صدوره وقدم حضرة الأستاذ بنيامين
 روفائيل أفندي المحامي عن الأول تقريرا بأسباب طعنه في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٤
 ولم يقدم الثاني أسبابا لطحنه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 من حيث إن الطاعن الأول قرر بالطعن ثم قدم تقريرا بأسباب طعنه في الميعاد
 القانوني فطحنه إذن صحيح شكلا . أما الطاعن الثاني فقد قرر بالطعن إلا أنه لم
 يردف تقريره هذا بتقديم الأسباب فطحنه إذن غير مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم إذ هي بعد أن دلت في حيثيات حكمها على دخول الطاعن منزل المجنى عليه واعتدائه على المجنى عليه ذكرت أن قصده كان السرقة في حين أن القصد الجنائي في جريمة السرقة لا يؤخذ من باب الاستنتاج، بل يجب أن يقوم على فعل مادي . هذا فضلا عن أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن كان يقصد السرقة فكل ما يمكن تطبيقه هو أنه دخل منزلا لارتكاب جريمة فيه مما هو معاقب عليه بالمادة ٣٢٤ من قانون العقوبات .

وحيث إن هذا الوجه مردود إذ السرقة المصحوبة بظروف مشددة كما هو الحال في هذه الدعوى يكفي فيها إتيان الجاني شطرا من الأعمال المكونة للظروف المشددة لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة السرقة التي أراد ارتكابها ، ولحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الأفعال دون أن تكون خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض .

وحيث إن محكمة الموضوع قد استظهرت وقائع الشروع في السرقة المسندة إلى الطاعن من أفعال مادية وظروف مختلفة لا يستلزم الجريمة التي اقترفها ، وأفاضت في تبيان دخول الطاعن مع اثنين آخرين منزل المجنى عليه بمفتاح مصطنع ثم هجوم الثلاثة على المجنى عليه يريدون سلبه ما معه من مفاتيح يستطيعون بها سرقة ما تصل إليه أيديهم من نقود أشهر هو باقتنائها ولكنهم فشلوا فيما حاولوا لما أن صرخ المجنى عليه وجاء الناس على استغاثة . ومع هذا الذي ذكرته محكمة الموضوع من الوقائع المادية واستخلصت منه بما لها من حق التقدير المطلق أن قصد الطاعن كان السرقة أصبح ما يقوله الطاعن من أن الفعل المسند إليه هو دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة مما لا يمكن قبوله بحال .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أنه مع الفرض الجدلي بأن الطاعن كان يقصد السرقة فإن الواقعة الثابتة بالحكم لا تعتبر شروعا في سرقة بل هي عمل تحضيري لا يعاقب عليه القانون .

وحيث إن هذا الوجه مردود أيضا بما سبق الرد به على الوجه الأول ، وقد
 وضع منه أن ما أتاه الطاعن من الأفعال المادية تجاوز دائرة التفكير والتحضير ومن
 حق محكمة الموضوع أن تستخلص منه أنه شروع في سرقة ومكثون لبعض
 ما يستلزمه اقتراف الجريمة من الأعمال .

جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك
 وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٥٨)

القضية رقم ٢٠٦٨ سنة ٣ القضائية

تزوير . عريضة دعوى قدر الرسم عليها ودفع . تغيير الحقيقة فيما بعد ذلك . تزوير في ورقة
 رسمية . (المادة ١٨١ ع)

تغيير الحقيقة بالزيادة في عدد الأشياء المطلوب استردادها في عريضة دعوى
 استرداد ، بعد تقدير الرسم عليها و بعد التأشير بذلك على هامش العريضة من الموظف
 المختص ودفع هذا الرسم فعلا ، هو تزوير في ورقة رسمية لا عرفية . ذلك بأن
 عريضة الدعوى إذا كانت ملكا لصاحبها إلى حين إعلانها ، وله أن يحو ويثبت
 فيها في هذه الفترة ما يشاء ، فان إيراد هذه الحقيقة إنما يكون في معرض الكلام
 على العلاقة بين المعلن والمعلن إليه . لأن الورقة قبل الإعلان لم يتعلق بها حق قاة
 للمعلن إليه ، فهي من هذه الوجهة ملك لصاحبها يغير فيها ما يشاء ، ولا وجه للمعلن إليه
 في الاعتراض لأنه لا شأن له إلا فيما يحصل من التغيير في ورقة تكون صورتها
 سلمت له من قبل وأصبحت رسمية بعد إعلانها ، أما إذا كان قد تعلق بتلك
 الورقة — ولو قبل إعلانها — حق لغير المعلن إليه كالخو الذى يثبت للحكومة
 فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الأشياء المطلوب استردادها ، فلا شك في أن
 كل غيبث بالعريضة بزيادة الأشياء الواردة بها عن أصلها ، ويجعل التقدير الذى
 سبق التأشير به كأنه منسحب على هذه الزيادة . مثل هذا الغيبث بالبيان الوارد

في صلب العريضة يكون بذاته عبثا بالتأشير الرسمي المؤشربه من الموظف المختص على هامش العريضة، ويكون بغير شك تزويرا في محرر رسمي .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقدمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .
وحيث إن ما أوضحه الطاعن في ماعدا الوجه السادس بعضه غير صحيح والبعض الآخر موضوعي بحث فلا يلتفت إليه .

وحيث إن حاصل الوجه السادس أن الطاعن دفع لدى المحكمة بأن التزوير المدعى به حاصل في عريضة دعوى لم تعلن بعد فهي ورقة عرفية لا قيمة لها قبل الإعلان بل هي من حقه وفي ملكه يغير فيها ما يشاء، ولا يعد مثل هذا التغيير تزويرا . ويقول الطاعن من جهة أخرى إن المحكمة إذ اعتبرت ورقة رسمية لم تبين السبب في إعطائها هذه الصفة، وإن ردها على هذا الدفع جاء مقتضيا .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الاستثنائي المطعون فيه يعلم أن المحكمة الاستئنافية اعتبرت أن في الورقة تزويرا، ثم ردت على ما دفع به الطاعن لديها بشأن صفة تلك الورقة بما فيه الكفاية . وبمحكمة النقض تقر ما رأت تلك المحكمة من اعتبار ما أسند إلى الطاعن تزويرا وأنه تزوير في ورقة رسمية لا عرفية . ذلك بأن عريضة الدعوى إذا كانت ملكا لصاحبها وله أن يحو ويثبت فيها في هذه الفترة ما يشاء فإن إيراد هذه الحقيقة إنما يكون في معرض الكلام على العلاقة بين المعلن والمعلن إليه، لأن الورقة قبل الإعلان لم يتعلق بها حق ما للمعلن إليه فهي من هذه الوجهة ملك لصاحبها يغير فيها ما يشاء ولا وجه للمعلن إليه في الاعتراض لأنه لا شأن له إلا فيما يخص من التغيير في ورقة تكون ضرورتها سلمت له من قبل وأصبحت رسمية بعد إعلانها . كذا إذا كان قد تعلق بتلك الورقة قبل إعلانها حق لغير المعلن إليه فلا شك أن كل عبث بها مؤثر في هذا الحق ويكون من قبيل التزوير في الأوراق الرسمية إذا توفرت عناصر تلك الرسمية .

وحيث إن الثابت في الدعوى الحالية أنه عند ما قدمت ورقة هذه العريضة — وهي عريضة دعوى استرداد — لقلم الكاتب لتقدير الرسم عليها أحاطها الكاتب بإشارة منه على هامشها إلى قلم المحضرين لتقدير الأشياء المطلوب استردادها فقدر حامل قلم المحضرين هذه الأشياء . وبناء على هذا التقدير قدر كاتب المحكمة مقدار الرسم الواجب على الطالب دفعه فدفعه فعلا ، وكل ذلك ثابت بإشارات على هامش تلك الورقة من أولئك الموظفين . وإذن فالرسم الذي أخذته الحكومة تقدر بحسب قيمة ذات الأشياء المبينة بالورقة ، وكأن الكاتب في تأشيرته بتقدير الرسم قال إن الأشياء الموضحة بهذه العريضة وهي كيت وكيت قد تحزيت عن قيمتها وقدرت رسم دعوى استردادها بمبلغ كذا فهذه الأشياء المعينة المنصب عليها التقدير هي قوام هذا التقدير وأساسه وهي وحدها التي أخذت الحكومة الرسم على الدعوى بها ، وقد تعلق حق الحكومة بذمة صاحب الورقة بعد التقدير أن لا يزيد بها شيئا على الأشياء التي قدر الكاتب الرسم عليها . وكل عبث بالعريضة يزيد الأشياء الواردة بها عن أصلها ويجعل التقدير كأنه منسحب على هذه الزيادة فهو إضرار بالحكومة وهو تزوير تام ، ثم هو تزوير في ورقة رسمية ما دام أن تأشير الكاتب بالتقدير مرتبط ببيان الأشياء الواردة بالعريضة ارتباطا تاما ولا يفهم قطعا بدون هذا البيان ، بحيث إن كل عبث بهذا البيان يكون بذاته عبثا بذلك التأشير الرسمي .

(٢٥٩)

القضية رقم ٢٤٨٣ سنة ٣ القضائية

حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . استئناف . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الموضوعي . عدم طعن النيابة في هذا القضاء . طعن المتهم فيه . نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية . وجوب نظر الاستئناف الحاصل من المتهم موضوعا . (المادتان ١٣٣ و ١٧٧ تحقيق)

إذا رفع المتهم استئنافا عن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الصادر في الموضوع غيابيا ، ولم تطعن النيابة

في قضائها هذا، وطعن فيه المتهم لإيهامه، فنقضته محكمة النقض لحلوه من بيان الواقعة، ثم أعيدت القضية إلى المحكمة للحكم فيها ثانية فقضت بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولم تتعرض لموضوع الدعوى، فان حكمها هذا يكون منقوضا، إذ هي به تكون قد أخلت بحق اكتسبه المتهم بطريقة حاسمة (irrévocable)، ذلك الحق هو نظر الاستئناف الحاصل منه موضوعا . وتقض الحكم الأول بناء على الطعن المرفوع من الطاعن لعيب في البيان الموضوعي ليس من شأنه حرمان هذا الطاعن من حق اكتسبه ولم يمسسه حكم النقض بشيء، فما كان للمحكمة الاستئنافية بعد ذلك أن توجه استئنافه وجهة غير التي تقررت له من قبل في ذات الدعوى .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وما بني عليه من الأسباب في الميعاد القانوني .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية سبق أن حكمت بقبول الاستئناف الحاصل من الطاعن شكلا وأيدت الحكم الابتدائي في الموضوع ، وكان ذلك بالحكم الذي قضت محكمة النقض بنقضه لعدم كفاية الأسباب . وما كان لمحكمة الموضوع بعد أن أعيدت إليها القضية لنظرها من جديد أن تقضى بقصر الاستئناف على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ويقول الطاعن بعد هذا إن الحكم المطعون فيه الصادر على الوجه المتقدم قد جاء باطلا لمخالفته للقانون .

وحيث إن محصل أدوار هذه الدعوى هو أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن في التهمة المسندة إليه فقضت عليه محكمة المحلة الجزئية بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٢ غيابيا بالحبس شهرا مع الشغل . فعارض في هذا الحكم وحكم في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف الحكم . وقضت محكمة طنطا الابتدائية في ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ في الموضوع بتأييد الحكم

المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضت هذه المحكمة في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ بتقضى الحكم الاستثنائي وهو الصادر في الموضوع مستندة في تقضيه إلى خلوه من بيان الواقعة . ولما أعيدت القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية للحكم فيها ثانية أصدرت في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٣ الحكم المطعون فيه . وقد قضى تأييدا للحكم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن مستندا إلى أن القضاء قد استقر على أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يطرح أمام المحكمة عند نظر الاستئناف سوى هذا الحكم فقط فليس لها أن تتعرض لموضوع الدعوى .

وحيث إنه واضح من هذا البيان أن المحكمة الاستئنافية سبق لها في حكمها المنقوض بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ أن قبلت الاستئناف شكلا ثم نظرت في الموضوع وقضت فيه . ولا مزية في أنها كانت في مسلكها هذا معتبرة استئناف الطاعن منصرفا إلى الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع . ولم تطعن النيابة في الحكم بطريق النقض حتى كان يتسنى لها التمسك بذلك المبدأ الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه وتطلب القضاء على مقتضاه . وبذا يكون الطاعن قد اكتسب بطريقة حاسمة (Irrevocable) حقا هو نظر الاستئناف الحاصل منه موضوعا . وما كان للحكمة الاستئنافية بعد ذلك أن توجه استئنافه وجهة غير التي تقررت له من قبل في ذات الدعوى ونقض الحكم بناء على الطعن المرفوع من الطاعن ليعيب في البيان الموضوعي ليس من شأنه حرمان هذا الطاعن من حق اكتسبه ولم يمس به حكم النقض بشيء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ أخل بحق الطاعن في نظر استئنافه موضوعا أصبح نقضه واجبا دون حاجة للكلام على باقي الأوجه .

وحيث إن هذا الطعن بطريق النقض حاصل للمرة الثانية في القضية عينها فيتعين مع قبوله أن تنظر هذه المحكمة أصل الدعوى وتحكم فيه .

(٢٦٠)

القضية رقم ١١٧٤ سنة ٤ القضائية

تبديد . امتناع الحارس عن نقل الأشياء المحجوزة من محلها إلى محل آخر . لا تبديد .
(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

إن الحارس على الأشياء المحجوزة غير مكلف قانونا بنقل هذه الأشياء من محلها إلى السوق أو إلى محل أصح لبيعها فيه ، بل كل ما عليه هو تقديم الأشياء للمحضر بمحل حجزها في اليوم المحدد لبيعها . فإذا قرّر الحارس أن الأشياء المحجوزة موجودة ، ولكنه امتنع عن نقلها من محلها إلى محل آخر إجابة لطلب المحضر ، فهذا الامتناع لا يمكن اعتباره تبديدا ، إذ لا اختلاس فيه ما دامت الأشياء موجودة ، ولا عرقلة للتنفيذ لأن امتناعه عن نقل تلك الأشياء من حقه .

(٢٦١)

القضية رقم ١١٩٩ سنة ٤ القضائية

إيقاف التنفيذ . موضوعي . (المادة ٥٢ ع)

الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي يحتمل داخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره ، يقرره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل متهم شخصا وعلى حدة .

(٢٦٢)

القضية رقم ١٣٨٥ سنة ٤ القضائية

تزوير . إدانة شخص في تزوير ما دون بوثيقة زواج . توفّر القصد الجنائي عنده .
وجوب بيانه . (المادة ١٨٠ ع)

إذا أدانت المحكمة شخصا في تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصة بنخلو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية ، فلا بد لها من أن تبين في حكمها بيانا صريحا وجه اقتناعها بتوفّر القصد الجنائي في فعلته هذه . ذلك بأن الحمل أمر متعلق بذات

الزوجة ومن الجائز أن يحمله الزوج وقت تحرير الوثيقة . فعدم اشتغال الحكم على الدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم .

(٢٦٣)

القضية رقم ١٥١٧ سنة ٤ القضائية

(أ) بلاغ كاذب . الاشتراك فيه . مناط تحققه . (المواد ٤٠ و ٤١ و ٢٦٤ ع)

(ب) إثبات . حرية محكمة الموضوع في استنباط معتقدها في الدعوى مما يعرض عليها من الأدلة .

اعتراف مسند إلى متهم في غير مجلس القضاء . تقديره موضوعي .

١ — سواء أكان المتهم شريكا بالتحريض في تقديم البلاغ الكاذب أو فيه وفي الأقوال التي وردت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعد التبليغ، فإن العبرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه . وإذن يكفي لتكوين جريمة الاشتراك أن يكون التحريض مقصورا عليه دون سواء مما تلاه من الأقوال في التحقيق .

٢ — لمحكمة الموضوع الحرية المطلقة، في استنباط معتقدها في الدعوى من مختلف الأدلة التي تقدم لها والأقوال التي تبدي أمامها . فلها أن تقدر الاعتراف المسند إلى متهم في غير مجلس القضاء التقدير الذي يستحقه، دون أن تكون مقيدة في تقديرها هذا بالقواعد المدنية الخاصة بالإثبات .

جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك
وجامد فهمي بك .

(٢٦٤)

القضية رقم ١٠٠٩ سنة ٤ القضائية

متهم . تعريفه . من هو المتهم المعنى في المادة ١١٠ ع ؟ (المادة ١١٠ ع)

إن القانون لم يعرف المتهم في أي نص من نصوصه . فيعتبر متهما كل من وجهت إليه تهمة من أية جهة كانت، ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى

المدنى وبغير تدخل النيابة . وإذن فلا مانع قانونا من أن يعتبر الشخص متهما أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التى يجرونها طبقا للمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات، مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها . ولا مانع قانونا من وقوع أحد أولئك الرجال تحت طائلة المادة ١١٠ من قانون العقوبات إذا حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف، أيا كان الباعث له على ذلك . أما التفرقة فى قيمة الحجية بين الاعتراف الذى يدلى به المتهم فى محضر تحقيق يجرى على يد السلطة المختصة والاعتراف الذى يدلى به فى محضر البوليس، فلا عبرة به فى هذا المقام مادام القاضى الجنائى غير مقيد — بحسب الأصل — بالأخذ بنوع معين من الدليل، وما دامت له الحرية المطلقة فى استمداد الدليل من أى مصدر فى الدعوى يكون مقتنعا بصحته . ولا يمكن القول بأن الشارع إذ وضع نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات إنما أراد بها حماية نوع معين من الاعترافات، لأن ذلك يكون تخصيصا بغير مخصص ولا يتمشى مع عموم نص المادة المذكورة .

(٢٦٥)

القضية رقم ١١٧٩ سنة ٤ القضائية

(أ) اختصاص . محكمة الجنج . حكمها بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . إحالة الدعوى إليها . من جديد طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وجوب نظرها . متى يصح لمحكمة الجنج أن تمتنع عن نظرها ؟

(ب) قاضى الإحالة . قراره بإحالة دعوى الجنائية إلى محكمة الجنج . طريق الطعن فيه . عدم الطعن فيه يجعله نهائيا . لا يجوز لقاضى الإحالة الرجوع فيه . لا يجوز للحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها . (قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ١٤٨

و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق ١٢ "ج" و ١٣ تشكيل)

١ — إن قضاء محكمة الجنج لأول مرة بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة لا يمنعها من نظر الدعوى فيما بعد إذا أحيلت إليها من جديد لتفصل فيها على أساس أنها

جناية اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة، لعدم تعارض ذلك مع قضائها الأول بعدم الاختصاص . وهذا هو ما قصد إليه الشارع بتحريمه في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على محاكم الجنج الحكم بعدم الاختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقا للقانون المذكور . وقد أتى أمر التحريم بصيغة عامة ، فهو يشمل الدعاوى التي تعرض على محاكم الجنج لأول مرة والتي سبق لها الحكم فيها بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . ومحل كل ذلك إذا لم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق ويكون من شأنها تغيير التهمة إلى جناية أشد، فإذا استجد شيء من ذلك فلا ينطبق عليها هذا التحريم .

٢ — إن قرار قاضي الإحالة بإحالة نظر الجناية إلى القاضي الجزئي متى رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص عليها في المادتين ٢١٥ و ٢١٥ و ٢١٥ من قانون العقوبات أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة طبقا للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ — هذا القرار له قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه يكسب المتهم حقا بإحالاته إلى محكمة الجنج لتطبيق عقوبة الجنحة عليه . وقد رسم القانون طريقة الطعن فيه ، فأجاز للنائب العمومي وحده الطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة ، بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار . فإذا لم يطعن فيه النائب العمومي في المدة المذكورة يصبح نهائيا ، ولا يجوز لقاضي الإحالة الرجوع فيه لأنه استنفد سلطته بشأنه . كما لا يجوز للمحكمة التي أحيلت إليها الدعوى بموجب هذا القرار أن تقضى بعدم اختصاصها .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن إجراءات هذه المادة تلخص في أن النيابة العامة رفعت
الدعوى على الطاعنين وآخرين أمام محكمة دكرنس الجزئية على اعتبار أنها جنحة

ضرب بالمواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظرها ظهر أن أحد المجنى عليهم وهو حسن حسن الحداد أصيب بعاهة مستديمة فقضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فقدمتها النيابة لقاضى الإحالة فأصدر قراره بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ بإحالتها على المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الخنعة طبقا للقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ففصلت فيها تلك المحكمة فعلا بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ غيابيا بالنسبة لثلاثة متهمين آخرين وحضوريا للباقيين ببراءة البعض وإدانة الباقيين . فاستأنفته النيابة بالنسبة للأربعة الأول من الطاعنين فقط ، واستأنفه جميع المحكوم عليهم حضوريا ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ بإلغاء الحكم وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم نهائى بعدم اختصاصها استنادا على حكم بهذا المعنى صدر من محكمة النقض بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ ؛ أما المحكوم عليهم غيابيا من المحكمة الجزئية فعارضوا فى الحكم وترتب على معارضتهم أن قضت المحكمة بإلغاء الحكم المعارض فيه وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الخنعة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وإعادة القضية بالنسبة للاستأنف ضدهم للفصل فيها . فقدمت النيابة القضية لمحكمة الخنعة بالنسبة لجميع المتهمين فقضت بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للمتهمين السابق الحكم فى مواجهتهم ، ثم برأت اثنين ممن كانوا حوكوا غيابيا وأدانت تالثم . وأخيرا قدمت النيابة القضية لقاضى الإحالة بالنسبة للمتهمين المحكوم بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لهم فدفعوا أمامه بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لهم فقضى برفض دفعهم هذا وبإحالتهم على محكمة الجنايات ، وذلك بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ؛ وعند نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى العمومية أمام محكمة الجنايات لأن إحالتها على المحكمة من حضرة قاضى الإحالة جاء مخالفا للقانون ، وقضت محكمة الجنايات برفض الدفع الفرعى وباختصاصها بنظر الدعوى وفصلت فى الموضوع بإدانة الطاعنين فطعنوا فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام لسببين : أولهما حصول خطأ فى تطبيق القانون وبطلان جوهرى فيه . وثانيهما عدم تسبيب الحكم .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول أن قاضى الإحالة إذ أصدر قراره الأول الرقم ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ بإحالة القضية على محكمة الجنح على أساس عقوبة الجنحة قد استنفدت سلطته فلا يجوز له بعد ذلك أن يصدر قرارا آخر فى القضية نفسها بإحالة المتهمين على محكمة الجنايات لأنهم اكتسبوا حقا مستمدا من القرار الأول بمحاكمتهم أمام محكمة الجنح على أساس عقوبة الجنحة ، والعدول عن القرار الأول فيه إخلال بالحق المكتسب . أما ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الأخذ بهذا الدفع يقتضى إفلات المتهمين من العقوبة فلا ينهض حجة لمخالفة القانون لأن النيابة أخطأت فى عدم رفعها تقضا عن الحكم الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنح ، وهذا الخطأ من النيابة لا يسوغ تلافيه بالوقوع فى خطأ قانونى ظاهر . خصوصا وأن النيابة لم تكن استأنفت أول حكم صدر بالإدانة فى الدعوى الحالية من المحكمة الجزئية إلا بالنسبة للأربعة الأول من الطاعنين فقط ، فما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لمن لم تستأنف ضدهم النيابة لأنها بذلك قد سوات مركزهم ، ولا يجوز أن يكون استئناف المتهم سببا لتسوية حالته . وترتب على ذلك أن قدم الطاعنون لمحكمة الجنايات وحكم بادأتهم بالحبس فى حين أن زميلهم الذى كان متهما معهم فى نفس القضية وحوكم أمام محكمة الجنح قضى عليه بالغرامة فقط .

ومن حيث إنه ظهر من بيان الإجراءات التى تمت فى الدعوى الحالية أن محكمة الجنح حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأول مرة لأن الواقعة جنائية . فلما أحيلت إليها من قاضى الإحالة على أساس أنها جنائية اقترنت بظروف مخففة طبقا للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حكمت فيها المحكمة الجزئية على هذا الأساس ، ولكن المحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم وقضت فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص وأصبح هذا الحكم نهائيا لعدم طعن النيابة العامة فيه بطريق النقض مع أنه صدر مخالفا للقانون ، إذ أن قضاء محكمة الجنح الأول بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة لا يمنعها

من نظر الدعوى فيما بعد إذا أحييت إليها من جديد لتفصل فيها على أساس أنها جناية اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة لعدم تعارض ذلك مع قضائها الأول بعدم الاختصاص . وهذا ما قصد إليه الشارع بتحريمه على محاكم الجنح الحكم بعدم الاختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وقد أتى أمر التحريم بصفة عامة فهو شامل للدعاوى التي تعرض على محاكم الجنح لأول مرة والتي سبق لها الحكم فيها بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . ومحل كل ذلك إذا لم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جناية أشد . فإذا استجد شيء من ذلك فلا ينطبق عليها هذا التحريم (انظر الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجعل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة) . وقد وضعت محكمة النقض الأمور في نصائها باقرار هذا المبدأ في حكمها الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٤٩ سنة ٤٧ قضائية الذي عدلت به عن الحكم الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ بمعنى آخر .

ومن حيث إن قرار قاضي الإحالة بإحالة نظر الجناية للقاضي الجزئي إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص عليها بالمادتين ٢١٥ و ٢١٥٠ من قانون العقوبات أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة طبقا للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ — هذا القرار له قوة الشيء المحكوم فيه لأنه يكسب المتهم حقا بإحالته إلى محكمة الجنح لتطبيق عقوبة الجنحة عليه .

وقد رسم القانون طريقة الطعن فيه فأجاز للنائب العمومي وحده الطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار . فإذا لم يطعن النائب العمومي في المدة المذكورة يصبح القرار نهائيا ، ولا يجوز لقاضي الإحالة الرجوع فيه لأنه استنفد سلطته بشأنه ، كما لا يجوز للمحكمة التي أحييت عليها الدعوى بموجب هذا القرار أن تقضى بعدم اختصاصها إلا إذا استجدت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جناية أشد . وكل ذلك حرصا على حق المتهم المكتسب أن يمس .

ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جواز الرجوع في القرار المذكور في حالة ما إذا حكمت محكمة الجنح بعدم اختصاصها في القضية التي أحيلت عليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قياسا على الصورة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات . لا محل لذلك لأن محكمة الجنح التي أحيلت عليها الدعوى طبقا للقانون المذكور لا تملك الحكم بعدم الاختصاص فإذا فعلت وجب إصلاح حكمها بالطعن فيه أمام محكمة النقض ، ولأنه لا وجه للقياس بين هذه الحالة وحالة الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات لأن تلك الفقرة تفرض قيام الخلاف بين محكمة الجنح وقاضى الإحالة على وصف الواقعة فترى محكمة الجنح أنها جناية وتحكم بعدم اختصاصها ويرى قاضى الإحالة أنها جنحة ، لذلك رخص له القانون بإحالتها على محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين الجناية والجنحة . أما الحالة المعروضة فلا خلاف فيها على أن الواقعة جنسية وأنها اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة وإنما الخلاف على الجهة التي تنظرها أهى محكمة الجنح أو محكمة الجنايات . ولا خيرة في ذلك خصوصا وقد فصل القانون نفسه في هذا الخلاف بأن حرم على محكمة الجنح الحكم بعدم الاختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإذا فعلت وجب الطعن في حكمها بطريق النقض لإصلاح الخطأ كما تقدم القول . وإذا لم تطعن النيابة فيه فتكون قد سدّت طريق المحاكمة وهو ما يستفيد منه المتهم حتما . ولا عبرة بما تعلل به الحكم المطعون فيه من أن القول بعدم جواز إحالة المتهمين على محكمة الجنايات بعد أن تقررت إحالتهم على محكمة الجنح طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يترتب عليه إفلات مجرم من العقاب دون مبرر أو سبب قانونى . لا عبرة بذلك لأن مثل هذه الاعتبارات العملية لا يقام لها وزن عند تطبيق القانون تطبيقا سليما لا سيما وأن تلك النتيجة التي ينكرها الحكم المطعون فيه لم تنشأ عن عيب في القانون نفسه بل نشأت عن خطأ في تطبيقه وتأويله .

ومن حيث إنه مهما يكن السبب الذي حدا بالنيابة العامة إلى عدم الطعن بطريق النقض في حكم محكمة الجنح المستأنفة الرقم ٢ فبراير سنة ١٩٣١ الذي قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم الاختصاص فإن حق المتهمين في محاكمتهم أمام محكمة الجنح على أساس عقوبة الجنحة قد ثبت لهم بقرار قاضي الإحالة الرقم ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ الذي أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه من النائب العمومي طبقا للقانون . ولذلك يكون قرار قاضي الإحالة الثاني الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ باحالتهم على محكمة الجنايات باطلا قانونا ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى باطلا أيضا ويتعين نقضه برمته والحكم بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات . ولا محل بعد ذلك لبحث باقي أوجه الطعن .

(٢٦٦)

القضية رقم ١٢١٠ سنة ٤ القضائية

- (١) حرمة المنازل . دخولها يجب أن يكون برضا أصحابها . كيف يتحقق هذا الرضا ؟
 (ب) حرمة المنازل . تفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة . ندب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية . الشروط الواجب توافرها في هذا التدب .

(المواد ٥ تحقيق و ٨ من الدستور و ١١٢ ع)

١ — إن حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضي أن يكون دخولها برضا أصحابها، وأن يكون هذا الرضا صريحا لا لبس فيه وحاصلا قبل الدخول، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن، إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعا عن الخوف والاستسلام . فاستناد محكمة الموضوع إلى هذا الرضا الضمني لا يصح .

٢ — إن ندب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة، فلا يكفي إذن أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم الدليل .

على ذلك . وكل تفتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة حيث
يوجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلا ولا يصح الاعتماد عليه وعلى شهادة من أجروه
ولا على ما أثبتوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش ، لأن ذلك كله مبناه الإخبار عن أمر
جاء مخالفا للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانونا بمقتضى المادة ١١٢ ع .

(٢٦٧)

القضية رقم ١٣٨٨ سنة ٤ القضائية

إحراز سلاح . قانون إحراز وحمل السلاح . عدم سريانه على رجال القوة العمومية ولو كان السلاح
المحرز واحدا أو أكثر .
(القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ ومنشور وزارة الداخلية رقم ٢٠ سنة ١٩٢٣)

إن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ لا يسرى على رجال القوة العمومية — الذين منهم
مشايخ البلاد — وذلك بناء على الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون .
فسواء أكان السلاح الموجود عند أحد أفراد القوة العمومية واحدا أو أكثر، فإن
القانون المذكور لا يسرى عليهم ، ومخالفته لا تؤدي إلى عقابهم بمقتضاه . ولا
يعارض ذلك منشور الداخلية رقم ٢٠ سنة ١٩٢٣ ، إذ لا نص فيه على عقوبة من
حمل منهم زيادة على سلاح واحد بلا رخصة ، بل هو يحظر عليهم أكثر من سلاح
واحد فمن خالفه لا يعاقب جنائيا بل يعاقب إداريا إن كانت هناك عقوبة إدارية
مفروضة على المخالفة .

(٢٦٨)

القضية رقم ١٣٩٣ سنة ٤ القضائية

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ تقدير توافر هذا الركن
موضوعي .
(المادة ٢٦٤ ع)

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم
على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة وأن الشخص المبلغ في حقه

برىء مما نسب إليه، وأن يكون ذلك بنية الإضرار بالمبلغ ضده . وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(٢٦٩)

القضية رقم ١٣٩٤ سنة ٤ القضائية

مسود . متى تنطبق المادة ٥٠ ع ؟ (المادتان ٥٠ ع والأول من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجماع).

إن نص المادة (٥٠) من قانون العقوبات صريح في أن العائد في الجرائم الميينة بها لا يستحق عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها إلا إذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة تامة لا مجتود شروع . فإن كانت الجريمة الأخيرة شروطا في إحدى الجرائم الميينة بتلك المادة امتنع تطبيقها ، وأمكن عندئذ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجماع إذا توفرت شروطها .

(٢٧٠)

القضية رقم ١٥١٩ سنة ٤ القضائية

(١) قذف . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

(ب) حسن النية . محله . (المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ ع)

١ - إن القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للقذوف من شأنه لو صح أن يالحق بهذا الأخير ضررا ماثيا أو أدبيا . وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقا للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف ، إلا أن عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدلولها وبأنها تمس المجنى عليه في سمعته أو تستلزم عقابه . وعندئذ يكون مبنى هذه العبارات حاملا بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي ،

فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دايلا خاصا على توفر هذا الركن . ولكن يبقى لهم حق إدحاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه فيما كتب .

٢ - حسن النية الذى اشترط القانون المصرى توفره لدى القاذف تبريرا لطعنه فى أعمال الموظفين لا يكفى وحده للإعفاء من العقاب ، وإنما يجب أن يقترن بإثبات صحة الواقعة المسندة إلى الموظف العمومى . فاذا عجز القاذف عن إثبات الواقعة فلا يفيد الاحتجاج بحسن نيته .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا .
من حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وما بنى عليه من الأسباب فى الميعاد القانونى .

عن الوجه الأول

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن محكمة الموضوع رأت فى مقال ثانى الطاعنين المنشور بجريدة السياسة اليومية الصادرة فى ٢٢ يونه سنة ١٩٣٣ ما يفيد أنه أسند إلى الوزير واقعة معينة هى أنه يتستر على إدارة الأمن الأوربية تشبها منه بالأجر الذى يغدق عليه مع أن إسناد هذه الواقعة - حتى لو فرض أن المقال يفيد - لا يندرج تحت واقعة القذف المبينة بالتحديد فى وصف التهمة وهى إسناد الكذب للوزير فيما أدلى به من تصريح لدى مجلس النواب فى ١٤ يونه سنة ١٩٣٣ والتحقيقات نفسها تفيد ذلك إذ ثبت فيها أن الطاعن الثانى طالب من النيابة تحقيق بعض وقائع متعلقة بمقال ٢٢ يونه سنة ١٩٣٣ فلم تلب طلبه هذا . وإذن فما كان للمحكمة أن تنظر فى تلك الواقعة مادامت الدعوى العمومية لم ترفع بشأنها ، وما كان لها تبعا لذلك أن تعاقب الطاعن عليها حتى لو كانت ترى فيها قذفا . وحيث إن الواقع هو أن النيابة العامة رفعت الدعوى الحالية ضد الطاعنين متهمة إياهما بأنهما قذفا علنا محمود فهمى القيسى باشا وزير الداخلية بسبب أمور

تتعلق بوظيفته بأن أسندا إليه أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وهي أنه وزير غير نزيه وأنه كذب عمدا في بيان ألقاه في مجلس النواب بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ بشأن أعمال المبشرين في مصر والوسائل التي أعدتها الحكومة لإيواء اليتامى وأبناء المعوزين من عدوان المبشرين . وطريقة هذا الإسناد هي أنهما ألفا مقالين تضمنتا هذه الأمور ونشراهما في جريدة السياسة اليومية التي يرأس الأول منهما تحريرها ، وقد نشر المقال الأول في عدد ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ تحت عنوان "التصريحات الوزارية وما يجب فيها من نزاهة" ، والمقال الثاني في عدد ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ تحت عنوان "كارثة التبشير الخطيرة والحديث عنها في مجلس النواب الحاضر" . وواضح من هذا الوصف أن النيابة تهم الطاعتين بأنهما نسبا لوزير الداخلية عدم النزاهة والكذب . ومظهر ذلك هو أنه ألقى تصريحاً غير صحيح في مجلس النواب بشأن أعمال المبشرين في مصر . وتلك هي الواقعة التي أرادت النيابة أن ترفعها إلى المحكمة باعتبار أنها قذف في حق وزير الداخلية . ويبين من الرجوع إلى المقالين المذكورين أن أولهما وهو مقال ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ متصل حقيقة اتصالاً تاماً بهذا الوصف فإن ما جاء فيه كان خاصاً : (أولاً) بما ذكره الوزير في تصريحه أمام مجلس النواب عن تخصيص الحكومة مبالغ سبعين ألف جنيه لإقامة ملاجئ ومدارس لإيواء اليتامى وأبناء الفقراء . (ثانياً) بما زعمه الكاتب من أن هذا غير الواقع على الإطلاق وأن الحقيقة هي أن هذا المبلغ مخصص بموجب مشروع قانون منع التسول لإقامة ملاجئ لإيواء المتسولين . (ثالثاً) بما أسنده الكاتب للوزير بناء على هذا الفهم من عدم النزاهة والصدق في القول . أما مقال ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ فيدور حول موقف مجلس النواب ووزير الداخلية إزاء أعمال المبشرين والأخطار التي تتعرض لها البلاد بسبب ما يأتونه من الأعمال غير المشروعة نحو أبناء البلاد . وقد نعى الكاتب في مقاله هذا على المجلس ووزير الداخلية معا عدم مجتهدتهما في هذا الأمر الخطير ، ثم تساءل عما عساه يكون سبباً لهذا الموقف ، وانهى به التساؤل إلى أن يرجح أن السبب هو أن الحكومة لا قبل لها بالمبشرين مهما

اجترحوا لأنهم في حماية إدارة الأمن العام الأوربية . وقال إنه كان أجدر بالوزير أن يجاهر بهذه الحقيقة وأن لا يرى واجبا عليه أن يتستر على إدارة الأمن الأوربية في أمر يرى هو فيه خطرا على بلاده ولكنه لا يستطيع دفعه . ثم خلس من ذلك إلى القول بأن هذا الموقف أى التصريح بالحقيقة قد يؤدى بالوزارة إلى الاستقالة وهو أمر لا تتغيه . كما قال إن الوزير الذى لا يوطن نفسه على الاستقالة إذا رأى نفسه عاجزا عن الدفاع عن مصلحة وطنه وعن دين وطنه وكرامة وطنه ليس وزيرا إنما هو أجير يغدق عليه في الأجر فيستمرى المرعى ويخشى إن هو تركه أصابه الشر والأذى . هذا هو ما تضمنه المقال الثانى . وظاهر منه أنه لا يتصل بواقعة التهمة التى رفعتها النيابة وقوامها تصريح الوزير أمام مجلس النواب فى ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ ، بل إنه يشتمل على واقعة أخرى هى تستر الوزير على إدارة الأمن الأوربية فى حمايتها المبشرين ، ولم تشأ النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الواقعة ولو أنها أشارت فى وصف التهمة إلى مقال ٢٢ يونيو . ولقد يؤكد هذا الفهم ما ورد بمحضر جلسة المحاكمة الرقم ٧ أبريل سنة ١٩٣٤ إذ سأل الدفاع النيابة عما اذا كانت تسلم بما قيل عن إدارة الأمن العام فأجاب ممثل النيابة بأن النيابة لا تسلم بأمر لم تحققه . ولا ريب فى أن هذه الإجابة تقطع فى أن النيابة لم تحقق واقعة القذف التى أسندها الكاتب لوزير الداخلية فى مقال ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ وفى أنها لم ترفع الدعوى بها . هذا وقد ترفع الدفاع عن الطاعنين على هذا الأساس ، وما كان للحكمة ، والحال على ما أوضح ، أن نتناول الوقائع الواردة فى مقال ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ وتستخلص منها تهمة تسندها إلى الطاعنين بقولها إن كاتب المقال قصد أن يسند لوزير الداخلية أنه مع علمه بخطورة مسائل التبشير وعجزه عن أى عمل لدفع شرها فانه يتستر على إدارة الأمن الأوربية فى أمر يرى هو فيه خطرا على بلاده وهو حماية مسترकिन بويد للبشرين وتدخله فى التحقيقات الخاصة بهم ، وأن تستره بهذه الكيفية مرجعه تشبته بالأجر الذى يغدق عليه والذى يخشى إن هو تركه أن يصيبه الشر والأذى . ثم عقببت المحكمة على ذلك بأنه قد ظهر لها عدم صحة

هذه الواقعة فأدانت الطاعنين على هذا الأساس . ولا جدال في أن مثل هذا الحكم باطل بطلانا جوهريا لأنه فصل في واقعة لم ترفع بشأنها الدعوى ، وما كان للحكمة أن تتجاوز الواقعة المطروحة لديها عملا بالمبادئ الأولية العامة ، خصوصا وقد بان لها من المرافعة أن النيابة لم تحقق دفاع الطاعنين بشأن الواقعة الواردة في مقال ٢٢ يونيو . وكل ما يمكن أن يقال بشأن إدماج هذا المقال في وصف التهمة أن النيابة أتت به ليكون مؤيدا للواقعة المرفوع بشأنها الدعوى وهي المستمدة من مقال ٢٠ يونيو الخاصة بتصريح الوزير في مجلس النواب . وواضح مما تقدم أن لا علاقة للمقال الثاني بهذا التصريح .

وحيث إنه مما تقدم يكون الحكم الصادر بإدانة الطاعنين عن التهمة المستمدة من مقال ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ قد جاء على غير أساس . ولذا يتعين قبول الوجه الأول من الطعن وبراءة الطاعنين من التهمة المذكورة .

عن الوجه الثاني الخاص بالطاعن الأول

وحيث إن محصل هذا الوجه هو أن جريمة القذف لم تكن متوفرة الأركان لما يأتي : (أولا) لأن ما جاء في مقال ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ من إسناد واقعة عدم الصديق للوزير في بيانه الذي ألقاه في مجلس النواب لا يعد قذفا بالمعنى القانوني ؛ وإنه إن عد كذلك فلا عقاب عليه لما جرى عليه العرف من اعتبار كذب رجال السياسة أمرا غير شائن لهم . (ثانيا) لأن الطاعن لم يكن لديه قصد جنائي في هذا الإسناد بل كان سليم النية . (ثالثا) لأن الطاعن دلى على أن الوزير لم يكن صادقا حين قال في بيانه إن السبعين ألفا من الجنهات ستخصص لإنشاء معاهد وملاجئ .

عن الشرط الأول

وحيث إن العبارات الواردة في المقال صريحة في أن وزير الداخلية محمود فهمي القيسي باشا كان غير صادق فيما أدلى به من قول لدى مجلس النواب في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ بشأن تخصيص مبلغ السبعين ألف جنيه لمقاومة أعمال التبشير وأنه تغفل

الجمهور بتصريحه غير الصحيح وأراد كسب عطفه ، وأن هذا العمل لا يتفق مع النزاهة السياسية مما كان يجب أن يتجنبه الوزير . وهذا لا شك قذف واضح في حق الوزير لا يعفى من العقاب عليه إلا أن يكون القاذف حسن النية وأن يكون ما قذف به صحيحا (مادة ٢٦١ من قانون العقوبات) .

وحيث إن ما يدعيه الطاعن الأول من أن واقعة عدم الصديق المسند للوزير في بيانه الذي ألقاه في مجلس النواب لا تعد قذفا إذ لا يترتب على عدم صحتها احتقار الوزير لدى مواطنيه لأن كذب رجال السياسة لا يشينهم — هذا القول لا يستند إلى أساس صحيح ، ولا تشاطر المحكمة الدفاع في هذا الرأي وترى أنه إذا ثبت أن ما صرح به الوزير لدى مجلس النواب كان غير صحيح فإن في ذلك مساسا بمكانته وتحقيرا له لدى الناس .

عن الشطر الثاني

وحيث إن ما دفع به الطاعن من أنه لم يكن لديه قصد جنائي عند ما نشر مقال ٢٠ يونية سنة ١٩٣٣ وأنه كان من المتعين مع ذلك على النيابة أن تقيم الدليل على أن ما صدر عنه كان إرضاء لشهوة مرذولة ورغبة في تحقير الوزير، وهي إذ لم تقدم دليلا على ذلك فقد كان واجبا على المحكمة أن تقضى ببراءة الطاعن لأن جريمة القذف المسندة إليه تكون قد فقدت أحد أركانها وهو القصد الجنائي .

وحيث إن القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضررا ماديا أو أدبيا . وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقا للقواعد العامة إثبات توفره لدى القاذف إلا أن العبارات ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم الطاعن بمدلولها وبأنها تمس المجنى عليه في سمعته أو تستلزم عقابه . وعندئذ يكون مبنى هذه العبارات حاملا بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي ، فلا تكون النيابة عندئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلا خاصا على توفره هذا الركن ، ولكن يبقى للتهمة حق إدحاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ المقال وإثبات عدم توفر القصد

الجنائى فيما كتب . والواقع فى هذه الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد استظهر على أساس وضوح ألفاظ المقال ركن القصد الجنائى فقال بشأنه "إن المقال فى مبناه ومعناه يدل صراحة على أن الكاتب له قصد أن يرمى وزير الداخلية محمود فهمى القيسى باشا بالكذب وعدم النزاهة وتغفل الجمهور لكسب عطفه أى لتحقيق مصلحة شخصية . وذلك باستناد واقعة معينة إليه وهى عدم صدقه فى التصريح الذى ألقاه فى مجلس النواب بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ ذلك التصريح المنقوه عنه فى المقال المذكور" . ووضح من هذا أن محكمة الجنايات استظهرت القصد الجنائى من نفس ألفاظ المقال ، وهذا من حقها الذى لا جدال فيه .

وحيث إن ماقله الطاعن عن سلامة نيته إن هو إلا خلط بين القصد الجنائى الذى هو ركن من أركان جريمة القذف — وبين حسن النية الذى اشترط القانون المصرى توفره لدى الكاتب تبريرا لطعته الصادق فى أعمال الموظفين . فضلا عن أن الطاعن لا مصلحة له فى الاحتماء بحسن النية بعد أن رخصت له المحكمة بإثبات صحة الواقعة المستندة للوزير فعجز ، بل قد تبينت صحة التصريح للحكمة كما هوأت . وظاهر أن حسن النية لا يعفى من العقاب إلا إذا اقترن بإثبات صحة الواقعة المستندة إلى المحنى عليه ، فليس للطاعن إذن سبيل إليه .

عن الشطر الثالث

وحيث إنه فيما يتعلق بما يزعمه الطاعن من أنه أثبت صحة الوقائع التى أسندها للوزير وهى أنه كان غير صادق فى تصريحه لدى مجلس النواب بشأن تخصيص مبلغ السبعين ألف جنيه لمقاومة أعمال المبشرين فإن كل ما قاله الطاعن بهذا الشأن ليس إلا مناقشة فى تقدير الأدلة مما عمل الكلام عليه لدى محكمة الموضوع ، وهى قد فصلت فى هذا الخلاف وقطعت بعدم صحة ما نسبته الطاعن للوزير ، واستندت فيما رأت إلى المذكرات المتبادلة بين وزارتى الداخلية والمالية ومضبطة مجلس النواب التى استخلصت منها جميعا أن اعتماد السبعين ألف جنيه خصص حقيقة لإنشاء ملاجئ للعوزين وأبناء السبيل لمقاومة أعمال التبشير ، وأن هناك اعتمادات

وإجراءات أخرى بذلت لإنشاء ملاجئ للعجزة تنفيذاً لقانون منع التسول . وفي هذا الذي استندت إليه محكمة الجنايات في حكمها المطعون فيه ما يؤدي إلى ما وصلت إليه من نتيجة هي صدق الوزير فيما أدلى به من تصريح أمام مجلس النواب . أما ما ينعاه الطاعن على سكوت الحكم عن الرد على ما تمسك به من تخصيص مبلغ ألفي جنيه من السبعين ألفاً ملجأ حديثي الولادة بالجيزة مريداً به الاستدلال على أن تصريح الوزير لم يكن صادقا في تفاصيله — ما ينعاه الطاعن هذا في غير محله لأن محكمة الموضوع قد عوّلت في حكمها على الأدلة المبررة لوجهة نظرها، وليس سكوتها عن هذا الدليل إلا أنها لم ترفيه ما يستحق الرد .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن بالنسبة للتهمة المستمدة من مقال ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ في غير محله . ولكن نظراً لأن الحكم الصادر على الطاعن الأول بالعقوبة كان في آن واحد عن هذه التهمة والتهمة الأخرى التي ظهرت براءته منها، وكان تقدير العقاب ملحوظاً فيه بطبيعة الحال أن يكون جزاء عن التهمتين معا فإن المحكمة تجدد هذا الظرف مستلزماً تقض الحكم فيما قضى به من عقوبة بالغرامة وبالعقوبة التي يسنها لها بعد توقيع العقوبة بالقدر المناسب حسبما نتيه من تقدير محكمة الموضوع، وترى بناء على هذا الاعتبار أن القدر المستحق من الغرامة المقضى بها هو أدناها المنصوص عليه في المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات . ولا يبقى بعد ذلك محل للحكم بغلق الجريدة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بزمته وبراءة الطاعنين من تهمة القذف المستمدة من مقال ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ وتغريم حفي بك محمود ٥٠ جنياً مصرياً عن تهمة القذف المستمدة من مقال ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ .

(٢٧١)

القضية رقم ١٥٢٥ سنة ٤ القضائية

محام . موقفه من المتهم الذى يوكله . (المادة ٥١٢ مدنى)

إن موقف المحامى عن المتهم لا يعدو أن يكون موقف وكيل من موكله . ولا مشاحة فى أن الوكيل لا يملك من الأمر أكثر مما يملك الأصيل فليس له إذن أن يعارض فى تنازل حاصل من موكله . أما أن يتخذ المحامى لنفسه صفة القيامة على موكله فى المسائل الجنائية فتلك دعوى لا تستند إلى أصل من الواقع ولا من القانون ، لأن قيامة شخص على آخر لا تثبت إلا بحكم يصدر بذلك ممن يملكه . وإذن فإذا طلب محامى المتهم إحالته إلى الكشف الطبى لاختبار قواه العقلية ثم تنازل المتهم نفسه عن هذا الطلب ولم يرد الحكم عليه ، فلا يصح الطعن فى هذا الحكم بمقولة إنه قد أخطأ فى تعويله على تنازل المتهم فى حين أنه كان يجب التعويل على طلب المحامى . وغاية ما فى الأمر أنه يكون على محكمة الموضوع أن ترقب حالة المتهم المتنازل ترى ما إذا كان تنازله هذا صادرا عن عقلية غير مترنة فلا تحفل به . وتقرر برغمه إحالته إلى الطبيب الشرعى ، أم أن المتهم ليس به ما يدل على خبل عقله فتقبل تنازله .

جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٧٢)

القضية رقم ١٥١٨ سنة ٤ القضائية

هتك عرض . . . مناط تحقق الجريمة . . . تفيل غلام فى وجهه فى غرفة مقفلة وعضه فى موضع التقييل . لا جريمة . (المادة ٢٣١ عقوبات)

لا يعتبر هتك عرض إلا المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفا فى حكم العورات ، وكذلك الأفعال الأخرى التى تصيب جسمه فتخدش حياته العرضى لمبلغ ما يصاحبها من فحش .

فاذا قاد المجنى عليه شخصان إلى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ، وقبله أحدهما في وجهه ، وقبله الثانى على غرة منه في قفاه وعضه في موضع التقبيل ، فهذا الفعل لا يعتبر إذن هتك عرض ولا شروعا فيه ، كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من جرائم إفساد الأخلاق .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الطعن أن قرار الإحالة المطعون فيه اعتمد على حكمي محكمة النقض الصادر أولها في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وثانيهما في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ مع أن المبدأ الذى قرره هذان الحكمان لا يتناول جريمة هتك العرض إلا من ناحية ما يقع على عورات المجنى عليه فقطع بأن كل مساس بهذه العورات هو هتك عرض ولكنه لم يقل إن هتك العرض لا يكون إلا بهذا المساس . ولا شبهة في أن هناك أفعالا تعد من قبيل هتك العرض وهى مع ذلك لا تصيب من جسم المجنى عليه موضعا يعد عورة . ولقد قصد الشارع بالعقاب على جرمي هتك العرض والوقاع كرها حماية العرض الذى هو تلك المناعة الأدبية التى يصون بها الرجل أو المرأة بضعه من اتصال جنسى غير مشروع . والمساس بالعورات لا يهتك العرض إلا لما يهتف به من خطر الوطء الحال ، ذلك الخطر الذى يثير الوجدان فتندفع الجوارح لردّه والفرار منه . وهذا هو المعنى الذى ينبغى التوسل به في التمييز ما يعتبر هتكاً للعرض وما لا يعتبر كذلك . وهذا المقياس تنطبق عليه ظروف هذه الدعوى لأن العض والتقبيل هما من مقتضات الوطء كما لا يخفى ، خصوصا وقد تكرر التقبيل .

ومن حيث إنه لا مزية في أن المبدأ الذى قررتة هذه المحكمة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤٥ قضائية والذى ردّدته في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٥٣٦ سنة ٤ قضائية .

لم يرد به حصر الحالات التي يصح أن تندرج تحت جريمة هتك العرض والقول بأن ما عداها خارج حتما عن الجريمة المذكورة، وإنما هو مبدأ جزئي تناولت فيه المحكمة جريمة هتك العرض من ناحيتها الأكثر وقوعاً، تلك الناحية التي يقع فيها المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفاً في حكم العورات . وقطعت المحكمة بأن مثل هذا المساس يجب حتماً وفي كل الأحوال أن يعدّ من قبيل هتك العرض لما فيه من الإخلال بحياء المجنى عليه العرضي . وظاهر أن هذا لا يفيد أن أفعال هتك العرض محصورة في هذه الناحية أو أن الجريمة لا يتصور وقوعها إلا على هذا النحو بل قد يتصور العقل — في أحوال قد تكون في ذاتها نادرة أو قليلة الوقوع — إمكان الإخلال بحياء المجنى عليه العرضي بأفعال لا تصيب من جسمه موضعاً يعدّ عورة ، ولا يجوز مع ذلك التردد في اعتبارها من قبيل هتك العرض نظراً لمبلغ ما يصاحبها من فحش ، ولأنها من ناحية أخرى أصابت جسم المجنى عليه فحدثت حياءه العرضي وإن لم يقع المساس فيها بشيء من عوراته كما لو وضع الجاني عضوه التناسلي في يد المجنى عليه أو في فمه أو في جزء آخر من جسمه لا يعدّ عورة . فهذه الأفعال ونظائرها لا يمكن أن يشك في أنها من قبيل هتك العرض . وكل ذلك مما ينبغي أن يبقى خاضعاً لتقدير المحكمة إذ من المتعذر — إن لم يكن من المستحيل — حصره في نطاق واحد وإخضاعه لقاعدة واحدة . ولا تغني القاعدة التي تقترحها النيابة في طعنها الحال في التمييز بين هتك العرض وغيره لأنها تتركز في أساسها على إحساس المجنى عليه ومبلغ فهمه لمعنى الأفعال الواقعة على جسمه . وظاهر أن هذا وحده لا يصلح معياراً للتمييز بين فعل وآخر .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة بحسب ما جاء بالقرار المطعون فيه أن محمد عبد النبي مرسى أحد زملاء المجنى عليه قاد المجنى عليه إلى منزل المتهم الأول بحجة مشاهدة دراجة يرغب المتهم المذكور في بيعها وذلك بقصد شرائها شركة بينهما . فلما هم المجنى عليه بالدخول من باب الشقة قابله المتهم الأول وقبله في خده مباغته ثم قاده هو وزميله إلى حجرة أجلسهما فيها ، وبعد برهة دخل عليهم المتهم الثاني وابتدر

المجنى عليه بأن عضه في رقبته، ثم قبله فيها . ولما رأى المجنى عليه ذلك غادر المكان في الحال رغم معارضة المتهمين له وإلحاحهما عليه بالبقاء . ورأت النيابة أن الواقعة هناك عرض وقدمت المتهمين إلى قاضي الإحالة فقرر أن الفعل المسند إلى المتهمين لا يكون جريمة هناك العرض ولا الشروع فيها كما أنه لا يمكن أن يعدّ فعلاً فاضحاً لأنه وقع في غير علانية .

ومن حيث إن القرار المطعون فيه أصاب فيما رآه لأن الفعل — على ما فيه من إخلال بالحياء ومخالفة للآداب المتواضع عليها بين الناس — لا يصل في نظر هذه المحكمة بحسب الأقيسة السابق الإشارة إليها إلى الحد الذي يصح معه أن يعدّ جريمة هناك عرض ولا شروعا فيها، كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

(٢٧٣)

القضية رقم ١٥٩٥ سنة ٤ القضائية

استئناف . كيفية رفضه . (المادة ١٧٨ تحقيق)

يحصل الاستئناف ويعتبر قائماً بتقرير كتابي يحترق في قلم كتاب المحكمة المختصة بتلقيه، وفقاً للمادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات . وهذا التقرير يحصل من رافع الاستئناف . وليس في نص المادة ١٧٨ المذكورة ما يمكن أن يفهم منه أنه يكفي لحصول الاستئناف التقرير به شفها في الجلسة أو تقريره كتابة بغير الصورة التي نصت عليها المادة . لهذا يكون تأشير عضو النيابة على الرول أو على ملف القضية بعبارة "يستأنف" غير كاف لاعتبار الاستئناف قائماً، لأن ذلك يخالف الشكل الذي حددته المادة ١٧٨ المذكورة من وجوب حصوله بورقة رسمية أمام الكاتب المختص .

(٢٧٤)

القضية رقم ١٥٩٦ سنة ٤ القضائية

استئناف . ككيفية رفعه . (المادة ١٧٨ تحقيق)

إن الدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحضره موظف قلم الكتاب مينا فيه حضور صاحب الشأن أمامه وطلبه إثبات رفع الاستئناف عن الحكم الذي يتظلم منه . فإذا لم يتبع الكاتب هذا الوضع الذي رسمه القانون في المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات يكون الإجراء معدوما ولا أثر له ، ولا يفنى عن ذلك ما يكون قد أثبتته من البيانات الأخرى التي تدل على نية رفع الاستئناف . فالتأشير من النيابة على الرول أو على ملف القضية أو في الكشف المرسل للرئاسة برغبة استئناف حكم معين غير كاف لاعتبار هذا الاستئناف قائما .

(٢٧٥)

القضية رقم ١٥٩٧ سنة ٤ القضائية

ضرب أفضى إلى موت . رابطة السببية . تقديرها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

(المادة ٢٠٠ عقوبات)

إن السببية في القانون الجنائي مسألة موضوعية بحتة ، لقاضي الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل ، ومتى فصل في شأنها لإثبات أو نفي فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا من حيث الفصل في أن أمرا معينا يصلح قانونا لأن يكون سببا لنتيجة معينة أو لا يصلح . فإذا قرر قاضي الإحالة — إستنادا إلى ما أوضحه الطبيب الشرعي في تقريره عن الحادثة — أن الضرب الذي وقع من المتهم على المجنى عليه ليس له علاقة بالوفاة إطلاقا ، فليس لمحكمة النقض أن تتعرض لقرارها هذا .

جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٧٦)

القضية رقم ٢٠٥٦ سنة ٣ القضائية

معارضة . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . متى يصح ؟ (المادة ١٣٣ تحقيق)

إن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن (أى بدون تعرض للوضوح) عملاً
بالمادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات هو جزاء يجب ألا يصيب إلا المعارض
المتخلف عن الجلسة الأولى للمعارضة ، لا المعارض الذى يحضر مرة أو أكثر
ثم يتخلف بعد ذلك .

(٢٧٧)

القضية رقم ١٢١١ سنة ٤ القضائية

اختلاس أموال أميرية . موظف . من هو ؟ (المادة ١٠٣ عقوبات)

إن لفظة موظف الواردة بالمادة ١٠٣ عقوبات ليست مقيدة بأية صفة
أخرى ، كما هو الحال فى المواد السابقة على المادة المذكورة ، بل هى تشمل جميع
فئات موظفى الحكومة ، لا فرق بين الدائمين منهم وغير الدائمين ولا بين ذوى الحق
فى المعاش ومن لا حق لهم فيه^(١) . والقصد من هذا التعميم هو بلا ريب حماية مال
الدولة من أن يعيث به أحد من التابعين لها ، سواء بأخذه لنفسه أو بتسهيل سلبه
على الغير .

(١) كان بعض الطاعنين كناسين وكان أحدهم جنائياً وكان آخر ممكراً وقد اتهمتهم النيابة العمومية
بأنهم بصفتهم موظفين بمصلحة الجمارك مهلوا لباقي المتهمين أن يدخلوا فى ذمتهم مبلغ ... من أموال
الحكومة بصفة دروباك بدون وجه حق ، بأن مهلوا لهم استبدال بعض صناديق مجاير ندبوا للحفاظ عليها
أثناء نقلها من بحرك السويس إلى بحرك بور توفيق بأخرى تشتمل على ورق مجاير .

(٢٧٨)

القضية رقم ١٦٠١ سنة ٤ القضائية

تبديد . حارس . استصداره أمرا يبيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بالخزانة . مجرد عدم الإيداع .
لا يكفي لإثبات التبديد . (المادة ٢٩٦ عقوبات)

إذا استصدر الحارس أمرا من القاضي ببيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بخزانة المحكمة فإن مجرد مخالفة هذا الأمر من جهة إيداع الثمن بالخزانة لا يفيد بذاته ارتكابه بجريمة التبديد ، بل لا بد أن يثبت أن هذه المخالفة قد أُملاها عليه سوء القصد ونجم عنها الضرر بمستحق المبلغ . فإذا تمسك الحارس بأنه صرف المبلغ في وجوه لا مفتر منها ، فمن الواجب على المحكمة أن تحقق دفاعه لكي تستوثق من توفر سوء القصد عنده ، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصر الأسباب وتعين نقضه .

(٢٧٩)

القضية رقم ١٦١٠ سنة ٤ القضائية

(أ) قتل مع سبق الإصرار . إصابة الجاني شخصا غير الذي صمم على قتله . توافر ظرف سبق الإصرار .

(ب) سبق الإصرار . تقديره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

(ج) شهادة . تقديرها موضوعي .

(د) شهادة . شهادة زور . متى تعتبر كذلك ؟ (المادة ٢٥٤ عقوبات)

(هـ) جلسة . لجنة أو مخالفة في الجلسة . وقوعها . إجراءات المحاكمة عنها .

(المادة ٢٣٧ تحقيق)

١ - إن المتفق عليه أن القتل يعتبر مقترا بسبق الإصرار ولو أصاب

القاتل شخصا غير الذي صمم على قتله ، لأن ظرف سبق الإصرار حالة قائمة بنفس

الجاني وملازمة له سواء أصاب الشخص الذي أصر على قتله أم أخطأ وأصاب

الجاني غيره .^(١)

(١) المحكمة النقض حكم سابق في قضية أخرى رقم ٢٨١ سنة ٤ قضائية صدر بجلسته ٣ يناير سنة ١٩٢٩

ونشر بالجزء الأول من مجموعة القواعد القانونية رقم ٩٨ قرر أنه " إذا ذهب رجل ليقول زيدا فوجد

معه بكرة فظن أنه جاء مع خصمه ليساعده قتل بكرة هذا ، فأتى بكرة على قتله لا ينصب على قتل

بكرة ، وتكون تهمته بقتل بكرة عمدا بدون سبق إصرار " . وظاهر أن الواقعة في هذه الدعوى تخالف

الواقعة الصادرة فيها الحكم المنشورة قاعدته هنا .

٢ — ما دامت محكمة الموضوع قد اقتنعت بتوافر سبق الإصرار وأثبتت ذلك في حكمها بعبارة جلية ومعقولة فإنها تكون قد فصلت بذلك في مسألة موضوعية ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

٣ — إن تقدير شهادة الشاهد وتمييز طبيها من خبيثها أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به . فتمتى قررت محكمة الموضوع أن أقوال الشاهد في التحقيق هي الأقرب للعقل ، وأن أقواله أمامها كانت مكذوبة ، فلا وجه للاعتراض عليها في شيء من ذلك .

٤ — لا يلزم لاعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكذوبة من أولها إلى آخرها ، بل يكفي لاعتبارها كذلك أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، وبهذا التغيير الجزئي تتحقق محاباته للمتهم ، وهذه المحابة هي أمانة سوء القصد .

٥ — إن المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في قولها :
”إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية“ وليس في هذا النص ما يوجب على النيابة أو المحكمة ذكر المادة المطلوب تطبيقها على تلك الجنحة أو المخالفة . وما دام النص خلوا من إيجاب ذكر المادة فلا محل للقول بالبطلان عند السكوت عنها ، خصوصا إذا كانت النيابة قد ذكرت الوصف القانوني للتهمة التي طلبت توجيهها إلى المتهم ، فإن ذلك يكفي في هذا المقام لتوفير الموقف وتحديد الاتهام وتعريف المتهم بنوع الجريمة الموجهة إليه والمطلوب معاقبته عليها .

(٢٨٠)

القضية رقم ١٦١٢ سنة ٤ القضائية

هتك عرض . الركن المادى في هذه الجريمة . مناط تحققه . (المادة ٢٣١ عقوبات)

إن الركن المادى في جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه ، بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على

عرضه قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة تسوّغ اعتباره هتك عرض، سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم احتضن مخدومته كرها عنها ثم طرحها أرضا واستلقى فوقها، فذلك يكفى لتحقيق جريمة هتك العرض، ولو لم يقع من الجاني أن كشف ملابسه أو ملابس المجنى عليها .

جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٨١)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ٤ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . الدفع بذلك . شروطه .

يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية :

(أولاً) أن يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة . (ثانياً) أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التى يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد فى الموضوع واتحاد فى السبب واتحاد فى أشخاص رافعى الدعوى والمتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى . ووحدة الموضوع تتوافر فى كل القضايا الجنائية ، لأن الموضوع فى كل قضية جنائية هو طلب عقاب المتهم أو المتهمين المقدمين للمحاكمة . أما اتحاد السبب فيكفى فيه أن يكون بين القضيتين ارتباط لا يقبل التجزئة (Indivisibilité) برغم اختلاف الواقعة فى كل منهما، كأن تكون القضية المنظورة هى دعوى ارتكاب تزوير مخالصة وتكون القضية الصادر فيها الحكم المقول بأنه حائز لقوة الشيء المحكوم فيه هى دعوى الشهادة زورا على صحة هذه المخالصة ويكون هذا الحكم المراد الاحتجاج به قد برأ الشاهد تأسيسا على اقتناع المحكمة بأن المخالصة صحيحة لا تزوير فيها مما يجعل القول بعد ذلك بتزوير المخالصة متناقضا مع

حكم البراءة الاتهامى السابق . وأما وحدة الأشخاص فتكون موفورة فيما يتعلق بالمتهمين متى ثبت أن أحدهم — سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا — كان مائلا في القضية التي صدر فيها الحكم النهائي بالبراءة مثلا وأن براءته لم تكن مبنية على أسباب شخصية خاصة به . ففي هذه الصورة يمتنع أن يحاكم من جديد هذا الذي كان مائلا في القضية السابقة — وذلك بدهى — كما تمتنع محاكمة زملائه ، سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء من أجل الواقعة بعينها أو من أجل أية واقعة أخرى تكون مرتبطة بالأولى ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(٢٨٢)

القضية رقم ١٦١١ سنة ٤ القضائية

- (أ) شروع في جريمة . معناه . تساق المتهمين جدار منزل ملاصق لمنزل كانوا ينون سرقة وصعودهم إلى سطحه . مداهمتهم قبل السرقة . عملهم شروع في جريمة السرقة . (المادة ٥ ٤ عقوبات)
- (ب) شريك . حمل السلاح ظرف مادي مشدد للعقوبة . وجوب مؤاخذه الشركاء بهذا الظرف ولو ثبت عدم علمهم بالسلاح . (المادة ٣ ٤ عقوبات)
- (ج) إثبات في المواد الجنائية . أقوال أبداها التهم في التحقيقات . الأخذ بها مع عدوله عنها أمام المحكمة . جوازه .

١ — إن الشروع في عرف المادة ٥ ٤ من قانون العقوبات الأهل هو " البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنسية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها " . فلا يشترط — بحسب هذا التعريف — لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة ، بل يكفي لاعتبار أنه شرع في ارتكاب جريمة أن يبدأ بتنفيذ فعل مما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادي لها ومؤد إليه حتما . وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي باشره الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكابها ، مادام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوما وثابتا .

فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين تسلقوا جدار المنزل الملاصق للتزل الذي أثبت ذلك الحكم أنهم كانوا ينوون سرقة وصعدوا إلى سطحه ، فلا تفسير لذلك إلا أنهم دخلوا فعلا في دور التنفيذ وأنهم قطعوا أول خطوة من الخطوات المؤدية حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب السرقة التي اتفقوا على ارتكابها من المنزل الملاصق ، بحيث أصبح عدوهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير محتمل . وإذن فيجب اعتبار الفعل الذي ارتكبه إلى حين مداهمتهم شروعا في جريمة السرقة .

٢ — إن ظرف حمل السلاح ظرف مادي يؤخذ به جميع الشركاء وتشدّد عليهم العقوبة بسببه ، ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله . وإذا استعمل حامل السلاح سلاحه في جرح أو قتل وجبت مؤاخذه جميع الشركاء بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها ، وذلك عملا بأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

٣ — إن من حق محكمة الموضوع أن تعول على أقوال قائلها متهم في التحقيقات ولو عدل عنها بعد ذلك أمام المحكمة ، متى اعتقدت أن أقواله الأولى هي الأجدر بالتصديق .

(٢٨٣)

القضية رقم ١٦١٦ سنة ٤ القضائية

دفاع شرعى . الدفع به . متى يجب الرد عليه حتما ؟ (المادة ٢١٠ عقوبات)

التمسك بحق الدفاع الشرعى ، الذى يستوجب من قبل القضاء الموضوعى ردا خاصا ، يقتضى أن يكون الجانى معترفا بالجريمة الواقعة منه اعترافا صريحا لا لبس فيه ، وتمسكا فى الوقت ذاته بأن غريزة الدفاع عن النفس أو المال هى التى دفعته إلى اقتراف ما صدر منه . أما إذا كان المتهم لم يتمسك بحالة الدفاع إلا من باب الفرض الجدى ، فإن المحكمة تكون فى حل من أن لا ترد على هذا الدفع استقلالا

اكتفاء باستعراض الوقائع الدالة على ما ثبت لديها واستخلاص ما تراه منها لمعاملة المتهم بمقتضاه .

(٢٨٤)

القضية رقم ١٦٢٦ سنة ٤ القضائية

قتل عمد . متى تنطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات ؟ عقوبة الإعدام . بيان طريقته بالحكم . لا وجوب . (المادة ١٣ عقوبات)

١ — لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات أن يكون قد مضى بين جناية القتل عمدا والجناية الأخرى التي تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها قدر معين من الزمن ، بدليل أن من الصور التي ذكرها القانون صورة ما إذا اقترنت بجناية القتل بجناية أخرى ، فظاهر أن معنى الاقتران هو المصاحبة الزمنية وهي لا تتطلب أن يكون بين الجنايتين أى فارق زمني على الإطلاق .

٢ — ليس في قانون العقوبات المصرى سوى طريقة واحدة للإعدام وهي الإعدام شنقا . فيكفى أن ينص في الحكم على نوع العقوبة التي أرادت المحكمة تطبيقها ، أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فأمر زائد على الحكم ، والمرجع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان المعنى القانوني لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها .

(٢٨٥)

القضية رقم ١٦٢٧ سنة ٤ القضائية

(أ) إثبات في المواد الجنائية . طلب استدعاء طبيب لمناقشته . رفضه . لا بطلان .
(ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب . نحر . تماطيه اختيارا . لا أثر لذلك في قيام المسؤولية الجنائية . (المادة ٥٧ عقوبات)

١ — ليس في القانون ما يحتم على المحكمة إجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته ، بل إن لها أن ترفض هذا الطلب إذا ما رأت أنها في غنى عن رأيه بما استخلصته هي من الوقائع التي ثبتت لديها .

٢ — متى تحققت محكمة الموضوع أن الجاني قد تعاطى الخمر بمحض اختياره فليس لسكره في هذه الحالة تأثير ما في مسئوليته الجنائية .

(٢٨٦)

القضية رقم ١٦٢٨ سنة ٤ القضائية

مسئولية جنائية . تحديدها . توزيع العقوبات على كل من المتهمين . موضوعي .
(إن تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة وتوزيع العقوبات عليهم بنسبة ذلك أمر موكل لتقدير محكمة الموضوع ، لا تسأل عنه حسابا ولا شأن لمحكمة النقض به ^(١) .

(٢٨٧)

القضية رقم ١٦٠٢ سنة ٤ القضائية

مفرقات . مناط العقاب في جريمة إحرازها . بارود الصيد . متى يعتبر من المفرقات المعاقب عليها بالمادة ٣١٧ المكررة ؟

لتطبيق المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صنع أو استيراد أو إحراز القنابل أو الديناميت أو المفرقات بصفة عامة ، وبين حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المعدة لأن تدخل في تركيب تلك المفرقات ، وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها . ففي الحالة الأولى يحق العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محزره رخصة به ، ولم يكن لديه مسوق شرعي لصنعه أو استيراده أو إحرازه ، ولا يشترط لتوقيع العقاب إثبات نية المتهم في استعمال المفرق في الإجرام ، بل

(١) كان محصل وجه الطعن المرفوض أن الحكم إذ طاب الطاعن بالإعدام أسس ذلك على أنه هو صاحب الدور الأكبر في الجنائية ، وذلك على حين أنه نسب لمتهم آخر دورا مماثلا لدور الطاعن بل وأشد منه إمعانا في الجنائية ، ومع ذلك فقد اكتفى بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة . وهذا التضيق في المعاملة يعد خطأ في تطبيق القانون .

يكفى مجزّد وجود المفرقع ماديا مع ثبوت علم المتهم بأنه مفرقع . والمقصود من عبارة "مسوّغ شرعي" هو أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة غير محرّمة تميزه إحرّاز المفرقع أو صنعه أو استيراده .

أما في الحالة الثانية (حالة صنع أو استيراد أو إحرّاز المواد المعدّة لأن تدخل في تركيب المفرّقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انتجارها فإن هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات إنما تعتبر في حكم المفرّقات ، ويعاقب صانعها أو محرّزها أو مستوردها وفقا للمادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إذا ظهر من وقائع الدعوى وظروفها أن هذه الأشياء أعدت لأن تدخل في تركيب المفرّقات . وهذا أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع .

وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر " بارود الصيد " مفرّقا مما يدخل في حكم تلك المادة . ولكن إذا كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن مبدئيا أن يعدّ من قبيل المفرّقات ، لأن هذه الكمية الصغيرة لا تحدث الفرقعة إذا ما أشعلت وحدها ، ولا يترتب على إشعالها ضرر التخريب والتعيب والإتلاف الذي هو مناط العقاب في المادة المذكورة إلا أنه نظرا إلى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل في تركيب المفرّقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٧ المكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد أعدّ لأن يدخل في تركيب مفرّقع ما .

فإذا كان الثابت بالحكم أن كمية البارود المضبوطة لدى المتهم صغيرة ، وأنها مما تستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرّقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ المكررة كما لا يمكن اعتبار المتهم محرّزا للمادة تدخل في تركيب المفرّقات ما دامت ظروف الدعوى المبيّنة بالحكم لا تكفل على أنها قد أعدت لذلك ^(١) .

(١) ملحوظة : تقررت هذه القاعدة بالحكمين الصادرين في هذه الجلسة في القضيتين رقم ٩٩٦

سنة ٤ القضائية ورقم ١٦٠٨ سنة ٤ القضائية .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن طبقا للمادة ٣١٧ من قانون العقوبات المعدلة بقانون نمرة ٣٩ سنة ١٩٣٣ لأنه أحرز بارودا قد أخطأ في تطبيق القانون لأن إحراز البارود إذا لم يكن بقصد التدمير أو التخريب لا يتسع له مدلول تلك المادة بل يخرج من حكمها ، خصوصا وأن الظروف التي لا بدت تعديل تلك المادة مرجعها إلى الحالة النفسية التي سادت مصر في العهد الأخير فادت إلى توالى الأعمال الإرهابية من إلقاء القنابل وإشعال الديناميت مما جعل المشرع يعمل على معالجة هذه الحالة فوضع أحكاما رادعة لها . وهذا يقطع في أن قصد المشرع من تعديل المادة المذكورة إنما هو الضرب على أيدي المرميين وزجرهم .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم أنه ضبط بمنزل الطاعن كمية من البارود، قاتمته النيابة بأنه أحرز مفرقات من غير مسوق شرعى، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات، فبرأته محكمة أول درجة استنادا على أنه ضبط مع البارود خرطوش مما يدل على أن البارود إنما وجد بقصد استعماله في الخرطوش، ولا عقاب على ذلك . ولكن المحكمة الاستئنافية أدانته وجاء في حكمها المطعون فيه أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ اعتبر البارود من المفرقات لأنه جاء به في تعديل المادة ٧٩ عقوبات أنه يعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيبها ولا شك في أن البارود من المواد الأساسية لصنع المفرقات، ولا محل للبحث عن قصد المتهم في كيفية استعمال البارود المضبوط، بل يكفي ضبطه عنده لمعاقبته طبقا للمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه لتطبيق المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صنع أو استيراد أو إحراز القنابل أو الديناميت أو المفرقات بصفة عامة

وبين حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المعدّة لأن تدخل في تركيب تلك المفرقات ، وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها . ففي الحالة الأولى يحق العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محرزه رخصة به أو لم يكن لديه مسوّغ شرعي لإحرازه أو صنعه أو استيراده . ولا يشترط لتوقيع العقاب في هذه الحالة إثبات نية المتهم في استعمال المفرق في الإجرام ، بل يكفي لذلك مجرد وجود المفرق ماديا وثبوت علم المتهم بأنه مفرق . وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة دائماً . ومما تجب ملاحظته في هذا الشأن أن العقوبة واجبة عند ضبط المفرق في حالتين : الأولى عدم وجود رخصة به ، والثانية عدم وجود مسوّغ شرعي لإحرازه أو صنعه أو استيراده . والمقصود من عبارة مسوّغ شرعي أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة وغير محترمة تبيّنه إحراز المفرق أو صنعه أو استيراده ، فإذا لم يوجد لديه هذا المسوّغ الشرعي وجب العقاب . ولو كان حاصلًا على رخصة .

هذا . أما فيما يختص بحالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المعدّة لأن تدخل في تركيب المفرقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها فتعتبر هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات في حكم المفرقات ، ويعاقب صانعها أو محرزها أو مستوردها طبقاً للمادة ٣١٧ فقرة ثانية مكررة من قانون العقوبات إذا ظهر من الوقائع وظروف الدعوى أن هذه الأشياء أعدت لأن تدخل في تركيب المفرقات ، وهو أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع . ومن حيث إنه إذا تقرر ذلك وجب البحث فيما إذا كانت المادة المضبوطة في هذه القضية (وهي بارود صيد) تعتبر مفرقاً في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات أم هي مما يمكن أن يدخل في تركيب المفرقات طبقاً للفقرة الثانية من تلك المادة .

ومن حيث إن عبارة "مفرقات أخرى" الواردة في المادة المذكورة عامة فتشمل جميع أنواع المفرقات ومنها البارود بصنوفه المختلفة فهي تنسج إذن لبارود

الصيد إلا أنه مما تجب ملاحظته أن بارود الصيد هذا لا يحدث الفرقعة إلا إذا أشعلت منه كمية كبيرة في مكان مقفل لا يتسع للغازات التي يتحول إليها البارود عقب الإشعال . فإذا ضبطت عند شخص كمية كبيرة من هذا البارود تفوق كثيرا ما يستعمل عادة في الصيد أمكن القول بأن هذه الكمية تعتبر مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات ويعاقب محرزها إذا لم يكن لديه رخصة أو إذا كانت لديه رخصة ولكن لم يتوفر لديه المسوغ الشرعى . فإذا كان المضبوط كمية صغيرة مما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن أن تعدّ من قبيل المفرقات لأنها لا تحدث الفرقعة إذا ما أشعلت وحدها، ولا يترتب على إشعالها ضرر التخريب والتعيب والإتلاف وهو المقصود بالعقاب في المادة المذكورة . ويخلص من ذلك أنه إذا كان الكثير من بارود الصيد يمكن أن يعتبر مفرقا فليس قليله كذلك إلا أنه نظرا إلى أن هذا القليل من البارود يمكن أن يدخل في تركيب المفرقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٧ مكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أنه أحد لأن يدخل في تركيب مفرق ما .

ومن حيث إنه ظاهر من الوقائع الثابتة في الحكم أن كمية البارود المضبوطة لدى المتهم صغيرة وأنها مما يستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة، كما لا يمكن اعتبار الطاعن محزرا لمادة تدخل في تركيب المفرقات ما دامت ظروف الدعوى المبينة في الحكم المطعون فيه لا تدل على أنها قد أعدت لذلك .

ومن حيث إنه مما تقدم يظهر أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن على أساس أنه أحرز مفرقا طبقا للمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين قضاؤه وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٨٨)

القضية رقم ٢٠٥٢ سنة ٤ القضائية

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . المادة ٣٢٤ عقوبات . مدى انطباقها .
إن المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات أتت بنص عام يعاقب إطلاقا كل من
سوّلت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . فلا معنى لتضييق دائرة
التطبيق يجعله يتناول حالات دون أخرى ، لاسيما أن هذا التضييق يتنافى مع روح
النص ، إذ القول بأن حكم هذه المادة لا يتناول سوى الحالات التى لا تتعين فيها
الجريمة يؤدى إلى نتيجة غير مقبولة ، وهى تمييز الجانى الذى يشرع فى ارتكاب جريمة
معينة لاعتقاب على الشروع فيها على الذى لم يكن قد بدأ فى تنفيذ هذه الجريمة بالذات
مع أن كليهما دخل البيت لغرض إجرامى وكان أولها أكثر إمعانا فى تنفيذ ما اتوى
من شر وأولى بجزاء القانون على فعلته . وإذن فالمادة ٣٢٤ عقوبات تطبق حتى
فى حالة ما إذا وقعت فعلا الجريمة التى كان الدخول فى البيت سبيلا لارتكابها ،
أو كانت قد شرع فيها سواء أكان ذلك الشروع معاقبا عليه أم لا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه فى ليلة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ببندر
إدفو دخل منزلا مسكونا ليونس عوض الله جاد بقصد ارتكاب جريمة فيه ، أولأنه
فى الزمان والمكان سالفى الذكر ارتكب مع فزده حامد زيدان أمرا مخلا بالحياة
فى غير علانية . وذلك بأن أمسك بها من كف يدها وطلب منها أن يزنى بها .
وطلبت من محكمة جنح إدفو الجزئية معاقبته بالمسنتين ٣٢٤ و ٣٢٦ أو بالمادة
٢٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ خمسة
وعشرين نجنيها تعويضا . سمعت المحكمة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا

بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ عملاً بالمواد المذكورة مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بتعويض قدره خمسة عشر جنيهاً للمدعى المدني والمصاريف المناسبة بلا مصاريف جنائية على اعتبار أن الواقعة المنسوبة للتهمة تكون كلتا الجريمتين المبيتين بوصف التهمة . استأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره . ومحكمة قنا الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية نظرت الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيداً للحكم بلا مصاريف جنائية وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن الأستاذ ميشيل رزق أفندي المحامي بالتوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ وقدم حضرة الأستاذ مكرم عبيد تقريراً بالأسباب في ٦ يونيو سنة ١٩٣٤

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن الطعن مبناه أن الحكم المطعون فيه إذ جمع بين مهمة دخول الطاعن ليلاً منزلاً مسكوناً بقصد ارتكاب جريمة فيه وتهمة ارتكابه فعلاً قاضياً مع امرأة في غير علانية وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقصى بعقوبة الجريمة الأولى على اعتبار أنها هي أشد العقوبتين ، إذ جمع الحكم بين هاتين التهمتين فقد أخطأ لأن الجريمة الأولى إنما تتوافر أركانها ويتعين العقاب عليها طالما أن الجريمة التي أراد المتهم اقترافها لم تتعين . أما إذا تعينت فقد أصبح من الواجب محاكمة الجاني على هذه الجريمة وحدها ، وانتفى عندئذ تطبيق المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات . ويقول الطاعن بأن معاملته على هذا الاعتبار المتقتم تستلزم النظر في الجريمة الثانية التي استظهرها الحكم المطعون فيه وهي الفعل الفاضح مع امرأة غير علانية ؛ ولما كانت الوقائع المسندة إلى الطاعن وهي دخوله منزل يونس عوض الله ومرادته زوجه

عن نفسها وإمساكه يدها لا تكون جريمة الفعل الفاضح الذي يتناوله نص المادة ٢٤١ من قانون العقوبات بل هي مجزؤ شروع فيه لا عقاب عليه لعدم النص .

وحيث إن المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات أتت بنص عام يعاقب إطلاقا كل من سؤلت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا معنى لتضييق دائرة التطبيق وجعله يتناول حالات دون أخرى ، لا سيما أن هذا التضييق يتنافى مع روح النص . ذلك لأن القول بأن حكم المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تتعين فيها الجريمة يؤدى إلى نتيجة غير مقبولة وهى تمييز الجانى الذى يشرع فى ارتكاب جريمة معينة لا عقاب على الشروع فيها على الذى لم يكن قد بدأ فى تنفيذ هذه الجريمة بالذات مع أن كليهما دخل البيت لغرض إجرامى واضح وكان أولهما أكثر إمعانا فى تنفيذ ما انتوى من شر وأولى بمجزاء القانون على فعلته .

وحيث إن استناد الطاعن إلى تعليقات وزارة الحفانية الواردة فى الباب المشتمل على المادة ٣٢٤ لا يؤيد التأويل الذى يذهب إليه ، بل واضح من هذه التعليقات أنها لا ترمى بما ضربته من أمثال إلا إلى تبيان مزايا النصوص المستحدثة بتناولها العقاب على أفعال كان ارتكابها بمنجاة منه فيما سلف . وليس معنى هذا عدم إمكان تطبيق هذه النصوص فى حالة ما إذا تعينت نية المتهم من الدخول فى المنزل ، إذ فى هذه الحالة يجب أن يرجع إلى القواعد العامة الميئة فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه واضح مما تقدم أن المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات تطبق حتى فى حالة ما إذا وقعت الجريمة التي كان الدخول فى البيت سبيلا لارتكابها أو شرع فيها سواء كان ذلك الشروع معاقبا عليه أولا . ولذا يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وأوفى القانون حقه إذ طبق على الأفعال المسندة إلى الطاعن المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات ولو أن الجريمة التي أراد الطاعن دخول المنزل من أجلها قد تعينت وعرض لها الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لا يبقى بعد ما ذكر محل للبحث في تكييف الأفعال التي بدرت من الطاعن بعد دخول المنزل للوقوف على ما إذا كانت كافية لأن تعدّ فعلا فاضحا منطبقا على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أم لا ما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن دخل المنزل لارتكاب جريمة فيه سواء تمت تلك الجريمة أو شرع فيها، وسواء كان الشروع فيها معاقبا عليه أولا . ولا مصلحة على كل حال للطاعن في التمسك بهذا المطعن ما دام الحكم قد طبق عليه عقوبة الجريمة الأشدّ ، وهي العقوبة المنصوص عليها في المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ من قانون العقوبات .

(٢٨٩)

القضية رقم ٥٦ سنة ٥ القضائية

دفاع . متهم بالقتل . متهم معه باخفاء أدلة الجريمة . اختلاف المتهمين في تقرير الباعث على القتل . إقامة محام واحد عنهما . إخلال بحق الدفاع .

إذا اتهم شخص بالقتل واتهم آخر بأنه مع علمه بوقوع هذه الجريمة أعان الجاني على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة بأن ساعده في حمل جثة القتيل بقصد إلقيائها في البحر، واعترف الجاني بأنه هو الذي قتل المجنى عليه ولكن اختلف هو والمتهم الآخر في تقرير الباعث الحقيقي على اقتراف القتل، ثم عولت محكمة الجنايات فيما يتعلق بسبب القتل على ما أوضحه هذا المتهم الآخر، فإن هذا الاختلاف فيما يتعلق بالباعث على ارتكاب الجريمة يجعل المتهم الآخر في الواقع شاهد إثبات ضد القاتل مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما، لأن انتداب محام واحد عنهما لا يهيئ لهذا المحامي الحرية في تفنيد ما يقتره أيهما ضد الآخر، وبما لا نزاع فيه أن للباعث على ارتكاب الجريمة في نظر قاضي الموضوع أثرا فعالا في تقدير العقوبة . وإذن فانتداب محام واحد لكلا المتهمين في هذه الصورة يكون فيه إخلال واضح بحق الدفاع مبطل للإجراءات وموجب لنقض الحكم .

جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك
وزكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩٠)

القضية رقم ١٣٨٦ سنة ٤ القضائية

- (أ) مسئولية مدنية . مناطها . مسئولية الوالد عن حادث وقع من ابنته في المدرسة التي يتعلم فيها .
(ب) تعويض . رفضه بناء على تقديرات موضوعية . لا عيب .
(ح) وقوع حادث مفاجأة . تقدير المفاجآت موضوعي .
(د) المسئولية عن فعل الغير . وجوب اقتراض وقوع الخطأ ابتداء .
(هـ) خادم . انتفاء المسئولية عنه يستوجب قضاها عن المخدم . (المادة ١٥١ مدني)

١ — المسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً اجتهادياً ، بل يجب أن
تتصرف في الأحوال التي نص عليها القانون ، وأن ترتكز على الأساس الذي عدّه القانون
مبعتها . وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي يقضى بأن الإنسان لا يسأل
إلا عن أعماله الشخصية ، وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها . وإذن فلا خطأ
إذا نفى الحكم تقصير الوالد في ملاحظة ابنته بناء على أن الحادثة التي وقعت من هذا
الابن قد حصلت أثناء وجوده في المدرسة بمنأى عن والده الذي يقيم في بلد آخر ،
وفي رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة ، لأن القانون المدني لا يحمل الوالد
المسئولية في هذه الحالة إلا إذا ثبت وقوع تقصير من ناحية الأب في ملاحظة
الابن (المادة ١٥١ مدني) .

٢ — إذا بنى رفض التعويض على تقديرات موضوعية فلا شأن لمحكمة
النقض بذلك .

٣ — إذا قدرت محكمة الموضوع ظروف الحادث الذي وقع من تلميذ داخل
المدرسة وقررت أن لا مسئولية على ناظر المدرسة فيه لأنه وقع مفاجأة ، فإنها بذلك
تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لارقابة لمحكمة النقض عليها ، لأن من المتفق

عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع مما لا يدخل تحت رقابة محكمة النقض . أما الزعم بأن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصري سببا معنيا من المسؤولية المدنية مادام لم ينص عليها فيه ، فذلك لا يعبا به إذ الأمر ليس بحاجة إلى نص خاص بل يكفي فيه تطبيق مبادئ القانون العامة التي منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذي أنتج الضرر ، وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ . وقول المحكمة بحصول الحادث مفاجأة معناه أن الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال . ومفهوم هذا القول بداهة أن نقص الرقابة لم يكن هو السبب الذي أنتج الحادث بل كان وقوعه محتملا ولو مع الرقابة الشديدة .

٤ — في كافة الحوادث التي يسأل فيها الشخص عن فعل الغير يجب افتراض الخطأ ابتداء ، لأن وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة على الإخلال بواجب الرقابة والملاحظة .

٥ — انتفاء المسؤولية المدنية عن الخادم ينفيها أيضا عن المخدم بطريق التبعية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية بسيوني يوسف بسيوني بأنه في يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ الموافق ١٩ شوال سنة ١٣٥١ بدائرة قسم الدرب الأحمر تبع محافظة مصر قتل محمد جمال الدين وصفي بأن طعنه بمديّة في ظهره قاصدا قتله طعنة نشأت عنها وفاته . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة جنابات مصر لمحاكمته بالمادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات . فقرر حضرته في ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ إحالته إليها لمحاكمته بالمادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات على اعتبار أن المتهم المذكور في الزمان والمكان المذكورين آنفا ضرب عمدا محمد جمال الدين وصفي ضربا لم يقصد منه قتله ولكنه أفضى إلى موته بأن طعنه بمطواة في ظهره فأحدث به الإصابة المبينة بالكشف الطبي والتي سببت وفاته . وأدعى أحمد

وصفى أفندى والد المجنى عليه عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده سيادة وقوت القلوب ووفيقه ومحمد عبد الفتاح مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه قبل المتهم ووالده يوسف أفندى بسبيوني ووزارة المعارف ومحمود أفندى فهمى لهبطه ناظر مدرسة التجارة المتوسطة بالتضامن . وبعد أن سمعت محكمة الجنايات هذه الدعوى قضت حضوريا في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٤ عملا بالمادة المذكورة بمعاينة المتهم بالسجن لمدة أربع سنوات وإلزامه في مواجهة وليه يوسف أفندى بسبيوني بأن يدفع لأحمد أفندى وصفى والد المجنى عليه بصفته الشخصية مبلغ خمسمائة جنيه مصرى على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية ورفضت ما خالف ذلك من طلبات المدعى المدنى . فطعن المتهم في هذا الحكم في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ بطريق النقض ، كما طعن فيه أيضا المدعى بالحق المدنى عن نفسه وبصفته الموصحة آنفا بهذا الطريق في ٣ مايو سنة ١٩٣٤ وقدم حضرة عباس فضلى أفندى المحامى عن هذا الأخير تقريرا بالأوجه في ذات التاريخ . أما الطاعن الأول (المتهم) فلم يقدم أسبابا لطعنه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا . من حيث إن الطاعن الأول بسبيوني يوسف بسبيوني قزر بالطعن ولكنه لم يقدم أسبابا له فطعنه غير مقبول شكلا . أما الطاعن الثانى وهو أحمد أفندى وصفى فقد قزر بالطعن وقدم أسبابه في الميعاد فطعنه مقبول شكلا . ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من أحمد أفندى وصفى أن الحكم المطعون فيه خلا من الأسباب فيما يتعلق بالدعوى المدنية . ذلك بأن المدعى بالحق المدنى (وهو أحمد أفندى وصفى الطاعن الثانى) أقام دعواه في مطالبة والد الطاعن الأول بالتعويض على ثلاثة أسس : (أولها) أن الولد تحت رعاية أبيه وأن هذه الرعاية تفرض على الأب واجبين : واجب الرقابة ، وواجب حسن التربية . (وثانيها) كفالة الأب لولده بمقتضى المادة ٦٥ من قانون نظام

المدارس والتعهد المأخوذ عليه بتوقيعه الاستمارة رقم ٣٤ بملاحظة سلوك ولده .
 (وثالثها) نظرية الغرم بالغرم . ولكن الحكم قصر البحث على واجب الرقابة وقال
 بسقوط هذا الواجب عن الأب ما دام الحادث قد وقع في حظيرة المدرسة
 أى في الوقت الذى كان فيه الابن تحت رعاية المدرسة لا تحت رعاية أبيه . على أنه
 إذا قيل بإعفاء الأب من واجب الرقابة مدة وجود ولده داخل المدرسة فهذا لا يقتضى
 إعفاءه من واجب تربية ابنه . ومع ذلك فإن الحكم لم يعرض لهذا البحث بل
 أغفله كما أغفل الكلام على الأسس الأخرى التى بنى عليها الطاعن مسئولية الأب .
 ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أنه قصر البحث فيما يتعلق
 بمسئولية الأب على السبب الذى جعله القانون فى المادة ١٥١ فقرة ثانية من
 القانون المدنى أساسا لمسئولية الوالد ومن فى حكمه عن أعمال من هم تحت رعايته .
 وهذا السبب هو ما عبر عنه القانون فى المادة المذكورة بعدم الملاحظة (défaut
 de surveillance) وقد رأى الحكم أنه لا يمكن أن ينسب إلى الوالد أى تقصير
 فى ملاحظة ابنه ما دامت الحادثة قد وقعت أثناء وجود الابن فى المدرسة بمنأى
 عن والده الذى يقيم فى بلد آخر وفى رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة . وما دام
 الحكم قد نفى مسئولية الوالد على هذا الأساس الذى لا يعرف القانون سواه فقد
 وفى البحث ، وليس عليه بعد ذلك أن يرد على ما يتصيده المدعى المدنى من أسس
 أخرى للمسئولية لا أصل لها فى القانون إذ المتفق عليه أن المسئولية المدنية عن أفعال
 الغير ليست أمرا اجتهاديا ، بل يجب أن تحصر فى الأحوال التى نص عليها القانون
 وأن ترتكز على الأساس الذى عدّه القانون مبعثا لها ، وذلك لورودها على خلاف
 الأصل الذى يقضى بأن الإنسان لا يسأل إلا عن أعماله الشخصية ، وما دام هذا
 شأنها فلا يجوز التوسع فيها .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم أخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه
 فى عدة مواضع : (أولها) أنه نفى حق إخوة المجنى عليه فى المطالبة بالتعويض مع أن
 حقهم فى ذلك مقرر فى الفقه وفى أحكام المحاكم . (وثانيها) أنه نفى المسئولية عن ناظر

المدرسة بحجة أن الحادثة وقعت مفاجأة مع أن القانون المصرى لم يأخذ بما أخذ به القانون الفرنسى من اعتبار المفاجأة (Imprévisibilité) سببا معفيا من المسؤولية المدنية فضلا عن أن للمفاجأة شروطا لا يمكن القول بتوفرها في القضية الحالية . (وثالثها) أنه قال بكفاية الرقابة الحكيمة (surveillance fictive) مع مخالفة ذلك لما أجمع عليه الفقه والقضاء فضلا عن مخالفته لقانون نظام المدارس . (ورابعها) أن الحكم قال بوجوب إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة ووجوب إثبات الارتباط بين ذلك الخطأ والحادث مع أن المجمع عليه أن وقوع الحادث في ذاته يجعل ذلك الشخص مسئولا عن وقوعه لأن الخطأ مفترض في هذه الحالة كما هو مفترض في حالة مسؤولية السيد عن أعمال خادمه ، وإلا فإن القول بغير ذلك معناه إلزام المضرور بإثبات الخطأ ، وهذا نفسه إنكار للقرينة القانونية التي افترضها المشرع في المواد الخاصة بمسؤولية الشخص عن أفعال الغير . (وخامسها) أن الحكم تقي مسؤولية وزارة المعارف مع وجود العناصر المثبتة لهذه المسؤولية . وهذا كله خطأ في تفسير القانون يجعل الحكم معيبا وواجب النقض .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يرى أنه ذكر عن حق الإخوة في التعويض ما يأتي : ” وحيث إنه بالنسبة لإخوة المجنى عليه القصر فثبت أنهم أطفال صغار والمجنى عليه أيضا تلميذ في المدرسة ولم يكن هو الذي يعولهم ولم يلحق بهم أى ضرر مآدى بوفاته ولا هم في سنّ يمكن أن يكون قد نالهم ضرر أدبى من وفاته ، ولذلك ترى المحكمة أن لا حق لهم في المطالبة بأى تعويض عن وفاة أخيه المجنى عليه . أما القول بأنه هو الذي كان سيتولى أمرهم بعد والدهم فهو مجتزأ احتمال لا يصلح لأن يكون أساسا للتعويض ، والاحتمالات يمكن تصويرها على جميع الوجوه والفروض فلا وزن لمثل هذه التخمينات “ . ومن هذا يرى أن الحكم بنى رفض التعويض على تقديرات موضوعية ولم يتف حق الإخوة في التعويض إطلاقا . وما دام الأمر كذلك فليس لهذه المحكمة أن تعرض لتقدير هو من اختصاص محكمة الموضوع وقد فصلت فيه نهائيا .

ومن حيث إنه عن النقطة الثانية فقد قال الحكم المطعون فيه اعتماداً على ما قرره شهود الحادثة من أن إدارة المدرسة ما كانت تعلم أن المتهم كان يحمل مطوة كشافة وأنه اعتدى بها في مرة سابقة على زميل له لم يشأ تبليغ هذا الاعتداء إلى المدرسة لتفاهته ، وكذلك اعتماداً على ما قرره الشهود وما ثبت للحكمة من الاطلاع على أوراق توزيع العمل بالمدرسة من كفاية الرقابة الموضوعة على التلاميذ أثناء أوقات الفسحة — قال الحكم : ”وحيث إنه فيما يختص بناظر المدرسة فإن من المقرر أن مسئولية الإنسان عن تعويض الضرر الناشئ عن أعمال من هم تحت رعايته أساسها الخطأ من جانب ذلك الإنسان (Faute) أى لا مسئولية إلا إذا كان هناك إهمال أو تقصير في الرقابة، وأن يكون هناك ارتباط مباشر بين الخطأ والحادث الذي يطالب عنه التعويض .

وحيث إنه قد ثبت للحكمة من وقائع هذه الدعوى بالكيفية التي سبق سردها ومن الاطلاع على ملف التلميذين والأوراق المقدمة أن ناظر المدرسة قام بما تقتضيه وظيفته من واجب رقابة التلاميذ سواء بنفسه أو بواسطة مساعديه من ضباط ومدربين وأن الحادث الذي وقع للجنى عليه ما كان يمكن تلافيه مهما كانت الرقابة شديدة لأن الثابت كما تقدم أن الحادث حصل مفاجأة وفي وسط رهط من تلاميذ كبار لم يستطيعوا ملافاة الحادث ومنع المتهم من ارتكاب جريمته بسرعة غير متوقعة ... وإذن فلا ترى المحكمة محلاً لمسئولية الناظر مدنياً .

ومن هذا يرى أن محكمة الموضوع قدّرت ظروف الحادث وقررت أن لا مسئولية على الناظر فيه لأنه وقع مفاجأة ، وبذلك تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها لأن من المتفق عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع ومن اختصاص محكمة الموضوع أن تفصل فيه نهائياً . أما ما زعمه المدعى المدني من أن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصري سبباً معفياً من المسئولية المدنية مادام القانون لم ينص عليها فقول لا يعاب به ، إذ ليس الأمر بحاجة إلى نص خاص بل يكفي فيه تطبيق مبادئ القانون العامة

التي منها وجوب قيام علاقة سببية بين الخطأ والحادث الذي أنتج الضرر، وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ. وظاهر أن القول بمحصول الحادث مفاجأة معناه أن الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال كما يقول الحكم بنفسه. ومفهوم ذلك بداهة أن تقص الرقابة لم يكن هو السبب الذي أنتج الحادث بل كان وقوعه محتملا ولو مع الرقابة الشديدة.

ومن حيث إنه عن النقطة الثالثة الخاصة بالرقابة الحكيمة فليس في عبارة الحكم ما يفيد أنه أخذ بهذا الرأي بل إن الذي يستفاد من عبارة الحكم السابق اقتباسها "أن الناظر قام بما تقتضيه وظيفته من واجب رقابة التلاميذ سواء بنفسه أو بواسطة مساعديه من ضباط ومدربين". والكلام هنا على الرقابة الفعلية طبعا كما يفهم من سياق العبارة، أما الرقابة الحكيمة فلم يرد لها ذكر أصلا.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالنقطة الرابعة الخاصة بما نسبته المدعى المدني للحكم من أنه قال بوجوب إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة وبوجوب إثبات الارتباط بين ذلك الخطأ والحادث فكل ما جاء بالحكم في هذا الشأن هي تلك العبارة التي سبق ذكرها وهي: "إن من المقرر أن مسئولية الإنسان عن تعويض الضرر الناشئ عن أعمال من هم تحت رعايته أساسها الخطأ من جانب ذلك الإنسان أي أنه لا مسئولية إلا إذا كان هناك إهمال أو تقصير في الرقابة، وأن يكون هناك ارتباط مباشر بين الخطأ والحادث الذي يطلب عنه التعويض". وهذه العبارة سليمة في ذاتها إذ هي تسلم بأن أساس المسئولية الخطأ، وبأنه يجب أن يكون بين الخطأ والحادث رابطة سببية، ولا خلاف في شيء من ذلك. وليس في عبارة الحكم هذه ما يشير إلى وجوب إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة ولا إلى وجوب افتراض الخطأ من جهته ابتداءً بمجرد ثبوت وقوع الحادث المسبب للضرر. والواقع أنه وإن كان رأى الطاعن في هذه المسألة هو الصحيح — وهو وجوب افتراض الخطأ ابتداءً في كافة الحوادث التي يسأل فيها الشخص من فعل الغير لأن وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة على الإخلال بواجب الرقابة والملاحظة —

إلا أنه سواء أكان الحكم قد أخذ بهذا الرأي أو بعكسه فإن النتيجة لا تتغير ما دام الذى استنتجه الحكم من وقائع القضية ومما قام لدى محكمة الموضوع من الأدلة هو أن الحادث وقع مفاجأة وأنه لم يكن فى الاستطاعة منعه، وهذا وحده كاف لقطع رابطة السببية كما تقدم القول، فلا يبقى بعد هذا محل للرجوع بالتعويض على على متولى الرقابة .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالنقطة الخامسة وهى نفى الحكم مسئولية وزارة المعارف مع وجود العناصر المثبتة لهذه المسئولية فقد قال الحكم عن مسئولية وزارة المعارف ما يأتى : "وحيث إن وزارة المعارف وهى فى مركز السيد من الناظر لا مسئولية عليها طالما أن مسئولية الناظر قد انتفت على الوجه المتقدم . أما القول من جانب المدعى بأن هناك نقصا فى أنظمة المدارس فى ذاتها يوجب مسئولية الوزارة على كل حال، وبصرف النظر عن مسئولية الناظر، فهو قول قد ألقى على عواهنه وليس له أى سند من الصحة ولذا يتعين رفض الدعوى المدنية قبل الوزارة أيضا". وعبارة الحكم فى هذا الصدد يمكن شطرها إلى شطرين؛ فأما الشطر الأول فقد قرر فيه الحكم مبدأ قانونيا صحيحا وهو أن انتفاء المسئولية عن الخادم ينفيها أيضا عن المخدم، وليس فى ذلك خطأ فى تفسير القانون ولا فى تطبيقه . وأما الشطر الثانى فقد فصل فيه الحكم فى مسألة موضوعية خارجة عن رقابة محكمة النقض .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن تقدير التعويض أمر وثيق الارتباط بالأساس الذى يقوم عليه طلب التعويض وأنه ما دام الحكم غير مسبب بالنسبة لبعض الأسس التى يقوم عليها طلب التعويض فإن نقصه يستلزم حتما رجوع قيمة التعويض إلى أصلها .

ومن حيث إنه قد ظهر مما تقدم أن لا نقص فى الحكم من جهة التسبب وأن كل الأسس التى بنى عليها رفض التعويض فى المواطن التى قضى فيها بعدم وجود مبرر للحكم به كانت سليمة من الوجهة القانونية فلم يبق محل لهذا الوجه، ويكون من المتعين رفضه هو وما تقدمه من الوجوه .

جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩١)

القضية رقم ٢٠٤٤ سنة ٤ القضائية

(١) تزوير . مضاهاة . الأوراق التى تصح المضاهاة عليها . طلب ضم قضية لإجراء المضاهاة على ورقة فيها . تقرير الضم . جدول المحكمة من الضم لعدم صلاحية الورقة لإجراء المضاهاة عليها . إخلال بحق الدفاع . (المادة ٢٦١ مرافعات)

(ب) دعوى عمومية . سقوطها بمضى المدة . ذكر تاريخ الجريمة وعدم ذكر تاريخ البدء فى تحقيقها مع لزومه فى ظروف القضية لبيان انقطاع المدة . نقص مبطل للحكم .

١ — إن القاعدة التى قررتها المادة ٢٦١ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التى تصح المضاهاة عليها هى قاعدة أساسية عامة تجب مراعاتها فى التحقيقات الجنائية كما تجب مراعاتها فى التحقيقات المدنية ، ولا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها . على أنه إذا كانت المحكمة لا تملك إجراء المضاهاة على ورقة غير مستوفاة للشروط المنصوص عليها فى تلك المادة ، فإن لها — بمقتضى حقها المطلق فى تكوين اعتقادها من أية ورقة تقدم فى الدعوى — أن تعتمد فى تقديرها الموضوعى على مثل تلك الورقة . وإذن فاذا طلب المتهم ضم قضية لإجراء المضاهاة على ورقة موجودة فيها ومدعى باعتراف المجنى عليه بها ، وقررت المحكمة ضمها ، ثم عدلت عن ذلك بحجة أن هذه الورقة ليست صالحة للمضاهاة ولم تبين أسباب عدولها عن هذا الضم ، من جهة ما صاه يكون للورقة المطلوب ضم القضية للاطلاع عليها من أثر تقدير المحكمة لموضوع التهمة المعروضة عليها ، فإن ذلك يعتبر إخلالا بحق الدفاع موجبا لنقض حكمها .

٢ — إذا أثبت الحكم أن جريمتى التزوير والاستعمال وقعتا فى سنة ١٩٢٧ ، وأن الدعوى العمومية رفعت بشأنهما فى سنة ١٩٣٢ ، ولم يبين تاريخ البدء

في التحقيق الجنائي لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقطه لرفع الدعوى قد مضت أم لا ، فهذا نقص في البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٢٩٢)

القضية رقم ٢٠٤٧ سنة ٤ القضائية

إفساد الأخلاق والمساعدة على الفسق والفجور . مناط المسؤولية في هذه الجريمة .

(المادة ٢٣٣ عقوبات)

إن مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تخريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق الخ هو السن الحقيقية للمجنى عليه . فمتى كانت هذه السن معروفة لدى الجاني أو كان علمه بها ميسورا اعتبر القصد الجنائي متوفرا لديه . ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يستند في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى ، إذ أن علمه بالسن الحقيقية للمجنى عليه مفترض ، ولا يسقط هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظروف استثنائية منعه من إمكان معرفة السن الحقيقية . وإذن فلا يجوز لامرأة أن تقبل في منزلها المعد للدعارة فتاة لم تبلغ السن المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع ، اعتمادا على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أزيد من تلك السن ، ما دامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الاستطاعة الاطلاع عليها للتثبت من سنها الحقيقية . كذلك لا يجوز لها أن تتحدى بتقدير الطبيب الشرعي لسن الفتاة المجنى عليها بعشرين سنة ، لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلتجأ إليها إلا عند انعدام الدليل القاطع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد إسماعيل وإسماعيل وحيدة محمد علي وإبراهيم إبراهيم البنان وزكي محمد سعيد وإبراهيم فوزي حسين وعزيزة سليمان صبرى (الطاعنة) وخديجة سيد أحمد ، بأنهم في خلال المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ إلى آخريناير سنة ١٩٣٣ الموافق ٣٠ ربيع الثاني إلى ٤ شوال سنة ١٣٥١ بدائرة قسم الأزيكية

تبع محافظة مصر ، تعرضوا لإفساد أخلاق فاطمة يس عبد العال التي لم تبلغ الثمانى عشرة سنة كاملة بأن حرّضوها وساعدوها على الفسق والفجور بأن كانوا يجمعون لها الزبائن ويقدمونها لهم فى منازل المتهمات الثانية والرابعة والسابعة والثامنة المعدّة للدعارة السرية حالة كون المتهم الأول ممن لهم سلطة عليها . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات مصر لمحكمة الأول بالمواد ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٠ فقرة أولى من قانون العقوبات ، والباقيين بالمادة ٢٣٣ من القانون نفسه . فقرّر حضرته فى ٧ أغسطس سنة ١٩٣٣ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد السالفة الذكر . وبعد أن أنهت المحكمة المشار إليها سماع الدعوى قضت فى ٥ يونيه سنة ١٩٣٤ غيابيا للثانية والرابعة من المتهمين وحضوريا للباقيين عملا بالمادة ٢٣٣ من قانون العقوبات . بالنسبة للطاعة وبالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة للباقيين بمعاينة عزيزة سليمان صبرى الشهيرة بالوطنية (الطاعة) بالحبس مع الشغل لمدة سنة . وببراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم على اعتبار أن الطاعة فى الزمن والمكان المذكورين تعرضت لإفساد أخلاق فاطمة يس عبد العال التي لم تبلغ الثمانى عشرة سنة كاملة بأن ساعدتها على الفسق والفجور وسهلتها لها بإيوائها بمنزلها وتقديمها للرجال لارتكاب الفحشاء مرارا . فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٦ يونيه سنة ١٩٣٤ وقدم حضرة الأستاذ أحمد الديوانى بك المحامى عنها تقريرا بالأسباب فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٤

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الطاعة لم تكن تعلم أن سن المجنى عليها أقل من ثمانى عشرة سنة لما تدل عليه هيئتها من أن لها من العمر أكثر من هذا ولم ترد المحكمة على ذلك إلا بأنها افترضت أن الطاعة تحزّت من المجنى عليها مع أن

الطبيب الشرعى نفسه قرر أن سنّ المجنى عليها عشرون سنة ، ولم ترد المحكمة على هذا الذى قرره الطبيب الشرعى .

وحيث إن مناط المسؤولية الجنائية فى مثل هذه الجريمة هو السنّ الحقيقية للمجنى عليه ، فمضى كانت هذه السنّ معروفة لدى الجانى أو كان علمه بها ميسورا أصبح القصد الجنائى متوفرا لديه . ولا يسوغ له فى هذه الحالة أن يستند فى تقدير تلك السنّ إلى عناصر أخرى إذ يفترض علم الجانى بالسنّ الحقيقية للمجنى عليه ، ولا يسقط هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظروف استثنائية منعت من إمكان معرفة السنّ الحقيقية . ومن ثم فما كان من الجائر للطاعة فى هذه الدعوى الركون إلى شكل المجنى عليها وقبولها فى منزلها المعدّ للدعارة اعتمادا على هذا الشكل مادام للمجنى عليها شهادة ميلاد أثبت وجودها الحكم المطعون فيه وكان فى استطاعة الطاعة الاطلاع عليها للتثبت من السنّ الحقيقية للمجنى عليها .

وحيث إنه ليس للطاعة أيضا أن تستند إلى ما تدعيه من جهة تقدير الطبيب الشرعى لسنّ المجنى عليها بعشرين سنة ، إذ هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية يصح الالتجاء إليها عند انعدام الدليل القاطع وهو شهادة الميلاد . ولقد أنصف إذن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتفت إلى هذا التقدير الخاطئ وضرب صفحا عن الإشارة إليه .

وحيث إن الوجهين الثانى والثالث خاصان بمناقشة ما قررتة المجنى عليها بالنسبة للطاعة وحضورها إلى منزلها وقت أن كانت مسجونة وإلى ما كان من محكمة الموضوع فى تعويلها على شهادة المجنى عليها بالنسبة للطاعة وعدم تعويلها عليها بالنسبة لغيرها ممن كانوا متهمين معها .

وحيث إن هذا كله متعلق بالوقائع ولا سلطان لمحكمة النقض عليه ؛ وما دام قد ثبت لقاضى الموضوع أن الطاعة حرضت المجنى عليها فى منزلها على الفسق والفجور فسواء أوجدت معها طيلة إقامتها فى منزلها أم حبست بعض هذا الزمن دون البعض الآخر فليس لذلك تأثير ما فيها اقتنعت به محكمة الموضوع من وقوع

التحريض، طالت مدته أو قصرت، ودلت عليه بأقوال الطاعنة نفسها . أما من جهة تجزئة شهادة المجنى عليها فهو من حق محكمة الموضوع التي لها أن تستخلص ما تراه حقا من أقوال شاهد وتضرب صفحا عما لا تطمئن إليه .

جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩٣)

القضية رقم ١٦١٤ سنة ٤ القضائية

(١) حرمة المنازل . تفتيش ضابط منزل المتهم . شروط صحته . (المادتان ٥ و ٣٠ تحقيق)
(ب) حكم . بناءه على غير أساس في أوراق التحقيق . نقضه .

١ — تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم (بغير رضاه) لا يكون صحيحا إلا إذا كان الضابط مأذونا من النيابة بأجراء هذا التفتيش وعالما بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش فعلا . على أن مجرّد سهو الضابط عن الإشارة في محضر التفتيش إلى الإذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بأنه لم يكن عالما بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش .
٢ — إذا ثبت محكمة الموضوع حكمها ببطلان محضر التفتيش الحاصل من ضابط البوليس على أنه لم يكن عالما بصدور الإذن له من النيابة بأجراء التفتيش، واستندت في ذلك إلى قول نسبت إليه صدوره أمامها بالجلسة ، وتبين لمحكمة النقض أن هذا القول لا وجود له في محضر الجلسة ، حق لها أن تنقض الحكم لقيامه على غير أساس .

(٢٩٤)

القضية رقم ١ : سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . محكوم عليه لم يطعن في الحكم بطريق النقض . طعن النيابة فيه . استفادة
المتهم منه . (المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق)

للحكوم عليه الذى لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد
قانونا من الطعن المرفوع من النيابة العامة . فإذا طعنت النيابة في الحكم الصادر

على المتهم بعقوبة الحبس فقط وطلبت إضافة الحكم عليه بالغرامة تطبيقا للقانون ورأت محكمة النقض أن الواقعة لاعتقاب عليها أصلا تعين عليها أن تنقض الحكم برمته وتحكم ببراءة المتهم .

جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩٥)

القضية رقم ١٦٢٩ سنة ٤ القضائية

نقض وإبرام . نقض الحكم لعيب جوهرى فيه . إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى .
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)
نقض الحكم لعيب جوهرى فيه يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية التى أعيدت إليها القضية للحكم فيها من جديد تنفيذا لحكم محكمة النقض قد قصرت بحثها على المسألة التى كانت أثبتت لدى محكمة النقض ضد الحكم المطعون فيه — وكانت سببا فى نقضه — وقضت فى موضوع التهمة بالإدانة ولم تسبب قضاءها هذا، فإن حكمها يقع باطلا لخلوه من الأسباب^(١) .

(٢٩٦)

القضية رقم ١٩ سنة ٥ القضائية

(١) حكم . تأجيل النطق به . لا بطلان . (المادة ١٧١ تحقيق)

(ب) دفاع . تكيف الوقائع المعروضة تكييفاً قانونياً بدون لفت الدفاع . متى لا يكون فيه إخلال بحق الدفاع ؟

(ج) اشتراك فى الجريمة . استنتاجه من ظروف متجة له . جوازه . (المادة ٤٠ ع)

١ — إنه وإن كانت المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه "يصدر الحكم فوراً إذا كان المتهم مسجوناً فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم

(١) كانت المسألة التى بنى عليها النقض الأول هى عدم بيان توافر أركان المادة ٨٨ الخاصة بالعود فى الحكم الذى نقض ، وكانت التهمة ضرباً .

إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيرها بعد ذلك" فان هذه المادة لم تنص على بطلان الحكم إذا تأخر صدوره عن الجلسة التالية ، بل إن المفروض في هذا التأخير هو أن الضرورة تقتضيه . ومن مصلحة المتهم نفسه ألا تقول المحكمة كلمتها في الدعوى المقامة ضده إلا بعد أن تكون قد كوّنت لها رأيا صحيحا فيها تطمئن إليه ولو اقتضاها ذلك أكثر من تأجيل .

٢ — ليس من الإخلال بحق الدفاع أن تكيف المحكمة الوقائع المعروضة عليها والتي تناولتها المرافعة التكييف القانوني الذي ترتبه دون لفت الدفاع إلى ذلك ، إذا كان التكييف القانوني الذي كيفت به هذه الوقائع لا يسوّى حالة المتهمين .

٣ — ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها القول بحصول الاشتراك أن تستخلص حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه .

(٢٩٧)

القضية رقم ٢٩ سنة ٥ القضائية .

اختصاص . الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص . متى يمكن الطعن عليها استقلالا ؟ حكم من محكمة الجناح بعدم اختصاص لكون الواقعة جنائية . الطعن فيه قبل صدور الحكم النهائي في الموضوع . لا يجوز . (المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

إن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها استقلالا بطريق النقض هي الأحكام الصادرة نهائيا في الدعاوى التي يكون القول فيها بعدم الاختصاص مؤسسا على عدم ولاية المحاكم الأهلية فقط . أما ما عدا ذلك من الأحكام التي تفصل في مسائل الاختصاص فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض ، بل الواجب رفع مثل هذا الطعن مقترنا بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع .

وإذن فالحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لا يجوز الطعن فيه قبل صدور الحكم النهائي في الموضوع .

(٢٩٨)

القضية رقم ٣٢ سنة ٥ القضائية

(١) موظف . تعد عليه بسبب أداء وظيفته . مناط العقاب في هذه الجريمة .

(المادة ٢٦٥ فقرة أولى وثالثة من قانون العقوبات)

(ب) عقوبة . تخفيف العقوبة رغم دخولها في حدود المادة الواجبة التطبيق . متى يجوز ذلك لمحكمة النقض ؟

١ — إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات (المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) إنما تعاقب من يعتدى بالسب على موظف عام بالعقوبة الخاصة المنصوص عليها فيها إذا كان السب موجها إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة .

فإذا كان الثابت بالحكم أن الموظف الذي وقع عليه السب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن يؤدي عملا ما بل كان يتناول طعام الفطور ، وأنه تدخل من تلقاء نفسه في مناقشة كانت دائرة بين المتهم وكاتب آخر موجود معه في مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن هو المخاطب بشأنه ، فشروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع لا تكون متوافرة ، وتكون الفقرة الأولى من هذه المادة هي الواجبة التطبيق .

٢ — إذا رأت محكمة النقض في قضية سب أن الواقعة مما تعاقب عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ، دون الفقرة الثالثة منها ، جاز لها — متى نقضت الحكم — أن تخفف العقوبة المحكوم بها ، وإن كانت تدخل في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الواجبة التطبيق .

جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩٩)

القضية رقم ١٦١٧ سنة ٤ القضائية

تبديد . ترك الحارس أخاه يتصرف فى الأشياء المحجوزة . أخذه بعقوبة الشريك .
(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات)
إذا استنتجت المحكمة من سكوت المالك المعين حارسا على الأشياء المحجوزة
ومن عدم معارضته لأخيه فى التصرف فى تلك الأشياء أن هناك اتفاقا بين الأخوين
على تبديدها ، فهذا الاستنتاج ، فضلا عن كونه مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ،
فانه لا غبار عليه ، لأن الاتفاق لا يستلزم حتما عملا إيجابيا من جانب الشريك ،
بل يكفى لتحقيقه أن يلتزم الحارس موقفا سلبيا كما هو الحاصل فى مثل هذه الصورة .

(٣٠٠)

القضية رقم ٢٠٥٥ سنة ٤ القضائية

(١) تغيير وصف التهمة بدون لفت نظر المتهم . متى يجوز؟ (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)
(ب) قتل عمد . اقترانه بجريمة أخرى . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . لاجوب لتعيين
عقوبة كل من الجريمتين . (المادتان ١٩٨ و ١٩٩ عقوبات)

١ — للمحكمة أن تعطى الوقائع المطروحة عليها وصفها القانونى الصحيح ،
وليس عليها أن تلفت الدفاع إلى الوصف الذى أعطته مادام هذا الوصف لم يؤسس
على غير الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع .

٢ — متى اقتنعت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكا فى قتل
اقتربت به جناية أخرى ، وطبقت المادتين ١٩٨ فقرة ثانية و ١٩٩ عقوبات وأوقعت
بالمتهمين جميعا عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء لمجهول من بينهم
فى جناية القتل المقترب بالجناية الأخرى ، فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل
من الجريمتين ، إذ لا دخل لأيهما فى العقوبة الواجب تطبيقها فى هذه الحالة .

(٣٠١)

القضية رقم ٢٠٥٧ سنة ٤ القضائية

متهم . سنة . إغفال ذكرها بالحكم . متى لا يكون مبطلاً ؟

(المواد ١٩٩ تحقيق و ٤٢ تشكيل و ٥٩ و ٦٠ ع)

لا تأثير لإغفال الحكم ذكر سن المتهم ، ما دامت الجريمة التي يحاكم من أجلها هي جنحة تزوير مما لا تتأثر عقوبتها وجوباً بصغر سن المتهم ، وما دام المتهم لم يدع أن سنه الحقيقية تجعله غير مسئول قانوناً عما يرتكبه من الجرائم .

(٣٠٢)

القضية رقم ٣٤ سنة ٥ القضائية

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تعيين هذه الجريمة أو عدم تعيينها . وجوب العقاب .
(المادة ٣٢٤ عقوبات)

سواء أكانت نية المتهم الإجرامية من الدخول في منزل غيره قد تعينت بما ظهر من رغبته في ارتكاب الزنا أم كانت لم تتعين ، فالعقاب واجب في الحالتين ، لأن نص المادة ٣٢٤ عام يشملهما معاً^(١) .

(٣٠٣)

القضية رقم ٤٧ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . محكوم عليه لم يطعن على الحكم بطريق النقض . الطعن فيه من النيابة . استنفادة المحكوم عليه من نقض الحكم . تبرئة المتهم من إحدى التهمتين . العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة التهمة الثابتة قبله . جواز تخفيف العقوبة . (المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق)

١ — للمحكوم عليه الذي لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده . أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة .

(١) قارن هذا الحكم بحكم سابق أصدرته محكمة النقض في ٦ مارس سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ١٠٦٦ سنة ٣ القضائية قالت فيه إنه إذا امتنع رفع دعوى الزنا بسبب وقوع الطلاق بين الزوجين فلا تجوز معاقبة الشريك على جريمة الدخول في منزل الغير ، مادام أن القصد من ذلك الدخول قد تعين بفعل صار غير معاقب عليه .

فاذا قضت محكمة الموضوع بالإدانة في تهمة إحراز مفرقات وإحراز سلاح ناري بدون رخصة ، وأوقعت عقوبة واحدة على الجريمتين ، ثم طعنت النيابة العمومية في الحكم طالبة تشديد العقوبة تطبيقاً للقانون ، ورأت محكمة النقض عدم توافر أركان جريمة إحراز المفرقات ، كان على هذه المحكمة أن تنقض الحكم وتقضى بالبراءة ، وجاز لها أن تعدل العقوبة المقضى بها إلى ما يناسب في تقديرها جريمة إحراز السلاح ، ولو كانت العقوبة التي أوقعتها محكمة الموضوع في التهمتين مما يدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح .

جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سمادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزى بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك .

(٣٠٤)

القضية رقم ٥٥ سنة ٥ القضائية

استئناف . حكم غيابي . المعارضة فيه من المتهم . استئناف النيابة للحكم الغيابي . متى يعتبر أنه ظل قائماً ؟ . إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن استئناف النيابة للحكم الغيابي يظل قائماً إذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه . أما إذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة ، وجب تجديد الاستئناف إذا رأت النيابة لزوماً لذلك .

(٣٠٥)

القضية رقم ٦٨ سنة ٥ القضائية

نجاة أمانة . إرسال مبلغ إلى متهم بصفته وكيلًا عن فرع البنك لتوصيله إلى البنك العام . خروجه من خدمة البنك وقت الإرسال . اختلاس المبلغ . نجاة أمانة . (المادة ٢٩٦ عقوبات) إذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه إلى المتهم بصفته وكيلًا لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله إلى البنك العام بمصر ، وكان المتهم وقت هذا الإرسال قد خرج من خدمة البنك ، فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ

أرسله إليه على اعتقاد منه أنه لا زال في خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلا أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو إرساله للبنك بمصر ، والمتهم في ذلك الوقت كان في هذا الصدد وكيلا للجنى عليه بلا أجر، كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلا للبنك . ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٠٦)

القضية رقم ١٦١٣ سنة ٤ القضائية

(١) حرمة المنازل . تفتيش منزل متهم . الإذن به . وجوب إثبات هذا الإذن كتابة . الدفع ببطان التفتيش الحاصل على غير حكم القانون . تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به بعد سماع الشهود . (المواد ١٨ و ٣٠ و ١/٢٣٦ و ٢٣٦ تحقيق و ١١٢ عقوبات)

(ب) محضر تفتيش . بناء الحكم عليه وعلى أدلة أخرى . صحة الحكم رغم بطلان المحضر .

(ج) دفع . الدفاع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر . متعلق بالموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة التقص .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ — إن دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور، بل يعاقب عليه قانونا . وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفى فيه الترخيص الشفوى ، لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة ، لكي تبقى حجة يعامل الموظفون — الآمرون — منهم والمؤتمرون — بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما بنى عليه من النتائج . فاذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا

التفتيش حاصلًا وفق القانون ، كانت مخطئة في رأيها . والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، فلا يسقط بعدم إبدائه قبل سماع أول شاهد عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٢ — لا فائدة للطاعن في إثارة بطلان محاضر التفتيش ، إذا كان الحكم لم يقف في إدانته عند ما أتيحت هذه المحاضر الباطلة ، بل كان قد عدد ضده أدلة أخرى استخلصها من جملة وقائع ثبتت لدى المحكمة .

٣ — الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر في ارتكاب فعل واحد بعينه ليس دفعا قانونيا بل هو دفع موضوعي يجب على من يتمسك به أن يبيده أمام محكمة الموضوع ، فإذا فاته إبدائه أمامها فلا يحق له أن يشيره أمام محكمة النقض .

(٣٠٧)

القضية رقم ٣١ سنة ٥ القضائية

تزوير . التوقيع على عريضة الدعوى . متى يكون تزويرا في ورقة عريضة ؟ متى ينقلب تزويرا في محرر رسمي ؟ (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٣ عقوبات)

التوقيع بامضاء مزور على عريضة دعوى قبل إعلانها هو من قبيل التزوير في الأوراق العرفية . لكن هذا التزوير العرفي ينقلب تزويرا رسميا بعد قيام المحضر بإعلان العريضة ؛ لأن العبرة هي بما تؤول إليه هذه العريضة وقد اكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل مرتكب التزوير وسعيه لدى قلم المحضرين لإعلانها وحصول ذلك الإعلان فعلا بناء على طلبه . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم هو الذي قدم العريضة المزورة لإعلانها وهو الذي استردها بعد إعلانها ، فهو إذن الذي سعى لإعطائها الصفة الرسمية ، وهو الذي أراد أن يتم الإعلان بناء على طلب ذلك الشخص الوهمي الذي زور إمضاءه وأن يجري على لسانه كذبا كل ما ورد في العريضة ، ويكون ما أتاه تزويرا في ورقة رسمية معاقبا عليه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات .

(٣٠٨)

القضية رقم ٧٣ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . نقص في الإجراءات . متى يعتبر أمام محكمة النقض ؟

لا عبرة بما يقع من نقص في الإجراءات التي تمت أمام المحكمة الابتدائية إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما نقص منها ، إذ المعول عليه أمام محكمة النقض إنما هو الحكم الاستئنافي النهائي وما قام عليه ذلك الحكم من إجراءات^(١) .

(٣٠٩)

القضية رقم ٧٧ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . التقرير بالطعن في الميعاد . تقديم الأسباب في الميعاد إلى السجن الموجود به المحكوم عليه . وصوله إلى قلم الكتاب متأخرا عن الميعاد . متى يعتبر التقرير مقبولا شكلا ؟
(المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١)

إن مأمور السجن يعتبر بحسب المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ قائما مقام قلم كتاب المحكمة في تلقي التقارير الجنائية التي يرفعها المحكوم عليهم . فاذا قُزر المحكوم عليه بالطعن في الحكم يوم صدوره ولم يرد تقرير الأسباب إلى قلم الكتاب المختص إلا بعد الميعاد القانوني ، ولكن ثبت أن هذا التقرير أرسل من والد المحكوم عليه إلى مأمور السجن ليوقع عليه من المحكوم عليه فوصل التقرير إليه في آخر يوم من ميعاد الطعن ، فهذا التقرير يعتبر مقبولا في الميعاد ، إذ كان في وسع مأمور السجن بل من واجبه أن يحصل على توقيع الطاعن يوم ورود تقرير الأسباب .

(١) كان مما طعن به أن محكمة الدرجة الأولى حكمت في القضية في غير علانية ودون أن تمكن الطاعن من الدفاع عن نفسه ، وأنها لم تسمع شاهدي النني اللذين استشهد بهما .

(٣١٠)

القضية رقم ٧٨ سنة ٥ القضائية

تبيد . مالك الأشياء المحجوزة . معاقبة لاشتراكه مع الحارس في التبيد . طعه على صحة قيام
الحراسة . لا يقبل منه . (المواد ٢٨٠ و ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ عقوبات)

إذا عوقب مالك الأشياء المحجوزة بتهمة اشتراكه مع الحارس في تبيد هذه
الأشياء وكان ثمة مطعن على صحة قيام الحراسة ، فلا مصلحة للمالك في إثارة هذا
المطعن ، لأن الذي له مصلحة في إثارته هو الحارس وحده . على أنه حتى مع
الافتراض الجدل أن هناك محلا للشك في مسئولية المالك طبقا للمواد ٢٩٦ و ٤٠
و ٤١ عقوبات فهو مسئول على كل حال وفقا للمادة ٢٨٠ عقوبات ، ولا مصلحة
له في الطعن .

(٣١١)

القضية رقم ٨٦ سنة ٥ القضائية

حرمة المنازل . دخول رجال البوليس بالحيلة إلى منزل المتهم . تقديم المادة المخدرة إليهم بنفسه
وبمحض إرادته . احتجاجه ببطان إجراء التفتيش . عدم جوازه .

إذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم بالحيلة ولكن
المتهم هو الذي قدم المادة المخدرة إليهم بنفسه وبمحض إرادته فلا يسوغ له بعد
ذلك أن يطعن ببطان الإجراءات ارتكافا على دخول رجال الضبطية القضائية
مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣١٢)

القضية رقم ٢٠٣٩ سنة ٤ القضائية

نقض وإبرام . حسن النية أو سوءها . مسألة موضوعية . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)
إن مسألة حسن النية أو سوءها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع
فصلا نهائيا . فتى قالت هذه المحكمة إن التهمة ثابتة على المتهم ، فعنى ذلك أنها
ورجحت جانب سوء القصد عنده ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فيما
قررت به هذا الشأن .

(٣١٣)

القضية رقم ٢٠٥٩ سنة ٤ القضائية

مفرقات . إحرازها . القصد الجنائى فى هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ بارود الصيد . متى يعتبر
مفرقا محرزا ؟ (المادة ٣١٧ المكررة ع)

١ — القصد الجنائى فى جريمة إحراز المفرقات بدون رخصة أو مسوغ
شرعى يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق . ولا ضرورة بعد ذلك
لإثبات نيته فى استعمال المفرق فى التخريب والإتلاف .

٢ — بارود الصيد لا يعتبر مفرقا فى حكم المادة ٣١٧ المكررة من قانون
العقوبات ، إلا إذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيرا ما يستعمل عادة
فى الصيد بحيث إذا أشعل هذا القدر وحده فى مكان مقفل لا يتسع للغازات التى
يتحول إليها عقب الإشعال فانه يحدث الفرقة . أما إذا كان القدر المضبوط ضئيلا
لا يحدث فرقة إذا ما أشعل وحده ، ولا يترتب على إشعاله ضرر التخريب والتعيب
والإتلاف — وهو مناط العقاب فى المادة ٣١٧ المكررة المذكورة — فلا يعتبر
محزره ممن يتناولهم حكم هذه المادة .

(٣١٤)

القضية رقم ١٠١ سنة ٥ القضائية

دفاع . تمسك المتهم بدفع هام . عدم تحقيق هذا الدفع وإغفال الرد عليه . يعيب الحكم .

سكوت الحكم عن الرد على الدفاع الهام الذى يتمسك به المتهم وعن تحقيقه يعيب الحكم ويبطله . فاذا كان الثابت أن المتهم دفع التهمة عن نفسه بأنه كان مراقبا ولا يخرج من بلدته ليلا، وقدم دفترا رسميا يثبت أنه لم يخرج منها فعلا في ليلة الحادثة، ولكن الحكم لم يشر إلى هذا الدفاع الهام بأية إشارة، ولم يبين ما إذا كان فى إمكان المتهم مع ثبوت صحة ما أثبت فى الدفتر أن يرتكب الجريمة التى وقعت فى بلدة أخرى خلاف بلدته، فان ذلك يعيب الحكم ويبطله .

(٣١٥)

القضية رقم ١٠٣ سنة ٥ القضائية

مخدرات . الإحراز . معناه . (المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ١٩٢٨)

الإحراز المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون المخدرات هو وضع اليد (Possession) على المخدر على سبيل التملك . ولا يشترط فيه الاستيلاء المادى، بل يكون الشخص محزرا ولو كان الجوهر موجودا ماديا فى حيازة شخص نائب عنه . فاذا كانت الوقائع التى اقتنعت بها محكمة الموضوع هى أن المتهمين تأمرا مع ثالث على الإيقاع بشخص رابع بينهما وبينه نزاع مقامة بشأنه دعوى جنحة ادعى هو فيها بحق مدنى، فاتهز المتهمان فرصة وجوده فى المحكمة وكلفا المتأمر الثالث بأن يدس فى بردة حمارة مادة مخدرة ثم يبلغ عنه رجال الحفظ لضبطه، ففعل ذلك وضبطت المادة، فهذه الوقائع يتوافر بها قبل المتأمرين ركن الإحراز بمعناه القانونى .

(٣١٦)

القضية رقم ١٠٥ سنة ٥ القضائية

دفاع لم يحققه محكمة الدرجة الأولى . عدم التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . إثارة من جديد أمام محكمة النقض . لا تجوز .
(المواد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ تحقيق)
الدفاع الذي لا تبعاً محكمة الدرجة الأولى بتحقيقه ثم لا يصر عليه المتهم أمام محكمة الدرجة الثانية لا يجوز رفع أمره إلى محكمة النقض والإبرام لسقوط الحق في التمسك به بالسكوت عنه أمام المحكمة الاستئنافية .^(١)

(٣١٧)

القضية رقم ١٠٩ سنة ٥ القضائية

(أ) ارتباط قضية بأخرى . طلب المتهم ضم قضية مخالفة إلى قضية جنحة . سلطة محكمة الموضوع في إجابة هذا الطلب أو رفضه .

(ب) تطبيق . مجرد الخطأ المادى في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة . متى لا يصح سبباً للطعن على الحكم ؟
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ج) وصف التهمة . الدفع باهماله . متى يصح التمسك به ؟
(المادة ٢٣٦ تحقيق)

١ — إذا طلب المتهم ضم قضية مخالفة إلى قضية جنحة على اعتبار أن الجريمتين اللتين هما موضوع القضيتين ناشتتان عن فعل واحد، وبحث المحكمة هذا الطلب ولم تجبه ، ولم يكن فيما قرره بشأنه أية مخالفة للقانون ، فلا دخل لمحكمة النقض فيه .

٢ — مجرد الخطأ المادى في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة لا ينهض سبباً لنقض الحكم متى كان هذا الخطأ لم يؤد إلى أقل لبس في المحاكمة . ففي دعوى إقراض بر با فاحش أسس الاتهام فيها على المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات ،

(١) كان الطاعن متهما بتبديد مقتولات محجوزة ، ودفع لدى محكمة الدرجة الأولى بوقوع التزوير والتلاعب في محضر الجزوفى محاضر تحقيقات البوليس ، ولم يسلك سبيل دعوى التزوير ، وطلب كذلك ضم قضية معينة ، ولكنه لم يجتهد دفعه ولا طلبة أمام المحكمة الاستئنافية .

وترافع الدفاع على أن هذه المادة هي المادة المطلوب تطبيقها ولكن ذكر الحكم أن المادة المنطبقة هي المادة ٢٩٤ ومنها عن ذكر كلمة (المكررة) ، لا يقبل الطعن في هذا الحكم بمقولة إنه أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — الدفع بابهام وصف التهمة وغموضه هو من الدفوع الواجب إبدائها لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد، عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات .

جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣١٨)

القضية رقم ٩ سنة ٥ القضائية

حريق عمد . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق العمد ؟ معناه . (المادة ٢١٧ ع)

إن القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به . فتمتى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة . والعمد هنا معناه توجه الإرادة اختياراً إلى وضع النار، أي كان الباعث عليه، أي سواء أكان الغرض من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر، كالحصول على قيمة الأشياء المؤمن عليها . على أنه مهما يكن قصد الجاني الأول من وضع النار في المكان المسكون فهو مأخوذ أيضاً في هذه الجريمة بقصده الاحتمالي ومسئول عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله ، لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها .

(٣١٩)

القضية رقم ٣٨٠ سنة ٥ القضائية

شاهد . عدم إعلان المتهم باسمه . عدم معارضة المتهم في سماع شهادته بالجلسة . الطعن على شهادته بعد ذلك . لا يجوز . (المادة ٤٥ تشكيل)

إذا لم يعلن المتهم باسم أحد شهود الإثبات عليه ضمن قائمة الشهود ، كان له الحق في أن يعارض في سماع شهادته بالجلسة وفقا للمادة ٤٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، فإذا هو لم يفعل فلا يكون له بعد ذلك الحق في أن يشير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣٢٠)

الطعن رقم ٣٨٥ سنة ٥ القضائية

ارتباط تهمة بأخرى . الحكم على متهم من محكمة الدرجة الأولى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة . تطبيق محكمة الدرجة الثانية للمادة ٣٢ ع . وجوب القضاء بأحدى العقوبتين فقط . (المادة ٣٢ ع)

إذا قضت محكمة الدرجة الأولى على متهم بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إليه فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم فرأت المحكمة الاستئنافية أن هاتين التهمتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى وطبقت المادة ٣٢ ع ، فانه يتعين عليها ألا تقضى عليه إلا بأحدى العقوبتين المقضى بهما ابتدائيا . أما أن تضم هاتين العقوبتين وتجعل من مجموعهما عقوبة واحدة توقعها على المتهم فهذا خطأ في تطبيق القانون .

(٣٢١)

القضية رقم ٣٩٢ سنة ٥ القضائية

موانع العقاب . صغ السن . لا يكفي وحده لتحقيق معنى الإكراه . (المادة ٥٦ ع)

للإعفاء من العقوبة المؤسس على الإكراه شروط خاصة منصوص عليها في المادة ٥٦ ع ، لا يقوم صغ السن وحده مقامها ، فلا يجوز لمتهم قاصر أن يعتذر عن جريمة ارتكبها بأنه كان مكرها على ارتكابها بأمر والده .

جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٢٢)

القضية رقم ١٦٢٥ سنة ٤ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . وحدة الموضوع . مناط توفرها .

إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة، فلا يجوز
بعد ذلك إعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد . ولكن إذا كانت
قد اقترنت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة مخالفة للجريمة
الأصلية، فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى .

فإذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا وحكم ببراءته من السرقة،
فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفيا للأشياء المسروقة ،
ولو كانت الواقعة المكونة لجريمة الإخفاء قد ذكرتها النيابة في مرافعتها في قضية
السرقة على سبيل مجتزئ الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة وكانت المحكمة كذلك
قد عرضت لذكرها في دعوى السرقة باعتبارها دليلا قدمته النيابة لها على التهمة
المذكورة .

(٣٢٣)

القضية رقم ٢٠٦١ سنة ٤ القضائية

مفرقات . لعب الأطفال . ليست من المفرقات المحترمة . (المادة ٣١٧ ع المكررة)
المفرقات المحترمة التى تشير إليها المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات هى
التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة . فلعب الأطفال
(السواريج) لا تدخل في عداد المفرقات التى يتناولها حكم المادة المذكورة .

(٣٢٤)

القضية رقم ٢٠٦٦ سنة ٤ القضية

تسول . المنادة بوفاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه الأهالى له . لا يعتبر تسولا .

(المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣)

المنادة بوفاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه له الأهالى بسبب هذه المنادة
لا يعتبر تسولا .

(٣٢٥)

القضية رقم ٤٠٥ سنة ٥ القضية

تهديد بارتكاب جريمة . مناط العقاب في هذه الجريمة . (المادة ٢٨٤ فقرة الثالثة ع)

لا يشترط قانونا لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات
أن يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد إلى الشخص المقصود
تهديده، بل يكفي لذلك أن يثبت أن المتهم كان يقصد إيصال التهديد إلى علم
من أراد تهديده بطريق هذا الوسيط .

(٣٢٦)

القضية رقم ٤١٤ سنة ٥ القضية

تزوير في أوراق عرقية . ورقة ممضاة على بياض . خطفها وملؤها بسند دين . تزوير .

(المواد ١٧٩ و ١٨٣ و ٢٩٥ ع)

اختطاف ورقة ممضاة على بياض وملؤها بسند دين أو مخالصة أو غير ذلك
من الالتزامات التي يترتب عليها ضرر لصاحب الإمضاء يعدّ بحكم المادة ٢٩٥ ع
تزويرا مما يعاقب عليه بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات .

جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٢٧)

الطعن رقم ٥٤ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . الطعن بطريق النقض . وجوب رفعه من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض . ولى القاصر . حقه فى رفع الطعن عن القاصر . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

الطعن فى الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله توكيلا خاصا لهذا الغرض . ولكن لما كان ولى القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون (Mandataire Légal Obligatoire) ينظر فى القليل والليل من شئونه الخاصة بالنفس أو بالمال ، فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره .

(٣٢٨)

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وعضوية زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك .

القضية رقم ٢٠٤٣ سنة ٤ القضائية

(أ) تزوير . التزوير فى الدفاتر التجارية . تزوير فى محرد عرفى . (المادتان ١٨٣ و ١٨٦ ع)

(ب) التزوير بطريق الترك . مناط العقاب عليه .

١ — إن الشارع إذا كان رأى أن ينص نصا خاصا فى المادة ١٨٦ من قانون العقوبات على عقاب من يقيدون فى دفاترهم من أصحاب اللوكاندات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهم يعلمون ذلك ، فليس معنى هذا أنه أراد إعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى — وهى أهم بكثير من دفاتر اللوكاندات — من العقاب على ما يرتكبونه فى دفاترهم من التزوير، بل إن هذا التزوير يدخل تحت أحكام المادة ١٨٣ من قانون العقوبات التى نصت على عقاب التزوير

الحاصل في المحتررات العرفية إطلاقاً . ومما لا شك فيه أن المحتررات العرفية تشمل الدفاتر التجارية .

٢ — إن رأى القائل بأن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعدّ تغييراً للحقيقة، إذ التغيير يقتضى عملاً إيجابياً من جانب مرتكبه، والذي يترك شيئاً كان يجب إثباته لا يأتي عملاً إيجابياً — هذا رأى على إطلاقه غير سديد، إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه، بل ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه، فإذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييراً للحقيقة وبالتالي تزويراً معاقباً عليه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
حيث إن الطعن صحيح شكلاً .

وحيث إن الوجهين الأولين يتحصلان في أن بالحكم المطعون فيه تناقضا فيما يختص بوقت وقوع التزوير هل هو كان أثناء الججز التحفظى على الدفتر أم بعد رفع هذا الججز . ويقول الطاعن إنه إذا كان التزوير حصل بعد رفع الججز وفي وقت كان الدفتر فيه تحت يد صاحبه كما أثبت الحكم ذلك في بعض مواطنه فإن التزوير يكون متفياً لأن صاحب الدفتر حرّ في أن يكتب فيه ما يشاء، ولأن التغيير في دفتر خاص ولو كان تجارياً لا عقوبة عليه في القانون المصرى لأن هذا القانون لم ينقل النصوص الفرنسية التى تعاقب على التزوير في الدفاتر التجارية ولم ينص إلا على دفاتر اللوكاندات فقط . ويضيف الطاعنان إلى ما تقدم أنه ما دام القانون لم ينص إلا على عقاب التزوير الحاصل في دفاتر اللوكاندات (كذا)، ولم يذكر شيئاً عن الدفاتر التجارية الأخرى فلا يصح للقاضي مع هذا التخصيص تعميم حكم القانون على الدفاتر الأخرى .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة أثبتت فيه صراحة أن ما سطر أسفل الصحيفة نمرة ١٤٢ من الدفتر — وهو المدعى بتزويره — قد

أنشئ بعد تاريخ المجزء ، وليس فيما أورده الحكم خاصا بهذه النقطة أى تناقض كما يدعى الطاعنان . وأما فيما يختص بما نص عليه القانون من عقوبة التزوير الحاصل فى دفاتر اللوكاندات و بعدم ذكره أى شىء خاص بالدفاتر التجارية الأخرى يلاحظ بأنه إذا كان الشارع رأى أن ينص نصا خاصا فى المادة (١٨٦) من قانون العقوبات على عقاب من يقيدون فى دفاترهم من أصحاب اللوكاندات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك ، فليس معنى هذا مطلقا أن الشارع أراد إعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى — وهى أهم بكثير من دفاتر اللوكاندات — من العقاب على ما يكون وقع فى دفاترهم من التزوير ، بل إن هذا التزوير يدخل تحت أحكام المادة ١٨٣ من قانون العقوبات التى نصت على عقاب التزوير الحاصل فى المحتررات العرفية إطلاقا . ومما لا شك فيه أن المحتررات العرفية تشمل الدفاتر التجارية ، وهذا على خلاف حكم القانون الفرنسى فانه شبه المحتررات التجارية ومحتررات البنوك بالمحتررات الرسمية فى باب التزوير ووضعها معا فى مادة واحدة (المادة ١٤٧) وجعل عقاب التزوير فيها واحدا . أما القانون المصرى فلم ينص عليها خصيصا فى مادة من مواد التزوير فهى داخله حتما — كما سلف القول — فى المادة ١٨٣ الخاصة بالتزوير فى المحتررات العرفية لأنها ليست من قبيل المحتررات الرسمية . هذا و واضح من سياق النصوص الخاصة بالتزوير أن الشارع ، بعد أن نص فى المادة ١٨٣ على عقوبة التزوير الحاصل فى المحتررات العرفية والتى من ضمنها الدفاتر التجارية بالحبس مع الشغل ، رأى أن هناك أحوالا خطر التزوير فيها أقل منه فى أحوال التزوير الأخرى على وجه العموم فاستثنىها من حكم المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣ من قانون العقوبات ، وقرر لها عقوبات أخف من عقوبات التزوير المنصوص عليها فى تلك المواد .

وحيث إنه لذلك يكون ما تمسك به الطاعنان فى الوجهين الأولين فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الوجه الثالث حاصله أن خلق الدفاتر التجارية من تسديد المبالغ لا يجعلها دفاتر مزورة كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه يلوح من عبارة الطاعن أنه يقصد التمسك برأى من يقول إن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعدّ تغييراً للحقيقة ، إذ التغيير يقتضى عملاً إيجابياً من جانب مرتكبه ، والذي يترك شيئاً كان يجب إثباته لا يأتي عملاً من هذا القبيل .

وحيث إن هذا الرأي على إطلاقه غير سديد إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه وإنما ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه ، فإذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر ذلك تغييراً للحقيقة ، وبالتالي تزويراً معاقباً عليه .

وحيث إن هذه النظرية تظهر صحتها بأجلى وضوح إذا ما علمت وقائع المادة التى نحن بصدددها .

وحيث إن واقع الأمر الثابت فى الحكم المطعون فيه أن الشيخ أحمد أبو شناف المدعى بالحق المدنى الأول استلم مبلغ مائتى جنيه من المدعو حنا متى بمقتضى إيصال أمانة مؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لتوصيله إلى يوسف على الطاعن الأول ، ثم سلمه فعلاً إلى هذا الأخير ، وقد خصم يوسف على المذكور هذا المبلغ من حساب حنا متى فى الصحيفة نمرة ١٣٢ من دفتره التجارى . وبعد إتمام هذه العملية أنشأ الطاعنان فى أسفل الصحيفة نمرة ١٤٢ من الدفتر المذكور حساباً آخر للمدعى المدنى المذكور ، لم يكن موجوداً بالدفتر من الأصل ، وتحت حساب شخص آخر أثبتا فيه واقعة استلام أحمد أبو شناف مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه من حنا متى على سبيل الأمانة ولم يذكر شيئاً خاصاً بتوصيل نفس هذا المبلغ إلى يوسف على .

وحيث إنه وإن كان ما أوضحه الطاعنان فى الصحيفة نمرة ١٤٢ من أن يوسف على دائن للشيخ أحمد أبو شناف المدعى المدنى الأول فى مبلغ ٢٠٠ جنيه صحيحاً فى حد ذاته ، إذ الواقع أن أحمد أبو شناف هذا استلم من حنا متى ذلك المبلغ

لتوصيله إلى يوسف علي، إلا أنه متى لوحظ أن هناك واقعتين متصلتين ببعضهما اتصالا كلياً لا يصح فصل إحداهما عن الأخرى، إذ هما تكوينان مجعومان واحدا لا يتجزأ، أي أن هناك واقعة استلام مبلغ ٢٠٠ جنيه من حنا متى وواقعة تسليم هذا المبلغ عينه إلى يوسف علي — متى لوحظ ذلك يعلم جلياً أن الطاعنين إذا اكتفيا بذكر الواقعة الأولى في الصحيفة نمرة ١٤٢ سالفه الذكر وتعهدا عدم ذكر الواقعة الثانية قد عملا على فصل هاتين الواقعتين من بعضهما مع وجوب اتصالهما ببعضهما اتصالاً كلياً — كما سلف القول — واقتضبا حقيقة الواقع بحيث يشعر كل من اطلع على الصحيفة نمرة ١٤٢ سالفه الذكر أن مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه لا زال بذمة المدعى المدني الشيخ أحمد أبو شناف . وهذا مغاير للحقيقة كل المغايرة ويعتد بلا شك من قبيل جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها .

وحيث إنه لذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض أيضاً .

(٣٢٩)

القضية رقم ٣٨٤ سنة ٥ القضائية

تزوير في محضر رسمي . مناط رسمية المحضر . شهادة إدارية بوفاة شخص . تزوير توقيع العمد عليها .
تزوير في محضر رسمي . (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع)

إن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محضرها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بحكم وظيفته وعلى موجب ما تقضي به القوانين واللوائح . فالشهادة الإدارية التي يحضرها العمد لإثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها إلى أقلام التسجيل هي ورقة رسمية . ومن يصطنع مثل هذه الشهادة وينسبها زوراً إلى العمد ويصدق عليها من المركز ثم يقدمها لقلم التسجيل يعتبر مزوراً ينطبق عقابه على المادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

(٣٣٠)

القضية رقم ٤١٧ سنة ٥ القضائية

سرقة . سرقة باكراه . ركن التهديد . متى يتحقق ؟
 (المادة ٢٧١ ع)
 إن المادة ٢٧١ ع ، ولو لم تذكر التهديد باستعمال السلاح في ارتكاب السرقة صراحة وتعمده بمنزلة الإكراه ، قد أشارت إلى الإكراه إطلاقاً . وفي إشارتها هذه ما يكفي لأن يندرج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مفارقة جريمته .

(٣٣١)

القضية رقم ٤١٨ سنة ٥ القضائية

اتفاق جنائي . مناط توفره . مضي وقت معين . لا يشترط .
 (المادة ٤٧ المكررة ع)
 الاتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة كل من المشتركين فيه ، ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين . فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك
 وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٣٢)

القضية رقم ٣٩٩ سنة ٥ القضائية

هتك عرض . شروع فيه . وجوب العقاب ولو كانت أفعال الشروع غير منافية في ذاتها للآداب .
 (المادتان ٤٥ و ٢٣١ ع)
 ١ — إذا صارح شخص لإنساناً بنيته في هتك عرضه وهتكه وضربه وأمسك به بالقوة رغم مقاومته إياه وألقاه على الأرض ليعبت بعرضه ولم ينل منه عرضه بسبب استغاثته ، فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجنى عليه بالقوة .

٢ — إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض وفقا لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال في ذاتها غير منافية للآداب .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الواقعة المنسوبة للطاعن بفرض حصولها كما يرويها المجنى عليه ليست إلا مشاجرة منطبقة على المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وأن الطاعن أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولكنها لم ترد عليه . وفي هذا إخلال بحق الدفاع وخطأ في التطبيق مما يستوجب نقض الحكم .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهمين عرضا على المجنى عليه أن يرافقهما إلى ناحية المدابغ لاصطياد ثعلب بالفخ في أراضى حديقة أسبوط فوافقهما ، وباروا معا في طريق المدابغ . فلما وصلوا لم يجد المجنى عليه الفخ ، فسأل المتهمين عنه ، فقالا له إنهما حضرا للفسق به ، فاتهرهما ولكنهما هتداه وضرباه بالكفوف على وجهه وأمسكا به لينالا منه غرضهما ، فصار يقاومهما حتى مزقت ملابسه وقد تمكنا من إلقائه على الأرض ، ثم حضر على استغاثة شخص فتركه المتهمان وجريا . أما المجنى عليه فجري هو أيضا عائدا إلى منزله حيث قابلته أخته ولحظت حالة الفزع التي كان عليها فسألته عن الخبر فحدثها بما حصل .

ومن حيث إن الأفعال التي أتاها الطاعنان بحسب البيان المتقدم تؤدي إلى ما استخلصه الحكم المطعون فيه من شروع الطاعنين في هتك عرض المجنى عليه بالقوة إذ ليس بعد مصارحتهما له بنيتها في هتك عرضه وتهديدهما وضربهما وإمساكهما إياه بالقوة رغم مقاومته وتوصلهما إلى إلقائه على الأرض للعبث بتراخته — ليس بعد ذلك كله إلا أن يتم فعلتهما لولا أنهما رأيا ماذا حضر على استغاثة المجنى عليه فوليا الأدبار . ويرى من ذلك أن تلك الأفعال توفر فيها الشرطان الأساسيان

لكل شروع وهما : أولا أنها تؤدي مباشرة وفي الحال إلى إتمام الجريمة ، ثانيا أنها وقعت بنية ارتكاب تلك الجريمة .

ومن حيث إنه يظهر أن الطاعن يستند في طعنه على الرأي القائل بأن ليس لجريمة هتك العرض حالة شروع تميزه عن الفعل التام ، وأنه يجب على كل حال للعقاب على الأفعال التي ترتكب أن تكون في ذاتها منافية للآداب .

ومن حيث إن هذا الرأي لا سند له في القانون المصري بل هو يخالف قواعده العامة بشأن العقاب على الشروع في سائر الجنايات ومنها جنائية هتك العرض . ولا يمكن أن يستنتج هذا الرأي من مجرد التسوية في العقوبة بين الفعل التام والشروع فيه طبقا للمادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، لأن هذه التسوية في العقوبة لا تنفي قيام حالة الشروع مستقلة عن الفعل التام . ويترتب على ذلك أنه إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض طبقا لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال غير منافية للآداب في ذاتها . ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٣٣٣)

القضية رقم ٤٢٠ سنة ٥ القضائية

إقراض بربا فاحش . جريمة مستمرة . ارتهاان الدائن أرض المدين نظير الدين . قبض فوائد ربوية فاحشة تحت ستار الإيجار . تصفية الحساب بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على الجريمة .

(المادة ٢٩٤ المكررة ع)

١ — إذا صدر على شخص حكم في جريمة إقراض بالربا الفاحش ، فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة أخرى بتهمة استمراره على تقاضى فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول . ولا يحتاج على هذا بأن واقعة الإقراض واحدة وبأنه قد عوقب من أجلها مرة فلا يصح أن يعاقب عليها مرة أخرى . ذلك بأنه ما دامت وقائع قبض الفوائد الربوية متجددة فلا مانع قانونا من تكرار العقاب على ما استجد منها بعد الحكم الأول .

٢ - إذا ارتهن الدائن أرض مدينه نظير مبلغ الدين ولم يضع يده على العين المرهونة بل جرى على اقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى المباح قانونا، تحت ستار الإيجار، ثم طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على أساس تقدير ما تغله الأرض من ريع واستترال ذلك القدر من الفوائد الربوية التي كان يتقاضاها الدائن وخصم ما زاد على ذلك من أصل الدين، فتصفية الحساب على هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على جريمة الإقراض بالربا الفاحش التي ارتكبها الدائن بالاتفاق عليها وبتقاضى الفوائد الربوية فعلا .

(٣٣٤)

القضية رقم ٤٢١ سنة ٥ القضائية

وصف التهمة . استبدال المحكمة تهمة بأخرى . بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام .
إن المحكمة لا تملك استبدال تهمة بأخرى . فإذا اتهمت النيابة شخصا بأنه زور إيصالا وأدعى صدوره من شخص معين، فأغفلت المحكمة هذه التهمة وعاقبت المتهم على تهمة تزوير أخرى لم ترفع بها الدعوى، فقضاؤها على هذه الصورة باطل لإخلاله بحق الدفاع . وللتهم أن يتمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

(٣٣٥)

الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٥ القضائية

(١) تفشيش . الإذن الصادر بتفتيش منزل متهم . شروط صحته .

(المادتان ٥ تحقيق و ١١٢ ع)

(ب) تلبس بالجريمة . معناه . مجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد . لا يعتبر تلبسا .

(المادة ٨ تحقيق)

١ - إن المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول

بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في أحوال نصت عليها تلك

المادة، فدخل المنازل بدون هذا الأمر في غير تلك الأحوال جريمة منطبقة على المادة ١١٢ ع . وهذا الضمان الذي أراده الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين . وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الإذن إذنا جديا يتسنى معه إجراء التفتيش بوجه قانوني . فاذا قدم لوكيل النيابة طلب إذن بتفتيش منازل أشخاص (مذكورة أسماؤهم بكشف مرافق للطلب) فأشروكيل النيابة على هذا الطلب بالترخيص في إجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم هم المقصودون بالإذن فلا يعتبر هذا الإذن جديا يبيح التفتيش .

٢ — التلبس لا يقوم قانونا إلا بمشاهدة الجاني حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها بجهة يسيرة إلى آخر ما جاء بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن صحيح شكلا .

وحيث إن الأوجه الثلاثة الأولى في مجموعها تتلخص في أن التفتيش الذي أدى إلى العثور على المادة المخدرة كان تفتيشا باطلا . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن لا محل لما قررت المحكمة من أن مجرد إحراز المواد المخدرة يعتبر من أحوال التلبس التي يجوز معها للضابط القضائي تفتيش المنزل الموجودة به تلك المواد إذ هذه النظرية تؤدي إلى تعطيل النصوص القانونية الخاصة بالتفتيش باذن النيابة .

وحيث إن الواقعة التي أثبتها الحكم الاستثنائي المطعون فيه هي أنه بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٤ تقدم لأمور قسم مينا البصل طلب من حفوش أفندي ضابط المباحث يقول فيه إنه علم من التحريات السرية أن الأشخاص المدونة أسماؤهم بالذاكرة المرفقة بالطلب لهم شهرة في تجارة وتهريب المواد المخدرة، وإنه يرغب تفتيش مساكنهم بعد أخذ ترخيص بذلك من النيابة العامة، وإن هؤلاء الأشخاص

كان عددهم ثلاثين من ضمنهم عجمي محمد إسماعيل الطاعن الحالى . فعند ذلك طلب المأمور من النيابة الترخيص له بإجراء التفتيش المطلوب فترخص له بذلك على الطلب دون الكشف المرافق له الذى كان خاليا من كل تأشير من جانب النيابة العمومية . هذا ما أثبتته الحكم المطعون فيه . وبالرجوع إلى محضر جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٢ التى حصلت فيها المرافعة وأعقبها صدور الحكم الاستثنائى المطعون فيه يبين أن المحكمة أرادت الاستيضاح من نفس وكيل النيابة الذى أصدر ذلك الترخيص عما يعلمه بشأن الكشف الذى كان مشتملا على أسماء الثلاثين شخصا سالفى الذكر فقتر أن كل ما يذكره أن أحد رجال القسم حضر ومعه مظروف بداخله خطاب يطلب فيه القسم صدور الأمر بتفتيش منازل لأشخاص مذكورة أسماؤهم بكشف مرفق بالخطاب المذكور لأن ضابط المباحث علم من التحريات السرية أن الأشخاص المذكورين لهم شهرة بالاتجار فى المخدرات فرخص بالتفتيش ولكنه لا يمكنه أن يذكر أسماء هؤلاء الأشخاص ولا شكل الكشف الذى كان مرفقا بالخطاب ، خصوصا وأن مثل هذه الأوراق تأتى أثناء العمل بالنيابة وقد تصل أحيانا أثناء التحقيق فى إحدى القضايا (كذا) .

وحيث إن محكمة النقض والإبرام قضت بصورة ثابتة ومستمرة بأن المادة (٥) من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا فى أحوال نصت عليها تلك المادة ، كما قضت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبقة على المادة (١١٢) من قانون العقوبات .

وحيث إن الضمان الذى أراده الشارع لحزمة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين ، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الإذن إذنا جديا يتسنى معه إجراء التفتيش بوجه قانونى .

وحيث إنه واضح من الوقائع التى أثبتتها محضر جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٢ سالف الذكر ودونها الحكم المطعون فيه أن الإذن الذى أصدرته النيابة العامة والذى

تم بمقتضاه تفتيش منزل الطاعن لم يتحقق فيه الشرط المتقدم ذكره إذ الكشف الذى كان مرافقا لطلب الإذن والمقول باشتماله على أسماء ثلاثين شخصا من ضمنهم الطاعن الحالى كان منفصلا عن ذلك الطلب انفصالا تاما ولم تكن به أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم هم المقصودون بالإذن؛ خصوصا إذا لوحظ أن وكيل النيابة الذى أصدر ذلك الإذن قرّر فى صراحة أنه لا يذكّر شيئا عن هذا الكشف وأنه لم يتحقق من الأسماء التى كانت مدونة به .

وحيث إن الأساس الذى قام عليه تفتيش منزل الطاعن ليس كما يرى بالأساس الصحيح الذى يقتره القانون ، وبانهياره ينهار معه حتما كل ما بنى وترتب عليه من ضبط مواد مخدرة أو بينات أو غير ذلك من إجراءات أخرى .

وحيث إن ما ذهب إليه أخيرا الحكم المطعون فيه من أن مجرد وجود المادة المخدرة بمنزل أحد الأفراد يعتبر من أحوال التلبس التى يجوز معها للضابط القضائى دخول ذلك المنزل وتفتيشه — إن ما ذهب إليه الحكم من ذلك واضح الخطأ لأن التلبس لا يقوم قانونا إلا بمشاهدة الجانى حال ارتكابه الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة إلى آخر ما جاء فى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . وظاهر من هذا أن مجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

وحيث إنه ببطلان التفتيش من جهة وبانتفاء حالة التلبس من جهة أخرى تصبح الدعوى خالية من كل دليل ويتعين بناء على ذلك نقض الحكم وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

وحيث إنه مما ينبغى التنبيه إليه أن المحافظة على حرمة المساكن يجب أن تقدّم على أى اعتبار آخر، وأن هذه المحافظة واجبة الاحترام والمراعاة ولو ترتب عليها فى بعض الأحيان إفلات مجرم حقيقى من العقاب .

(٣٣٦)

القضية رقم ٤٣٠ سنة ٥ القضائية

سرقة . سرقة منزل مسكون : منزل معد للسكنى . (المادتان ٢٧٠/٤ و ٢٧٤/١ ع)
إن القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التي تقع في المنازل أن
يكون المنزل مسكونا فعلا، بل يكفي أن يكون معدا للسكنى فقط .

جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٣٧)

القضية رقم ٤١ سنة ٥ القضائية

قرار الحفظ . متى يحوز قوة الشيء المحكوم به ؟ (المادة ٤٢ تحقيق)
إن نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات جاء عاما غير مفرق فيه بين
قرار حفظ وآخر، ولم يجعل فيه للأسباب التي يبنى عليها القرار أثر في تحديد قيمته
القانونية . وكل ما اقتضاه القانون في قرار الحفظ كي يكون له ذلك الأثر الذي
نصت عليه الفقرة (ب) من المادة ٤٢ هو أن يكون القرار مسبقا بتحقيق
(Instruction) استبانته منه النيابة أن لا وجه لإقامة الدعوى . فإذا صدر قرار
الحفظ على هذا الأساس فانه — بغض النظر عن الأسباب الخاصة التي يبنى عليها —
يحوز قوة الشيء المحكوم فيه، بحيث لا يجوز بعده العود إلى إقامة الدعوى العمومية
إلا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة المذكورة . فالقرار الذي
تصدره النيابة بحفظ الأوراق "لعدم الأهمية" يكتسب كغيره من القرارات قوة
الشيء المحكوم فيه متى كان صادرا بعد تحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من محمد الجوهري ومحمد رمضان المنسى ورمضان
سيد أحمد ومحمد البسيوني على بأنهم في ليلة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بميت محمود ضربوا

كلا من مسعودة محمد ومحمد العزب وإبراهيم العزب فأحدثوا بهم الإصابات الموضحة بالكشف الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة أقل من عشرين يوما . وطلبت من محكمة جنح بندر المنصورة الجزئية معاقبتهم بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح بندر المنصورة الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين الثانى والأخير بعدم قبول نظر الدعوى لسابقة صدور أمر من النيابة بحفظها ، وطلبت النيابة رفض هذا الدفع للأسباب الواردة بحضور الجلسة . وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت فيها بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٣٤ حضوريا للمتهمين الثانى والأخير وغايبا للباقيين بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى لصدور قرار من النيابة بحفظها . استأنفت النيابة هذا الحكم بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٤ طالبة إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظرها . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية طلب الحاضر مع المتهمين التأييد . وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت فيها بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٣٤ غايبا للأخير وحضوريا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن فى هذا الحكم حضرة رئيس نيابة المنصورة بطريق النقض فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٤ وقدم حضرته تقريرا بالأسباب بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٤ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن مبنى الطعن أن القرار الصادر من النيابة العامة يحفظ الدعوى قطعيا لعدم الأهمية لا يمنعها من العدول عن الحفظ ورفع الدعوى من جديد طالما أنها لم تسقط بمضى المدة لأنه قرار لا يستند إلى نص فى القانون وإنما يلاحظ فى إصداره أن الواقعة ولو أن القانون يعاقب عليها إلا أنها بحسب ظروفها تافهة ولا تستحق أن ترفع الدعوى العمومية بشأنها . ومثل هذا الحفظ إنما يكون من قبيل

التنازل عن الدعوى وهو أمر لا تملك النيابة لأن القانون يفرض العقاب على كل جريمة ثبتت واقعتها بغير استثناء . وعدم أهمية الواقعة لا يقتضى عدم العقاب عليها . ولكنه قد يبعث سلطة الحكم على تخفيف العقوبة فقط . أما سلطة التحقيق والادعاء فانها لا تملك من الأمر سوى أن تقدم الواقعة إلى المحكمة بالحالة التى هى عليها .

يضاف إلى ما تقدم أن قرار الحفظ لعدم الأهمية لا يمكن صدوره عن النيابة بصفتها سلطة تحقيق وإنما قد تصدره وهى تعمل كسلطة اتهام ؛ وإذن فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم به ، ولا تحتاج النيابة فى التحلل منه إلى استصدار أمر . من النائب العام بالغائه بل يكون لها حق الرجوع فيه فى أى وقت شاءت بلا شرط ولا قيد . وبما أن الحكم المطعون فيه قد جعل لهذا القرار قوة الشيء المحكوم به ، وعده بهذه المثابة حائلا دون العود إلى رفع الدعوى العمومية فىكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون وأصبح مستحق النقض .

ومن حيث إن قانون تحقيق الجنايات ، بعد أن أسبغ على النيابة العامة السلطة التى كانت من قبل من اختصاص قاضى التحقيق وحده وهى تولى أعمال التحقيق (Instruction) فى القضايا الجنائية ، ولم يبق لذلك القاضى سوى ما ترى النيابة أن تطلب إليه تحقيقه من الجرائم التى عينتها المادة ٥٧ من قانون تحقيق الجنايات ، نص على طريقة تصرف النيابة فى القضايا بعد تحقيقها ، وبين فى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات حكم الأحوال التى يسفر فيها التحقيق عن أن الأمر لا يستدعى محاكمة جنائية فقال :

- (١) "إذا رأى للنيابة العمومية بعد التحقيق أن لا وجه لإقامة الدعوى"
- "تصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الجنايات من"
- "رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه . (٢) الأمر الذى يصدر بحفظ"
- "الأوراق يمنع من العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألغى النائب العمومى"
- "هذا الأمر فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إذا ظهرت قبل انقضاء"

”المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر“
 ”في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧“ .

ومن حيث إن نص هذه المادة جاء عاما لم يفرق فيه بين قرار حفظ وآخر، ولم يجعل فيه للأسباب التي يبنى عليها القرار أثر في تحديد قيمته القانونية . وكل ما اقتضاه في قرار الحفظ كما يكون له ذلك الأثر الذي نصت عليه الفقرة (ب) من المادة ٤٢ هو أن يكون القرار مسبقا بتحقيق (Instruction) استبانته منه النيابة أن لا وجه لإقامة الدعوى . فاذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس ، بغض النظر عن الأسباب الخاصة التي بنى عليها ، فانه يجوز قوة الشيء المحكوم به بحيث لا يجوز بعده العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة ٤٢ سالفه الذكر .

ومن حيث إنه بمقارنة المادة ٤٢ المذكورة بالمادة ١١٦ من نفس القانون الواردة في الكتاب الثاني منه الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق يبين أن القانون قد أفسح للنيابة حرية التصرف في القضايا الجنائية التي تراها غير جديرة بأن تقدم للحاكم ، فلم يقيد في هذه الحالة حقها في حفظ الدعوى بضرورة أن تكون الواقعة التي دار عليها التحقيق غير منظوية على جنائية أو جنحة أو مخالفة كما شرط ذلك في المادة ١١٦ على قاضي التحقيق عند إصداره أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، بل أطلق لها الحرية في حفظ الأوراق كلما رأت لها بعد التحقيق أن لا وجه لإقامة الدعوى لأية علة كانت . وورود النص بهذا الإطلاق يسمح للنيابة بالحفظ ولو ظهر لها من التحقيق ما يدل على وجود جريمة مستحقة للعقاب قانونا . ولم تقصر النيابة في الاستفادة من هذه الرخصة القانونية ، بل قد جرى العمل عندها — حتى قبل وضع المادة المذكورة — على حفظ بعض القضايا لعدم الأهمية ورغم انطوائها على جرائم معاقب عليها قانونا متى رأت في ذلك تحقيقا لمصلحة اجتماعية أو أخلاقية أو غير ذلك . ولعل الشارع لحظ في هذه التفرقة بين النيابة وقاضي التحقيق أن النيابة برغم قيامها الآن بعمل هذا القاضي لا تزال تجمع بين طرف من السلطة القضائية

وآخر من السلطة الإدارية، وأنها بهذه الصفة قد تحتاج في تصرفها إلى قسط من المرونة لا يرى قاضى التحقيق نفسه بحاجة إلى مثله لأن مهمته قضائية بحتة .

ومن حيث إن ما تثيره النيابة في أسباب طعنها من التشكيك في قوة القرار الصادر بالحفظ لعدم الأهمية بحجة أن مثله لا يمكن أن يصدر عن قاضى التحقيق لا محل له ، إذ لا يجوز بعد الذى تقدم من البيان اتخاذ سلطة قاضى التحقيق معيارا لمبلغ ما يمكن أن يصدر عن النيابة من تصرفات .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن التفرقة التى تريد النيابة أن تقيمها بين قرار الحفظ لعدم الأهمية وقرارات الحفظ الأخرى لا سند لها من القانون بل هى تتنافى مع عموم نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات . ولا جدال فى أنه حتى إذا كانت النيابة قد أخطأت فى تخير الأسباب التى اتخذتها أساسا لقرارها فإن ذلك لا يسلب القرار قوته وأثره القانونى من حيث إنه يجزّد صدوره قد تعلق به حقوق الأفراد الذين يعينهم صدوره ، ويكون شأنه فى ذلك شأن القرار الصادر من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى بناء على أسباب خاطئة فانه يكتسب يجزّد فوات مواعيد الطعن قوة الشئ المحكوم به على كل حال .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى لصدور قرار من النيابة بحفظها . وقد تبين من الاطلاع على مفردات القضية التى أمرت هذه المحكمة بضمها أن النيابة قررت حفظ الأوراق لعدم الأهمية، وأن هذا القرار صدر بعد تحقيق من النيابة ولم يصدر من النائب العام فى الميعاد القانونى أمر بالغائه فىكون قد حاز قوة الشئ المحكوم به . وإذن يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحقيقة فيما قضى به ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

(٣٣٨)

القضية رقم ٩١ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . تقرير الطعن . تقديمه إلى مأمور السجن . متى يعتبر مقبولا شكلا ؟

(المادة ٢٣١ تحقيق)

تقرير أسباب الطعن الذي يقدم لمأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقتررة للطعن في الأحكام ، ليوقع عليه من محكوم عليه ثم يرسله إلى قلم كتاب المحكمة أو يرده إلى مقدمه ليتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة ، يعتبر أنه مقدم في الميعاد القانوني ، ولو طرأ بعد ذلك ما تسبب عنه تأخير توقيع المسجون على التقرير أو تأخير إرساله من السجن إلى قلم الكتاب حتى فاتت المواعيد القانونية^(١) .

(٣٣٩)

القضية رقم ٤٤٢ سنة ٥ القضائية

(أ) حكم . إثبات أسماء القضاة الذين أصدروه . إغفال ذكر أن هؤلاء القضاة هم الذين أمضوا على مسودته وتداولوا فيه . لا بطلان .

(ب) الاعتقاد على الإقراض بفوائد فاحشة . الركن المادى في هذه الجريمة . متى يعتبر متحققا ؟
(المادة ٢٩٤ المكررة ع)

١ - متى أثبت الحكم أسماء القضاة الذين أصدروه وسمعوا المرافعة في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه تلى في هيئة أخرى ، ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته ، ما دام ذلك مفهوما مما أثبتته الحكم في صدره ، ولم يدع أنهم لم يتداولوا فعلا ولم يمضوا مسودة الحكم .

٢ - الركن المادى في جريمة الاعتقاد على الإقراض بفوائد زائدة على الحد الأقصى الممكن قانونا يتحقق بمجرد الإقراض مقابل تلك الفائدة الربوية . ولا يشترط

(١) سبق تقرير هذه القاعدة بالحكم الصادر من محكمة النقض في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في القضية

لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلا على الفائدة المذكورة . فاذا أغفل الحكم بيان حصول الاستيلاء فلا بطلان .

جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وبحضور حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٣٤٠)

الطعن رقم ٦٥٠ سنة ٥ القضائية

شريك . مناط مسئولية . استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له . مجرد الاتفاق على ذلك . لا جريمة . (المادة ٤٣ ع)

إن مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها في المادة ٤٣ ع لا تنأتى إلا إذا كان الفعل الأصلي المتفق على ارتكابه يكون في حد ذاته جريمة ما . فاذا اتفق زيد مع بكر على أن يستخرج الثانى للأول جواز سفر بجنسية غير جنسيته نظير جعل معين ، فعمل بكر على تحقيق هذا الأمر بطريق التزوير ، ولم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير كان من ضمن ما وقع عليه الاتفاق بين زيد وبكر صراحة أو ضمنا ، فلا يصح أن يؤاخذ زيد على جريمة التزوير طبقا للمادة ٤٣ ع باعتبار أن هذه الجريمة كانت نتيجة محتملة للاتفاق الذى تم بينهما ، ما دام الاتفاق الذى تم بينهما لم ينطو على جرم كانت جريمة التزوير إحدى نتائجه الاحتمالية ، وما دام استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له لا يستدعى الحصول عليه ضرورة ارتكاب التزوير .

جلسة ٤ مارس سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٤١)

القضية رقم ١٩٩٠ سنة ٣ القضائية

(١) حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . استثناءه والظعن فيه بطريق النقض . يشمل أيهما الحكم
الغيابي الأول .

(ب) مشتبه فيه . إنذار الاشتباه . عدم قابليته للسقوط .

(المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

١ — إن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والظعن فيه بطريق
النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي الأول^(١) .

٢ — إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم
تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه، بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم
قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضى المدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية حسن مرسى محمد بأنه في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٢
بدائرة مصر الجديدة عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه في جريمة سرقة مع سابقة الحكم
عليه في اشتباه بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ . وطلبت من محكمة جناح الوايلي الجزئية
عقابه بالمواد ٢ و ٩ و ١١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . سمعت المحكمة هذه

(١) رجعت المحكمة بتقريرها هذه القاعدة عن القاعدة التي قررتها من قبل في أحكام متعددة، وهي
أن الظعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده لا يشمل الظعن في الحكم الغيابي الأول .

راجع في هذا الصدد مقالا لحضرة المستشار عبد الفتاح السيد بك في الظعن في الأحكام الغيابية الصادرة
في مواد الجناح والمخالفات منشورا بمجلة القانون والاقتصاد في العدد الثالث من السنة الخامسة بالصفحات
من ٢٧٠ إلى ٣٠٠ ومقالا للاستشار على زكى العرابي بك منشورا بالعدد الرابع من السنة الخامسة لهذه
المجلة بالصفحات من ٤٣١ إلى ٤٤٨

الدعوى ثم حكمت غيابيا في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ عملا بالمواد المذكورة بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة وأمرت بالتنفيذ عليه فعلا .
فعارض في الحكم وقضى بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
فاستأنف هذا الحكم في ١٨ مارس سنة ١٩٣٣ ؛ ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية نظرت القضية بهيئة استئنافية وقضت غيابيا في ٦ مايو سنة ١٩٣٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببراءة المتهم عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .
فطعن حضرة رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ وقدم حضرته تقريرا بالأسباب في التاريخ المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الغيابي الابتدائي قد أخطأ في تطبيق القانون لأن المتهم لم يستأنف ذلك الحكم الغيابي بل كان استئنافه قاصرا على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولا يمكن القول بأن استئناف هذا الحكم الأخير ينسحب إلى الحكم الغيابي الأول .

ومن حيث إن مسألة انسحاب الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن بطريق الاستئناف أو بطريق النقض إلى الحكم الغيابي الأول مسألة قام عليها الخلاف قديما . فقال فريق من الشراح إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن مستقل عن الحكم الغيابي ومختلف معه تمام الاختلاف ، إذ الحكم الأول شكلي نتيجته زوال المعارضة وأثرها بدون أي بحث في الموضوع ، وإذ الثاني "أي الحكم الغيابي" موضوعي نتيجته ثبوت التهمة على المتهم واستحقاقه لما حكم به عليه ، فلا يمكن أن يندمج أحدهما في الآخر . وقال الفريق الثاني إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن غير منفصل في الواقع عن الحكم الغيابي إذ هو يضيف إليه معنى جديدا هو صيرورته

قابلا للتنفيذ، وإن أثر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو نفس الأثر الذي يترتب على الحكم برفض المعارضة موضوعا . لذلك كانت جميع الأحكام الغيابية والأحكام الصادرة في المعارضة فيها سواء أحضر المعارض ليقدم أدلة براءته أو لم يحضر كلها متداخلة ومندمجة بعضها في البعض الآخر مما يترتب عليه أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام محكمة الاستئناف كل الموضوع كما يطرح الطعن بطريق النقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن الحكم الغيابي الصادر في الموضوع . وعلى هذا المبدأ سار كل من القضاة الفرنسي والبلجيكي باطراد واستمرار، كما سارت عليه محكمة النقض المصرية إلى عهد قريب، ولكنها رأت أخيرا العدول عن هذا الرأي والأخذ بالرأي القائل بعدم الإدماج، وقضت فعلا بأن الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده لا يشمل الطعن في الحكم الغيابي الأول . فاعتراض على هذا القضاء الأخير في حالة الطعن بالاستئناف بأن قصر مدى الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن على هذا الحكم وحده وعدم شموله بطريق اللزوم للطعن في الحكم الغيابي ربما فوت على المستأنف مواعيد الطعن في الحكم الغيابي المذكور لأن ميعاد استئناف الحكم الغيابي يجوز أن يكون قد مضى قبل الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن . فرفض هذا الاعتراض بالقول إن الواقع أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي لا يبدأ إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة عملا بالمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات، فهو إذن يتحدد في مبدئه ونهايته مع ميعاد استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لأن تاريخ هذا الحكم هو تاريخ تصبح فيه المعارضة غير مقبولة، وإذن فما على المستأنف إن كان يريد الاحتياط لنفسه سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أنه يستأنف الحكم الغيابي الصادر في الموضوع أو أنه يستأنف الحكمين الغيابي والصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن معا . ذلك كان الرد على الاعتراض السابق ولكن هذا الرد لا يستند إلى تفسير صحيح للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات سالفة الذكر إذ المفهوم من قول هذه المادة "من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة" أن المحكوم عليه

لم يعارض أصلا وأنه قوت على نفسه ميعاد المعارضة فأصبحت معارضته بعد هذا الميعاد غير مقبولة، فمن هذا الوقت أى من اليوم الرابع لإعلان الحكم الغيابي يبدأ ميعاد الاستئناف . أما إذا حصلت المعارضة فعلا وفصل فيها فلا يمكن أن يقال بأن هذا الفصل هو الذى جعل المعارضة غير مقبولة حالة أنها رفعت فى الواقع وكانت محل نظر المحكمة . ومما هو جدير بالذكر فى هذه المناسبة أنه لا يمكن فى هذه الحالة الأخيرة أن يستأنف المحكوم عليه الحكم الغيابي إلا إذا تنازل صراحة عن المعارضة وكان استئنافه حاصلًا فى الميعاد أى فى بحر الثلاثة عشر يوما التالية لإعلانات الحكم الغيابي، فإذا سار فى المعارضة ولم يرفع الاستئناف إلا بعد مضي الثلاثة عشر يوما المذكورة كان استئنافه لا محالة غير مقبول لحصوله بعد الميعاد . ويظهر من ذلك أن الاعتراض بأن القول بعدم إدماج الحكم الغيابي فى حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يفوت على المستأنف ميعاد استئنافه اعتراض صحيح قائم إذ أنه يقتضى حرمان المتهم الذى لم يحضر فى المعارضة أمام محكمة أول درجة من رفع موضوع اتهامه إلى محكمة الاستئناف التى يقتصر بحثها تبعا لهذا رأى على الأسباب المباشرة لحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أى على أسباب عدم حضور المعارض فقط أمام محكمة المعارضة . أما الحكم الغيابي الأول الصادر فى الموضوع فلا يمكن رفعه لمحكمة الاستئناف لأن ميعاد الاستئناف يكون فى أغلب الأحوال قد انقضى قبل الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، وهى نتيجة غير مقبولة ولم يقصدها المشرع بأية حال . ومن حيث إنه لا محل من جهة أخرى للقول بأن المحكوم عليه يستطيع أن يتفادى الحرج السابق بيانه بأن يقرن معارضته باستئناف احتياطي للحكم الغيابي المعارض فيه إذ القانون الجنائي لا يعرف مثل هذا الطعن الاحتياطي ولا يبيح الجمع بين طريق الطعن بالمعارضة وبالاستئناف فى آن واحد .

ومن حيث إنه إزاء هذا الحرج الذى يستتبعه العمل بمبدأ عدم الإدماج وإزاء جواز تعرض بعض المتهمين للحكم عليهم بدون محاكمة إذا أخذ بظاهر طعنهم بطريق الاستئناف أو النقض فى حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن دون الرجوع إلى حقيقة

غرضهم من الطعن، وقد يكون هذا الغرض صريحا لا شك فيه في حالة الطعن بطريق النقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن عند قصر أسباب الطعن على الحكم الغيابي، وإزاء الأسباب الوجيهة التي يستند إليها أصحاب الرأي الثاني القائل بالإدماج والتي سبق بيانها — إزاء كل تلك الاعتبارات المؤسسة على القانون وعلى العدالة لا يسع هذه المحكمة إلا الرجوع في قضائها الأخير إلى قضائها الأول والتقرير بأن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ جعل استئناف المحكوم عليه لحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن شاملا للحكم الغيابي الأول أصاب الحقيقة ويكون وجه الطعن في ذلك متعين الرفض .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استند في براءة المتهم إلى أن إنذار الاشتباه قد سقط بمضي المدة إذ مضى أكثر من ثلاث سنوات على آخر حكم صدر على المتهم قبل ارتكابه الجريمة الأخيرة مع أن إنذار الاشتباه مستديم الأثر، لا يسقط بأي مدة كانت، ولذلك تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون .

ومن حيث إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه، بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضي المدة، وقد استقر قضاء هذه المحكمة (محكمة النقض) على ذلك . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط إنذار الاشتباه المعطى للمتهم بمضي أكثر من ثلاث سنين قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا ولأسباب قانونية بدون التعرض للوضوح فيتعين إحالة القضية إلى محكمة مصر الأهلية للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

(٣٤٢)

الطعن رقم ٢٠٣٦ سنة ٤ القضائية

(١) تقرير القاضى الملخص . الغرض من تلاوته . قراءة القاضى المنتدب للتقرير الذى أعدّه القاضى المنسحب . لا شائبة فى ذلك . (المادة ١٨٥ تحقيق)

(ب) إثبات فى المواد الجنائية . تكوين قاضى الموضوع عقيدته . حرية فى ذلك . صور شمسية . اتخاذ الخبير إياها أساسا للمضاهاة . اعتماد المحكمة ذلك . لا عيب .

(ج) حكم . عدم تلاوة أسبابه مع منطوقه . عدم وجوده بأسبابه فى ملف الدعوى . لا يصلح أيهما سببا لبطلان .

١ — إن غرض الشارع من تلاوة تقرير التلخيص هو أن تلم الهيئة قبل سماع المرافعة فى القضية وقبل المداولة فيها بجمل وقائع الدعوى وما جرياتها من واقع التقرير الذى يكون قد أعدّه أحد القضاة قبل الجلسة . ولم يشترط القانون أن يتلى التقرير حتما بواسطة القاضى الذى أعدّه، لتعذر ذلك فى بعض الأحوال . فإذا طلب رد أحد القضاة وندبت المحكمة قاضيا آخر ليكمل الهيئة؛ فقرأ القاضى المنتدب الملخص الذى كان أعدّه القاضى المنسحب فلا شائبة فى ذلك .

٢ — إن العبرة فى المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع قاضى الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة . وما دام هذا الأساس الذى اعتمد عليه القاضى لا ينافى حكما من أحكام القانون فهو فى حل من الاعتماد عليه، خصوصا إذا كانت الظروف قد حالت بين القاضى وبين المسائل الأخرى التى كان يصح الاعتماد عليها فى الأحوال العادية . فإذا اتخذ خبير من الصور الشمسية للمستندات المفقودة أساسا للمضاهاة، ورأت المحكمة أن هذه الصور تصلح أساسا لها، وأن تلك المضاهاة تنتج حقا النتيجة التى انتهى إليها الخبير والتى تجعل المحكمة تثق ثقة تامة بما قرره فلا حرج على المحكمة فى ذلك .

٣ — إن عدم تلاوة أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم بأسبابه فى ملف الدعوى إلى ما بعد فوات مواعيد الطعن فيه لا يصلح سببا لبطلان الحكم، إذ قد تدعو الضرورة فى بعض القضايا إلى زيادة التريث والتدقيق، وهذا لا يصلح أن يكون محلا للطعن .

(٣٤٣)

القضية رقم ٧٠ سنة ٥ القضائية

تفتيش . متى يصح أن يتولاه رجال الضبطية القضائية ؟ المواطن التي يجيز لهم القانون التفتيش فيها .
تجاوز الغرض المعين المرخص بإجراء التفتيش من أجله . لا يجوز .

(المواد ٥ من لائحة المحلات المقلقة للراحة و ٢٢ تحقيق و ١١٢ ع)

التفتيش قانونا هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية — وهم في الأصل ممنوعون من إجرائه — إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصا خاصا في أحوال معينة، أو كان بيدهم إذن به من الجهة القضائية المختصة . وكل موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا إذن من السلطة القضائية ، فالتفتيش فيه غير جائز . وإذا رخص القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الغرض إلى التفتيش لغرض آخر . فمعاون البوليس الذي يندب لتفتيش دكان شخص للتحقق مما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولا بها أولا ، ليس له أن يفتش هذا الدكان للبحث عن مخدراته . فاذا قتشه وعثر فيه على مخدر فيكون تفتيشه باطلا ولا يصح الاعتماد عليه كدليل في الدعوى .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن وقائع هذه المادة بحسب الثابت بالحكم المطعون فيه أن مأمور مركز طما وصله خبر سرى بأن الطاعن يتجسس في المخدرات ، وأن بدكان البقالة الذي يديره شيئا من هذه المخدرات فكلف المأمور معاون البوليس تفتيش تلك الدكان فقام مع بعض العساكر ودخل الدكان وقتشه فعثر في صندوق موضوع تحت البنك على علب من علب السجائر وجد فيها قطعا من الأفيون والحشيش فضبطها وحرر محضرا بذلك . وبعد تمام التحقيق رفعت النيابة الدعوى على الطاعن لدى

محكمة جنح طهطا الجزئية طالبة عقابه بمقتضى قانون المخدرات الصادر في سنة ١٩٢٨ وبعد نظر القضية حكمت المحكمة عليه بالعقوبة وبالمصادرة فاستأنف .

ولدى المحكمة الاستئنافية دفع المحامى عن الطاعن بأن الدعوى قائمة في أساسها على إجراء مخالف للقانون . ذلك بأن الدليل الأساسى فى الدعوى هو ما أظهره التفتيش الذى قام به البوليس ، وهذا التفتيش لم يكن جائزا لأن البوليس أجراه بدون إذن من السلطة القضائية فهو إجراء باطل بحسب نص المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات ولا يمكن الركون إليه فى معاقبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية أيدت الحكم المستأنف من جهة الإدانة وعدلت العقوبة قائلة فى حكمها عن ذلك الدفاع ما يأتى :

”ومن حيث إن نص المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات خاص كما هو ظاهر من عبارته بالبيوت المسكونة التى لم تكن مفتوحة للعامة ... الخ“

”ولا يسرى على دكان المتهم الذى يعتبر من المحلات التى تنطبق عليها لائحة المحلات“

”المقلقة بالراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، والتى يجوز لمندوبى الإدارة تفتيشها“

”بدون إذن من النيابة“ . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض قائلاً إن دكانه هو دكان بقالة مما يعامل صاحبه بمقتضى لائحة المحلات المقلقة للراحة والخطرة والمضرة بالصحة ، كما قالت المحكمة الاستئنافية . ولكن المحكمة مخطئة فى قولها على سبيل الإطلاق إن لمندوبى الإدارة حق تفتيش مثل تلك المحلات ، وذلك لأن النص الذى جاء فى المادة الخامسة من تلك اللائحة هو : ”يجوز أن يفتش المحلات المقلقة بالراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الإدارة المكلفون بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياجات المأمور بها لأجل الراحة والصحة معمولاً بها ، ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو المكتب“ . والتفتيش المقصود بهذا النص هو التفتيش الذى يجريه عمال الإدارة لمعرفة ما إذا كانت المحلات مستوفية الاحتياجات التى قررتها الإدارة مما رآته لازماً للحفاظ على الصحة أو الراحة أو الأمن العام ، ولكن لا يقصد به مطلقاً التفتيش الخاص بارتكاب جرائم مثل جريمة إحراز المخدرات المرفوعة بشأنها الدعوى .

ومن حيث إن التفتيش قانونا هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية وهم في الأصل ممنوعون من إجرائه إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصا خاصا في أحوال معينة أو كان بيدهم إذن به من الجهة القضائية المختصة، وكل موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا إذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز. وإذا رخص القانون لرجال الضبطية القضائية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الغرض للتفتيش لغرض آخر.

ومن حيث إن القانون لم يجوز لرجال الضبطية القضائية أن يفتشوا أماكن المتهمين إلا في حالة التلبس بالجناية أو إذا كان المفتش منزله رجلا من الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو المندرين من قبله مع مراعاة القيود المبينة في المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات كما أجاز لهم في لوائح خاصة التفتيش لأغراض معينة. فمن ذلك ما جاء في المادة العشرين من لائحة المحلات العمومية من جواز دخول رجال البوليس في المحلات العمومية ما عدا محل السكن الخصوصي بقصد إثبات ما يقع مخالفا لنصوص اللائحة المذكورة أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أى شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد التجأ إلى أحد هذه المحلات وغير ذلك من الأغراض المبينة في المادة المذكورة والمادة التي تليها. وجاء في المادة الخامسة من قانون المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة أنه يجوز أن يفتش المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الإدارة المكلفون بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة والأمن العام معمولاً بها، ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو للمكتب.

ومن حيث إن الطاعن إذ قتش دكانه لم يكن في حالة تلبس بالجريمة يصدق عليه التعريف القانوني للتلبس، كما أنه غير ثابت بالحكم المطعون فيه أنه من الموضوعين تحت المراقبة أو ممن أنذرهم البوليس، ولم يكن معاون البوليس الذي قتش دكان الطاعن مندوبا للتحقق مما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة

بالصحة معمولاً بها . على أنه إذا فرض وكان مندوباً لهذا الغرض فليس له أن يقتش دكان الطاعن للبحث عن مخدرات لأن التفتيش في حالة النذب يجب أن يكون قاصراً على معرفة ما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولاً بها من عدمه .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن معاون البوليس الذى قتش دكان الطاعن لم يكن له الحق قانوناً في تفتيشه للبحث عن مخدرات ، ولم تأذنه النيابة بذلك فيكون تفتيشه باطلاً ، ولا يسوغ الاعتماد عليه كدليل في الدعوى ولا على شهادة الشهود الذين أجروه ، ولا على ما تفرع عنه وقام على أساسه من أدلة أخرى . وبسقوط هذا الدليل الأساسى الوحيد في القضية يسقط كل ما تلاه من إجراءات المحاكمة ويكون المتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

(٣ ٤ ٤)

القضية رقم ٨١٢ سنة ٥ القضائية

حرمة المساكن . تفتيش منزل المشتبه فيه . وجوب مراعاة القيود الموضوعة لذلك . مخالفة هذه القيود . الدفع بهذه المخالفة . تعلقه بالنظام العام . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .
(المادتان ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ و ٢٣ تحقيق)

إنه وإن كان صحيحاً أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على أن أحكام المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات تطبق على الأشخاص الذين صدر إليهم إنذار البوليس ، إلا أنه يجب عند تطبيق المادة ٢٣ المذكورة مراعاة كافة القيود المنصوص عليها فيها . وقد أوجبت هذه المادة عند إجراء التفتيش حضور عمدة البلد أو نائبه وأحد المشايخ . وفي إيجاب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأمورى الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات . فحكم القانون إذن متعلق بالنظام العام ، ويترتب على مخالفته بطلان الإجراءات حتماً بغير حاجة

إلى تمسك المتهم بهذا البطلان، بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن إبدائه قبل سماع شهادة الشهود ، بل
يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

جلسة ١١ مارس سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٤٥)

الطعن رقم ٨٢٢ سنة ٥ القضائية

(١) جرح أو ضرب . توافر سبق الإصرار بالنسبة للتهمين جميعا . توقيع الغرامة على أحدهم .
لا يجوز . (المادة ٢٠٥ ع)

(ب) جرح وضرب . مدة العجز . أخذ المحكمة في ذلك بتقرير الطبيب المعالج . جوازه .

١ — إذا أثبتت المحكمة في حكمها توافر ظرف سبق الإصرار للتهمين ، وطبقت
في حقهم جميعا الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ ع ، تعين أن تطبق عليهم العقوبة
المقررة وهي الحبس لا الغرامة . فإذا هي قضت على أحدهم بالغرامة تعين نقض
حكمها وتوقيع عقوبة الحبس على هذا المتهم أسوة بباقي المتهمين .

٢ — للمحكمة حق الأخذ بما يقضه الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز
عن الأعمال الشخصية ، ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى .

(٣٤٦)

القضية رقم ٨٢٣ سنة ٥ القضائية

حق الدفاع . تعديل وصف التهمة . حصوله في دور المحاكمة الابتدائية . تضرر المتهم من ذلك
لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .

إذا عدلت محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة في حكمها دون أن تلفت إليه
الدفاع عن المتهم ، فليس له أن يطعن لدى محكمة النقض بحصول هذا التعديل

بدون علمه ، إذ كان في وسعه أن يعلم به ويتراجع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .
فإن هو لم يطلع على الحكم الابتدائي قبل المرافعة الاستئنافية ، فهذا إهمال منه
يجب أن يحمل هو وزره .

(٣٤٧)

القضية رقم ٨٢٩ سنة ٥ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . متى يصح التمسك بالمادة ٥٨ ع ٩ ؟

إن المادة ٥٨ من قانون العقوبات تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف
— فوق أن يكون حسن النية — وجوب تحريه وتثبته من ضرورة التجائه إلى
ما وقع منه ووجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقادا مبنيا على أسباب معقولة . فإذا
كان المفهوم مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم
يكن منبعثا عن أسباب معقولة فلا يحق له التمسك بهذه المادة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن الطاعن نادى
الصيادين من البر الشرق فعرفوا أنه خفيروقد طلب إليهم أن يعودوا إلى البر خوفا
من أن يسرقوا المراكب كما اعتادوا على ذلك ، ولما لم يردوا عليه أطلق عيارين
في الهواء ليعوقهم عن الفرار . ولهذا فلا عقاب على ما فعله عملا بالمادة ٥٨ من
قانون العقوبات لأن إطلاق العيارين قد جاء طبقا للتعليمات المعطاة لرجال الخفر .

وحيث إن واقعة هذه المادة — حسبما جاء بالحكم المطعون فيه — هي أن

بعض الصيادين كانوا يصيدون في مركبين لهم في النيل وقد ألقوا شباكهم في الماء
في ليلة مقمرة إذ خرج عليهم الطاعن شاهرا سلاحه وطالبا منهم الخروج إلى البر ،
فاستملوه حتى يجمعوا غزلهم فأمهلهم عشر دقائق كانوا في خلالها يعملون على رفع

الشباك من الماء ، ثم أطلق عليهم عيارا ناريا أحدث جروحا بأحدهم . وبعد أن أثبت الحكم هذه الوقائع أورد ما تمسك به الطاعن من أنه قصد إرهاب الصيادين لمنعهم عن الفرار بعد أن اعتقدتهم لصوصا ، ورد على هذا الدفاع قائلا إن قليلا من التبصر والتفكير من جانب الطاعن كان يكفي لتبديد هذا الظن إذ نور القمر كان ساطعا ترى معه الشباك في الماء ، ولأنه كان في وسع الطاعن أن يمهل الصيادين حتى يجمعوا غزلهم . وأضاف الحكم إلى ذلك أن الصيادين كانوا يضربون الماء بشدة لدفع السمك إلى شبابكهم وأن الصوت الذي كان ينبعث من هذه الحركة والذي نبه الطاعن إلى وجودهم ما كان يصدر منهم لو كانوا يريدون السرقة لأن السارق يتعد عن كل عمل ينم عن وجوده . ثم استخلص الحكم مما تقدم طيش الطاعن في تصرفه وإطلاقه النار على الصيادين بلا مبرر أو داع يلجئه إلى هذه الوسيلة حين رآهم يصيدون ، و انتهى إلى اعتباره الطاعن مرتكبا لجريمة إحداث جروح طبقا للمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يؤخذ مما سلف أن تمسك الطاعن بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات لم يكن له محل ، إذ هي تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف ، فوق أن يكون حسن النية ، وجوب تثبته وتحذيره من ضرورة التجائه إلى ما وقع منه وجوب اعتقاده مشروعية عمله وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة . والمفهوم مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن ما وقع من الطاعن كان عن طيش ولم يكن منبعثا عن أسباب معقولة . أما التعليقات الإدارية التي يستند إليها الطاعن فهي مستمدة من روح القانون ولا تبيح استعمال السلاح ضد المشتبه في أمرهم إلا بعد التيقن من أن للشبهة محلا وبعد استنفاد وسائل الإرهاب والتهديد التي قد تعين على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة إلى استعمال السلاح . وظاهر مما تقدم ذكره أن الطاعن لم ينفذ شيئا من هذه التعليقات .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن محكمة الموضوع لم تبين الأدلة على أن الطاعن أراد إحداث جروح بالمجنى عليه ، ولم تأخذ بدفاع الطاعن بأنه قصد مجزء

الإرهاب فأصاب العيار خطأ المجنى عليه لياج البحر واضطراب المركب فوقه مما كان يتعين معه تطبيق المادة ٢٠٨ لا المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .
وحيث إن محكمة الموضوع رأت أن الطاعن صوب العيار متعمداً إلى ساق المجنى عليه ليحدث به جروحاً ليعوقه بها عن الفرار ، واستخلصت رأياً هذا من الوقائع التي أوضحتها في حكمها المطعون فيه ، وهي مؤدية إلى ما انتهت إليه المحكمة من نتيجة . ولذا يكون تطبيق الحكم المطعون فيه للمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على الواقعة التي أثبتتها قد جاء سليماً من شائبة الخطأ .

جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزي بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك

(٣٤٨)

القضية رقم ٧٩٣ سنة ٤ القضائية

تزوير . بصمة الإصبع . حرمتها . حجيتها . نسبة البصمة الموقع بها على تعهد أو التزام لشخص آخر .
تزوير . (المادة ١٧٩ ع)

للبصمة حرمة ، والمحذور المذيل بها حجية فيما سطر من أجله ، والعبث به عبث بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب . فالمحذور الذي يسند فيه للغير أي تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذبا لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن أن يخدع من يتعامل به ، كما تخدع الورقة المذيلة بامضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها . ذلك لأن البصمات تتشابه ، وهي لا تقرأ إلا بعد تحقيق فني ، فيمكن للزور أن يقدم ذلك المحذور للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها ختم أو إمضاء مزور ، فهو إذن محذور يصلح مبدئياً أن يكون أساساً للطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير .

ومن يبصم بأصبعه أو إصبع غيره على محذور وينسب كذبا تلك البصمة لشخص آخر إنما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر ، والاتحال طريقة مستقلة من طرق التزوير المبادئ التي نصت عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

وهذا فضلا عن أن من ينشئ محضرا مثبتا لتعهد أو التزام وينسبه إلى غير محرره بأن يبصم عليه ببصمة ينسبها كذبا إلى هذا الغير يصح من جهة أخرى أن يعد مزورا بطريق الاصطناع، وهو من طرق التزوير المنصوص عليها قانوناً^(١).

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً .
ومن حيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الواقعة التي نسبت إلى الطاعن والتي عوقب عليها لا جريمة فيها، وملخص تلك الواقعة أن الطاعن حرر على أخيه حنفى حسين حسن سنداً بمديونيته له في مبلغ ٦٠ جنياً وجعل آخر يدعى محمد فرغلي السيد يبصم بأصبعه على هذا السند ثم تمسك به ضد أخيه زعماء منه بأن البصمة الموجودة على هذا السند هي بصمة ذلك الأخ، وليس في وضع بصمة بدل أخرى أى تزوير أو تقليد . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن على تلك الواقعة قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن النيابة العامة رفعت على الطاعن الدعوى العمومية متهمة إياه بأنه زور على حنفى حسين حسن إيصالاً بمبلغ ٦٠ جنياً بأن نسب إليه أنه أصدره ووقع عليه ببصمته وبأنه استعمل الإيصال المذكور بأن قدمه في محضر تحقيق البوليس الذي عمل بناء على بلاغ منه ضد حنفى حسين المذكور مطالباً إياه برّد المبلغ المحرر، عنه الإيصال المزور، وقضى على الطاعن ابتدائياً بالحبس ستة شهور وتأيد في الاستئناف وأثبت الحكم الابتدائي أن الطاعن التقى بشخصين في مقهى وطلب منهما أن يشهدا على ورقة كان أمدها من قبل على أنها شكوى ضد أقارب زوجته ليسلموه ابنته

(١) راجع مع هذا الحكم الصادر في القضية رقم ١٣٤١ سنة ٦٦ القضائية بجملة ٩ ما يوسنة ١٩٢٩ المنشور بالجزء الأول من هذه المجموعة وما جاء به أن البصمة التي يضعها شخص ما بأصبعه يستحيل عقلاً أن تكون مزورة لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير باصمها لأنها لو نطقت لما فاهت إلا باسم باصمها لا باسم المراد نسبتها إليه . ويراجع أيضاً الحكم الصادر في القضية رقم ٥٥٢ سنة ٣ القضائية بجملة ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢

فوقع عليها أحدهما محمد فرغلي السيد بأصبعه تحت تأثير هذا الفهم ، ثم قدم المتهم الورقة لنقطة البوليس فاذا بها إيصال على أخيه بمبلغ ستين جنيتها وقد أنكر المجنى عليه توقيعه على هذا الإيصال ، واعترف محمد فرغلي السيد بتوقيعه عليه ببصمته على أنه شكوى .

ومن حيث إن استعمال بصمة الإصبع في المحررات بدل الختم أو الإمضاء أمر شائع معروف ، يتعامل بها الجمهور فيما بينهم كما تتعامل بها مصالح الحكومة مع الأفراد الذين يجهلون الكتابة . وقد أقرت المحاكم المدنية الأهلية والمختلطة هذا العرف إذ هي تأخذ ببصمة الأصبع كدليل على شخصية المتعاقد قياسا على الختم أو الإمضاء ، وتعاقب من ينكر التوقيع ببصمته أسوة بحالة من ينكر التوقيع بختمه أو إمضائه . كما أقره الشارع نفسه في القانون رقم ٢٠ الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩١٣ يجعل بعض عقود عرفية تحت مراقبة محاكم الأخطاء (ولو أن هذا القانون ألغى فيما بعد تبعا لإلغاء نظام محاكم الأخطاء) فقد سوى هذا القانون بصريح اللفظ في عدة مواد منه طابع الإيهام بالإمضاء والختم . فلبصمة حرمة وللحزور المذيل بها حجية فيما سطر من أجله ، والعبث به عبث بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب ، لأن ما يعاقب عليه قانون العقوبات في جرائم التزوير إنما هو الإخلال بالثقة العامة التي يمكن أن توضع في المحررات .

ومن حيث إن المحزور الذي يسند فيه للغير أى تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذبا لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن أن يخدع من يتعامل به كما تخدع الورقة المذيلة بالإمضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها . ذلك لأن البصمات تشابهه وهي لا تقرأ إلا بعد تحقيق فنى ، فيمكن للزور أن يقدم ذلك المحزور للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها ختم أو إمضاء مزور كاستصدار أمر بالجزأ وحكم غيابي . كما يمكنه التصرف فيه بطريق الحوالة إذا كان سنداً تحت الإذن . فهو إذن محزور يصلح مبدئياً أن يكون أساساً للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير .

ومن حيث إن من يبصم بأصبعه أو إصبع غيره على محضر وينسب كذبا تلك البصمة لشخص آخر إنما يتحل شخصية ذلك الشخص الآخر، والاتصال طريقة مستقلة من طرق التزوير المادى التى نصت عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات. ومن حيث إنه من جهة أخرى فإن من ينشئ محضرا مثبتا لتعهد أو الترام وينسبه إلى غير محضره بأن يبصم عليه ببصمة ينسبها كذبا إلى هذا الغير يعد مزورا بطريق الاصطناع وهو من طرق التزوير المنصوص عليها قانونا . ولا يظن فى ذلك أن البصمة فى ذاتها لا يمكن أن تكون مزورة لأن التزوير فى هذه الحالة ليس تزويرا بوضع بصمة مزورة وإنما هو فى نسبة البصمة الصحيحة زورا إلى غير صاحبها كما هو الحال تماما فى نسبة الإمضاء الصحيح أو الختم الصحيح زورا إلى غير صاحبيهما فى حالة توافق الأسماء، ولا نزاع فى قيام التزوير فى الحالتين الأخيرتين. على أن دلالة البصمة على صاحبها الحقيقى لا تكون إلا بعد التحقيق أى بعد ارتكاب الجريمة، والواجب أن ينظر إلى البصمة وقت ارتكاب الجريمة لا بعدها. فإذا وجد أنها تخدع الغير وأنها تجرى مجرى البصمة الصحيحة حق العقاب . ولا نزاع فى أن المحررات المذيلة ببصمات مسندة لغير أصحابها يمكن أن تخدع من يتعامل بها قبل اكتشاف أمرها .

ومن حيث إن القول بعدم وجود جريمة فى نسبة البصمة لغير باصمها لأنها لا تلبى فى الواقع إلا عن بصم بها دون غيره يستند فى الحقيقة إلى استحالة الجريمة نفسها فى هذه الحالة لأسباب موضوعية (Objectives) مستمدة من طبيعة البصمة، ولكن المعول عليه الآن هو أن ينظر للجريمة من الوجهة الشخصية (Subjective) فإذا ثبت أن المزور عمل كل ما فى وسعه أن يعمل ليصل إلى خدع من يتعامل معه حق عليه العقاب بصرف النظر عما إذا كان يمكنه أن يحقق غرضه الجنائى أم لا .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن لتزويره أيضا لا على آخر بأن نسب إليه أنه أصدره ووقع عليه ببصمته كذبا ولأنه استعمل

هذا الإيصال المزور بأن قدمه في محضر تحقيق البوليس قد أصاب الحقيقة ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن ركن الضرر أو احتمال الضرر من الأركان الأساسية في جريمة التزوير ولا يتصور احتمال حدوث الضرر في حالة التمسك ضد شخص معين بسند مبصوم عليه ببصمة شخص آخر .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت احتمال حصول الضرر من فعل الطاعن إذ جاء فيه " إنه لولا شهادة محمد السيد فرغلي بأن البصمة الموضوعة على "الإيصال هي بصمة إصبعه لكان من المحتمل أن يصيب المجنى عليه ضرر ، " إما اعتباره مبتدأ أو مدينا على الأقل في مبلغ لم يقبضه ولم يستلمه " ، وتوفر الضرر أو احتمال الضرر مسألة موضوعية تقدرها محكمة الموضوع لأنها من اختصاصها وحدها . ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس أيضا .

(٣٤٩)

القضية رقم ٨٤٦ سنة ٥ القضائية

خير . الاعتراض على طريقة تعيينه أو على كفاءته الفنية . يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع .

الاعتراض على طريقة تعيين الخبير أو على كفاءته الفنية من الاعتراضات الواجب إبداءها لدى محكمة الموضوع . فإذا فات المتهم إبداءه لديها فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك.
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٥٠)

القضية رقم ٨٤٤ سنة ٥ القضائية

دفاع شرعى . تصوير الحكم الحادثة على وجه يتوافق معه ظرف الدفاع الشرعى . عدم إفصاحه عن رأيه فى حالة الدفاع التى استظهرها . موجب لنقضه . (المادتان ٢١٠ و ٣٢٣ عقوبات)

إذا كان الظاهر من الحكم أن ما اقتنعت به محكمة الموضوع فى الحادثة هو أن المتهم إنما أطلق العيار على المجنى عليه فأرداه قتيلا لما أن هم باقتحام منزله وأقسم يميننا ليخرجن النساء منه ، ومع ذلك طبقت المحكمة على المتهم المادة ١٩٨ فقرة أولى . وعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، ولم تقل — مع تصويرها الحادثة على هذه الصورة التى لو كانت تمت فى الواقع لكانت انتهاكا لحرمة ملك الغير معاقبا عليه قانونا بالمادة ٣٣٣ عقوبات ، وهو من الجرائم التى تجيز استعمال حق الدفاع الشرعى — لم تقل هل كان لهذا الدفاع أو لم يكن له فى نظرها تأثير فى تقدير الجزاء ، فان عدم إفصاح المحكمة عن رأيها فى حالة الدفاع التى استظهرتها فى الحكم يزعزع الأساس القانونى الذى بنى عليه حكمها ويتعين من أجل ذلك نقضه .

(٣٥١)

القضية رقم ٨٥٨ سنة ٥ القضائية

نصب . ادعاء موظف صغير أنه موظف كبير . انتحال لصفة كاذبة . (المادة ٢٩٣ عقوبات) إن مما يدخل فى دائرة انتحال الصفات الكاذبة المتوهم عنها بالمادة ٢٩٣ عقوبات ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير ، لأن عبارة "موظف كبير" تحمل فى ثناياها الإيهام بالتفوذ وعلو الكلمة ومضاء رأى إلى غير ذلك من الصفات والمزايا التى لا يتمتع بها الموظف الصغير . فادعاء

كل ذلك بغير حق يعدّ اتصافاً بصفات غير صحيحة ، والاتصاف بصفة غير صحيحة يكفي وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يصطحب باستعمال أى طرق احتيالية .

(٣٥٢)

القضية رقم ٨٥٩ سنة ٥ القضائية

خير . طلب عرض حالة على طبيب . ظروف الحالة تشير إلى رأى الواجب الأخذ به . رفض ندب الطبيب . لارقابة لمحكمة النقض فى ذلك .

إن محكمة الموضوع هى الخبير الأعلى فى كل ما يستدعى خبرة فنية ، فتمت قدرت أن حالة معينة لا تقتضى عرضاً على الطبيب الإخصائى ، لأن ظروف الحادثة تشير بذاتها إلى رأى الواجب الأخذ به فانها تكون بذلك قد فصلت فى أمر موضوعى لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

(٣٥٣)

القضية رقم ٨٦٠ سنة ٥ القضائية

(أ) متهم . تقرير مسئوليته . موضوعى .

(ب) متهم بجناية . ندب مدافع عنه . حق أصيل له . دفاع المحامى المندوب يجب أن يكون دافعا حقيقيا . سلطة المحامى فى توجيه دفاعه . (المواد ١٩٨ تحقيق و ٢٥ و ٢٦ تشكيل)

١ — تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة ومبلغ مسئوليته عنها أمر موضوعى لا رقابة لمحكمة النقض عليه^(١) .

٢ — إن ما قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والمادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من ضرورة وجود من يساعد المتهم بجناية

(١) كان من وجوه الطعن فى الحكم أن المتهم تعزبه نوبات عصبية فتفقد فيه ، وقد ارتكب جريمة وهو تحت تأثير تلك النوبة وأنه أثار هذه المسألة أمام محكمة الموضوع فكان من واجبه أن تثبت من مسئولية عن أفعاله . وقد رأت محكمة النقض أن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ولم يعول عليه ، وقررت أن ما أثبتته الحكم فى هذا الشأن يعدّ فصلا فى نقطة موضوعية .

في المدافعة عنه هو حق أصيل جوهرى يترتب على إغفاله بطلان جميع الإجراءات . والمدافع الذى يندب لهذا الغرض يجب أن يكون دفاعه حقيقيا لا شكليا . ولكن لا يصح مع ذلك أن يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة في الدفاع ، بل إن له أن يرتب دفاعه طبقا لما يراه هو في مصلحة المتهم ، فاذا وجد أن المتهم معترف اعترافا صحيحا بجريمته كان له أن يبنى دفاعه على طلب الرأفة فقط ، دون أن ينسب إليه أى تقصير في ذلك .

(٣٥٤)

القضية رقم ٨٦٢ سنة ٥ القضائية

(أ) تعديل وصف التهمة . عدم تسوى مركز المتهم بهذا التعديل . لا يصح الطعن بحصول التعديل في غيبة المتهم .

(ب) إثبات في المواد الجنائية . حرية القاضى الجنائى في استمداد عقيدته .

(ح) محام . اكتفائه بالانضمام إلى زميله . تضرر هذا المحامى من عدم استيفائه الدفاع عن موكله . لا يصح .

١ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة ، ولم يكن في هذا التعديل تسوى لمركز أحد المتهمين بل كان الواقع أنه أدى إلى تحسين مركز بعضهم ، فليس لأى واحد منهم أن يتضرر من حصوله دون تنبيهه إليه .

٢ - القاضى الجنائى حر في استمداد عقيدته من أى مصدر شاء ، فيما عدا الأحوال الاستثنائية التى قيده القانون فيها بنوع معين من الدليل . فله أن يستنتج وقوع التحريض حتى من مجرد الشبهات التى تقوم لديه .

٣ - إذا اكتفى المحامى بأن انضم إلى زميله ظنا منه أن المحكمة اقتنعت ببراءة موكلهما ، ثم حكمت المحكمة على الموكل بالعقوبة ، فليس لهذا المحامى أن يتضرر فيما بعد من عدم استيفاء الدفاع عن المتهم ^(١) .

(١) كان وجه الطعن أنهما جاء دور المرافعة عن الطاعن قالت المحكمة لمحاميهِ "إن زميلك وفي الكلام على واقعة القتل" ولذلك اكتفى المحامى بأن ينضم إلى زميله . وقد رجعت محكمة النقض إلى محضر الجلسة فلم تجد به ما يفيد أن المحكمة منعت أحدا من المحامين من استيفاء مرافعته . ثم قالت "إنه كان يجب على المحامى أن يؤدى واجبه رغم ملاحظة المحكمة إذا كان من رأيه أن مرافعة زميله لم تستوف الدفاع عن موكله ، أما الاعتماد على مجرد الظن بأن المحكمة قد اقتنعت بالبراءة فلا يكفي للامتناع عن أداء الواجب" .

جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٥٥)

القضية رقم ٤١٦ سنة ٥ القضائية

(أ) اختلاس . طرق إثبات هذه الجريمة . (المادة ٢٩٦ عقوبات)

(ب) فرار حفظ . وجوب إثباته بالكتابة لإمكان التمسك به . (المادة ٤٢ تحقيق)

١ — إن جريمة الاختلاس فى حد ذاتها يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما فى ذلك البيئة والقرائن ، فلمحكمة أن تستند فى إثباتها إلى ما ظهر لها من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها^(١) .

٢ — إن قرار الحفظ الذى تصدره النيابة هو عمل قضائى كالحكم ترتب عليه حقوق . فالواجب أن يكون ثابتا بالكتابة ومؤرخا وموقعا عليه من الموظف المختص بإصداره . وما دام لا يوجد فى الدعوى قرار حفظ كتابى بالمعنى المتقدم فلا يقبل الادعاء بأن النيابة قد حفظت الدعوى حفظا ضمنيا ، إذ القانون لا يعرف الحفظ الضمنى ولا يقره .

(١) كان المنسوب إلى المتهم أنه تسلم من المدعى بالحق المدنى شيكا بمبلغ مائة جنيه لصرف قيمته وإيداعها لحساب المدعى بالحق المدنى « فى حساب الغلال » ، ولكنه لم يفعل ذلك واختلس قيمة الشيك لنفسه بعد أن صرفها . وكان وجه الطعن أن المحكمة خالفت القانون حيث قضت بالقرائن والبيئة فى تهمة اختلاس قيمتها أكثر من عشرة جنيهات ، خلافا لقواعد الإثبات فى القانون المدنى . ومحكمة النقض قالت إن محكمة الموضوع لم تحالف القانون إذ هى عوّلت فى ثبوت تسلم الطاعن للشيك ، لا على شهادة الشهود والقرائن بل على قس اعتراف الطاعن ، والاعتراف سيد جميع الأدلة . أما ما استندت فيه إلى البيئة والقرائن فهو الاستيلاء على قيمة الشيك بعد صرفها وتبديدها ، وواقعة الاختلاس هذه يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية .

(٣٥٦)

القضية رقم ٤٢٧ سنة ٥ القضائية

(١) تزوير . تقليد إمضاء المزور عليه . لا يشترط . مناط توفر هذه الجريمة .

(المادتان ١٨٠ و ١٨٣ عقوبات)

(ب) تحقيق . حرية المحكمة الاستئنافية في إجراءاته أو عدم إجراءاته . (المادة ١٨٦ تحقيق)

١ - لا يشترط في جريمة التزوير أن يعتمد المزور تقليد إمضاء المزور عليه ، بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور اسم المزور عليه على المحرر ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها ، ما دام قصده الإيهام بأن ذلك المحرر صادر عن ذلك الشخص المزور عليه .

٢ - إن المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بإجراء أى تحقيق جديد إلا إذا رأت هي لزوما له . فإذا لم يسبق للدفاع عن المتهم أن طلب من محكمة الدرجة الأولى ضم قضيته إلى القضية المنظورة ، فرفضت تلك المحكمة إجابته إلى طلبه ، فليس له أن يكلف المحكمة الاستئنافية لأول مرة ضم تلك القضية ، إذ أن لها بحسب الأصل أن تكتفى بما هو مسطور في الأوراق التي بين يديها وأن تبني عليه حكمها .

(٣٥٧)

القضية رقم ٨١٦ سنة ٥ القضائية

(١) تسميم . وضع زئبق في أذن شخص . عمل تنفيذي لجريمة القتل بالسم .

(المادة ١٩٧ عقوبات)

(ب) ارتباط الجرائم . جريمتان مرتبطتان . الفصل فيها بحكم واحد . الطعن على الحكم في إحدى الجريمتين . قبوله يستلزم نقض الحكم في الجريمة الأخرى (المادة ٣٢ عقوبات)

١ - وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم ، ما دامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها ، كصورة ما إذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها السم إلى داخل

الجسم ، فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك ، لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه . ولا محل للقول باستحالة الجريمة مادام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

٢ - إذا كانت الجريمتان المسندتان إلى المتهم قد ارتكبتا لغرض واحد ، وكانت إحداها مرتبطة بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد ، فالطعن في هذا الحكم - وإن اقتصر على إحدى الجريمتين - يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية . وذلك حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بنى مارنجاس بأنه في المدة المنحصرة بين ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ إلى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بدائرة قسم محترم بك بمحافظة اسكندرية ، اشترك مع كل من ألكسندر أجروبولو وألكسندر فج التابعين لدولتين أجنبيتين بطريق الاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل أرزيا أجروبولو زوجة الأول عمدا ومع سبق الإصرار بالسّم وبوسائل أخرى ، وذلك بإعطائها شراب البليانو مرارا لإنهاك قواها مع تعريضها للهواء عقب ذلك لتقليل قوة مقاومتها ولكي تصيبها مضاعفات صدرية تؤدي لوفاتها ، وبوضع كمية من الزئبق في أذنها بقصد أن تحرق هذه المادة طبلة الأذن وتنفذ إلى المخ فيحدث عن ذلك تسمم زئبقي بقصد قتل المجنى عليها المذكورة . وذلك بأن اتفق المتهم المذكور مع كل من ألكسندر أجروبولو وألكسندر فج السالفي الذكر على ارتكاب الجريمة المتقدمة ذكرها وساعدهما على وضع مادة الزئبق في أذن المجنى عليها بأن توجه لها متظاهرا بأنه طبيب وتوصل بهذه الطريقة إلى تحقيق هذا القصد ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو اكتشاف

الأمر قبل إتمام القصد منه . ثانيا أنه هو والمتهمين السالفي الذكر في الزمان والمكان المذكورين اشتركوا معا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية قتل المجنى عليها وجنحة النصب على شركة الاتحاد الأدرياتيكي للتأمين على الحياة بأن اتفقوا على التأمين على حياة المجنى عليها بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لدى تلك الشركة وعلى قتلها بعد ذلك لكي يحصلوا على مبلغ التأمين . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة جنايات إسكندرية لمحاكمته بالمواد ٤٧ و ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات، فقرّر حضرته في ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ إحالته إليها لمحاكمته بهذه المواد . ومحكمة الجنايات السالفة الذكر بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت حضوريا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عملا بالمادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات والمادة ١٧ منه لظروف الدعوى عن التهمة الثانية وبالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات عن التهمة الأولى : أولا براءة المتهم من تهمة الجناية الأولى، وثانيا بمعاقبته بالحبس سنة بالشغل عن تهمة الاتفاق الجنائي .

فطن حضرة صاحب العزة رئيس نيابة إسكندرية في هذا الحكم بطريق التقص في ٩ من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٤ وقدم حضرته تقريراً في ذات التاريخ بأن الحكم لم يختم في الميعاد ودعمه بشهادة من قلم الكاتب بذلك . وفي ٢ يناير سنة ١٩٣٥ قدم حضرته تقريراً بالأوجه مصحوباً بشهادة ثانية من قلم الكاتب بأن الحكم ختم في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ برأ المتهم من جريمة الاشتراك في الشروع في قتل المجنى عليها أرزبليا أجروبولو على أساس أن الجريمة مستحيلة قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه لأنه يؤخذ من تقرير الطبيب الشرعي أن الزئبق قد يحدث التسمم بالموت في بعض الحالات، ومتى كان

هذا هو شأن المادة المستعملة فلا يصح التسليم بما ورد بالحكم من أن ما أتاها يعتبر جريمة مستحيلة لا عقاب عليها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت " أن المحكمة ترى أنه للصداقة التي " بين المتهم وزوج المجنى عليها قد استعان هذا الأخير به واتفق معه على أن يمثل " دور الطبيب كي يتمكن من وضع الزئبق في أذن زوجته وبذلك يقضى على حياتها ، " "وقد وافقه المتهم على فعله واشترك معه في هذا الاتفاق الجناي الذي كان الغرض " "منه أيضا الحصول على مبلغ التأمين لأنه وعده بجزء منه متى تحقق الغرض ، وأنه " "فيما يتعلق بتهمة الاشتراك في الشروع في القتل المسندة للمتهم فقد ثبت من تقرير " "الطبيب الشرعي أن وضع الزئبق بشكله المعدني في الأذن لا يحدث تأثيرا على " "الغشاء المبطن للقناة والبطلة ما دام الغشاء والبطلة خاليين من الجروح التي يمكن " "أن يمتص منها الزئبق إذا ما بقي مدة طويلة على هذه الجروح فانه قد ينشأ عنه " "تسمم زئبق ، ووضعه بالكيفية التي جاءت بأقوال المجنى عليها ليس من شأنه أن " "يحدث تمزقا بالبطلة حتى ولو وضع بكية كبيرة " ثم عقب الحكم على ذلك بقوله " "إنه متى تبين أن الوسائل التي اتخذت مع المجنى عليها لا تؤدي حتما إلى الوفاة " فتكون الجريمة مستحيلة كما ذهب الدفاع ويتعين تبرئة المتهم منها " .

ومن حيث إن وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسسم ما دامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها . فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم بسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب . ذلك لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه ولا محل للقول باستحالة الجريمة طالما أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

ومن حيث إن الحكم أثبت أن الطاعن اشترك في وضع الزئبق في أذن المجنى عليها بنية قتلها وأن الوفاة لم تحدث بسبب عدم الامتصاص الناشئ عن عدم وجود جروح في الأذن وهذا الفعل يعد قانونا شروعا في قتل متعين العقاب .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم إذ برأ المتهم من هذه التهمة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه ومعاينة المتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه ظاهر من الحكم المطعون فيه أن النيابة نسبت للتهمة تهمةتين : الأولى أنه اشترك مع آخرين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية قتل المجنى عليها وجنحة نصب على شركة الاتحاد الأدرياتيكي للتأمين على الحياة ، والثانية أنه اشترك مع آخرين بطريق الاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل المجنى عليها عمدا مع سبق الإصرار بالسهم وبوسائل أخرى ، وقد أدانته المحكمة على التهمة الأولى بحبسه سنة وبرأته من الثانية لأسباب قانونية . وكل ذلك يؤدي إلى أن الجريمتين ارتكبتا لغرض واحد وهو قتل المجنى عليها والحصول على مبلغ التأمين ، فهما مرتبطتان كما يفهم من وقائع الحكم نفسه ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ومن حيث إنه وإن كان الطعن المرفوع من النيابة قاصرا على جزء من الحكم وهو ما قضى به في جريمة الشروع في القتل إلا أن ارتباط الجريمتين المنسوبتين للتهمة ارتباطا لا يتقبل التجزئة وفصل المحكمة فيهما بحكم واحد يجعلان من المتعين أن يتناول النقض الجزء الثاني من الحكم وهو ما قضى به في تهمة الاتفاق الجنائي ، وذلك حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة وهو توقيع عقوبة واحدة على الجريمة الأشد طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم فيما قضى به عن التهمتين المنسوبتين للتهمة وعقابه عنهما طبقا للمواد ٤٧ و ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ و ٣٢ من قانون العقوبات مع مراعاة المادة ١٧ عقوبات التي طبقها نفس الحكم المطعون فيه .

(٣٥٨)

القضية رقم ٨٦٨ سنة ٥ القضائية

نصب . ادعاء الوكالة كذبا عن شخص . اتخاذ لصفة كاذبة . (المادة ٢٩٣ عقوبات).
ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعدّ اتخاذا لصفة كاذبة . فاذا توصل الجاني
إلى الاستيلاء على مال الغير بواسطة اتخاذ تلك الصفة وجب عقابه ولو لم يستعمل
شيئا من الطرق الاحتيالية .

(٣٥٩)

القضية رقم ٨٧٠ سنة ٥ القضائية

دفاع شرعى . متى يصح التمسك بهذا الظرف ؟ (المادة ٢١٠ عقوبات).
إن التمسك بظرف الدفاع الشرعى عن النفس لا يستقيم إلا مع الاعتراف
بالحادثة وتبيان الظروف التى دفعت الفاعل إلى إتيان ما أتاه دفاطا عن نفسه أو نفس
غيره أو عن ماله أو مال غيره . فاذا ظل المتهم منكرا ما وقع منه لم يبق للدفاع
الشرعى أساس يقوم عليه ، إلا فى حالة ما إذا كانت ظروف الواقعة نفسها ناطقة
بوجود حالة الدفاع عن النفس أو المال ، وعندئذ يجوز للحامى عن المتهم أن يلفت
المحكمة إلى هذه الظروف ، بل يكون للحكمة أن تستظهر هذه الظروف من تلقاء
نفسها وتبنى عليها حكمها .

(٣٦٠)

القضية رقم ٨٧١ سنة ٥ القضائية

تطبيق . مناط التطبيق القانونى . الواقعة التى ينشأ الحكم بعد وصف النيابة .
إن التطبيق القانونى إنما يقوم على أساس الواقعة التى ثبتت فى الحكم ، لا على
أساس الوصف الذى وصفته النيابة للتهمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . فاذا
كانت الواقعة الثابتة فى الحكم المطعون فيه هى واقعة ضرب أحدث طاعة مستديمة ،
ولم يكن فيما أثبتته الحكم ما يفيد وقوع الجريمة بسبق لإصرار أو ترصد ، فليس ثمة

محل لأن تطبيق المحكمة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ الذي طلبته النيابة على أساس أن الجريمة قد وقعت مع سبق الإصرار ، بل الواجب تطبيقه هو حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، والعقاب المنصوص عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس . فإذا أرادت المحكمة استعمال الرأفة عندئذ جاز لها أن تنزل بالعقوبة إلى الحبس الذي لا ينقص عن ثلاثة شهور عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ عقوبات .

جلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٦١)

القضية رقم ٨٥٠ سنة ٥ القضائية

تفتيش . تفتيش متهم بدون مسوغ قانوني . جريمة معاقب عليها . اشتباه ضابط البوليس في شخص . طلب تفتيشه . قبول المتهم التفتيش . ضبط مادة مخدرة معه . تلبس . ضبط المتهم . جوازه .
(المواد ١٥ و ٢٥٥ تحقيق و ٢٤٢ عقوبات)

إذا تعرض ضابط البوليس لحرية شخص بالقبض عليه وتفتيشه بدون مسوغ قانوني فإن عمله هذا يكون معاقباً عليه قانوناً .

ولكن إذا اشتبه ضابط البوليس في شخص فطلب تفتيشه ، فقبل ، فلما فتشه وجد معه قطعة حشيش ، فإن هذا التفتيش الحاصل برضاء المتهم لا وجه للاعتراض عليه ؛ ولضابط البوليس في هذه الصورة — وهي صورة تلبس — أن يضبط المتهم ويمرر معه التحقيق اللازم .

جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٦٢)

القضية رقم ٨٧٩ سنة ٥ القضائية

(أ) دعوى مباشرة . الدفع بعدم قبولها لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق المدنى . الدفع بعدم
جواز نظرها لسبق الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية . شرائط قبوله .

(المادة ٢٣٩ تحقيق)

(ب) تصدى . تعرض المحكمة الاستئنافية للحكم فى موضوع الدعوى الذى لم تفصل فيه محكمة
الدرجة الأولى . عدم جوازه .

١ — الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق
المدنى قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق
الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية ، من حيث إنه يشترط لقبول أيهما أن تكون
الدعوى التى سبق رفعها هى عين الدعوى التى رفعت بعد ذلك . ولا تتحقق هذه
العيبة إلا إذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والسبب والأخصام . ويشترط
أيضا لقبول الدفع المبني على سبق الفصل فى الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق
حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

٢ — ليس للمحكمة الاستئنافية الجنائية أن تتصدى لموضوع الدعوى قبل أن
تقول محكمة الدرجة الأولى كلمتها فيه ، لأن ذلك يحرم المتهم من إحدى درجتى
التقاضى ، وليس فى قانون تحقيق الجنايات نص يبيحه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعينين حازا شكلهما القانونى .

ومن حيث إن مما دار عليه كلا الطعينين أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قال

باتحاد موضوعى القضية التى فصل فيها القضاء المختلط والقضية الحالية مع أن الدعوى

المختلطة كان مطلوباً فيها بطلان التنبيه العقارى، أما دعوى اللجنة المباشرة الحالية فالمطلوب فيها التعويض عن ضرر. فضلاً عن أن الحكم أخطأ أيضاً إذ تعرض لموضوع الدعوى وقضى فيه بالبراءة مع أن الاستئناف كان مقصورياً على الحكم القاضى برفض الدفع الفرعى. أما الموضوع فما زال معلقاً أمام محكمة الدرجة الأولى لم تقل فيه كلمتها ولم يترافع بشأنه الخصوم.

ومن حيث إن وقائع هذه المادة كما يؤخذ من الحكم المطعون فيه تتحصل فى أن المتهم نقولا السمين شرع فى إجراءات نزاع الملكية أمام المحكمة المختلطة ضد حسن حسين الهرمبلى (الطاعن اليوم) بناء على عقدى رهن فعارض هذا فى تنبيه نزاع الملكية وتمسك بعدم اختصاص المحكمة المختلطة، وقال فى الموضوع إن طالب نزاع الملكية حصل منه على عقدى الرهن بطريق الغش وإنه لم يدفع له مبلغ القرض وطلب الحكم ببطلان التنبيه العقارى واعتبار عقدى الرهن صوريين. فاعتبرت المحكمة المختلطة هذا الدفاع دفاعاً كيدياً وقضت باختصاصها وحكمت على المعارض بما طلبه نازع الملكية من التعويض. فرفع حسن الهرمبلى دعواه الحالية أمام المحاكم الأهلية بطريق اللجنة المباشرة يطلب فيها الحكم له بتعويض على المتهم لأنه استولى منه على عقود رهن بطريق النصب والاحتيال ولأنه اعتاد أن يقرضه نقوداً بفوائد فاحشة. فدفع المتهم (نقولا السمين) دعوى المدعى المدنى بدفعين: (أولهما) عدم قبول الدعوى لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق المدنى قبل رفعه الدعوى المباشرة، (وثانيهما) عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل نهائياً فى الدعوى المدنية. فحكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفعين وبقبول الدعوى، وحددت جلسة لنظر الموضوع. فاستأنف المتهم، والمحكمة الاستئنافية قضت بقبول الدفع المقدم من المتهم وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى المدنية وبراءة المتهم مما نسب إليه. والمطلع على الحكم المطعون فيه لا يفهم منه جلياً ما إذا كان قد بنى على قبول الدفع الأول أو الدفع الثانى أو على قبولهما معاً، وكل ما جاء بالحكم المذكور خاصاً بالدفع هو ما يأتى:

”وحيث إنه مما تقدم يتبين أن موضوع القضية المرفوعة بصفة معارضة“
 ”في التنبيه العقارى هو نفس موضوع الدعوى الحالية وأنها اتحدتا بالنسبة للخصوم“
 ”والموضوع والسبب ثم ما ختم الحكم به أسبابه إذ يقول وحيث إنه مما تقدم فلا“
 ”ييجوز للمحاكم الأهلية أن تنظر هذه الدعوى ويتعين الحكم بإلغاء الحكم الابتدائى“
 ”وقبول الدفع الفرعى وعدم جواز نظر الدعوى الخ“ .

ومن حيث إن نظرة سطحية إلى الوقائع المتقدم ذكرها تنبئ بأجلى بيان بأنه لا أساس لأى من الدفعين اللذين تقدم بهما المتهم والذين قبل الحكم المطعون فيه أحدهما أو كليهما . فانه يشترط لقبول أى الدفعين على السواء أن تكون الدعوى التى سبق رفعها هى عين الدعوى التى رفعت بعد ذلك ، ولا تتحقق هذه العينية إلا إذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والأخصام والسبب . وظاهر من الوقائع المتقدم ذكرها أن ليس بين الدعويين اتحاد لا من حيث الموضوع ولا من حيث السبب ، فدعوى المعارضة فى تنبيه نزع الملكية التى رفعها الطاعن إلى المحكمة المختلطة كان موضوعها بحسب ما جاء بالحكم المطعون فيه طلب بطلان التنبيه كما أن سببها كان ادعاء صورية عقدى الرهن ، أما الدعوى المباشرة الحالية فموضوعها طلب الحكم بتعويض مدنى وسببها ما يدعيه رافعها من أنه مجنى عليه فى جريمته نصب وربا فاحش . هذا فضلا عن أنه يشترط لقبول الدفع الثانى المبني على سبق الفصل فى الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق صدور حكم حائز لقوة الشئ المحكوم فيه ولم يذكر الحكم المطعون فيه أن حكم المحكمة المختلطة أصبح نهائيا مع أن الطاعن ينكر ذلك ويقول إن الدعوى ما زالت معلقة أمام الاستئناف وقد سلم الدفاع عن المتهم بذلك أمام هذه المحكمة (محكمة النقض) .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه لم يقف عند حد قبول الدفع — مع ما فى ذلك من خطأ ظاهر — بل جاوز ذلك إلى الفصل فى موضوع الدعوى ببراءة المتهم مما نسب إليه مع أن موضوع الاستئناف إنما كان مقصورا على النظر فى قبول الدفعين أو عدم قبولهما . أما موضوع الدعوى فكان مطلقا أمام المحكمة الابتدائية إلى

حين الفصل في الدفع من المحكمة الاستئنافية . على أن المحكمة الاستئنافية نفسها قضت بالبراءة من غير أن تعرض لموضوع الدعوى فحكمها بالبراءة قائم على غير أساس . وما كان للمحكمة الاستئنافية الجنائية على كل حال أن تتصدى لموضوع الدعوى قبل أن تقول محكمة الدرجة الأولى كلمتها فيه لأن ذلك يحرم المتهم من إحدى درجتي التقاضى وليس في قانون تحقيق الجنايات نص يبيحه .

ومن حيث إنه مما تقدم يبين أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد .

(٣٦٣)

القضية رقم ٨٩٢ سنة ٥ القضائية

(أ) نقض وإبرام . مسجون . تقديم أسباب النقض إلى السجن للتوقيع عليها من المسجون والحصول منه على تقرير طعنه . إغفال السجن أمر التقرير . اعتبار الطعن مقبولا شكلا .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

(ب) عادة مستديمة . العجز الطارئ على العضو المصاب . تقديره . موضوعي . (المادة ٢٠٤ عقوبات)

١ — إذا كان الشابت من أوراق الدعوى أن أحد أقارب الطاعن أعد له أسباب الطعن ، والتمس من النيابة إحالتها على السجن للتوقيع عليها من الطاعن مع الحصول منه في آن واحد على تقرير طعنه ، ولكن إدارة السجن أعادت الأسباب موقعا عليها من الطاعن ، وأغفلت أمر التقرير فلم تذكر عنه شيئا ، فهذا الإغفال من قبل إدارة السجن يجب ألا يضار به الطاعن ، بل يتعين اعتبار الطاعن كأنه قرر فعلا بالطعن واعتبار طعنه مقبولا شكلا .

٢ — إن القانون في المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات لم يشترط أن يكون العجز الطارئ على العضو المصاب بنسبة معينة ، بل الأمر في ذلك متروك تقديره لقاضي الموضوع يبت فيه بما يستبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب عنه .^(١)

(١) كان وجه الطعن أن الكشف الطبي وتقرير الطبيب الشرعي لم يبين مقدار العاهة المتخلفة عن الإصابة ، وأن الحكم جاء كذلك خاليا من هذا البيان .

(٣٦٤)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ٥ القضائية

تبديد . تعيين أحد الشركاء في أرض حارسة على محصول محجوز عليه لسداد الأموال الأميرية . المحصول المحجوز عليه ناتج من جزء من الأرض يقع في نصيب الحارس بموجب عقد قسمة عرفية لم تخطر بها الحكومة . الحارس سدد نصيبه في الأموال . تصرفه في المحصول المحجوز . تبديد . (المادة ٢٨٠ عقوبات)
إن ما ينتج من الأطياف المشتركة كلها أو بعضها يكون ضامنا لسداد ما يتأخر عليها من الأموال الأميرية . ولا شأن للحكومة بما يقع بين الورثة من اتفاق على قسمة عرفية أو أى اتفاق آخر لا يزيل قانونا ، بالنسبة للحكومة ، حالة الاشتراك والشيوع . فإذا عين أحد الشركاء في أرض حارسة على محصول حجز عليه لسداد الأموال الأميرية ، وكان المحصول المحجوز عليه ناتجا من جزء من الأرض يقع في نصيب هذا الحارس وحده بموجب عقد قسمة عرفية لم تخطر بها الحكومة ، ثم تصرف هذا الحارس في المحصول المحجوز فانه يعتبر مبتدئا ، ولو كان سدد نصيبه في الأموال المتوقعة من أجلها المحجز .

(٣٦٥)

القضية رقم ٨٩٥ سنة ٥ القضائية

قتل عمد . تفتته أو اقترت به أو تله جناية أخرى . الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات . مناط تطبيقها .

١ — إن الرابطة التي يجب توفرها طبقا للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات في الحالة الواردة بشرطها الأخير تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جناية أو بقصد التخلص من عقوبتها .

٢ — ولو أن ظاهر عبارة الشرط الأخير من المادة ١٩٨ عقوبات قد يفيد أن النص يشير إلى حالة حصول الجريمتين من شخصين مختلفين ، إلا أنه لا نزاع في أن النص يتناول أيضا حالة ما إذا وقعت الجناية أو الجناية من شخص واحد .

جلسة ٦ مايو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٦٦)

القضية رقم ٨٧٦ سنة ٥ القضائية

دفاع شرعي . ماهيته . تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . موضوعي .

(المادتان ٢١٠ و ٢١٥ عقوبات)

الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء . وتقدير تلك القوة أمر
موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها ، فلها أن تقر
ما إذا كان المتهم أثناء استعمال حق الدفاع الشرعي قد تعدى بنية سليمة حدود
هذا الدفاع أو أنه كان في حدوده ، فإذا ما ثبت لها أنه تجاوز بنية سليمة كان
لها أن تعدّه معذورا وتعامله طبقا للمادة ٢١٥ عقوبات .

(٣٦٧)

القضية رقم ١٠٩٣ سنة ٥ القضائية

سرقة :

(أ) قيمة المسروق . عدم بيانه . لا يعيب الحكم .

(ب) سرقة مع حمل السلاح . علم جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحا . لا يشترط لتطبيق
المادة ٢٧٣ عقوبات .

١ — إن قيمة المسروق ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة ، فعدم
بيانها في الحكم لا يعيبه .

٢ — لا يشترط لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات أن يثبت علم جميع المتهمين
بأن أحدهم يحمل سلاحا وقت السرقة ، بل يكفي أن يثبت وجود السلاح مع
أحدهم ولو كان الآخرون يجهلون به .

(٣٦٨)

القضية رقم ١١٠١ سنة ٥ القضائية

إثبات في المواد الجنائية . الرجوع إلى التحقيقات الابتدائية . جوازه .

لقاضي الموضوع أن يستكمل ، عند الاقتضاء ، تكوين عقيدته بالرجوع إلى التحقيقات الابتدائية وإلى ما يكون متوافرا في الدعوى من العناصر الأخرى .

(٣٦٩)

القضية رقم ١١٠٧ سنة ٥ القضائية

متهم . استجوابه . تحريره . حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه . تنازله عنه . جوازه .

(المادة ١٣٧ تحقيق)

إن تحريم استجواب المتهم الوارد في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه . فله أن يتنازل عنه بطلب استجوابه أو بإجابته اختيارا عن الأسئلة التي توجهها إليه المحكمة ، كما أن له الحق إذا شاء في أن يمتنع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ، ولا يعد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده . فإذا لم تجد المحكمة من جانب المتهم امتناعا عن الإجابة ، ولم تجد من جانب الدفاع عنه اعتراضا على مناقشته ، فاستوضحته عن بعض نقط في الدعوى ، فأجاب عنها راضيا مختارا ، فليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة استجوابها له .

جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٧٠)

القضية رقم ١١١٣ سنة ٥ القضائية

استئناف . ميعاده . متى يتدنى ؟

(المادتان ١٦ مرافعات و ١٧٧ تحقيق)

لا يحسب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف ، فإن القواعد العامة تقضى بعدم احتساب هذا اليوم ضمن المواعيد المقررة للإعلان ، سواء أكان ذلك الإعلان

في مواد مدنية أم في مواد جنائية . ولم تشذ المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات عن هذه القاعدة ، لأن ما ورد بها من أن ميعاد الاستئناف يتبدى من يوم صدور الحكم لا يقصد به احتساب هذا اليوم ضمن ميعاد الاستئناف ، بل يقصد منه أن هذا الميعاد لا يتوقف سريانه على إعلان الحكم . ويستثنى من ذلك حالة صدور الحكم غيابيا ، فان ميعاد الاستئناف لا يتبدى في هذه الحالة بالنسبة للتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، كما جاء في هذه المادة نفسها .

(٣٧١)

القضية رقم ١١٢٠ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . الطعن بطريق النقض . الأحكام الجائز الطعن فيها بهذا الطريق . حكم بجواز الإثبات بالينة على كذب اليمين . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في أحكام آخر درجة التي تفصل نهائيا في الموضوع أو التي تنهى الخصومة بالنسبة للطاعن . أما الأحكام التي تفصل في دفع فرع غير أن تنهى النزاع فلا يجوز الطعن فيها مستقلة وقبل الفصل في الموضوع . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أضيفت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ، إذ أجازت أيضا ، الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الذي جاء به تشريع خاص يؤيد القاعدة الأصلية المتقدم بيانها . وإذن فالحكم القاضي بجواز قبول البينة على كذب اليمين لا يصح الطعن فيه بطريق النقض .

(٣٧٢)

القضية رقم ١١٢٢ سنة ٥ القضائية

سنّ المتهم . تقديرها . موضوعي . الاعتراض على تقدير القاضي سنّ المتهم . إبدائه لأول مرة
لدى محكمة النقض . لا يجوز . (المواد ٦٧ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

تقدير سنّ المتهم أمر موضوعي يفصل فيه القاضي بناء على الأوراق الرسمية
أو على رأى أرباب الفن أو بحسب تقديره الشخصي . فاذا ترك المتهم أو ولى أمره
لمحكمة الموضوع تقدير السنّ ولم يعترض على هذا التقدير لا في دور المحاكمة الابتدائية
ولا في دور المحاكمة الاستئنافية، ولم يقدم للمحكمة ما بيده من أوراق رسمية تثبت
خلاف ما قدرته هي، فليس له أن يعارض في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣٧٣)

القضية رقم ١١٢٥ سنة ٥ القضائية

دفاع . دفاع جوهري . عدم الردّ عليه . موجب لنقض الحكم .

إذا كان ما دفع به الطاعن تهمة لدى المحكمة الاستئنافية دفاعا جوهريا ينهني
عليه — لو صح — هدم التهمة المسندة إليه وجب على المحكمة أن تعرض في حكمها
لهذا الدفاع وترد عليه . فاذا أغفلت الردّ عليه كان ذلك موجبا لنقض الحكم^(١) .

(٣٧٤)

القضية رقم ١١٣٠ سنة ٥ القضائية

تزوير . شهادة الوفاة التي يحزرها حلاق الصحة . التزوير فيها . تزوير في ورقة رسمية .

(المادة ١٨١ عقوبات)

الشهادة التي يحزرها حلاق الصحة ليثبت فيها أنه كشف جلي الميت وأن هذا
الميت توفي بمرض العادة في تاريخ كذا هي ورقة معاينة مما يختص هو بتحريرها

(١) كان الطاعن متهما بأنه اختلس محمولات محجوزا عليها سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها .
وقد تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن المحمولات المحجوزة أغرقتها مياه الفيضان، وطلب ضم أوراق
التحقيق الإداري الخاص بذلك، كما طلب سماع شهود يؤيدون دفاعه، ومحكمة الموضوع لم تعرض لبحث
هذا الدفاع ولا ردّت عليه إثباتا أو نقيا، لا تصريحاً ولا تلميحاً .

بمقتضى المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات ، فكل تزوير يقع فيها منه يعدّ تزويرا في ورقة رسمية معاقبا عليه بمقتضى أحكام قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية عبد اللطيف إبراهيم خليل وحسن محمد الصباغ بأنهم في يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الموافق ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٣ بعزب شرباص مركز فارسكور : (الأول) بصفته موظفا عموميا " حلاق صحة " ارتكب تزويرا في ورقة أميرية هي شهادة وفاة إسماعيل مهدي أثناء تحريرها المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن حررها وأثبت فيها زورا أنها صدرت منه بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، مع أنه حررها وأصدرها بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، كما أنه أثبت فيها كذبا أن إسماعيل مهدي توفي بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، والحال أن تاريخ وفاته الحقيقي هو ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، (والثاني) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع الأول في جريمته السالفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في الأعمال المسهلة والمنتمية لها بأن حررها بخطه فتمت الجريمة فعلا بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

ولأنه أيضا " الثاني " استعمل شهادة الوفاة المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدّمها لمحمد حسن محمود عمدة عزب شرباص فحصل منه بناء عليها على شهادة إدارية صادرة من العمدة المذكور وأحد المشايخ بأن إسماعيل مهدي توفي حقيقة في سنة ١٩٢٣ وترك الورثة المذكورة أسماؤهم في الشهادة الإدارية . وطلبت النيابة من حضرة قاضي الإحالة بمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٨١ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ و ١٨٢ من قانون العقوبات . فقرّر حضرته بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٥ بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم توفر أركان جريمة التزوير . فطعن حضرة صاحب العزة النائب

العمومى فى هذا القرار بطريق النقض فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٥ وقدم حضرته تقريراً بالأوجه فى ذات التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن قاضى الإحالة قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ قرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بناء على أن حلاق الصحة غير مختص بتحرير الشهادة المطعون فيها بالتزوير وأن المختص بتحريرها هو العمدة والصراف تطبيقاً للمادتين ٢ و ٥ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ ؛ ذلك لأن ما أراده الشارع فى المادة ١٦ من القانون المذكور هو الترخيص لحلاق الصحة بتحرير مثل الشهادة المطعون فيها فى البلاد التى لا يوجد بها مكتب للصحة . فإذا ما ارتكب هذا الحلاق تزويراً فى تلك الشهادة كان هذا التزوير واقعاً فى أوراق رسمية ووجب من ثم تطبيق المادة ١٨١ من قانون العقوبات .

وحيث إن المادة ١٦ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات تنص على أنه لا يسوغ دفن جثة بغير إذن من طبيب الصحة فى المدن التى بها مكاتب صحة، ومن مندوب الصحة فى القرى . كما تنص على أنه " لا يعطى هذا الإذن إلا بعد تقديم شهادة بالوفاة وسببها صادرة من طبيب مرخص له بتعاطى صناعة الطب فى القطر المصرى . وفى حالة عدم وجود شهادة طبية يجب على طبيب الصحة فى المدن التى بها مكاتب صحة أو مندوب الصحة فى القرى عمل المعاينة اللازمة قبل الترخيص بالدفن " . وظاهر جلياً من عبارة النص أن لمندوب الصحة (أى حلاق الصحة) فى القرى أن يأذن بدفن الميت بعد أن يكون قد قام بمعاينته وتحقق من أن وفاته عادية وهو ما يحترز عنه نموذج خاص معروف بشهادة إثبات الوفاة .

وحيث إن الشهادة المطعون فيها في هذه الدعوى هي من قبيل تلك الشهادة آفة الذكر، إذ ذكر فيها حلاق الصحة أمرا من اختصاصه وهو أنه كشف على الميت وأثبت أنه توفي بمرض العادة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ على حين أن الوفاة والمعاينة كانتا حصلتا في زمن سابق على هذا التاريخ .

وحيث إنه متى كان الأمر كما ذكر أصبح من الجلي أن الشهادة المطعون فيها ليست كما تصوره خطأ قرار قاضي الإحالة المطعون فيه صورة مستخرجة من دفتر الوفيات، تلك الصورة التي لا شأن لحلاق الصحة بها والتي يقوم بتحريرها العمدة والصراف بمقتضى المادة الخامسة من قانون المواليد والوفيات وإنما هي ورقة معاينة يختص بتحريرها حلاق الصحة بحسب ما هو منصوص عليه في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون . وكل تزوير يقع فيها منه يعد تزويرا في أوراق رسمية .

وحيث إنه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد جاء خاطئا ولذا يتعين نقضه وإعادة القضية إلى قاضي الإحالة للتصرف فيها على هذا الأساس .

جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٧٥)

القضية رقم ١٢٨٥ سنة ٥ القضائية

- (١) وصف التهمة . الطعن بوجود نقص في وصف التهمة . متى يجب إبداءه ؟
(المادة ٢٣٦ تحقيق)
- (ب) اختلاس . وكيل بالأجرة . تصرفه في إباحته تصرف المالك في ملكه . تحقق جريمة الاختلاس .
- (ج) تبديد . نية الحيازة المؤقتة . تحولها إلى التملك . تحقق جريمة التبديد .
(المادة ٢٩٦ عقوبات)
- ١ - إن ما يزعمه المتهم من النقص في وصف التهمة الموجهة إليه يجب إبداءه والتمسك به لدى القضاء الموضوعى في الوقت المناسب . فإذا هو لم يفعل ولازم السكوت فليس له أن يثير هذا الأمر لأول مرة لدى محكمة النقض .

- ٢ — إذا سلم الوكيل بالأجرة الشيء الذي في عهده للغير لبيعه وشراء شيء آخر بثمنه ، فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه يتحقق جريمة الاختلاس .
- ٣ — تعتبر جريمة التبديد تامة بمجرد طرؤ التغيير على نية الحيازة ، وتحولها إلى نية حيازة بقصد التملك ، بعد أن كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بأسبوط :
(أولا) بتد كيلتين من قمح حامى إبراهيم السبع المسلم لبنك التسليف الزراعى على سبيل الرهن ، وكانت هذه الغلال قد سلمت من البنك المذكور للمتهم بصفته وكيله عنه بالأجرة فاختمها إضرارا بالبنك ، ولأنه في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بتد خمسة أراذب من الفول المسلم من الأهالى لبنك التسليف الزراعى على سبيل الرهن ، وكانت هذه الغلال قد سلمت من البنك المذكور للمتهم بصفته وكيله عنه بالأجرة فاختمها المتهم إضرارا بالبنك المذكور . وطلبت من محكمة جناح أسبوط الجزئية معاقبته بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . سمعت المحكمة الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٤ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل عن التهمتين وكفالة خمسمائة قرش . استأنف المتهم هذا الحكم في ٧ يونيه سنة ١٩٣٤ ، ومحكمة أسبوط الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية نظرت القضية وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ محمد كامل حسن أفندى المحامى وكيل المتهم فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٦ مارس سنة ١٩٣٥ وقدم حضرته تقريراً بأسباب هذا الطعن فى ٩ مارس سنة ١٩٣٥ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن التهمتين الموجهتين إلى الطاعن غير مبيلتين بيانا كافيا لأن الصيغة فيهما قاصرة على الوصف القانونى دون ذكر الوقائع المادية

التي يصح وصفها بأنها تبديد يستحق الطاعن من أجله العقاب ، ويعتبر الطاعن ذلك نقصا في الإجراءات القانونية مبطلا للحكم .

وحيث إنه فضلا عن عدم صحة هذا الوجه لأن ما جاء في وصف التهمتين فيه البيان الكافي الذي يستلزمه القانون ، فإن ما يزعمه الطاعن من النقص في وصف التهمة كان يجب عليه إبداءه والتمسك به لدى القضاء الموضوعي في الوقت المناسب . أما وهو لم يفعل ذلك ولازم السكوت فقد سقط حقه في أن يشيره لدى محكمة النقض لأول مرة عملا بنص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم الجزئي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخطأ في اعتباره أن الجريمتين المسندتين للطاعن قد تمتا فعلا ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه بالنسبة للتهمة الأولى وهي تبديد يكتين من القمح ، فإن كل ما نسب إلى الطاعن بشأنها أنه أمر بتسليم هاتين اليكتين لشخص لبيعهما وشراء زكايب بثمانهما . وهذا الأمر بفرض وقوعه لا يكفي وحده في تكوين جريمة التبديد . وفوق ذلك فإن الحكم ليس به ما يفيد أن ذلك الشخص استلم اليكتين فعلا وباعهما بناء على هذا الأمر . أما بالنسبة للتهمة الثانية وهي تبديد الفول فقد اعتبر الحكم مجزؤ وضع الفول على العربة كافيا لإتمام الجريمة ، ومع أن الحكم لم يأخذ بما أثاره الدفاع من أن الواقعة إن صحت فلا تعدو أن تكون شروعا في الجريمة فقد فاته أن جريمة التبديد تقع غالبا والمتهم حائز للشيء وواضع يده عليه ، إذ عندئذ قد يكون تغيير النية كافيا متى برز هذا التغيير في الوجود وتعزز بعمل سلبى أو مادى . أما في هذه الدعوى فلا يتصور وقوع الجريمة من الطاعن بينما الفول لم يكن في حيازته وتحت تصرفه بل هو في شونة البنك تحت تصرف إدارته وتحت تصرف أصحابه . وإذن فغير كاف تغيير النية وحده ، بل يجب أن تتم أركان الجريمة من نقل الفول إلى حيازة المتهم فعلا . أما ما ذكره الحكم من وقائع فلا يخرج عن كونه شروعا في تبديد غير معاقب عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال عن التهمة الأولى وهي تبديد الطاعن لكيكى القمح "إنها ثابتة من شهادة عطية جوهر الذى قرر بأنه سلم إبراهيم اللواح يكتين" من القمح المودع بالشونة بناء على أمر المتهم (الطاعن) وذلك لبيعهما وشراء "أشولة بثنهما"، كما أشار هذا الحكم فى معرض سرد الوقائع إلى واقعة التسليم هذه تنفيذا لأمر الطاعن للغرض آنف الذكر . وإذن يكون ما زعمه الطاعن من عدم حصول التسليم فعلا غير صحيح وتكون جريمة التبديد لكيكى القمح متوافرة الأركان بعد أن أثبت الحكم واقعة التسليم . ذلك لأن تسليم الطاعن القمح الذى كان فى عهده للغير لبيعه على الوجه المتقدم ذكره يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس . أما عن التهمة الثانية فقد أفاض الحكم فى بيان وقائعها وطريقة ارتكابها . ومحصل ذلك كما جاء فى الحكم المطعون فيه "أن الطاعن" أمين شونة بنك التسليف يحفظ ما بالشونة وديعة تحت يده وتبقى فى عهده" "إلى أن يحضر صاحب المحصول ومعه إذن استلام من البنك فيسلم هذا الإذن" "للأمين ويتسلم محصولة منه . وقد أراد الطاعن أن يستولى لنفسه على جانب" "ومما فى عهده من الفول فكلف عطية جوهر الخفير بأن ينقل مقادير معينة من" "أهراء الفول المودعة بالشونة فقام الخفير بهذا العمل وجعل من مجموع المقادير" "المسلوبة هريا مستقلا وضعه فى زكائب ثم نقله فوق عربة ، وعندئذ فاجأه" "وكيل البنك وضبط العربة بما عليها" . ثم عقب الحكم على ذلك بقوله "إن العبرة" "فى جريمة الاختلاس والتبديد إنما هى فى تحوّل نية الحيازة المؤقتة عند الأمين" "إلى نية التملك ، وليس من شرائط هذا التحوّل أن يتصرف المتهم فى الشئ" "المختلس بالبيع أو النقل أو غير ذلك" . ولا يسع محكمة النقض سوى أن تقر محكمة الموضوع على ما رأت من اعتبار واقعة التبديد التى ارتكبها الطاعن جريمة تامة بمجرد بروت التغيير الطارئ على نية الحيازة ، هذا التغيير الذى ثبت لمحكمة الموضوع من الوقائع التى بيّتها والتى تؤدى إليه . أما ما يدعيه الطاعن من أن الفول والقمح لم يكونا فى حيازته وتحت تصرفه بل كانا فى حيازة البنك وتحت تصرفه فلا يلتفت

إليه طالما أنه ثابت مما أورده الحكم أنه حائز فعلا للقول والقمع وقد تسلمها إليه من البنك بصفته ويكلا عنه بالأجرة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن متعين الرفض موضوعا .

(٣٧٦)

القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٥ القضائية

تفتيش . إذن النيابة يتفتيش منزل دون كسر الباب . دخول المنزل من إحدى نوافذه .
لا حرج . (المادتان ٥ و ١٨ من قانون تحقيق الجنايات)

إن الأصل في دخول المنازل أن يكون من أبوابها، ولكن إذا تعذر الدخول من تلك الأبواب لأي سبب كان جاز الدخول من المنافذ إذا لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة يمنع ذلك . فإذا أذنت النيابة رجل البوليس في تفتيش منزل متهم ورفضت الإذن بكسر الباب، فلا حرج على البوليس إذا تعذر عليه دخول المنزل من بابه فدخله من إحدى نوافذه .

(٣٧٧)

القضية رقم ١٢٨٨ سنة ٥ القضائية

نصب . إيهام المتهم المجنى عليه بقدرته على استرداد الشيء المسروق منه . تأييد متهم ثان للتمم الأول في هذا الإيهام . هذا التأييد هو من الأعمال الخارجة التي يتوفر بها ركن الطرق الاحتيالية .

(المادة ٢٩٣ عقوبات)

إذا أخذ قرار قاضى الإحالة بالوقائع التي تضمنها وصف التهمة المقدم من النيابة فيما يتعلق بجريمة النصب، ومن هذه الوقائع "أن المتهم الثانى أيد المتهم الأول فيما أوهم به المجنى عليه من أنه قادر على استرداد مواشيه المسروقة" فلا يصح بعد هذا أن يصور القرار الواقعة على أنها مجرد وعد كاذب من المتهم الأول باستحضار المواشى لا يكفى وحده لتكوين جريمة النصب ما دام لم يصطحب بأى نوع من طرق الاختيال لحمل المجنى عليه على تصديق هذا الادعاء . ذلك بأن هذا الوعد

الصادر من المتهم الأول قد صحبه توكيد من المتهم الثانى بصحة مزاعم المتهم الأول وتأيد لما أدعاه من القدرة على رد المواشى المسروقة . ومثل هذا التوكيد يعتبر قانونا من قبيل الأعمال الخارجية التى تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق المتهم فيما يزعمه من الادعاءات ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى كذب المتهم إلى مرتبة الطرق الاحتيالية التى تقوم عليها جريمة النصب .

(٣٧٨)

القضية رقم ١٢٩٨ سنة ٥ القضائية

خيانة أمانة . ودبحة . تسليم شخص مامعه من النقود إلى شخص آخر له به صلة ليحفظه لديه . جواز إثبات هذه الودبة بالبينة . (المادة ٢٩٦ عقوبات)

إذا سلم شخص إلى شخص آخر له به صلة عمل ، عند مبيتها معا فى غرفة واحدة بأحدى القرى ، مامعه من النقود ليحفظه لديه إلى الصباح ، فأخذها المستلم وفر ، فعمله هذا يعتبر خيانة أمانة . ومتى ثبت أن إيداع المجنى عليه نقوده لدى الجانى كان إيداعا اضطراريا أبلجائه إليه ظروف طارئة فمن الجائز إثبات حصوله بالبينة^(١) .

(٣٧٩)

القضية رقم ١٣٠٠ سنة ٥ القضائية

عقوبة . تقديرها موضوعى .

تقدير العقوبة أمر موضوعى من حق محكمة الموضوع الفصل فيه بما تراه تبعا لظروف الدعوى . ولا مانع من أن تكون وجهة نظر المحكمة الاستثنائية مخالفة

(١) الثابت فى الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه مندوب عن أحد البنوك وأن المتهم كان يعمل مسمارا لذلك البنك وكان يرافق المندوب فى أسفاره ، واضطرتهما الظروف إلى المبيت فى منزل بأحدى القرى ، فرأى المجنى عليه أن يسلم مامعه من النقود إلى زميله خوفا من توجه الأطماع إليه لما هو معروف عنه من أنه مندوب البنك ومعه من النقود ما يثير المطامع .

لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بتقدير هذه الظروف . فاذا رأت المحكمة الاستثنائية — خلافا لما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى — أن المتهم غير جدير بالشفقة، فإن لها ذلك دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب التي حدثت بها إلى مخالفة محكمة الدرجة الأولى في وجهة نظرها .

(٣٨٠)

القضية رقم ١٥٩٣ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . التقرير بالطعن . عدم تقديم الأسباب في الميعاد . عدم قبول الطعن شكلا .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب على الطاعن تقديم أسباب طعنه عند التقرير بالطعن أو عقبه ، وأن يكون ذلك في ميعاد ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ، وإلا سقط حقه في الطعن . وحكم هذه المادة واجب الاحترام والتنفيذ ، حتى لو كان السبب الوحيد الذي يستطيع المحكوم عليه تقديمه هو عدم ختم الحكم في الميعاد . ذلك بأن في تقديم هذا السبب في الميعاد دليلا على أن الطاعن كان حريصا على احترام القانون وأنه مصر على السير في طعنه . أما عدم تقديم المتهم أسبابا للطعن اعتمادا على أن النتيجة الحتمية لعدم ختم الحكم في الميعاد هي حصوله على ميعاد جديد لتقديم الأسباب ، فذلك لا يتفعل له في إهدار حكم القانون .

جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٨١)

القضية رقم ١١٢٤ سنة ٥ القضائية

(١) تلبس . حالات التلبس . حصرها .

(ب) تلبس . إثباته بشهادة الشهود . عدم جوازه . الحالة المستثناة .

(المادتان ٨ و ٢٣ تحقيق)

١ — إن حالات التلبس واردة فى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات على سبيل الحصر، فالقاضى لا يملك خلق حالات تلبس جديدة خىر الحالات التى ذكرها القانون بالنص . ولكى يمكن القول بتوفر شرط التلبس الذى يفسح للمامور الضبطية القضائية فى سلطات التحقيق التى فصلها الباب الثانى من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات — ومنها دخول منزل المتهم وتفتيشه بغير حاجة إلى استئذان النيابة — يجب أن يكون مأمور الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجانى وهو فى إحدى حالات التلبس التى مددتها المادة ٨ سابقة الذكر، فإذا لم يكن قد شاهد الجانى أثناء ارتكاب الجريمة فعلا، فيجب على الأقل أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة يبرهه يسيرة وشاهد آثار الجريمة وهى لا تزال قائمة ومعالمها بادية تنبئ عن وقوعها . فإذا لم يكن لا هذا ولا ذاك، فلا أقل من أن يكون شاهد المجنى عليه عقب وقوع الجريمة بزمان قريب وهو يعدو خلف الجانى لملاحقته والقبض عليه، أو شاهد طامة الناس وهم يشيعون الجانى بصياحهم، أو رأى الجانى عقب وقوع الجناية بزمان قريب وهو حامل لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب للجريمة أو مشارك فى ارتكابها .

وليس يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة تبيح لمأمور الضبطية القضائية الاستمتاع بتلك السلطات الواسعة السابقة الإشارة إليها، أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ

التلبس من طريق الرواية ممن شاهده ، على حين أن لا يكون هو نفسه قد شاهد صورة من صورته المتقدمة الذكر . فإذا كان الثابت أن الذى شاهد المتهم فى حالة التلبس بالجريمة — وهى جريمة بيع المواد المخدرة — هو المرشد الذى أرسله ضابط البوليس لشراء المادة المخدرة ، فلما حضر الضابط إلى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع ضابط البوليس مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس ، فلا يمكن ، عند حضور الضابط ، اعتبار هذا المتهم فى حالة تلبس . ولا يمكن اعتبار ورقة المادة المخدرة التى حملها المرشد إلى الضابط عقب البيع أثرا من آثار الجريمة يكفى لجعل حالة التلبس قائمة فعلا وقت انتقال الضابط . لأن الآثار التى يمكن اتخاذها أمانة على قيام حالة التلبس إنما هى الآثار التى تنبئ بنفسيها عن أنها من مخلفات الجريمة والتى لا تحتاج فى الإنباء عن ذلك إلى شهادة شاهد .

٢ — إن القانون لا يجوز إثبات التلبس بشهادة الشهود إلا فى باب الزنا ، فإن المتفق عليه أنه ليس من الضرورى أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية ، بل يكفى أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه فى حالة تلبس بجريمة الزنا ، وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة فى هذه الحالة بواسطة مأمورى الضبطية القضائية .

(٣٨٢)

القضية رقم ١٣١٥ سنة ٥ القضائية

ضرب . الضرب أو الجرح البسيط . الضرب المفضى إلى الموت . القصد الجنائى فى هذه الجريمة . عدم تعدد الجنائى لإحداث الجرح . حدوث الوفاة . قتل خطأ . (المادتان ٢٠٠ و ٢٠٢ عقوبات) إن القصد الجنائى فى جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضى إلى الوفاة أو إلى العاهة المستديمة يتحقق متى تعدد الجنائى فعل الضرب أو إحداث الجرح ، وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . ولا عبء بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة . فإذا ثبت من الوقائع أن الجنائى لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه مادة

حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر . فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح .

وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه شعر بألم عند التبول فقصده إلى منزل المتهم الذي كان تموجيا بعبادة أحد الأطباء ، فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بأن أدخل بقبله قسطرة ، ولكن هذا العمل قد أساء إلى المجنى عليه وتفاقت حالته إلى أن توفي ، وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة وبمقدم القبل نتيجة إيلاج قسطرة معدنية بجري البول بطريقة غير فنية ، وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموي عفن أدى إلى الوفاة — فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ عقوبات ، وهي جريمة إحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى إلى الموت ، وإنما هي تكون جريمة القتل الخطأ ، وعقابها ينطبق على المادة ٢٠٢ عقوبات .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الطعن أن النيابة اتهمت سالم مصطفى شكر المقدم ضده الطعن بأنه أحدث عمدا بأحمد محمد عبد الرحمن الجروح الموصوفة بالكشف الطبي والتي لم يقصد منها قتله ولكنها أفضت إلى وفاته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات . فقضت محكمة أول درجة كما قضت محكمة ثاني درجة بادانة المتهم على أساس أنه ارتكب جريمة القتل الخطأ ، ولم تفرق المحكمتان بين القصد الجنائي والباعث مع أن قصد الضرر أو قصد الجرح لا أهمية له في ذاته . وكل ما يتطلبه القانون هو توفر القصد الجنائي وهو متوفر لأن المتهم قد ارتكب الفعل المادى الذى ارتكبه عمدا وهو يعلم حق العلم أن هذا العمل يحترمه عليه القانون لأنه غير مرخص له بتعاطى صناعة الطب . وقد جعل الشارع

أساس العقاب في المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٠ و ٢٠٤ من قانون العقوبات قصد الجاني مضافا إليه الأثر المادى المترتبة عليه جريمته . وهذا القصد هو تعمد المساس بسلامة الجسم المجنى عليه أو صحته بدون أن يراد بذلك القتل ، أى أن الشارع أخذ بنظرية القصد الاحتمالى وحمل الجاني جميع النتائج المترتبة على فعله .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكمين الابتدائى والاستئنافى أن المجنى عليه شعر بالمرارة عند التبول فقصد إلى منزل المتهم الذى كان تمرجيا بعيادة أحد الأطباء فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بأن أدخل بقبلة قسطرة ، ولكن هذا العمل قد أساء إلى المجنى عليه وتفاقت حالته إلى أن توفى . وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمشانة وبمقدم القبل نتيجة لإيلاج قسطرة معدنية يجرى البول بطريقة غير فنية ، وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموى عفن أدى إلى الوفاة . ولقد طبق الحكم المطعون فيه المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات على هذه الواقعة على أساس أنها قتل خطأ . وذكر أنه يجب لتطبيق المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات التى تطلب النيابة تطبيقها أن يكون الفعل المادى الصادر من المتهم مقصودا به إحداث الجرح الأمر الذى لم يتوفر في هذه القضية ، إذ أن القسطرة التى استعمالها المتهم لم يكن من طبيعتها إحداث جرح بالمتهم ، بل إن الجرح الذى حدث بالمجنى عليه كان نتيجة عدم احتياط المتهم عند استعمالها .

ومن حيث إن القصد الجنائى في جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضى إلى الوفاة أو إلى العاهة المستديمة يتحقق متى تعمد الجاني فعل الضرب أو إحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة ، فإذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محمدا لهذا الجرح عن عمد وإرادة وإنما يكون مسئولا جنائيا عن خطئه في إحداث هذا الجرح .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن الفعل المأدّى الصادر من المتهم وهو إدخال القسطرة في قبل المجنى عليه لم يكن مقصودا به إحداث جرح، ولأن تلك القسطرة لم يكن من طبيعتها إحداث الجرح بل إن الجرح الذي حدث بالمجنى عليه كان نتيجة عدم احتياط المتهم عند استعمالها . وهذا الذي أثبتته الحكم صريح في أن المتهم لم يتعمد الجرح وأن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للوفاة متوفر لدى المتهم ويكون الحكم المطعون فيه إذ أدانته على أساس جريمة القتل الخطأ قد أصاب الحقيقة ولذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ يونيو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
مأحمد أمين بك وصبد الفتاح السيد بك .

القضية رقم ١٣٢٦ سنة ٥ القضائية

ودیعة . اختلاصها . إثبات عقد الودیعة بالیئة . متى يجوز؟ (المادتان ٢٩٦ عقوبات و ٢١٥ مدنی)
إن المادة ٢١٥ من القانون المدنی تبیح إثبات عقد الودیعة بالیئة فی حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غریبه . والمانع كما یكون مادیا یجوز أن یكون أدبیا . وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضی الموضوع . فاذا رأى القاضی — لعلاقة الأخوة بین المودع والمودع لديه ولا اعتبارات أخرى أوردتها فی حکمه — قیام هذا المانع، وقبل إثبات الودیعة بالیئة فلا معقب على رأیه فی ذلك .

(٣٨٤)

القضية رقم ١٣٣٦ سنة ٥ القضائية

هتك عرض . إمساك ثدى امرأة بغير إرادتها . هتك عرض . (المادة ٢٣١ عقوبات)
إن كل مساس بما فی جسم المجنى عليها من عورات يعدّ هتك عرض، لما یترتب علیه من الإخلال بالحیاء العرضی . وثدى المرأة هو من العورات التي تحرص دائما على عدم المساس بها، فامساكها بالرغم منها وبغير إرادتها یعتبر هتك عرض .

(٣٨٥)

القضية رقم ١٣٤٧ سنة ٥ القضائية

هتك عرض . حصول ملامسة مخلة بالحياء العرضى بعجز صبي . مفاجأة المتهم للصبي ومباغته له .
توفر ركن القوة والإكراه . (المادة ٢٣١ عقوبات)

إن الشارع قصد بالعقاب على جريمة هتك العرض حماية المناهضة الأدبية التي
يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضى ، لا فرق
في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة
بالملابس ، مادامت هذه الملامسة قد استطالت إلى جزء من جسم المجنى عليه يعد
عورة . فالتصاق المتهم عمدا بجسم الصبي المجنى عليه من الخلف حتى مس بقضيبيته
عجز الصبي يعتبر هتك عرض معاقبا عليه بالمادة ٢٣١ عقوبات . ومفاجأة المتهم
للصبي المجنى عليه ومباغته له على غير رضاه مكون لركن القوة والإكراه المنصوص
عنه في تلك المادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ الموافق
٢٩ رجب سنة ١٣٥٣ بدائرة قسم الأزبكية بمحافظة مصر هتك عرض الغلام
لى تبوليو الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وذلك بالقوة بأن أخرج
قضيبيته والتصق به من الخلف وضمه إليه واحتك به . وطلبت من حضرة قاضى
الإحالة بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة
٢٣١ فقرة أولى من قانون العقوبات ، فقرر حضرته بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤
بإحالة إليها لمحاكمته بالمادة السالفة الذكر .

ومحكمة جنايات مصر بعد أن سمعت الدعوى ، حكمت حضوريا بتاريخ
٢١ مارس سنة ١٩٣٥ عملا بمادة الاتهام بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة
ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٣ مارس
سنة ١٩٣٥ وقدم حضرته الأستاذين عبد الحميد إبراهيم بك وعبد السلام كساب بك
المحاميين عنه تقريرين بالأسباب فى ٧ و ٨ أبريل سنة ١٩٣٥

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا .

وحيث إن ما ذكره الطاعن في الوجه الثالث من تقرير ٧ أبريل سنة ١٩٣٥ مضافا إلى ما أورده في تقريره الثاني رقم ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ يتلخص في أن الأفعال المنسوبة إليه بفرض ثبوتها لا تكون جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة (٢٣١) من قانون العقوبات ، لأن المجنى عليه صبي لا أنثى ، وأنه يجب لتوافر الركن المادى في جريمة هتك العرض أن يقع فعل مادى مباشر على جسم المجنى عليه ، وأن يكون هذا الفعل مخالفا للآداب . أما مجرد التصاق الجسمين المحجوبين بالملابس حجابا تاما فإنه لا يتوافر معه الركن المادى . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن ركن القوة أو التهديد الوارد في المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ساقطة الذكر غير متوافر كذلك في الأفعال المنسوبة إليه .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة أوردت فيه خاصا بما وقع من الطاعن على المجنى عليه العبارة الآتية وهى :

”وحيث إن الأفعال التى وقعت من المتهم (الطاعن) على المجنى عليه والتى ثبتت”

”للمحكمة صحتها من شهادة هذا الأخير وهى التصاق المتهم بجسم المجنى عليه عمدا”

”من الخلف حتى مس عجزه بعد إخراج قضيبه من فتحة البنطلون هى بلا شك”

”من الأفعال المكونة لجريمة هتك العرض لأنها وقعت من المتهم بقصد قضاء”

”شهوة جنسية وهى بطبيعتها أفعال مخلة بالحياء وبلغت درجة الفحش واستطالته”

”إلى موضع يعتبر عورة من المجنى عليه وهو عجزه “ .

وحيث إن محكمة النقض تقر محكمة الجنايات فيما قررت من توفر الركن المادى لجريمة هتك العرض في الدعوى الحالية استنادا إلى ما أثبتته من الوقائع المتقدم ذكرها، إذ لا شك في أن الشارع قصد بالعقاب على هذه الجريمة حماية تلك المناعة

الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي، لا فرق في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية أو محجوبة بالملابس ما دامت هذه الملامسة قد استطالت إلى جزء من جسم المجنى عليه يعدّ عورة . ولا شك أن المساس بعجز المجنى عليه — كما هو الحال في الدعوى الحالية — يعدّ مساسا بعورة وبالتالي هتك عرض منطبقا على المادة ٢٣١ من قانون العقوبات . أما قول الطاعن إنه لم يقع إكراه منه في الدعوى الحالية فينفيه ما أثبتته الحكم المطعون فيه بحق من أن مفاجأة الطاعن للمجنى عليه ومباغتته له على غير رضاه بالأفعال المتقدم ذكرها مكوّن لركن القوة والإكراه المنصوص عنه في تلك المادة . وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض .

وحيث إن ما ورد بعد ذلك في تقرير ٧ أبريل سنة ١٩٣٥ سالف الذكر متعلق كله بالموضوع وبمناقشة الأدلة مما لا شأن لمحكمة النقض به ولا يلتفت إذا إليه .

(٣٨٦)

القضية رقم ١٣٤٨ سنة ٥ القضائية

قاضى الإحالة . نظر الجناية لديه . مرحلة جوهرية متعلقة بالنظام العام . إحالة جناية إلى محكمة الجنايات رأسا . لا يجوز حتى مع ارتباط هذه الجناية بجناية أخرى لهذا التهم منظورة أمام المحكمة . (المادة ٩ تشكيل)

إن نظر دعوى الجناية لدى قاضى الإحالة هو مرحلة ذات شأن في المحاكمة الجنائية، والإخلال بها يعتبر إخلالا بإجراء جوهرى في الدعوى ماس بالنظام العام . فكل جناية يجب أن ينظرها قاضى الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات، حتى ولو كانت هذه الجناية مرتبطة بجناية أخرى سبق أن قدمها قاضى الإحالة إلى المحكمة، فلا يجوز للنياية العمومية أن ترفع الدعوى أمام محكمة الجنايات رأسا بجناية جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجناية أخرى، اعتمادا على أن تلك الجناية الجديدة مرتبطة بالجناية الأخرى المنظورة أمام المحكمة فعلا، لأن هذا الارتباط لا يمكن

بحال أن يتخذ شفيها في مخالفة القانون بتخطي مرحلة قاضي الإحالة . فاذا قبلت المحكمة سماع الدعوى رغم هذا الشذوذ في الإجراءات كان حكمها باطلا فيما يتعلق بالتهمة الجديدة .

جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٣٨٧)

القضية رقم ١٣٥٤ سنة ٥ القضائية

دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . شرط قبولها . نشوء الضرر المطلوب التعويض عنه من جريمة .
الادعاء بحق مدني في جريمة الإقراض بربا فاحش . لا يجوز . (المادة ٤٥ تحقيق)
يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المشكو منه ناشئا مباشرة عن جناية أو جنحة أو مخالفة . فاذا كان مصدر الضرر فعلا لا يعتده القانون جريمة في ذاته فلا يجوز أن يكون أساسا لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية .
وإذن فلا يجوز لأحد أن يدعى بحق مدني على شخص تقاضى منه فائدة تزيد على الحد الأقصى الجائز الاتفاق عليه قانونا ، لأن هذا الإقراض وحده لا جريمة فيه ، وإنما الجريمة في الاعتياد عليه ، والاعتياد — وهو مناط العقاب — لا يمكن أن يكون مصدر الضرر المقترض ، إذ هو وصف معنوي بحث قائم بذات الموصوف ، ولا علاقة له ألبتة بالضرر الذي أصاب المقترض من عملية الإقراض المادية .

(٣٨٨)

القضية رقم ١٣٦٧ سنة ٥ القضائية

- (أ) تزوير . تغيير أرقام الرسوم المؤشر بها على هامش صورة شمسية لعقد . تزوير في ورقة رسمية .
(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات)
(ب) شهود . إعلان شهود النفي . الإجراءات الواجب مراعاتها . الإخلال بهذه الإجراءات .
طلب التأجيل لإعلان الشهود . رفضه . لا إخلال . (المادة ١٨ تشكيل)

١ - التغيير في بعض أرقام الرسوم الموجودة بهامش صورة شمسية لعقد بيع مسجل يعتبر تزويراً في ورقة رسمية^(١) .

٢ - يجب إعلان شهود النفي قبل جلسة المحاكمة كما يجب إعلان أسماء هؤلاء الشهود إلى النيابة . فإذا أخل المتهم بهذه الإجراءات ، وطلب التأجيل لإعلان شهود فرفضت المحكمة ، فلا جناح عليها في ذلك .

جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك المستشارين .

(٣٨٩)

القضية رقم ٨٨٨ سنة ٥ القضائية

شروع في الجريمة . عدم إتمام الجريمة . تقدير أسباب عدم إتمامها . موضوعي . (المادة ٥٥ عقوبات)

إن تقدير كون الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة ، هي إرادة أم خارجة عن إرادة الجاني ، هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض .

فإذا كان الثابت بالحكم أن الجاني عزم على قتل المجنى عليه وهو نائم ، فوضع كمية من مادة السبرتو على فراشه ثم أشعل ورقة بقصد إلحاقها على الفراش لإشعال الغاز فيه ، واستيقظ المجنى عليه على أثر ذلك فأطفأ الجاني النار وهرب ، وقدّرت محكمة الموضوع أن عدول الجاني عن إتمام جريمته لم يكن إرادياً بل كان لسبب خارج عن إرادته وهو استيقاظ المجنى عليه وخشية الجاني من ضبطه متلبساً بجريمته ، فذلك تقدير موضوعي مقبول عقلاً ولا معقب عليه لمحكمة النقض .

(١) كان وجه الطعن أن التغيير إنما حصل في ورقة عرفية هي الصورة ، لأن الورقة الرسمية إنما هي الأصل المحفوظ بالمحكمة الموقع عليه من جميع أصحاب الشأن . ومحكمة النقض قالت إن التأشير بالرسوم صادر من موظف عمومي مختص ، فكل تغيير في هذا التأشير يعدّ تزويراً في ورقة رسمية .

(٣٩٠)

القضية رقم ١٠٩١ سنة ٥ القضائية

شهود . إعلان المتهم بأسماء الشهود . إغفاله . لا بطلان .

(المادتان ١٩ و ٢٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

إن القانون إذا كان قد أوجب إعلان أسماء الشهود للمتهم قبل الجلسة بثلاثة أيام ، فانه لم يرتب على إغفال هذا الإعلان أى بطلان ، بل كل ما ينبغى فى مثل هذه الصورة هو أن تمكن المحكمة المتهم من إحضار شهادة الشهود الذين يسمعون بغير إعلان سابق^(١) .

جلسة ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات محمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك المستشارين .

(٣٩١)

القضية رقم ١٥٨٧ سنة ٥ القضائية

تزوير . استعمال ورقة مزورة . مناط العقاب فى هذه الجريمة . (المادة ١٨٣ عقوبات)
الاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . أما تغيير الحقيقة فى ورقة هى من صنع من خريفها وليس لها من الحجية ما يجعلها صالحة لأن تكون أساسا للطالبة بحق ، واستعمال هذه الورقة بعد ذلك ، فلا عقاب عليه .

فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان مستخدما فى شركة (كذا) يكلف بالتخليص على البضائع ، وكان يكتب فواتير (بونات) يبين فيها البضائع التى كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه فى هذا الشأن ، ثم يقدمها لرئيسه فيعتمدها ، وبهذا

(١) الثابت من وقائع القضية أن النيابة العمومية طلبت فى جلسة المرافعة سماع شاهدين وأن الدفاع اعترض على هذا الطلب وقال إن هذا يستدعى من جانبه إحضار شهود نفى ، وبعد أن أدت الشاهدان شهادتهما ترفع الدفاع فى الدعوى ولم يبد أى طلب خاص بتخضير أدلة تنقض ما شهدا به .

الاعتماد كان يصرف المبالغ المدونة بها من خزينة الشركة ، وثبت أن البيانات التي كان يدونها المتهم في هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٣٩٢)

القضية رقم ١٧٧٥ سنة ٥ القضائية

(أ) تعديل وصف التهمة . عدم اعتراض المتهم أو محاميه على التعديل . ترفع المحامي على أساسه . الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة لم تمنحه أجلا للاستعداد . لا يقبل .

(ب) تعديل وصف التهمة . الوقائع الثابتة بقرار قاضى الإحالة . انطباق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عليها . تطبيقها بدلا من المواد الواردة بقرار قاضى الإحالة . لا مخالفة .

(المادتان ٣٧ تشكيل محاكم الجنايات و ١٩٨/ع)

(ج) تعدد الجرائم . جريمتان مستقلتان بينهما وحدة في القصد . وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع . (المادتان ٣٢ و ١٩٨/ع)

١ — ما دام الطاعن أو محاميه لم يعترض أيهما على تعديل الوصف الذى طلبته النيابة ، ولم يطلب التأجيل للاستعداد ، وترافع المحامي فى الدعوى على أساس التعديل ، فلا يقبل منهما بعد ذلك الطعن على الحكم بسبب أن المحكمة لم تمنحهما أجلا للاستعداد .

٢ — لا مخالفة للمادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إذا كان الثابت أن قرار قاضى الإحالة نسب للتهمة فعلين مستقلين هما القتل والشروع فيه ، ولم يزد الحكم على ذلك شيئا ، بل كان كل الذى فعله هو أنه عدل فى التطبيق القانونى ، فطبق المادة ١٩٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات على الفعلين المنسوبين للتهمة على أساس أن جناية القتل المستندة إليه قد اقترنت بجناية الشروع فيه بدلا من المواد ١٩٨ فقرة أولى و ١٩٨ فقرة أولى و ٤٥ و ٤٦ ع ، الواردة بقرار قاضى الإحالة .

٣ — إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وقف على سطح منزل حاملا بندقية صوبها نحو الجمع الحاشد في الحارة بالجهة التي كان واقفا فيها المجنى عليه ، وأطلق منها عيارين ناريتين متعاقبين أصاب أحدهما المجنى عليه فأحدث به الإصابات التي تسببت عنها وفاته ، وأصاب الآخر أشخاصا آخرين فأحدث بهم الإصابات المبينة بالكشف الطبي ، فإن هذا المتهم يكون قد ارتكب فعلين مستقلين ، كل فعل منهما يكون جريمة مستقلة . وقد تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين إحداهما بالأخرى لوحة القصد مما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولكن هذا لا ينفي وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ على هاتين الجريمتين ، على أساس أن جناية القتل اقترنت بجناية أخرى هي جريمة الشروع فيه ، لأن حكم هذه الفقرة جاء على سبيل الاستثناء ومخالفا للقواعد العامة فتجب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى .

(٣٩٣)

القضية رقم ١٧٧٩ سنة ٥ القضائية

(١) تفتيش . تفتيش شخص بواسطة خفير . حصول التفتيش برضاه . لا بطلان .
(ب) شاهد . متهم لم يسبق له طلب سماع شاهد أمام المحكمة الجزئية . طلب سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . رفضه . لا يعيب الحكم .

١ — ما دام التفتيش حاصلا بطلب المتهم أو برضاه فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه . فإذا كان الثابت بالحكم أن تفتيش الخفير للمتهم قد وقع برضاه فليس له بعد ذلك أن يطعن على هذا التفتيش لحصوله من شخص لا يملكه قانونا .

٢ — إن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت ضرورة ذلك . وما دام المتهم لم يسبق له طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الجزئية ورفض طلبه ، فليس له أن يطعن أمام محكمة النقض بأن المحكمة الاستئنافية لم تلتفت إلى ما طلبه من إعلان شاهد أو سماعه .

(٣٩٤)

القضية رقم ١٧٨٨ سنة ٥ القضائية

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . طيبة العين لا تسمح بأكثر من وضع يد متقطع . اقتران وضع اليد بنية الحيازة . يكفي لتوفر الحيازة بركنيتها . (المادة ٣٢٣ ع)

إذا كانت طيبة العين أو الظروف المحيطة بطريقة استغلالها لا تسمح بأكثر من وضع يد متقطع ، فإن اقتران وضع اليد على هذه الصورة بنية الحيازة على سبيل الاستمرار كلما تهيأت أسبابها يكفي لتوفر الحيازة بركنيتها المادى والأدبى . فإذا كانت محكمة الموضوع بعد استعراضها وقائع الدعوى من الجانبين قد قررت — تطبيقا لهذه القامدة — أن المتهم بدخوله العقار على الصورة التى دخله بها يعتبر معتديا على حيازة المجنى عليه وقاصدا منع حيازته بالقوة فليس فى وسع محكمة النقض أن تتعرض لحكمها بحال .

(٣٩٥)

القضية رقم ١٧٩٥ سنة ٥ القضائية

مخدرات . حيازتها . معنى الحيازة قانونا . إبراز زوجة مخدرا مملوكا لزوجها . اعتبار الزوج أيضا حائرا . صحيح . (المادة ٣٥ من قانون المخدرات)

المقصود بالحيازة فى المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة هو وضع اليد على المخدر على سبيل التملك والاختصاص (possession) وليس يشترط فيها الاستيلاء المادى ، بل يعتبر الشخص حائرا ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائباً عنه . فإذا ضبط مخدر مع زوجة ، وتحققت محكمة الموضوع أن الزوج هو المالك لهذا المخدر، وجب اعتبار الزوج حائرا له أسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب .

جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٣٩٦)

القضية رقم ١٧٧٢ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام :

- (أ) تطبيق . اقرار الجانين جريمة السرقة حالة كون أحدهم يحمل سلاحا . قتل المجنى عليه
على أثر السرقة . جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة . تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨
بالنسبة للقاتل . السهو عن ذكر المادة ٤٣ ع الخاصة بالمسؤولية الاحتمالية . لا نقض .
(ب) اشتراك . متهمان مع ثالث . تبرئة المتهم الثالث . إشارة الحكم إلى متهمين مجهولين مع
المتهمين المعروفين . لا مخالفة للقانون .

١ — إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم هى أن المتهمين مع آخرين اقترفوا
جريمة السرقة حالة كون أحدهم يحمل سلاحا قتل به المجنى عليه على أثر السرقة ،
وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لتلك السرقة التى تضافر الجانون على ارتكابها ،
وطبقت محكمة الجنايات على هذه الوقائع الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ بالنسبة
للقاتل والمادة المذكورة مع المادتين ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ بالنسبة للمتهم
الثانى ، وسهت عن ذكر المادة ٤٣ عقوبات الخاصة بالمسؤولية الجنائية الاحتمالية ،
فالسهو عن ذكر هذه المادة لا يستلزم نقض الحكم ما دامت المادة المقررة للعقوبة
وهى هنا المادة ١٩٨/٢ ع مذكورة صراحة فيه .

٢ — إذا قدم متهمان للمحاكمة مع ثالث ، فبرأت محكمة الجنايات المتهم
الثالث لعدم اقتناعها بثبوت التهمة عليه ، ولكنها لا اعتقادها مع ذلك بأن مرتكبى
الجريمة كانوا أكثر من الاثنين المعروفين أشارت إلى ذلك فى حكمها ، فإشارتها إلى
المتهمين المجهولين ليس فيها مخالفة ما للقانون ، وإنما هى مجرد تفصيل للوقائع
لا مساس فيه بأركان الجريمة المسندة إلى المتهمين المعروفين ولا بحقوقهما فى الدفاع

عن نفسيهما على الوجه الذي هو في مصلحتهما، خصوصا إذا كان الاتهام لم يفردهما أصلا بالمسئولية الجنائية، بل أشرك معهما غيرهما فيما أسند إليهما .

(٣٩٧)

القضية رقم ١٨١٢ سنة ٥ القضائية

شهادة زور :

(١) شريك في الجريمة معنى قانونا من العقوبة . أدائه الشهادة . وجوب أدائها على حقيقتها .

تغيير الحقيقة . شهادة زور .

(ب) مناط العقاب على شهادة الزور . (المادة ٢٥٤ ع)

١ — إن الشريك في الجريمة المعنى قانونا من العقوبة متى دعى للشهادة وحلف اليمين على أدائها يجب عليه أن يؤديها مطابقة للحقيقة . فإذا هو لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توفرت أركانها ، لأن إعفاءه من العقوبة يجعله في مركز لا تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها .

٢ — من المقرر قانونا لتوقيع عقوبة شهادة الزور أن يبقى الشاهد مصرا على ما أدلى به من أقوال في شهادته . ومعنى الإصرار هنا أن لا يعدل الشاهد عن أقواله حتى نهاية إجراءات الدعوى وإقفال باب المرافعة فيها . ومتى أقفل باب المرافعة تكون جريمة شهادة الزور قد تمت فعلا . وعدول الشاهد ، بعد إقفال باب المرافعة ، عن أقواله التي قترها لا تأثير له على هذه الجريمة . فإذا كان الثابت بالحكم وبحضر الجلسة أن المتهم لم يعدل عن أقواله التي قترها بصفته شاهدا أمام المحكمة حتى إقفال باب المرافعة في القضية ، فعدوله عن شهادته بعد ذلك عند محاكمته على جريمة شهادة الزور لا يحديه نفعا .

. جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات ذكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٣٩٨)

القضية رقم ١٣٥٣ سنة ٥ القضائية

تزوير :

(١) ختم . تقليده . مناط توفر هذه الجريمة .

(ب) ركن التقليد : متى يتوفر ؟ (المادة ١٧٤ ع)

١ — إن العبرة في تقليد الأختام وما مائلها مما نصت عليه المادة ١٧٤ من قانون العقوبات ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هى بالختم المقلد نفسه . فمتى كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لأجل استعماله فى غرض معين سواء بواسطة رجال الحكومة أنفسهم أم بواسطة غيرهم ممن تعهد إليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جنائية تزوير معاقبا عليها بالمادة ١٧٤ المذكورة، وكان استعماله جنائية كذلك طبقا لهذه المادة . فانختم الصادر من القسم البيطرى التابع لوزارة الزراعة لى تستعمله شركة الأسواق فى سلخانة معينة يكون تقليده جنائية واقعة تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر .

٢ — فى جريمة تقليد الأختام يكفى لتوفر ركن التقليد إمكان التخاذع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء أى شرط آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم فى يوم أول الحجّة سنة ١٣٥٠ الموافق ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ بالإبراهيمية مركز ههيا بمديرية الشرقية : (أولا) اشتركوا بطريق الاتفاق والتحريض مع مجهول فى تقليد ختم صادر من جهة حكومية (ختم سلخانة الإبراهيمية) . وذلك بأن اتفقوا معه وحرصوه على عمل الختم المزور فوقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وكان القصد من ذلك

استعماله في الختم على اللحوم التي تذبح خارج السلخانة وذلك مع علمهم بتقليده .
 (ثانيا) استعملوا ذلك الختم المزور بأن ختموا على اللحوم المذبوحة التي ضبط بعضها في الحوانيت التي يعرضون فيها اللحم للبيع . وطلبت من حضرة قاض الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٧٤ من قانون العقوبات ، فقرر حضرة بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٤ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد سالفه الذكر .
 ومحكمة جنايات الزقازيق سمعت الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٥ عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة لتهمة الاشتراك في التقليد وبالمادتين ١٧٤ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لتهمة الاستعمال بجبس كل من المتهمين عنها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ثاني يوم صدوره وقدم الأستاذ سبابا حبشي أفندي المحامي عنهم تقريرا بالأسباب في ٩ أبريل سنة ١٩٣٥

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن الوجه الأول يتحصل في أن بالحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم . ذلك لأن سلخانة الإبراهيمية المقول بتقليد ختمها ليست من الجهات الحكومية أو المصالح العامة وإنما هي سلخانة خاصة تابعة لشركة الأسواق ، والأختام التي توضع على اللحوم إنما توضع لحساب الشركة وبمعرفة موظفيها ، وما دامت الشركة هي التي تستعمل الختم فهذا الاستعمال يخرجها عن متناول المادة ١٧٤ من قانون العقوبات .

وحيث إن العبرة في تزوير الأختام وما مائلها مما نصت عليه المادة ١٧٤ من قانون العقوبات ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هي بالختم المقلد نفسه . فمتى كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لأجل أن يستعمل في أغراض معينة

سواء بمعرفة رجال الحكومة أنفسهم أو غيرهم ممن هي تعهد إليهم باستعماله كانت جريمة تقليد الختم جنائية تزوير معاقبا عليها بالمادة آتفة الذكر، وكان استعماله جنائية كذلك طبقا للمادة المذكورة . ويبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه وحكمي الاختصاص الصادرين من محكمة الجنج ابتدائيا واستئنافيا في هذه الدعوى على أساس أنها جنائية أن الختم المقلد صادر من جهة حكومية هي القسم البيطرى التابع لوزارة الزراعة لكي تستعمله شركة الأسواق فى سلخانة الإبراهيمية، وهذه الجهة الحكومية استرداده منها فى حالة ما إذا تخلفت الشركة عن إدارة السلخانات . وإذن يكون القول بأن التقليد للختم المذكور ليس بجنائية مردودا بنص القانون ووجه الطعن فى غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الواقعة الثابتة بالحكم ليست تزويرا أو استعمالا لختم مقلد لأن بصمة الختم المقلد ليست عليها كتابة أصلا بل هى دوائر تقرب من حجم الختم الحقيقى وإن كانت تختلف عنه . فالتقليد إذن منعدم ويكون الفعل المنسوب للطاعنين غير منطبق لا على المادة ١٧٤ ولا على المادة ١٧٦ من قانون العقوبات وتكون المحكمة قد أخطأت فى التطبيق القانونى .

وحيث إن الطاعن تمسك بما احتوى عليه هذا الوجه لدى محكمة الموضوع فردت عليه فى حكمها المطعون فيه بما محصله أن القانون لم يشترط أن يكون التقليد بشكل خاص أو بالغا حد الإتيان بحيث يصعب على الشخص الفنى تمييزه عن الختم الحقيقى، بل يكفى أن يكون التقليد بحيث إنه يكفل رواج الشئ المقلد فى المعاملة والتداول بين الناس . وقالت المحكمة إن هذا هو ما وقع بالنسبة لبصمات الختم المقلد إذ أن أحدا من الأهلى لم يميزها بل إن نفس الطبيب البيطرى لم يدرك أنها مقلدة يجتاز رؤيتها ولم يعرفها إلا بعد نقلها إلى نقطة البوليس على أثر شروع مفتش بيطرى المديرية فى التحقق من الأختام المبصومة على اللحوم لما أن بلغه وجود ختم مقلد بجهة الإبراهيمية . ومحكمة النقض لا يسعها سوى أن تقر محكمة الموضوع على ماقررت

من أن اتخذ الجهور بالختم المبصوم - وهو ما حققته تلك المحكمة بنفسها في الدعوى الحالية بسلطتها الموضوعية المطلقة كما سلف - كاف لتوفر ركن التقليد في الجناية المقترفة دون اقتضاء أى شرط آخر .

(٣٩٩)

القضية رقم ١٨٠٦ سنة ٥ القضائية

حكم . تسييه . حكم بالبراءة . إلغاؤه بدون تنفيذ أسباب البراءة إطلاقا . بطلان .
(المادتان ١٤٩ تحقيق و ١٠٣ مرافعات)
يجب على المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى في التبرئة من أسباب وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عرضت لتقرير الخبير القائل بتروير ورقة ما ولم تقول عليه موصحة الأسباب التي دعته إلى عدم الإطمئنان إليه ، ثم استعرضت وقائع الدعوى وظروفها لتعترف ما إذا كانت هذه الورقة مزورة حقيقة أم لا ، وانتهت من ذلك إلى القول بأن الورقة صحيحة وبرأت المتهم ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فندبت خيرا آخر قرر أيضا أن الورقة مزورة فالغت الحكم الابتدائي استنادا إلى تقرير هذا الخبير الأخير الذي جاء رأيه موافقا لرأى الخبير الأول ، ضاربة صفحا عن الأدلة الأخرى التي اعتمدت عليها محكمة الدرجة الأولى وأسست عليها حكمها بالبراءة ، فلم تشر إليها بشيء ما ، لا تصريحاً ولا تلميحاً ، فلا شك أن حكم المحكمة الاستئنافية يكون قائماً على غير أساس ويتعين نقضه .

(٤٠٠)

القضية رقم ٢١٢١ سنة ٥ القضائية

دفاع . تقديم مذكرة من أحد الخصوم . عدم اطلاع الخصم الآخر عليها . إخلال بحق الدفاع .
إن تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير اطلاع خصمه عليها فيه إخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكين الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة

الخصم الذى قدمها فيما أدلى به فيها من أليانات . فاذا رخصت المحكمة للمدعى بالحق المدنى بتقديم مذكرة فى الفترة التى حجزت فيها القضية للحكم فقدمها فعلا وضمت إلى أوراق الدعوى من غير أن تبلغ للتهم ، ثم أصدرت المحكمة بعد ذلك حكمها كان هذا الحكم معينا باطلا .

جلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة زكى برزى بك المستشار وحضور حضرات محمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٠١)

القضية رقم ٢١٣٧ سنة ٥ القضائية

متشردون ومشتبه فيهم . وجود أسباب جديّة لدى البوليس تؤيد ظنونه عن ميول المشتبه فيه وأعماله الجنائية .
اعتماد المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من ذلك . موضوعى . (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)
إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم تنص على أنه إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه ، أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية ، أو عن شروعه فى ارتكاب إحدى تلك الجرائم ، أو إذا وجد مرة أخرى فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ، أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجديّة ما يؤيد ظنونه عن أفعال المشتبه فيه وأعماله الجنائية ، فيطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب التالى . فاذا اعتمدت المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من الأسباب الجديّة التى أيدت ظنونه عن ميول التهم وأعماله الجنائية ، وطبقت عليه المواد ٢ و ٩ و ١٠ من القانون المتقدم الذكر ، فهذا الاعتماد باعتبار كونه تقديراً موضوعياً داخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع ولا مراقبة لمحكمة النقض عليه .

(٤٠٢)

القضية رقم ٢١٤٥ سنة ٥ القضائية

قرار حفظ . متى يعتبر ؟ (المادة ٤٢ تحقيق)

إذا دفع المتهم بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار بحفظها استنادا إلى مادونه وكيل النيابة المحقق بالمداد الأحمر في محضر التحقيق تحت عنوان "قرار حفظ قطعي"، وأجاب الحكم عن هذا الدفع بأن القرار الذي يشير إليه هذا المتهم خاص بمتهم توفي وبأنه كان يحوى بضعة أسطر لعلها كانت تمس موقف ذلك المتهم ولكن المحقق طمسها دلالة على عدوله عنها بحيث لم يصبح في الإمكان تمييز ألفاظها، وبأن المتهم لا يمكن أن يكتسب حقا لمجرد شروع المحقق في التفكير في إصدار قرار لمصلحته، لأن العبرة هي بما انتهى إليه رأى المحقق وما استقر عليه في قراره، وبأن قرار الحفظ لا يكون محترما وناظرا طبقا للقانون ما لم يذيله المحقق بامضائه، فاذا وضع المحقق مسودة القرار ثم عدل عنها أو شرع في تدبيج أسباب لقرار جال بخاطره، ثم امتنع عن إتمامه فإن هذا التصرف من جانبه لا يعتبر نهائيا - فهذا الذى أجاب به الحكم صحيح ولا مخالفة فيه للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة هذا الطاعن بأنه في أول يناير سنة ١٩٣٢ بأرمينيا، استعمل مخالصة مزورة بمبلغ مائة جنيه على مسعدة عوض حسان منسوباً بصدورها كذبا لها والتي أثبت بها كتابة مكان أخرى محيت، تحتها ختم ابنى عليها والشهود مع علمه بتزويرها، وطلبت من محكمة جنح إتيای البارود الجزئية معاقبته بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات . ادعت مسعدة عوض حسان المجنى عليها مدنيا وطلبت الحكم لها بمبلغ عشرة جنيهات تعويضا قبل الطاعن وآخر . سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٤ عملا بالمادة السالفة الذكر بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش وإلزامه مع آخر

متضامنين بأن يدفعوا للدعوى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة قرش والمصاريف المدنية المناسبة . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم فى يوم صدوره . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية دفع الحاضر مع الطاعن فرعيا بعدم قبول الدعوى العمومية إذ أصدر فيها المحقق بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٣ قرارا قطعيا مسببا بحفظها ألغاه فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ على خلاف ما تقضى به المادة ٤٢ فقرة ب من قانون تحقيق الجنايات ، فقررت المحكمة ضم هذا الدفع إلى الموضوع . وبعد أن أتمت سماعه قضت فيها حضوريا بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف دون أن تشير فى أسباب حكمها إلى شىء عن الدفع السابق وذلك عملا بمادة الاتهام . فطعن الأستاذ عبد الحميد السنوسى أفندى المحامى بالتوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وقدم حضرته تقريرا بالأسباب فى ٢٠ منه . ومحكمة النقض نظرت هذا الطعن وقضت فيه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية للقضاء فيها ثانية من هيئة استئنافية أخرى . وعند نظر الدعوى ثانية أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية دفع الحاضر مع المتهم فرعيا بعدم قبول الدعوى العمومية لسابقة صدور قرار بحفظها ، وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة سماع الدعوى قضت فيها بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٣٥ عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية وثلثمائة قرش أتعابا للحاماة وأعفته من المصاريف الجنائية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض لثانى مرة بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٣٥ وقدم الأستاذ عبد الحميد السنوسى أفندى المحامى عنه تقريرا بالأسباب فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٥ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع إذ قضت برفض الدفع استنادا إلى أن قرار الحفظ لم يقع عليه بامضاء وكيل النيابة في الوقت الذي سلمت فيه بوجود ذلك القرار ثم طمسه بعد ذلك قد أخطأت في تطبيق القانون لأنه لا يشترط لصحة أي قرار أن يمهـر بامضاء واضعه مادام واضعه لم ينكر صدوره، وقد كان يتعين عليها أن تعتبره نهائيا .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أنه ذكر أن المتهم دفع بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار بحفظها وأنه استند في ذلك إلى ما دونه وكيل النيابة المحقق بالمداد الأحمر في محضر التحقيق تحت عنوان (قرار حفظ قطعي) . وقد أجاب الحكم عن هذا الدفع بأن القرار الذي يشير إليه الطاعن خاص بمتهم توفي، وأن ذلك القرار كان يحوى بضعة أسطر لعلها كانت تمس موقف المتهم ولكن المحقق طمسها بالمداد دلالة على عدوله عنها بحيث لم يصبح في الإمكان تمييز ألفاظها . وقد ذكر الحكم بحق أن "المتهم لا يمكن أن يكتسب حقا لمجرد شروع المحقق في التفكير في إصدار قرار لصالحه لأن العبرة بما انتهى إليه الرأي وبما استقر عليه المحقق في قراره . ولن يكون القرار محترما وناظرا طبقا للقانون ما لم يذيله المحقق بامضائه، فإذا هو وضع مسودة القرار ثم عدل عنها أو شرع في تدبيج أسباب لقرار جال بخاطره ثم امتنع عن إتمامه فإن هذا التصرف من جانبه لا يعد نهائيا" ثم رفض الدفع بهذه الأسباب . وهذه المحكمة تقر محكمة الموضوع على ما رآته في هذا الشأن .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن من بين ما استند إليه الحكم في إدانة الطاعن واقعة لا أثر لها في التحقيقات وهي قوله إن اتفاق ٤ يولييه سنة ١٩٣١ تنفذ مع أن التحقيقات تفيد العكس .

ومن حيث إنه بالاطلاع على التحقيقات التي دارت بشأن هذه المسألة أمام المحكمة الاستئنافية يبين أنها كانت موضع خلاف بين الطاعن والمدعية بالحق المدني وأن من بين الشهود من شهد بأن مشارطة ٤ يولييه سنة ١٩٣١ لم تنفذ ولكن المحكمة رجحت من ظروف الدعوى أنها نفذت فعلا اعتمادا على أدلة ذكرتها في الحكم .
فما قررته المحكمة بهذا الشأن إنما هو تقدير موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الطاعن دفع بأن اتفاق ٤ يولييه سنة ١٩٣١ لم ينفذ، وأنه أيد ذلك بجملة أدلة فحقته المحكمة وثبت لها صدق الطاعن فيما دفع به ولكن حكمها جاء خالي البيان بخصوصه . وهذا ما يعيب الحكم .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما سبق ذكره في معرض الرد على الوجه الثاني .
ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن مما استندت إليه محكمة الموضوع قولها إن زوج المدعية بالحق المدني أنكر التوقيع على ورقة أول يناير سنة ١٩٣٢ وهي بذلك قد أخطأت في تطبيق القانون أيضا لأنه لم يكن أمامها دعوى بتزوير الورقة المذكورة . فما كان يجوز لها أن تقبل القول بحصول إنكار التوقيع ما لم يحصل الادعاء بالتزوير . وعلى هذا يجب اعتبار الورقة صحيحة إلى أن نتخذ بشأنها الإجراءات القانونية وتكون النتيجة التي وصلت إليها المحكمة مخالفة للبادئ التي استقر عليها الفقه والقضاء .

وحيث إنه فضلا عما في هذا الوجه من الخلط بين الإنكار والادعاء بالتزوير فإن ورقة أول يناير سنة ١٩٣٢ كانت من المسائل التي يهم المحكمة استجلاء حقيقتها . توصلا إلى تكوين اعتقادها فيما يتعلق بصحة التهمة الموجهة إلى الطاعن أو بطلانها . فلما سمعت أقوال زوج المدعية بالحق المدني بشأن الختم المنسوب إليه على الورقة المذكورة ، واستعرضت سائر الظروف المحيطة بهذه الواقعة قررت في حكمها " أن الزوج أنكر التوقيع على هذه الورقة وأن الدلائل قامت على صحة إنكاره " . ولم تكن المحكمة بحاجة إلى أن تلجأ إلى أكثر مما لجأت إليه لتحخيص هذه النقطة الفرعية ولم تكن على الخصوص بحاجة إلى الالتجاء إلى إجراءات دعوى التزوير التي

لا يلجأ إليها إلا أمام المحاكم المدنية متى رأت هذه المحاكم الأخيرة لزوماً لذلك .
فما وقع من المحكمة لا مخالفة فيه لشيء من قواعد القانون .
ومن حيث إن محصل الوجه الخامس أن واقعة الاستعمال غير مبينة البيان الكافي .
ومن حيث إنه لا صحة لهذا الوجه بتاتا إذا الحكم لم يهمل بيان واقعة الاستعمال
بل قال عنها " وإن المتهم استعملها — أى المخالصة المزورة — وهو عالم بترويرها
بأن تدمرها في التحقيقات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٣ بنقطة الكنيسة وتمسك بها
في جميع أدوار التحقيق وأمام المحكمة واستند عليها في التدليل على تخالصه من الدين
واستمرت الجريمة باستمرار الاستعمال ... الخ " وفي هذا القول ما يكفي بيانا لواقعة
الاستعمال .

جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مراد وهبة بك وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤ . ٣)

القضية رقم ٢٠٣٧ سنة ٤ القضائية

- (أ) دفع فرعى . ضم الدفوع الفرعية أيا كان نوعها إلى الموضوع . الفصل فيها بحكم واحد .
لا مانع قانونا . الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ مرافعات . مراد الشارع منها .
المائل الفرعية التى تحدث في الجلسة . غرض الشارع منها .
(المادتان ١٣٥ مرافعات و ٢٤ تحقيق)
(ب) تقرير القاضى الماخص . تلاوته . يكفى أن تحصل بحضوره . (المادة ١٨٥ تحقيق)
(ح) وصف التهمة . إسناد وقائع إلى المتهم لم تؤسس النيابة الاتهام عليها . عدم مناقشة الدفاع لها .
الحكم معيب . استبعاد هذه الوقائع . الوقائع الباقية كافية لإدانة المتهم ولتوقيع العقوبة
المقضى بها عليه . لا قرض .

١ — لا نص في القانون المصرى يمنع المحكمة من ضم الدفوع الفرعية أيا كان
نوعها إلى الموضوع والفصل فيها بحكم واحد . وما نص عليه في المادة ١٣٥ من

قانون المرافعات من إجازة ضم الدفع الفرعى بعدم الاختصاص إلى الموضوع والفصل فيهما بحكم واحد لا يضح الاستدلال به على عدم جواز الضم في باقي الدفوع الفرعية ، لأن الشارع المصرى أراد بالنص الوارد في هذه المادة دفع شبهة عدم جواز الضم في حالة الدفع بعدم الاختصاص كما يقضى به القانون الفرنسى الذى منع جواز الضم في هذه الحالة فقط دون غيرها . وكذلك لا يصح الاستدلال في هذا الصدد بما نص عليه في المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات التى أوجبت على المحكمة أن تحكم في الحال في المسائل الفرعية التى تحدث في الجلسة ، فان المسائل المقصودة في هذه المادة هي المسائل التى تحدث عرضا في الجلسة عند نظر الدعوى كالمعارضة في سماع شهادة شاهد أو طلب جعل الجلسة سرية أو ما يشبههما .

٢ — إن كل ما أوجبه القانون في المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا عن القضية ، وأن يتلى هذا التقرير عند البدء في نظرها ، ولم يفرض القانون على القاضى المقرر تلاوته بنفسه بل يكفى أن تحصل تلاوته بحضوره .

٣ — إذا أسندت المحكمة من تلقاء نفسها إلى المتهم وقائع لم تجعلها النيابة من عناصر الاتهام ، ولم يتناول الدفاع مناقشتها ، فلا شك أن حكمها يكون معيبا من هذه الناحية . ولكن إذا كانت الوقائع الأخرى المسندة إلى المتهم كافية وحدها للإدانة ، بعد استبعاد تلك الوقائع التى لم تجعلها النيابة من عناصر الاتهام ، وكانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المقرر قانونا للجريمة الثابتة قبل المتهم ، فلا ينقض الحكم .

(٤٠٤)

القضية رقم ٢٠٤٠ سنة ٥ القضائية

- (١) قرار حفظ . مناط نهائيه . أثرها . (المادة ٤٢ تحقيق)
- (ب) جريمة إقراض بفوائد ربويه تزيد على الحد الأقصى المباح قانونا . مناط العقاب في هذه الجريمة . ادعاء المقرض بحق مدنى . لا يجوز . حقه في استرداد ما دفعه زائدا على الفائدة القانونية . سبيل الحصول عليه . (المادة ٢٩٤ المكررة ع)

١ — إذا كان قرار الحفظ مبنيًا على أسباب لا علاقة لها بالأدلة القائمة على التهمة، بل كان أساسه الصلح الذي رأى الفريقان المتنازعان حسم النزاع به وفض المشاكل على مقتضاه بحسب ما ارتآه كل منهما في مصلحته، فهو قرار نهائي عملاً بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات. ومن شأن نهائيته هذه أن يحوز قوة الشيء المحكوم فيه، ويقوم حائلاً دون تحريك الدعوى العمومية في المادة المحفوظة بأية حال. ولا عبرة في هذا الصدد بما عساه يكون قد ورد بمذكرة رئيس النيابة الملحقة بالتحقيقات والمبلغه للنائب العام لاستصدار موافقته على الحفظ، بل العبرة هي بأسباب الحفظ نفسها المدونة بالتحقيقات. كما أن من شأن هذا القرار النهائي المبني على الصلح أن يقوم حائلاً دون الادعاء بحق مدني ناشئ بأية صورة عن موضوع الشكوى المحفوظة.

٢ — إن الأمر المعاقب عليه في جريمة اعتياد الإقراض بالربا الزائد على الحد القانوني إنما هو الاعتياد ذاته، وهو وصف يقوم بذات الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقترضين. فليس لهؤلاء إذن حق المطالبة بتعويض ما، بل كل ما لهم هو أن يرفعوا دعوى مدنية لاسترداد مبالغهم زائدة على الفائدة القانونية باعتباره مدفوعاً بغير حق، وهذه دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية.

(٤٠٥)

القضية رقم ١٠ سنة ٦ القضائية

(أ) هتك عرض. مناط توافر هذه الجريمة.

(ب) هتك عرض. الإكراه. استنباط محكمة الموضوع وقوعه. سلطة محكمة الموضوع في ذلك.

(ج) جريمة. إمكان وقوعها في الوقت المقول بوقوعها فيه أو عدمه. موضوعي.

(المادة ٢٣١ ع)

١ — إن جريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل مناف للأداب مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل إيلاج أو احتكاك يتخلف عنه أي أثر كان.

٢ — إذا استنبطت محكمة الموضوع وقوع الإكراه من التحقيقات الأولى التي حصلت في الحادثة ، ومن التحقيقات التي أجرتها بنفسها في الجلسة ، وبينت في حكمها ظروف هذا الإكراه بيانا كافيا ، فلا يسوغ الجدل بعد ذلك أمام محكمة النقض في وقوع الإكراه أو عدم وقوعه .

٣ — إن مسألة إمكان وقوع الجريمة في الوقت المقول بوقوعها فيه أو عدم إمكان وقوعها أمر متعلق بالموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

(٤٠٦)

القضية رقم ١٥ سنة ٦ القضائية

غش البضاعة . منط العقاب في هذه الجريمة . تمام صفقة البيع . ظهور الغش قبل إتمام البيع .
شروع في الجريمة لا عقاب عليه . (المادة ٣٠٢ ع)

إن الصورة الواردة بصدر المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات لا تتحقق ويصبح العقاب المنصوص عليه في هذه المادة واجبا إلا إذا تمت للجنى عليه صفقة المشتري ، وذلك بتمام صفقة البيع ، لأن القانون لا يعاقب في هذه الصورة إلا " من يغش المشتري " . فإذا ظهر الغش أثناء الإجراءات التي يتوقف عليها تمام التعاقد ، واستحال إتمام الصفقة بظهور ذلك الغش كان الأمر شروعا فقط في ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للعقاب ، لأن الشروع في الجنح لا عقاب عليه إلا بنص صريح ، ولا نص على العقاب في المادة سالفة الذكر .

(٤٠٧)

القضية رقم ١٦ سنة ٦ القضائية

وصف التهمة . تغيير وصف التهمة . جوازه . شرط جوازه . إضافة وقائع جديدة لم تسند للتهم . لا يجوز حتى مع لفت الدفاع إلى ذلك . حق محكمة النقض في هذه الصورة . (المادة ٣٧ تشكيل)
إذا جاز للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة مع إبقاء الوقائع على حالها فليس لها أن تعدل التهمة بإضافة وقائع جديدة لم يسبق إسنادها إلى المتهم ، حتى

ولو لفتت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ، لأن في ذلك على كل حال حرمانا للمتهم من درجة من درجات التقاضي ، خصوصا إذا كانت المحكمة الاستئنافية لم تكتف بحرمان المتهم من الدفاع عن نفسه أمام محكمة الدرجة الأولى بخصوص الوقائع الجديدة ، بل أدخلت ما أدخلته من التعديل على التهمة بعد إقفال باب المرافعة وحجز القضية للحكم فخرمت المتهم بذلك من الدفاع عن نفسه أمام محكمة الدرجة الثانية أيضا .

والتصرف على هذا الوجه وإن كان يعد إخلالا شديدا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم وإعادة المحاكمة إلا أن لمحكمة النقض أن تكتفى بنقض الحكم وحذف الوقائع الجديدة التي أسندت إلى المتهم بالكيفية المذكورة وتعديل العقوبة بما يناسب جرمه الثابت عليه .

(٤٠٨)

القضية رقم ١٧ سنة ٦ القضائية

تزوير . تزوير عريضة دعوى قبل إعلانها . تزوير في ورقة عرفية . إعلان العريضة يجعله تزويرا في ورقة رسمية . عدم سعي المتهم أو غيره في إعلان العريضة . تقديره موضوعي . عدم تقديم القضية للجلسة . لا ينفي كون التزوير رسميا . (المادتان ١٨٠ و ١٨٣ ع)

إذا كان التزوير في عريضة دعوى بوضع إمضاء مزور عليها قبل إعلانها يعد تزويرا في ورقة عرفية ، فلا نزاع في أن هذا التزوير العرفي ينقلب إلى تزوير رسمي بعد إعلان العريضة بواسطة المحضر بناء على طلب مرتكب التزوير . وإنكار المتهم السعي من جانبه لإكساب العريضة الصفة الرسمية التي اكتسبتها ، أمر موضوعي لا يلتفت إليه بعد أن أثبتته المحكمة . وليس يفيد المتهم عدم استرداد العريضة من قلم المحضرين ، وعدم تقديم القضية للجلسة ، إذ التزوير يتم بالتوقيع ويكتسب الصفة الرسمية بالإعلان ، وكل ما يجوز أن يتلو ذلك من الإجراءات فهو زائد على التهمة .

(٤٠٩)

القضية رقم ٢١ سنة ٦ القضائية

زنا . ظرف التلبس . متى يتوافر ؟ (المادة ٢٣٨ ع)

لا يشترط في التلبس الدال على الزنا أن يشاهد الزاني وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه ببرهنة يسيرة، بل يكفي لقيام التلبس أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا في أن الجريمة قد ارتكبت فعلا . فإذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من شهادة الشهود أن زوج المتهمه — وهو مسلم — حضر لمتزله في منتصف الساعة العاشرة ليلا، ولما قرع الباب فتحتة زوجته وهي مضطربة مرتبكة، وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود للسوق ليستحضر لها حلوى، فاستمهلها قليلا ولكنها ألحت عليه في هذا الطلب فاعتذر، فعادت وطلبت منه أن يستحضر لها حاجات أخرى، فاشتبه في أمرها، ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مختفيا تحت السرير وكان خالعا حذاءه وكانت زوجته عند قدومه لا شيء يسترها غير جلابية النوم، فالتحذت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلا على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب باعتباره متلبسا بجريمة الزنا، فهي على حق في اعتباره كذلك . على أن وجود المتهم في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات على صلاحيتها وحدها حجة على الشريك المتهم بالزنا .

جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤١٠)

القضية رقم ٢٦ سنة ٦ القضائية

إثبات . جواز الأخذ بأقوال متهم على آخر . الأخذ بأقوال محامي متهم على متهم آخر . لا يجوز . إنه إن جاز قانونا الأخذ بأقوال متهم على آخر فإنه لا يجوز مطلقا الأخذ بأقوال محامي متهم على متهم آخر، ما دامت هذه الأقوال لم تصدر عن المتهم نفسه،

لا في التحقيق ولا أمام المحكمة، وما دام هذا المحامي لم يؤد أقواله هذه بصفته شاهداً . فإذا استندت المحكمة في إدانة متهم إلى عبارة صدرت من محامي متهم آخر بصفته محامياً، لا بصفته شاهداً في الدعوى فإن هذا يعيب حكمها . ولكن إذا كان الحكم قائماً على أدلة أخرى ناهضة بالإدانة فإن خطؤه في الاستدلال بمثل تلك العبارة لا يعيبه عيباً يبطله .

(٤١١)

القضية رقم ٣٨ سنة ٦ القضائية

حكم . تسييه . حكم بالإدانة . إلناؤه . الرد تفصيلاً على الحكم الابتدائي . عدم وجوبه .
(المادة ١٠٣ مرافعات)
إن المحكمة الاستئنافية لا تلزم بالرد تفصيلاً على أسباب الحكم الابتدائي إلا إذا هي رأت الإدانة بعد الحكم ابتدائياً بالبراءة . أما إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بالإدانة ورأت هي أن تقضى بالتبرئة، ففي هذه الحالة يكفي أن يشتمل الحكم الاستئنائي، بصورة ما، على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالإدانة السابق القضاء بها .

جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤١٢)

القضية رقم ٢١٢٤ سنة ٥ القضائية

(١، ب، ج) صحف . نشر الأفكار الثورية المغيرة لمبادئ الدستور الأساسية . متى يجب العقاب عليه ؟

(المادة ١٥١ ع المعلقة بالقانونين رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ و ٢٨ لسنة ١٩٣٥)
(د) عقوبة . انطباق ما وقع من المتهم على نصين أحدهما قديم والآخر جديد . وجوب معاملته بالعقوبة الأنف .
(المادة ٥ من قانون العقوبات)

١ — إن التعديل الذي أدخل على المادة ١٥١ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥، قد غير حكم الفقرة الثانية

منها تغييرا جوهريا ، إذ فضلا عن أنه أدرج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فانه أدخل على الجريمة التي كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيودا حدت من واسع مداها . فبعد أن كان النص القديم يعاقب على مجزّد "نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية" أصبح النشر وحده غير كاف لإيجاب العقاب إلا : (١) إذا تضمن تحجيذا أو ترويجا ، (٢) وكان الأمر المحبذ أو المروّج مذهبيا (لا مجزّد أفكار كما كان يقول النص القديم) ، (٣) وكان المذهب من المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية (فلا يكفي فيها أن تكون بذاتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم) ، (٤) وأهم من كل ما تقدم أن النص الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذي يقوم عليه المذهب المدعوله هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة (ولم يكن لهذا الشرط وجود في النص القديم في الفقرة الثانية منه) . وهذه القيود قد تجعل النص الجديد أصح في التطبيق في بعض الأحوال ، لأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانية أشخاصا كان ينطبق عليهم النص القديم .

٢ — إن وصف الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٥١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ لا يقتصر بحسب صيغة المادة الجديدة على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية ، بل يتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المذاهب التي ترمى إلى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها . ولا يكفي لتبرئة متهم في مثل هذه الحالة القول بأنه لم يشرب استعمال القوة ما دام المذهب الذي يحبذه في منشوره يقوم على أساس التذرع بالقوة والإرهاب .

٣ — إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وزملاءه أعدوا منشورا ، يستفاد من عباراته أنه يتضمن تحجيذا لنظام الحكم السوفيتي ودعاية للمذهب الشيوعي وحضا للعمال على اعتناقه ، ثم طبعوه وعهدوا إلى فريق منهم بعملية نشره ، فخرج هذا

الفريق بسيارة إلى الشوارع ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الغراء يبغون بها إلصاق تلك النسخ على الجدران ، ولكن فعلهم أوقف لأسباب لا دخل لإرادتهم فيها ، وهي ضبطهم بواسطة البوليس ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الغراء ، فان ما وقع منهم إلى حين الضبط يعتبر ولا شك شروفاً في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

٤ — إذا كان الفعل الذي وقع من المتهم ينطبق على كلا نصي المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد فيتعين معاملته بالعقوبة الواردة في النص القديم ، لأنها هي الأخف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، وأن ما ذهب إليه من آراء بنى عليها تبرئة المتهم لا يستقيم مع نص الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات سواء قبل تعديل هذه المادة أو بعده ، إذ التعديل لم يغير حكم هذه الفقرة كما يقول الحكم وإنما أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة فقط ، ولم يكن من نتيجة ذلك التعديل عدم انطباق الأفعال المسندة إلى المتهم على الفقرة الثانية من المادة المذكورة بنصها المعتل بل لا زال موقف المتهم كما كان قبل التعديل ، فان المنشور الذي اتفق المتهم مع زملائه الآخرين على كتابته وطبعه ونشره يتضمن قولاً صريحاً في تحييد المذهب المأخوذ به في روسيا السوفيتية ، وهو قول يناير مبادئ الدستور الأساسية بل ويرمى إلى تغييرها . على أن ما رآته محكمة الموضوع في تفسير الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات من أنه يشترط لتطبيقها أن يكون الناشر قد دعا إلى تغيير مبادئ الدستور بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة — ما رآته المحكمة من ذلك هو

تفسير خاطئ لنص القانون يتعارض مع قصد الشارع من وضع هذه المادة . وقد ظهر قصده هذا بجلاء في المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ومن حيث إنه بالإطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه ذكر أنه بعد أن أحيل المتهم على المحكمة بقرار قاضى الإحالة بالفقرة الثانية من المادة ١٥١ المعتلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ طلبت النيابة بالجلسة تطبيق المادتين ٤٧ و ١٥١ من قانون العقوبات على اعتبار أن المتهم اتفق مع غيره اتفاقا جنائيا على ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات وذلك لأن ركن النشر غير متوفر فلا يمكن طلب تطبيق المادة ١٥١ وحدها . ثم فصل الحكم وقائع الدعوى التي ثبتت لدى المحكمة من أقوال الشهود ومحصلها أن المتهم اتفق مع آخرين (سبق الحكم عليهم) على طبع منشور ونشره في ليلة أول مايو سنة ١٩٣٠ وأن المتهم هو الذى كتب المنشور بملاء زميل له . وبعد أن تم طبع المنشور في الليلة المذكورة أخذ فريق من المؤتمرين النسخ التي طبعوها وزجاجة من الغراء واستقلوا سيارة بنية إلصاق هذه النسخ على الجدران في الشوارع ولكن البوليس كان يتعقب خطواتهم وعند منتصف الليل ضبطهم في السيارة ومعهم المنشورات وزجاجة الغراء قبل أن تتم عملية النشر . وقد تبين من عبارة الحكم ومن الاطلاع على المنشور نفسه أن ذلك المنشور حوى بيانا عن تاريخ الاحتفال بأول مايو باعتباره عيداً للعمال . ثم أخذ يذكر الأغراض التي أراد طابعو المنشور إذاعتها فقال : إنه لا بد لطبقة العمال في مصر أن تحتفل بهذا العيد العالمى مقدمة فيه مطالبها كسّن تشريع للعمال والاعتراف بنقابتهم وتحديد ساعات العمل والضمان ضدّ الشيخوخة والأخطار ومساواة أجور العمال الوطنيين بالأجانب وحرية الاجتماعات والسماح للعمال بدخول المجالس النيابية . وانتقل المنشور بعد ذلك إلى القول بأن الدولة الوحيدة في العالم التي تحتفل بأول مايو هي الحكومة السوفيتية وهي المثل الأعلى لطبقة العمال في العالم وأن الحكم السوفيتي هو "النظام الوحيد الذى يقضى على النظم الرأسمالية والأزمات الاقتصادية والفوضى في الإنتاج ويقضى على العطل الموجود في العالم وكذا الحروب

الاستعمارية وما ترتب عليها من الآثار السيئة وتيتيم الأطفال وترميس النساء الخ .
فليحى عيد أول مايو العالمى ! وليحى الحكم السوفيتى فى العالم ! وليسقط المجتمع
الرأسمالى " وعند التطبيق القانونى قال الحكم إنه لا محل للبحث فى التهمة كما وردت
فى أمر الإحالة لأن النشر لم يتم فيتعين قصر البحث على ما إذا كانت جريمة الاتفاق
الجنائى متوافرة أم لا وما هى الجناية التى اتوى المتهم وزملاؤه ارتكابها . ثم استطرد
الحكم إلى بيان ما طرأ على المادة ١٥١ من تعديل بعد ارتكاب الجريمة بمقتضى
القانون ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، ثم بمقتضى القانون ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ، وخرج من هذه
المقارنة إلى القول — بناء على اعتبارات ذكرت بالحكم — بوجوب معاملة المتهم
بالتعديل الذى حصل فى سنة ١٩٣٥ لأن مصلحته محققة فى تطبيق ذلك القانون
على الفعل المسند إليه . وفى سبيل تعليل ذلك ذهب الحكم إلى القول بأن المنشور
الذى اتفق المتهم وآخرون على نشره لا يحتوى على أمر معاقب عليه لأن المادة ١٥١
من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ تتطلب أن يكون النشر
لتغيير مبادئ الدستور بالقوة أو الإرهاب أو الوسائل غير المشروعة ، وأن المحكمة
ترى أنه لم يدر بخلد واضع المنشور الخس على القوة أو استعمال وسائل غير مشروعة
لتقرير النظام الذى يرمون إليه " وإن ماضيهم وطريقة تفكيرهم وما أشار إليه
المنشور نفسه من وسائل الإصلاح التى يرغبون فيها وما رواه الكيوس (وهو أحد
شهود الإثبات) عنهم لا يدع مجالاً للشك فى أن ما جاء بالمنشور من تحييد إنما هو
من باب الإشادة بنظام يراه الكاتب أملاً يتطلع إليه ، ولعله يرجو تحقيقه تدريجياً
بالوسائل التى تضمنها المنشور والتى يستشف منها أنها تؤدى إلى صلاح حال العمال
وتسمع لهم بدخول المجالس النيابية والسيطرة عليها " . ثم خلاص الحكم من هذا إلى
القول بأن الفقرة الثانية من المادة ١٥١ معلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ غير
منطبقة لفقدان ركن من أركانها وأنه لا محل بعد هذا للقول بأن المتهم اتفق مع
آخرين اتفاقاً جنائياً على ارتكاب جناية لأن الفعل المقول بأن الاتفاق تم على ارتكابه
لا عقاب عليه .

ومن حيث إن مما يجب التنبيه إليه أولا هو أن التعديل الذى أدخل على المادة ١٥١ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ قد غير حكم الفقرة الثانية منها تغييرا جوهريا خلافا لما تقوله النيابة فى مطعنها . إذ فضلا عن أنه أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فإنه أدخل على الجريمة التى كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيودا حدت من واسع مداها ، فبعد أن كان النص القديم يعاقب على مجرّد "نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية" أصبح النشر وحده غير كاف لإيجاب العقاب إلا إذا : (١) تضمن تحجيذا أو ترويجا ، (٢) وكان الأمر المحبذ أو المروّج مذهبيا (لا مجرّد أفكار كما كان يقول النص القديم) ، (٣) وكان المذهب من المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية (فلا يكفى فيها أن تكون بذاتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم) ، (٤) وأهم من كل ما تقدّم أن النص الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعوله هو أن يحصل التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الإرهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة (ولم يكن لهذا الشرط وجود فى النص القديم فى الفقرة الثانية منه) وظاهر أن هذه القيود قد تجعل النص الجديد أصحّ فى التطبيق فى بعض الأحوال وأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانية أشخاصا كان ينطبق عليهم النص القديم بلا مرأى . على أن الفعل المسند إلى المتهم ينطبق عليه النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة ١٥١ القديمة كما ينطبق عليه النص الوارد بالتعديل الأخير . وإنه لا مصلحة له فى تقديم أيهما على الآخر إذ الاستفادة من عبارات المنشور السابق بيانها أنه تضمن تحجيذا لنظام الحكم السوفيتى ودعاية للمذهب الشيوعى وحضا للعمال على اعتناقه لأنه "هو النظام الوحيد الذى يقضى على النظم الرأسمالية والأزمات الاقتصادية والفوضى فى الإنتاج ويقضى على العطل الموجود فى العالم وكذا الحروب الاستعمارية وما يترتب عليها من الآثار السيئة وتيتيم الأطفال وترميل النساء الخ" كما أنه اختتم بالدعوة بحياة الحكم السوفيتى فى العالم وبسقوط المجتمع الرأسمالى . وهذه العبارات كما تتضمن أفكارا ثورية مغايرة لمبادئ الدستور

الأساسية بحسب النص القديم للفقرة الثانية من المادة ١٥١ الذي ارتكبت الجريمة تحت سلطانه فانها تتضمن أيضا تحيذا وترويجا لمذهب يرمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة . ذلك بأن النظام السوفيتي أو المذهب الشيوعي ، كما هو مطبق في روسيا يقوم على أساس "استيلاء العمال مباشرة على مقاليد الأحكام في الدولة ، إذ كانت تعتبر كل وسيلة أخرى لبسط النظام الشيوعي غير فعالة" كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من القول بأنه لم يدرج بخلد واضعي المنشور الحز على القوة أو على استعمال وسائل غير مشروعة في سبيل الوصول إلى النظام الذي يرغبون تقريره ، وأن ذلك هو المستفاد من سيرتهم الماضية وطريقة تفكيرهم وما أشار إليه المنشور نفسه الخ — هذا القول قد تكفلت المذكرة الإيضاحية السالف ذكرها بالرد عليه حيث تقول "إن وصف الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يجذب بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية ، بل يتناول كذلك من ينشر أو يجذب المذاهب التي ترمي إلى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها" فلا محل بعد هذا للاعتذار عن المتهم بأنه لم يشرب استعمال القوة ما دام المذهب الذي يجذبه في منشوره يقوم على أساس التذرع بالقوة والإرهاب كما تقدم .

ومن حيث إنه لا محل للقول بأن فقدان ركن النشر يمنع من تطبيق المادة ١٥١ من قانون العقوبات لأن المفهوم من الوقائع المتقدم بيانها أن المتهم وزملاءه أصدوا المنشور وطبعوه ثم عهدوا إلى فريق منهم بعملية نشره فخرج هذا الفريق بسيارة إلى الشوارع ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الغراء يرغبون بها إلصاق تلك النسخ على الجدران ولكن فعلهم قد أوقف لأسباب لا دخل لإرادتهم فيها وهي ضبطهم بمعرفة البوليس ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الغراء ، فما وقع منهم إلى حين الضبط يعتبر ولا شك شروعا في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية

من المادة ١٥١ من قانون العقوبات . وقد كان للتهم في القضية الحالية نصيبه في هذا الشروع إذ هو أتى عمدا عملا من الأعمال المكونة للجريمة باشتراكه مع الآخرين في كتابة المنشور وطبعه وإعداده للنشر وتسليمه فعلا لبعض زملائه للقيام بالصاقه، وإذا يكون الفعل المنسوب إليه منطبقا على المادة ١٥١ مع المادتين ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات . ولا حاجة بعد هذا إلى ما بلغت إليه النيابة من تعديل وصف التهمة وطلب تطبيق المادة ٤٧ من قانون العقوبات ما دامت المادة ١٥١ منه ممكنة التطبيق .

ومن حيث إن ما وقع من المتهم — كما سلف القول — ينطبق على كلا نصي المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد فيتعين معاملته بالعقوبة الواردة في النص القديم لأنها هي الأخف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه مما تقدم يبين أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهم بناء على أن المادة ١٥١ من قانون العقوبات لا تنطبق على الواقعة المسندة إليه ويتعين إذن نقضه ومعاقبة المتهم بالمادة المذكورة مع المادتين ٤٥ و ٤٦ من ذلك القانون .

(٤١٣)

القضية رقم ٢١٢٧ سنة ٥ القضائية

تخريب . الفرق . تعريفه . قطع مسق ضئيلة المياه . المادة المنطبقة على هذا الفعل .

(المادتان ٣١٤ و ٣١٦ ع)

إن الفرق المقصود في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات هو الفرق الشامل الذي يغمر مساحات واسعة ويعرض كيان البلاد وحياة السكان للخطر . ولئن كانت المادة ٣١٤ المذكورة قد أطلقت في بيان طريقة الإغراق فنصت على حالة الإغراق بكيفية أخرى غير قطع الجسور فإنه يجب على كل حال أن يكون الإغراق

الذى يحصل بغير قطع الجسور مماثلاً للإغراق الحاصل من قطعها ، أى إغراقاً شاملاً . فإذا ثبت من الوقائع أن شخصاً تسبب عمداً وبقصد الإساءة في حصول هذا الفرق فقد وجب عقابه بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات . وإذا كانت الوسائل التى استعملها لإحداث الفرق تؤدى إليه ولكنه أوقف بسبب خارج عن إرادته كسَد القطع عد هذا الفعل شروفاً منه في تلك الجريمة . ولكن إذا كان الثابت أن المتهم قطع عمداً وبقصد الإساءة حافة مسقى ضئيلة المياه فإن المادة المنطبقة على فعلته هى المادة ٣١٦ ع دون المادة ٣١٤ ، لأن ضالة مياه تلك المسقى لا يمكن أن ينشأ عنها غرق ولا شروع فيه مما تعنيه المادة ٣١٤ ع .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه طبق المادة ٣١٦ من قانون العقوبات على الواقعة المنسوبة للمحكوم عليه وهى أنه تسبب عمداً في حصول غرق بأراضى محمد عطا الله بأن قطع جسر المسقى الواقعة قبلى الأرض المذكورة فانسابت بها المياه وأغرقت جزءاً منها . وذكر الحكم أن المادة ٣١٤ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا إذا حصل الفرق بقطع جسر فقط ، وهذا خطأ لأن المادة ٣١٤ من قانون العقوبات نصت على حصول هذا الفرق بأية طريقة أخرى ، ولا شك أن قطع حافة المسقى الملائى بالمياه مما يقع تحت نص المادة المذكورة . أما قول الحكم إن الضرر الذى حصل هو إغراق قيراط واحد فهو قول لا يتفق مع الثابت بالتحقيقات والمعاينة إذ قصر الضرر على قيراط واحد كان بسبب خارج عن إرادة المتهم وهو تدارك أحد الملاك الأمر قبل استفحاله وسدده . القطع الذى أحدثه المتهم ، ولولا ذلك لأغرقت المياه الأرض كلها وتبلغ مساحتها نحو الفدانين ، بل وربما أغرقت المياه باقى الأراضى المجاورة بسبب كثرة المياه فى المسقى .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم قطع حافة المسقى بفأس فانسابت المياه منها إلى أرض المجنى عليه فأغرقت قيراطا منها كان قد هيئ لزراعة القطن فتعطلت زراعته بسبب هذا الغرق زمنا ، وكان هذا الفعل بقصد الإساءة . وقد طبق الحكم على هذه الواقعة المادة ٣١٦ من قانون العقوبات دون المادة ٣١٤ من هذا القانون التي طلبت النيابة تطبيقها قائلا إنه لا يمكن اعتبار الفعل الذي وقع من المتهم جنائية منطبقة على المادة ٣١٤ من قانون العقوبات لأن هذه المادة إنما تنص على حالة قطع الجسور وإحداث الغرق ، والحالة لم تبلغ هذا القدر من الخطورة فلم يقطع جسر بل قطعت حافة مسقى فأغرقت مياهها الضئيلة مساحة صغيرة لا تتجاوز القيراط ، وليس هذا ما يسمى غرقا بالمعنى المقصود من تلك المادة ، فالغرق هو الذي يشمل مساحات واسعة ويحدث خسارة عظيمة .

ومن حيث إن الغرق المقصود في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات هو الغرق الشامل الذي يغمر مساحات واسعة ويعرض كيان البلاد وحياة السكان للخطر . وقد ضرب القانون مثلا بالغرق الذي يحدث عن قطع جسر من الجسور عمدا ، ولا يكون الجسر إلا لمتسع عظيم من المياه كالنيل أو إحدى الترع . ثم أطلقت بعد ذلك المادة ٣١٤ المذكورة في بيان طريقة الإغراق فنصت على حالة الإغراق بكيفية أخرى ، ولكن يجب على كل حال أن يكون الإغراق الذي يحصل بغير قطع الجسور مماثلا للإغراق الحاصل من قطع تلك الجسور أي إغراقا عاما شاملا . فإذا ثبت من الوقائع أن شخصا تسبب عمدا وبقصد الإساءة في حصول هذا الغرق وجب عقابه بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، وإذا كانت الوسائل التي استعمالها لإحداث الغرق تؤدي إليه ، ولكنه أوقف بسبب خارج عن إرادته كسد القطع عند هذا الفعل شروطا منه في تلك الجريمة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن المتهم قطع عمدا وبقصد الإساءة حافة مسقى ضئيلة المياه فقد كان على حق في تطبيق المادة ٣١٦ من قانون

العقوبات دون المادة ٣١٤ من ذلك القانون، لأن ما أثبتته هذا الحكم من ضالة كمية مياه المسقى التي قطعت حاقها لا يمكن أن ينشأ عنه غرق ولا شروع فيه مما تعنيه المادة ٣١٤ من قانون العقوبات السالفة الذكر . ولذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤١٤)

القضية رقم ٦٢ سنة ٦ القضائية

(أ) مواد مخدرة . طبيب . إساءة استعمال حقه في وصف المواد المخدرة . مسئولية الجنائية . مسئولية الإدارية لا تنفي المسئولية الجنائية .

(ب) قيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها . وجوبه على كل مرخص له بمجازتها . القصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر . متى يتوافر ؟

(المادتان ٢٦ و ٣٥ من قانون المواد المخدرة)

١ - الطبيب الذي يسىء استعمال حقه في وصف المخدرات فلا يرمى من وراء وصفها إلى علاج طبي صحيح بل يقصد أن يسهل للدمنين تعاطي المخدر ينطبق عليه نص قانون المخدرات أسوة بغيره من عامة الأفراد . ولا يجديده أن للأطباء قانونا خاصا هو قانون مزاولة مهنة الطب ، فانه لا مانع يمنع من مؤاخذه الطبيب إداريا أمام جهته الرئيسية المختصة متى أساء استعمال حقه في وصف المواد المخدرة كعلاج ، أو أخطأ فنيا في عمله ، أو ارتكب في سيره شططا يمس بسمعته أو بشرفه سواء أثبت عليه ذلك بحكم قضائي أم لم يثبت ، مع بقاءه خاضعا على الدوام وفي كل الأحوال لتطبيق نصوص القانون العام بصفته قانونا جنائيا لا يملك تطبيقه سوى السلطة القضائية المختصة المنوط بها تطبيق أحكام ذلك القانون على كافة مرتكبي الجرائم سواء أكانوا أطباء أم غير ذلك .

٢ - إن المادة ٢٦ من قانون المخدرات (الخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها) عامة النص ، فهي تنطبق على الأطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم بمجازة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات .

والقصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر المشار إليها في هذه المادة مفترض وجوده يجزئ الإخلال بحكمها . وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو بآى عذر آخر دون الحادث القهري .

جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤١٥)

القضية رقم ١٢٨٠ سنة ٥ القضائية

(أ) ضرب . وفاة المتهم قبل مضى عشرين يوما من وقوع جريمة الضرب . اعتبار الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥ ع . لا يعيب الحكم .

(ب) اشتراك متهمين في ضرب المجنى عليه . وفاة المجنى عليه بسبب إحدى الضربات . عدم معرفة الضارب لها . أخذ المتهمين جميعا بالمادة ٢٠٥ ع . إلزامهم جميعا بالتعويض . لا خطأ .

(المواد ٢٠٥ ع و ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدنى)

١ — إذا كان الحكم قد أثبت وفاة المجنى عليه قبل مضى عشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة الضرب المستندة إلى المتهم ، ومع ذلك اعتبر هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات استنادا إلى أن الضربات التى وقعت على المجنى عليه كانت تقتضى علاجه وعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كما جاء بالكشف الطبى فلا جناح على المحكمة فى ذلك .

٢ — إذا أقامت النيابة الدعوى العمومية على متهمين بأنهم مع فيهم ضربوا المجنى عليه ولم يقصدوا قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، ثم بين الحكم أن الذى ثبت للحكمة هو أن الذين ضربوا المجنى عليه هم هؤلاء المتهمون ، وأنهم أحدثوا به الإصابات العديدة التى أثبتتها الكشف الطبى ومن بينها الضربة الواحدة التى أفضت إلى موته ، وأنه لم يعرف بطريقة قاطعة من من هؤلاء المتهمين هو الذى أحدثها فأعفتهم من مسئولية الضرب الذى سبب الوفاة ، وأخذتهم بالقدر المتيقن .

من الضرب الذى وقع منهم فحكمت عليهم بأقصى العقوبة المبينة بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات وبالزامهم بأن يدفعوا لورثة المجنى عليه تعويضا ، فالذى يفهم من ذلك أن المحكمة اعتبرت الضربة التى أحدثت الوفاة شائعة بين المتهمين وأنها لاحظت أن هذه الضربة كانت إحدى نتائج فعل حصل منهم جميعا وهو الإيذاء الذى اتحدت إرادتهم على إيقاعه بالمجنى عليه فقضت عليهم بالتعويض عن الضرر المترتب على الوفاة التى كانت نتيجة لهذا الإيذاء . وهذا الذى فعلته المحكمة صواب فانه إذا كان لم يتيسر مؤاخذة المتهمين بالمادة ٢٠٠ من قانون العقوبات فانه لا مانع من اعتبارهم مسئولين مدنيا بطريق التضامن عن الضرر طبقا للمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدنى .

(٤١٦)

القضية رقم ١٣٥ سنة ٦ القضائية

سرقة . شئ أو حيوان ضائع . العثور عليه . وجوب تسليمه أو التبليغ عنه . تجاوز المدة المقررة لذلك .
مخالفة . حبسه بنية امتلاكه . سرقة . استخلاص نية التملك موضوعى .

(المادة الأولى من ذكر يتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

إن المادة الأولى من ذكر يتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ قد حددت لمن يعثر على شئ أو حيوان ضائع مدة معينة لتسليمه أو التبليغ عنه وإلا اعتبر مخالفا ، كما أنها نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه إذا حبس هذا الشئ بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ، أى دعوى السرقة . ويجوز رفع هذه الدعوى ولو لم تمض المدة المحددة للتسليم أو التبليغ متى وضحت نية التملك ، واستخلاص تلك النية موكول لسلطة قاضى الموضوع بغير رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض .

(٤١٧)

القضية رقم ١٥٠ سنة ٦ القضائية

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . الوقائع الثابتة تتوافر فيها أركان جريمة الزنا . امتناع رفع الدعوى على الزوجة بسبب التطليق . وجوب استفادة الشريك حتما من ذلك . عدم إمكان معاقبته بتهمة دخول منزل .
(المواد ٢٣٦ و ٢٣٨ و ٣٢٤ و ٣٢٦ ع)

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولا بتهمة أنه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه ^(١).

جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك.
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤١٨)

القضية رقم ٣٥٦ سنة ٦ القضائية

طاعة مستديمة . عبارة "يستحيل برؤها" الواردة بالمادة ٢٠٤ ع . الغرض منها تأكيد معنى الاستدامة .
عدم ذكر هذه العبارة في الحكم عند تطبيق المادة المذكورة . لا يخل به . (المادة ٢٠٤ ع)
إن المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات إذا كانت أردفت عبارة "طاعة مستديمة"
بعبارة "يستحيل برؤها" فذلك ليس إلا تأكيدا لمعنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى . وإذن فاذا اكتفى الحكم عند تطبيق هذه المادة بذكر العبارة الأولى وحدها دون الثانية فذلك لا يخل به أقل إخلال .

(٤١٩)

القضية رقم ٣٦٨ سنة ٦ القضائية

بلاغ كاذب :

(أ) الجهة التي تقدم إليها البلاغ . ذكرها ركن من أركان هذه الجريمة . إغفال ذكرها . يعيب الحكم .
(ب) سوء قصد المبلغ . وجوب التدليل عليه . (المادة ٢٦٤ ع)

١ — ذكر الجهة التي تقدم إليها البلاغ الكاذب ركن من أركان هذه الجريمة يتعين ذكره في الحكم الذى يعاقب عليها ، فاذا أغفل الحكم ذكره كان معيبا .

(١) تراجع مع هذا الأحكام الصادرة بجلسته ٦ مارس سنة ١٩٣٣ فى القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٣ وبجلسته ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ فى القضية رقم ٢٠٥٢ سنة ٤ وبجلسته ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ فى القضية رقم ٣٤ سنة ٥

٢ — لا يكفي في معرض التدليل على سوء قصد المبلغ أن يذكر الحكم أن سوء القصد ثابت "من الضغائن المعترف بها بين المتهم وبين المبلغ في حقه"، بل يجب أن يبين ماهية تلك الضغائن ودلائلها على توفر سوء القصد لدى المبلغ.

(٤٢٠)

القضية رقم ٣٦٩ سنة ٦ القضائية

دفاع شرعى . الدفع بهذا الظرف . وجوب تقييده . ما يجب أن يشتمل عليه الحكم عند الدفع بهذا الظرف . (المادة ٢١٠ ع)

الدفع بحالة الدفاع الشرعى يجب أن نتناوله محكمة الموضوع بشيء من العناية والتمحيص ، فان رأت شروط الدفاع الشرعى متوافرة قضت ببراءة المتهم ، وإن رأت غير ذلك حكمت بما يوجب القانون . ثم إنه يجب أن يشتمل الحكم على بيان أن المتهم تمسك بهذا الدفع وعلى بيان ما انتهى إليه رأى المحكمة فيه وأسباب رفضه إن لم تر له محلا ؛ أما إغفال الدفع جملة واحدة فيعتبر إخلالا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(٤٢١)

القضية رقم ٣٧٢ سنة ٦ القضائية

(١) حاة مستديمة . ضرب نشأت عنه حاة مستديمة . تطبيق المادة ٢٠٠/١ بدلا من المادة ٢٠٤/١ ع . العقوبة الموقعة لا تتجاوز الحد المنصوص عليه في المادة الواجبة التطبيق . لا نقض . (المادتان ٢٠٠/١ و ٢٠٤/١ ع)

(ب) ضرب . القصد الجنائى . العبرة بالنية لا بشخص المحنى عليه .

(ح) وصف الآلة المستعملة في الضرب . ليس رنجا جوهريا . إغفاله لا ينقض الحكم .

١ — إذا أخطأ الحكم فطبق المادة ٢٠٠/١ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٠٤/١ على جريمة الضرب الذى نشأت عنه حاة مستديمة ولكنه مع ذلك قضى بعقوبة لا تتجاوز العقوبة المنصوص عليها في المادة الواجب تطبيقها فذلك الخطأ في التطبيق لا يوجب نقضه بل تكفى محكمة النقض بتصحيح التطبيق .

- ٢ — إذا أراد شخص أن يضرب زيدا فأصاب عمرا فذلك لا ينفي توفر ركن العمد في الجريمة التي وقعت على عمرو، إذ العبرة بالنية لا بشخص المجنى عليه .
- ٣ — إن وصف الآلة المستعملة في ارتكاب الجريمة ليس من الأركان الجوهرية الواجب بيانها في الحكم . فإذا أغفل الحكم بيانها فلا يجب نقضه .

جلسة ٦ يناير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤٢٢)

القضية رقم ٤٢ سنة ٦ القضائية

تشرّد . إنذار تشرّد . لا يكون نافذا إلا بعد صيرورته نهائيا . متى يعتبر الشخص المنذر في حالة تشرّد؟
(قرار وزير الحقانية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المعدل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم)
إن ما جاء بالمادة الخامسة من قرار وزير الحقانية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المعدل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣ من أن الإنذار الذي يوجهه البوليس إلى شخص يشتبه في أنه من المتشردين هو ، رغم جواز الطعن فيه ، إنذار مشمول بالنفاذ المؤقت — ما جاء بها من ذلك إنما هو من الأحكام الأصلية التي لا يقررها ولا يوجبها إلا قانون خاص يصدر بها . أما وزير الحقانية فلا يملك تقريرها ولا إيجابها لخروج ذلك عن حدود السلطة المخولة له بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التشرّد والمادة ٣٤ منه .

وإذن بجريمة التشرّد لا تعتبر واقعة إلا إذا لم يغير الشخص المنذر أحوال معيشته المخالفة للقانون في مدى عشرين يوما من تاريخ صيرورة الإنذار نهائيا . فإذا تسلم شخص إنذار البوليس في ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ مثلا ، ثم طعن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ ، فأيدته النيابة العامة في ٢٦ فبراير نفسه ، ثم قدمت الشخص المنذر للقضاء لمحاكمته بوصف أنه في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ وجد بحالة تشرّد رغم إنذاره ،

فهذا الشخص الذي لم يمهل إلا ثمانية أيام من تاريخ تأييد الإنذار خلافا لما يقضى به القانون من تحديد تلك المهلة بعشرين يوما لاتصح إدانته ، والحكم الذي يعاقبه على اعتبار أنه متشرد يكون حكما مخالفا للقانون متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٥ بامبابة وجد بحالة تشرد ولم يتخذ له وسيلة مشروعة للتعيش رغم إنذاره متشردا في ٣١ مارس سنة ١٩٣٥ ، وطلبت من محكمة جنح إمبابة الجزئية محاكمته بالمواد ١ و ٣ و ٦ فقرة أولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . سمعت المحكمة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ عملا بمواد الاتهام بحبسه شهرا مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة البدنية . استأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره واستأنفته النيابة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٥ ؛ ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية طلبت النيابة التشديد . وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٥ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة البدنية المحكوم بها وتعديله فيما يختص بالمراقبة والاكتفاء بوضعه تحت المراقبة شهرين من تاريخ التنفيذ بها عليه وأعفته من المصاريف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ وقدم تقريرا بأسباب طعنه في ذات التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع من أوجه الطعن أن تهمة التشرد وجهت للطاعن قبل مضي عشرين يوما من تاريخ قرار النيابة الصادر بتأييد قرار الإنذار المسلم إليه من البوليس .

ومن حيث إن المادة الثالثة من قانون التشرد رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على أنه إذا تبين للبوليس أن شخصا في حالة تشرد استدعاه لكي يسلمه إنذارا صريحا بأن يغير في مدى عشرين يوما أحوال معيشته التي تنافي القانون وتجعله في حالة التشرد وإلا قدم للقضاء لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة السادسة ؛ كما نصت على أنه يجوز لمن يفترض فيه التشرد أن يطعن في قرار البوليس أمام النيابة ، وعلى النيابة بعد عمل تحقيق عند الاقتضاء أن تؤيد الإنذار الصادر من البوليس أو أن تلغيه .

ومن حيث إنه يبين من هذا النص أن القانون أعطى الشخص المنذر حق الطعن في إنذار البوليس أمام النيابة ولهذا الأخيرة أن تؤيد الإنذار أو تلغيه . ويترب على ذلك قانونا أن إنذار البوليس لا يكون نافذا إلا إذا أصبح نهائيا ، إما بعدم الطعن فيه في الميعاد القانوني ، وإما بتأييده من الجهة المختصة . وذلك لأنه من المبادئ العامة أن الأحكام والقرارات لا تكون نافذة إلا إذا كانت نهائية ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما ينص عليه القانون بصفة خاصة ، ولم يرد في أحكام قانون التشرد ما يخالف تلك المبادئ العامة .

ومن حيث إن المادة الخامسة من قرار وزير الحقانية الرقم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المعدل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣ تنص على أن الطعن أمام النيابة لا يوقف سريان مدة العشرين يوما الواردة في المادة الثالثة من قانون التشرد . ومعنى ذلك أن إنذار البوليس واجب النفاذ من يوم صدوره رغم أنه قابل للطعن ، وهو معنى جديد أضافه قرار وزير الحقانية إلى قانون التشرد على خلاف المبادئ العامة ودون أن يكون له أساس في هذا القانون .

ومن حيث إن قانون التشرد فضلا عن أنه لم يستثن إنذارات البوليس من أحكام القواعد العامة الخاصة بالتنفيذ فإنه لم يخول وزير الحقانية إضافة أحكام جديدة لهذا القانون . وكل ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة منه وفي المادة ٣٤ هو تكليف وزيرى الحقانية والداخلية باصدار قرارات بما يريانه

ضروريا من الأحكام لتنفيذ القانون وليان الإجراءات الخاصة بالطعن في إنذار البوليس . وظاهر أن تقرير شمول إنذار البوليس بالنفاذ المؤقت رغم جواز الطعن فيه لا يدخل ضمن إجراءات الطعن ولا إجراءات تنفيذ القانون ، بل هو حكم أصيل يجب أن يصدر به قانون خاص . ومن ثم يكون ذلك القرار عديم الأثر في هذا الشأن لخروجه عن حدود السلطة المخولة لوزير الحقانية .

ومن حيث إن القول بأن إنذار البوليس نافذ من يوم صدوره يؤدي إلى نتائج لا تتفق مع المعقول إذ يترتب عليه أن جريمة مخالفة إنذار البوليس تتم بمضى عشرين يوما على تاريخ الإنذار رغم قيام الطعن فيه فيصبح الأشخاص المنذرون مستحقين للعقاب ولو ألغى الإنذار فيما بعد ، كما يترتب عليه جواز محاكمتهم عن الجرائم الخاصة بالمتشردين والمبينة في المادة ٢٧ من القانون واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم من تفتيش وتحقيق وحبس احتياطي عن تلك الجرائم بالرغم من قيام معارضتهم في إنذار البوليس وجواز إلغائه فيما بعد بناء على تلك المعارضة ، وهي نتيجة غير مقبولة ولا تتفق مع مفهوم نصوص قانون التشرد نفسه والتي يؤخذ منها أنها ميزت بين حالتين مختلفتين : أولاها حالة الشخص الذي يستلم إنذار البوليس وقد وصفه القانون بأنه مفروض فيه التشرد (مادة ٣/٣ من القانون) وحالة من يصبح إنذاره نهائيا وقد وصفه بأنه متشرد (مادة ٢٧ و ٢٩ من القانون) وأجرى عليه بهذا الوصف أحكام المادتين المذكورتين .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن جريمة قيام حالة التشرد لا تقع إلا إذا لم يغير الشخص المنذر أحوال معيشته المخالفة للقانون في مدى عشرين يوما من تاريخ صيرورة الإنذار نهائيا .

ومن حيث إن الطاعن تسلم إنذار البوليس في ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ فطعن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ فأيدته النيابة العامة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٥ ثم قدمت الطاعن للقضاء لمحاكمته بوصف أنه في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ وجد بحالة:

تشرّد رغم إنذاره متشرّداً أى أنها لم تمهله إلا ثمانية أيام من تاريخ تأييد الإنذار خلافاً لما يقضى به القانون من تحديد تلك المهلة بعشرين يوماً . ولذلك يكون الحكم إذ أدان الطاعن على هذا الأساس قد خالف القانون فيتعين نقضه وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

(٤٢٣)

القضية رقم ٥١ سنة ٦ القضائية

نقض وإبرام . تقرير الأسباب . إهمال التوقيع عليه من الطاعن . اعتباره لغوا .

كل ورقة من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة . فتقرير أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لغوا لا قيمة له ويتعين عدم قبوله شكلاً .

(٤٢٤)

القضية رقم ١٤٢ سنة ٦ القضائية

رشوة . الموظفون في حكم هذه الجريمة . من هم ؟ طاه في ملجأ تابع لمجلس المديرية . الشروع في إرشائه . يستوجب العقاب . (المادتان ٩٠ و ٩٦ ع)

إن المادة ٩٠ من قانون العقوبات نصت صراحة على أن المأمورين والمستخدمين أيا كانت وظائفهم والخبيرين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون بالنسبة لجريمة الرشوة كالموظفين . فمن شرع في إرشاء طاه مستخدم في ملجأ تابع لمجلس المديرية لكيلا يبلغ عن الأغذية الرديئة التي يقدمها له يحق عقابه بمقتضى المادة ٩٦ من قانون العقوبات ولو لم يكن هذا الطاه عضواً في اللجنة المختصة لتسلم الأغذية لأنه بحكم وظيفته أول من يستبين حال تلك المواد من الجودة أو الرداءة وعليه أن ينبه اللجنة إلى حقيقة الأمر كلما اقتضت الحال .

(٤٢٥)

القضية رقم ٣٨٥ سنة ٦ القضائية

هتك عرض . ركن القوة . استخلاصه من وقائع الدعوى وأقوال الشهود . جوازه .

(المادة ٢٣١ ع)

للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه الماتى والأدبى على المجنى عليها فى جريمة هتك العرض .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول والثانى من أوجه الطعن أن الإكراه كما جاء فى وصف التهمة محصل من الطاعن بطريق تحذير المجنى عليها ببخور كان يصعد على نار موقدة بحجرة مقفلة حتى تحذرت أعصابها ، لكن الطبيب الشرعى قرر باستحالة تصور الإكراه عن هذا الطريق ، ومع ذلك فقد اعتمدت المحكمة فى إثبات ركن الإكراه على حصول البخور وعلى أقوال الشهود مع أن هذه المسألة فنية المرجع فيها للطبيب الشرعى ، وأن أقوال المجنى عليها فى التحقيقات وتصرفاتها تقطع بانعدام الإكراه . أما اعتماد المحكمة بعد ذلك على رأى الطبيب الشرعى بأن الإكراه قد يكون بالتأثير الشخصى فهو خروج على ما جاء بوصف التهمة الذى اقتصر على فعل البخور ، ومع ذلك فلم تنبه المحكمة الدفاع إلى هذا النوع الجديد من طرق الإكراه . على أنها جاءت فى آخر أسباب حكمها وقررت بأن الطاعن ارتكب جريمة هتك العرض بطريق الإكراه الناجم من وضع البخور فى الموقد وهو ما نفاه الطبيب قطعيا . ويقول الطاعن إن فى ذلك اضطرابا فى أسباب الحكم يعيبه ويبطله ، فضلا عن ذلك فإنه لم يقدّم دليل على أن الإكراه حصل بطريق التأثير الشخصى الذى افترضه الطبيب الشرعى .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أفهم المجنى عليها وزوجها أنه سيعالجهما من العقم بالبخور والصلوات وأنه فى يوم الواقعة اختلى بها فى غرفة

بعد أن كلف من كُنّ معها بالخروج منها ثم وضع على النار بخورا بكثرة زائدة أثرت على أعصابها فتخدرت ثم أخذ يهتك عرضها بالكيفية المبينة بالحكم المذكور . وقد اعتبرت المحكمة أن ذلك حصل بطريق الإكراه وأنه مستفاد من شهادة شاهدين شهدتا بأنهما رأتا المجنى عليها وقت ارتكاب الجريمة وقد فقدت مقاومتها من شدة البخور التي سببت لها دوخانا عظيما ، ومن شهادة الطبيب الشرعى بأن رائحة البخور القوية قد تؤثر على بعض الأفراد فلا يتحملونها وقد يشعرون بدوار لا يصل لحد فقد الصواب . وقد أشارت المحكمة بعد ذلك إلى ما قاله الطبيب الشرعى من احتمال تأثير المجنى عليها مما علمته واعتقدته من مركز الطاعن الذى جمع بين الرجل الدينى والروحانى والطبيب والإنسان ففقدت قوة مقاومتها لرضائه وأعماله ، واستخلصت من كل ما تقدم أن هتك العرض الذى وقع من الطاعن كان بغير رضا المجنى عليها . ومن حيث إنه يفهم مما تقدم أن أسباب الحكم المطعون فيه دالة على أن المحكمة استخلصت من وقائع الدعوى وشهادة الطبيب الشرعى أن القوة التى وقعت من الطاعن على المجنى عليها كانت مادية وأدبية وكان من شأنها سلب رضا المجنى عليها فليس فى ذلك تناقض فى الحكم خلافا لما يدعيه الطاعن لأنه لا مانع عقلا من أن تحصل القوة بالطريق المادى والأدبى معا ، وليس فى ذلك مخالفة للقانون . كما أنه ليس بصحيح أن لا دليل فى الحكم على أن الإكراه حصل بطريق التأثير الأدبى لأن الحكم استنتج من أقوال الطبيب الشرعى وشهادة الشهود . وليس للطاعن الاعتراض على ما أسنده إليه المحكمة من أنه استعمل القوة الأدبية فى ارتكاب الجريمة بدعوى أن هذه القوة لم ترد فى وصف التهمة ولأن المحكمة لم تلتفت للدفاع إلى ذلك لأن الحكم المطعون فيه استنتج هذه القوة الأدبية من وقائع شملها التحقيق وقد كانت موضع الدفاع ومدار بحثه كما تبين من محضر الجلسة .

أما ما يدعيه الطاعن من أن الطبيب الشرعى قرر باستحالة وقوع القوة بواسطة البخور فإن الثابت فى الحكم أنه قرر بإمكان حصول دوار للمجنى عليها من البخور الشديد فاستخلصت المحكمة من ذلك ومما شهد به الشهود أن هذا الدوار ولو أنه لم

يصل لحدّ فقد الصواب كان من شأنه فقدان قوة مقاومة المجنى عليها وسلب رضاها، وهذا الاستخلاص هو من اختصاص محكمة الموضوع من غير أن يكون عليها رقيب في ذلك، كما أنه لا جناح عليها في الاستدلال بشهادة الشهود على وقوع القوة لأنه حق خوله القانون إياها .

(٤٢٦)

القضية رقم ٣٨٧ سنة ٦ القضائية

تزوير . التوقيع بامضاء مزور لشخص ولو مجهول على عريضة دعوى . متى يعتبر تزويرا في ورقة رسمية ؟ إعلان العريضة بدعوى أن هذا الإعلان هو بناء على طلب شخص معين مع عدم وجود هذا الشخص . تزوير معنوي . (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع)

١ — التوقيع على عريضة دعوى باسم مزور يعدّ تزويرا ماديا بوضع إمضاء مزور ولو كان هذا الإمضاء لشخص مجهول . وهذا التزوير يعدّ تزويرا في ورقة رسمية ويجزّد إعلان العريضة .

٢ — إثبات واقعة أن إعلان العريضة بما حوتها تم بناء على طلب شخص معين، مع أنه لا وجود لهذا الشخص، يعدّ تزويرا معنويا في ورقة رسمية بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب عليها قانونا لأنه لا يكفي لاعتبار المحرر مزورا أن تكون الحقيقة قد ضرت فيه بطريقة ما، بل يجب أن يكون التغيير قد حصل بطريقة من الطرق المبينة بالمادتين ١٧٩ و ١٨١ من قانون العقوبات واتفق الشراح على أن طرق التزوير التي نص عليها القانون واردة فيه على سبيل الحصر وليست صورة هذه القضية منها . وقد قرر القضاء أن مجزّد توصيل شخص إلى إعلان ورقة معارضة في حكم غيابي

باسم المحكوم عليه غيابيا غير معاقب عليه لأنه يجب أن يثبت حصول التغيير من المتهم بحضور الموظف المختص ، وثابت في الحكم أن المتهم شخص موهوم أى أن التزوير معنوى لا عقاب عليه أصلا لعدم النص عليه .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الطاعن رفع دعوى على مطلقته باسم شخص مجهول يدعى أحمد أفندى محمد ووقع على عريضة الدعوى بامضاء مزور لهذا الشخص ثم أعلنها بهذا الاسم طالبا توقيع الججز التحفظى على مبلغ كان أودعه الطاعن باسم مطلقته في خزانة محكمة الجمالية الشرعية لدين لهذا الشخص المجهول وذلك بقصد عرقلة صرف المبلغ المذكور .

ومن حيث إن التوقيع على العريضة باسم مزور يعد تزويرا ماديا بوضع إمضاء مزور ولو كان الإمضاء لشخص مجهول . وهذا التزوير وإن وقع قبل الإعلان يعد تزويرا في ورقة رسمية لأن إعلان الورقة بفعل المتهم يعطيها الصفة الرسمية وتنسحب تلك الصفة على جميع الإجراءات السابقة .

ومن حيث إنه فضلا عن ذلك فإن إثبات واقعة أن إعلان العريضة بما حوتها تم بناء على طلب شخص معين مع أنه لا وجود لهذا الشخص يعد أيضا تزويرا معنويا في ورقة رسمية بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن بالحكم قصورا في الاستدلال وفي بيان الأسباب التى اعتمد عليها في إدانة الطاعن إذ استبعدت المحكمة الدليل الوحيد وهو القرينة المستفادة من تقرير الخبيرين وقالت إن الطاعن مدين سواء أكان هو الكاتب للعريضة أم غيره ، وهذا استدلال معيب وتسبيب غامض متخاذل ؛ وقد جاء بالحكم أنه لا يوجد شخص باسم أحمد أفندى محمد دون أن يبين كيف لا يوجد هذا الاسم .

ومن حيث إن هذا الوجه لا يعدو أن يكون مناقشة موضوعية في قيمة أدلة الإثبات التى استند إليها الحكم وفي تقدير المحكمة لتلك الأدلة وهو ما تلتفت عنه محكمة النقض .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الحكم لم يبين أركان التزوير ولا كيفية حصوله وهذا مبطل له .

ومن حيث إن الوقائع التي أثبتتها الحكم بالكيفية المبينة في الرد على الوجه الأول تتوافر معها جميع أركان جريمة التزوير .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن الحكم لم يبين جريمة الاستعمال ولم يشر إلى أية واقعة من وقائعه .

ومن حيث إن محكمة الموضوع أدانت الطاعن على جريمة التزوير فقط فلا مصلحة له في إثارة جريمة الاستعمال .

(٤٢٧)

القضية رقم ٣٨٨ سنة ٦ القضائية

سرقه . الشروع في السرقة . شروط تحققه . (المادتان ٢٦٨ و ٢٧٨ ع)

لا يشترط في تحقق جريمة الشروع في السرقة أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية، بل يتوفر الشروع في السرقة ولولم تمس يد السارق شيئا مما أراد سرقته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ بناحية أبي زعبل مركز شبين القناطر شرع في سرقه سبائك نحاس مبينة بالمحضر مملوكة لمصلحة السكة الحديد وخاب أثرا لجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو ضبطه حال ارتكابه جريمته، وطلبت من محكمة جناح شبين القناطر الجزئية محاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٢٧٥ و ٢٧٨ من قانون العقوبات .

سمعت المحكمة هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٥ عملا بالمواد السابقة بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والتفاد . استأنف المتهم هذا الحكم في ثاني يوم صدوره . ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة

استئنافية نظرت الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٥ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٥ وقدم تقريرا بأسباب هذا الطعن في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .
وحيث إن الوجه الأول مبناه أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بيانا كافيا لأن الأقوال بشأنها في التحقيقات وأمام المحكمة جاءت متضاربة متناقضة .
وقد جاءت أسباب الحكم عامة غير معينة للواقعة فيكون الحكم معيبا وله أثره أيضا في الإخلال بحق دفاع الطاعن لعدم استطاعته أن يحدد دفاعه تبعا لعدم تحديد الواقعة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أتى على الواقعة بتفصيل واف ، فقد أشار إلى أقوال الشهود الذين رأوا الطاعن ويجانبه السبائك التي شرع في سرقتها وإلى اعترافه لبعضهم بجريمته هذه . ثم استخلص الحكم من ذلك اقتناع المحكمة بصحة الواقعة ، واستطرد إلى ذكر المعاينة الدالة على أنه كان في ميسور الطاعن إتمام الجريمة لو لم يضبط أثناء الشروع في ارتكابها ، وإذن يكون ما زعمه الطاعن من عدم بيان الواقعة وتحديداتها غير صحيح . ومن ثم يكون وجه الطعن في غير محله .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الاختلاس المسند إلى الطاعن واقع في مكان مسور مع أنه لا بد لتوفر الاختلاس المعاقب عليه قانونا من حصول فعل تنعدم به حيازة مصلحة السكة الحديدية المجنى عليها للسبائك موضوع التهمة وتصبح هذه السبائك في قبضة الطاعن ، وهذا غير حاصل في هذه القضية .
أما إذا قيل إن الاختلاس مستتج من الحالة التي وجد عليها الطاعن فإن المحكمة

لم تبن كيفية وقوع الحادثة ، فضلا عن أن نقل السبائك كان من مكان إلى مكان داخل ورش العناير فلا يعتبر نقلا مكونا للاختلاس لأنها لم تخرج من حيازة المجني عليها . على أن هذا النقل إذا لحقه العدول عن إتمام السرقة فانه لا يكون شروعا فيها بل هو مجرد عمل تحضيرى يستلزم أعمالا أخرى حتى يعتبر شروعا فى سرقة .

وحيث إن الواقع هو أن ما حصل من الطاعن لم يكن مجرد نقل للسبائك المضبوطة من جهة إلى أخرى داخل الورشة ، بل إن هذا النقل حسبما أثبتته الحكم المطعون فيه قد صاحبه ملابسات دلت بها محكمة الموضوع على أن غرض الطاعن من نقله هذه السبائك إنما كان بقصد سرقتها ، فقد استمد الحكم توافر أركان الشروع فى السرقة من وجود الطاعن بالورشة بعد نهاية الوقت المحدد للعمل واختفائه عند ما أبصره العسكرى الذى ألقى القبض عليه ومن ضبط السبائك بجانبه وسهولة إلقائها خلف السور لإتمام اختلاسها . فظاهر أن هذه الوقائع لم تكن مجرد أعمال تحضيرية بل هى أفعال مؤدية مباشرة وفى الحال إلى تنفيذ جريمة السرقة وبها تتوافر أركان الشروع ما دام الثابت فى الحكم المطعون فيه أن نية السرقة كانت متوفرة لدى الطاعن . وفضلا عن هذا فانه لا يشترط فى تحقق جريمة الشروع أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية ، بل قد يتوفر الشروع فى السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئا مما أراد سرقته . وإذن يكون التطبيق القانونى على الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه قد جاء صحيحا ووجه الطعن فى غير محله .

(٤ ٢ ٨)

القضية رقم ٣٩٣ سنة ٦ القضائية

تفتيش . ضور البوليس على سلة فى الطريق العام . تفتيشها لا يعد تفتيشا بالمعنى القانونى . وجود مخدر فى هذه السلة . معاقبة صاحبها على إحراز الحشيش الموجود بها .

إن بحث البوليس فى محتويات سلة بعد سقوطها فى الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى يريده القانون ، وإنما هو ضرب من ضروب التعزى عن مالكمها .

عنه يهتدى إلى معرفته بشيء من محتوياتها ولا جناح عليه في ذلك . فإذا هو وجد في هذه السلة مخدرا (حشيشا) وأدانت المحكمة صاحب هذه السلة في تهمة إحرار الحشيش الموجود بها كان حكمها في محله .

(٤٢٩)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٦ القضائية

مواد مخدرة :

(١) القصد الجنائي في جريمة إحرارها . متى يتحقق ؟

(ب) كمية المخدر . لاهبة بها في توقيع العقوبة . (المادتان ٢ و ٣ من قانون المواد المخدرة)

١ — إن القصد الجنائي في جريمة إحرار الجواهر المخدرة هو علم الشخص بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المحظور إحرارها . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تقدم لمركز البوليس وقدم للضابط قطعة من الحشيش معترفا بأنه أحرزها ، وأنه فعل ذلك رغبة منه في القبض عليه وحبسه لخلاف عائلي بينه وبين أخيه . فالقصد الجنائي يكون متوافرا في هذه الحالة . ولا يلتفت إلى الباعث على ارتكاب الجريمة ، وهو غرض الطاعن من الوصول إلى الحبس .

٢ — العقوبة واجبة على محرز المادة المخدرة مهما كانت الكمية التي يحرزها ضئيلة ، إذ القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة .

جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٣٠)

القضية رقم ٢١٤١ سنة ٥ القضائية

(١) حكم . تسببه . سبب الجريمة . ذكره فى الحكم ليس واجبا .

(المادتان ١٠٣ و ١٤٩ مرافعات و ١٤٩ تحقيق جنائيات)

(ب) قتل . ظرف التردد . ظرف سبق الإصرار . ثبوت أى الظرفين . كفايته لتطبيق
المادة ١٩٤ ع .

- ١ - إن سبب الجريمة ليس من أركانها ولا من عناصرها الواجب إثباتها
فى الحكم ، فسواء أصح ما قرره الحكم من إرجاع سبب الجريمة المنظورة إلى جريمة
أخرى سبق وقوعها من زمن أم لم يصح فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق إلى
ذكر السبب الصحيح مادام قد اشتمل على البيان الكافى للواقعة المستوجبة للعقاب .
- ٢ - ثبوت ظرف التردد يكفى وحده لتطبيق حكم المادة ١٩٤ من
قانون العقوبات . فإذا كان فى الوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على أن المتهمين ارتكبوا
الجريمة التى اقترفوها مع التردد فإن استبعاد الظروف الدالة على سبق الإصرار
من ذلك الحكم لا يؤثر فى سلامته .

(٤٣١)

القضية رقم ٢١٤٣ سنة ٥ القضائية

تزوير . الإثبات فى دعاوى التزوير . سلطة القاضى الجنائى فى هذا الصدد . التحدى بقضاء النقص
المدنى . لا يجدى .

إن القانون الجنائى لم يحدد طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزوير فالقاضى
الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . ولا يجدى فى هذا الصدد
التحدى بقضاء النقص المدنى الذى جرى بأن المتعاقد الذى ينكر التوقيع بالختم مع

الاعتراف بصحة بصمته يجب عليه هو — للتوصل مما تثبت عليه الورقة — أن يبين كيف وصل ختمه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها التوقيع .

(٤٣٢)

القضية رقم ٥٦٨ سنة ٦ القضائية

شهادة الزور . من جرائم الجلسة . وجوب الحكم فيها في نفس الجلسة . حق المحكمة في رفع الدعوى عنها من تلقاء نفسها . (المادة ٢٣٧ تحقيق)

جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع في الجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقا للمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات في نفس الجلسة . فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العمومية .

(٤٣٣)

القضية رقم ٦٨٠ سنة ٦ القضائية

(أ) ورقة التكليف بالحضور . البيانات الواجب توافرها فيها . (المادتان ١٣٠ و ١٥٨ تحقيق)
(ب) حكم . بيان الواقعة فيه . مصادر هذا البيان . (المادة ١٤٩ تحقيق)
(ج) إقراض قود بفوائد ربوية تزيد على الحد المقرر قانونا . استنباط هذه الجريمة من عقود إيجار الأعيان التي ارتبها المقرض . موضوعي . (المادة ٢٩٤ المكررة ع)

١ — إن كل ما يوجب القانون في ورقة تكليف المتهم بالحضور هو بيان موضوع التهمة والنص القاضي بالعقوبة . فيكفي في صيغة اتهام شخص بإقراض مبالغ بفوائد تزيد على الحد المقرر قانونا أن تذكر النيابة في تلك الورقة أنه في مدى زمن كذا تعامل بالربا الفاحش مع الأشخاص الذين تبين أسماءهم وأنه بذلك مستحق لأن يعامل بمقتضى المادة ٢٩٤ ع .

٢ — إن من وظيفة محكمة الموضوع أن تبين في حكمها وقائع التهمة المجللة في الوصف المعلن من النيابة وأن تستقي هذا البيان من التحقيقات وأقوال الشهود ،

٣ — إذا تحرت محكمة الموضوع حقيقة عقود إجارة الأعيان التي ارتتها المقرض إلى المقرضين فاستبان أن هذه العقود لم تكن إلا ستارا لربا فاحش تقاضاه المقرض من مدينه فذلك مما يدخل في سلطانها ولا معقب لمحكمة النقض على رأيها في ذلك .

جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك .
وعبد الفتاح السيد بك وعمود سامى بك .

(٤٣٤)

القضية رقم ٦١٤ سنة ٦ القضائية

تعويض . القضاء بالتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وعن جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى .
هذه الجريمة نتيجة للجريمة الأولى . لا خطأ .
(المادة ١٧٣ تحقيق)
إذا قضت المحكمة للدعية بالحق المدنى بتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وهى شروع المتهم وآخرين فى سرقة منزلها وعن تعديهم عليها عند ضبطها المتهم متلبسا بجريمته فلا خطأ فى قضائها بالتعويض عن التعدى ، وإن لم ترفع به الدعوى العمومية ، لأنه كان نتيجة للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(٤٣٥)

القضية رقم ٦٢٠ سنة ٦ القضائية

(١) تسميم . نية القتل . وجوب توافرها . عدم إبرازها فى الحكم . نقض .
(ب) طلب جوهرى من الدفاع . طلب استدعاء الطبيب الشرعى . إغفال الحكم له . قصور فى الأسباب موجب للنقض .

١ — إن جريمة القتل بالتسميم هى بجريمة القتل بأى وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجانى كان فى عمله متويا القضاء على حياة المجنى عليه ، فاذا سكت الحكم عن إبراز هذه النية كان مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه .

٢ — إغفال الرد على طلب جوهرى يقسم لمحكمة الموضوع يعيب الحكم ويوجب نقضه . فاذا طلب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ابتغاء معرفة مبدأ ظهور أعراض التسمم على المجنى عليه ، للتحقق مما إذا كان الطعام الذى تناوله من يد المتهم هو الذى سبب له التسمم أو أن ما تناوله قبل ذلك من الطعام هو الذى سببه ، ولم تقل محكمة الموضوع كليتها في هذا الطلب ، فان حكمها يكون قاصر الأسباب متعينا نقضه .

جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك .
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٣٦)

القضية رقم ٤٦ سنة ٦ القضائية

(أ) معارضة . حكم اعتبارها كأن لم تكن . عدم علم المعارض بهذا الحكم قهرا عنه . تقريره بالطعن .
فيه بطريق النقض بعد الميعاد القانونى . متى يقبل ؟

(ب) معارضة . عدم حضور المتهم فى اليوم المحدد لنظر معارضته لسبب خارج عن إرادته . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . لا يصح . (المادتان ١٣٣ و ١٦٣ تحقيق) .

١ — متى ثبت أن الطاعن لم يكن فى وسعه أن يعلم بصدور حكم اعتبار المعارضة المقدمة منه كأن لم تكن حتى يوم القبض عليه لتنفيذ الحكم فانه يكون غير مقيد بالميعاد القانونى للطعن فى هذا الحكم . فاذا هو قتر بالطعن فيه يجزئ علمه بصدوره وقدم أسباب الطعن بعد ثلاثة أيام من تقريره بالطعن كان طعنه مقبولا شكلا .

٢ — إذا ثبت أن عدم حضور المتهم فى اليوم الذى كان محتدا لنظر معارضته كان لسبب خارج عن إرادته وهو وجوده فى السجن فالحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن فى غير محله ويتعين نقضه .

(٤٣٧)

القضية رقم ٥٢ سنة ٦ القضائية

(١) تحقيق . تقديم الدعوى للحكمة . تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه النيابة جريمة ما . حق النيابة في ذلك . حق المحكمة في ضم هذه التحقيقات إلى التحقيقات الأولى .
(ب) تغيير وصف التهمة . جناية بظروف مخففة . إحالتها على القاضي الجزئي . وجوب السير فيها طبقاً للإجراءات الخاصة بالجنح . حق القاضي الجزئي في تغيير وصف التهمة في هذه الجناية بغير رجوع إلى قاضي الإحالة .

(ج) نصب . أركان هذه الجريمة . متى تتوافر ؟

(د) اشتراك . استنتاج محكمة الموضوع اشتراك المتهم في الجريمة . متى لا تدخل محكمة النقض ؟

١ — للنيابة بعد تقديم الدعوى للحكمة — بل من واجبها — تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة؛ وللمحكمة أن تضم تلك التحقيقات إلى التحقيقات الأولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه لمصلحته .

٢ — متى أحيلت الدعوى من قاضي الإحالة إلى القاضي الجزئي وجب على هذا الأخير أن يسير فيها طبقاً للإجراءات الواردة في قانون تحقيق الجنايات الخاصة بالجنح، فيصح له تغيير وصف التهمة المقدمة إليه أو أحد ملحقاتها بغير رجوع في ذلك إلى قاضي الإحالة .

٣ — يكفي لتكوين جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذي يريد سلب مال الغير باسم كاذب يتوصل به إلى تحقيق غرضه دون حاجة إلى الاستعانة على إتمام جريمته بأساليب احتيالية أخرى .

٤ — إذا استنتجت محكمة الموضوع اشتراك المتهم في التزوير استنتاجاً سليماً من وقائع مؤدية إليه فلا تدخل لمحكمة النقض في ذلك .

جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٣٨)

القضية رقم ٣٥٨ سنة ٦ القضائية

وصف التهمة . حق قاضى الموضوع فى تغيير وصف التهمة . حده . (المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)
على قاضى الموضوع أن يبحث الوقائع المطروحة أمامه من جميع نواحيها وأن
يقضى فيما يثبت لديه منها ولو كان هذا الثابت يستلزم وصف التهمة بوصف آخر
غير ما أعطى لها فى صيغة الاتهام أو تطبيق مادة قانونية أخرى خلاف المادة التى
طلب الاتهام معاقبة المتهم بموجبها . فليس له إذن أن يقضى بالبراءة فى دعوى
قدمت له بوصف معين إلا بعد تقليب وقائعها على جميع الوجوه القانونية والتحقق
من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا
للعقاب . وذلك مع مراعاة حقوق الدفاع من حيث عدم الخروج عن الوقائع
المعروضة ومن حيث وجوب لفت نظر الدفاع إلى ما يراه من وصف جديد .
فاذا رفعت الدعوى على المتهم بوصف أنه ارتكب جريمة التزوير فى محرر عرقى
وأنه توصل إلى الاستيلاء على مخالصة من المجنى عليه باستعماله طرقا احتيالية الخ ،
أورأت المحكمة أن الوقائع المسندة إلى المتهم لا تفيد التزوير ولا النصب ، ولكنها
على فرض صحتها تفيد الحصول على مخالصة من المجنى عليه بطريق التهديد المعاقب
عليه قانونا ، وجب على المحكمة فى هذه الحالة أن تقضى فى الدعوى على هذا الوصف
الأخير مع عدم الإخلال بحقوق الدفاع .

(٤٣٩)

القضية رقم ٧٢٠ سنة ٦ القضائية

تزوير . ركن الضرر . متى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ ع)
ليس من الضروري لتوفر ركن الضرر فى جريمة التزوير أن يقع الضرر مباشرة
على من أسندت إليه الورقة المزورة ، بل يكفى لذلك وقوع الضرر على أى شخص
آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه .

جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٤٠)

القضية رقم ٣٦٥ سنة ٦ القضائية

متهم . تقدير حاله العقلية . موضوعى . حدة سلطة محكمة الموضوع فى ذلك .
تقدير حالة المتهم العقلية من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع
بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين فى حكمها الأسباب التى تبني عليها
قضاءها فى هذه المسألة بياناً كافياً لا إجمال فيه . فإذا طلب الدفاع إلى المحكمة أن
تحيل المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية واستعرض الوقائع
التي استدلت بها على خبل عقل المتهم فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة " إنه تبين
لها من التحقيق ومن مناقشة المتهم أن قواه العقلية سليمة " كان حكمها معيباً
لأنها لم سببه .

(٤٤١)

القضية رقم ٧٨٨ سنة ٦ القضائية

ردّ القضاة . مجرد حضور القاضى إحدى جلسات القضية . لا يعتبر إبداء رأى فيها . لا يمنع من
الفصل فى دعوى أخرى متفرعة عنها . الدفع بذلك . ليس من النظام العام . (المادة ٣٠٩ مرافعات)
مجرد حضور القاضى فى إحدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يدل
قطعا على أنه أبدى رأيا فيها يمنع من القضاء فى دعوى أخرى متفرعة عنها . فإذا
حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة
سند ادعى بترويجه فذلك لا يمنع من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالترويجه . على
أنه إذا كان المتهم لم يعترض أمام محكمة الموضوع على اشتراك هذا القاضى فى الفصل
فى الدعوى ولم يردّه طبقاً للقانون ، إذا كان لديه وجه لذلك ، وكان الثابت فوق هذا
أن محامى المتهم قرر أنه ليس لديه أى اعتراض على أن ينظر هذا القاضى القضية ،

فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة النقض مباشرة بدعوى أن هذه المسألة هي من النظام العام ، إذ أن له قانونا أن يقبل قضاء القاضى مهما كان قد أبدى من رأى فى الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام .

(٤٤٢)

القضية رقم ٧٩٤ سنة ٦ القضائية

تقليد ضرب المسكوكات :

(١) الإعفاء المنصوص عنه فى المادة ١٧٣ . منطه .

(ب) الاعتراف فى هذا الصدد . العدول عنه . لا أثر له متى أنتج الاعتراف ثمرته .

(المواد ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٣ ع)

١ — إن المادة ١٧٣ عقوبات نصت على أن الأشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة فى المادتين ١٧٠ و ١٧٢ ع يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم ، أو سهلوا القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع فى البحث المذكور . والفصل فى أمر تسهيل القبض المشار إليه بآخر المادة المتقدمة الذكر هو من خصائص قاضى الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق .

٢ — إذا عدل المعترف عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقى المجرمين فهذا العدول لا تأثير له ، إذ ليس من مستلزمات الاعتراف فى مثل هذه الحالة أن يصير عليه المعترف إلى النهاية بل يكفى أن ينتج ثمرته وهى تسهيل القبض على باقى الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .

(٤٤٣)

القضية رقم ٨٠٢ سنة ٦ القضائية

استئناف . ميعاده . القوة القاهرة مانعة من سريان مدته . (المادة ١٧٧ تحقيق)

القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانونا . فيقبل شكلا للاستئناف المرفوع بعد الميعاد القانونى متى ثبت أن المستأنف كان مسجوناً وأن قوة

قاهرة خارجة عن إرادته منعتة من الحضور للحكمة في اليوم الذي حدد لنظر معارضته ومن العلم بصدور حكم فيها فلم يتمكن من استئنافه في الميعاد القانوني .

جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤ ٤ ٤)

القضية رقم ٢١٤٦ سنة ٥ القضائية

(١) قذف . حق القاذف في إثبات صحة ما قذف به . جواز الإثبات بكل الطرق . قرار إدارى .

الطعن عليه . تقدير المطاعن الموجهة إليه . حق المحكمة في مناقشة هذا القرار توصلا للتثبت

بما طعن به عليه مطلق . (المادة ١٦٠ ع المعدلة بالمرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥) .

(ب) شهادة . تأسيس الحكم على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم يسمع . لا يجوز .

١ — إن القانون لم يقيد حق القاذف في إثبات ما قذف به بأى قيد ،

بل هو يبيح له إثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية . واتخاذ أى قرار إدارى .

في أمر معين لا يمنع من إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه

قصد به المحاباة وخدمة الأشخاص . وليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات

في قضايا القذف بأن تأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التى قد تدلى بها الجهة التى

أصدرت تلك القرارات .

٢ — لا يصح للمحكمة أن تؤسس حكمها على شهادة منقولة عن شخص

مجهول لم تسمع أقواله .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية حفى محمود بك بأنه في المدة بين ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

إلى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٤ الموافق ٢٣ رجب سنة ١٣٥٢ و ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٢

بمدينة القاهرة ألف مقالات نشرها تباعا في جريدة السياسة اليومية التى هو رئيس

تحريرها والتى طبعت ووزعت على الجمهور، وفي هذه المقالات :

(أولاً) أهان وسب هيئة نظامية وهي مجلس الوزراء الحالي بأن نسب إليه كذبا وبسوء نية وابتغاء التشهير أنه يتستر على تصرفات مخالفة للقانون وقعت من بعض الموظفين، وأنه يحارب من يسعى في كشف هذه التصرفات، وأنه فيما يأمر بتأليفه من لجان لتحقيق بعض المسائل لا يقصد إظهار حقيقته، وإنما يبغي إشباع غايات شخصية وسياسية، وأن عهده سيئ غاية السوء والخزيات فيه مقيدة بأغلال تأبأها أبسط مبادئ العدل والقانون .

(ثانياً) تقد علنا أعمال الوزارة وتجاوز في ذلك حد النقد المباح باستعمال عبارات مؤذية وبذيئة كوصفه إياها بأنها لا تقدر كرامة الحكم ولا مصلحة مصر، ونعته الوزراء بالقدارة والاحتقار إلى غير ذلك من العبارات اللاذمة .

(ثالثاً) قذف موظفاً عمومياً هو حضرة وزير الأشغال بسبب أداء وظيفته بأن أسند إليه كذبا وبسوء نية وابتغاء التشهير أمورا لو صحت لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وهي أنه لغرض غير مصلحة الدولة قد خالف الأصول الموضوعة للناقصات العامة وقرر شراء أدوات وآلات كهربائية بلا مناقصة بمبلغ كبير من مقال معروف محدود، ثم رأى أخيراً تصحيحاً لمركزه أن يستطلع رأى وزارة المالية ولكنها لم توافقه على هذا الإجراء، وأنه أيضاً أدلى في مجلس النواب ببيان عن خطوط الكهرباء في محطات الصرف والطلببات كله بخافة وسفسطة مكشوفة ومغالطات أراد بها خداع الجمهور .

(رابعاً) قذف موظفاً عمومياً هو حضرة وزير الزراعة وذلك بسبب أداء وظيفته بأن أسند إليه كذبا وبسوء نية وابتغاء التشهير أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه، إذ نسب إليه الاستفادة من منصبه كوزير في عدم دفع الأموال الأميرية المتأخرة قبله منذ ثلاث سنوات وفي الاستئثار بنفسه بمنتجات وزارته بثمن بخس وحرمان الجمهور من هذه المنتجات ومحاربة بعض الأفراد في شراء صفقة قطن من الوزارة وإيثاره على غيره إضراراً بمصلحة الدولة .

(خامساً) قذف وسب : (١) موظفا عموميا هو حضرة
 وزير المواصلات حالا والأشغال سابقا بسبب أداء وظيفته ، و (٢) حضرة
 صاحب السعادة محمد أحمد عبود باشا بأن أسند إليهما كذبا وبسوء نية وابتغاء
 التشهير أمورا تضمنت الخدش بشرفيهما واعتبارهما ، ووقائع لو كانت صادقة
 لأوجبت عقابهما قانونا واحتقارهما عند أهل وطنهما إذ رماهما بعدم النزاهة ،
 ونسب إلى أولهما أنه استفاد من منصبه وأسرار وظيفته كوزير للمواصلات في شراء
 أرض له ولأهله بجهة المعادي المزعم كهربة الخط الحديدي الموصل إليها من
 القاهرة ، وأن بينه وبين الثاني علاقات مريبة وغير نزيهة ، وأنه بحكم هذه العلاقات
 تصرف في مصلحة الثاني تصرفات ياباها القانون ولا تتفق مع المصلحة العامة الموكول
 إليه المحافظة عليها وتكشف عن هوى ومحابة وأغراض . وذلك بصدد العطاءات
 والمقاولات والأعمال التي قدمت إليه والتي من واجبه الإشراف عليها وقت أن كان
 وزيرا للأشغال بشأن شركة السيارات العمومية المصرية (ثورنيكروفت) ومحطات
 الصرف والطلمبات وتعليق خزان أسوان وقناطر نجع حمادى وخزان جبل الأولياء
 وحفر وتطهير بعض الترع العمومية ، كما نسب إلى ثانيهما أنه استغل علاقته وصلته
 بالأول في الاستفادة من أموال الدولة بغير حق في عدة مناسبات . من ذلك أخذه
 مبلغ خمسة وسبعين ألفا من الجنيحات تعويضا عما أدعاه من خسارة موهومة ،
 وأخذه سمسة في عملية توريد الحدايد اللازمة لقناطر نجع حمادى . كما استفاد
 في عقد اتفاقات مع المقاولين المتقدمين لمشروع تعليق خزان أسوان فائدة بعيدة عن
 الذمة والنزاهة ، وأنه جرى على التأثير في رجال الأعمال خارج القطر بتلك الصلة
 ليشاركوه معهم فيما يقومون به في مصر من مقاولات ومشروعات عامة كمشروع جبل
 الأولياء وليقاسمهم فيما يعود به ذلك عليهم من أموال . وطلبت محاكمته بالمواد
 ١٤٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٦ مكررة و ١٦٧/٣-٤ و ١٦٨ و ٢٦١ و ٢٦٢/٣-١
 و ٢٦٥/٣-١ و ٢٦٦/٢ من قانون العقوبات .

وإن النيابة العمومية اتهمت المتهم المذكور أيضا بأنه في ١١ و ١٣ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ الموافق ٢٦ و ٢٨ شوال و ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٥٢ بمدينة القاهرة :
 (أولا) أهان وسب هيئة نظامية هي مجلس الوزراء الحال وقذف
 وسب موظفين عموميين هم حضرات أصحاب الدولة والسعادة
 رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية و وزير المواصلات
 و وزير الأشغال بسبب أداء وظائفهم . وكان ذلك كله علنيا
 بأن ألف مقالات ونشرها في جريدة السياسة اليومية التي هو رئيس تحريرها . منها
 مقال بالعدد رقم ٣٣٤٣ تحت عنوان " نزاهة الحكم " رمى فيه الوزارة بالضعف
 وقلة الخزم والمحاسبة والأغراض وعدم النزاهة ومحاولة التستر على تصرفات مريبة
 نسبت إلى بعض الأشخاص ، ونعت فيه حضرة صاحب الدولة
 بالضعف والسهولة والتراخي وعدم الجدارة بتولى منصب الوزارة مما يتضمن خدشا
 للشرف والاعتبار ، وأسند كذبا وبسوء نية إليه وإلى حضرة صاحب السعادة
 أمورا لو كانت صادقة لأوجب احتقارهما عند أهل وطنهما وهي
 استغلالهما نفوذ منصبهما في شراء أرض وإصلاحها لاستثمارها . كما أسند كذبا
 وبسوء نية إلى حضرة صاحب السعادة ما لو صح لأوجب احتقاره
 . وهو أنه مستضعف في وزارته وكتب ثلاثة قرارات أو يزيد بنقل موظف بسيط
 وكان نصيب هذه القرارات أن أهدرها وكيل الوزارة . ومنها مقال بالعدد رقم ٣٣٤٦
 بعنوان " في وزارة الأشغال " أسند فيه أيضا كذبا وبسوء نية إلى حضرة
 صاحب السعادة وزير الأشغال أنه نزولا على رغبة الملحق التجارى
 بدار المندوب السامى البريطانى سيلغى مناقصة توريد الحديد المصنوع اللازم
 لمبنى مستشفى فؤاد الأول الحديد وذلك بعد أن تمت إجراءاتها وفتحت ظروف
 العطاءات فيها وأنه سيعيد الإعلان من جديد مع إرجاء الأجل ليتمكن أصحاب
 المصانع في الخارج من الاشتراك في المناقصة .

(ثانيا) نقد عملا من أعمال الوزارة وتجاوز في ذلك حد النقد المباح باستعمال عبارات مؤذية وبذيئة بأن ألف مقالا ونشره بالعدد رقم ٣٣٥٧ الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ من جريدة السياسة اليومية التي هو رئيس تحريرها تحت عنوان "العهد الحاضر" وصفه بأنه عهد فتن وفساد ويحمل في طياته جرائم الفناء إلى غير ذلك من العبارات اللاذمة .

وطلبت محاكمته بالمواد ١٤٨ و ١٥٦ و ١٦٠ و ١٦٦ مكررة و ١٦٨ و ٢٦١ و ٢/٢٦٢ و ١/٢٦٥ و ٢/٢٦٦ من قانون العقوبات .

وآدعى حضرة بحق مدنى قدره قرش صاغ وطلب الحكم به .
وآدعى حضرة بحق مدنى قدره خمسة آلاف جنيه ضد المتهم
وحضرة محمود عبد الرازق باشا بصفته مسئولاً عن حقوق مدنية بالتضامن بينهما
كما آدعى حضرة أحمد عبود باشا بحق مدنى قدره عشرة آلاف جنيه ضد المتهم .
ولدى نظر هاتين الدعويين أمام محكمة جنايات مصر طلب الدفاع ضم ملفات
بعض الأوراق الميينة تفصيلا بحضور الجلسة ، وطلب أيضا سماع شهود ذكر أسمائهم .
ويجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ قررت المحكمة المذكورة بضم الدعويين إلى
بعضهما ونظرهما معا .

وبعد أن أخذت المحكمة في نظر الدعوى طلب الدفاع سماع شهادة شهود آخرين
ذكرهم عن معلوماتهم في وقائع القذف الواردة بوصف التهمة وأخذت المحكمة
في سماع أقوالهم . وأثناء ذلك طلب الدفاع عن المتهم سماع جميع الشهود الذين طلب
سماعهم ، واعتبار السب والقذف مرتبطين ومتصلين اتصالا وثيقا ، وأن يباح الإثبات
بسماع جميع الشهود . فقررت المحكمة السير في سماع الشهود الذين رأت سماعهم ثم
قررت بعد ذلك إيقاف السير في الدعوى حتى يفصل في طلب الرد الذى قرر به المتهم .
ولما قضى برفض طلب الرد استأنفت المحكمة المذكورة السير في الدعوى .
وقد تمسك الدفاع أمامها بسماع جميع الشهود الذين أعلنهم بصرف النظر عن

التفريق القانوني بين ما صرح القانون بإثباته أو نفيه لأن المحكمة ليست مقيدة بقرارها السابق القاضي بسماع الشهود عن وقائع القذف الواردة بوصف التهمة . وتمسكت النيابة والحاضرون عن المدّعين بالحقوق المدنية بتنفيذ القرار السابق ، فقررت المحكمة المذكورة أن هذا القرار صدر صحيحا من هيئة مختصة وعن الوقائع التي يصح إثباتها فلا يجوز العدول عنه ، غير أنها صرحت بأنه لا مانع من سماع شهود آخرين إذا اتضح لها أن شهادتهم تتناول الوقائع السابق التصريح بجواز إثباتها . وبعد ذلك سارت المحكمة في نظر الدعوى على الوجه المبين بالتفصيل بمحضر الجلسة وقد سمعت المرافعة وأتمت نظرها . وبجلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ قضت المحكمة المشار إليها عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات حضوريا ببراءة حفنى محمود بك مما أسند إليه وبرفض الدعاوى المدنية الموجهة قبله والدعوى المدنية الموجهة قبل محمود عبد الرازق باشا المسئول مدنيا وألزمت كل مدّع بمصاريف دعواه .

فطن حضره رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق النقض في ٦ يونيه سنة ١٩٣٥ وطعن فيه حضره محمد أحمد عبود باشا في أول يونيه سنة ١٩٣٥ كما طعن فيه بهذا الطريق حضره على المتزلاوى بك في ٣ منه وكذلك حضره الأستاذ أحمد رشدى أفندى المحامى بصفته وكلا عن حضره إبراهيم فهمى كريم باشا في ٣ منه . وقدم حضره الأستاذ مرقس فهمى أفندى المحامى عن حضره محمد أحمد عبود باشا تقريرا بأوجه الطعن في أول يونيه سنة ١٩٣٥ . وقدم حضره الأستاذ أحمد رشدى أفندى المحامى عن حضره إبراهيم فهمى كريم باشا تقريرا بعدم ختم الحكم في الميعاد في ٣ يونيه سنة ١٩٣٥ ودعمه بشهادة من قلم الكتاب بذلك . وقدم حضره الأستاذ وهيب دوس بك المحامى عن حضره على بك المتزلاوى تقريرا بعدم ختم الحكم في الميعاد أيضا في ٤ يونيه سنة ١٩٣٥ ودعمه بشهادة من قلم الكتاب بذلك . وقدم حضره رئيس نيابة مصر تقريرا بعدم ختم الحكم في الميعاد القانوني في ٦ يونيه سنة ١٩٣٥ ودعمه بشهادة من قلم الكتاب بذلك .

وبجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قرر محامى الطاعن الثالث "محمد أحمد عبود باشا" بتنازله عن الطعن للأسباب التى ذكرها والمدونة بمحضر الجلسة . فقضت هذه المحكمة فى هذه الجلسة بقبول تنازل محمد أحمد عبود باشا عن طعنه وألزمته بمصاريف دعواه المدنية وقررت بتأجيل القضية لجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ ورخصت لباقي الطاعنين بتقديم أسباب طعونهم فى ظرف عشرة أيام من اليوم التالى لتاريخ هذه الجلسة ، فلم تقدم النيابة تقريرا بأسباب طعنها ، وقدم حضرة الأستاذ أحمد رشدى أفندى المحامى عن إبراهيم فهمى كريم باشا تقريرا بالأسباب فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ كما قدم حضرة الأستاذ وهيب دوس بك المحامى عن على بك المتزلاوى تقريرا بالأسباب فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥

وبعد أن أنهت هذه المحكمة سماع الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة أجلت النطق بالحكم لجلسة اليوم (٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦) .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعون المقدمة من النيابة العامة والمدعين بالحق المدنى حازت شكلها القانونى .

عن طعن النيابة العامة .

من حيث إن النيابة اقتصرت فى الطعن على الحكم على القول بأنه لم ينتج فى الميعاد القانونى بالرغم من منحها أجلا لتقديم ما يكون لديها من أسباب أخرى .
ومن حيث إن عدم ختم الحكم فى الميعاد لا يصلح وحده أن يكون سببا لنقض الحكم كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فيتعين الحكم برفض الطعن موضوعا .

عن طعن إبراهيم فهمى كريم باشا

من حيث إن محصل الوجه الثانى — الذى ترى المحكمة البدء بالكلام عليه لانصبابه على جميع وقائع القذف — أن الحكم ناقش المبررات التى تقدم بها الدفاع عن المدعين بالحق المدنى إسقاطا لحجة القاذف وهى : (أولا) أن الأعمال موضوع

القذف أعمال إضافية . (ثانيا) أن فيات أعمال المشروعات في العمليات الكبرى تكون كقاعدة عامة أرخص من نظيراتها في العمليات الصغرى . (ثالثا) أن هذه الأعمال كانت لها صفة الاستعجال . (رابعا) أن الاعتبارات الفنية لها المرتبة الأولى من الأهمية فيما يختص باتخاذ الأجهزة والآلات ، وأنها من صنع ونسق واحد فقط التغيير يجب أن تكون كذلك . (خامسا) أن لوزير الأشغال الحق في إضافة أعمال جديدة أو تنقيص الأعمال المقررة في العقد الأصلي بنسبة خمسة وعشرين في المائة . (سادسا) اعتماد وزارة المالية ومجلس الوزراء كل عملية منها . ناقش الحكم تلك المبررات من وجهتها الفنية والقانونية ونخرج من ذلك إلى القول بأنها مبررات غير صحيحة ، نخرج بمناقشته للناحية الفنية عن ولايته القضائية التي حدّدتها له القوانين ، ودلل بمناقشته الناحية القانونية على أنه أخطأ فهم هذه القوانين . ذلك لأن وقائع القذف تتعلق بتصرفات وزارة الأشغال في الأعمال الداخلية في اختصاصها وفي اختصاص مجلس الوزراء بحكم القانون ، وكلها بلا استثناء لا تدخل في اختصاص المحاكم الأهلية ولا يجوز لها أن تبحث فيها بأية حيلة من الحيل وبأى سبب يعرض ، لأن التصرف في أموال الدولة وإدارة شئونها المالية والإدارية بجميع أنواعها ومن كافة نواحيها إنما هو من حق واختصاص السلطة الإدارية . وكل أعمالها في دائرة هذا الاختصاص لها صفة محترمة ليس لأى سلطة أخرى أن تقدرها أو تعيد النظر في شأنها أو تناقش في صلاحيتها أو تثير شكاً في نزاهتها . وقد نص الدستور المصرى أسوة بدساتير العالم على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة . وبهذا النص الصريح يدخل في اختصاص مجلس الوزراء كل ما هو مقرر بمقتضى القوانين للسلطات الإدارية بجميع أنواعها من إدارات منفذة إلى محاكم إدارية على اختلاف درجاتها إلى مجلس الدولة . ويخرج كل هذا من حدود السلطة القضائية فلا يجوز لها أن تنظر فيه . وقد عرضت جميع وقائع القذف على مجلس الوزراء وصدرت قرارات منه في شأنها ، بل إن المجلس هو الذى أمر بإجراء جميع المقاولات التى أسندها.

المتهم إلى وزير الأشغال على خلاف الواقع . وأمام هذه القرارات ، وقد صدرت من السلطة صاحبة الولاية ، أصبحت المحاكم الأهلية ممنوعة من التعرض لتلك الأعمال للنظر في أنها لم تكن لمصلحة الدولة ماليا واقتصاديا أو في أنها أبرمت عبثا بواجب السلطة أو السلطات المختلفة التي أمرت بإبرامها ، بل إن هذه الوقائع بذاتها قد عرضت على مجلس النواب وهو السلطة العليا التي لها وحدها أن تراقب تصرفات مجلس الوزراء بحكم الدستور، وأبدى عنها الوزير المختص بيانا، ولم يعترض المجلس على بيانه ، ولم يطلب المجلس مناقشته ولا استجوابه ولا اتهامه ، فلا يجوز لأى فرد بعد ذلك أن يطلب محاسبة الوزير أو محاسبة مجلس الوزراء على هذه التصرفات بذاتها ، ولا يجوز لمحكمة قضائية أن تبحث فيها من طريق أن المتهم بالقذف من حقه أن يقدم الدليل على صحة ما قذف به لأن في ذلك مخالفة للدستور الذى ينص على أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظيفتهم . وقد اعتمد الطاعن فى تقرير نظريته وهى ضرورة الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والإدارية على أقوال الشراح وعلى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

ومن حيث إنه يلوح من عبارة هذا الوجه أن الطاعن أقيم نظرية الفصل بين السلطات فى الدعوى الحالية بدون أى مبرر، لأن محكمة الموضوع لم توقف تنفيذ القرارات الإدارية التى كانت موضوع القذف ولم تؤوقها ، بل إن هذه القرارات نفذت بالفعل ولم يكن اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء بتنفيذها محل شك ، ولم يعرض شئ من ذلك على المحكمة ، ولكن موضوع الدعوى الحالية يقوم على أساس آخر هو حق كل فرد فى نقد أعمال الموظفين العموميين وقد تأيد هذا الحق الطبيعى بترخيص القانون لكل ناقد باثبات وقائع القذف التى ينسبها للموظفين . وليس فى ذلك أى معنى للتعدى على سلطة الموظفين أو على اختصاصهم . ومحكمة الموضوع إذ قضت على أساس أن القرارات موضوع القذف لم تلاحظ فيها المصلحة العامة ، وأن المبررات التى استند عليها الطاعن فى اتخاذ قراراته غير صحيحة ،

لم يتجاوز اختصاصها ، بل إنها طبقت القانون وهو يبيح للقاذف إثبات وقائع القذف تطبيقاً سليماً ، فلا يمنع قيام أى قرار إدارى فى أمر معين من إمكان إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة ، وأنه قصد به المحاباة وخدمة الأشخاص ، وأنه مخالف للقوانين . وليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات فى قضايا القذف بالأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التى تدلى بها الجهة التى أصدرت تلك القرارات لأن القانون لم يقيد حق القاذف فى الإثبات بأى قيد فيجوز له إثبات صحة وقائع القذف بكل الطرق القانونية .

ومن حيث إن الأسباب التى بنى عليها الوجه الأول من أوجه الطعن هى : (أولاً) أن الحكم أثبت وهو يتكلم عن محطة البوصيلى أن إبراهيم فهمى كريم باشا عند ما عرض عليه هذا الموضوع أمر بإزالة المحطة بأكملها بما فى ذلك المباني ، كما أمر بكهربتها . وقد ترتب على ذلك أن زادت النفقات وأزيلت المباني بلا مبرر وبعثت الماكينات مع أن المباني لم تهدم والماكينات لم تبعثر ، وكان وجود المباني واستعمال الماكينات القائمة من المبررات التى دعت كريم باشا إلى تغيير محطة البوصيلى من ماكينات ديزل إلى ماكينات كهربائية . بل لقد أثبت الحكم نفسه ما يناقض هذه النتيجة إذ جاء فيه أن أعمال كهربية المحطة قدرت بمبلغ ستين ألف جنيه استبعد منها ثلاثة عشر ألف جنيه قيمة آلات حالية كما جاء فيه أن تكاليف المشروع بعد تعديله قدرت بمبلغ ٦٨٧٠٠ جنيه استنزل منها سبعة عشر ألف جنيه وأوضح بأن منها ثلاثة عشر ألف جنيه قيمة ماكينات حالية ستختلف وتستعمل فى مشروع مستعمرة طرة وأربعة آلاف جنيه قيمة طلمبتين مختلفتين ستستعملان فى مشروع محطة قوه . (ثانياً) أثبت الحكم وهو يتكلم عن تغذية المنصورة من الشبكة الكهربائية لشمال الدلتا أن ما تم من الإجراءات فى إعطاء هذه الصفقة إلى عبود باشا وشركة سيمينس إخوان يلتفت النظر ويشير الشكوك ، وأن التصرفات المتناهية فى الشذوذ وخصوصاً إلحاح وزارة الأشغال المتكرر فى فسخ العقد الذى تم بين بلدية المنصورة ومحل إخوان سولزر وقبولها أن تحمل محل هذا الأخير على أن تتحمل

كل ما يترتب على ذلك من الخسائر ثم إعطاء العمالية لعبود باشا وسيمينس إخوان
 بغير مناقصة لا يمكن أن يبررها إلا رغبة كريم باشا الملحة في نفع صديقه المقاول
 عبود باشا . ولقد أخذ الحكم بوجهة جريدة السياسة فقال إن قصر الشبكة
 الكهربائية على تحسين حالة الري والصرف في الوجه البحري دليله رأى لعثمان باشا محترم
 في ١٣ يناير سنة ١٩٣٠ ، ونسى الحكم في جانب هذا أن العطاآت عن الشبكة
 الكهربائية لم ترد إلا في أبريل سنة ١٩٣٠ وقبل عطاء سيمينس فيها في يونيو
 سنة ١٩٣٠ . وفي ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ أصدر كريم باشا باتفاقه مع رئيس الحكومة
 وزير الداخلية والمالية قرارا بتشكيل لجنة لدراسة مشروع تمويل البلاد التي ستمر
 منها الخطوط الكهربائية بالقوى الزائدة عن حاجة الري ، وكان صدور هذا القرار
 تنفيذا لسياسة جديدة بشأن استغلال هذه القوى . وتنفيذا لهذه السياسة أيضا طلبت
 إدارة البلديات تمويل كثير من البلديات بالنور من هذه الشبكة الكهربائية فيكون
 من الخطأ استناد الحكم على رأى عثمان محترم باشا . ومن الخطأ أيضا قول الحكم
 إن كريم باشا قبل من مقاولي الشبكة الكهربائية أن يجعلوا قبولهم كهربة محطة
 البوصيلي معلقا على إعطائهم عملية تغذية المنصورة من الشبكة الكهربائية مع علمه
 بأن إعطاء هذه العملية الأخيرة خارج عن اختصاصه لأن الذى تسجله الأوراق
 أن كريم باشا لم يقبل هذا الشرط بغير إجازة دولة صدق باشا ، وقد كان رئيسا
 للحكومة ووزيرا للمالية والداخلية . كذلك أخطأ الحكم في قوله إن محطة المحولات
 للمدينة بعد أن كانت نفقاتها في جميع التصميمات والكتب الرسمية وفي الطلب الذى
 أرسل لموافقة المالية لا يزيد عن سبعة آلاف جنيه ارتفعت قيمة الثمن بمجئ إسناد
 العملية إلى عبود باشا وسيمينس إخوان إلى أربعة عشر ألف جنيه . أخطأ الحكم
 في ذلك لأن مبلغ السبعة آلاف جنيه لم يرد ذكره إلا في مقايضة لحضرة طراف بك على
 في سنة ١٩٢٩ مع أنه جاء في هذه المقايضة نفسها أن هذا المبلغ هو لتكليف محطة
 قوتها ١٢٠٠ كيلوات . أما المحطة التي طلبت في سنة ١٩٣٢ فقوتها ٢٢٠٠ يلووات ،

وكان الاستهلاك في سنة ١٩٢٩ مقدرا بـ ١٧ مليون ومائة وسبعين ألف، فأصبح في سنة ١٩٣٢ مقدرا بـ ١٧ مليون وستمائة ألف كيلوات .

(ثالثا) ذكر الحكم عند الكلام على محطة صرف رقم ٧ أن سرعة عظيمة اتبعت في إعطاء هذه الصفقة إلى عبود باشا، ولا يبرر هذه السرعة إلا الرغبة في التعاقد مع عبود باشا، وأن ارتفاع قيمة مصاريف هذه المحطة من أربعة وخمسين ألف جنيه إلى واحد وستين ألف جنيه مع عدم حصول أى تغيير في المواصفات يدل بغير شك على أن عبود باشا كان لصلته الوثيقة بكرم باشا يعامل بكل سخاء على حساب الخزانة العامة وأن الأعمال كانت تسير في عهد كريم باشا على غير قاعدة وكان يسرع في إعطاء العمليات إلى عبود باشا قبل أن تتمحص وقبل أن يتفق نهائيا على قيمة تكاليفها . ومن الغريب أن يتعرض الحكم لمحطة صرف رقم ٧ وأن يسندها إلى كريم باشا مع أنها أسندت في أبريل سنة ١٩٣٣ بعد أن ترك كريم باشا وزارة الأشغال بأربعة أشهر . وقد قدم الدفاع لحكمة الجنايات بيانا لوزارة الأشغال قيل فيه عن محطة صرف رقم ٧ إنها تدخل ضمن برنامج أعمال الصرف المقررة في شمال الدلتا وإن الوزارة رأت الاكتفاء بإقامة الآلات اللازمة لصرف الأراضي المتزرعة فقط حتى لا تحرم من التمتع بوسائل الصرف الذي عم معظم أراضي شمال الدلتا المتزرعة منها والبور على أن تقام في المستقبل الآلات اللازمة لصرف الأراضي البور من باقى الزمام المقرر لها، وذلك بموافقة مجلس الوزراء في يولييه سنة ١٩٣٢ . وقد اتخذت الوزارة مثل هذا الإجراء في محطة الطلمبات بالقرب من أبي قير حيث أسندت عملية إنشاء محطة جديدة إضافية للصرف منها بدون مناقصة إلى شركة إخوان سولزر بمبلغ ٤٥٣٥٤ جنيتها بموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ وذلك عند ما عجزت المحطة القديمة عن القيام بمطالب الصرف في هذه المنطقة . وقد وافقت وزارة المالية على إسناد عمليات البوصيلي والمنصورة ورقم ٧ إلى المقاولين السالفى المذكور كل منهم فيما يخصه ، كما أن هذه العمليات أدخلت في ميزانية وزارة الأشغال التي عرضت على البرلمان ووافق عليها في حينها .

ومن حيث إن الوقائع التي يثيرها الطاعن في هذا الوجه لم تكن موضوع قذف من قبل حفى بك محمود "المدعى عليه الأول" إذ كل ما أسنده إلى الطاعن في هذا الشأن هو أنه أعطى هذه العمليات وغيرها إلى عبود باشا بدون مناقصة محاباة له . وقد أثبت الحكم هذه الواقعة ودل عليها بأدلة أخرى تؤدي إلى ما استخلصه منها ، ولم يكن تعرض محكمة الموضوع للوقائع التي يشكو منها الطاعن الآن إلا من قبيل التزيد في التدليل بما عثرت عليه في الأوراق الرسمية فلا مصلحة للطاعن في التمسك بما جاء في هذا الوجه . أما ما يدعيه من أن الحكم نسب إليه عملية صرف رقم ٧ مع أنها أسندت في أبريل سنة ١٩٣٣ بعد أن ترك هو وزارة الأشغال بأربعة شهور فلا قيمة له لأن الحكم أثبت أن أول خطاب أرسله كريم باشا إلى المالية يطلب إسناد هذه العملية إلى مقالول الخمس عشرة محطة الخاصة بالصرف بشمال الدلتا (عبود باشا) كان في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢ وأن مدير الميكانيكا والكهرباء تنفيذاً لأمر كريم باشا أخطر المقالول عبود باشا بإسناد العملية إليه في ١٣ يوليه سنة ١٩٣٣ وتلك السرعة لا يبررها إلا الرغبة في التعاقد مع عبود باشا خصوصاً إذا لوحظ أنه لم يتفق مع هذا الأخير على المدة التي سينهى فيها العمل إلا في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٣ حيث حدد له ثمانية عشر شهراً ابتداء من ١٢ يوليه سنة ١٩٣٣ ، وهذا الذي أثبتته الحكم يدل على أن الطاعن أعطى عملية صرف رقم ٧ إلى عبود باشا في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢ أى قبل أن يترك وزارة الأشغال خلافاً لما يدعيه .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الحكم أثبت أن نعت البيان الذي تلاه وزير الأشغال بالسفسطة والمغالطة تراه المحكمة وصفاً صحيحاً لا إسراف فيه مع أن الوقائع التي احتواها هذا البيان صحيحة من الأوراق المقدمة للمحكمة .

ومن حيث إنه فضلاً عن أن هذا الوجه خاص بتهمة أخرى وقعت على مجنى عليه آخر لا علاقة للطاعن بها ولا مصلحة له في التكلم عنها فإن ما يثيره بشأنها متعلق بتقدير الوقائع وهو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن الحكم وهو يبحث في التهمة الخاصة بتعليق خزان أسوان لم يعن يبحث مسألتين أساسيتين أو أنه لم يلتفت إليهما . أما المسألة الأولى فهي قول الحكم إن كريم باشا شهد لمحل باركنسون في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩ فلا يمكن أن يكون استبعاده عن تعليق خزان أسوان الثانية لعدم كفاءة هذا المحل إذ أن الشهادة السالفة الذكر لا تتناقى مع رأيه الذي قال به في شأن تعليق خزان أسوان الثانية . على أن الأمر لم يكن أمر شهادة عن كفاءة باركنسون إذ أن اختيار البيوت التي يصبح أن يكون لها شأن في تلك التعليق من شأن المهندس الاستشاري فيكون من الخطأ التأكيد بأن استبعاد باركنسون ما كان لعدم الكفاءة وإنما كان لإفساح الطريق لعبود باشا . أما المسألة الثانية فإن الدفاع عن الطاعن تمسك بحديث لدولة صدقي باشا ظهر في جريدة المقطم بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أوردته النيابة العامة في مذكرتها إلى المحكمة فلم تمن المحكمة به ولم تلتفت إليه بتاتا لتقول عنه كلمة يفهم منها أنها تقبله أو ترفضه .

ومن حيث إن الشق الأول من هذا الوجه غير صحيح لأن الحكم لم يهمل بحث دفاع الطاعن في مسألة كفاءة محل باركنسون وطريقة اختيار البيوت التي يصبح أن يعهد إليها تعليق خزان أسوان . فقد أثبت الحكم أن استبعاد محل باركنسون بحجة عدم الكفاءة لم يكن له ما يبرره لأنه ليس بصحيح أن السير ماكدونالد أساء الشهادة في حقه ، بل بالعكس ثابت من الكتاب القيم ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أنه أحسن الشهادة في كفاءته ومؤهلاته . أما ما ذكره بعد ذلك من أنه يرى عند المفاوضة الاتصال أولا بمحل توبهام جونس فلا يشعر مطلقا بعدم كفاءة المحل المذكور . وإذا صح لكريم باشا أن يفهم من ذلك ، وهو أمر بعيد الاحتمال ، أن المهندس الاستشاري لا يثق بمحل باركنسون فلا يصبح له أن ينسى ما سطره هو في خطابه المرسل للسالية بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩ في صدد مشروع جيل الأولياء إذ أنه شهد فيه مع المهندس الاستشاري فون لي وشركائه بكفاءة هذا المحل واستعداده للقيام بالأعمال الجسيمة . أما الشق الثاني من هذا الوجه فغير متيج لأن المحكمة سمعت شهادة

إسماعيل صدق باشا نفسه وأخذت بشهادته وهي ليست في مصلحة الطاعن كما ذكر الحكم .

ومن حيث إن محصل الوجه الخامس أن الحكم أثبت أن دفع مبلغ خمسة وسبعين ألف جنيه لشركة السيرجون جاكسون كان تعويضا له عن عدم قبوله في عطاآت التولية الثانية لخزان أسوان . والواقع الصحيح والأوراق وما أثبتته الحكم نفسه في أسبابه يقطع بأن ماراه الحكم في هذا الشأن غير صحيح لأن حادثة قطع السد وقعت قبل انتحار السيرجريفث أى في فبراير سنة ١٩٣٠ بينما سيرجريفث انتحر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وقد كتب محل جون جاكسون للمهندس الاستشارى فون لي في ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ ثم في ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يطالب بالتعويض ولم يكن في محيط تفكير الوزارة أو جون جاكسون أن نورتن جريفث سينتحر. وقد جاء في الحكم أيضا أنه تلقاء هذه الحقائق الواضحة بدأ المفاوض في تواضع عند ما تقدم لوزارة الأشغال في طلبه المؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يستجدى عطفها ووزارة الأشغال جريئة فرفضت طلبه وأשר وكيل الوزارة بحفظ المذكرة التي رفعها إلى كريم باشا في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ مما يدل على رفض طلب المفاوض . أثبت الحكم ذلك مع أنه أثبت في موضع آخر منه أن وكيل الوزارة رفع مذكرة إلى وزير الأشغال كريم باشا بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمضمون الكتاب السابق أى كتاب فون لي المهندس الاستشارى، وفي نهايتها ذكر أن الموضوع أحيل إلى الخزانات وقسم القضايا لدرسه . وقد عرضت هذه المذكرة على كريم باشا كما يستفاد من إشارة مدير مكتبه عليها بذلك في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ثم وضعت عليها إشارة أخرى غير مؤرخة بالحفظ بتوقيع وكيل الوزارة؛ وهذا الذى أثبتته الحكم لا ينتج ما ذهب إليه مطلقا من أن هذا الحفظ معناه رفض طلب المفاوض، بل إن المنطق السليم لا يجيز هذا الاستنتاج لأن المذكرة في آخرها أن أمر ما فيها رفع إلى قسم القضايا لإبداء الرأى فيه ولم تكتب هذه المذكرة وترفع للوزير إلا لإخباره بما يجرى، ومادام قد علم بما فيها فقد أدت مأموريتها وتحفظ .

ومن حيث إن كل ما جاء في هذا الوجه متعلق بتقدير الوقائع وهو من شأن محكمة الموضوع وحدها فهي صاحبة الحق في تقدير الدليل واستخلاص ما تطمئن إليه سواء أكان ذلك في قضايا القذف أو غيرها ولا رقابة عليها فيه اللهم إلا إذا كانت الوقائع التي استخلصت منها نتيجة ما وصلت إليه لا تتجه عقلا ولا شيء من ذلك في الدعوى الحالية .

ومن حيث إن محصل الوجه السادس أن الحكم استخلص وهو يبحث مسألة حفر وتطهير بعض الترع أن ما طعنت به السياسة على أعمال كريم باشا في هذه المسألة صحيح مع أن الحكم نفسه أثبت أن الرأي بقى لا يستقر حتى تغيرت الوزارة في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ فانتقل كريم باشا إلى وزارة المواصلات وعين محمد شفيق باشا وزيرا للأشغال مكانه فتقدم إليه إذ ذاك محمود شاكر أحمد بك مفتش عام وجه بحرى بمذكرة ضافية ذكر فيها ما جرى في هذا الموضوع وأبلغ صورتين منها لوكيل الوزارة بكتاب تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ وعلى هذا الكتاب إشارة من مدير مكتب الوزير بأن هذه المذكرة موجودة تحت نظر معالي الوزير . ثم أثبت الحكم بعد ذلك أن شفيق باشا فاض الشركات الثلاث التي قبلت تخفيض ثمن المتر المكعب من ٣٥ مليا إلى ٣٤ مليا ورفع مذكرة لدولة وزير المالية ورئيس اللجنة المالية في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ شبيهة في صيغتها ونتيجة الرأي بمذكرة يونيه سنة ١٩٣٢ ثم جاء الحكم بعد ذلك وأثبت مذكرة أخرى لوزارة الأشغال رفعتها إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٣ وقد أقرها مجلس الوزراء في ١١ مايو سنة ١٩٣٣ ، فإذا كانت هذه هي الوقائع التي أثبتتها الحكم فكيف جاز لهذا الحكم أن يذكر بعد ذلك أن القول بأن مجلس الوزراء هو الذى بت فى الأمر لا ينفى عن كريم باشا أن نصيبا من المسؤولية يقع عليه .

ومن حيث إن الطاعن أغفل وهو يسطر هذا الوجه جميع الوقائع التي أسندها الحكم إليه فى موضوع حفر وتطهير الترع قبل انتقاله إلى وزارة المواصلات ، وتلك الوقائع هي التي استخلص منها الحكم مسؤولية الطاعن ، فذكر بعد سرد الوقائع

تفصيلا أن القول بأن مجلس الوزراء هو الذى بت فى الأمر لا ينفى عن كريم باشا أن نصيبا من المسئولية يقع عليه ، ويكفى للتدليل على ذلك الإشارة عن مظاهره المتضاربة وسكوته من ١٥ يونيه سنة ١٩٣٠ عند ما تقدم مدير عام رى وجه بحرى لأول مرة بمشروع عقد جديد ، وطلب طرح العمل فى المناقصة إلى مارس سنة ١٩٣١ عند ما قابله الوكيلان عن شركتى الكراكات المصرية والجيزة المساهمة فأبدى لهما ترددده بين المفاوضة أو طرح العمل فى المناقصة ، ذلك بعد أن قوت هذا الأجل الطويل بلا جدوى ثم سار فى طريق مدّ العقود . وظاهر من ذلك أن محكمة الموضوع استخلصت من الوقائع المعروضة عليها مسئولية الطاعن ، وهذا الاستنتاج من حقها ولا رقابة عليها فيه .

ومن حيث إن محصل الوجه السابع أن قول الحكم إن طعن جريدة السياسة على كريم باشا فى موضوع تدخله فى عمليات بوابات الفتحات لقناطر نجع حمادى مما ترتب عليه إعطاء الصفقة لشركة رانسم وريير واستحقاق عبود باشا السمسرة التى كان متفقا عليها مع الشركة المذكورة — إن طعن جريدة السياسة فى ذلك صحيح ، وإن كريم باشا هو الصديق الذى عناه عبود باشا فى خطابه إلى شركة رانسم وريير مع أن كل ذلك غير صحيح ولم تكن صلة كريم باشا بهذه العملية إلا كصلة غيره من أصحاب الشأن فى الوزارة صلة سطحية كما يستفاد من خطاب فون لى . فلا الواقع يؤيد الحكم فيما ذهب إليه ولا الأوراق التى أثبتتها فى أسبابه .

وحيث إن هذا الوجه متعلق أيضا بتقدير الدليل وهو أمر موضوعى من اختصاص محكمة الموضوع كما تقدم القول .

ومن حيث إن محصل الوجه الثامن أن الحكم جرى على خطة جريدة السياسة وهو يبحث فى مسألة شركة ثورنيكروفت فأنكر حق اللجنة المنصوص عليه فى المادة ٢٦ من كتاب الشروط وقال إن تعرضها لهذا الأمر بأجازة وزير الأشغال كريم باشا يجعل طعن السياسة صحيحا . ونسى الحكم أن كريم باشا لم يكن الوحيد الذى تصرف

في هذا الأمر ، بل إنه فصل فيما قام بين اللجنة وبين الشركة من خلف على بعض التفاصيل وصادقه على تصرفه هذا إسماعيل صدق باشا باعتباره رئيسا للحكومة ووزيرا للداخلية وللالية . وعلى أن هذا الذي أجازته صدق باشا كان في غير مصلحة الشركة لانتقاص عدد المقاعد عما ورد بكتاب شروط الالتزامات ، وإذن تكون النتيجة التي خلص إليها الحكم ، وأساسها فهمه الخاطئ لكتاب الشروط والالتزامات وصرف الأوراق الرسمية عن الغاية التي وجدت إليها ، نتيجة غير سليمة وأساسها غير سليم .

ومن حيث إنه فضلا عن أن الطاعن اقتضب الوقائع التي أثبتها الحكم في هذا الشأن والتي استخلص منها النتيجة التي وصل إليها فإن هذا الوجه متعلق برمته بتقدير الأدلة وهو من شأن محكمة الموضوع ولا يجوز رفعه لمحكمة النقض . .

ومن حيث إن محصل الوجه التاسع أن الحكم أثبت أن كريم باشا وهو وزير المواصلات تصرف تصرفا غير لائق عند ما تعاقد مع شركة المعادي على شراء أرض منها لأنه ما كان يجهل أن لهذه الشركة التي تعاقد معها مصلحة كبرى في إتمام مشروع خط حلوان ، ذلك المشروع الذي إن لم يكن له الرأي النهائي في تنفيذه فعلى الأقل له رأى له قيمته في ذلك التنفيذ بصفته رئيسا لمجلس السكة الحديد الأعلى وبصفته وزيرا للوزارة المهيمنة على هذا المشروع . وإن هذه الشركة مدفوعة بهذه المصلحة الظاهرة تقدم له كل التسهيلات الممكنة لثم التعاقد معه . وقد ظهر أثر ذلك في الشروط التي اشترطتها الشركة في العقد سواء في قيمة الأرض أو في طريقة دفع الثمن أو في الفائدة التي اتفق عليها ، وهي شروط إذا قورنت بالشروط الواردة في العقود المقدمة من محامي المتهم لظهر أنها في غاية السخاء . والواقع الصحيح في هذه المسألة وما تقدم إلى المحكمة من أوراق لا تؤدي إلى هذه النتيجة التي ذهب إليها الحكم ، لأن شهادة محمود بك شاكر تقطع بأنه لم يكن ثمة نشاط خاص بكهرية خط حلوان والأوراق التي قدمت للمحكمة وهي قائمة الأسعار وتاريخ شراء كريم باشا وحلوله محل آخر وهو شوقي باشا بنفس السعر وخطاب الشركة على أنها تعرض

في سنة ١٩٣٤ بمض قطع بأثمان أقل من متوسط. أثمان سنة ١٩٣٣ - كل ذلك قاطع في الدلالة على أن شراء كريم باشا لهذه الأرض كان شأنه شأن كل فرد اشترى في الوقت المعاصر لشرائه . كذلك قُدم كريم باشا إلى المحكمة التقارير السنوية للشركة وفيها مبالغ طائلة تقرضها الشركة لملاك الأراضي فيها لمعاونتهم . فلم تكن إذن معاملة كريم باشا معاملة استثنائية كما ذهب إليه الحكم فلا الواقع يؤيده ولا الأوراق تؤيده .

ومن حيث إن الوقائع التي يثيرها الطاعن الآن عرضت على محكمة الموضوع وقالت فيها كلمتها وقولها هو القول الفصل ولا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بتقدير الدليل .

ومن حيث إن محصل الوجه العاشر أن الحكم عرض لمسألة سلامة النية فقال إن الوقائع التي وجهت من جريدة السياسة صحيحة ، وإن الباعث إلى طعننا على الوزارة اعتقادها أن ما ينسبه المتهم صحيح ، وإن في الكشف عن عيوبهم وأخطائهم خدمة للمصلحة العامة مع أن وقائع القذف غير صحيحة من نفس الأوراق التي أراد الحكم أن يدلل بها على صحة الدفاع أو من أوراق أخرى في ملف الدعوى أهلها الحكم تماما . وأما أن المتهم اعتقد أن ما ينسبه لكريم باشا صحيح فهو قول غير صحيح . لأنه عند ما سئل في التحقيق يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٣٤ أجاب بأن كل الذي نشره عنده مستندات أو وقائع يستطيع بها التدليل على صحته . وفي يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٣٤ نشر مقالا بجريدة السياسة يقول فيه إن الواجب الوطني يقتضي أن كل انسان لديه معلومات تفيد التحقيق أن يتقدم بها سواء أكان موظفا أم غير موظف . وفي ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ سئل في التحقيق عما إذا كان أحضر مستنداته فقال إن الأوراق التي تختص بالأجزاء المنصبة على هذه الوقائع في الملفات التي طلب إحضارها أي أن ماله ليس إلا مذكرات خاصة له . كما أنه لم يؤلف تلك المقالات للمصلحة العامة لأنه كان يغضب لعدم إسناد عملية تعليه خزان أسوان لعبود باشا . فلما تغيرت نفسيته على عبود باشا أصبح يرى إسناد هذه التعليه له

تصرفا مريبا من ناحية كريم باشا . كما أنه أسند مسألة الخمسة وسبعين ألف جنيه لكل شخص يحس بثورة عليه فأسندها إلى توفيق باشا دوس في سنة ١٩٣٢ ، ثم جاء في ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ وقال إن دفع هذا المبلغ كان لعبود باشا . وفي ٣ أبريل سنة ١٩٣٤ قال إن المبلغ دفع لشركة جاكسون لأن كريم باشا لم يعط لشركة فرصة الدخول في عطاء تعلية خزان أسوان فهل يمكن للحكم بعد ذلك أن يسمح لنفسه بأن يقول إن الكتابة بهذا الصدد كانت للمصلحة العامة وإن المتهم قدرها حق قدرها . على أن جريدة السياسة لم تكتب عن المسألة الواحدة مرة واحدة بل كانت تعيد النشر في بعض المسائل بغير سبب ظاهر مما يقطع بسوء القصد وبنية التشهير .

ومن حيث إنه جاء في الحكم المطعون فيه خاصا بسلامة النية أنه ثابت من التحقيق الذي جرى أمام النيابة وبالجلسة أنه لا يوجد بين المتهم وهؤلاء الوزراء أى حقد أو ضغينة تدفعه إلى التشهير بعيوبهم والخط من كرامتهم للانتقام منهم أو لشفاء غل في نفسه ، بل كان الباعث إلى طعنه عليهم اعتقاده أن ما ينسبه إليهم صحيح ، وأن في الكشف عن عيوبهم وأخطائهم خدمة للمصلحة العامة وقد تأيدت لدى المحكمة سلامة نيته كل التأييد بعد أن أثبت لها صحة الوقائع التي أسندها إليهم . وهذا الذي أثبتته الحكم يعد فصلا في مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع وحدها فلا يجوز بعد ذلك أن يعرض هذا الأمر على محكمة النقض بحجة أن الوقائع غير صحيحة ، وأن المتهم لم يكن يعتقد صحتها وأنه يقصد التشهير لتعلق كل ذلك بتقدير الوقائع التي عرضت على محكمة الموضوع .

ومن حيث إن محصل الوجه الحادى عشر والأخير أن الحكم أخطأ قانونا في اعتبار وجود الارتباط بين عبارات السب التي صدرت من المتهم ووقائع القذف لأن الذى يتصفح المقالات التي صدرت في جريدة السياسة في المدة المحددة في قرار الاتهام يرى أن عباراتها بذية لا تتصل بالقذف . على أن عبارة الارتباط يجب أن تفسر بدقة وعلى المعنى الضيق دون أى توسع فيها ، كما يجب أن يكون أساس السب

هو صحة واقعة القذف مع توافر حسن النية . فاذا صح عند القاضي أن القاذف كان يرمى أولا وبالذات إلى التشهير وأن نية الخدمة العامة تصاحب الرغبة في التشهير طاغية متغلبة على النية الأخرى زعزع ذلك من تقديره حسن النية ووجببت مؤاخذه المتهم على صفات السب التي نسبها للجنى عليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد جميع عبارات السب والإهانة التي صدرت من المتهم في حق الطاعن وفي حق الوزارة وبين أنها أقطعت من مقالات كانت تنشرها جريدة السياسة مع مقالات أخرى عديدة كانت ترمى بها إلى الطعن على حكومة عبد الفتاح باشا يحيى وبعض أعضائها لما كانت تلاحظه من تصرفات غير سليمة ومخالفة للقوانين فهي كل لا يتجزأ . ثم رد الحكم كل عبارة من عبارات السب إلى المقال الذي احتواها وانتهى إلى القول بأنه يتضح من ذلك أن عبارات السب والإهانة الواردة بالبند السابق ذكره مرتبطة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بوقائع القذف التي سبق إسنادها إلى نفس الأشخاص الذين وجهت إليهم جريمة السب والإهانة . ومن ثم فلا محل لمؤاخذه المتهم عنها طبقاً للمادة ١٦٠ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ .

ومن حيث إن ما رآته محكمة الموضوع في هذه الدعوى من الارتباط بين ألفاظ السب وعبارات القذف جاء مؤسسا على أسباب مؤدية له وليس في ذلك أية مخالفة للقانون .

عن طلب ضم الأوراق

ومن حيث إن الدفاع عن الطاعن طلب من هذه المحكمة ضم مستندات وأوراق لاطلاعها عليها وذلك لتأييد ما ذهب إليه ، ولا ترى المحكمة محلاً لإجابة هذا الطلب بعد أن تبين مما تقدم أن تلك الأوراق كانت موضع بحث محكمة الموضوع وتقديرها ، ولم يتقدم من الطاعن ما يبرر إجابة هذا الطلب .

ومن حيث إنه مما تقدم يتعين رفض الطعن ومصادرة الكفالة .

عن طعن على بك المتزلاوى

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن حفى محمود بك المتهم قذف الطاعن في مقالين في ٢٠ نوفمبر و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بجريدة السياسة بأنه وجد لدى وزارة الزراعة كمية من تقاوى البرسيم صدر الأمر بتوزيعها على الطالبين من المزارعين فلما ارتفعت أسعار هذه التقاوى وبلغت سبعة جنيهات مصرية للأردب أضيفت كلها لحساب على بك المتزلاوى وزير الزراعة بسعر الأردب ٢٠٠ قرش ودفع ثمنها وتصدّرت إلى مزارعه . وظاهر من ذلك أن حفى بك محمود يتهم على بك المتزلاوى باختلاس فرق الثمن بين سبعة جنيهات وجنيهين وعن كل ناتج هذه التقاوى . وقد حققت المحكمة الأمر تحقيقاً دقيقاً فظهر لها أن البرسيم محل البحث وزع بمعرفة لجنة نظرت في طلبات الطالبين وقررت توزيع الموجود وقدره ١٦٦ أردبا بينهم ، وأن على بك المتزلاوى ناله منها عشرة أرداب من بين واحد وثلاثين طالبا ، وأن الثمن الذى تقدر للجميع كان ٢٠٠ قرش عن الأردب ، وأن هذا الثمن الطبيعى لهذا الصنف وقت التصرف فيه ، وأن على بك المتزلاوى عند ما تقدّم بطلبه لم يكن له شأن بوزارة الزراعة وما كان يملك أن يأمر بإضافة القدر كله لحسابه لأنه كان وزيرا للأوقاف . وظهر فوق هذا كله أن نفس المتهم حفى بك محمود يعلم بكذب الواقعة التى يكتب عنها فى جواهرها الهام لأنه تقدّم للمحكمة بإيصال من شخص اسمه إبراهيم محفوظ يفيد أنه طلب أردبين ودفع ثمنهما ٤٠٠ قرش . وجوهر الأمر يقوم على اختلاس فرق الثمن بين ٢٠٠ قرش الذى دفع و ٧٠٠ قرش الذى قال المتهم إنه الثمن الحقيقى للبرسيم . وظاهر من ذلك أن الواقعة التى نسبها المتهم للجنى عليه مكذوبة من أساسها ، ولكن المحكمة بالرغم من ذلك قالت إن الواقعة ثبتت فى جواهرها لأنه ثبت لديها أن على بك المتزلاوى اشترى عشرة أرداب دفع ثمنها بعد مضى زمن ، فى حين أن كثيرين من الأفراد رفض طلبهم ، كما قالت إنه لا حبرة بما جاء بمقال السياسة بشأن مقدار الثمن وكمية البرسيم وصفة على بك المتزلاوى وقت الشراء من أنه كان وزيرا للأوقاف لا لوزارة الزراعة لأنه

من التفصيلات . وظاهر من ذلك أن المحكمة خلقت واقعة لم ترد في مقال السياسة لا تصريحاً ولا تلميحاً ، بل وتتاقض تلك الواقعة مناقضة صريحة ، وتكون المحكمة بذلك لم تفصل في الواقعة المطروحة عليها بل قذفت هي من جديد بواقعة من عندها لم ترد في المقال بل إن المقال يتعارض مع مدلولها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن جريدة السياسة نشرت بالعدد ٣٢٧٦ الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مقالا تحت عنوان "وزير الزراعة وتقوى البرسيم" جاء فيه "وصل إلى علمنا أنه كان لدى وزارة الزراعة كمية من تقاوى البرسيم صدر الأمر بتوزيعها على الطالبين من المزارعين . فلما ارتفعت أسعار هذه التقاوى وبلغت سبعة جنيهات مصرية للأردب أضيفت كلها لحساب حضرة صاحب العزة على بك المتزلاوى وزير الزراعة بسعر الأردب ٢٠٠ قرش ودفع ثمنها وتصدرت إلى مزارعه . ومع أن الذى أباننا هذا الخبر سيتحدى كل من يكذبه فأننا ننشره بكل تحفظ لأنه من الغرابة بمكان ، فهو تصرف لا يجوز أن يصدر من وزير ولا من موظف صغير الخ" . ونشرت جريدة السياسة بالعدد ٣٢٧٧ بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مقالا تحت عنوان "المتزلاوى بك وبرسم وزارة الزراعة" كررت فيه ماقالته في العدد السابق وزادت عليه أن الأستاذ إسماعيل إبراهيم مراد عضو مجلس النواب وجه سؤالاً إلى رئيس الوزراء ووزير الزراعة بشأن هذا الموضوع للإجابة عليه . وقد حققت المحكمة هذا الموضوع بالاطلاع على البلاغ الرسمى الصادر من وزارة الزراعة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٤ ، وعلى أقوال على بك المتزلاوى نفسه والمتهم وعلى الملف الخاص بموضوع البرسيم . واستخلصت من كل ذلك أن هذه الواقعة قد ثبتت في جوهرها لأنه تبين أن على بك المتزلاوى اشترى عشرة أرداب دفع ثمنها بعد مضي زمن كما تقدم بيانه في حين أن كثيرين من الأفراد رفض طلبهم كما حدث لإبراهيم محفوظ أفندى الذى طلب شراء أردبين فقط ودفع ثمنهما مقدماً وقبل طلبه ثم رفض بعد ذلك بحجة نفاذ البرسيم . ولا عبرة لما جاء بمقال السياسة بشأن مقدار الثمن وكمية البرسيم وصفة على بك المتزلاوى وقت الشراء من

أنه كان وزيرا لوزارة الأوقاف لا لوزارة الزراعة لأنه من التفاصيل التي لا تؤثر في جوهر ما قصده جريدة السياسة من نشر مقالها الذي رمت به إلى الطعن على أعمال وزير نافس الجمهور فيما تعرضه الحكومة عليه من منتجاتها لإرشاده وتشجيعه .

ومن حيث إنه ظاهر من المقالين اللذين نشرتهما جريدة السياسة حسب الثابت في الحكم أن المدعى عليه قذف في حق علي بك المتزلاوي علنا بأن نسب إليه أنه بصفته وزيرا للزراعة استولى لنفسه على محصول تقاوى البرسيم بسعر الأردب جنبيين مع أن ثمنه الحقيقي سبعة جنيهاً أي أنه اختلس فرق الثمن واستعمل سلطة وظيفته لمصلحته الخاصة . وهذا القذف يستوجب عقاب فاعله إلا إذا أثبت صحة ما قذف به وكان حسن النية ولا يقصد إلا المصلحة العامة .

ومن حيث إن ما استخلصته محكمة الموضوع بعد تحقيق هذه الواقعة يؤدي إلى أن القاذف لم يثبت شيئاً مما قذف به . فلم يكن علي بك المتزلاوي وزيرا للزراعة وقت شرائه تقاوى البرسيم ، ولم يأخذ كل المحصول ، ولم يختلس فرق الثمن ، بل إنه اشترى بثن المثل وعومل كغيره من أفراد الناس . لذلك يكون قول الحكم إن هذه الواقعة ثبتت في جوهرها غير مطابق للواقع الذي أثبتته الحكم نفسه ، ويكون المتهم مسئولاً عن القذف القائم على هذه الواقعة . ولا صبرة بما جاء في الحكم تبريراً لبراءة المتهم من أن علي بك المتزلاوي اشترى عشرة أراذب دفع ثمنها بعد مضي زمن في حين أن كثيرين من الأفراد رفض طلبهم ، لأن هذه الواقعة الأخيرة لم ترد في مقال السياسة ولم تكن موضوع القذف .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم عند الفصل فيما نسبته المتهم إلى علي بك المتزلاوي من أنه اشترى منتجات الوزارة لنفسه لمناسبة واقعة أشجار قسم البساتين لم يرد فيه ما يعتبر إثباتاً لصحة هذه الواقعة . فرواية دولة محمد محمود باشا وثقة المحكمة بها لا تؤدي إلى صحتها . واعتقاد المحكمة صدق الموظف الذي ألقى بهذه

الرواية لدولته لا تفيد صحتها لاحتمال أن تكون معلومات هذا الموظف خاطئة .
والقانون يستلزم للبراءة أن يتقدم الإثبات الكامل على صحة الواقعة . فإذا خلا الحكم
من هذا الإثبات كان باطلا لنقص أسبابه .

ومن حيث إنه جاء في الحكم أن جريدة السياسة نشرت بالعدد ٣٣٧٨
في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ مقالا تحت عنوان "وزير الزراعة يشتري ما تنتجه وزارة
الزراعة فيحرم جمهور المزارعين منه" . جاء فيه "يذكر القراء ما نشرنا من أشهر حين أخذ
حضرة صاحب العزة على بك المتلاوى البرسيم التقاوى الموجود بوزارة الزراعة بثمن
قدره جنيهان حين ارتفع سعر البرسيم التقاوى ارتفاعا كبيرا . ويومئذ أجابتنا وزارة
الزراعة إجابة لم تنف الخبر وإن حققت بعض الشيء منه . واليوم تكررت هذه
المسألة فأخذ وزير الزراعة ما تنتجه الوزارة من أشجار الفاكهة بثمن بسيط جدا . فإذا
سأل أحد من المزارعين وأصحاب الحدائق وطلب من الوزارة أن تعطيه شتلات
أشجار الفاكهة هذه أجيب بأن الوزير حجزها لنفسه . وتفصيل ذلك أن وزارة
الزراعة عرضت بمعرض الربيع منذ أربعة أيام أو خمسة أشجارا للفاكهة منها
شتلات برتقال نامية نموا حسنا . وقد سأل بعض كبار الملاك عن ثمن هذه الشتلات
ف قيل له إن ثمن الشتلة الواحدة منها ثلاثة قروش فقط . وقد رأى السائل هذا السعر
حسنا جدا وطلب حجز الشتلات المعروضة ف قيل له إن وزير الزراعة حجزها لنفسه .
وبذلك كانت وزارة الزراعة تعرض لحساب وزير الزراعة لا لحسابها ولا لحساب
الجمهور . ولا ريب في أن هذا أمر يدعو إلى الدهشة ؛ فالمفهوم أن الموظف يجب
أن يكون آخر من يستفيد من عمل يتم في دائرة وظيفته كما يجب أن يفضل الجمهور
أولا . وإذا كان ذلك هو الشأن بالنسبة للموظفين إطلاقا فأحر به أن يكون الشأن
بالنسبة للوزراء . فإذا تبين أن الوزير في وزارة ما يشتري ما تنتجه الوزارة كان معنى
ذلك اعتبار هذه الوزارات دوائر خاصة للعمل لمصلحة الوزير لا لمصلحة الجمهور
ولا للمصلحة العامة . وكثيرا ما سمعنا من هذا القبيل أن الجمهور يطلب أسمدة معينة
أو بذورا معينة لفواكه أو لأزهار فلا يستطيع الحصول عليها لسبب من نوع هذا .

الذى قدمنا فهل يقال مع ذلك إن مصلحة الجمهور والمصلحة العامة هي التي تراعى في هذا العهد من عهود الحكم بمصر .

ومن حيث إن الحكم أثبت بعد ذلك أنه تبين من كل ما تقدم أن ما نشرته جريدة السياسة عن أشجار المعرض صحيح بدليل ما شهد به محمد محمود باشا الذي تثق المحكمة بشهادته تمام الثقة من أن موظف وزارة الزراعة المتولى عرض منتجاتها في المعرض أخبره عند ما أظهر رغبته في شراء بعض الأشجار أنها محجوزة لوزير الزراعة؛ وترى المحكمة أنه كان صادقا في إخباره بذلك لأن طلب محمد محمود باشا كان بغائيا ولا يوجد أى باعث يدعو هذا الموظف إلى أن يخلق هذه الواقعة ضد وزيره . ولكنه لما انكشف الأمر أريد إخفاء الحقيقة بجمع ثمن ما تورد من بيع المنتجات في ثلاث قسائم تاريخها ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ أى يوم نشر المقال عن هذه الواقعة رغما عن تعدد المشترين واختلاف محال إقامتهم وعدم وجود أى رابطة بينهم، ثم تحررت ثلاثة أذونات تحميل في يوم واحد بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ أى بعد انتهاء المعرض، فضلا عما حوته تلك الأذونات من التصحيح في الأرقام دون غيرها من الأذونات الواردة بالدفتريما يدل على أن في الأمر شيئا أريد ستره . ولذلك لا تلتفت المحكمة إلى ما جاء بمذكرة المساعد الفني الرقيمة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ من أنه لم يتقدم إليه أحد لشراء أشجار ورفض طلبه ، لأنه ليس في وسعه أن يقرر غير ذلك بعد أن وصلت المسألة إلى حد إصدار بلاغ رسمي من الوزارة بتكذيبها . وكذلك لا تعول المحكمة على ما جاء بمذكرته الأخرى الرقيمة ٢١ أبريل سنة ١٩٣٥ التي أخذ يبرر فيها تصرفه في توريد الثمن بعد انتهاء المعرض وفي قوله بأن تسليم الأشجار لا يتم إلا في نهاية المعرض وعندئذ يحصل الثمن ويورد الخزانة لأنه إن صح إرجاء التسليم إلى نهاية المعرض فإن الثمن يجب تحصيله فورا لكي يعتبر أن البيع تم . ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم اعتمد في ثبوت واقعة أشجار المعرض على شهادة محمد محمود باشا وعلى رواية من أخبره وهو شخص مجهول لم تسمعه المحكمة كما اعتمدت على جمع ما تورد من بيع المنتجات في ثلاث قسائم .

ومن حيث إن شهادة محمد محمود باشا غير متجة في الدعوى لأنه ناقل عن شخص مجهول لم تسمعه المحكمة فلا يجوز لها أن تؤسس حكمها على رواية شخص مجهول ولا على أقوال من تقل عنه .

ومن حيث إنه لا يبقى بعد ذلك محل للتحويل على ما ارتكنت عليه المحكمة من جمع المبيعات كلها في ثلاث قسائم ووجود بعض التصليلات فيها لأن ذلك وحده لا ينتج عقلا صحة الواقعة .

ومن حيث إنه بناء على ذلك يصبح الحكم فيما يتعلق بهذه الواقعة خلوا من الدليل على صحتها ومن ثم يكون المتهم مسئولاً عن جريمة القذف القائمة على هذه الواقعة أيضا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن المتهم نشر مقالا بجريدة السياسة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ جاء فيه أن وزير الزراعة الحالي ووزير الأوقاف سابقا يمتلك أرضا يستحق عليها نحو ألف جنيه ضرائب عقارية كل سنة والناس يتحدثون بأن عزته لم يدفع هذه الضرائب من ثلاث سنوات . ونشر في مقال ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن الحكومة فوجئت وهي في عنقوان العمل الذي تبذله في سبيل إنقاذ التزاهة أن وزيرا ممن يساهمون في عملية هذا الإنقاذ ويسعون لتلك الغايات النبيلة لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه للحكومة والتي تزيد على ثلاثة آلاف جنيه . وهذه العبارات تدل على أن الكاتب يعتقد أن الضرائب التي يدفعها على بك المتزلاوى سنويا تقرب من ألف جنيه وأنه متأخر في سداد أموال ثلاث سنوات كاملة أي أنه لم يدفع شيئا من الضرائب مدة ثلاث سنوات . وقد حققت المحكمة هذه الواقعة فظهر لها أن على بك يدفع سنويا مبلغا يتراوح بين ٦٥٠٠ جنيه و ٧٠٠٠ جنيه ضرائب عقارية وأنه في أبريل سنة ١٩٣٣ كان مطلوبا منه ٣٢٤٤ جنيها وهذا أقل من نصف مال السنة الواحدة أضيف إليه ٦٩٢٣ جنيها مال سنة ١٩٣٣ فأصبح المجموع ١٠١٧٠ جنيها . دفع منها بين أبريل سنة ١٩٣٣ وأبريل سنة ١٩٣٤ : ٧٥٧٠ جنيها فأصبح الباقي

عليه من ذلك التاريخ ٢٦٠٠ جنيه . وقد أوضح الطاعن للحكمة أن عدم دفع المال عند استحقاق القسط لا يعتبر تأخيرا لأن رجال التحصيل يحتاجون إلى الوقت اللازم لجمعه لحين حلول القسط الثاني . وإن أقل الناس المساء بهذه الشؤون يعلم أن قيد مال السنة طلبا على الممول لا يفيد تأخيره مطلقا ، وإنه حتى يفرض أن على بك المتزلاوى كان متأخرا في مبلغ ٣٢٤٤ جنيها في أبريل سنة ١٩٣٣ وهو التاريخ السابق لنوفمبر سنة ١٩٣٣ عند ما كتبت السياسة مقالات القذف فهو لم يكن متأخرا في أموال ثلاث سنوات كما أراد الكاتب أن يقول وكما أكد ذلك في مقاله الثاني بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ . فالواقعة إذن في جوهرها غير صحيحة .

ومن حيث إن المتهم نشر جملة مقالات بجريدة السياسة بينها الحكم . قال في الأولى منها وهي الرقيمة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ إن على بك المتزلاوى يمتلك أرضا يستحق عليها نحو ألف جنيه ضرائب عقارية كل سنة والناس يتحدثون بأن عزته لم يدفع هذه الضرائب منذ ثلاث سنوات ويتحدثون أكثر من هذا بأن حجوزات كانت توقعت على زراعته وفاء للمبالغ المطلوبة للضرائب العقارية ، وأن العزبي باشا وكيل الداخلية كان قد أصر على أن يتخذ إجراءات لاستيفاء هذه المبالغ ثم طلب إليه أن يسكت فسكت . ونشر في مقال ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن وزيراً ممن يساهمون في عملية هذا الإنقاذ ويسعون لتلك الغايات النبيلة لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه للحكومة والتي تزيد عن ثلاثة آلاف جنيه ، كما نشر جملة مقالات أخرى مننددا بتأخر على بك المتزلاوى في دفع الضرائب في حين أنها تجب من الفلاح بالكرباج ومتسائلا عما تم في الحجوزات التي توقعت على زراعته .

ومن حيث إن الحكم أثبت أنه ظاهر من الكشف المرسل من مصلحة الأموال المقررة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٥ أن المتأخر على المتزلاوى بك كان لغاية أبريل سنة ١٩٣٢ مبلغ ٢٦٩٦ جنيها و ٩٨٣ مليا فصار في آخر أبريل سنة ١٩٣٢ ٣٢٤٤ جنيها و ٢٨٩ مليا ثم صار في آخر أبريل سنة ١٩٣٤ مبلغ ٢٦٠٠ جنيه و ٤٢ مليا .

وظاهر أيضا من كشوف الحجوزات أنه توقع بناحية أبو صير ستة حجوزات بينها حجز توقع في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ نظير مبلغ ٥٤٢ جنيها و ١٩٨ مليا وتحدد للبيع يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ثم رفع الحجز في ٢٤ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ، وآخر توقع في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ نظير مبلغ ١٥٨١ جنيها و ٥٩٩ مليا ، وتحدد للبيع يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ ، ثم رفع الحجز للسداد في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٣ و ١٤ أكتوبر و ١٣ نوفمبر و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، وتوقع بناحية كفر العرب جملة حجوزات بينها ثلاثة ذكر أمام اثنين منها أنهما تبددا وتحدد بدلها وأمام الثالث أنه تبدد ثم حصل السداد . كما توقع بناحية سباط جملة حجوزات منها حجز نظير مبلغ ٥٢ جنيها و ١٢٧ مليا توقع بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وحدد للبيع يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ورفع الحجز في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ للسداد بعد أن تبدد الحجز وتوقع بناحية سمود حيزان أحدهما بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وحدد للبيع يوم أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ ورفع الحجز للسداد في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما توقع بناحية محلة زياد حيزان أحدهما نظير مبلغ ١٢٨ جنيها و ٢١٤ مليا توقع بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٣ وتحدد للبيع ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ثم رفع الحجز في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٤ للسداد .

ومن حيث إن الحكم خلاص من ذلك إلى القول بأن على بك المتزلاوى وقت أن كتبت جريدة السياسة مقالاتها كان متأخرا في تسديد ما عليه من الأموال ، وأنه تبين من كشوف الحجوزات السابق الإشارة إليها أن المتزلاوى بك كان يعامل معاملة خاصة فيها كثير من المراعاة بدليل أن الحجوزات التي كانت تتوقع على المحصولات كانت تحدد لها أيام للبيع فإذا جاء الأجل لا يحصل البيع بل تتقضى فترات طويلة جدا حتى يحصل السداد . وقد وصلت في بعض هذه الحجوزات ثلاثة عشر شهرا ، كما حصل في الحجز المتوقع بناحية سمود حيث تحدد للبيع أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ ورفع الحجز للسداد في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وبدليل أن الحجوزات التي تبدد

وتحذر عنها محاضر تبديد لم يتخذ فيها أى إجراء بالنسبة للبتدين . ثم رد الحكم على ما قاله الحاضر عن المتزلاوى بك من أن جريدة السياسة عند ما نشرت عنه أنه لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه ثلاث سنوات لم تكن صادقة لأن المتزلاوى بك على فرض أنه لم يدفع شيئاً من الأموال من أبريل سنة ١٩٣٣ إلى نوفمبر سنة ١٩٣٣ فإن المتأخر عليه لا يزيد عن أموال سنة واحدة لا ثلاث — رد الحكم على الاعتراض فقال إن المحكمة لا تراه منطبقاً على الواقع لأنه ثبت من كشف المتأخرات أن مبلغا يتفاوت بين ٢٦٠٠ جنيه و ٣٢٤٤ جنيه تأخر في ذمة على بك المتزلاوى من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٤ أى نحو ثلاث سنين وليس في مقالات جريدة السياسة ما يدل على أنها أرادت أن تقول إنه تأخر في كامل أموال الثلاث سنين .

ومن حيث إنه يؤخذ من هذه الوقائع التى أثبتتها الحكم أن المتهم أثبت لمحكمة الموضوع أن على بك المتزلاوى متأخر في دفع الأموال ، وأن هذا التأخير استمر ثلاث سنين ، وأن على بك المتزلاوى يعامل معاملة خاصة من جهة عدم السير في إجراءات البيع عند حلول مواعيده وهذا الذى أثبتته المتهم هو جوهر واقعة القذف التى نسبها للطاعن . ولذلك يكون الحكم قد أصاب الحقيقة إذ برأ المتهم من هذه التهمة ويكون هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إنه يظهر مما تقدم جميعه أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون على الواقعتين الثابتتين فيه وهما واقعة تقاوى البرسيم وواقعة أشجار المعرض ، ولذلك وجب نقضه فيما قضى بشأنهما وإلزام حفى بك محمود الذى حرر ونشر مقالات القذف التى اشتملت على الواقعتين المذكورتين ومحمود عبد الرازق باشا صاحب امتياز جريدة السياسة والمسئول مدنيا عما يرتكبه رئيس التحرير من جرائم النشر بالتعويض الذى يستحقه على بك المتزلاوى بسبب ما ناله من الضرر الناشئ عن فعلهما وتقدر المحكمة هذا التعويض بمبلغ مائة جنيه يحكم به على المدعى عليهما متضامنين .

(٤٤٥)

القضية رقم ٨٦٢ سنة ٦ القضائية

مراقبة . المراقبة الخاصة . متى يجب ؟ الحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص .
استئناف المتهم هذا الحكم . عدم استئناف النيابة . واجب المحكمة الاستئنافية .

(المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ توجب المراقبة الخاصة كلما وجد الشخص المشتبه فيه في إحدى الحالات المبينة بهذه المادة . وكون المراقبة خاصة لا يخرجها عن كونها مراقبة . فالحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص لا يعتبر حكما بعقوبة لم تقرر قانونا . وإذا فاذا حكم ابتدائيا بوضع شخص تحت مراقبة البوليس فقط لمدة كذا وكان القانون يقضى في هذه الحالة بالمراقبة الخاصة أى بالمراقبة في مكان يعينه وزير الداخلية ولم تستأنف النيابة واستأنف المتهم وحده فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تلغى الحكم الابتدائي وتبرئ المتهم بدعوى أن ذلك الحكم لم يقض بالمراقبة الخاصة التي نصت عليها المادة التاسعة السالفة الذكر ، وإنما قضى بنوع آخر من المراقبة لم يقرره القانون لهذه الحالة ، بل الواجب أن تؤيد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي ما دامت النيابة لم تستأنفه ، وإلا كان حكما واجب النقض .

(٤٤٦)

القضية رقم ٨٦٨ سنة ٦ القضائية

تعويضات . تبرئة المتهم . الحكم في التعويضات . تصدى محكمة الجناح لذلك . الواجب عليها في هذه الحالة .

(المادة ١٧٢ تحقيق)

إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أجازت للمحاكم الجنائية أن تحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم العقاب عليها أو لسقوط الحق في إقامة الدعوى بها لمضي المدة . ومقتضى هذه الإجازة أن محكمة الموضوع إذا أرادت استعمال هذا الحق

وحسم النزاع المدني أيضا فانه يجب عليها كما يكون حكمها سليما من الوجهة القانونية أن تعرض لما يتمسك به الخصوم من المستندات وتقول فيها كلمتها. أما أن تكتفى بالإشارة إلى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضى في الوقت عينه برفض الطلبات المدنية فهذا قصور في الحكم يعيبه عيبا جوهريا مبطلا له .

جلسة ٢ مارس سنة ١٩٣٦

تحت رئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك المستشارين .

(٤٤٧)

القضية رقم ٦٢١ سنة ٦ القضائية^(١)

تزوير :

(أ) تزوير بوضع اسم مزور . متى يتم ؟ تقليد الإمضاء . لا يشترط .

(ب) ركن الضرر . متى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ عقوبات)

١ — التزوير بوضع اسم مزور يتم ولو لم يحصل تقليد إمضاء صاحب ذلك الاسم أو محاولة تقليده .

(١) واقعة هذه الدعوى أن الطاعن وهو مكاتب جرائد اتهم بأنه : (أولا) زور خطابا على رئيس مباحث المديرية بأن نسب إليه كذبا أنه أصدره . وذلك بأن اصطنع خطابا ووقع عليه بإمضاء مزور لرئيس المباحث وبعث به إلى إدارة جريدة المقطم وطلب فيه اعتماد مكاتب آخر للجريدة غير مكاتبها الحالي لما نشره من الأخبار الكاذبة والمغايرة للحقيقة . (ثانيا) بأنه زور خطابا على أحد أعضاء مجلس النواب وبعض أعضاء مجلس محلي قنا وآخرين نسب إليهم كذبا أنهم أصدروه . وذلك بأن اصطنع خطابا ووقع عليه بإمضاءات مزورة لهم وبعث به إلى إدارة جريدة المقطم وطلب فيه اعتماد مكاتب آخر للجريدة غير مكاتبها الحالي لما ينشره من الأخبار الكاذبة المسيئة إلى سمعة المديرية حالة كونه عائدا ومجرما اعتاد الإجرام ، إذ سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية في اختلاس وتزوير ونصب . وقد حكمت عليه محكمة جنات قنا بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات فطعن في هذا الحكم . ومن وجوه طعنه أن مجرد وضع اسم شخص على محرر بنير تقليد إمضائه لا يعد تزويرا وأن ركن الضرر غير متوفر في الجريمة المستندة إليه لأن ذلك التزوير لا يمكن أن يسيء إلى من زور الخطابات عليهم . فمحكمة النقض رفضت الطعن مقررة قاعدتها المذكورتين .

٢ — لا يشترط لتوفر ركن الضرر في جريمة التروير أن يحل ذلك الضرر بمن زور عليه المحرر ، بل يتوفر هذا الركن ولو كان ضرر التروير قد حل أو كان محتمل الحلول بأي شخص آخر .

(٤٤٨)

القضية رقم ٧١٠ سنة ٦ القضائية

مواد مخدرة . محرر لمادة مخدرة . ضبطه بواسطة مخبر . إخراج المخدر من فمه . تلبس .

(المادة ٧ تحقيق و ٦/٣ ب من قانون المواد المخدرة)

إن المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه يجب على كل شخص — في حالة التلبس بالجريمة وفي جميع الأحوال المماثلة لها — أن يحضر الجاني المتلبس بالجريمة أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه متى كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطيا . فالخبر الذي يضبط محررا لجوهر مخدرا ، ويخرج المخدر من فمه ، يكون قد قام بأمر يوجب القانون . وليس للشخص المضبوط أن يحتج عليه بدعوى أنه فتشه بغير إذن ، فإن تفتيش شخص الجاني ليس كتفتيش المنازل المحترمة قانونا حصوله بواسطة آحاد الناس وذلك لما بين الأمرين من فوارق في الأحكام والضوابط .

جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك
ومحمود سامى بك .

القضية رقم ٤٠ سنة ٦ القضائية

(٤٤٩)

تلبس . تفتيش منزل متهم بواسطة العمدة عقب وقوع الجريمة ومشاهدة آثار الجريمة . صحة
التفتيش قانونا . (المادتان ٥ و ١١ تحقيق)
إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد بلغ بمحادثة القتل عقب
وقوعها فبادر إلى محل القتل وتحقق من وقوعها قبيل إبلاغه عنها ، فأسرع
إلى منزل المتهم لتفتيشه ، فإن هذا التفتيش يعتبر حاصلا في حالة تلبس ويكون
صحيفا قانونا . وليس ينفى قيام حالة التلبس كون العمدة قد انتقل إلى محل الحادثة
بعد وقوعها بزمان ، ما دام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ،
وما دام قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(٤٥٠)

القضية رقم ٦٨٩ سنة ٦ القضائية

إقراض بر با فاحش . عقده . جواز إثباته بالينة . (المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات)
الجرائم على اختلاف أنواعها ، إلا ما استثنى منها بنص خاص كالحالة الواردة
في المادة ٢٣٨ عقوبات ، جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها الينة وقرائن
الأحوال . فواقعة الاختلاس أو التبيد التي تتكون منها الجريمة المعاقب عليها
بالمادة ٢٩٦ عقوبات يجوز إثباتها دوما بكافة الطرق القانونية . أما إذا كان عقد
الاثتمان الذى تفرعت عنه واقعة الاختلاس أو التبيد غير ثابت مبدئيا فلا يجوز
بطبيعة الحال إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها
أمام المحكمة المدنية . لأن واقعة الاثتمان هي في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلا

عن أنها واقعة قائمة بذاتها ومستقلة عن واقعة الاختلاس أو التبيد بل وسابقة عليها في الترتيب الزمني . أما عقد الإقراض بالربا الفاحش فانه يعتبر في جملته واقعة واحدة هي التي يتكون منها الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات فيجرى عليها مايجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، ويجوز إذن إثباتها وإثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة واو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة زكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك المستشارين .

(٤٥١)

القضية رقم ٤٥ سنة ٦ القضائية

دعوى . الدفع بعدم قبولها . شروطه . (المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات) .
إن المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تجيز لمن رفع دعواه إلى محكمة مدنية أو تجارية أن يرفع هذه الدعوى إلى محكمة جنائية بصفته مدعيا بحقوق مدنية .
فاذا رفع شخص دعوى أمام المحكمة المختلطة طالبا إلزام المدعى عليه بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تصرفه معه واستعماله الطرق الاحتيالية والتدليسية معه فرفضت هذه الدعوى فلا يجوز له أن يلجئ إلى المحكمة الجنائية ليدعى أمامها مدنيا عن هذا التصرف عينه .

(٤٥٢)

القضية رقم ١٠٢٠ سنة ٦ القضائية

مجرمون أحداث . الحكم الصادر على الحدث المجرم . استثنائه . حق النياية في ذلك .
(المادة ٢٤٣ تحقيق)
إن المادة ٢٤٣ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن المتهم الحديث السن المحكوم عليه بالتأديب الجسماني هو الذى منع وحده من استئناف هذا الحكم . وأما

حق النيابة العامة في استئنائه فهو باق لها بموجب المبادئ العامة من جهة ، ولعدم وجود نص يحرمها منه من جهة أخرى .

(٤٥٣)

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٦ القضائية

متشرد . المراقبة الخاصة . الحكم بالمراقبة العادية . عدم استئناف النيابة الحكم . واجب المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة . (المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التشرد ليست في الواقع إلا نوعا من أنواع المراقبة . فإذا قضى الحكم المستأنف بالمراقبة العادية حين كان يجب أن يقضى بالمراقبة الخاصة طبقا للمادة التاسعة المذكورة ولم تستأنف النيابة فالواجب على المحكمة الاستئنافية ، ما دامت ترى أن تهمة مخالفة المتهم لموجب إنذار الاشتباه ثابتة ، أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف لا أن تقضى ببراءته على أساس أن العقوبة التي أوقعها الحكم المستأنف هي عقوبة غير مقررة قانونا .

جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٣٦

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك المستشارين .

(٤٥٤)

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٦ القضائية

مراقبة . المراقبة الخاصة . المراد منها . (المواد ٩ و ١٤ و ٢٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) إن المراد من عبارة "المراقبة الخاصة" الواردة في المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم هو عين المراد من المراقبة المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون ذاته أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص في جهة يعينها وزير الداخلية لا المراقبة العادية . والغرض من وصف هذه المراقبة بكلمة

« الخاصة » هو تمييزها عن المراقبة العادية التي يترك فيها للحكوم عليه اختيار الجهة التي ينوى الإقامة فيها مدة المراقبة . والمراقبة المنصوص عليها في تينك المادتين هي عقوبة أصلية يكفى الحكم بها عند الحكم بالحبس كعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كعقوبة تكميلية ، بخلاف المراقبة العادية فانها عقوبة تكميلية لاغناء فيها عن العقوبة الأصلية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا المتهم بأنه في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ ببندر الفيوم اتهم في قضية الجناية رقم ٦٤٠ ب سنة ١٩٣٥ رغم سابقة إنذاره مشبوها من مركز الفيوم بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، ومحكمة جنح الفيوم الجزئية أتمت نظر هذه الدعوى وقضت غيابيا في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٥ عملا بالمادة السادسة من القانون السالف الذكر بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس في الجهة التي يعينها وزير الداخلية لمدة سنة بتبدئ من صيرورة هذا الحكم حضوريا ما لم يكن المتهم محبوسا فتبدأ بعد انتهاء حبسه والنفاد بلا مصاريه . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضت المحكمة السالفة الذكر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريه . فاستأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره . واستأنفت النيابة الحكم الغيابي في ١٥ يولييه سنة ١٩٣٥ طالبة التشديد . ومحكمة بني سويف الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية قضت حضوريا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لمدة المراقبة والغائه بالنسبة لتعيين مكانها بمعرفة وزير الداخلية . فطعن حضرة رئيس نيابة بني سويف في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ وقدم تقريرا بالأسباب في نفس التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
 ومن حيث إن محصل الطعن المقدم من النيابة أن المحكمة الاستئنافية حين ألغت
 الحكم الابتدائي فيما يتعلق بتعيين مكان المراقبة بمعرفة وزير الداخلية قالت إن الحكم
 طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لا يلزم معه القضاء بالمراقبة
 في مكان معين تمشيا مع ما هو منصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة
 من القانون المذكور . وفي سبيل التدليل على صحة ما ذهبت إليه قالت المحكمة إن
 المادة التاسعة السالفة الذكر حين أرادت أن توضح المقصود من عبارة "المراقبة
 الخاصة" أحالت في ختامها إلى "أحكام الباب التالي" مع أنه ليس في أحكام
 الباب التالي ما يوضح المعنى المراد من عبارة المراقبة الخاصة . كذلك قالت المحكمة إن
 نص المادة ١٤ من قانون المتشردين والمشتبه فيهم يشير إلى أن من يحكم عليه بوضعه
 تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبه فيه يجب أن يتقدم بنفسه في ظرف ٢٤ ساعة من
 وقت الحكم عليه إلى مكتب البوليس ليخبره عن الجهة التي ينوى اتخاذها محلا لإقامته
 الخ . فلو أن المراقبة الخاصة التي تشير إليها المادة التاسعة هي المراقبة في مكان معين
 يختاره وزير الداخلية لما كان هناك معنى للنص في المادة ١٤ على أن المشتبه فيه
 الذي حكم عليه بهذه المراقبة يجب أن يتقدم إلى مركز البوليس عقب الحكم ليخبره
 بالمكان الذي يختاره هو محلا لإقامته . وتقول النيابة إن هذا الذي ذهبت إليه
 المحكمة الاستئنافية مخالف لما سبق أن حكمت به محكمة النقض بحكمها الصادرين
 في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، كما أنه لا يتفق مع المبادئ
 القانونية المقررة ، ويكون حكمها المطعون فيه واجب النقض لما انطوى عليه من
 خطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إنه بالإطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه قضى بتأييد الحكم
 المستأنف فيما حكم به من وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس مدة سنة ولكنه

ألغاه بالنسبة لتعيين مكانها بمعرفة وزير الداخلية مستندا في ذلك : (أولا) إلى أن ترك تعيين مكان المراقبة لوزير الداخلية إنما يكون في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، وأنه ليس بين هذه الحالات حالة تنطبق على المحكوم عليه في القضية الحالية . (وثانيا) إلى أن عبارة المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة لا يمكن أن تنصرف إلى المراقبة التي يعين مكانها وزير الداخلية لأن القانون أحال في بيان مدلول هذه العبارة إلى أحكام الباب التالي (أى الباب الثالث من القانون) . وقد عُدَّ القانون في هذا الباب طوائف الأشخاص الذين يخضعون لنظام مراقبة البوليس وذكر من بينهم الأشخاص الذين يوضعون تحت المراقبة باعتبارهم مشتبهاء فيهم ، ولم يفرد طؤلاء حكما خاصا بل سوى بينهم وبين غيرهم فيما يتعلق بنوع المراقبة التي تجري عليهم . بل قد يتضح من المقابلة بين مختلف الطوائف التي يمكن أن تخضع لمراقبة البوليس كما عُدَّتْها المادة العاشرة أنه لا يمكن اعتبار الأشخاص المشتبه فيهم أسوأ حالا من طوائف أخرى ينص القانون على وضعهم تحت المراقبة بدون أن يحدد وزير الداخلية لهم مكانا خاصا يقضون فيه مدة هذه المراقبة . (وثالثا) إلى أنه يبين من مواجهة نص المادة الرابعة عشرة وما فيها من إحالة على المادة الثانية عشرة أن القانون يوجب على من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاء فيه أن يتقدم إلى سلطة البوليس عقب الحكم عليه ليخبرها عن الجهة التي ينوى اتخاذها محلا لإقامته . ولا يمكن أن يكون لهذا الإخبار معنى إذا كان مقضيا عليه بالمراقبة في جهة يعينها له وزير الداخلية .

ومن حيث إن عبارة "المراقبة الخاصة" الواردة في المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم قد أثارت كثيرا من اللبس فيما يتعلق بمدلولها ، وذلك لانفراد المادة التاسعة بذكرها دون سائر مواد ذلك القانون ولما يشوبها من غموض لم يساعد على خلاته الباب الثالث من القانون الذي أحالت عليه المادة التاسعة في ختامها بما قد يفيد أن ذلك الباب قد تكفل بتوضيح معنى "المراقبة

الخاصة“ وتحديد مدلولها على حين أن أحكام هذا الباب جاءت خلوا من كل ما يمكن أن يساعد على جلاء غامضها . لكن محكمة النقض قد استقر رأيها على تفسير هذه العبارة بأنها يرادُ بها ما أرادتَه المادة السادسة من القانون في فقرتها الرابعة ، أى المراقبة التى يوضع فيها الشخص المراقب فى جهة يعينها وزير الداخلية ، ويكون الغرض من وصف هذه المراقبة بكلمة ”الخاصة“ هو تمييزها عن المراقبة العادية التى يترك فيها للمحكوم عليه اختيار الجهة التى ينوى الإقامة فيها مدة المراقبة .

ومن حيث إن مما يؤكّد صحة هذا المعنى ويبيد شبهة أن عبارة ”المراقبة الخاصة“ التى جاءت بالمادة التاسعة لا يراد بها سوى المراقبة العادية كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، أن المراقبة مفروضة فى هذه المادة كعقوبة أصلية أسوة بالحالة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة السادسة بالنسبة للمتشردين . فاذا لوحظ أن المشرع المصرى فى جميع أدوار التشريعات المختلفة الخاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم كان كلما اختار أن يقضى بالمراقبة كعقوبة أصلية تخير لذلك المراقبة التى يقضيها المحكوم عليه فى جهة تعينها له الحكومة ، وأنه لم ينص مطلقا على المراقبة العادية كعقوبة أصلية (تراجع الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ المعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ وكذا الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الأمر المذكور) تعين القول بأن المراقبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كعقوبة أصلية لا يمكن أن تكون إلا من نوع المراقبة التى تختار الحكومة فيها للمحكوم عليه جهة خاصة يقضى فيها هذه المراقبة ، ومن أجل ذلك صبر عنها القانون فى المادة المذكورة بالمراقبة الخاصة ، وأن الشك الذى قام حول المعنى المراد من هذه العبارة إنما كان منشأه أن القانون اختار للتعبير عن هذا المعنى بعينه فى نصوص أخرى منه عبارات أوضح دلالة من العبارة التى تخيرها فى المادة التاسعة .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن المراقبة الخاصة لا تخرج فى معناها عن المراقبة التى يوضع فيها للمحكوم عليه فى جهة خاصة تعينها له الحكومة .

ومن حيث إن لاختيار المراقبة الخاصة كعقوبة أصلية دون المراقبة العادية حكمة ظاهرة لأنها تؤدي غرضين في آن واحد ففيها معنى اعتقال الشخص وإبعاده عن مسكنه وذويه وهو المعنى المستفاد من الحبس، كما أن فيها معنى وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس . ففي الحكم بالمراقبة الخاصة الغناء عن الحكم بالحبس كعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كعقوبة تكميلية . لذلك كان من المعقول أن يقضى بها باعتبارها عقوبة أصلية . أما المراقبة العادية فلا غناء فيها عن العقوبة الأصلية .

ومن حيث إن ما أثاره الحكم المطعون فيه من الاعتراضات على جواز تفسير عبارة المراقبة الخاصة بالمعنى المتقدم لا محل له ، إذ الاحتجاج بعدم جواز الحكم بالمراقبة التي يعين مكانها وزير الداخلية إلا بنص صريح في القانون مدفوع بما سبق بيانه مما لا محل بعده للشك في أن الحالة المنصوص عليها في المادة التاسعة هي من الأحوال التي يوجب القانون فيها هذا النوع من المراقبة خلافا لما ذهب إليه الحكم . وأما الاحتجاج بأن من بين الطوائف التي أخضعتها المادة العاشرة لمراقبة البوليس من هم أسوأ حالا من الأشخاص المشتبه فيهم ومع ذلك فالقانون يقضى بوضعهم تحت المراقبة العادية ، فهذا الاحتجاج لا يعدو أن يكون اعتراضا على المشرع في اختيار العقوبة التي يراها مناسبة للجريمة وهو ما لا يصح أن يعرض له القاضى الذى يجب أن تنتهى مهمته عند تطبيق القانون كما وضع لا كما كان يجب أن يوضع بحسب نظره . وأما الاحتجاج بعموم نص المادة الرابعة عشرة فلا يغنى في هذا المقام شيئا لجواز الاحتجاج بهذا العموم نفسه في حالة المتشردين الذين تقضى المادة السادسة على بعضهم بالمراقبة العادية (المادة ٦ فقرة ١ و ٢) وعلى بعضهم بالمراقبة في مكان تعيينه الحكومة (فقرة ٣ و ٤) . ولو أخذ بعموم نص المادة الرابعة عشرة لوجب أن يترك لجميع من يحكم عليهم بالمراقبة للتشرد حق اختيار الجهة التي ينوون اتخاذها محلا لإقامتهم وهو أمر ظاهر البطلان . والواقع أن ما يبدو في نص المادة ١٤ من عموم يجب أن يقصر على الحالات التي يقضى فيها بالمراقبة العادية سواء كان المحكوم عليه متشردا أو مشتبهيا في أمره وإلا تعارض نصها مع نص مواد أخرى

من القانون . ويجب أن يلاحظ في هذا المقام أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد نص على حالات يقضى فيها على المشتبه في أمره بالمراقبة العادية كالمشرد سواء بسواء كالحالة المنصوص عليها في نهاية المادة ٢٧ ولا شك أن تعيين مكان المراقبة في هذه الحالة متروك لاختيار المحكوم عليه . فلا يبقى بعد هذا إلا الرجوع في تعترف ماهية المراقبة وصاحب الحق في اختيار مكانها إلى نص المادة المنطبقة على كل حالة على حدها . أما الاحتجاج بظاهر المادة ١٤ فهو احتجاج ظاهر الفساد .

ومن حيث إنه مما تقدم يبين أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ حكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أن تعيين محل المراقبة يكون بمعرفة وزير الداخلية ويتعين نقضه بالنسبة لذلك وإرجاع الحالة إلى ما قضى به الحكم المستأنف .

جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤٥٥)

القضية رقم ٧١٦ سنة ٦ القضائية

تفتيش . حق رجال الضبطية القضائية في إجرائه بدون إذن في حالة التلبس . (المادة ١٨ تحقيق).

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن رجل الحفظ رأى المتهم يسرع إلى مكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقى فيه شيئاً فأدرك أن المتهم إنما أراد إخفاء مادة مخدرة فسارع إلى ضبطها وضبطها فعلا فهذه الحالة هي من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .

(٤٥٦)

القضية رقم ١١٦٩ سنة ٦ القضائية

تنفيذ . وقف التنفيذ . وجوب ذكر الأسباب . إلغاء الحكم بوقف التنفيذ . لا موجب لذكر أسبابه .
(المادة ٥٢ ع)
المحكمة ملزمة قانونا ببيان الأسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف التنفيذ
لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التي تدعوها إلى إلغاء وقف التنفيذ إذا بدا لها ذلك .

(٤٥٧)

القضية رقم ١١٧٥ سنة ٦ القضائية

سرقة . أكفان الموتى وحلهم . ملك لورثتهم . شروع في الاستيلاء عليها . شروع في سرقة .
إن الأكفان والملابس والحلى وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها
القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم . وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم
لما وقر في نفوسهم من وجوب إكرامهم في أجدادهم على هذا النحو موقنين بأن
لاحق لأحد في العبث بشيء مما أودع . فهذه الأشياء لا يمكن عدها من قبيل
المال المباح السائع لكل شخص تملكه بالاستيلاء عليه . فمن يشرع في اختلاس
شيء من ذلك يعد شارعا في سرقة وعقابه واجب قانونا .

جلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٥٨)

القضية رقم ٧٢٣ سنة ٦ القضائية

تحقيق . طلب المتهم انتقال المحكمة إلى محل الحادثة لمعاينته . اعتمادها على معاينة الخبير الذي نذبه
لذلك . لا إخلال بحق الدفاع .

ليست المحكمة ملزمة قانونا بإجابة الدفاع إلى طلبه الانتقال لمحل الواقعة إذا
كانت هي ترى أن هذا الانتقال لا ضرورة له وأن الفصل في الدعوى لا يقتضيه .

فإذا طلب المتهم إلى المحكمة أن تنتقل هي نفسها إلى محل الواقعة لمعاينته وإجراء تجربة فيه فاكتملت هي بنذب مهندس التنظيم لعمل رسم كروكي مفصل لمحل الحادثة بحضور النيابة ومحامي المتهم واستدعت أصحاب الدكاكين المجاورة وسمعت أقوالهم واطلعت على الرسم وسمعت أقوال المهندس الذي أجراه ثم فصلت في الدعوى بناء على ماحصلته من ذلك كله فلا تريب عليها في شيء من ذلك .

(٤٥٩)

القضية رقم ٨٦١ سنة ٦ القضائية

مواد مخدرة . زرع نبات الحشيش . مخالفة . توقيع عقوبة هذه المخالفة من اختصاص اللجنة
الجزرية . نضج النبات وإنتاجه . اعتبار الزارع محرزا . عقوبته الجنائية واجبة .

(الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المعدل بالأمرين العاليين الصادرين في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ وفي ٨ يولييه سنة ١٨٩٤ وبالقانون نمرة ٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ والمواد ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من قانون المخدرات)

زرع نبات الحشيش مخالفة . والعقوبة على هذه المخالفة عقوبة مالية . والحكم بها من اختصاص اللجنة الجزرية . وهي تستحق يجزّد زرع هذا النبات سواء نضج وأثمر أم كان لا يزال صغيرا غير مثمر . وتقديم الزارع الى اللجنة الجزرية ومعاقبته إياه بالغرامة من أجل الزراعة لا يمنع من تقديمه مرة أخرى للمحكمة الجنائية لمحاكمته جنائيا باعتباره محرزا لما أنتجه هذا الزرع من الحشيش بعد نضجه .

(٤٦٠)

القضية رقم ١٢٧٥ سنة ٦ القضائية

مراقبة . الحكم بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس . تحديد مدة المراقبة . وجوبه .

(المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

من واجب القاضي أن يحدّد مدة العقوبة التي يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك . فإذا قضى الحكم الابتدائي بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس بعد

انقضاء مدة الحبس في الجهة التي يعينها وزير الداخلية في الديار المصرية ، ولم يعين أجلا لهذه المراقبة ، فاستأنف المتهم وحده ، فما يكون للحكمة الاستثنائية أن تؤيد هذا الحكم خشية أن يكون في تصحيحها إياه بتحديد مدة المراقبة ، إساءة لمركز المتهم الذي استأنف الحكم دون النيابة لاحتمال أن وزير الداخلية قد يرى إبقاءه تحت المراقبة مدة أقل من المدة التي تقدرها هي — لا يكون لها ذلك بل يجب عليها أن تصحح الحكم بتحديد مدة المراقبة لاختصاصها هي دون سواها بذلك .

(٤٦١)

القضية رقم ١٢٨١ سنة ٦ القضائية

سب وقذف . الطعن في الأعراض . معناه . (المادتان ٢٦٢ و ٢٦٥ ع)

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع شددت عقاب من يسب غيره إذا تضمنت ألفاظ السب طعنا في الأعراض ، كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع عقاب القاذف إذا كان ما قذف به يتضمن طعنا في الأعراض . وقد صبر بالفرنسية عن الطعن في الأعراض في كلتي المادتين بتعبير واحد (L'honneur de familles) . ولا يكون الطعن كذلك إلا إذا كان ماسا بالكرامات العائلي جارحا لشرف الأسرة خادشا لناموسها . أما إذا كانت ألفاظ الطعن منصبة على شخص الرجل وحده ولا تتناول المساس بشرف عائلته فيتعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ع دون الفقرة الثانية . ومن هذا القبيل سب إنسان بألفاظ " يا معتز يا فواحشي " فهذه الألفاظ مع عمومها خالية مما يمس شرف العائلة وليس فيها ما يخرج غير المسبوب وحده .

(٤٦٢)

القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٦ القضائية

حكم . تحرير أسبابه . التوقيع عليه . عدم حصولها وقت النطق به وقبل إقفال دور الانعقاد . لا يطله .
(المادتان ٥١ تشكيل و ٩١ من قانون المرافعات)
إن المصادتين ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ٩١ من قانون المرافعات
لم تقضيا ببطلان الحكم إذا لم يحصل التوقيع عليه قبل إقفال دور الانعقاد أو إذا
لم يحتر وقت النطق به ، بل كل ما أراه الشارع من هاتين المادتين هو الحض
على الإسراع في تحرير أسباب الأحكام وتوقيعها .

جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦

تحت رئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٦٣)

القضية رقم ٨٦٧ سنة ٦ القضائية

غش البضاعة . الخل . غشه . معاقب عليه . (المادة ٣٠٢ ع)
الخل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التخمر من النبيذ ونشاء الحب
كالأرز والشعير والذرة وغيرها بدون أن يدخل في استخراجه حمض الخليك .
لكن هذا الحمض يتكون في الخل من عملية التخمر ذاتها بنسبة لا تقل
عن ٤ ٪ . ولا شك أن الخل المجهز بهذه الطريقة يصبح خلا مغشوشا معاقبا
على غشه بمقتضى المادة ٣٠٢ عقوبات إذا ما أضيف إليه شيء من الماء .
أما تحضير الخل صناعيا بإضافة الماء إلى حامض الخليك فهو وإن كان وسيلة
تقليدية للخل الطبيعى الناتج من التخمر إلا أنه ليس في قانون العقوبات ما يمنع
من تحضير الخل بهذه الطريقة وبيعه للجمهور على أنه خل صناعى . ولكن يجب
مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعى مشتملا على نسبة من الحامض المذكور
كافية لاعتباره خلا يمكن أن يستمد الخل الطبيعى . فإن كان الخل المجهز بهذه
الطريقة لا يحوى إلا نسبة ضئيلة من الحامض المذكور تلتفى معها تليزات الخل

المتعارف عليها لدى الجمهور اعتبر خلا مغشوشا تنطبق عليه المادة ٣٠٢ ع المذكورة .
وتقدير النسبة اللازمة لاعتبار الخل الصناعى خلا صالحا للاستعمال المتعارف عليه
متروك أمره لتقدير قاضى الموضوع يفصل فيه على الأساس المتقدم . فالحكم
الذى لم يبين نوع الخل المضبوط هل هو خل طبيعى أم خل صناعى ، ولم يبين
نسبة حامض الخليك فيه مكتفيا بقوله إنها أقل من ٤٪ ، ومع ذلك قطع بعدم
وجود غش فى هذا الخل يكون حكما ناقص البيان متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة على حسن علام بأنه فى يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥
بدائرة قسم ثان بور سعيد عرض للبيع خلا مغشوشا بتقليل حامض الخليك به عن
الحد الأدنى المصرح به مع علمه بذلك ، وطلبت من محكمة جناح بورسعيد الجزئية
معاقبته بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . سمعت المحكمة المذكورة الدعوى
وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عملا بالمادة ١٧٢ من
قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم فى ٢١ أكتوبر
سنة ١٩٣٥ طالبة إلغاء ومعاقبته المتهم بمادة الاتهام على ما هو منسوب إليه .
ومحكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى بهيئة استئنافية وقضت حضوريا
فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف . فطعن حضرة رئيس نيابة الزقازيق فى هذا الحكم بطريق النقض
فى ٤ يناير سنة ١٩٣٦ وقدم تقريرا بالأسباب فى ٥ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن حاز شكلا القانونى .
وحيث إن محصل الطعن هو أن الخل المضبوط لدى المتهم يجب أن يعد
مغشوشا طبقا لتعليقات مصلحة الصحة وذلك لاحتوائه على نسبة من حمض الخليك
تقل عن ٤٪ .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع بنت حكمها الصادر ببراءة المتهم على " أن هذه النسبة (أى ٤ ٪ من حمض الخليك) إن زادت أو نقصت فليس في ذلك معنى الغش المعاقب عليه بالمادة ٣٠٢ عقوبات ، إذ ليس الخل كغيره من المواد التي تباع وتشتري بحالتها الطبيعية كاللبن مثلا لأن هذا بحالته الطبيعية يحوى نسبة ثابتة من العناصر التي يتكون منها ، فإذا طرأ عليه الغش تغيرت تلك النسب . وذلك بعكس الخل الذي يتكون من إضافة حمض الخليك إلى الماء بنسبة غير ثابتة . فإذا ما أريد جعلها كذلك وجب أن يكون هذا بطريق التشريع لا بمحض الإرادة " .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن محكمة الموضوع ظنت خطأ أن الخل إنما يحضر بطريقة وحيدة هي إضافة ماء إلى مادة حمض الخليك لتخفيفها مع أن الخل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التخمير من النبيذ ونشاء الحب كالأرز والشعير والذرة وغيرها بدون أن يدخل في استخراجه حمض الخليك ، لكن هذا الحمض يتكون في الخل من عملية التخمير ذاتها بنسبة لا تقل عن ٤ ٪ ، ولا شك أن الخل المجهز بهذه الطريقة يصبح خلا مغشوشا طبقا للمادة ٣٠٢ عقوبات إذا ما أضيف إليه شيء من الماء كما هو الحال إذا ما غش اللبن بالطريقة عينها . أما تحضير الخل صناعيا بإضافة الماء إلى حامض الخليك فليس سوى وسيلة تقليدية للخل الطبيعي الناتج من التخمير أريد بها تسهيل تحضير الخل . وما دام التشريع المصرى لا يحوى شيئا خاصا بصناعة الخل وتحضيره وبيعه أو عرضه للبيع بهذه الصفة فليس ثمة ما يمنع تجهيز الخل من حامض الخليك وبيعه للجمهور على اعتبار أنه خل صناعي ؛ إلا أنه يجب مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعى مشتملا على نسبة كافية من الحامض المذكور كقيلة لا اعتبره خلا ينتفع به الناس في شئونهم العادية ، كما لا يترك المحضرون والبائعون أحرارا في التلاعب بهذه النسبة فيبيعون الناس خلا ليس فيه من هذه المادة سوى نسبة ضئيلة تنفى معها مميزات الخل المتعارف عاها لدى

الجمهور . أما تقدير النسبة اللازمة لاعتبار الخل الصناعي خلا صالحا للاستعمال المتعارف عليه فمتروك أمره لقاضى الموضوع يبت فيه على الأساس المتقدم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان الخل المضبوط أو المرفوعة بشأنه الدعوى خلا طبيعيا أم صناعيا إذ لكل نوع حكم خاص كما تقدم ، كما أنه لم يبين نسبة حامض الخليك فيه بل اكتفى بالقول بأنها أقل من ٤ ٪ ، وقطع مع ذلك بعدم وجود غش في هذا الخل مع أن هذا الخل لو كان طبيعيا لوجب اعتباره خلا مغشوشا لتزول النسبة فيه عن الحد الأدنى الواجب توفره في الخل الطبيعي كما سلف البيان ، أما لو كان صناعيا فمن الواجب التثبت من نسبة حامض الخليك فيه لمعرفة ما إذا كان حافظا لمميزات الخل وصالحا للاستعمال عرفا أم فاقدا لهذه المميزات فيكون خلا مغشوشا .

وحيث إنه لما ذكر يكون الحكم المطعون فيه ناقص البيان فيتعين نقضه مع إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم فيها مجتدا على الأسس المتقدمة مع التثبت من توفر سائر أركان الجريمة .

(٤٦٤)

القضية رقم ١٤٠٣ سنة ٦ القضائية

تعويض . تقديره . العبرة في التقدير هي بالطلبات الختامية . المعول عليه في التقدير . (المادة ٦ ع)

إن ما يطلبه المدعون بالحق المدني من التعويض عما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم الواقعة على ذويهم وما تقضى به المحاكم من ذلك لا ينظر فيه ألبة إلى ما سبق أن قدره هؤلاء لدى لجنة الإعفاء ، بل العبرة فيه هي بالطلبات الختامية أمام محكمة الموضوع . ولا ينظر في تقدير هذا التعويض إلى أنصبا طاليه في الميراث ، بل المعول عليه في ذلك هو ما أصاب كلا منهم من الضرر المادى والأدبى . ولا معقب على قضاء محكمة الموضوع فيما قدره من ذلك في حدود الطلبات الختامية التي قدمت لها .

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٦٥)

القضية رقم ١٠٤٩ سنة ٦ القضائية

تفتيش . دخول منزل برضا صاحبه . الزوجة أو الخلية . حقهما فى الإذن بدخول المنزل . التفتيش
الحاصل برضاتهما . صحيح قانونا . (المواد ٥ و ١٨ تحقيق و ١١٢ ع)

الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا للمنزل فى غيبة صاحبه ،
فلها أن تأذن فى دخوله . وكذلك خلية صاحب المنزل تملك هى الأخرى حق
الإذن فى دخول المنزل فى غيبة صاحبه . فالتفتيش الذى يحريه رجل البوليس باذن
من أى الاثنين (الزوجة أو الخلية) فى غيبة صاحب المنزل يعتبر قانونا تفتيشا
صحيا ، وكل ما يترتب عليه من الإجراءات يكون صحيحا أيضا .

(٤٦٦)

القضية رقم ١٤٢٢ سنة ٦ القضائية

متشردون ومشتبه فيهم :

(أ) إنذار الاشتباه . عدم قابلية للسقوط . إنذار التشرد . سقوطه بعد ثلاث سنوات .

(ب) مراقبة خاصة . القضاء بها . وجوب تحديد أجلها .

(المادتان ٦ و ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

١ — إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد
مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا
الإنذار للسقوط بمضى المدة خلافا لإنذار التشرد الذى نصت المادة السادسة من
القانون المذكور على أنه لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره .

٢ — المراقبة الخاصة التى يقضى بها تطبيقا للمادة التاسعة من قانون
المتشردين والمشتبه فيهم وهى المراقبة التى تكون فى مكان يعينه وزير الداخلية يجب

أن يحدد لها أجل معين لا يزيد على ثلاث سنين قياساً على ما تقتضى به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور .

(٤٦٧)

القضية رقم ١٤٢٩ سنة ٦ القضائية

اختلاس . مصوغات مسجلة على سبيل الوديعة . تبديدها . سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عن هذه الجريمة . متى ينتدى ؟ (المادة ٢٩٦ ع)

إن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها . وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة . وإذا ساغ القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعدّ مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يقدّم دليل على حصول التبديد من قبل . فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الأمانة حصل في تاريخ معين ، وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت ، فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ، ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . أما إغفال تحقيق هذا الدفع بحجة أن المجنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد في ذلك التاريخ فوجب لنقض الحكم .

جلسة ١١ مايو سنة ١٩٣٦ .

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وبحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤٦٨)

القضية رقم ١٤٠٧ سنة ٦ القضائية

شركة :

(١) شركة المحاصة . إثبات قيامها .

(ب) شركة تجارية فعلية . إثبات وجودها بكافة طرق الإثبات . (المادة ٦٣ تجاري)

١ — إنه وإن كان الأصل فيما عدا شركة المحاصة أن الشركات لا تكون صحيحة إلا طبقاً للأوضاع التي نص عليها القانون ، وأن شركة المحاصة تثبت بتقديم

الدفاتر والخطابات ، فإن هذه الأحكام القانونية لا تمنع من إمكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يقتضيه ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم ببعض أم في معاملتهم مع الغير .

٢ — للشريك في شركة تجارية فعلية (Société de fait) أن يطالب بحقوقه الناتجة من أعمالها وأن يثبت من أجل ذلك وجودها في الماضي بكافة طرق الإثبات القانونية بما في ذلك القرائن والبيئة .

(٤٦٩)

القضية رقم ١٤٣٧ سنة ٦ القضائية

قتل بالتسميم . مادة سامة بطبيعتها . سلفات النحاس . لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت كميات كبيرة منها .
طعمها اللاذع يمنع من تناول كمية كبيرة منها . وضعها في ماء . شربه المجنى عليه . عدم وفاته . شروع في قتل متى اقترن بنية القتل .
(المادة ١٩٧ ع)

إن كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون في الإمكان تحقق تلك الجريمة مطلقاً ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض ولكنه لم يحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة .

فاذا وضع متهم في الماء الذي شرب منه المجنى عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة إذا أخذت بكميات كبيرة (هي في هذه القضية مادة سلفات النحاس) ولم يمت المجنى عليه ، فهذا الفعل يعتبر شروعاً في قتل إذا اقترن بنية القتل العمد . ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس أن المادة الموضوعة في الماء لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة ، وأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة منها ، وأن القيء الذي تحدثه يطردها ، فإن هذه ظروف خارجة عن إرادة الفاعل حالت دون إتمام الجريمة .

(٤٧٠)

القضية رقم ١٤٤٢ سنة ٦ القضائية

هتك عرض . قرص امرأة في نخدها . هتك عرض بالقوة . (المادة ٢٣١ ع)
إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقرصها في فخدها فهذا الفعل المخل بالحياء
إلى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر عورة من عوراتها
هو هتك عرض بالقوة .

جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة زكي برزى بك وبحضور حضرات أحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود
سامى بك وعلى حيدر جازى بك .

(٤٧١)

القضية رقم ١٠٣٠ سنة ٦ القضائية

إعلان . توقيع شاهدين على الأصل والصورة . حكمته . عدم التوقيع . وصول الإعلان فعلا .
لا بطلان . (المادة ١٣ مرافعات)

إن الغرض الذى رعى إليه الشارع فى المادة ١٣ من قانون المرافعات من
إيجابه توقيع شاهدين على أصل الإعلان وصورته معا إنما هو ضمان إيصال
الإعلان إلى شخص المعلن إليه . فكما تحقق هذا الغرض فى الواقع فلا وجه
للمسك ببطلان الإعلان لعدم توقيع شاهدين عليه .

(٤٧٢)

القضية رقم ١١٦٥ سنة ٦ القضائية

شاهد . عدم سماعه لدى محكمة الدرجة الأولى . الحكم فى غيبة المتهم بناء على الأوراق . جوازه .
عدم تمسك المتهم بسماع شاهد الإثبات لدى محكمة الدرجة الثانية . عدم سماعه . لا عيب .
(المادتان ١٦٢ و ١٨٦ تحقيق)

لمحكمة الدرجة الأولى بمقتضى المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات فى حالة
غيبة المتهم أن تقضى فى الدعوى بناء على ما هو مدون بأوراقها دون إجراء تحقيق
جديد فيها . ومحكمة الدرجة الثانية غير مكلفة عند نظرها الدعوى أن تقر من تلقاء

نفسها سماع البينة، بل على المتهم وهو على بينة من أن شاهد الإثبات لم يسمع لدى محكمة الدرجة الأولى أن يطلب إليها أن تستدعيه لتأدية الشهادة لديها . فإذا هو قصر في حقه فليس له أن ينعى على محكمة الدرجة الثانية نتيجة تقصيره .

(٤٧٣)

القضية رقم ١٢٧٣ سنة ٦ القضائية

تزوير . سند دين . تأشير المدين عليه . متى يكون تزويرا ؟ (المادتان ١٨١ و ١٨٣ ع)
التأشير على سند الدين بنحو المدين لا يكون حجة على الدائن، وإنما الذي يكون حجة عليه التأشير الحاصل بنحطه هو أو بنحو وكيله . فإذا سلم الدائن سند الدين إلى المدين ليؤشر على ظهره بسداد المبلغ الذي دفعه من مقدار الدين فإنه يكون قد وكله في إجراء هذا التأشير نيابة عنه ويكون تأشير المدين في هذه الحالة حجة على الدائن . ومن هنا يتأتى الضرر لأن كل ما يحوّله المدين بطريق الوكالة عن الدائن يلتزم به الدائن نفسه باعتباره حاصلا بإذنه . فإذا هو أشرب أكثر مما أراد الدائن التأشير به ، فإن هذا يعدّ تزويرا معنويا من المدين بتغيير إقرار أولى الشأن منطبقا على المادتين ١٨١ و ١٨٣ عقوبات .

(٤٧٤)

القضية رقم ١٢٧٧ سنة ٦ القضائية

مخدرات . إمساك الطبيب دفترا خاصا لقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة . وجوبه . الإخلال بهذا الواجب . جريمة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟
(المادة ٢٦ من قانون المخدرات)
إن إمساك الطبيب دفترا مبصوما بنحتم مصلحة الصحة العمومية لقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة واجب عليه لا محيص عنه ، والعقاب على التفريط في هذا الواجب أمر لا مفتر منه . والقصد الجنائي في هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد الإخلال بما يوجب القانون من إمساك الدفتر ، وليس يشفع في هذه الجريمة سهو أو نسيان أو أى مذر آخر دون الحادث القهري .

جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة زكى برزى بك وبحضور حضرات أحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك
ومحمود سامى بك وعلى حيدر جازى بك .

(٤٧٥)

القضية رقم ١١٧٠ سنة ٦ القضائية

تعويض . رفع الدعوى على أحد رجال الحكومة وعلى الحكومة بالتضامن . توجيه الحكومة دعوى
الضمان الفرعية إلى المتهم . الحكم بعدم قبولها بحجة أنها سابقة لأوانها . خطأ .

(المواد ١٠٨ و ١١٥ و ١٥٢ مدنى)

حكم المدينين المتضامنين فى دين واحد أنه يجوز إلزام أى واحد منهم بوفاء
جميع الدين للدائن على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقى المدينين كل
بقدر حصته . فمن مصلحة المدين الذى رفعت عليه دعوى تعويض بالتضامن مع
مدين آخر أن يقاضى فى نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب إلى المحكمة فى حالة
الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخر بكافة ما يحكم به
عليه هو إذا كان لديه من الأسباب ما يقتضى عدم ملزوميته هو شخصيا بشئ من
الدين . ومصلحته فى ذلك محققة لا احتمالية فقط . وهذه المصلحة المحققة من أول
الأمر هى التى تبيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين فى نفس الوقت الذى
رفعت فيه دعوى التعويض الأصلية على المدينين معا والمطالبة بالحكم له على المدين
الآخر بكل ما يحكم به عليه . وإذن فإذا رفعت دعوى تعويض على متهم عما أحدثه
من أضرار للدعى بالحق المدنى ، وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لأنه من
رجالها وهى مسئولة عن أفعال رجالها ومتضامنة معهم فى تعويض كل ضرر يحدث
منهم أثناء تأدية وظائفهم ، فالحكومة أن توجه دعوى الضمان الفرعية إلى المتهم
فى حالة الحكم للمدين بالتعويض . فإذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية
بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئا فى تطبيق القانون وتعين نقضه .

(٤٧٦)

القضية رقم ١٢٧٦ سنة ٦ القضائية

وصف التهمة . تغييره . متى لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع ؟ (المواد ١٩٤ و ١٩٩ ع ٤٠ تشكيل)

يجوز لمحكمة الموضوع بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة إما لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة إليه وإما لما يظهر من الأفعال التي يثبتها الدفاع . فإذا قدم المتهم إلى المحكمة بصفته فاعلا أصليا على أساس أن الطلقات النارية التي أحدثها بالمجنى عليه سببت مع الإصابات الرضية الأخرى الوفاة، فتبين لها أن تلك الطلقات النارية لم تحدث الوفاة، وأن الوفاة نشأت عن ضربات رضية أحدثها متهمون آخرون مجهولون كانوا مع المتهم ، فنزلت المحكمة به من جريمة القتل العمد إلى جريمة الاشتراك، فانها إذ تفعل ذلك لا تكون قد غيرت في الوقائع المنسوبة إلى المتهم والتي كانت موضوع محاكمته . على أن التعديل الذي أدخلته لم يسوّى مركزه، بل كان في مصلحته، إذ العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ ع التي طبقها دون العقوبة الواردة في المادة ١٩٤ ع التي أحيل الطاعن بموجبها . وفي هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بتنبيه الدفاع إلى تغيير وصف التهمة .

(٤٧٧)

القضية رقم ١٢٨٤ سنة ٦ القضائية

(أ) اختلاس أموال أميرية . الصراف . مساعد الصراف . مسئولية جنائيا كمسئولية الصراف . (المادة ٩٧ ع)

(ب) اختلاس أموال أميرية . مطالبة الحكومة بالمصاريف التي تكبدتها بسبب فعلة المتهم . الحكم برد المبلغ المختلس وبغرامة مسارية له لا يمنع من الحكم بتلك المصاريف .

٢ — إن حكم المادة ٩٧ من قانون العقوبات كما يسرى على الصيارف فإنه يسرى أيضا على مساعديهم . وإذن فلا يصح الاحتجاج لمصلحة مساعد الصراف المختلس بأنه لم يصدر له أمر كتابي من المدير أو من المالية بندينه لتأدية عمل الصراف

ولا بأنه لم يقدم الضمان المالى الذى أوجب القانون المالى تقديمه مما يجعل اعتباره كصرف اعتبارا غير صحيح، بل هو — مادام موظفا معهودا إليه فعلا بحساب النقود — مسئول جنائيا بمقتضى المادة ٩٧ ع عما يكون تحت يده من الأموال إذا هو ارتكب أية جريمة من الجرائم المشار إليها فى تلك المادة .

٢ . — إن ما تقضى به المادة ٩٧ ع من وجوب الحكم على المختلس برد ما اختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفتها مجنبا عليها من الادعاء بحق مدنى للطالبة بالمصاريف التى تكبدتها بسبب فعلة المتهم للحصول على المبلغ المختلس ، ولا يمنع من الحكم لها بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها ، لأن الغرامة التى نصت عليها تلك المادة هى عقوبة جنائية ، أما المصاريف المطلوبة فهى من قبيل التعويض المدنى . ومن ثم فلا غبار على الحكم إذا قضى للحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من المصاريف طبقا للمستندات التى قدمتها .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وبحضور حضرات محمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤٧٨)

القضية رقم ١٦٠٢ سنة ٦ القضائية

تلبس . شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة . حالة تلبس . القبض عليه وتفتيشه صحيح قانونا .
(المادة ٧ تحقيق)

إذا شوهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة فى حجره ، فهذه حالة تلبس توجب على من شاهده حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأمورى الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك . وتفتيش المتهم فى هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحا قانونا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته .

جلسة ٨ يونيه سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وبحضور حضرات محمد فهمى حسين بك وعبد الفتاح السيد بك
ومحمود سامى بك وعلى حيدر ججازى بك .

(٤٧٩)

القضية رقم ١٤٠٧ سنة ٦ القضائية

إثبات فى المواد الجنائية . اعتراف متهم . حق المحكمة فى تجزئته . أخذها الشرط الخاص بتوافر
ظرف سبق الإصرار . إهدار شرطه الآخر الخاص باشتراك غير المتهم فى القتل معه . لا يعيب الحكم .
لمحكمة الموضوع أن تجزئ اعتراف المتهم فتأخذ ببعضه وتهذر بعضه . فإذا
أخذت متهما باعترافه عن سبق الإصرار ولم تأخذ بما قرره عن اشتراك غيره معه
فى القتل فذلك لا يعيب حكمها . خصوصا إذا كان سبق الإصرار مدلولا على توافره
بوقائع أخرى ذكرها الحكم .

(٤٨٠)

القضية رقم ١٤٢٣ سنة ٦ القضائية

تحقيق . ضابط بوليس . إثباته أقوال متهم فى محضر . قيمة هذا المحضر من الوجهة القانونية .
لا مانع قانونيا بمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين
من أقوال أدلى بها بغاة وعلى غير انتظار فى محضر ما دامت الظروف التى حصل
فيها الإدلاء بتلك الأقوال كانت تقتضى المبادرة إلى إثباتها ، ولم تكن تسمح للضابط
بأن يتصل بالنيابة ليتلقى رأيها فى الأمر . وهذا المحضر يعتبر رسميا لصدوره من
موظف مختص بتحريره . فإذا وجد ضابط بوليس فى مستشفى ، وطلب إليه مقابلة
أحد المرضى (وهو متهم فى جريمة) فأدلى إليه بأقوال عن هذه الجريمة ، وأيده فى هذه
الأقوال متهم آخر كان مريضا بالمستشفى ، فدون الضابط هذه الأقوال فى محضر
حرره خصيصا لذلك ، فاعتبرت المحكمة هذا المحضر رسميا ، واعتمدت على ما أثبت
فيه من الأقوال ، فليس فى ذلك مخالفة للقانون فى شيء .

(٤٨١)

القضية رقم ١٤٢٨ سنة ٦ القضائية

نصب . حصول التصرف في ملك الغير . متى يعتبر نصبا ؟ رهن منقول للغير مقابل مبلغ من المال . نصب . (المادة ٢٩٣ ع)

إن مجزؤ الاستيلاء على نقود عن طريق التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه يعتبر نصبا معاقبا عليه بمقتضى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات بغض النظر عما إذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلا على الطرف الآخر في التعاقد أو على صاحب الشيء الواقع فيه التصرف . فمن رهن منقولا ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من المورتن يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المورتن ضرر فعلا بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول .

(٤٨٢)

القضية رقم ١٥٩٣ سنة ٦ القضائية

وصف التهمة . تقديم متهم باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة في جريمة قتل مع سبق الإصرار . استبعاد ظرف سبق الإصرار . اعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد دون تنبيه الدفاع . إخلال بحق الدفاع . (المواد ٣٠ و ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

إذا قلم متهم إلى المحاكمة باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة مع آخرين في جريمة قتل مع سبق الإصرار، ثم استبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار، وعدلت التهمة المنسوبة إلى هذا المتهم من اشتراك في قتل بطريق الاتفاق والمساعدة إلى قتل عمد بدون سبق إصرار، وطأقته على ذلك بدون تنبيه الدفاع عنه إلى هذا التعديل في وصف التهمة فذلك يعتبر إخلالا بحق الدفاع، خصوصا أن استبعاد ظرف سبق الإصرار يجعل هذا المتهم مسئولاً عن فعله وحده، والفعل المنسوب إليه بحسب قرار الاتهام بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار لا يمكن اعتباره جريمة قتل تامة . وهذا الإخلال بحق الدفاع يستلزم نقض الحكم .

(٤٨٣)

القضية رقم ١٦٧٨ سنة ٦ القضائية

خير . تقريره . الاعتماد عليه كدليل للإثبات أو النفي . متى يجوز ؟ تقرير خير في دعوى أمام المحكمة المختلطة . طلب ضم هذا التقرير . رفضه . اعتماد المحكمة على هذا التقرير في إدانة المتهم بالتزوير . إخلال بحق الدفاع .

لا يجوز قانونا الاعتماد على تقرير خير كدليل للإثبات أو النفي إلا بعد أن يتمكن الخصام من مناقشته والإدلاء بالحكمة بلحوظاتهم عليه . ولا يتيسر ذلك في أحوال المضاهاة إلا إذا كانت أوراقها موجودة في ملف الدعوى ، ومخالفة ذلك تعتبر إخلالا بحق الدفاع مبطلا للحكم . خصوصا إذا طلب الخصم من المحكمة تمكينه من الاطلاع على تقرير الخير ولم تجبه المحكمة إلى طلبه . فإذا أدانت المحكمة متهما في جريمة تزوير اعتمادا على ما قرره خير ندمته المحكمة المختلطة في قضية تجارية من أن بصمة السند (موضوع التهمة) مزورة ، ولم تستجب إلى طلب محامي المتهم ضم أوراق المضاهاة التي قام بها ذلك الخير إلى ملف الدعوى الجنائية لتحقيق دفاعه بأن الأساس الذي بنى عليه هذا التقرير غير صحيح ، ولم ترد على هذا الطلب بشيء كان حكمها معينا متعينا نقضه .

جلسة ١٥ يونية سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات محمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤٨٤)

القضية رقم ١٤٤٠ سنة ٦ القضائية

نصب . محجور عليه . رهنه منزلا له عليه اختصاصات . إخفاء أمر الجرح من المرحن . تزويره . في شهادة التصرفات لإثبات أن المنزل ليست عليه اختصاصات . استيلاؤه على مبلغ من المال مقابل الرهن . نصب .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن زيدا المحجور عليه له منزل عليه أوامر . اختصاص مسجلة سابقة على سنة ١٩٢٤ وقد رهن هذا المنزل بعد هذا التاريخ إلى

شخص ما نظير مبلغ من المال قبض بعضه، وأخفى أمر الحجر عن المجنى عليه .
ولكى يخفى أوامر الاختصاص أيضا عن المجنى عليه استخرج شهادة من محكمة مصر
الأهلية بنحو هذا المنزل من التصرفات والتسجيلات عن المدة من سنة ١٩٢٤ لغاية
سنة ١٩٣٢ ، ثم زور في هذه الشهادة بأن محا رقم (٤) من سنة ١٩٢٤ وكلمة "أربعة"
وجعلها رقم (١) وكلمة "واحد" فصارت بذلك سنة ١٩٢١ ، فهذا الذي أثبتته
الحكم كافٍ لا اعتبار ما وقع منه طرقا احتيالية من شأنها لإيهام المجنى عليه بوجود
واقعة مزورة وهى أنه غير محجور عليه ، وأن المنزل خال من التصرفات العقارية ،
وأنه توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ من المال مما يجب عليه العقاب بمقتضى
المادة ٢٩٣ ع .

(٤٨٥)

القضية رقم ١٤٨٠ سنة ٦ القضائية

(١) بلاغ كاذب . مناط العقاب في هذه الجريمة . (المادة ٢٦٤ ع)

(ب) استئناف . بناء النيابة استئنافا على أسباب ما . لا يقيد بها بتلك الأسباب .

١ — لا يشترط لتوقيع العقاب في جريمة البلاغ الكاذب أن تكون جميع
الوقائع التى تضمنها البلاغ مكذوبة برمتها ، بل يكفى أن يكون المبلغ قد كذب
فى بعضها أو شوه الحقائق أو أضاف إليها أمورا صيغتها جنائية أو أغفل ذكر بعض
أمور يهم ذكرها . فإذا ادعى المبلغ فى بلاغه أن المدعىين بالحق المدنى سرقوا منه
ثمانية جنيهات بالإكراه فى الطريق العام ، وأن الإكراه ترك أثرجوح به ، ثم ثبت
أن واقعة السرقة بالإكراه مكذوبة برمتها ، وأن الواقعة لم تكن إلا تعديا بالضرب ،
عدّ البلاغ كاذبا واستحق المبلغ العقاب .

٢ — إن بناء النيابة استئنافا على أسباب ما لا يقيد بها بتلك الأسباب عند
المرافعة فى الدعوى . فإذا هى استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة سوابق المتهم
لاحتمال أن يتبين منها عند ورودها أن المتهم طائد ، فذلك لا يمنعها من أن تطلب
تشديد العقوبة حتى ولو اتضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق للمتهم .

(٤٨٦)

القضية رقم ١٤٨٢ سنة ٦ القضائية

جنحة مرتبطة بجناية . إجراءات الحضور والغيبية . متهم بجنحة مرتبطة بجناية . الجنحة تجرى عليها أحكام الجنايات في السقوط والغيبية . (المادة ٥٣ تشكيل)

إذا حوكم متهم (وهو ضابط بوليس) غائباً عن تهمتين إحداهما ارتكاب جناية تعذيب وحبس والأخرى ارتكابه جنحة ضرب واستعمال قسوة ، وأثبت الحكم الغيابي أن الجريمتين وقعتا من المتهم لغرض واحد ، وأنهما مرتبطتان إحداهما بالأخرى بحيث لا تقبلان التجزئة ، وقضى على المتهم غيابياً بالعقوبة المقررة للجناية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع ، فإن جريمة الجنحة المذكورة لا يعود لها استقلال ذاتي ، بل هي تندمج في الجناية وتصبح الجريمتان جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب . وهذه باعتبارها جناية تجرى عليها الأحكام والإجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضي المدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيابي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه . ولا يجوز في هذه الصورة أن يستند المتهم في الدفع بسقوط الجنحة وفي قيام حقه في المعارضة في الحكم الصادر فيها إلى نص المادة ٥٣ المعتلة من قانون تشكيل محاكم الجنايات لأن هذه المادة لا تنطبق إلا عند عدم تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات أي عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفعت مع الجناية لمحكمة الجنايات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في المدة ما بين ٤ إلى ٩ مايو سنة ١٩٢٥ بناحية إخطاب مركز أجا دقهلية : (أولاً) مع آخرين سبق الحكم عليهم من محكمة جنايات المنصورة قبض على أبو شوشة و ... و ... و ...

” من إخطاب ” ومحمد سليمان و ... و ... و ... و ... و ...

” من ميت نضاله ” والعوضي العشماوي و ... و ... و ... و ... و ...

” من الانشاصية ” ونصر محمود و ... و ... و ... و ... و ...

” من ميت مسعود “ ومحمود محمد عوض و ... و ... و ... و ... و ...
 ” من منشية عبد النبي “ والنادى إبراهيم و ... و ... و ... و ... و ...
 ” من ميت أبو الحسن “ والشريني إبراهيم سالم ” من شتشا “ وإبراهيم العيوطي
 ” من الغراقة “ وأودعوهم بنقطة بوليس إخطاب وحبسوهم بها بغير وجه حق مددا
 تتراوح بين يوم وأربعة أيام، وعذبوهم بالتعذيبات البدنية بأن ضربوهم على أيديهم
 وأجسامهم بالعصى والسياط ، وكانوا يقيدونهم بالحبال ، ويعلقون أقدامهم ،
 ويضربونهم عليها ، ويجعلونهم يدورون على شكل حلقة ، ويوسعونهم ضربا بالعصى
 والسياط ، ويرقدون صفوفًا على بطونهم ، ويعملون حركات عسكرية من رفع وخفض
 وقيام وقعود ، ويتسمى كل منهم باسم امرأة يختارها ، وكانوا يكلفونهم بالكنس
 والرش وتمهيد الأرض ، وبعد أن تبطل الأرض بالماء يأمرونهم بأن يتمرغوا عليها
 فتتلوث أجسامهم بالطين ، وأحضروا لهم قصاص البهائم فقص لكثيرين منهم شعور
 رؤوسهم وشواربهم بمقص البهائم بشكل مشوه . وقد أحدثوا بهم الإصابات والآثار
 الميينة بالتقارير الطبية . (ثانيا) استعمل القسوة مع كل من أحمد أحمد النحاس
 و ... و ... و ... وآمنه بنت عمر بأن ضربهم وأحدث آلاما وجروحا
 بأيديهم ونشأ عن ضربه لأولهم إصابة استوجبت مرضه وعجزه عن أشغاله
 الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . وطلبت النيابة العمومية من حضرة قاضي
 الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٤٢ و ٢٤٤ / ١١٣ و ٢٠٥ /
 من قانون العقوبات ، ومحكمة جنايات المنصورة أنهت سماع هذه الدعوى ، وقضت
 حضوريا في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٦ عملا بالمواد ١١٣ و ٢٠٥ / ١ و ٢٤٤ و ٣٢ /
 و ١٧ عقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا
 الحكم بطريق النقض في يوم صدوره ، وقدم حضرة الأستاذ فهمي سعد أفندي
 المحامي تقريرا بأن الحكم لم ينته في الميعاد القانوني في ١١ أبريل سنة ١٩٣٦ ودعاه
 بشهادة بذلك .

وبجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ منحت المحكمة الطاعن أجلا مداه عشرة أيام
ليقدم فيه أسباب الطعن فقدمها في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن بنى على أن الطاعن قدم للمحاكمة
عن تهمتين : الأولى جناية حبس وتعذيب بالمادة ٢٤٤ عقوبات ، والثانية جنحة
استعمال القسوة بالمادتين ١١٣ و ٢٠٥ عقوبات . وفي كل تهمة منهما مجنى عليهم
غيرهم في التهمة الأخرى ، كما أن لكل تهمة ظروفًا زمنية تختلف عن ظروف الأخرى ،
وكان من بين المجنى عليهم في تهمة جنحة الضرب واستعمال القسوة سيدة تدعى
فاطمة البلتاجي زعمت أن الطاعن ضربها فأجهضها ، وأدعت بحق مدني عند المحاكمة
الغيابية ، فناقش الحكم الغيابي الصادر بمعاينة الطاعن واقعتها وانتهى إلى تكذيبها
وتبرئته منها ورفض طلب التعويض الخاص بها . فكان بمقتضى هذا ألا تطرح
واقعة فاطمة بلتاجي هذه عند المحاكمة الحضورية مرة أخرى ، ولكن الحكم المطعون
فيه أعاد مناقشة هذه الواقعة مرة ثانية على أساس أنها ثابتة على الطاعن فيكون
الحكم حمله ما لا يصح تحميله إياه بإضافة هذه الواقعة إلى الوقائع التي أثبتتها في حقه .
ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم الغيابي يرى أن المحكمة لم تفصل في الواقعة
الخاصة باستعمال القسوة على فاطمة البلتاجي من الوجهة الجنائية ببراءة الطاعن كما
يدعى . على أنه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه لأن الحكم المطعون فيه لم يوقع
عليه إلا عقوبة واحدة وهي عقوبة الجريمة الأشد أي الحبس والتعذيب .

ومن حيث إن الوجه الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ
في موضعين : أولهما أنه أعاد محاكمة الطاعن عن التهمتين المنسوبتين إليه وهما
جناية (الحبس والتعذيب) وجنحة (استعمال القسوة والضرب) معا وأثبتهما في حقه
وحاسبه عليهما مع أنه لم يقدم معارضة للآن عن جريمة الجنحة بالطريق الذي رسمه

القانون للمعارضة في مواد الجرح، وذلك طبقا للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤، ثانيهما أن لجنة الضرب واستعمال القسوة التي حوسب عنها الطاعن في الحكم المطعون فيه سقط الحق في إقامة الدعوى بالنسبة لها .

ومن حيث إن الظاهر من الحكم الغيابي والحكم المطعون فيه أن وقائع الدعوى التي قدم الطاعن من أجلها لمحكمة الجنايات نتجصل في أن الطاعن ارتكب جناية التعذيب والحبس وجنة الضرب واستعمال القسوة مع من ذكروا في الحكمين المذكورين لغرض الإساءة إلى أهالي نقطة إخطاب التي عين ضابطا لها . وقد أثبت الحكم الغيابي وقوع الجريمتين منه وبين أنهما ارتكبتا لغرض واحد وأنهما مرتبطتان ببعضهما بحيث لا تقبلان التجزئة ، وقضى على الطاعن غيابيا بالعقوبة المقررة لجناية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما حضر الطاعن قدم مرة ثانية لمحكمة الجنايات لنظر القضية من جديد بوصفها ووقائعها الأولى فأثبت الحكم المطعون فيه وقوع الجريمتين من الطاعن ، كما أثبت أنه ارتكبهما لغرض واحد وأنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولهذا اعتبرتهما المحكمة جريمة واحدة ، وعاقبت الطاعن عنهما بعقوبة واحدة مراعية في ذلك العقوبة المقررة لأشد الجريمتين وهي جناية الحبس والتعذيب طبقا للمادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات .

ومن حيث إنه ما دام الحكم الغيابي اعتبر الجريمتين المنسوبتين للطاعن جريمة واحدة طبقا للمادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات وعاقبته بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد وهي الجناية فلا محل للتحديث بعد ذلك عن سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة للجنة ، كما لا محل للتحديث عن قيام الحق في المعارضة فيها . ذلك لأن جريمة اللجنة المذكورة لم يعد لها استقلال ذاتي ، إذ أنها اندمجت في الجناية وأصبحت الجريمتان جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب ، وهذه باعتبارها:

جناية تجرى عليها الأحكام والإجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضى المدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيابي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه . أما ما يستند إليه الطاعن في قيام حقه في المعارضة وفي الدفع بسقوط جريمة الجنحة طبقاً للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعتلة فهو في غير محله ، لأن محل تطبيق هذه المادة المعتلة هو عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفعت مع الجناية لمحكمة الجنايات أى عند عدم تطبيق المحكمة للمادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات ، الأمر الذى لم يحصل في الدعوى الحالية .

ومن حيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن أحمد يوسف النجار وأحمد محمود أبو عزيزة من بين الذين أثبت الحكم المطعون فيه وقوع جريمة الحبس والتعذيب عليهم لغير علة واضحة في أسبابه ، فضلاً عن أن هذين الشخصين شهدا بالجلسة بأن الطاعن لم يضربهما ، وبذلك يكون الحكم قد استند في هذا الشأن إلى سبب غير صحيح لا وجود له في الأوراق .

ومن حيث إنه ثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يستند إلى أقوال الشخصين المذكورين في الجلسة بشأن إدانة الطاعن في حبسهما وتعذيبهما ، بل إنه أثبت وقوع الجناية عليهما من أقوالهما في التحقيقات السابقة ومن شهادة الشهود الآخرين والكشوف الطيبة . ولا نزاع في أن لمحكمة الموضوع الحق في أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تظمن إليه ، إذ أن ذلك يرجع إلى تقديرها هي ولا رقابة عليها فيه .

ومن حيث إن محصل الوجه الخامس أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إثبات تهمة التعذيب على الكشوف الطيبة المتوقعة على المجنى عليهم مع أن هذه الكشوف أثبتت أن إصابتهم مفتعلة وأن منهم من لم تكن به إصابات ، وقد تمسك الطاعن بهذا ، ومع ذلك لم يعن الحكم بالرد على هذا الدفاع بل استند إلى هذه الكشوف نفسها .

ومن حيث إن هذا الوجه غير صحيح أيضا لأن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عني بالرد على دفاع الطاعن المتضمن بأن بعض إصابات المحنى عليهم مفتعلة وبين فساد هذا الدفاع .

(٤٨٧)

القضية رقم ١٧٦٠ سنة ٦ القضائية

قرار الحفظ :

- (أ) قرار الحفظ الذى يمنع من العودة إلى إقامة الدعوى . ماهيته .
(ب) التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات . ماهيته . مجرد إحالة أوراق من النيابة للبولىس . لا يعتبر انتدابا لإجراء التحقيق .

١ — قرار الحفظ الذى يمنع بمقتضى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألغاه النائب العام فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إلا إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى هو القرار الذى يصدر من النيابة على أثر تحقيق تكون قد أجرتة بنفسها أو أجراه أحد مامورى الضبطية القضائية بناء على انتداب تصدره لهذا الغرض خصيصا . أما الحفظ الحاصل على أثر تحقيقات إدارية أجراها البولىس فى بلاغ ما سواء من تلقاء نفسه أو بعد إحالة الأوراق إليه من النيابة فلا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية إذا أرادت دون حاجة إلى استصدار أمر من النائب العام بإلغاء الحفظ .

٢ — مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البولىس لا يعد انتدابا من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية لإجراء التحقيق . فالتحقيق الذى يجريه البولىس فى هذه الصورة لا يعتبر تحقيقا بالمعنى القانونى ، وإنما هو جمع استدلالات لا تقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات .

جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات ذكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٨٨)

القضية رقم ٢٠٦٨ سنة ٦ القضائية

اختلاس . وجود حساب بين الوكيل والموكل . لا ينفي نية الاختلاس . واجب المحكمة
في هذه الصورة . (المادة ٢٩٦ ع)

إن مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتفاء جريمة التبيد
ولا نية الاختلاس عند الوكيل . فيجب على المحكمة في هذه الصورة أن تقوم بفحص
الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة التبيد
المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع . أما أن تبرئ
المتهم بالتبيد لمجرد أن هناك حسابا بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف
بعد بينهما فهذا مخالف للقانون والحكم بذلك يتعين نقضه .

(٤٨٩)

القضية رقم ٢٠٧٦ سنة ٦ القضائية

دفاع . متهم بجنحة . حضور محام عنه . لا وجوب له . انصراف محاميه قبل نظر الدعوى لأن
المحكمة أخبرته أنها قد توكلها . نظرها بعد ذلك . دفاع المتهم عن نفسه وعدم طلبه التأجيل لحضور محاميه .
الحكم في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

ليس من الحتم قانونا أن يحضر محام عن المتهم بجنحة بل يكفى أن يدافع المتهم
عن نفسه . فإذا حضر محام عن متهم بجنحة ثم انصرف قبل نظر الدعوى بناء على
أن المحكمة أخبرته بأن لديها قضية كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها، ثم نظرت المحكمة
القضية ولم ينبها المتهم إلى أن له محاميا ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه بل ترفع
هو بنفسه فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع . ولا يجوز لهذا المتهم أن يتضرر

لدى محكمة النقض من عدم تأجيل محكمة الموضوع الدعوى من تلقاء نفسها فإنه هو الملتزم بالحرص على مصلحته، وما دام هو لم ينبه المحكمة إلى تمسكه بحضور محاميه عنه فعليه أن يتحمل وزر تفریطه .

(٤٩٠)

القضية رقم ٢٠٧٩ سنة ٦ القضائية^(١)

اختلاس ودیعة . سند باسم شخص . تسليمه إليه لاستعماله في أمر معين . رفعه دعوى بهذا السند باسمه هو شخصيا . ادعائه بأن هذا السند كان تحت يده وبأنه إنما تسلم صورة من هذا السند . اختلاس . (المادة ٢٩٦ ع)

إذا تسلم أحد الورثة باعتباره نائباً عن باقي الورثة سنداً بمبلغ ما محضراً باسمه لاستعماله في أمر معين فرفع بهذا السند دعوى باسمه هو شخصياً مدعياً أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة، بل هو إنما تسلم صورة منه كانت بخزانة المتوفى فإن هذا الشخص يكون بذلك قد خیر حیازته الناقصة لهذا السند إلى حیازة كاملة بنية التملك ويكون مختلساً لهذا العقد .

(١) الواقعة أن ورثة شخص جردوا أوراقه ومستنداته وحرروا محضراً بمجرد ما وسلبوا هذه الأوراق جميعاً لأحدهم باعتباره ممثلاً لباقي الورثة واستأنوه عليها . ومن هذه الأوراق سند بمبلغ ثمانية آلاف جنيه محرراً باسم الوارث الذي تسلم الأوراق . ونظراً لأن المتوفى كان يتعامل بالربا، ولكي يخفى معاملاته الربوية كان يحرق سندات الدين التي هي له في الواقع لإذن أشخاص آخرين، ونظراً إلى أن الورثة جميعاً كانوا يعلمون حقيقة الواقع فإنهم لم يشكوا في أن هذه الأوراق جميعاً هي ملك المورث . فإما كان من الوارث الذي تسلم الأوراق إلا أن تصرف في هذه الأوراق لمصلحته الخاصة ومنها السند الذي باسمه فقد رفع دعوى بقيمة باسمه هو شخصياً . ولما نوزع في ذلك السند ادعى أنه كان تحت يده وأن الورقة التي كانت بالخزانة وصلت إليه إنما هي صورة منه . وقد ثبت للحكمة أن السند نفسه، لا صورة مفتعلة منه، هو الذي كان موجوداً بخزانة المتوفى وسلم لهم ولذلك قضت بأن هذا السند هو في حقيقته هبة مضافة إلى ما بعد الموت . فاتهمت النيابة المتهمة بتبديد السندات التي تسلمها وقضى عليه ابتدائياً واستثنافياً بحجبه ثلاثة شهور مع إيقاف التنفيذ . فعلم المتهمة في هذا الحكم قائلان إن تهمة التبديد بالنسبة لسند الثمانية آلاف جنيه لا قيام لها حتى مع ثبوت أن مبلغ السند هبة مضافة إلى ما بعد الموت لأن هذا السند محضر باسمه فرفضت محكمة النقض هذا الطعن بناء على القاعدة التي قررتها .

فهرس هجائي

(١)

رقم القاعدة

إتلاف :

- إتلاف سند . وجود مخالصة عن قيمة هذا السند مستقلة . لا يمنع من العقاب على
 ٣٠ الإتلاف . ركن الضرر متى يتوافر ؟
 ٩٤ إتلاف مزروعات . العمد في هذه الجريمة . تحققها . ليس لها قصد جنائي خاص
 ١٣١ إتلاف مزروعات . متى تكون هذه الجريمة جنائية ؟

اتفاق :

- اتفاق على ارتكاب جريمة . وقسوع جريمة هي نتيجة محتملة للجريمة المتفق عليها .
 ١٨٠ مسئولية كل متفق
 ٣٣١ مناط توفره . مضي وقت معين على الاتفاق . لا يشترط
 ٢١١ نية الاتفاق . وجوب إثبات توافرها

اتفاق جنائي :

- المادة ٤٧ المكررة ع . معناها ومدى انطباقها ٧٨

إثبات (ر . أيضا تلبس) :

- اختلاس . جواز إثباته بكافة الطرق القانونية ٣٥٥
 ٤١٠ الأخذ بأقوال محامي متهم على متهم آخر . لا يجوز
 ٢٨٢ الأخذ بأقوال متهم في التحقيق مع عدوله عنها أمام المحكمة . جوازه
 ١٨٦ إدانة متهم . جسم الجريمة . ليس وجوده شرطا في إثبات الإذاعة
 ٤٥٠ إقراض بر با فاحش . جواز إثبات عقده بالبيننة
 تزوير . سلطة القاضي الجنائي في إثبات وقوعه . التحدي بقضاء القبض المدنى .
 لا يجزى ٤٣١
 حرية القاضي في تكوين عقيدته في الدعوى . اتخاذ خير صورا شمسية أساسا
 للضاهاة . اعتماد المحكمة ذلك . لا عيب ٣٤٢
 الرجوع إلى التحقيقات الابتدائية لتكوين رأى القاضي في الدعوى . جوازه ٣٦٨
 شركة تجارية فعلية . إثبات وجودها بكافة طرق الإثبات : شركة المحاصة .
 ٤٦٨ إثبات قيامها

رقم القاعدة

إثبات (ر . أيضا تلبس) : (تابع)

ردية . إثبات تبديدها بشهادة الشهود . عدم الاعتراض . قبول للإثبات بهذه
الطريقة وتنازل عن الإثبات بطريق الكتابة . الإثبات الكتابي في مثل هذه
الصورة . ليس من النظام العام . إجراءات الإثبات . تحليلها في الحكم .
متى يجب ؟ ٢٨ و ٢٧٨ و ٢٨٣

إجراءات :

الإجراءات الجائز الطعن فيها . الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة . البطلان
الذي يقع فيها ليس من النظام العام ٩١
إجراءات محكمة الدرجة الأولى . عدم الطعن فيها أمام المحكمة الاستئنافية . الطعن
فيها لدى محكمة النقض . لا يجوز ٢٦
نقص في الإجراءات . متى يعتبر أمام محكمة النقض ؟ ٣٠٨

أحداث :

متشردون :

تطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ . شرط توجيه إنذار تشرد . غير لازم ... ٥٠

مجرمون :

الجزاءات التي رتبها المادة ٦١ ع . عقوبة حقيقية . الطعن في الحكم الصادر
بموجب هذه المادة . جوازه من الصغير الذي عومل بها ٧٥
الحكم الصادر على الحدث المجرم . استئنائه . حق النيابة في ذلك ٤٥٢
محكوم عليه بإرساله إلى الإصلاحية . طعنه في هذا الحكم يزعم أنه قد رسته بأقل من
حقيقتها . عدم اعتراضه على هذا التقدير أمام محكمة الموضوع . لا يقبل ولو كان
في استطاعته أن يثبت حقيقة رسته بشهادة ميلاد رسمية . عقوبة الإرسال
للاصلاحية . عدم اعتبارها أساسا لأحكام العود ٣٦

اختصاص (ر . أيضا عود) :

حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . إحالة الدعوى إليها من جديد
طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وجوب نظرها . متى يصح لها الامتناع
عن نظرها ؟ ٢٦٥
دعوى لدى محكمة الجنح . وجود شبهة الجنائية فيها . وجوب امتناعها عن نظرها .
لاشبهة في كونها جنحة . وجوب نظرها ١١٠

رقم القاعدة

اختصاص (ر . أيضا عود) : (تابع)

- ٢٩٧ متى يصح الطعن استقلا في الحكم الصادر في الاختصاص ؟ الحكم الصادر من محكمة
الجنح بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . لا يجوز الطعن فيه قبل صدور الحكم
النهائي في الموضوع
ولاية المحاكم الأهلية ولاية عامة أصيلة . الاستثناء من هذه القاعدة يجب ألا يتعدى
حدوده الضيقة . جرائم التفالس في أحوال الإفلاس المختلطة من اختصاص
المحاكم المختلطة . ارتكاب التفالس جرمين نصب واختلاس . اختصاص المحاكم
الأهلية بهما ٢٢٣

اختلاس (ر . أيضا إثبات) :

- اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة الخ - ٢٩٦ ع :
إرسال مبلغ الى متهم بصفته ويكلا عن فرع بنك مصر لتوصيله الى البنك العام .
٣٠٥ خروجه من خدمة البنك وقت الارسال . اختلاسه المبلغ . خيانة أمانة ...
استبدال الأمانة . متى يكون مانعا من العقاب ؟ الاستبدال بقصد التخلص من
المسئولية الجنائية . قبول الدائن الاستبدال ليتوصل الى إثبات حقه . لا يمنع
المسئولية الجنائية ٢٠٠
إضافة أحد الشريكين مال الشركة الى ملكه . خيانة للأمانة . مثال ... ٢٤
إضافة الشريك نصيب شركائه في المال الى ملكه وعدم رده إليهم . خيانة للأمانة ٢٨
تسليم مال على سبيل استعماله في أمر معين . اختلاسه . جريمة . مثال له ... ٢١
سقوط الدعوى العمومية عن هذه الجريمة . متى يثنى ؟ ٤٦٧
سند باسم شخص . تسليمه إليه لاستعماله في أمر معين . رفعه دعوى بهذا السند
باسمه هو شخصا . ادعائه بأن هذا السند كان تحت يده وبأنه إنما تسلّم
صورة منه . اختلاس ٤٩٠
وجود حساب بين الوكيل والموكل . لا يثنى نية الاختلاس . واجب المحكمة
في هذه الصورة ٤٨٨
وكيل بالأجرة . تصرفه فيما بعهدته . تحقق جريمة الاختلاس . نية الحيازة المؤقتة .
تحويلها الى نية التملك . يحقق جريمة الاختلاس ٣٧٥

اختلاس أشياء محجوز عليها (٢٩٧ ع) :

- امتناع الحارس عن نقل الأشياء المحجوز عليها من محلها الى محل آخر (سوق) .
لا يعتبر تبديدا ٣٦٠

رقم القاعدة

اختلاس أشياء محجوز عليها (٢٩٧ ع) : (تابع)

- استصدار الحارس أمرا يبيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بالخزانة . مجرد عدم
الايداع . لا يعتبر تبديدا ٢٧٨
- البيانات الواجب ذكرها في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة ٣٧ و ٤٠ و ٤٣ و ٢٢٨
- تحقق جريمة تبديد قبل صدور منشور إدارة الأموال المقررة القاضي بإلغاء المحجوز
الإدارية . صدور هذا المنشور . لا يحوها ٤٥
- ترك الحارس أخاه يتصرف في الأشياء المحجوزة . اعتبارهما متففين على التبديد .
موضوعي وصحيح ٢٩٩
- تسديد جزء من الدين قبل تاريخ البيع . تسديد باقي الدين بعد وقوع التبديد .
لا يخل من المسؤولية الجنائية ١٠٨
- تعريف هذه الجريمة ٤٩
- تعيين أحد الشركاء في أرض حارسة على محصول محجوز عليه لسداد الأموال الأميرية .
المحصول المحجوز عليه ناتج من جزء من الأرض يقع في نصيب الحارس بموجب
مقدرة عرقية . الحارس سدد نصيبه في الأموال . تصرفه في المحصول
المحجوز . تبديد ٣٦٤
- حارس . ملزومته بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع . تهريبه إياها . مسئوليته الجنائية ٢
- حارس مالك . متى يعتبر مبددا ؟ ٣٤
- حجز . توقيعه بصفة قضائية . وجوب احترامه . الإخلال به بدعوى بطلانه .
سبيل الادعاء بالبطلان . اختلاس المحجوز جريمة ٨٨
- ذكر تاريخ وقوع هذه الجريمة في الحكم . جوهرى . ذكر تاريخ توقيع الجز .
متى يجب ؟ ١٥٣
- طالب تحقيق مقدار الأرض المحجوز على زراعتها . وجوب الرد عليه ٩٨
- عدم تقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بلا سبب مقبول . كفايته لاثبات نية التبديد .
تسديد الدين فيما بعد لا ينفي المسؤولية ٤١
- حين موضوعة تحت الحراسة القضائية . التنفيذ بدین على محصولاتها . طريقته .
تصرف الحارس في ثمن المحصولات في الوجه المهيئة بحكم الحراسة . لا مسئولية ١١
- القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يعتبر متوافرا ؟ ٢٣٠ و ٢٣٩
- مالك الأشياء المحجوزة . معاقبته للاشتراك مع الحارس في التبديد . وجود معلن
على صحة قيام الحراسة . لا مصلحة لملك في إثارة هذا المعلن ٣١٠

رقم القاعدة

اختلاس أموال أميرية (٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ ع) :

- ٢٧٧ ... الموظف المعنى في المادة ١٠٣ ع ...
مساعد الصراف . مسئولته جنائيا كمسئولية الصراف . مطالبة الحكومة بالمصاريف
التي تكبدتها بسبب فعلة المتهم . الحكم برد المبلغ المختلس وبغرامة مساوية له .
٤٧٧ ... لا يمنع من الحكم بتلك المصاريف ...

إخفاء :

أشياء مسروقة (٢٧٩ ع) :

- ٣٤٠ ... تقادم هذه الجريمة . مبدؤه ...
العلم بأن الشيء المخفى مسروق . ركن أسامي . إثبات توافره في الحكم . وجوبه ١٤
متهم مقبوض عليه الخ (١٢٦ ع) . (ر . إعانة على الفرار من وجه القضاء) .
آداب (ر . انتهاك حرمة الآداب) .

ارتباط (ر . أيضا عقوبة) :

- جريمتان مرتبطتان . الفصل فيما يحكم واحد . نقض الحكم في إحدى الجريمتين
٣٥٧ ... يستلزم نقضه في الأخرى ...
جناية مرتبطة بجناية . الحكم بعقوبة الجناية . اندماج الجناية في الجناية وانعدام
استقلالها الذاتي . خضوعها للأحكام والإجراءات المقررة للجنايات من
ناحية سقوط العقوبة الخ . لا انطباق للمادة ٥٣ تشكيل في هذه الصورة .
٤٨٦ ... محل انطباقها ...
الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر . موضوعي .
٣٠٦ ... التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز ...
طلب المتهم ضم قضية جناية إلى قضية مخالفة لارتباط الجريمتين . سلطة محكمة
٣١٧ ... الموضوع في بحثه ...

استجواب :

- الاستجواب المحظور قانونا . ما هو ؟ ما حكمة حظره ؟ ... ١٣٤ و ٢٣ و ٣٦٩
تطوع المتهم بذكر تفاصيل الحادثة . مناقشته في اعترافه . ليس استجوابا محظورا ١٣٥

رقم القاطدة

استدلال :

- الاستناد إلى دليل ينقضه الثابت بالأوراق . يطل الحكم . فهم أقوال المتهم على
غير حقيقتها . يفسد الحكم ١٣٢
استنتاج واقعة الدعوى من الأدلة المقدمة . موضوعي . متى تدخل محكمة النقض ؟ ١٥٥
حرية المحكمة في تكوين اقتناعها ٢٤٩
طرق الاستدلال لدى المحاكم الجنائية . غير معينة . حرية القاضي في سلوك الطريقة
التي يراها ٦٤

استئناف (ر . أيضا أحداث مجرمون) :

- استئناف الحكم النهائي . متى يتسدى مياده ؟ حكم غيابي صادر في معارضة
في الموضوع أو باعتبارها كأن لم تكن . مياد استئنافه يبدأ من يوم صدوره .
متى يجب قبول الاستئناف ولو كان بعد الميعاد ؟ ٩٠٢٨
استئناف المتهم وحده . تشديد العقوبة . لا يجوز . استئناف النيابة . حصوله
للصلحة العامة . اتصال القضاء بالدعوى بمجرد حصوله . حرية القضاء في التصرف
فيها . تقييده أو تعليقها لا يقيده المحكمة . متى تنقيد المحكمة بما ورد
في تقرير الاستئناف ؟ ١٠٩٩
استئناف النيابة للحكم النهائي . معارضة المتهم فيه . متى يعتبر استئناف النيابة
أنه ظل قائما ؟ ٣٠٤
كيفية رفضه ٢٧٤ و ٢٧٣
مواعيد الاستئناف ٣٧٠ و ١٤٣
مواعيده . القوة القاهرة مانعة من مريان مدته ٤٤٣
النيابة لا تنقيد بالأسباب التي بنت عليها استئنافها ٤٨٥

أسباب الإباحة :

الأسباب الخاصة :

حق الدفاع الشرعي (٢٠٩ - ٢١٥ ع) :

- إبداء الدفع باستعمال حق الدفاع الشرعي أمام محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز . ٣
تصوير الحكم للحادثة من وجه يتوافر فيه ظرف الدفاع الشرعي . عدم إفساح
المحكمة عن رأيها في حالة الدفاع التي استظهرتها . موجب للنقض ... ٣٥٠
تقدير هذا الظرف موضوعي . متى تدخل محكمة النقض ؟ ١٧٩ و ١٣٣ و ١١٥
تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . موضوعي ٣٦٦

رقم القاعدة

اسباب الإباحة : (تابع)

الأسباب الخاصة :

حق الدفاع الشرعى (٢٠٩ - ٢١٥ ع) :

- التمسك به مع إنكار الفعل . رفضه . لا ويحب لذكر أسباب الرفض ... ١٩٦
الدفع به . رفضه لدى محكمة الموضوع . الوقائع الثابتة بالحكم تدل على
توافره . حق محكمة النقض في تصحيح تكييف هذه الوقائع وتعديل
العقوبة على مقتضى تكييفها هي ... ٥٢
الدفع به . متى يجب حتما الرد عليه ؟ ... ٤٢٠ و ٢٨٣
شرطه . حلول الاعتداء أو كونه على وشك الحلول ... ١٢٠
مناط الدفع به . اعتراف المتهم بما أسند إليه وبيان الظروف التى أبلغته
إلى ما وقع منه ... ٣٥٩ و ٢٢٢ و ١٧٩ و ٩٩

الأسباب العامة :

أفعال الموظفين الأميريين (٥٨ ع) :

- متى تنطبق المادة ٥٨ ع ؟ ... ٣٤٧
وقائع أثبتتها الحكم . موجها قيام العذر لدى المتهم (خفير) . استنتاج الحكم
خلاف ذلك . نقضه ... ٥

أسباب تخفيف العقاب (ر . أيضا ظروف مخففة) .

اشتراك :

- استنتاج حصول الاشتراك من ظروف الدعوى . جوازه ... ٤٣٧ و ٢٩٦
متهان مع ثالث . تبرئة الثالث . إشارة الحكم إلى متهمين مجهولين مع المتهمين
المعروفين . لا مخالفة للقانون ... ٣٩٦
مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة . مناطها . استخراج جواز سفر لشخص
بجنسية ليست له . مجرد الاتفاق على ذلك . لاجرمة ... ٣٤٠

إصرار سابق (ز . أيضا تربص) :

- إصابة الجاني شخصا غير الذى صمم على قتله . توافر ظرف سبق الإصرار ... ٢٧٩
تقدير هذا الظرف . موضوعى ... ٢٠١
ذكر البواعث عليه فى الحكم . ذكر الآلة التى استعملت فى القتل . خلاف غير
جوهرى فى نوعها . لا أهمية له ... ٥٣
سلطة قاضى الموضوع فى استخلاصه ... ٢٣٥
شرط توافره . الترقى والتفكير الملمن ... ٤٦

رقم القاعده

إصرار سابق (ر . أيضا تربص) . (تابع)

لا تلازم بين سبق الإصرار والتربص وبين الاعتیاد على المرور من طريق ما .
ولا تنافي بين أيهما وبين عدم الاعتیاد . قيام الأدلة على توافر أي من هذين
الطرفين . لا تأثير للاعتیاد أو عدمه ٢٩

إطاعة على الفرار من وجه القضاء :

قصد الشارع من وضع المادة ١٢٦ المكررة ع . المراد بعبارة " وإما بإخفاء أدلة
الجريمة " الواردة بها . الصور التي تدخل في مدلولها . الصور التي لها أحكام
خاصة في القانون . العقاب على أفعال هذه الصور الأخيرة . الإخفاء المنصوص
عنه بهذه المادة . الصور التي ينصب عليها ٢٣٦ و ٦٣

اعتراف :

اعتراف متهم على آخر . جواز الأخذ به في المواد الجنائية ٤٢
اعتراف متهم على آخر . الأخذ به وعدم الأخذ باعتراف المتهم نفسه على متهم آخر .
جوازه . حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال المتهم أو الشاهد ٤٧٩ و ١١٩
اعتراف مستند إلى متهم في غير مجلس القضاء . تقديره . موضوعي لا يتقيد بالقواعد
المدنية الخاصة بالإثبات ٢٦٣
تقدير الاعتراف . موضوعي ٢١٦ و ١٩٧

إعدام :

طريقة الإعدام . إغفال ذكرها في الحكم . لا يبيح ٢٨٤ و ٤٦
عدم اشتراط أدلة خاصة للحكم بها . عدم تقيد القاضي بفتوى المفتي عند الحكم ... ٢٣٥

إعفاء من الرسوم (ر . كفالة) .

إعفاء من العقوبة (ر . موانع العقاب) .

إعلان (ر . أيضا تكليف بالحضور) :

إعلان ورقة لمسجون . تسليم صورتها للمأمور بالسجن . كفاية ذلك لصحة الاعلان ١٩٩
توقيع شاهدين على أصل الاعلان وصورته . حكته . عدم التوقيع . وصول
الاعلان فعلا . لا بطلان ٤٧١

إغتصاب (ر . انتهاك حرمة الملك) .

رقم القاعدة

افتراء (ر . إهانة . تعد . سب . قذف) .

إفساد الأخلاق الخ :

مناط المسؤولية في هذه الجريمة . سن المجنى عليه . متى يعتبر القصد الجنائي متوفرا ؟

مثال ٢٩٢

إقراض نقود بفوائد ربوية محظورة (ر . أيضا إثبات) :

الادعاء بحق مدني في هذه الجريمة . لا يقبل ٤٠٤ و ٣٨٧

استبانة هذه الجريمة من عقود إيجار الأعيان التي ارتبها المقرض . موضوعي ... ٤٣٣

تكرر تجديد سند الدين . متى يعتبر كل تجديد قرضا ربويا ؟ ٢١٤

تكرر تجديد السند بفوائد أعلى من التي كان متفقاً عليها . كاف لتحقيق ركن العادة ١٧٤

الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها فيه ٦١

الركن المآدي في هذه الجريمة . متى يعتبر متحققاً ؟ ٣٣٩

عدم بيان تاريخ وقائع الإقراض تجديداً . لا نقض ١٧٨

قرض واحد . تكرر احتساب فوائد ربوية على باقيه . اعتبار ذلك في الاعتبار ... ١٢٣

هذه الجريمة من الجرائم المستمرة . ارتهان الدائن أرض المدين نظير الدين .

قبض فوائد ربوية فاحشة تحت ستار الإيجار . تصفية الحساب بواسطة المحكمة

المدنية . لا تأثير له على الجريمة ٢٣٣

أمر الإحالة (ر . قاضي الإحالة) .

انتهاك حرمة الآداب :

كتب تحوى روايات عن كيفية اجتماع الجنسيتين الخ . عرضها للبيع . جريمة ... ١٥٦

انتهاك حرمة الملك :

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . طبيعة العقار لا تسمح بأكثر من وضع يد

مقطع . اقتران وضع اليد بنية الحيازة . كفايته لتوافر الحيازة بركنيتها ... ٣٩٤

انتهاك حرمة المنازل :

دخول منزل بقصد الزنا . تطليق الزوجة . طلب معاقبة الشريك عن الجريمة المنصوص

عنها في المادة ٣٢٤ ع . لا يجوز ٤١٧ و ٩٧

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . وجوب العقاب ولو كانت الجريمة التي تعبت

هي رغبة المتهم في الزنا ٣٠٢

مدى انطباق المادة ٣٢٤ ع ٢٨٨

رقم القاعدة

١٠١٠

إهانة (ر . أيضا سب وقذف) :

- ٢١٥ ... إثبات السب والإهانة . عدم جوازه بعد تعديل المادة ٢٦٥ ع ...
 الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٥٩ ع المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .
 ٢١٥ و ٧٢ ... معناها . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ ...
 الإهانة . معناها . النقد المباح . تجاوزه . جريان العرف بعبارات نابية عن
 الأدب . لا يشفع في تجاوز حد النقد المباح ... ٩٦

إيقاف تنفيذ الأحكام (٥٢ - ٥٤ ع) :

- ٤٥٦ ... إلغاء الحكم بوقف التنفيذ . لا موجب لذكر أسباب ...
 ٢٦١ ... إيقاف التنفيذ . موضوعي ...
 ١٩٥ ... جواز الحكم به في الاستئناف ولو بعد تنفيذ العقوبة . آثار الحكم بإيقاف التنفيذ
 الحكم به ابتدائيا على متهم له سابقة . طلب النيابة تأييد الحكم استئنافيا . عدم ثبوت
 وجود صحيفة السوابق بملف القضية . عدم ادعاء النيابة عرض السابقة على
 المحكمة . طعن النيابة في الحكم بعد ذلك . عدم جوازه ... ٢٤١
 ١٤٠ ... واجب المحكمة عند الحكم به ...

(ب)

بصحة (ر . تزوير) .

بضاعة :

- ٤٦٣ ... غش البضاعة . الخل . غشه . معاقب عليه ...
 مناط العقاب في هذه الجريمة . تمام صفقة البيع . ظهور الغش قبل إتمام البيع .
 ٤٠٦ ... شروع لا عقاب عليه ...

بلاغ كاذب (٢٦٢ - ٢٦٤ ع) :

- ٢٦٣ ... الاشتراك فيه . مناط تحققه ...
 ذكر الجهة التي تقدم إليها البلاغ الكاذب . ركن من أركان الجريمة . إغفاله يعيب
 الحكم . سوء قصد المبلغ . وجوب التدليل عليه ... ٤١٩
 ٢٦٨ ... القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ تقدير توافره موضوعي ...
 ٤٨٥ ... مناط العقاب في هذه الجريمة . كذب جميع الوقائع المبلغ بها . لا يشترط ...
 بيع العقار مرتين (ر . نصب) .

رقم القاطدة

(ت)

تأجيل (ر . دفاع) .

تأديب جسماني (٦١ ع) :

التأديب المباح شرعا . حدّه . تجاوزّه . تكليفه ١٣٦ و ١٧٥

تبديد (ر . اختلاس . اختلاس أشياء محجوز عليها) .

تجهيز (ر . ضرب من عصا به مسلحة) .

تحرّض :

سلطة قاضي الموضوع في استنتاج وقوع التحريض ٣٥٤

تحقيق :

إثبات ضابط البوليس أقوال متهم مهمها في ظروف خاصة في محضر . قيمة هذا

المحضر من الوجهة القانونية . مثال ٤٨٠

إجراءات التحقيق . الدفع بطلانها . متى يجوز ؟ ١٨٦

محقق ما يطرأ أثناء سير الدعوى بما ترى النيابة فيه جريمة ما . حق النيابة في ذلك .

حق محكمة الموضوع في ضم هذه التحقيقات الى التحقيقات الأولى ٤٣٧

جريمة عرضية ارتكبت أثناء نظر القضية الأصلية لدى المحكمة . بجواز تحقيقها

بواسطة البوليس القضائي أو النيابة ٢٧٧

حضور المتهم أدوار التحقيق أمام المحكمة . وجوبه فيما عدا الأحوال الجائز لإبعاده

فيها قانونا . مخالفة ذلك . التمسك بهذه المخالفة مع عدم لحوق ضرر منها بالمتهم .

لا بطلان ٢٧٧

حضور محام عن المتهم وقت استجوابه . منعه رعاية لمصلحة التحقيق . بجوازه ١٩٧

تريص (ر . أيضا إصرار سابق) :

ظرف التريص . ذكر عبارة عنه لا سند لها في الحكم . ثبوت سبق الإصرار .

كفايته وحده لتطبيق المادة ١٩٤ ع ١٧

ترصد :

ظرف الترصّد . ظرف مستقل . حكمه حكم سبق الإصرار . توافره وحده .

نصوص الحكم في بيان توافر ظرف سبق الإصرار . لا يحتل بالحكم ... ٤٦ و ١٤٧ و ٢٠١ و ٤٣٠

رقم القاعدة

تزوير (ر . أيضا إثبات . تعويض . وصف التهمة) :

استعماله :

- اعتماد المحكمة الجنائية في الإدانة على حكم المحكمة المدنية برد الورقة وبطلانها .
 ٢٤٤ تقض
 ١٢٥ مبدأ سقوط الدعوى العمومية بها
 الحكم الصادر في جريمة الاستعمال . البيانات الواجب ذكرها فيه . عدم تحديد تاريخ
 ١١٤ التزوير أو الخطأ في تحديده . لا يهم مع استمرار قيام جريمة الاستعمال
 ٣٩١ مناط العقاب في هذه الجريمة

تزوير في أوراق رسمية :

- إدانة شخص في تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصا بخلو الزوجة من الحمل وغيره من
 الموانع الشرعية . القصد الجنائي . وجوب بيان وجه اقتناع المحكمة بتوفره .
 ٢٦٢ عدم اشتغال الحكم على الدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج . تقض
 ١٤٤ إضافة جوهرية في صلب عريضة دعوى . تزوير في ورقة رسمية
 إعلال عريضة دعوى بناء على طلب شخص معين لا وجود له . تزوير معنوي
 ٤٢٦ في ورقة رسمية
 التفسير في بعض أرقام الرسوم بهامش صورة شمسية لعقد بيع مسجل . تزوير
 ٣٨٨ في ورقة رسمية
 تغيير المتهم لاسمه في محضر رسمي . متى لا يعد تزويرا معاقبا عليه ؟ تسمى شخص
 في وثيقة زواج أو إلهاد الطلاق باسم غير اسمه الحقيقي وتوقيعه عليها بالاسم
 ٢٥٠ المتصل . تزوير في محضر رسمي
 التوقيع باسماء مزورة على عريضة دعوى . متى يكون تزويرا في محضر رسمي ؟
 ٤٢٦ و ٣٠٧ متى يكون تزويرا في محضر عرفي ؟
 توقيع شخص أمام كاتب التصديقات على ورقة عرفية تتضمن إقرارا بشئ ما وطلب
 التصديق على التوقيع . تسميه بالاسم المتصل الذي وقع به . تحرير الكاتب
 محضر التصديق . هذه الواقعة تتج جريمة واحدة هي جريمة الاشتراك في تزوير
 ورقة أميرية
 ٦
 رسمية المحضر . مناطها . شهادة إدارية بوفاة شخص . تزوير توقيع العدة عليها .
 ٣٢٩ تزوير في محضر رسمي
 ٣٧٤ شهادة الوفاة التي يحضرها حلاق الصحة . التزوير فيها تزوير في ورقة رسمية
 ٢٥٨ عريضة دعوى قد رطبها الرسم ودفع . تغيير الحقيقة فيها بعد ذلك . تزوير في ورقة رسمية

رقم القاعدة

تزوير فى أوراق رسمية : (تابع)

عريضة دعوى • تغيير الحقيقة فيها • إعلانها بواسطة المحضر بناء على طلب مرتكب
التزوير • تزوير فى محرر رسمى • عدم سعى المتهم فى إعلان العريضة • تقديره
موضوعى • عدم تقديم القضية للجلسة • لا يؤثر على تمام الجريمة ... ٤٠٨

تزوير فى أوراق عرفية :

اختطاف ورقة ممضاة على بياض • ملؤها بسند دين أو أى التزام آخر • تزوير ... ٣٢٦
تزوير يعدم ذاتية الورقة • لا عقاب ... ٩٢
تعريف التزوير ... ١٨٧ و ١١٨
جريدة منشور بها إعلان قضائى • إيجاب تصديق المحكمة على توقيع صاحب المطبعة
لا على ورقة الصحيفة • مخالفة ذلك • لا قيمة قانونا لنسخة الجريدة • التزوير
فى الجريدة بتغيير تاريخ صدورها مثلا • لا عقاب لانعدام الضرر ... ٩٣
حصول التزوير للوصول إلى حق ثابت • متى ينعدم الضرر فى هذه الحالة؟ ... ١٢٥
الدفاتر التجارية • التزوير فيها • تزوير فى محرر عرفى ... ٣٢٨
مدين حرر على لسان الدائن إقرارا بمبلغ قبضه من دينه • تغيير الحقيقة فى هذا
الإقرار • تزوير • إقرار بدين كتبه شخص على نفسه • تغيير الحقيقة فى هذا
الإقرار • غش لا تزوير ولا عقاب ... ٤٧٣ و ٦٩
مناط العقاب فى هذه الجريمة • تزوير مفضوح • العبارة المضادة عديمة الجدوى •
لا عقاب ... ١٥٤
ورقة مخالصة • استبدال أخرى بها بمائلة لها • ليس فيه أمر جنائى • استبدال
أخرى بها مخالفة لها فى أن توقيع الشهود على الأخرى ليس بخطهم ولكن بخط
المتهم • تزوير ... ١٢٤

مسائل عامة :

الاثبات فى دعاوى التزوير • سلطة القاضى الجنائى فى هذا الصدد ... ٤٣١
الادعاء بحق مدنى عن تزوير • سقوط الدعوى العمومية عن التزوير بمضى المدة •
عدم سقوط الدعوى المدنية • الفصل فيها من جهة ما هو مؤسس على التزوير
نفسه • جوازه ... ١٢٥
البيانات الواجب ذكرها فى الحكم الذى يعاقب على التزوير ... ١٦٤
بصمة الأصبع • وضعها على محرر • قصد نسبتها إلى شخص آخر • لا جريمة ... ٥١
بصمة الأصبع • حرمتها • حجيتها • نسبتها إلى شخص آخر • تزوير ... ٣٤٨

رقم القاعدة

مسائل عامة : (تابع)

- التدليس على التزوير بمجرد اختلاف بصمات الختم الموقع به على الورقة المطعون فيها
بالتزوير عن بصمة الختم المعترف به . لا يكفي ١٩١
- التزوير بطريق الترك . مناط العقاب عليه ٣٢٨
- تقليد إمضاء المزور عليه . لا يشترط . مناط توفر هذه الجريمة ٤٤٧ و ٣٥٦
- جريمة التزوير لا تدخل في الجرائم التي يشملها حكم المادة ٢٦٩ ع ٢٠٩
- ركن احتمال الضرر . ورود اعتراضات على الصور التي أوردتها الحكم للتدليس على
توافر هذا الركن . عبارة الحكم تنسج لصور أخرى يتصور من ورائها احتمال
الضرر . لا نقض ٥٨
- ركن الضرر . وقت تقديره . تقديره موضوعي ٤٣٩ و ٢٥٤ و ١٤٦ و ١٢٦
- الشهادة على ورقة مزورة مع العلم بتزويرها . اشتراك في التزوير ١٧٧
- القصد الجنائي في جريمة التزوير . عناصره . جهل المزور بنتائج تزويره . لا ينفي
القصد الجنائي ١٤٩ و ١١٢
- مضاهاة . الأوراق التي تصح المضاهاة عليها . طلب ضم قضية لإجراء المضاهاة على
ورقة فيها . تقرير الضم . عدول المحكمة عن الضم لعدم صلاحية الورقة لإجراء
المضاهاة عليها . إخلال بحق الدفاع ٢٩١
- وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي .
ليس تزويرا جنائيا ١٨٧
- تسميم (ر . قتل) .

تسؤل :

- العقاب عليه ظاهرا كان أو مستترا . الفوص في البحر لالتقاط القنود . تبرئة المتهم
مع عدم بيان أن هذا العمل لم يتخذ ستارا للتسؤل . بطلان ٢٢٠
- المناداة بوفاء النيل . تقبل المنادى ما يقدم له من الأهالي بسبب هذه المناداة .
لا يعتبر تسؤلا ٣٢٤

تسرد (ر . متشردون) .

تصدي :

- تعرض المحكمة الاستئنافية للحكم في موضوع الدعوى . عدم جوازه ٣٦٢

تضمن (ر . مسئولية مدنية) .

رقم القاعدة

تطبيق :

- اقرار جريمة قتل نتيجة محتملة للسرقة . تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع .
 السهو عن ذكر المادة ٤٣ ع الخاصة بالمسئولية الاحتمالية . لا نقض ... ٣٩٦
 مجرد الخطأ المادى فى ذكر المادة المنطبقة على الواقعة . متى لا يصح سببا للطعن
 على الحكم ؟ ٣١٧
 مناط التطبيق القانونى . الواقعة الميئة بالحكم بعد وصف النيابة ... ٣٦٠

تعذر وإيذاء :

تعذر على موظف الخ (١١٨ ع) :

- تعذر بالسب على موظف . متى يقع تحت حكم المادة ٢٦٥ فقرة ثالثة ؟ متى يقع
 تحت حكم الفقرة الأولى منها ؟ ٢٩٨

تعذر الجرائم (٣٢ ع) :

- جناية قتل . جناية شروع فيه . جريمتان مستقلتان بينهما وحدة القصد عما يدخلها
 تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع . وجوب تطبيق الفقرة الثانية من
 المادة ١٩٨ على هاتين الجريمتين . حكم هذه الفقرة . استثناء مخالف للتعاون ٣٩٢

تعذر العقوبات (ر . عقوبة) .

تعذر المتهمين :

- تعذر المتهمين . إصابة واحدة . التعزى عن أحدث هذه الإصابة . موضوعى ... ١٨٨

تعذيب :

تعذيب متهمين (١١٠ ع) . (ر . متهم) .

تعرض للملك الغير (٣٢٣ — ٣٢٧ ع) . (ر . انتهاك حرمة الملك) .

تعويض (ر . أيضا سب وقذف . مسئولية مدنية) :

- اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم فى التعويض . مناطه ٢١٠
 تصدى محكمة الجناح للحكم فى التعويضات فى حالة تبرئة المتهم . واجبها فى هذه الصورة ٤٤٦
 تقدير التعويض . موضوعى . العبرة فى التقدير هى بالطلبات الختامية ... ٤٦٤
 حكم فى جنة الحبس وبتعويض . تخفيف العقوبة استثناءيا مع عدم ذكر التعويض
 فى منطوق الحكم . الطعن فى هذا الحكم بهذا الوجه . لا يصح ... ٨٩
 رفض طلب التعويض بناء على تقديرات موضوعية . لا شأن لمحكمة النقض ... ٢٩٠

رقم القاعده

تعويض (ر . أيضا سب وقذف . مسئولية مدنية) : (تاج)

- رفع دعوى تعويض على أحد رجال الحكومة وعلى الحكومة بالتضامن . توجيه
الحكومة دعوى الضمان الفرعية إلى المتهم . الحكم بعدم قبولها بحجة أنها سابقة
لأوانها . خطأ ٤٧٥
- صلح المحبى عليه قبل وفاته مع ضاربه . لا يؤثر على حق الورثة فى المطالبة بتعويض
مأناهم من الضرر بوفاته . التضامن فى التعويض . معناه ٢٥٥
- ضرر مادي . ضرر أدبي . تقديرهما موضوعي . تعويض والد من فقد ولده . أدبي ١
- عدم ذكر أساس التعويض تصريحاً ومن يستحقه . فهم ذلك من الحكم . لا نقض ١٥٨ و ٤
- القضاء بالتعويض عن جريمة مرفوعة بها الدعوى وعن أخرى لم ترفع بها الدعوى .
الجريمة الأخرى نتيجة محتملة للجريمة الأولى . لا خطأ ٤٣٤
- القضاء بالتعويض مع التضامن على متهمين عوقب كل منهما على ما وقع منه . جوازه ١٦١
- المطالبة بتعويض عن ضرر . شروطها . حائز لسند محرر باسم زوجته . مطالبته
بتعويض عما أصابه من الضرر بسبب سرقة هذا السند . جوازها ٢٣٧

تفتيش :

- إذن النيابة بتفتيش منزل دون كسر الباب . دخوله من إحدى نوافذه . جائز ... ٣٧٦
- اشتباه ضابط البوليس فى شخص . طلب تفتيشه . قبول المتهم للتفتيش . ضبط مادة
مخدرة معه . تلبس . ضبط المتهم . جوازه ٣٦١
- الإذن الصادر بتفتيش منزل متهم . شروط صحته ٣٣٥
- بناء الحكم على محضر تفتيش باطل وعلى أدلة أخرى . صحة الحكم ٣٠٦
- التفتيش بواسطة ضابط البوليس . متى يكون صحيحاً ؟ مجرد سهو الضابط عن الإشارة
إلى الإذن الصادر له من النيابة فى محضره . لا يقطع فى أنه لم يكن عالماً بهذا
الاذن قبل إجراء التفتيش . الحكم بإبطال محضر التفتيش بحجة عدم علم الضابط
بالاذن اعتماداً على قول نسب صدوره إلى الضابط . عدم ثبوت هذا القول من
محضر الجلسة . نقض الحكم ٢٩٣
- تفتيش شخص بواسطة خفير . حصول التفتيش برضاه . لا بطلان ٣٩٣
- تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن بدون إذن النيابة وفى غيبة المتهم . لا بطلان ٢٤٣
- تفتيش مسكن . حصوله بأذن النيابة . تفتيش أحد المقيمين فيه لسبب طارئ .
جوازه ١٦٧

رقم القاعده

تفتيش : (تابع)

- تفتيش منزل في غير الأحوال المرخص فيها قانونا . محظور وباطل . الاعتماد على
محضر هذا التفتيش وحده في الحكم . مبطل له . بطلان محضر التفتيش .
بطلان عام... .. ٣٠٦ و ٢١٩ و ١٧٦
- تفتيش منزل متهم بواسطة العمدة عقب وقوع الجريمة ومشاهدة آثار الجريمة . صحة
التفتيش قانونا . حالة تلبس ٤٤٩
- تفتيش منزل المشتبه فيه . وجوب مراعاة القيود الموضوعة لذلك . مخالفة هذه
القيود . الدفع بهذه المخالفة متعلق بالنظام العام ٣٤٤
- حق رجال الضبطية في إجراءاته بدون إذن في حالة التلبس . مثال ٤٥٥
- دخول رجال البوليس بالحيلة في منزل متهم . تقديمه المادة المخدرة اليهم بنفسه .
احتجاجة بطلان التفتيش . لا يقبل... .. ٣١١
- دخول المنازل يجب أن يكون برضا أصحابها . كيف يتحقق الرضا ؟ استنتاجه من
مجرد سكوت صاحب الشأن . لا يجوز . تفتيش المنازل . ندب أحد رجال
الضبطية القضائية يجب أن يكون ثابتا بالكثابة ٣٠٦ و ٢٦٦
- الزوجة أو الخالصة . حقهما في الاذن بدخول المنزل . التفتيش الحاصل برضا أيهما .
صحيح قانونا ٤٦٥
- عنور البوليس على سلة في الطريق العام . تفتيشها ليس تفتيشا بالمعنى القانوني .
وجود مخدر في هذه السلة . صاحبها محرز ٤٢٨
- متى يصح أن يتول التفتيش رجال الضبطية القضائية ؟ المواطن التي يجيز لهم القانون
تفتيشها . تجاوز الغرض المعلن المرخص في إجراء التفتيش من أجله . لا يجوز ٣٤٣
- محاولة شخص إخفاء مادة مخدرة . القبض عليه وتفتيشه . صحيح قانونا . حالة تلبس ٤٧٨

تصادم (ر . دعوى عمومية . قرعة عسكرية) .

تقرير القاضي الملخص :

- تلاوته . الغرض منها . قراءة القاضي المنتدب للتقرير الذي أعده القاضي المنسحب .
لا شائبة فيه ٣٤٢
- تلاوته . يكفي حصولها بحضور القاضي الملخص... .. ٤٠٣

تقليد الأختام (١٧٤ ع) :

- مناط توفر هذه الجريمة . ركن التقليد . متى يتوافر ؟ ختم السلخانة . تقليده بجناية ٣٩٨

رقم القاعدة

تقليد المسكوكات :

الإعفاء المنصوص عنه في المادة ١٧٣ ع . مناطه . الاعتراف في هذا الصدد .
العدول عنه . لا أثر له متى أنتج ثمرته... .. ٤٤٢

تكليف بالحضور :

إعلان المتهم برقم المادة المطلوب محاكمته بمقتضاها . وجوبه . إعلانه بنصها أو بما
أدخل عليها من تعديل . لا وجوب ١٢٩
الدفع بيطلاق ورقة التكليف بالحضور . لا يجوز عرضه لأول مرة على محكمة النقض
ما يجب ذكره في ورقة التكليف بالحضور . دعوى مباشرة عن قذف . ذكر رافعها
بعض عبارات القذف في ورقة التكليف بالحضور . ذكر باقيها أمام المحكمة .
الاعتراض بأن العبارات التي لم تذكر بالورقة وأثيرت في المرافعة هي تهم جديدة
لم تبين بورقة التكليف . لا يقبل... .. ٤٣٣ و ١٨٥

تلبس (ر . أيضا تفتيش . زنا) :

إخراج المخدر من فم المحرز . تلبس ٤٤٨
حصر حالات التلبس . إثباته بشهادة الشهود . لا يجوز . الحالة المستثناة . الآثار
التي تدل على حالة التلبس ٣٨١
معنى التلبس . مجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد . لا يعتبر تلبسا... .. ٣٣٥

تهديد :

تهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال . ذكر ألفاظ التهديد في الحكم . وجوبه . ١٧٣
مناط العقاب في هذه الجريمة ٣٢٥

(ج)

جرح خطأ :

الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها فيه ٤٤
عدم تعمد الجاني إحداث الجرح . حدوث الوفاة . قتل خطأ . مثال ٣٨٢

جريمة (ر . أيضا مسؤولية جنائية) :

مكان وقوع الجريمة . بيان الجهة التي وقعت فيها بالحكم . عدم ذكر مكان الوقوع
تحييدا . لا أهمية له ٤٨
وقت وقوع الجريمة . إمكان وقوعها في الوقت المدعى بوقوعها فيه أو عدم الإمكان .
تقديره موضوعي ٤٠٥

رقم القاعة

جريمة مستحيلة (ر . قتل بالتسميم) .

جلسة :

التخلف عن حضور الجلسة . وجوب النظر في أعذار المتخلف وتحققها .

حكمة ذلك ٣٥

علانية الجلسة . طلب جعلها سرية . لا إلزام ١٥٠

محضر الجلسة . البيانات الواردة به . الادعاء بعكسها . طريقة تحقيقه ٤٨

محضر الجلسة . عدم التوقيع على بعض المحاضر . ليس بطلانا جوهريا ١١٨ و ٧٥

وقوع جنحة جلسة . إجراءات المحاكمة عنها ٢٧٩

جناية (ر . عقوبة) .

جنحة :

جنحة مرتبطة بجناية . خضوعها للقواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات

وللظن في الأحكام الصادرة منها ٤٨٦ و ٥٧

(ح)

حريق :

القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد . متى يتحقق ؟ ٣١٨ و ١٧٠

متى تتوافر أركان هذه الجريمة ؟ رش بترين على مفروشات منزل وإشعال النار .

إطفاء الحريق بواسطة الجيران . اعتبار الجريمة تامة ٢٣٢

حكم :

تسليمه :

إثبات أسماء القضاة الذين أصدره . إغفال ذكر أن هؤلاء القضاة هم الذين

أمضوا على مسودته وتداولوا فيه . لا بطلان ٣٣٩

بنائه على شهادات لم يبين موضوعها ولا محصلها مع أدلة أخرى كافية لصحته .

لا نقض ١٦٣

بنائه على عدة أسباب صحيحة . عدم صحة أحد الأسباب التي أخذ بها . لا يبطله ٣١

بيان الواقعة . مصادر هذا البيان ٤٣٣

بيان الواقعة . المعول عليه في ذلك هو ما ورد بالحكم لا ما هو وارد بالتحقيقات ٥٥

تبرئة المتهم ابتداءيا . إدانته استثنافيا . وجوب تفنيد أسباب البراءة ٣٩٩

رقم القاعدة

تسبييه : (تابع)

- ٤١١ لا وجوب تبرة المتهم استئنافا . الرد تفصيلا على أسباب الإدانة .
- ١٦١ لا نقض . تعويل الحكم على واقعة غير صحيحة . استقامته مع الأدلة الأخرى .
- ١٣١ لا نقض خطأ الحكم في بيان الباعث . كفاية أدلة الإدانة الواردة به .
- ٤٣٠ لا يضير الحكم خطؤه في ذكر سبب الجريمة . بيان الواقعة البيان الكافي .
- ذكر المواد التي طلبت النيابة تطبيقها في ديباجته . اكتفاؤه في المنطوق بقوله إنه
- ١٩٩ لا نقض اطلع عليها .
- بيان الواقعة المستوحجة للعقوبة .
- ١٧٧ لا نقض العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق المادة المنطبقة .
- ٩٥ لا نقض سهو في التعبير عن المراد . وضوح المراد من سياق الحكم .
- ٤٨ لا يفسده سوء تحرير الحكم مع فهم أدلته .
- ١٦٦ لا بطلان عدم ذكر أحد أعضاء الهيئة بدياجة الحكم . ذكره بحضور الجلسة .
- عدم رد الحكم على جزئيات الدفاع واحدة واحدة . استفادة الرد من سياق الحكم
- ١٧ كفايته
- عدم رده على جميع جزئيات الدفاع . لا يعبه . خلوه من أوجه الدفاع الهامة
- ٧ ومن الرد عليها . تفصيله أسباب الإدانة تفصيلا وافيا متينا . لا بطلان ...
- مناقشة الأدلة التي يتمسك بها الدفاع . لا وجوب . الأوجه الواجب الرد عليها ٤٢ و ١٠٣

توقيعه :

- التوقيع على الحكم قبل إقفال دور الانقضاء . عدم تحرير أسبابه وقت النطق به .
- ٤٦٢ لا يبطله

النطق به :

- ٢٩٦ لا يبطله تأجيل النطق بالحكم .
- تلاوة أسباب الحكم مع منطوقه . عدمها . لا يبطله . عدم وجود الحكم بأسبابه
- ٣٤٢ لا يبطله في ملف الدعوى .

حكم غيابي :

- تقديم المتهم دفعا فرعيا . تقرير المحكمة ضم الدفع الفرعي إلى الموضوع . انسحاب
- ٢٠٢ المتهم ومحاميه . القضاء في الدعوى . حكم غيابي

رقم القاعده

حكم غيابي : (تابع)

- جنحة مرتبطة بجناية • صدور حكم غيابي فيها • لاحق التهم في المعارضة فيه •
- حضور المتهم أو القبض عليه • سقوط الحكم بالنسبة له وإعادة محاكمته من جديد •
- شرط ذلك حضور المحكوم عليه أمام المحكمة • عدم حضوره أمامها •
- وجوب القضاء باعتبار الحكم الأول قائما ٥٧
- مضى أكثر من ثلاث سنوات على الحكم الغيابي بغير أن يتخذ أو يصبح نهائيا •
- سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم المحكوم عليه • لا محل للمتابعة
- سير الاجراءات في هذا الحكم من نظر معارضة أو استئناف ٦٨
- ميعاد الطعن فيه • وجوب إعلانه حتى يبدأ ميعاد الطعن فيه • لا نص على هذا
- الوجوب • استفادته من نصوص المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٨ تحقيق •
- انحصار ذلك في الحكم الغيابي الصادر لأول مرة بالجائزة المعارضة فيه ٣٨

(خ)

خبير (ر . أيضا دفاع) :

- الاعتراض على طريقه تعيينه أو على كفايته الفنية • وجوب إبدائه لدى محكمة
- الموضوع ٣٤٩
- الاعتماد على تقريره كدليل • متى يجوز ؟ تقرير خبير في دعوى أمام المحكمة المختلطة •
- توجيه مطعن إلى هذا التقرير • الاعتماد على هذا التقرير دون تحقيق المطعن •
- نقض الحكم ٤٨٣
- تقريره • نوع من الأدلة • الأخذ به أو اطراحه من غير تنبيه الخصوم • جائز ٦٥
- طلب تعيين طبيب لتقدير حالة المتهم العقلية • سلطة قاضي الموضوع في تقدير حالة
- المتهم العقلية ٢٠٤
- طلب عرض حالة على طبيب • رفضه • موضوعي ٣٥٢
- خيانة أمانة (ر . اختلاس) •

(د)

دعوى عمومية :

- دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى • عدم الرد عليه • عدم بيان تاريخ الواقعة
- في الحكم • لا تقض ٢٣
- ذكر تاريخ الواقعة دال على سقوط الدعوى • عدم ذكر تاريخ البدء في تحقيقها
- لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقطه قد انقضت أم لا • نقص مبطل ٢٩١
- مبدأ تقادم الجريمة • اجراءات التحقيق التي تقطع المدة ١٨٢

رقم القاعدة

دعوى مباشرة :

الدفع بعدم قبولها لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق المدنى . الدفع بعدم جواز
نظرها لسبق الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية . شروط قبوله ... ٣٦٢

دعوى مدنية :

شروط قبولها أمام المحكمة الجنائية ... ٣٨٧ و ٤٥١

دفاع :

الإخلال بحق الدفاع . معناه ... ١٧
بصفة الأصعب . التوقيع بها . تحقيق هذا التوقيع . سبيله عند الإنكار . عدم تحقيقه
وإغفاله . مبطل للحكم ... ٨٣
تقديم طلبات بعد إقفال باب المرافعة . عدم التنازل المحكمة إليها . لا إخلال بحق الدفاع ١٨٤
تقديم مذكرة من أحد الخصوم . عدم اطلاع الخصم الآخر عليها . إخلال بحق الدفاع ٤٠٠
تمسك المتهم بدفع هام . إغفال الرد عليه . يعيب الحكم ... ٣١٤ و ٣٧٣ و ٤٣٥
حرية المتهم فى اختيار المدافع . حق أصيل . تعارض هذا الحق مع ما للرئيس الجلسة
من حق إدارتها . تخويل الرئيس السلطة فى التصرف . لا إخلال مع استيفاء
المتهم حقه فى الدفاع ... ٧٨
دفاع المحامى المتدرب عن المتهم بجناية . يجب أن يكون دفاعا حقيقيا لاشكليا .
سلطة المحامى فى توجيه دفاعه ... ٣٥٣
طلب تأجيل لإعلان شهود . رفضه مع بيان السبب . لا إخلال بحق الدفاع ... ١
طلب تأجيل لضم أوراق . الغرض منه تعطيل الدعوى . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ١٩٣
طلب تحقيق وقوع الحادث القهرى الذى نشأ عنه الضرر . رفضه لعدم جديته .
لا إخلال بحق الدفاع ... ١٣
طلب حضور الأطباء لمناقشتهم فى الخلاف المدعى بمحصوله بينهم . وجوب بحثه .
إغفاله مبطل للحكم ... ١٥١ و ٢٨٥
طلب الدفاع تأخير تضييته لحين الانتهاء من قضية أخرى . إجابته إلى طلبه . انصراف
المتهم على ظن أنها أجلت . طلب الدفاع تأجيل القضية لغياب المتهم مع بيان
علة انصرافه . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع ... ٧٠
طلب ضم قضية . حرية المحكمة الاستثنائية فى إجابته أو رفضه ... ٣٥٦
طلب معاية المحكمة لمحل الحادثة . اعتمادها على تقرير خبير ندبته لذلك . لا إخلال
بحق الدفاع ... ٤٥٨

رقم القاعدة

دفاع : (تابع)

- ١٥٠ طلب نذب خير . إجابته . لا إلزام . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع
- ١٦٨ مدم تمكن المتهم من الاطلاع على مستند قدم بجلسة المرافعة والرد عليه . إخلال بحق الدفاع
- ٢٨٩ متهم بجنحة . حضور محام عنه . لا وجوب . انصراف محاميه قبل نظر الدعوى لأن المحكمة أخبرته أنها قد توجها . نظرهما بعد ذلك . دفاع المتهم عن نفسه وعدم طلبه التأجيل لحضور محاميه . الحكم في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع
- ١٧٢ متهم بجنحة من اختصاص محكمة الجنايات . نذب يدافع عنه . لا وجوب
- ٢٨٩ متهم بالقتل . متهم معه باخفاء أدلة الجريمة . اختلاف المتهمين في تقرير الباعث على القتل . إقامة محام واحد عنهما . إخلال بحق الدفاع
- ٣١٦ وجه دفاع لم تحققه محكمة الدرجة الأولى . مدم التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . إثارته أمام محكمة النقض . لا تجوز

دفع فرعى :

- ضم الدفع الفرعية أيا كان نوعها الى الموضوع . الفصل فيها بحكم واحد . لا مانع قانونا . الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ مرافعات . مراد الشارع منها . المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة . فرض الشارع منها

دليل :

- تقديره . موضوعي ١٩٥٥ و ١٩٦٣

(ر)

رافة (ر : أيضا عقوبة) :

- ١٨١ استعمال الرافة . تسببها . لا وجوب
- ١٩٨ طلب الرافة . إجابته أو رفضه . موضوعي

ربا فاحش (نز : إقراض نقود بفوائد ربوية الخ) .

رد القضية :

- طعن مبنى على حالة من حالات الرد . التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز
- ٣٩ مجرد حضور القاضي إحدى جلسات القضية : لا يعتبر إبداء رأى فيها . لا يمنع من الفصل في دعوى أخرى متفرعة منها . الدفع بذلك ليس من النظام العام

رقم القاعدة

رشوة :

- تمام هذه الجريمة بالايجاب والقبول . التطاهر بالقبول لغرض . ليس قبولاً
صحيحاً . إيجاب الراشي وحده . شروع في الجريمة ... ١١٠
الموظفون في حكم هذه الجريمة . من هم ؟ طاه في ملجأ تابع لمجلس المديرية . شروع
في إرشائه يستوجب العقاب ... ٤٢٤
الوعد بالرشوة كاف لتوقيع العقاب ... ١٩٢

(ز)

زنا (ر . أيضا انتهاك حرمة المنازل . تلبس) :

- التبليغ عن جريمة الزنا . حصوله من الزوج . التطليق قبل التبليغ مانع منه ... ٩٧
رضاء الزوج بمعاشرة زوجته وعدم رضائه . موضوعي . الأدلة التي تقبل في حق
الشريك . لا تشترط أدلة خاصة في حق الزوجة ... ٨٧
سقوط الجريمة عن الفاعل الأصلي . سقوطها بالنسبة للشريك . اختلاف الفاعل
الأصلي والشريك في الجنسية . لا تأثير له ... ١٠٥
ظرف التلبس . متى يتوافر ؟ مثال ... ٤٠٩

(س)

سابقة :

- سابقة جنائية حكم فيها بالعقوبة . ذكر تاريخها في الحكم . لا أهمية له ... ٢٣٨
سب (ر . أيضا إهانة . قذف) .
سب علني (٢٦٥ و ٢٦٦ ع) :

- سب علني خادش للاعتبار غير مشتمل على إسناد عيب معين . جنحة لا مخالفة .
مثال له ... ١٨
سلطة قاضي الموضوع في الموازنة بين الفاظ السب والقذف التي يوجهها أحد
الخصمين إلى الآخر وتقرير ما إذا كان هناك تكافؤ في الإيذات يقتضي رفض
ما يدعيه كل منهما قبل الآخر من التعويض ... ٢٠٣
سيرة (ر . أيضا عقوبة . قتل) :

رقم القاعدة

سرقة بسيطة (٢٧٥ و ٢٧٦ ع) :

- اختلاس الدائن مال مدينه ليكون تأمينا على دينه . اعتباره سارقا . محل خلاف .
 المختلس لادين له . ادعائه الدين للحصول على فائدة غير شرعية مقابل رده الشيء .
 المختلس . سرقة ٢٣٧
 أكفان الموتى . ملك لورثتهم . سرقتها جريمة معاقب عليها ٤٥٧
 سند دين . تسليمه للدين ليؤشر عليه بما يؤديه من مقدار الدين . عدم رده إلى مسله .
 سرقة . تعليل المدين عدم الرد بحجة حمل الدائن على خصم مبلغ بدعوى أنه غبن
 في البيع الذي كان من نتيجته تحرير السند . لا ينفي ركن الاختلاس ٢٣٧
 شروع في سرقة . شروط تحققه ٤٢٧
 العثور على شيء ضائع . وجوب تسليمه أو التبليغ عنه . تجاوز المدة المقررة لذلك .
 مخالفة . حبسه بنية امتلاكه . سرقة . استخلاص نية التملك . موضوعي ٤١٦
 قيمة المسروق . عدم بيانها في الحكم . لا يعيبه ٣٦٧

سرقة بظروف :

- إتيان الجاني شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة . كفايته في اعتباره شارطا
 في هذه الجريمة . استخلاص نية السرقة من تنفيذ هذه الأفعال . موضوعي ٢٥٧
 الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة . البيانات الواجب ذكرها في الحكم ١٦٢
 تسليم مال اضطرارا . نقل الحيازة مقيدة بشرط . عدم تحقق هذا الشرط . سرقة . مثال ٢٢
 حمل أحد السارقين سلاحا . ظرف مشدد عيني . علم الآخرين به . لا ضرورة ١٢ و ٢٤٨ و ٢٨٢ و ٣٦٧
 سرقة باكره . ركن التهديد . متى يلحق ؟ ٣٣٠
 سرقة بواسطة تسور . وجوب بيان ركن التسور في الحكم ١٥٨
 سرقة منزل مسكون . لا يشترط أن يكون المنزل مسكونا فعلا . يكفي أن يكون
 معدا للسكني ٣٣٦
 سند دين . تسليمه للدين للاطلاع عليه . عدم رده إلى الدائن . سرقة ١١٦

سلاح :

- قانون إحراز وحمل السلاح رقم ٨ لسنة ١٩١٧ . عدم مزيانه على رجال القوة
 العمومية ولو كانت السلاح المحرز أكثر من واحد . مشايخ البلاد من رجال
 القوة العمومية ٢٦٧

رقم القاعدة

سن :

- سن المتهم . تقديرها بما هو ثابت بحضور الجلسة . الطعن في هذا التقدير أمام محكمة
النقض . لا يقبل ٢٤٩ و ٣٧٢
سن المتهم . إغفال ذكرها بالحكم . متى لا يكون مبطلاً له ؟ ٣٠١
سيارة (ر . قتل غير عمد) :

(ش)

شركة (ر . إثبات) .

شروع في الجريمة :

- تقدير أسباب عدم إتمام الجريمة . موضوعي . مثال ٣٨٩
السبب الذي حال دون إتمام الجريمة . عدم بيانه صراحة . فهمه من سياق الحكم .
لا يعيب الحكم ٤٦
معنى الشروع ٢٨٢
وضع زئبق في أذن شخص . عمل تنفيذي لجريمة القتل بالسم ٣٥٧
وضع مادة سامة بطيقتها (سلفات النحاس) في ماء شربه المجنى عليه . عدم وفاته .
شروع في قتل متى اقترن بنية القتل . جريمة مستحيلة . معناها ٤٦٩

شهادة :

- الأخذ بشهادة الإثبات . اطراح أقوال شهود النفي . معناه أنها لا يصبح الركون إليها . ٧
الأخذ بشهادة الأصم الأبكم . جوازه . إدراك المحكمة لمعاني إشارات . موضوعي .
الخلف بعد الشهادة . لا يخل بالحكم . بناء الحكم على أقوال شهود . الطعن
على شهادة أحدهم . لا يعيبه ١٦
إخطار المتهم بأسماء الشهود في الميعاد المحدد قانوناً . ليس من النظام العام . سماعهم
مع عدم إخطار المتهم في الميعاد القانوني وعدم معارضته في سماعهم . لا بطلان ١٥٠
اطراح المحكمة للشهادة . تعليقه من غير تفصيل . كفايته ١٥
إعلان الشهود . متى تكون النيابة مكلفة بذلك ؟ ٢٣٤
تأسيس الحكم على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم يسمع . لا يجوز ٤٤٤
تبرئة متهم لعدم وجود دليل عليه سوى أقوال شاهد جرحته المحكمة الابتدائية .
إدائته استئنافاً اعتماداً على أقوال هذا الشاهد . تلمس تأييد هذه الأقوال
بأقوال شخص سمع في التحقيقات فقط . طلب سماع هذا الشخص أمام القضاء .
: رفضه مع عدم بيان العلة . فساد الحكم الاستئنافي ٢٥

شهادة : (تابع)

- تقدير الشهادة . موضوعي ٢٤٣ و ٢٤٢ و ٢١٢
- الجمع بين الطبيب الشرعي والطبيب الكشاف في الجلسة . لا مانع منه . ٤٨
- سلطة المحكمة الاستئنافية في استدعاء الشهود لسماع أقوالهم . ٤٧
- سماع شاهد بعد تحليفه . إعادة سؤاله بعد سماع غيره في نفس الجلسة بدون تحليف . جوازه ١١٣
- سماع شهود جدد أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم لأسبابه . يفيد أطرافها . ١٩
- شاهد لم يسبق للتهم طلب سماعه أمام المحكمة الجزئية . طلب سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . رفضه . لا يعيب الحكم ٣٩٣
- شاهد لم يسمع لدى محكمة الدرجة الأولى . الحكم في غيبة المتهم بناء على الأوراق . عدم تمسك المتهم بسماع شاهد الإثبات لدى محكمة الدرجة الثانية . عدم سماعه . لا عيب ٤٧٢
- طلب استدعاء شهود أثناء نظر الدعوى . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ٥٤
- العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود وإنما هي باطمئنانها الى ما يدلون به من الأقوال قل عددهم أو أكثر ٢٠٤ و ٧٧
- عدم إعلان المتهم باسم شاهد . عدم معارضته في سماع شهادته . الطعن على شهادته بعد ذلك . لا يجوز ٣٩٠ و ٣١٩
- مدول المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود بعد استدعائهم أمامها . جوازه ١١٦ و ٧١

شهادة زور :

- تعبد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة . يكفي لاعتبارها شهادة زور . ٢٧٩
- شريك في الجريمة معنى قانونا من العقوبة . أدائه الشهادة . وجوب أدائها على حقيقتها . تغيير الحقيقة يجعلها شهادة زور . مناط العقاب على شهادة الزور . ٣٩٧
- العناصر الواجب بيانها في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة ١٢٧
- هذه الجريمة من جرائم الجلسة . وجوب الحكم فيها في نفس الجلسة . جقي المحكمة في رفع الدعوى عنها من تلقاء نفسها ٤٣٢

(ص)

صحافة (ر . أيضا قذف) :

- رئيس التحرير . مناط مسؤوليته ٢١٥

رقم القاعدة.

(ض)

ضرب :

ضرب عمد :

- الآلة المستعملة في الضرب . إغفال وصفها في الحكم . لا يعيبه ... ٤٢١
العمد . ذكر لفظ "العمد" في الحكم . لا ضرورة متى كان العمد مفهوما من عباراته ٥٦
القصد الجنائي في جرائم الضرب . ما هو ؟ ... ٣٨٢ و ٤٢١
ضرب أفضى إلى موت (٢٠٠ ع) :

- حدوث الوفاة من الإصابة مع الضعف الشيخونى وعوامل أخرى . مسئولية المتهم
عن فعله ... ١٥٧
رابطة السببية . تقديرها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك ... ٢٧٥
ضرب بسيط (٢٠٦ ع) :

- تطبيق المادة ٢٠٦ ع . تعيين موانع الإصابات وآثارها . لا إلزام ... ٨٦
تطبيق المادة ٢٠٦ ع . تعيين مدة المرض أو العجز . لا وجوب ... ٢٢٧
ضرب لم تختلف عنه آثار . انطباق المادة ٢٠٦ ع ... ٥٩
ضرب من عصابة مسلحة (٢٠٧ ع) :

- تطبيق المادة ٢٠٧ ع . وجوب إثبات توافر الأركان التي تقتضيها . معاقبة أربعة
متهمين بها . عدم إيراد الدليل على حصول ضرب من أحدهم . قصور مبطل .
نقض الحكم بالنسبة للمتهمين جميعا ... ٢٣١
ضرب نشأت عنه طاعة مستديمة (٢٠٤ ع) :

- إغفال ذكر عبارة " يستحيل برؤها " في الحكم . لا يخل به ... ٤١٨
تطبيق المادة ١/٢٠٠ بدلا من المادة ١/٢٠٤ . العقوبة الموقعة تدخل في نطاق
المادة الواجبة التطبيق . لا نقض ... ٤٢١
حدوث الطاعة من إحدى الإصابات . عدم الالتئاء إلى محدث الإصابة .
اعتبار جميع المتهمين مسئولين عن الطاعة . لا يصح ... ٢٢٩
طاعة مستديمة . إسنادها إلى متهم بالاشتراك مع آخر . نشوءها من ضربة واحدة .
عدم إمكان تعيين الضارب . وجوب البراءة . اتزاع بجنة ضرب منها .
لا يجوز . إسناد تهمة ضرب أخرى إلى هذا المتهم . ضم التهمة المنزعة إلى التهمة
الأخرى والعقاب عليهما بعقوبة واحدة . وجوب تعديل العقوبة لتناسب
مع بجنة الضرب المستقلة ... ٢٧

رقم القاعده

ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة (٢٠٤ ع) : (تابع)

عاهة مستديمة . متى يعتبر الحكم قد بينها ؟ ١٦٩
العجز الطارئ على العضو المصاب . تقديره . موضوعي ٣٦٣
ضرب نشأ عنه مرض أو عجز عن الاشتغال مدة تزيد على العشرين
يوما (٢٠٥ ع) :

بيان مدة المرض أو العجز . وجوبه ٢٢٧
توافر سبق الإصرار بالنسبة للتهمين جميعا . توقيع الغرامة على أحدهم . لا يجوز .
تحديد مدة العجز . أخذ المحكمة بتقرير الطبيب المعالج . جوازه ٣٤٥
وفاة المحنني عليه قبل مضي عشرين يوما من وقوع جريمة الضرب . اعتبار الجريمة منطبقة
على المادة ٢٠٥ ع . لا مانع . اشتراك متهمين في الضرب . وفاة المحنني عليه
بسبب إحدى الضربات . عدم معرفة الضارب لها . أخذ المتهمين جميعا
بالمادة ٢٠٥ ع وإلزامهم جميعا بالتعويض . لا خطأ ٤١٥

(ط)

طبيب (ر . أيضا خير . شهادة) :

الكشف على المصاب من طبيب حكومي أو من طبيب غير موظف . تقدير قيمة
الكشف . موضوعي ١٠٦

طعن :

الطعن في الأحكام . المعارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض . حق أسامي .
نسقوطه . مناطه ١٤٢

طفل :

الامتناع عن تسليم طفل إلى حاضنه . إنكار المتهم صدور حكم بالحضانة . عقابه
وجوب الإشارة إلى صدور حكم بالحضانة . عدم التثبت من هذه النقطة .
يعيب الحكم ويطله ١١١

(ظ)

ظروف مخففة :

العناصر التي يصح أن تستمد منها تلك الظروف . عبارة "أحوال الجريمة"
المستعملة في المادة ١٧ ع . تفسيرها . خداعة من المتهم في الأحوال التي
لا تدخل في حدود العذر القانوني . إمكان اعتبارها ظلما مخففا ١٨١
ظروف مشددة (ر . عقوبة) .

(ع)

عقد :

- ٢٥٣ (Location-vento) عقد . سلطة قاضي الموضوع في تفسير العقود وتكييفه لها .
- عقوبة (ر) . أيضا أحداث مجرمون . ضرب نشأت عنه طاعة مستديمة :
- استبعاد المحكمة الاستئنافية تهما أخذت بها المحكمة الابتدائية . استبقاء العقوبة على حالها . شرط جوازه ٥١
- انطباق ما وقع من المتهم على نصين أحدهما قديم والآخر جديد . وجوب معاملته بالعقوبة الأخف ٤١٢
- تخفيف العقوبة رغم دخولها في حدود المادة الواجبة التطبيق . متى يجوز ذلك لمحكمة النقض ؟ ٢٩٨
- تشديد العقوبة استنادا إلى واقعة لم تطرح على المحكمة . متى يعتبر جائزا ؟ ١٢٨
- تقدير ما يستحقه كل متهم من العقوبة . موضوعي ٢٨٦ و ١٥٢
- تقدير العقوبة . موضوعي ٣٧٩ و ٢٤٩
- جناية نظرها القاضي الجزئي . وجوب التزامه الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنايات وتطبيق الموازين التي قررتها المادة ١٧ ع ١٠
- الحكم على المتهم بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من تهتين مرتبطين . عدم استئناف النيابة . تطبيق محكمة الدرجة الثانية للمادة ٣٢ ع . وجوب القضاء بأحدى العقوبتين فقط ٣٢٠
- ظرف مشدد . استبعاد المحكمة إياه . تأييد العقوبة مع الاستبعاد . دخول العقوبة المؤيدة في نطاق المواد المطبقة . جوازه حتى مع استئناف المتهم وحده . تطبيق مادة خطأ مع مادتين منطبقتين . العقوبة المحكوم بها داخلية في نطاق المادتين المنطبقتين . لا نقض ٣
- العقاب على جريمتين . تبرئة المتهم من إحداها أمام محكمة النقض . استبقاء العقوبة على حالها . متى يجوز ؟ ٦٢
- عقوبة ذات حد واحد . توقيعها . ذات حدين . توقيع أقصاها . موجبات إيقاعها . لا ضرورة لذكرها . استعمال الرأفة . النزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها . بيان موجب ذلك . لا ضرورة . عدم الخروج في تقدير العقوبة عن النصوص القانونية . ذكر حال غاطة للشدة أو للتخفيف . لا نقض ٤٦
- عقوبة السرقة أشد من عقوبة التبيد ١٢١

رقم القاعدة

عقوبة تبعية :

طلب توقيعها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية مع عدم لفت الدفاع . لا إخلال
بحق الدفاع ٢٥٢

عود (ر . أيضا أحداث مجرمون) :

شخص سقطت سوابقه التي قضى فيها بحبسه سنة . سوابقه الأخيرة لا تزال قائمة .
عائد طبقا للمادة ٥٠ ع ١١٧
عائد . استئناف النيابة لتشديد العقوبة . وجود صحيفة السوابق بملف القضية
وإطلاع القاضي الملخص عليها . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الاستئنافية
متى تنطبق المادة ٥٠ ع ؟ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ ٢٦٩

(غ)

غرق :

تعريف . قطع مسبق ضئيلة الميساء . متى تنطبق المادة ٣١٤ ع ومتى تنطبق
المادة ٣١٦ ع ؟ ٤١٣

(ف)

فاعل أصلي للجريمة (٣٩ ع) :

جريمة مركبة من جملة أفعال . كل من أتى فعلا منها يعتبر فاعلا أصليا ١٤٨
مقارنة كل من الميمين عملا من الأعمال التي سببت الوفاة . اعتبارهم جميعا فاعلين أصليين ١٤٧

فعل قاض (ر . هتك عرض) .

(ق)

قاصر (ر . وصي) .

قاض :

قاض اشترك في حكم منقوض . لا يجوز له إعادة نظر القضية ١٤٥
قاض تولى التحقيق في قضية بد كان وكيل النيابة . جلوسه للقضاء في هذه القضية .
لا يجوز ٧٤

رقم القاعدة

قاضي الإحالة :

- ٩١ لا يجوز أمر الإحالة . الطعن فيه أمام محكمة الموضوع .
- التصرف المخول له بمقتضى الفقرة الثانية من المادة (١٢) تشكيل . محله . جنائية .
- إحالتها إلى محكمة الجنايات . جريمة منطبقة على المادة ١٩٨/١ ع . امتناع
- ١٠٠ إحالتها إلى المحكمة الجزئية ولو لا بسببها عذر أو ظرف مخفف
- حكم نهائى من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص . قاضى الإحالة لا يملك إعادة هذه
- الدعوى إلى محكمة الجنايات قائما بالحكم فيها على أساس أنها جنحة . وجوب إحالتها
- ١٩٤ إلى محكمة الجنايات للحكم فيها بطريق الخيرة
- ١٣٠ قراره . قوته . مداها
- قراره بأن لا وجه . إبتناء هذا القرار على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع .
- ١٤٩ سبيل الطعن فيه أمام غرفة المشورة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز
- قراره بإحالة دعوى جنائية إلى محكمة الجنايات . طريق الطعن فيه . عدم الطعن فيه .
- نهائيته . لا يجوز لقاضى الإحالة الرجوع فيه ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تقضى
- ٢٦٥ بعدم اختصاصها
- قراره بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل فى دعوى
- ٢٠٧ أخرى متصلة بهما . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز
- متهمان . صدور حكم نهائى بالنسبة لأحدهما باعتبار ما وقع منه جنحة . صيرورة .
- هذا الحكم نهائيا بالنسبة للآخر . إحالة الأول مع الثانى على محكمة الجنايات .
- ١٧١ خطأ فى الإجراءات
- نظر الجنائية لدى قاضى الإحالة مرحلة جوهرية متعلقة بالنظام العام . إحالة جنائية
- رأسا إلى محكمة الجنايات . لا يجوز ولو كانت هذه الجنائية مرتبطة مع جنائية
- ٣٨٦ أخرى لهذا المتهم منظورة فعلا أمام المحكمة

قتل :

عمدا :

تسميم (١٩٧ ع) :

- ٤٣٥ نية القتل . وجوب توالفها . عدم إبرازها فى الحكم . نقض
- قتل مصحوب بجنائية أو جنحة أخرى :

اقتراف الجانيين جريمة السرقة حالة كون أحدهم يحمل سلاحا . قتل المجنى

عليه إثر السرقة . جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة . تطبيق الفقرة الثانية

- ٣٩٦ من المادة ١٩٨ ع

رقم القامدة

قتل مصحوب بجنابة أو جنحة أخرى : (تابع)

قتل عمد اقترن بجريمة أخرى . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . لا وجوب	
لتعيين عقوبة كل من الجريمتين	٣٠٠
متى تنطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع ؟	٢٨٤
متى تنطبق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع ؟ وجوب بيان الواقعة في الحكم	
بيانا صريحا	٣٥٦ و ٨

نية القتل :

إحداث جروح بالهتئ عليه بقصد قتله . إلقاءه بالعلاج . شروع في قتل	٢٨٤
استنتاج نية القتل من وقائع تنبئها . موضوعي	٢٣٢ و ٢٢٢ و ١٣٨
ثبوت نية القتل . نوع الآلة المستعملة في القتل . لا أهمية له	١٨٩
ثبوت نية القتل . لا فرق بين أن تكون الجريمة في مقتل أو في غير مقتل	٢٢١

مسائل عامة :

بيان طريقة القتل . اعتماد الحكم على ما ورد في ذلك بتقرير الطبيب الكشاف	
والصفة التشريحية . كفاية ذلك	٢٤٢
ساعة وفاة القتيل . استخلاصها من ظروف الدعوى وشهادة الشهود . لا مانع	٤٨

قتل غير عمد :

أبساس المسؤولية الجنائية في هذه الجريمة . وجوب بيانه في الحكم	٢١٣
قائد سيارة . مسؤوليته عن الإصابة الناشئة عن فعله	٢١٧
قذف (ر . أيضا إهانة . سب . صحافة . محكة النقض والإبرام) :	
قذف وسب . تغليظ العقوبة على أيهما . مناطه . كون أيهما حاصل في أعراض	
العائلات . العطن في أعراض العائلات . معناه	٤٦١ و ٧٦

قذف موظف :

إثبات صحة وقائع القذف . جوازه بكل الطرق . قرار إداري . العطن عليه . تقدير	
المطاعن الموجهة إليه . حق المحكة في مناقشة هذا القرار توصلا للتثبت مما	
طعن به عليه . مطلق	٤٤٤
الإحفاء من العقاب على هذه الجريمة . شروطه . صحة وقائع القذف مع حسن النية .	
ترك إثبات صحة الواقعة أمام محكة الموضوع . طلب إعادة القضية إليها لإثباتها .	
لا يجوز إبداءه لأول مرة لدى محكة النقض	١٠٧

رقم القاعدة

قذف موظف : (تابع)

- حسن النية . معناه
مناطق العقاب في هذه الجريمة . إسناد أمر شائن الى المذوف . لاهية بالأسلوب .
القصد الجنائي في هذه الجريمة
وقائع القذف لا تتعلق بعمل الموظف المصلحي . اختصاص محكمة الجناح . إثبات
وقائع القذف المتعلقة بحياة الموظف الخاصة . غير جائز . القصد الجنائي في هذه
الجريمة . متى يتوافر ؟
٢٧٠ و ٢٢٤
١٧٢
٢٧٠ و ١٣٧

قرار الحفظ :

- التحقيق المقصود في المادة ٤٢ تحقيق . ماهيته . مجرد إحالة أوراق من النيابة
للبلدس . لا يعتبر انتدابا لإجراء التحقيق
٤٨٧
متى يجوز قرار الحفظ قوة الشيء المحكوم فيه ؟ آثار نهائية
٤٠٤ و ٣٣٧
وجوب إثباته بالكتابة وتاريخه والتوقيع عليه من الموظف المختص بإصداره .
الادعاء بحفظ الدعوى ضميا . لا يقبل
٣٥٥
متى يعتبر ؟
٤٨٧ و ٤٠٢

قرعة عسكرية :

- مخالفات قانون القرعة . الجرائم الميية بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون .
مبدأ التقادم فيها
٢٤٥

قوة الشيء المحكوم فيه :

- حكم مدني قاض برد وبطلان ورقة . الاحتجاج به لدى المحكمة الجنائية عند نظر
الدعوى لتشابه تلك الورقة . لا يجدي
٦٧
شروط الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه
٢٨١
وحدة السبب . متى تتوافر ؟ واقعان أسندتا الى متهم بعينه في قضيتين وصفنا
بوصف قانوني واحد ووقعتا لغرض واحد وفي ظروف متماثلة . لا يكفي لامكان
الاحتجاج بالحكم الصادر في إحداهما عند نظر الأخرى
٢٠٦
وحدة الموضوع . متى تتوافر ؟ رفع الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا . لا يمنع
من رفعها عليه بوصف كونه مخفيا للأشياء المسروقة
٣٢٢

رقم القاعدة

قسم :

والدين قيا على ابنه السفه . خضوعه لأحكام قانون المجالس الحسينية . لا يملك
الإقرار بدين على محجوره دون إذن المجلس . إقراره بالدين ضار بمال
المحجور عليه ٥٨

(ك)

كفالة :

قرار لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم محكمة التقض . انسحابه على
الكفالة ٣٢
متى تجوز مصادرتها ؟ التنازل عن الطعن قبل نظر الدعوى . لا مصادرة ... ٨٤

(م)

متشردون وهشتبه فيهم (ر . أيضا تفتيش) :

إنذار الاشتباه . عدم قابليته للسقوط . التشرد . معناه . الاشتباه . معناه .
حالة كل منهما ٣٤١ و ٦٠
إنذار التشرد . سقوطه بمضى ثلاث سنوات ٤٦٦
إنذار التشرد . متى يكون نافذا ؟ متى يعتبر الشخص المنذر في حالة تشرد ؟ ... ٤٢٢
ترويض القردة . وسيلة تعيش مشروعة ١٨٣
وجود أسباب جدية لدى البوليس تؤيد ظنونه عن ميل المشتبه فيه وأعماله الجنائية .
اعتماد المحكمة صحتها . موضوعي ٤٠١

متهم :

تعريفه ٢٦٤
تقدير حاله العقلية وقت ارتكابه الجريمة . موضوعي ٣٥٣
سؤاله عن تهمته . وجوبه أمام المحكمة الابتدائية . عدم وجوبه أمام المحكمة
الاستئنافية ٧٥ و ٥٠
طلب إحالة المتهم على مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه . استعراضه الوقائع
الدالة على خطئه . رفض هذا الطلب بسبب مبهم . يعيب الحكم ... ٤٤٠

متهم غائب :

المادة ٥٣ تشكيل . شمول نصها لمن يكون متهما بجنحة ولمن يكون متهما بجنائية .
البطلان المنصوص عليه بالمادة ٢٢٤ تحقيق . شرطه . حضور المحكوم عليه أمام
المحكمة . عدم حضوره . وجوب القضاء باعتبار الحكم الأول قائما ... ٥٧

رقم القاعدة

مجرمون معنادون على الإجرام (ر . عود) .
محام :

- إفشائه سرا أفضى به موكله إليه وكان الغرض منه ارتكاب ما يحرمه القانون . استناد
الحكم إلى أقوال المحامي في هذا الصدد . لا يبطله ١٧٧
اكتفاؤه بالانضمام إلى زميله . تضرره من عدم استيفاء الدفاع عن موكله . لا يقبل ٣٥٤
مسئولية المحامي عما يصدر منه في حق خصم موكله من الأقوال الخادشة . مسئولية
موكله معه . متى تكون ؟ ١٨٥
موقفه من المتهم الذي يوكله . طلب المحامي إحالة موكله الى الكشف الطبي لاختبار
قواه العقلية . تنازل المتهم عن هذا الطلب . إهماله . على المحكمة تقدير حالة
المتهم لوزن تنازله ٢٧١

محكمة الجنايات :

- مدى اختصاصها من الوجهة المدنية ٧٩

محكمة الجنح :

- مدى اختصاصها من الوجهة المدنية ٧٩

محكمة النقض والإجرام (ر . أيضا أحداث مجرمون . رد القضية) .
اختصاصها :

- أساس اختصاصها بنظر الموضوع ٣٢
حقها في تقدير مرامي العبارات في جرائم النشر ١٠٧ و ٩٦
حكم ابتدائي غيابي . المعارضة فيه ودفع الدعوى بسقوطها . رفض الدفع وتحديد
جلسة لنظر الموضوع . استئناف هذا الحكم الفرعي . تأجيل نظر موضوع المعارضة
مرارا . القضاء فيها بالرفض قبل الفصل في الاستئناف الفرعي . الطعن في حكم
الرفض بطريق النقض . لا يجوز ١٣٩
حكم باتعاب محاماة مع عدم قيام محام عن المتهم . خطأ مادي لا تأثير له ولا يجوز
لمحكمة النقض ملاقاته ١٠٢
حكم بجواز قبول البيعة على كذب اليمين . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ... ٣٧١
طعن المدعى المدني في الحكم لخطئه في وصف الدعوى الجنائية . لا يجوز ... ١٥٠
محكوم عليه في قضايا من قبيل واحد . طعنه في الأحكام الصادرة فيها . طلب ضم
طعونه وبما ملته بالمادة ٣٢ ع . لا يقبل ٢٦
المصلحة أساس الطعن : مدى انطباق هذه القاعدة على النيابة العامة ١٤١

التقرير بالطعن وأسبابه وكيفيته وميعاده :

- التقرير بالطعن . وجوب حصوله من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض .
 ٣٢٧ حقه في رفع الطعن عنه .
 التقرير بالطعن من محام بيده توكيل عام . تخصيص بعض أمور معينة أجاز
 للحام مباشرتها . عدم النص صراحة على حق الطعن بطريق النقض . عدم قبول
 الطعن شكلا ٢٢٥
 التقرير بالطعن بعد الميعاد . متى يعتبر الطعن مقبولا شكلا ؟ ٤٣٦ و ٣٦٣
 تقرير الأسباب . وصوله إلى قلم الكتاب بعد الميعاد . متى يعتبر مقدما في الميعاد ؟ ٣٠٩ و ٣٣٨
 تقرير الأسباب . عدم توقيع الطاعن عليه لأسباب قاهرة . قبوله شكلا ٨٠
 تقرير الأسباب . عدم توقيع الطاعن عليه . يجعله لنوا ٤٢٣
 تقرير الأسباب . عدم تقديمه اعتمادا على أن الحكم لم يحتم في الميعاد وأنه لا بد من
 الحصول على ميعاد جديد لتقديم الأسباب . لا يقبل ٣٨٠
 العريضة المقدمة للجنة المساعدة القضائية أمام محكمة النقض . تضمنها أسباب الطعن .
 اعتبارها تقريرا بالطعن وبالأسباب ٣٢
 وجه طعن . عدم تشخيصه العيب القانوني الذي لحق الحكم تشخيصا دقيقا . اتساع
 في جملته لتقدير المسألة التي هي أساس الدعوى تقديرها القانوني . قبوله ٩٣

آثار الطعن :

- متى يستفيد الطاعن من طعن غيره ؟ ٢٣١
 محكوم عليه لم يطعن في الحكم بطريق النقض . طعن النيابة فيه . استفادة المتهم
 قانونا من هذا الطعن ٣٠٣ و ٢٩٤
 نقض الحكم لميب جوهرى فيه . يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى ٢٩٥

مرافعة :

- طلب فتح باب المرافعة . لا ينشئ حقا ما لطلابه ٨٥
 فتح بابها من حق المحكمة ١٧٧

رقم القاعده

مراقبة :

- ٤٦٠ و ٤٦٦ ... تحديد مدة المراقبة . وجوبه ...
 حكم بالمراقبة العادية حين كان يجب الحكم بالمراقبة الخاصة . عدم استئناف النيابة .
 ٤٥٣ ... واجب المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ...
 حكم بوضع متهم تحت المراقبة . عدم ظهور سوابق له . الطعن في هذا الحكم . أثره .
 ٢٢ ... حذف المراقبة ...
 متى تنطبق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ؟
 ٥٩ ... متى تتدخل محكمة النقض في هذا التطبيق ؟ ...
 ٤٥٤ ... المراد من المراقبة الخاصة ...
 المراقبة التي يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .
 عقوبة أصلية لا تبعية . وهو محكمة الموضوع عن الفصل في تهمة مخالفة موجب
 ٦٦ ... إنذار الاشتباه . سبيل إصلاحه ...
 المراقبة الخاصة . متى يجب ؟ الحكم بها دون النص على جعلها في مكان خاص .
 ٤٤٥ ... استئناف المتهم هذا الحكم . عدم استئناف النيابة . واجب المحكمة الاستئنافية

مسئولية جنائية (ر . أيضا تعويض . مسئولية مدنية) :

- ٢٨٦ ... تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة . موضوعي ...
 جريمة . وقوعها فعلا . الاتفاق بعد ذلك للتخلص من المسؤولية . لا تأثير له ... ١٩

مسئولية مدنية (ر . أيضا تعويض) :

- فعل ضار . مسئولية الفاعل عن تعويض الضرر . تقديرها . الخطأ المشترك . متى
 يجب مسئولية المجنى عليه مسئولية الجاني ؟ مضاربة . طلب تعويض من أحد
 المتضارين . تقديره . وجوب بيان عناصر التقدير في الحكم ... ٣٣
 مسئولية الحكومة عن خطأ موظفيها . مناعه . ارتكاب الموظف خطأ يدافع شخصي .
 ١٠٤ ... مسئولية وحده ولو كان ارتكابه أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها ...
 مسئولية السيد عن أعمال خادمه . أسامها . متى ترتفع ؟ ... ١
 منوط المسؤولية المدنية . مسئولية الوالد عن حادث وقع من ابنه في المدرسة التي يتعلم
 فيها . المسؤولية عن فعل الغير . وجوب اقراض وقوع الخطأ ابتداء . انتفاء
 ٢٩٠ ... المسؤولية عن الخادم يستوجب تقبلا عن الخدم ...
 نشوء الضرر عن حادث قهري . لا مسئولية مدنية ولا جنائية ... ١٣

رقم القاعده

معارضة :

- تخلف المعارض عن حضور الجلسة . حضور محام عنه وطلبه التأجيل لحادث بخان
 أصاب المعارض . عدم تحقيق هذا العذر . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . تقض ٢٥
 حكم باعتبارها كأن لم تكن . استئنافه . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الصادر
 في الموضوع غيابيا . عدم طعن النيابة في هذا الحكم . طعن المتهم فيه . تقضه
 وإعادة القضية للحكم فيها ثانية . تأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن
 وعدم التعرض لموضوع الدعوى . تقض هذا الحكم . وجوب نظر الاستئناف
 الحاصل من المتهم موضوعا ... ٢٥٩ ...
 الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . متى يصح ؟ ... ٢٧٦ و ٤٣٦
 الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . الطعن فيه بطريق التقض . لا يشمل الحكم الغيابي ٧٠
 الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . الطعن فيه بالاستئناف أو بالتقض . يشمل
 كل منهما الحكم الغيابي ... ٣٤١ ...

مفاجآت :

- وقوع حادث مفاجأة . تقدير المفاجآت . موضوعي ... ٢٩٠ ...

مفرقات :

- لعب الأطفال ليست من المفرقات المحرمة ... ٣٢٣ ...
 متى تنطبق المادة ٣١٧ ع ؟ ... ٢٠٨ و ٢٤٦ ...
 مناطق العقاب في إحرازها . بارود الصيد . متى يعتبر مفرقا معاقبا على إحرازه ؟ ... ٢٨٧ و ٣١٣ ...

مواد مخدرة (ر . أيضا تفتيش . تلبس) :

- الإحراز : معناه ... ٢١٥ ...
 استنتاج ثبوت الاتجار بالمواد المخدرة من رسائل أرسلت من شخص ورسائل وردت
 إليه . جوازه ... ١٨٦ ...
 أففيون : تعريفه : رسائل الإحراز . لا تفريق بينها قانونا . زارع الخشخاش
 الذي يخذل الثمرة فيخرج منها الأففيون . محرر ... ٧٣ ...
 نيازتها . إثبات عدم علم المخبر بأنها في حيازته . كفايته . مجرد الإحراز . كفايته
 لتحقيق الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٥ ... ٤٧ ...
 تزرع نبات الخشيش . مخالفة : توقيع عقوبة هذه المخالفة من اختصاص اللجنة
 الجمركية . نضج النبات وإنتاجه . اعتبار الزارع محررا . عقوبته الجنائية . واجبة ... ٤٥٩ ...

رقم القاعدة

مواد مخدرة (ر . أيضا تفتيش . تلبس) : (تابع)

- طبيب . إساءة استعمال حقه في وصف المواد المخدرة . مسئولية الجنائية . مسئولية
الادارية لاجبها . قيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها . وجوبه على
كل مرخص له في حيازتها . القصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر
المنصوص عليها . متى يتوافر ؟ ٤٧٤ و ٤١٤
الفرق بين الحيازة والاحراز ٣٩٥ و ٢٠٥
القصد الجنائي في إحرازها . مناط توافره ٢٢٩ و ٢٥١ و ٢٤٧ و ٢٣٦
كيفية المخدر . لا عبرة بها في توقيع العقوبة ٤٢٩
محرز . ضبطه بواسطة مخبر . إخراج المخدر من قه . تلبس ٤٤٨

موانع العقاب :

- الأعضاء المؤسسين على الإكراه . الشروط المنصوص عليها بالمادة ٥٦ ع . صغر
السن وحده لا يقوم مقامها . متهم قاصر . اعتذاره بأنه كان مكرها على ارتكاب
الجريمة من والده . لا يقبل ٣٢١
تعاطى الخمر . تأثيره على مسئولية الجنائي عما اقترفه ٢٨٥

(ن)

نشر (ر . أيضا إهانة . قذف) :

- نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية . متى يجب العقاب عليه ؟ ... ٤١٢

نصب :

- ادعاء موظف صغير أنه موظف كبير . انتمال لصفة كاذبة ٣٥١
ادعاء الوكالة كذبا عن شخص . اتخاذ لصفة كاذبة ٣٥٨
انتمال صفة غير صحيحة بقصد حمل البائع على تقسيط ثمن المبيع . دفع بعض
الأقساط . التوقف عن دفع باقيها . لا يعتبر نصبا ٢٣٣
إيهام المجهن عليه بقدرة شخص على استرداد الشيء المبروق . تأييد شخص آخر له
في هذا الإيهام . هذا التأييد يتوافر به ركن الطرق الاحتمالية ٣٧٧
البيع الثاني . متى يكون جريمة النصب ؟ الأحكام الواجب تسجيلها لتكون حجة قبل
النسب : ما هي ؟ ١٦٠
النسب باسم كاذب يتوصل به الى تحقيق الغرض . نصب ٤٣٧

رقم القاعده

نصب : (تابع)

- تنبيه نزع الملكية . تسجيله . تصرف المدين في العقار المنبه بنزع ملكيته . تدليس مدني . لا نصب . جريمة النصب القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للتصرف . متى تحقق ؟ ٢٢٦
- حصول التصرف في ملك الغير . متى يعتبر نصبا ؟ رهن منقول للغير مقابل مبلغ من المال . نصب ٤٨١
- رد المبلغ المستولى عليه بطريق الاحتيال . لا يحو الجريمة . سبب لتخفيف العقاب ٢٣٨
- القصد الجنائي في جريمة النصب . التعبير عنه بعبارة غير دقيقة . لا نقض ... ١٥٩
- محجور عليه . رهنه منزلا له عليه اختصاصات . إخفاء أمر الجرح عن المرتين . تزويره في شهادة التصرفات لاثبات أن المنزل ليست عليه اختصاصات . استيلائه على مبلغ من المال مقابل الزهن . نصب ٤٨٤
- وضع المتهم لوحة على بابه وارتدائه ملابس بيضاء ونشره اعلانات عن نفسه . من الطرق الاحتمالية ٢٥٦

نية :

- حسن النية وسوءها . موضوعي ٣١٢

(٥)

هتك عرض (٢٣٠ - ٢٣٢ ع) :

- إمساك ثدي امرأة بالرغم منها . هتك عرض ٣٨٤
- تعريفه . المرحح في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد . العرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية . فناء ريفية . تقيلها في وجنتها . فعل قاضح نخل بالحيا . ١٩٥
- حصول ملامسة مخلة بالحياء العرضي بعجز صبي . مفاجأة المتهم للصبي ومباغتته له . توفر ركن القوة والإكراه ٣٨٥
- ركن الإكراه . استنباط حصوله . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . ٤٢٥ و ٤٥٥
- الركن المبادي في هذه الجريمة . مناط تحققه ٢٨٠
- شروع في هتك عرض . وجوب العقاب عليه ولو كانت أفعال الشروع غير متوافقة في ذاتها للأداب ٣٣٢
- قرص امرأة في نخلها . هتك عرض بالقوة ٤٧٥
- مناط تحقق الجريمة . تقيل غلام في وجهه في غرفة مغلقة وعضه في موضع التقيل . لا جريمة ٢٧٢

رقم القامدة

(و)

ودبعة (ر . إثبات) .

وصف التهمة :

- استبدال المحكمة تهمة بأخرى . بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام ... ٣٣٤
- اسناد وقائع الى متهم لم يؤسس الاتهام عليها . عدم مناقشة الدفاع لها . يعيب الحكم .
- استبعاد هذه الوقائع يدع الحكم صحيحا بما بقى من الوقائع الصحيحة . لا نقض ٤٠٣
- اسناد وقائع جديدة الى المتهم . لا يجوز حتى مع لفت الدفاع الى ذلك . حق محكمة
- النقض في هذه الصورة ٤٠٧
- الأفعال المستندة للتم . تغيير وصفها في الحكم الصادر بالعقوبة . حدوده وطريقته .
- أفعال مستندة للتم في أمر الاحالة . عدم احتمالها غير وصف الاشتراك . وصفها
- في الحكم بأنها فعل أصلي . خطأ نخل بحق الدفاع . الأوصاف القانونية للجرائم .
- العناصر التي تؤخذ منها ٣٠٠ و ٨٢
- تعديل وصف التهمة أمام محكمة الدرجة الأولى . الطعن بهذا الوجه أمام محكمة
- النقض . لا يقبل ٣٤٦
- تعديل وصف التهمة بواسطة النيابة بعد تحقيقات قامت بها المحكمة . علم المتهم بهذا
- التعديل ومرافعة محاميه على الوصف الجديد . لا إخلال ٣٩٢ و ١٦٤
- تعديل وصف التهمة من إحداث طاعة مستديمة عمدا إلى إصابة خطأ . تقلم المحكوم
- عليه من هذا التعديل . لا يقبل ٧٥
- تعديل وصف التهمة تعديلا لم يضار به المتهم . لا يعيب الحكم ٣٥٤ و ١٥٢
- تقديم متهم باعتباره شريكا في جريمة القتل مع سبق الاصرار . استبعاد ظرف سبق
- الاصرار . اعتبار المتهم قاعلا أصليا في جريمة القتل المعدون لفت الدفاع . إخلال . ٤٨٢
- تهمة تزوير لفرض الاختلاس . توجيهها على أنها تزوير . الحكم فيها ابتدائيا
- على هذا الوصف . تعديل الوصف في الحكم الاستثنائي . لا يجوز . حق محكمة
- النقض في هذه الصورة ٢٠
- توجيه واقعة جديدة للتم . لا يجوز . تفصيل الواقعة الحاصلة المحاكمة عنها . جواز . ١٧٨

رقم القاعدة

وصف التهمة : (تابع)

٤٣٧	الى قاضى الاحالة	جناية بظروف مخففة . إحالتها الى القاضى الجزئى . وجوب السير فيها طبقا للجراءات الخاصة بالجنح . حق القاضى الجزئى فى تغيير وصف التهمة بغير رجوع
٣١٧	الدفع بابهام وصف التهمة . وجوب إبدائه قبل سماع أول شاهد	الى قاضى الاحالة
١٠١	المستأنف لكونه فى محله . نقض	ذكر التهمة فى الحكم الاستثنائى بصيغة مخالفة لصيغتها بالحكم الابتدائى . تأييد الحكم المستأنف لكونه فى محله . نقض
٣٧٥	الطعن بوجود نقص فى وصف التهمة . وجوب إبدائه لدى القضاء الموضوعى	الطعن بوجود نقص فى وصف التهمة . وجوب إبدائه لدى القضاء الموضوعى
١٢٢	جواز	متهم بتزوير واستعمال . اعتبار المحكمة إياه شريكا بالاتفاق مع مجهول فى التزوير . جواز
٤٧٦ و ٤٣٨ و ٣٩٢ و ٨١	الوقائع المرفوعة بها الدعوى . تغيير وصفها . مدى حق المحكمة فى ذلك	الوقائع المرفوعة بها الدعوى . تغيير وصفها . مدى حق المحكمة فى ذلك

ولى (راجع قسم) .

فهرس المواد

قانون تحقيق الجنائيات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٥	١٦٧ ١٧٦ ٢١٩ ٢٤٣	١٣٧	١٣٢ ٢٣٥ ٣٦٩
	٢٩٣ ٣٠٦ ٣٣٥ ٣٧٦	١٤٥	١١٣ ١٦
	٤٤٩ ٤٦٥	١٤٨	١٩٤ ٢٦٤
٧	٤٤٨ ٤٧٨	١٤٩	١٥٣ ١٥٥ ١٥٥ ١٦٢ ٣٠٣
٨	٣٨١ ٣٣٥		٢٢٦ ٢٤٢ ٢٤٤ ٣٩٩
١١	٤٤٩		٤٤٣ ٤٣٣
١٥	٣٦١	١٥٤	١٤٣
١٨	١٦٧ ١٧٦ ٢١٩ ٣٠٦	١٥٨	١٢٩ ١٨٥ ٤٣٣
	٣٧٦ ٤٥٥ ٤٦٥	١٦٢	٤٧٢
٢٣	٣٨١ ٣٤٤ ٣٤٣	١٦٣	٣٨ ٤٣٦
٢٥	٣٦١	١٦٥	١٥١
٣٠	٣٠٦ ٢٩٣ ٢٤٣	١٧٠	٧٥ ١١٨
٣٤	١٩٧	١٧١	٢٩٦
٤٢	٣٣٧ ٣٥٥ ٢٠٢ ٤٤٠ ٤٤٠ ٤٨٧	١٧٢	١٢٥ ٢١٠ ٤٤٦
٥٦-٤٩	١٨٥	١٧٣	١٥٨ ١٦١ ٤٣٤
٥٤	٣٨٧ ٢٣٧	١٧٤	١١٠ ٢٦٥
٧٨	٤٨	١٧٧	٣٨ ٩٠ ٤٣٩ ١٤٣ ٢٥٩ ٣٧٠ ٤٤٣
١٣٠	١٢٩ ٤٣٣	١٧٨	٣٨ ٢٧٣ ٢٧٤
١٣٣	٣٨ ٢٥٩ ٢٧٦ ٤٣٦	١٨٣	٦٩
١٣٤	٥٠ ٧٥ ١٣٥ ١٦٣ ١٧٧	١٨٥	٤٤٢ ٣٤٣ ٤٠٣
١٣٥	١٥١ ١٧٧	١٨٦	٧١ ١٥٠ ٣٥٦ ٤٧٢
١٣٦	١٥٠ ١٧٧	١٨٧	٧٥

قانون تحقيق الجنايات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٨٨	١٢٥	٢٣١	٤١٥٥ ٤١٥٢ ٤٨٠ ٤٣٢ ٤٣
١٨٩	٢٦٥ ٤١٧١ ٤١٦٥ ٤١٠٩ ٤٩		٤٢٤٢ ٤٢٢٢ ٤٢١٦ ٤١٦٣
١٩٨	٣٥٣		٤٢٩٥ ٤٢٩٤ ٤٢٤٩ ٤٢٤٣
١٩٩	٣٠١		٤٣١٦ ٤٣١٢ ٤٣٠٦ ٤٣٠٣
٢١٧	٣٥		٣٨٠ ٤٣٦٣ ٤٣٣٨ ٤٣١٧
٢٢٤	٥٧	٢٣٢	٣٠٣ ٤٢٩٤ ٤١٤٥ ٤٣٢
٢٢٩	٤١٥٢ ٤١٥٠ ٤١٣٩ ٤٧٥ ٤٤٨	٢٣٥	١٥٠
	٤١٦٣ ٤١٦٢ ٤١٥٩ ٤١٥٥	٢٣٦	٣٧٥ ٤٣١٧ ٤٣٠٦ ٤١٩٩ ٤٩١
	٤٢٢٥ ٤٢٢٢ ٤٢١٦ ٤١٦٦	٢٣٧	٤٣٢ ٤٢٧٩
	٤٢٩٤ ٤٢٤٩ ٤٢٤٣ ٤٢٤٢	٢٣٩	٤٥١ ٤٣٦٢
	٤٣١٢ ٤٣٠٦ ٤٣٠٣ ٤٢٩٥	٢٤٠	٤٠٣
	٤٣٧١ ٤٣٢٧ ٤٣١٧ ٤٣١٦	٢٤٣	٤٥٢
	٣٧٢	٢٧٩	٢٤٠ ٤١٥٣ ٤٦٨ ٤٢٣
٢٣٠	٣١٦	٢٨٠	١٨٢
		٢٨١	٦٨

قانون تشكيل محاكم الجنايات

٩	٢٨٦	٢٦	٣٥٢
١٢	٢٦٥ ٤١٤٩ ٤١٠٠	٣٠	٤٨٢
١٣	٢٦٥ ٤٢٠٧	٣٣	٨٢
١٧	٢٣٤ ٤٥٤	٣٥	١٧١
١٨	٣٨٨ ٤٢٣٤ ٤٥٤	٣٦	٨٢
١٩	٣٩٠ ٤١٥٠ ٤٥٤ ٤١	٣٧	٤٣٩٢ ٤٣٠٠ ٤١٥٢ ٤٨٢ ٤٢٠
٢٠	٣٩٠ ٤١٥٠ ٤٥٤		٤٨٢ ٤٤٣٨ ٤٤٠٧
٢١	١٥٠ ٤٥٤	٣٨	٤٣٨ ٤٨٢ ٤٢٠
٢٥	٣٥٣ ٤١٧٢	٣٩	٢٠

قانون تشكيل محاكم الجنايات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٤٠	٤٨٢ ٤٢٠ ٤١٥٢ ٤٧٦ ٤٣٠٠	٤٥	٣١٩
	٤٨٢	٤٩	٢٣٥
٤١	١٧٧	٥١	٤٦٢
٤٢	٣٠١	٥٢	٤٨٦ ٤٥٧

المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجعل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأحدار قانونية أو ظروف مخففة ١٠ ٤١٠٠ ٢٦٥

قانون العقوبات

٥	٤١٢	٥٢	٤٠٦ ٤٢٦ ٤٢٤ ٤١٦ ٤١٥ ٤١٤٠
٦	٤٦٤	٥٣	١٩٥
٩	٧٥	٥٤	٩٦
١٣	٢٨٤ ٤٤٦	٥٦	٣٢١
١٧	٣٦٠ ٤١٨١ ٤١٠	٥٧	٢٨٥
٣٢	٣٩٢ ٤٣٥٧ ٤٣٢٠ ٤٢٦ ٤٦	٥٨	٣٤٧ ٤٥
٣٩	١٤٨ ٤١٣	٦٠-٥٩	٣٠١
٤٠	٤٢٩٦ ٤٢٦٣ ٤١٧٧ ٤١٦٢ ٤٦	٦١	٧٥ ٤٣٦
	٣١٠	٦٥	٣٦
٤١	٣١٠ ٤٢٦٣ ٤١٦٢ ٤٦	٦٧	٣٧٢ ٤٢٤٩
٤٣	٣٩٦ ٤٣٤٠ ٤٢٨٢ ٤٢١١ ٤١٨٠	٦٨	٣٦
٤٤	٣٠٨	٨٩	١٩٢
٤٥	٣٩٢ ٤٣٨٩ ٤٣٣٢ ٤٢٨٢ ٤٢٣٢	٩٠	٤٢٤
٤٦	٣٩٢	٩٦	٤٢٤ ٤١٩٢ ٤١٠٣٧
٤٧	٣٣٣ ٤٧٨	٩٧	٤٧٧
٤٨	٢٣٨ ٤١٨٥ ٤٩٦ ٤٣٦	١٠٣	٢٧٧
٥٠	٢٦٩ ٤١١٧	١١٠	٢٦٤

قانون العقوبات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١١٢	١٧٦ ٢١٩ ٢٦٦ ٣٠٦	١٨٦	٣٢٨
	٢٣٥ ٣٤٣ ٤٦٥	١٩٤	١٧ ٤٤٦ ٤٣٠ ٤٧٦
١٢٦	٢٣٦ ٢٦٣	١٩٥	٢٣٥ ٢٢٩
١٤٨	١٠٧ ١٣٧ ١٧٢ ٢٧٠	١٩٦	٢٩
١٥١	٤١٢	١٩٧	٣٥٧ ٤٦٩
١٥٥	١٥٦	١٩٨	٤٨ ١٠٠ ٢٢١ ٣٠٠ ٣٦٥
١٥٩	٢١٥ ٢٧٢ ٢٩٦		٣٩٦ ٣٩٢
١٦٠	٤٤٤	١٩٩	٤٧٦ ٣٠٠
١٦٦	١٧٢	٢٠٠	١٣٦ ١٥٧ ٢٧٥ ٣٨٢ ٤٢١
١٦٨	١٧٢ ١٠٧	٢٠٢	٢١٣ ٢١٧ ٣٨٢
١٧٠	٤٤٢	٢٠٤	٢٧ ٢٧٥ ١٦٩ ٢٢٩
١٧٢	٤٤٢		٣٦٠ ٣٦٣ ٤١٨ ٤٢١
١٧٣	٤٤٢	٢٠٥	٢٧ ٢٧١ ٢٢٧ ٣٤٥ ٤١٥
١٧٤	٣٩٨	٢٠٦	٢٧ ٢٥٩ ٤٨٦ ١٧١ ١٧٥ ٢٢٧
١٧٩	٢٨٩ ١٢٢ ١٤٤ ١٨٧	٢٠٧	٢٣١ ٢٢٩ ٢٣١
	٢٥٠ ٢٧٠ ٣٢٦ ٣٢٩	٢٠٨	٤٤٤ ٢١٧ ٢٧٥
	٣٤٨ ٣٨٨ ٤٢٦	٢١٠	٩٩ ١١٥ ١٢٠ ١٣٣
١٨٠	١٤٤ ١٨٧ ٢٥٠ ٢٦٢ ٣٠٧		١٧٩ ١٩٦ ٢٢٢ ٢٨٣
	٣٢٩ ٣٥٦ ٣٨٨ ٤٠٨ ٤٢٦		٣٥٠ ٣٥٩ ٣٦٦ ٤٢٠
١٨١	٢٥٨ ٢٧٤ ٣٧٤ ٤٧٣	٢١٥	٢٥٢ ١٠٠ ٣٦٦
١٨٢	٣٢٩	٢١٧	١٧٠ ٢٣٢ ٣١٨
١٨٣	٢٦٩ ٢٨٩ ٢٩٢ ١١٨ ١٢٢	٢٣١	٢٧٢ ٢٨٠ ٢٣٢ ٣٨٤
	١٢٤ ١٢٦ ١٥٤ ١٦٤		٣٨٥ ٤٠٥ ٤٢٥ ٤٧٠
	٢٤٤ ٢٧٠ ٣٢٦ ٣٢٨	٢٣٢	٢٩٢
	٣٥٦ ٣٩١ ٤٠٨ ٤٢٩	٢٣٥	٩٧
	٤٤٤ ٤٧٣		

قانون العقوبات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٢٣٦	٤١٧	٢٨٤	٣٢٥ ٢١٧٣
٢٣٨	٤١٧ ٤٠٩ ٤٨٧	٢٩٣	٢٣٣ ٢٢٦ ١٦٠ ١٥٩
٢٤٠	١٩٠		٣٥٨ ٣٥١ ٢٥٦ ٢٣٨
٢٤٢	٣٦١		٤٨٤ ٤٨١ ٣٧٧
٢٤٦	١١١	٢٩٤	٣٣٣ ٢١٤ ١٧٤ ١٢٣ ٦١
٢٥٤	٣٩٧ ٢٧٩		٤٥٠ ٤٤٣٣ ٤٠٤ ٣٣٩
٢٥٧	١٢٧	٢٩٥	٣٢٦
٢٦١	٢٢٤ ١٧٢ ١٣٧ ١٠٧	٢٩٦	٣٧ ٢٨ ٢٤ ٢١ ٢٠ ٢
٢٦٢	٢٧٠		١٠٨ ٤٤٩ ٤٤٣ ٤٤١ ٤٤٠
٢٦٤	٤٦١ ٢٧٠		٢٣٩ ٢٣٠ ٢٠٠ ١٢١
٢٦٥	٤٨٥ ٤٤١٩ ٢٦٨ ٢٦٣		٣٠٥ ٢٩٩ ٢٧٨ ٢٦٠
٢٦٨	٤٦١ ٢٩٨ ٢١٥ ٧٦ ١٨	٢٩٧	٣٧٨ ٣٧٥ ٣٥٥ ٣١٠
٢٦٩	٤٢٧		٤٩٠ ٤٤٨٨ ٤٤٦٧ ٣٨٣
٢٧٠	٢٠٩		٤٤٩ ٤٤١ ٤٤٠ ٣٧ ٣٤
٢٧١	٣٣٦ ١٥٨		٢٩٩ ٢٦٠ ٢٢٨ ١٠٨
٢٧٣	٣٣٠ ١٥٨	٣٠٢	٤٦٣ ٤٠٦
٢٧٤	٣٦٧ ٢٤٨ ١٢	٣١٤	٤١٣
٢٧٥	٣٥٧ ١٦٢ ١٢١ ٢٢	٣١٦	٤١٣
٢٧٧	٣٣٦	٣١٧	٣٢٣ ٣١٣ ٢٨٧ ٢٤٦ ٢٠٨
٢٧٨	٢٣٧	٣١٩	٣٠
٢٧٩	٢٢	٣٢١	١٣٠ ٢٩٤ ٢٦٢
٢٨٠	٤٢٧	٣٢٢	١٣١ ٢٩٤
	٢٤٠ ١٤	٣٢٣	٣٩٤ ٣٥٠
	٣٦٤ ٣١٠ ٢٣٩ ١٥٢	٣٢٤	٤١٧ ٣٠٢ ٢٨٨ ٢٩٧
		٣٢٦	٤١٧
		٣٤٧	١٨

قانون المرافعات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٣	٤٧١	٢٠٥	١٧٧
١٦	٣٧٠	٢٦١	٢٩١
٩١	٤٦٢	٣٠٩	٤٤١
١٠٣	٤٣٠ ٤٤١١ ٤٣٩٩ ٤٣١ ٤٧	٣١٣-٣١٠	٣٩
١٣٥	٤٠٣	٤٧٠	٩٣

القانون المدني

١٠٨	٤٧٥	١٥٢	٤١٠٣ ٤١ ٤٧٥
١١٥	٤٧٥	٢١٥	٣٨٣
١٥٠	٤١٥	٢٢٦	٤٨
١٥١	٤١٣ ٤٣٣ ٤٢٥٥ ٤٢٩٠ ٤١٥	٥١٢	٢٧١

قانون التجارة

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنه	عنوان القانون
٣٢	الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧
٢٦٦ ٠١٧٦	الدستور المصري
٤١٦	ذكر يتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨
٣٠٩ ٠١٩٩	ذكر يتو ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ « سيجوت »
١٧٥	قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية
٣٢٤ ٠٢٢٠	قانون التسول رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣
٥٠	قانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨
٢٦٩	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتعدين على الإجمام .
٢٦٧	قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ خاص بإحراز وحمل السلاح ...
١٦٠	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانون المدني فيما يتعلق بالتسجيل .
٢٤٥	قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢
٠٣٤١ ٠١٨٣ ٠٦٦ ٠٦٠ ٠٥٩	قانون المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ...
٠٤٤٥ ٠٤٢٢ ٠٤٠١ ٠٣٤٤	
٤٦٦ ٠٤٦٠ ٠٤٥٤ ٠٤٥٣	
٢١٨ ٠٥٨	قانون المجالس الحسبية
١٨٥	قانون المحابة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢
٠٢٤٧ ٠٢٣٦ ٠٢٠٥ ٠٧٣ ٠٤٧	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمختبرات واستعمالها .
٠٣٩٥ ٠٣١٥ ٠٢٥٢ ٠٢٥١	
٠٤٥٩ ٠٤٤٨ ٠٤٢٩ ٠٤١٤	
٤٧٤	
٢٩٧ ٠٨٤ ٠٣٢	قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والايام ...

لوائح

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنها	عنوان اللائحة
٢٢٣	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣
٢٢٣	» » » المختلطة ٤
٢١٧	» السيارات الصادرة في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣
٣٤٣	» المحلات المقلقة للراحة

إصلاح خطأ

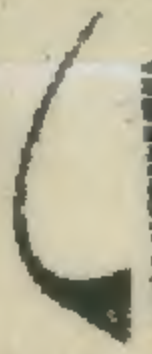
خطأ	سطر	صفحة	صواب
١٢٧	٨	٣٩	١٧٧
٨٧	٣	٥٦	٧٨



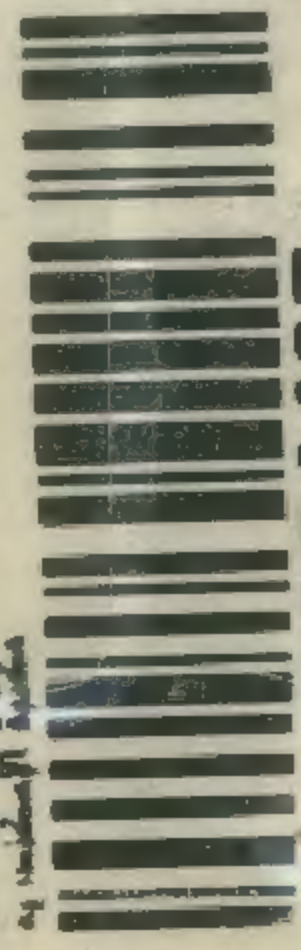
تمّ طبع الجزء الثالث من "مجموعة القواعد القانونية"
بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الخميس ٢٦ رمضان سنة ١٣٥٥
(١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦) م

محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٥/١٩٣٦/١٠٠٠)



Bibliotheca Alexandrina



0224437